

مَجْلَدُ النِّقَضِ

المكتب الفنى لتبويب الأحكام

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

السنة الثالثة

العدد الأول : من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٥١

جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١

(١)

القضية رقم ٣٢٩ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حنورة صاحب السعادة أحمد فهمي إبراهيم باشا وكيل المحكمة ، وحضور حضرات
أصحاب العزة : أحمد حناني بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدي بك المستشارين .

دفاع . طلب إجراء معايمة لها أثرها في الدعوى . وجوب اجابته أو الرد عليه بما يفنده .

إذا طلب المتهم إلى المحكمة الاستئنافية معايمة مكان الحادث لتبين ما إذا
كان هو المخطئ أم أن الخطأ راجع إلى سائق الترام ، فلم تأبه لهذا الطلب
وأيدت الحكم بالإدانة فهذا منها قصور يعيب الحكم ، وقد كان عليها أن تجيب
هذا الطلب الهام لتعلقه بواقعة لها أثرها في الدعوى أو أن ترد عليه بما يفنده إن لم
تر اجابته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم عابدين مع آخر حكم ببراءته
تسببا بغير قصد ولا عمد في قتل محروس محمد مصطفى واصابة توفيق مديوني
وكان ذلك ناشئا عن اهمالهما وعدم احتياطهما إذ أن الأول بوصفه معيناً للإشراف
على تحويل الطريق أمام قطارات الترام المتجهة من شارع الخديوي إسماعيل
إلى ميدان الاسماعيلية أخطأ في توجيه مفتاح التحويله للاتجاه الصحيح فخرج قطار
يقوده المتهم الثاني عن طريقه الطبيعي وصدم تراما آخر والثاني بوصفه سائق
ترام لم يتأكد من تحويل الطريق أمامه لاتجاهه الصحيح فسار في غير طريقه

الطبيعى فصدى تراما آخر فاصيب الحبنى عليه الاول بالاصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والى اودت بحياته واصيب الثانى بالاصابات الميينة بالتقرير الطبي وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح عابدين قضت عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم (الطاعن) سنة واحدة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ . فاستأنف . ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بالقتل والإصابة الخطأ جاء باطلا لا خلافاً بحق الدفاع. ذلك لأنه طلب من المحكمة الاستثنائية معاناة مكان الحادث حتى تتبين ما إذا كان هو المخطئ أم أن الخطأ راجع إلى سائق الترام ولأنها قضت بالادانة دون أن تشير إلى هذا الطلب أو ترد عليه بما يفنده .

وحيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم صحيح إذ ثبت أنه طلب إلى المحكمة الاستثنائية إجراء المعاينة ، فتقضت المحكمة الاستثنائية بالتأييد أخذاً بأسباب الحكم الابتدائية ولأسباب أخرى أوردتها وذلك دون أن ترد على طلب المعاينة أو تتعرض له . ولما كان هذا الطلب هاما لتعاقبه بواقعة كان لها أثر فى النظر الذى انتهت اليه المحكمة فإنه كان يتعين عليها إذا لم تر إجابته أن ترد عليه بما يفنده . أما وهى لم تفعل وقضت بتأييد الحكم الصادر بالادانة فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(٢)

القضية رقم ٣٣١ سنة ٢١ القضائية :

إثبات . الأخذ بأقوال شاهد في التحقيقات دون أقواله بالجلسة . جوازه . عدم تلاوة هذه الأقوال . لا يعيب الإجراءات مادام الطاعن لم يطلب تلاوتها ومادامت هي كانت معروضة على بساط البحث وتناولتها المناقشة .

لا جناح على المحكمة إذا هي أخذت بأقوال للشاهد بالتحقيقات دون أقواله بالجلسة . إذ الأمر مرجعه إلى مجرد اطمئنانها واقتناعها ، كما لا جناح عليها إذا هي اعتمدت أقوالاً للجنى عليه بالتحقيقات دون أن تأمر بتلاوتها مادام الطاعن لم يطلب هذه التلاوة ومادامت هذه الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث عند نظر الدعوى وتناولتها النيابة كما تناولها الدفاع بالمناقشة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بناحية الاختصاص مركز سنورس مديرية الفيوم مع آخر حكم ببراءته قتل محمد منجد قنديل عمداً بأن أطلق عليه عياراً نارياً من بندقية كان يحملها فأحدث به الإصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وذلك مع سبق الإصرار . وطلبت إلى قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . وقد ادعت سكينه محمد إبراهيم زوجة المجنى عليه عن نفسها وبصفتها وصية على القصر محمود وشعبان وعبد أولاد المرحوم محمد منجد قنديل بحق مدنى قبل المتهم وطلبت القضاء لها عليه بمبلغ ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه) مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات الفيوم قضت عملاً بالمادة ٢٢٤ من قانون العقوبات بمعاقبة على عبد الفتاح طلبه بالأشغال الشاقة المؤبدة وبالإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدنى سكينه محمد إبراهيم عن نفسها وبصفتها وصية على القصر محمود وشعبان

وعيد أولاد المرحوم محمد منجد قنديل مبلغ ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه) والمصاريف
المدنية وألف قرش مقابل أتعاب المحاماة مستبعدة بذلك ركن سبق الاصرار .
فطعن الطاعن بطريق النقض ... ألغ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بالقتل
العمد جاء باطلا لقصوره في بيان نية القتل ولقيامه على أقوال للجنة عليه قائلها
للأمور وأثبتها الأخير في محضره، وذلك دون أن تأمر المحكمة بتلاوتها بالجلسة
أو تلت الدفاع إليها كما أخذت بأقوال لابن المجنى عليه ذكرها بالتحقيق مع أنه
شهد بما يخالفها بالجلسة في حين أنه يجب أن تقام الأحكام على التحقيقات التي
تجريها المحكمة بنفسها في جلسة المحاكمة، يضاف إلى هذا أن للشاهد المذكور
روايات عديدة بالتحقيق لم تكن المحكمة ببيان ما أخذت به منها وهذا مما يعيب
الحكم بالغرض والإبهام .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص
منها ثبوتها كما تعرض لنية القتل واستظهرها . وما كان الأمر كذلك وكان
ما أورده المحكمة له من سند من التحقيقات ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي
اقتت إليها فإن ما يثبته الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله إذ لا يبدو
أن يكون جدلا موضوعيا خارجا عن رقابة محكمة النقض . هذا ولا جناح
على المحكمة إن هي أخذت بأقوال الشاهد بالتحقيقات دون أقواله بالجلسة إذ
الأمر مرجعه إلى مجرد اطمئنانه واقتناعها كما لا جناح عليها إن هي اعتمدت
أقوال اللجنة عليه بالتحقيقات دون أن تأمر بتلاوتها مادام الطاعن لم يطلب منها
هذه التلاوة وما دامت هذه الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث عند نظر
الدعوى وتناولتها النيابة كما تناولها الدفاع بالمناقشة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٣)

القضية رقم ٣٣٣ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد فهمي إبراهيم باشا وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات
أصحاب العزة : حسن اسماعيل الهضيبي بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك واسماعيل
مجدى بك المستشارين .

تموين . حكم . تسببه . متهم بأنه لم يثبت في السجل الخاص بمصنعه حركة السكر . تمسكه بأن
الدفاتر التي يمسكها تغنى عن هذا السجل . إدانته على أساس أن هذه الدفاتر غير منتظمة ولا تعطى
البيانات المطلوبة . عدم بيان وجه المخالفة . قصور .

إذا كان المتهم المقدم للمحاكمة لأنه بصفته صاحب مصنع حلوى لم يثبت
في السجل الخاص بحركة السكر المقادير الواردة إليه وما استخدمه منها ، قد تمسك
بأن الدفاتر التي يمسكها تعفيه من إمساك هذا السجل فأدانته المحكمة واكتفت
في الرد على دفاعه هذا بقولها إن الدفتريين اللذين قدمهما لا يمكن الأخذ بهما طبقا
للقرار الوزاري رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ لأنهما لا يعطيان البيانات المتصوص عليها
وغير متظمين — فهذا الحكم يكون قاصرا ، إذ لم تبين المحكمة وجه مخالفة ما هو
مدون بهذين الدفتريين للقانون حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق
القانون على الوقائع المطروحة على المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم الدرب الأحمر بصفته صاحب
مصنع حلوى لم يثبت في السجل الخاص بحركة السكر المقادير الواردة إليه
وما استخدمه منها وطلبت عقابه بالمواد ٢/٢ و ١/٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة
١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ . ومحكمة الجنح المستعجلة قضت عملا
بمادتي الاتهام بتغريم المتهم ١٠٠ جنيه . فاستأنف . ومحكمة مصر الابتدائية قضت
بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

المحكمة

... حيث إن مما عابه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قدم للمحكمة سجلا يقرر مقام السجل الخاص الذي لم يثبت فيه مقادير السكر الواردة اليه وما استخدمه منها وقال إنه أثبت في السجل الذي قدمه ما يغني عن البيانات المتروكة في السجل الذي يحاكم من أجله فقالت المحكمة في حكمها إن هذا السجل ينقص الكثير من البيانات القانونية المطلوبة ولم تبين ما هي البيانات الناقصة وذلك يجعل الحكم معيبا ويستوجب نقضه .

وحيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك بالقرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ على أساس أن هذه الدفاتر تعفيه من إمساك الدفاتر المذكور وقال الحكم إن ذلك مردود عليه بأن الدفترين اللذين قدمهما المتهم لا يؤديان إلى إعطاء البيانات المنصوص عليها في المادة المذكورة وأنهما غير متضمنين مما ترى معه المحكمة أنه لا يمكن الأخذ بهما طبقا للقرار الوزاري رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ . ويبين من ذلك أن المحكمة لم تبين وجه مخالفة ما هو مدون بالسجلين للقانون حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الوقائع المطروحة على المحكمة فيكون الحكم بذلك معيبا بما يستوجب نقضه .

(٤)

القضية رقم ٣٨٩ سنة ٢١ القضائية :

ضرب أفضى الى عاهة . الاعتراف في ثبوتها الى تقرير الطبيب الشرعي . ذكر هذا التقرير أنه لا يستطيع تقدير مدى العاهة . لا يخل بركن من أركان الجريمة .

ما دام الطاعن لم يدع في مرافعته أن المجني عايبا لم تكن مبصرة من قبل الاصابة المنسوب اليه إحداثها فيحسب المحكمة أن تذكّر الدليل على حصول الاصابة

والعامة .. وإذا كان الطبيب الشرعى لم يذكر فى تقريره أن المجنى عليها لم تكن مبصرة قبل الإصابة بل ذكر أنه لا يستطيع تقدير مدى العاهة فهذا لا يخل بركن من أركان الجريمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم الجالية محافظه القاهرة ضرب فتحية مصطفى على عينها اليسرى فأحدث بها الإصابات المبينة بالتقرير الطبي الشرعى والى تخلفت لديها بسببها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي عور فى وضع مقلة العين اليسرى وضمور فى العصب البصرى ونقد قوة الابصار بهذه العين وطلبت الى قاضى الاحالة إحالته الى محكمة الجنايات لما كتبه بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات فقرر بذلك . ومحكمة جنايات مصر قضت عملاً بمادة الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة حنفى نجيب مصطفى بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . فطن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ ...

المحكمة

... حيث إن أوجه الطعن تتمثل فى أن الحكم المطعون فيه شوه وقائع الدعوى ومسئولها مسخاً فأخذ بأقوال المجنى عليها وزوجها وشاهدتهما محمد ابراهيم ولم يأخذ بدفاع الطاعن ولا بشهود النفى ارتكناً على ظاهر التحقيقات دون البحث فى محتوياتها وإيراد الأدلة التى رآها ترجح شهود الاثبات على شهود النفى ولم يذكر كثيراً من وائع الدعوى ولم يبين تمهاده شهود النفى ولم يقارنها بشهود الاثبات — كما أن الكشف الطبى أثبت أن المجنى عليها مصابة بمرض حبيبي وضمور فى عصب العين ومع أن هذا المرض من الأمراض المزمنة ويؤثر على أعصاب العين وأن التقرير الطبى يسلم بأن العين لم تكن مبصرة وأنه لا يستطيع تحديد قوة الابصار مكتسباً قوله إن العاهة هى فقد قوة الابصار التى كانت قائمة قبل الإصابة وقد لا تكون فإن الحكم لم يتحدث عن ذلك رغم آثاره من الطاعن ولم تعرض فى حكمها لأدلة الاثبات وبجانبها أدلة النفى ثم

ترجع بين ما تخضع عنه دليل الإثبات وما اتضح من أدلة النفي مفصلة أسباب هذا الترجيح . لذلك جاء الحكم قاصرا .

... وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد أدلة الدعوى بما يتحقق معه جميع العناصر القانونية التي دين الطاعن من أجلها وناق عليها الأدلة من التحقيق وليس عليه أن يفعل أكثر مما فعل وليس من الضروري متى ذكرت المحكمة واقعة الدعوى وأدلتها أن تتعقب كل ما يقوله المتهم وترد عليه . فالطعن على ما أورده الطاعن ليس إلا جدلا موضوعيا لا شأن لمحكمة النقض به - أما ما قاله الطاعن في شأن إبصار العين فإنه لم يدع في مرافقته أن المجنى عليها لم تكن مبصرة من قبل الإصابة فبحسب المحكمة أن تذكر الدليل على حصول الإصابة من شهادة المجنى عليها ومن التقرير الطبي المثبت لحصول العاهة خصوصا أنه لم يأت في تقرير الطبيب الشرعي أن المجنى عليها لم تكن مبصرة كما يقول الطاعن وكل ما قاله أنه لا يستطيع تقدير مدى العاهة وهذا لا يتخلل بركن من أركان الجريمة ومع ذلك فالطعن لا جدوى له لأن العقوبة مبررة إذ حكم على الطاعن بالحبس لمدة سنة وهي عقوبة تدخل في نطاق عقوبة الضرب البسيط بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

(٥)

القضية رقم ٤٠٧ سنة ٢١ القضائية :

إثبات . خبر . سلطة المحكمة في الأخذ بما تشاء من تقارير الأطباء .

المحكمة حرة في أن تأخذ في إدانة المتهم بما تطمئن إليه من تقارير الأطباء المقامة في الدعوى وتدع مالا تطمئن إليه منها ولا تعقب عليها في ذلك .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بتأحية البراهمة مركز ومديرية قنبا مع آخر حكم ببراءته ضربا عبد القادر اسماعيل حامدا عمدا ومع سبق الادمرار بأن توجيهها إليه في حقله يحملان عصيا بمد علمهما بحصول مشادة سابقة بين المجنى عليه وأخيهما طاهر محمد سيد وأمسك المتهم الثاني بالمجنى عليه وضربه المتهم الأول - بعصا على رأسه فأحدث به جرحا رضيا بقمة الرأس والحدارية اليسرى موصوفا بالتقرير الطبي ونشأ عنه كما جاء بالتقرير الطبي الشرعى عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من العظم الجبهى الحدارى للرأس يجعل المخ مقابله عرضة للوثرات الخارجية وتعرض حياة المصاب لخطر التهابات المخ وحدوث نوبات الشلل والجنون وتقلل من كفاءته على العمل ومن قوة احتماله للتقلبات الجوية وبجسامة هذه المضاعفات التى قد تحدث للمصاب مستقبلا يصعب تقدير مدى هذه العاهة وطلبت إلى قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ٢٤٠/٢٥١ من قانون العقوبات فقرر بذلك. ومحكمة جنايات قنا قضت عملا بمادة الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس سنة مع الشغل .

فطن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن عاب على الحكم المطعون فيه أنه تمسك فى الجلسة بأن إصابة المجنى عليه إنما حدثت بسبب سقوطه على ناس حينما كان متمسكا مع آخر والمحكمة لم تأخذ بهذا الدناع وقالت إن الطاعن إنما ضرب المجنى عليه بالعصا على رأسه وأن الإصابة التى بالمجنى عليه لم تكن نتيجة سقوطه على ناس ولم تسندل على ذلك إلا بقولها إن الطبيب الشرعى الذى ندبته قرر أن من رأيه أنه يتعذر حصول الإصابة من سقوطه إلا إذا كان هذا السقوط من ارتفاع أكبر من طول المصاب الأمر الذى يتعارض مع ظروف الحادث وهذا من المحكمة غير مديد لأنها أولا لم تبين أين كان التماسك المدعى وأين كانت الناس المقول به سقوط المجنى عليه عليها

ولم تنف حصول التماسك أو تقل إنه لم يكن من محل مرتفع عن المحل المقول وجود الفاس فيموتانيا لأنها لم تبين الظروف التي قالت عنها إنها تتعارض مع دعوى لدفاع وتؤيد رأى الطبيب الشرعى كذلك الحال بالنسبة لما قيل من تعدد الاصابات بالمجنى عليه فقد نفت هذا التعدد استنادا لرأى الطبيب الشرعى مع أنه استخلص رأيا للطبيب الكشاف أو الذى أجرى العملية للمجنى عليه استخلاصا مع أن هذا الطبيب على قيد الحياة وكان يجدر سؤاله عن رأيه وعمّا شاهده هو بالمجنى عليه وقد قال الطبيب الشرعى بأن آلة الأشعة الموجودة فى المصلحة لم تسعفه فى أداء مأموريته فكان يجب فى هذه الحالة الاستعانة بآلة أخرى تؤدى العمل على الوجه الأكمل .

وحيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه أن المحكمة تأخذ بأقوال الطبيب الشرعى الذى ندبته لخبر فى الدعوى وتتمتع رأى الذى انتهى إليه للأسباب التى جاءت بالتقرير من أن إصابة المجنى عليه هى إصابة رضية حدثت من الضرب بعصى وأنها لم تكن نتيجة سقوط على خرس فأس وأن الورم الدموى الذى شوهد بمقدم فروة الرأس فى اليوم النالى لحصول الحادثة لم يكن نتيجة إصابة منفصلة وإنما كان نتيجة تجمع الدم النازل من الجرح المتسرب من بين أنسجة فروة الرأس وسحجات العظام بسبب رقاد المجنى عليه عتب الإصابة على جانبه الأيسر إذ أن طبيعة التكوين التشريعى لأنسجة فروة الرأس يسمح بتكون الورم فى مثل هذا الموضع ، ويبين من ذلك ومما نقله الحكم عن تقرير الطبيب الشرعى الذى ندبته المحكمة أنه لم يذكر فى تقريره احتمال حصول الإصابة من السقوط على خرس فأس وإنما الذى ذكر ذلك هو طبيب غيره ، أما هو فتمد قطع بأن الإصابة إنما حدثت من ضرب المجنى عليه على رأسه فلم يكن فى ذهن المحكمة بعد أن أخذت بتقرير الطبيب الشرعى الذى انتدبته احتمالا أن تكون إصابة المجنى عليه من الوجهة الفنية من سقوطه على خرس فأس وهذا يفيد أنها قد اطرحت كل دفاع يخالف ما جاء بهذا التقرير وكذلك قد أخذت بما جاء فيما يختص بالادعاء بتعدد الاصابات وهى حرة فى أن تأخذ بما تشاء من تقارير الأطباء وتدع مالا تظمن إليه منها بلا تعقيب عليها فى ذلك . ومتى كان الأمر كذلك كان الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٦)

القضية رقم ٤٣٢ سنة ٢١ القضائية :

قتل خطأ . حكم . تسييه . لإثبات وقوع الخطأ من المتهم وقيام علاقة السببية بين هذا الخطأ والحادث الذى وقع . يكفى لسلامة الحكم .

بحسب المحكمة أن تبين أن المتهم الذى أدانته فى جريمة القتل الخطأ قد أخطأ وأن علاقة السببية بين خطئه ووقوع الحادث قائمة وأن تقيم الدليل على ذلك .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة البندر تسبب بغير قصد ولا تعمد فى قتل كريمة عبد الرحمن النعمانى وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه وعدم مراعاته اللاوائح بأن قاد سيارة لورى فى الطريق العام بسرعة تزيد عن المقرر ودون أن ينبه المارة فصدم المجنى عليها وأحدث بها إصابات التى أودت بحياتها وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وقد ادعى عبد الرحمن النعمانى بحق مدنى قبل المتهم وعبد الخالق عفيفى ومدير شركة التأمين الأهلية بصفتهما مسئولين عن الحقوق المدنية وطلب القضاء له عليهم متضامين بمبلغ قرش صاغ واحد بصفة تعويض مؤقت . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة شبين الكوم الجزئية دفع الحاضر عن مدير شركة التأمين الأهلية المصرية بصفته بأن مسئولية شركة التأمين أساسها العقد بين المؤمن وبين شركة التأمين وليس أساسه ارتكاب الجنحة . والمحكمة قضت عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش وإلزامه بأن يدفع بطريق التضامن مع عبد الخالق عفيفى المسئول عن الحقوق المدنية للدعى بالحق المدنى عبد الرحمن النعمانى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفض الدعوى المدنية قبل مدير شركة التأمين الأهلية المصرية

بصفته بلامصاريف . فاستأنف المتهم ، ومحكمة شيرين الكوم الابتدائية ببيئة استئنافية قضت بتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بالمصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

... حيث إن وجهى الطعن يتحصلان فيما يقوله الطاعن من أنه دفع بأن خطأ المجنى عليها قطع الصلة بين فعل المتهم ونتيجة الحادث ، فعلاقة السببية غير قائمة وأن المحكمة لم ترد على ذلك وأنه دفع بأن الحادث وقع بلا خطأ منه لأن الصدمة جاءت بالعجلة الخلفية ولم يكن هناك وسيلة لتفادى الحادث واستشهد بمعاينة المحقق التي أثبتت أن الآثار التي وجدت تبين أنها بالعجلة الخلفية ولم ترد المحكمة على ذلك أيضا .

وحيث إنه بحسب المحكمة أن تبين أن المتهم قد أخطأ وأن علاقة السببية قائمة وأن تقيم على ذلك الدليل وقد فعل الحكم المطعون فيه ذلك وأثبت أن المتهم أخطأ وأن السيارة صدمت المجنى عليها بجانبها ثم طوتها تحت عجلاتها حالة كون السيارة مدرعة ودون أى تقصير من المجنى عليها وذلك ينطوى على الرد على دفاع الطاعن . ومن ثم فالطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٧)

القضية رقم ٨٣١ سنة ٢١ القضائية :

رياسة حضرة صاحب السعادة أحمد فهمي إبراهيم باشا وكيل المحكمة وبحضور حضرات
أصحاب المقرة : أحمد حسن بك وحنان اسماعيل المصطفى بك ومحمد أحمد غنيم بك واسماعيل
مجدى بك المستشارين .

— من طيبة . إخطار النيابة العليا للمحكمة الطبية بما يتهم به أعضاؤها . لا بطلان إذا
خوف ذلك الإجراء .

ب — تفتيش . التفتيش من إجراءات التحقيق . تخويل سلطة التحقيق أن تتولى بنفسها
تفتيش مسكن المتهم وشخصه وأمتعته .

١ — إن القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٠ حين أوجب على النيابة إخطار النيابة
العليا للمحكمة الطبية بما يتهم به أعضاؤها من الجنائيات والجناح لم يرتب على مخالفة
ذلك بطلانا .

٢ — التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق فمن حق النيابة العمومية — وقد
خولها القانون سلطة التحقيق — أن تتولى بنفسها تفتيش مسكن المتهم وشخصه
وأمتعته . فإذا كان الثابت بالحكم أن وكيل مكتب المخدرات تقدم إلى النيابة
بمحضر تحريات أثبت فيه علمه باتصال المتهم بالمخدرات وتجاريتها فانتقل وكيل
النيابة بنفسه إلى عيادة المتهم وفي أثناء قيام وكيل النيابة بالتفتيش طلب المتهم
أن يتوجه إلى دورة المياه فرأى وكيل النيابة أن يفتشه فمثر بمحافضة تقوده
على ورقتين بكل منهما قطعة من الأفيون اعترف المتهم بإحرازهما وقرر أنه
يتعاطاه إزاجه — فهذا التفتيش صحيح .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم المنشية أحرز بقصد التعاطي جواهر

مخدرة (أفيونا) بدون مسوغ قانوني ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣٢ و ٣٦ و ٤٠ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنح المخدرات دفع ببطلان التفتيش لعدم اخبار نقيب الأطباء قبل البدء في التحقيق والمحكمة قضت عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والنفاذ وتغريمه ٣٠ جنيهًا والمصادرة مع منحه المعاملة الخاصة بالسجن طبقاً لنص المادة ٩ من المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ فاستأنف ومحكمة اسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بتأييد الحكم المستأنف. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ

المحكمة

... من حيث إن الطاعن يتمسك ببطلان في الاجراءات مرده إلى أن النيابة العمومية قد أغفلت ما نصت عليه المادة ٢٣ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٠ بإنشاء نقابة المهن الطبية من وجوب إخطار النقيب قبل البدء في التحقيق إذا اتهم عضو من أعضاء النقابة بجناية أو جنحة .

ومن حيث إن هذه المحكمة قد استقر قضاؤها على أن القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٠ حين أوجب على النيابة إخطار النقابة العليا للمهن الطبية بما يتهم به أعضاؤها من الجنايات والجنح لم يربط على مخالفة ذلك بطلاناً .

ومن حيث إن الطاعن يضيف إلى ذلك في اسباب طعنه أن وكيل النيابة حين انتقل إلى تفتيش عيادته ومسكنه لم يجد أية مادة ممنوعة ، فلم يكن الطاعن إلى تلك اللحظة في حالة من الحالات التي تجيز القبض عليه وتفتيش شخصه. ولولا هذا التفتيش الباطل لما ضبطت قطعة الأفيون معه .

ومن حيث إن التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق فمن حق النيابة العمومية وقد خولها القانون سلطة التحقيق أن تتولى بنفسها تفتيش مسكن المتهم وشخصه وأمتعته، والثابت في الحكم المطعون فيه أن وكيل مكتب المخدرات بالاسكندرية تقدم إلى النيابة بمحضر تحريات أثبت فيه علمه باتصال المتهم بالمخدرات وتجارها

فانتقل وكيل النيابة بنفسه إلى عيادة المتهم ومعه الضابط وقوة من رجال مكتب المخدرات للتفتيش ، وفي أثناء قيام وكيل النيابة بالتفتيش طلب المتهم أن يتوجه إلى دورة المياه فرأى وكيل النيابة أن يفتشه فعثر بحافظة نقوده على ورقتين بكل منهما قطعة من الأفيون أعترف المتهم بإحرازهما وقرر أنه يتعاطاه لمزاجه . فيكون إجراء التفتيش من النيابة على هذه الصورة صحيحا ومطابقا للقانون .

ومن حيث إن الطاعن ينعى كذلك على الحكم المطعون فيه أنه لم يرد على دفاعه بأن المادة التي ضبطت معه ليست أفيونا خالصا وإنما هي مزيج من الأفيون وغيره ، وأنه لو استبعد وزن الورقة والمواد الأخرى لأصبح وزن الأفيون أقل من المسموح بميازته للأطباء بلا قيد ولا شرط . وقد طلب الطاعن إعادة تحليل المادة ووزنها ، كما أنه أشهد شخصا من كبار أعيان الاسكندرية على أنه هو الذى صرف تلك المادة لعلاج أسنانه وأسنان زوجته ، إلا أن الحكم قد أهدر شهادة هذا الشاهد دون أن يجرحها بكلمة ، كما أنه لم يتعرض لما طلبه الطاعن قبولا أو رفضا .

ومن حيث إن ما يثيره الطاعن من ذلك لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما تستقل به محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٨)

القضية رقم ٨٣٢ سنة ٢١ القضائية :

اختلاس أشياء محجوزة . تمام الجريمة بمجرد عدم تقديم الأشياء ممن هي في عهده إلى مندوب البيع بقصد عرقلة التنفيذ .

إن جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة تتم بمجرد عدم تقديم الأشياء ممن هي في عهده للكلف بيدها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ . فإذا كانت المحكمة قد أثبتت أن المتهم عين حارسا على الأشياء المحجوزة وعلم باليوم المحدد لبيعها ، وبدلا من أن يتربح حضور المحضر في ذلك اليوم ليقدمها له تعمد الغياب في يوم البيع عن محل الجز حتى لا يجده المحضر ولا يجد من يقدم له الأشياء المحجوزة لبيعها ، فهذا يكفي لسلامة حكمها بالإدانة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز المحلة بدد الدواجن والمحراث الميينة بالمحضر المملوكة بلجر على حشيش والمحجوز عليها قضائيا لصالح أحمد أحمد حوط لإضرار به وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح المحلة الجزئية قضت عملا بمادة الاسهام والمادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون تحقيق الجنايات بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وأمرت بإيقاف التنفيذ للعقوبة لمدة خمس سنين تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا فاستأنف المتهم وكذلك النيابة . ومحكمة طنطا الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... من حيث إن مبنى الطعن هو أن المحضر لم يخاطب الطاعن عند حضوره

في يوم البيع أو يطالبه بتقديم الأشياء المحجوزة . بل اكتفى بالتوجه إلى بيت
المدين المحجوزة عليه وطالب زوجة المدين بتقديم الأشياء المحجوزة فقررت أنها
تبددت ، وهذا القول من الزوجة لا ينهض حجة عليه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه . بعد أن أورد واقعة الدعوى من توقيع
الحجز وتعيين الطاعن حارسا على الأشياء المحجوزة وتحديد يوم ٢٢ أبريل سنة ١٩٥٠
للبيع قال إن المحضر توجه في هذا اليوم للتنفيذ فلم يجد الطاعن كما أنه لم يجد
المحجوزات فحرر محضرا بذلك ، وسئل الطاعن في تحقيق البوايس فقرر أنه كان
غائبا عن محل الحجز .

ومن حيث إن جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة تم بمجرد عدم تقديمها ممن
هي في عهده للكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ . ومادام
الحكم قد أثبت أن المتهم قد عين حارسا على الأشياء المحجوزة وعلم باليوم المحدد
ليبيعها ، وبدلا من أن يترقب حضور المحضر في ذلك اليوم ليقدمها له ، تعمد
الغياب في يوم البيع عن محل الحجز ، حتى لا يجده المحضر ولا يجد من يقدم له
الأشياء المحجوزة لبيعها ، فهذا يكفي لسلامة الحكم بأدائته . ومن ثم يكون هذا
على غير أساس متعينا رفضه .

(٩)

القضية رقم ٨٣٧ سنة ٢١ القضائية

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد فهمي إبراهيم باشا وكيل المحكمة وبحضور حضرات
أصحاب الغزة : أحمد حسني بك وحسن إسماعيل الحفني بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك
المستشارين .

لإثبات . شاهد . مناقشة الدفاع أقواله في التحقيق . عدم حضور الشاهد الجاسة . النعي
على المحكمة أن أقواله لم تنل بالجلسة . لا يقبل .

متى كان الدفاع قد ناقش في أثناء مرافعته شهادة شاهد في التحقيق لم يحضر الجلسة فلا يكون للمتهم أن ينعى على المحكمة أن هذه الشهادة لم تقرأ بالجلسة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بناحية النخيلة مركز أبو تيج مديرية أسيوط قتل عبد العزيز حسن حسن عمدا مع سبق الإصرار على ذلك والترصد بأن بيت النية على قتله وكنهه في طريقه وأطلق عليه عدة أعيرة نارية قاصدا قتله فأحدث به الإصابة الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته - وطلبت الى قاضي الاحالة - إحالته إلى محكمة جنايات أسيوط لمحاكمته بالمراد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات فقرر بذلك ، ومحكمة جنايات أسيوط قضت عملا بالمادتين ٢٣١ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة على عهد على بالأشغال الشاقة المؤبدة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل فيما يقوله الطاعن من أنه ثبت من المعاينة التي أجريت بمعرفة ضابط البوابس عقب وقوع الحادثة مباشرة أنه لا يوجد في مكان الحادث الا مصباح واحد وثبت أنه غير موقد كما أن المحكمة أخذت بشهادة محمود محمد حسين قائلة إن هذا الشاهد قرر أمام هذه المحكمة أنه لما أطلق الجاني العيار الأول التفت الى الحلف فرأى المتهم وتحقق من رؤيته لقرب المسافة ولوجود مصباحين مضيئين في هذا الشارع الذي وقعت به الحادثة أحدهما في الجهة الشرقية والثاني في الجهة الغربية على مسافات قريبة من محل الحادث وهذا يداني بشكل واضح مع ما جاء بالمعاينة السابقة من أنه لا يوجد الا مصباح واحد وعلى ذلك تكون المحكمة قد استندت الى دليل ينقضه الثابت بالأوراق .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم أن المحكمة وثقت من شهادة الشهود وتحققت أنهم رأوا الطاعن حين أطلق العيار ويستوى في ذلك أن تكون الرؤية على ضوء مصباح أو مصباحين ومن ثم فهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الوجه الثاني يتحصل في أن المحكمة قالت في سياق الاستدلال على ثبوت التهمة إن القتل كان منافسا لعائلة المتهم وهي جماعة الجعافرة وهذا يناقض الثابت في الأوراق من أن النزاع على العمودية هو بين القتل وبين عائلة المتهم الذين هم من بلدة الأخير وهي بلدة أولاد محمد مركز صدفاو أما عائلة الجعافرة فلا دخل لها في هذا النزاع .

وحيث إن هذا الوجه لا يفيد الطاعن شيئا ما دام مسلما بقيام النزاع بين عائلة القاتل والقتيل وهذا هو الذي رمت إليه المحكمة في حكمها .

وحيث إن الوجه الثالث يتحصل في أن محكمة الجنايات اعتمدت على شهادة حسين أحمد الشاهد الأول دون أن تتلى بالجلسة لأنه لم يحضر أمام المحكمة بسبب وفاته .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع ناقش شهادة هذا الشاهد في أثناء مرافعته أي أنه اعتبرها من الأدلة المقدمة لاثبات التهمة على الطاعن فلا وجه لما يدعيه الطاعن من أن شهادة الشاهد لم تتل في الجلسة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٠)

القضية رقم ٨٣٩ سنة ٢١ القضائية :

بريامة حضرة صاحب السعادة أحمد فهمي إبراهيم باشا وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات
أصحاب العزة : أحمد حسن بك وحسن اسماعيل الهضيبي بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد
غنيم بك المستشارين .

شهود . محكمة استئنافية . هي غير ملزمة بسمع الشهود .

إن المحكمة الاستئنافية إنما تحكم على مقتضى الأوراق وليست ملزمة بسمع
شهود إلا إذا رأت هي من جانبها ضرورة ذلك .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ببندر قنا - أولا : أقام البناء المبين بالمحضر
بارزا عن خط التنظيم وقبل الحصول على رخصة البناء من السلطة القائمة على أحكام
التنظيم خاصا بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ ولائحته - وثانيا : أقام البناء المبين
بالمحضر بارزا عن خط التنظيم وقبل الحصول على الرخصة التي يتطلبها ذكر يتوال تنظيم
رقم ١٨٨٦ المعدل للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ ولائحته التنفيذية وبدون استيفاء
الشرائط المطلوبة بهذه القوانين ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ١٣ و ١٨ و ٢١
من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ ولائحته التنفيذية ومخالفة بالمواد ١ و ٧ و ١٠
و ١٤ من الأمر الخاص بالتنظيم في سنة ١٨٨٦ المعدل بالقانون رقم ١١٨
لسنة ١٩٤٨ ولائحته التنفيذية . ومكة جنح قنا الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد
الاتهام بتغريم المتهم ١٠٠ قرش عن كل تهمة والإزالة على مصاريفه . فعارض
والمحكمة المذكورة قضت بتأييد الحكم المعارض فيه فاستأنف ومكة قنا الابتدائية بهيئة
استئنافية قضت غيابيا بتعديل الحكم المستأنف فيما يختص بالغرامة والاكتفاء

بتغريم المتهم مائة قرش صاغ عن التهمتين وتأييده فيما عدا ذلك . فعارض والمحكمة :
قضت بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق
التقضى ... الخ .

المحكمة

... حيث إن وجه الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه وقد أيد حكم
محكمة أول درجة للأسباب التي بنى عليها لم يعن بتحقيق دفاع الطاعن الذي أبداه
أمام محكمتي أول وثاني درجة أو الرد عليه بما يفنده ، كما أنه لم يستجب إلى طلبه
استدعاء مهندس التنظيم وهذا قصور يعيب الحكم .

وحيث إنه لا وجه لما يثيره الطاعن من ذلك . إذ أن الحكم المطعون فيه
وقد أخذ بأسباب محكمة أول درجة قد أسس إدانة الطاعن على ما أورده مهندس
التنظيم في محضر ضبط الواقعة من أن الطاعن تجارى على بناء الواجهة البحرية
من منزله بطول ٩,٥٠ مترا على شارع الملكة فريدة والغربي منها بطول ٦,٢٠ مترا
بارزا عن خط التنظيم دون الحصول على رخصة ، كما اعتمد على قرار الطاعن
بالمخالفة حسبما أثبتها الحكم معلا ذلك بأنه فعل ما فعل لأنه طالب الرخصة ولم تعط له
مع فوات ثلاثة أشهر على تقديم الطلب وأبدى استعدادا لإزالة البناء موضوع
المخالفة . أما ما يثيره الطاعن من عدم استجابة المحكمة الاستئنافية إلى ما طلبه
من سماع شهادة مهندس التنظيم فلا محل له لأن المحكمة الاستئنافية إنما تحكم
على مقتضى الأوراق وليست ملزمة بسماع شهود إلا إذا رأت هي من جانبها
ضرورة ذلك ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يرضورة لسماع الشاهد الذي
طلب الطاعن سماع شهادته وقد تضمن الحكم فيما أثبتته الرد على دفاع الطاعن
فإن الطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

القضية رقم ٨٤٠ سنة ٢١ القضائية :

تعويض . حكم . تسببه . الحكم براءة المتهم ورفض دعوى التعويض . عدم ابداء أسباب لرفض دعوى التعويض . أسباب البراءة تفيد عدم ثبوت الفعل المكون للجريمة . ذلك لا يجب الحكم .

متى كانت الأسباب التي أوردتها المحكمة للحكم بالبراءة مفيدة عدم ثبوت وقوع الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى في حق المتهم ، فإن هذه الأسباب بذاتها تكون في هذه الحالة أسبابا للحكم برفض دعوى التعويض ، ولا يعاب على الحكم أنه لم يفرد أسبابا لرفض دعوى التعويض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة جمعه عبد القادر الشعراوي ومحمود حسين عيد بأنهما بجهة العريش أولا : تسببا بغير قصد ولا عمد في قتل السعيد عبد الحميد أحمد البيك وكان ذلك ناشئا عن عدم تبصرهما واحتياطهما في قيادة سيارتهما أثناء مقابلتهما في الطريق بأن أسرعا في السير ولم يلازما الجانب الأيمن لطريقهما حتى تقاربت السيارتان وتصادمتا فسقط المجنى عليه ونشأ عن ذلك وفاته . ثانيا : قادا سيارتهما بحالة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور وممتلكاته بأن أسرعا في السير ولم يلازما الجانب الأيمن من الطريق . وطلبت عقابهما بالمراد ٢٣٨ و ٢٨ و ٥٣ من لائحة السيارات . وقد ادعى عبد الحميد البيك بصفته وكلا عن الست نظيره على محسن وطلال عبد الحميد البيك وأحمد عبد الحميد البيك ووصيا علي حسن وفتحيه عبد الحميد البيك ورثة المجنى عليه بحق مدني قبل المتهمين وطلب القضاء له عليهما متضامنين بمبلغ مائة جنيه بصفة تعويض مؤقت . ومحكمة جنح العريش قضت عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات براءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية وألزمت المدعين بالحق المدني بمصاريف

الدعوى المدنية . فاستأنفت النيابة وكذلك المدعى المدني ومحكمة بورسعيد الابتدائية قضت عملاً بمواد الانهاك والمادة ٣٢ من قانون العقوبات حضورياً للأول وغيابياً للثاني أولاً : بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة الأولى وحسبه ستة أشهر مع الشغل وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ١٠٠ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية عن الدرجتين و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . ثانياً : رفضها وبتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للثاني . فطعن المتهم المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض حيث قضت هذه المحكمة بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٤٩ بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة بورسعيد الابتدائية للفصل فيها مجدداً من هيئة استئنافية أخرى . ومحكمة بورسعيد الابتدائية قضت بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المدعى بالحق المدني بالمصاريف المدنية الاستئنافية .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه حين قضى ببراءة المطعون ضده ورفض دعواه المدنية قبله جاء باطلاً لقصوره . ذلك لأن المحكمة لم تناقش الدعوى المدنية التي أقامها وبنت رفضها على مجرد قضائها ببراءة المتهم مع أن هذا الحكم لا يؤدي دائماً إلى ذلك فكثيراً ما يكون الإهمال غير معاقب عليه جنائياً غير أنه يترتب عليه إلزام المحكوم ببراءته بالتعويض إذا ما لحق الطالب ضرر نتيجة هذا الإهمال .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على المطعون ضده متهمه إياه بالقتل الخطأ فتدخل الطاعن وآخرون باعتبارهم ورثة القتل وطلبوا الحكم لهم بمبلغ على سبيل التعويض . فقضت محكمة أول درجة بالبراءة ورفضت الدعوى المدنية . فاستأنفت النيابة هذا الحكم كما استأنفه الطاعن فقضت المحكمة الاستئنافية بالتأييد . بناءً على أن الحادث وقع نتيجة خطأ المجنى عليه وحده ...

وأن "ليس هناك خطأ أو إهمال يمكن أن ينسب إلى المتهم ويكون من شأنه إدانته وخاصة أن أحدا لم يقطع بسبب الحادث بصفة جدية تفنن المحكمة بمسئولية المتهم جنائيا أو مدنيا ... وأن ما وقع من المتهم يعنى احتياطه والتزامه الجانب الأيمن وأن ما وقع من المجنى عليه من بروز كان بفعله وحده ... ولا يمكن أن يحاسب عليه المتهم ... وأنه لذلك يتعين براءة المتهم ورفض الدعوى المدنية" والى كانت المحكمة قد أوردت للحكم بالبراءة أسبابا تفيد عدم ثبوت وقوع القتل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى في حق المتهم فإن هذه الأسباب بذاتها في هذه الحالة تكون أسبابا للحكم برفض دعوى التعويض أما الحكم بالتعويض مع الحكم بالبراءة فمحملة أن يكون الفعل الضار قد ثبت وقوعه من المتهم المرفوعة عليه الدعوى المدنية . لما كان الأمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة يفيد عدم ثبوت وقوع الفعل من المدعى عليه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٢)

القضية رقم ٨٤١ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد فهمي إبراهيم باشا وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك المستشارين .

قضى : تقرير الأسباب . تقرير غفل من التوقيع . عدم قبول الطعن شكلا .
إذا كان الطاعن قد قرر الطعن في الميعاد وكانت الأسباب المقدمة منه غفلا من التوقيع مما لا يمكن معه القول بصدورها منه أو معرفة من صدرت منه

تتعرف صفته في تقديمها عن المحكوم عليه ، فهذا الطعن لا يكون مقبولا شكلا (١) .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه لم يقدم في الميعاد الإقرار الخاص بأرباحه التجارية عن سنة ١٩٤٥ وطلبت عقابه بالمواد ٤٣ و ٤٨ و ٤٩ و ١/٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ وبالأمرين العسكريين رقمي ٣٦١ و ٢٦٢ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة بندر الجزيرة الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ٥٠ قرشا فاستأنفت النيابة العامة . ومحكمة الجزيرة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بتأييد حكم الغرامة مع إلزام المتهم بدفع ٢٥ ٪ من الضريبة المستحقة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وهذه المحكمة قضت بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٥٠ بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الجزيرة الابتدائية للفصل فيها مجددا من هيئة استئنافية أخرى . ومحكمة الجزيرة الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للغرامة مع إلزام المتهم بأن يدفع ٢٥ ٪ من مبلغ الضريبة المستحقة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... من حيث إن الطاعن وإن قرر الطعن في الحكم بقلم الكتاب في الميعاد القانوني إلا أنه يبين من الاطلاع على الأسباب المقدمة في الطعن في الميعاد المذكور أن هذه الأسباب غفل من التوقيع مما لا يمكن معه القول بنسبة صدورها إلى الطاعن أو معرفة من صدرت منه لتعرف صفته في تقديمها عن المحكوم عليه ومن ثم فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا على أساس أنه لم تقدم له أسباب على الصورة المقررة بالقانون .

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضا في حكمها الصادر بهذه الجلسة في القضية رقم ٨٤٢ سنة ٢١ القضائية .

(١٣)

القضية رقم ٨٤٣ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد فهمي إبراهيم باشا وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات
أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وحسن اسماعيل الهضيبي بك وإبراهيم خليل بك ومجد أحمد غنيم بك
المستشارين .

معارضة . تخلف المعارض عن حضور الجلسة لتعطل السيارة التي استقلها إلى المحكمة . لا يعتبر
قوة فاهرة .

إن تخلف المعارض عن حضور جلسة المعارضة بسبب تعطل السيارة
التي استقلها إلى مقر المحكمة لا يصح في القانون اعتباره نتيجة قوة فاهرة .
فإذا ما حكمت المحكمة باعتبار معارضته كأنها لم تكن صح حكمها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز صدفا بدد الأشياء المحجوز عليها
قضائيا لصالح الأستاذ جندى شحاته والموصوفة بالمحضر والتي سلمت إليه على سبيل
الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع ومع علمه بهذا اليوم لم يقدمها وبددها لإضرارها
بالدائر الحاجز وطلبت عقابه بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون
العقوبات . ومحكمة جنح أبوتيج قضت غيابيا عما بمواد الاتهام بمحبس المتهم
شهرًا واحدًا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات تبدأ
من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا بلا مصارف جنائية . فاستأنفت النيابة ومحكمة
أسيوط الابتدائية قضت غيابيا بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للعقوبة وإلغاء
إيقاف التنفيذ . فعارض وقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، فطمع في الحكم
بطريق القرض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن وجه الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان لأنه قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن لتخلف الطاعن عن الحضور في حين أن هذا التخلف كان نتيجة لتعطل السيارة التي أقلته إلى مقر المحكمة يوم صدور الحكم وهذا الظرف يعد من قبيل القوة القاهرة مما يتعين معه اعتبار الحكم المطعون فيه باطلا .

وحيث إن السبب الذي نذر به الطاعن على النحو سالف الذكر لا يصح في القانون اعتباره قوة القاهرة ومن ثم كان الطعن مرفوضا .
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٤)

القضية رقم ٨٤٤ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد فهمي إبراهيم باشا وكيل المحكمة ، وحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسني بك وإبراهيم خليل بك ومجد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدي بك المستشارين .

غش البضاعة . تعيين المادة الغريبة المضافة متى يكون لازما ؟
يكفي لتحقيق الغش أن يضاف إلى الشيء مادة غريبة وأن يكون من شأن إضافتها إليه أن تحدث به تغييرا يضعف من طبيعته أو يفقده بعض خواصه .
ولا يهم تعيين المادة الغريبة التي استعملت في الغش إلا عندما تكون من المواد الضارة بالصحة التي يستدعي أمرها تغليظ العقاب على الوجه المبين في الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أما عند تطبيق الفقرة الأولى من تلك المادة فلا يلزم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن - بأنه بدائرة قسم الجمالية - أولا - باع فانيليا ، مخشوشة مع علمه بغشها - ثانيا : استورد فانيليا ، مخشوشة ، وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ٤ و ٨ و ٩ من المرسوم بقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة جناح الجمالية الجزئية نظرت هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٠ عملا بالمواد ١/٢ و ٧ و ٨ و ١٠ و ١٣ و ١٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل والنفاذ وأمرت بنشر ملخص الحكم على نفقته في جريدة الأهرام والمصادرة بلامصاريف فاستأنف ومحكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطن الط عن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعن كان قد طلب من محكمة أول درجة استدعاء مدير معامل وزارة الصحة لمناقشته في تقرير الطبيب الذى قام بتحليل المسادة التى دانت المحكمة فى غشها ، فلما لم تجبه المحكمة إلى ذلك ، عاد فكرر هذا الطلب أمام المحكمة الاستئنافية بجلسة ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٠ ولو أن كاتب الجلسة قد أخطأ ونسب إليه أنه طلب استدعاء الطبيب المحلل نفسه ، فلم تأبه المحكمة لطلبه ، وفى هذا إخلال بحق الدفاع يعيب الحكم ويبطله .

ومن حيث إنه يبين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الدفاع عن الطاعن فى جلسة ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٠ قد طلب سماع الدكتور المحلل محمد أبو المجد افندى ، فأجابته المحكمة إلى طلبه وقررت إعلانه ، فحضر بجلسة ٥ فبراير سنة ١٩٥١ وناقشته المحكمة فيما رأت أن تناقشه فيه ، وصمم الدفاع عن الطاعن على طلب الحكم بالإبراء ، من غير أن يشير إلى ما يدعيه الآن فى أسباب طعنه من أنه قصد استدعاء طبيب آخر غير الطبيب الذى سمعته المحكمة

أو أن يتمسك بطلب استدعاء ذلك الطبيب الآخر ، وما دام الثابت أن المحكمة قد أجابته إلى استدعاء الطبيب الذي طلبه ، وأنه لم يطلب منها استدعاء طبيب غيره — فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص لا محل له .

ومن حيث إن الطاعن يضيف إلى ذلك في أسباب طعنه أن الطبيب المحلل قد قرر أن مادة الفانليا مغشوشة بإضافة مادة غريبة إليها ، وأن ذلك الطبيب قد سئل عن كنه هذه المادة فقرر أنه لم يبحثها كما سئل إن كان لمرور الزمن تأثير على الفانليا فأجاب بأنه لم يبحث ذلك أيضا ، ويقول إنه كان لزاما على الطبيب أن يبدى رأيه في كنه هذه المادة الغريبة ، وفيما إذا كان للزمن تأثير في تغير الفانليا لأهمية ذلك في تقرير المسؤولية . وقد دان الحكم الطاعن اعتمادا على تقرير هذا الخبير ومن غير أن يتحقق من نوع المادة الغريبة التي أضيفت إلى الفانليا أو يتبين أثر الزمن في صلاحيتها ، وهذا من شأنه أن يعيب الحكم بالقصور ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد اعتمد في إدانة الطاعن على ما قررره الطبيب محمد أبوالمجد افندى من أنه قام بتحليل العينة المضبوطة في محل عبد الحميد محمد حسن والتي اعترف الطاعن ببيعها إليه فبين له أنها مغشوشة بإضافة مادة غريبة إليها بنسبة كبيرة .

ومن حيث إنه يكفي لتحقيق الغش أن يضاف إلى الشيء مادة غريبة ، وأن يكون من شأن إضافتها إليه أن تحدث به تغييرا يضعف من طبيعته أو يفقده بعض خواصه ، ولا يهم تعيين المادة الغريبة التي استعملت في الغش إلا عند ما تكون من المواد الضارة بالصحة التي يستدعى أمرها تغليظ العقوبة على الوجه المبين في الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وظاهر من الحكم أن الطاعن قد دين تطبيقا للفقرة الأولى من تلك المادة .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه ، موضوعا .

(١٥)

القضية رقم ٨٩٤ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة -ضرة صاحب السعادة أحمد فهمي إبراهيم باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات
أصحاب العزة أحمد حسن بك وحسن إسماعيل الهضيبي بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك
المستشارين .

هتك العرض . فعل قاضح . الفرق بينهما .

كل فعل مخل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليه وعوراتهِ ويخدش عاطفة
الحياء عنده من هذه الناحية فهو هتك عرض . أما الفعل العمد المخل بالحياء الذي
يخدش في المرء حياء العين والأذن ليس إلا فهو فعل قاضح . فإذا كان الحكم قد
أثبت على المتهم أنه عندما كانت المجنى عليها تنهياً للنوم سمعت طرقا على باب
غرفها فاعتقدت أن الطارق زوجها ففتحت الباب فوجدت المتهم فدخل الغرفة ،
ثم لما حاولت طرده وضع يده على فخما واحتضنها بأن ضم صدرها إلى صدره ثم
ألقاها على السرير فاستغاثت فركبها بقدمه في بطنها وخرج ، ثم أدانته في جنابة
هتك العرض بالقوة — فانه يكون سايما لتوافر أركان هذه الجريمة في حقه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ليلة ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٩ الموافق ٢٨
ذى القعدة سنة ١٣٦٨ ناحية سيلا مركز الفيوم هتك عرض نجية حسن بالقوة
بان انتهز فرصة نومها وفاجأها في دارها ولما همت بفتح بابها احتضنها كرها
وضمها إلى صدره وطلبت إلى قاضي الإحالة إحالة المتهم إلى
محكمة الجايات لما كتبه بالمادة ١/١٦٨ من قانون العقوبات فقرر بذلك ،
ومحكمة جنايات الفيوم قضت عملا بإعادة الاتهام بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة
ثلاث سنوات . فاعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن محصل الطعن هو أن الأفعال التي أثبتتها المحكمة في حق الطاعن لا تبطل من الفحش حداً ينجش به عرض المجنى عليها أو يتحقق به الركن المادي للجريمة هناك العرض أو تشروع فيها وأنه فضلاً عن ذلك فقد قصر الحكم في بيان ركن القصد الجنائي الذي الطاعن فلم يشر إلى توافر هذا القصد ولا هو أنام الدليل على توافره .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله : " إنه عندما كانت المجنى عليها تهباً للنوم سمعت طرقة على باب غرفتها فاعتقدت أن زوجها قد عاد من الحفل ورفعت نور المصباح وفتحت الباب ووجدت أن الطارق هو المتهم وأنه دخل الغرفة عقب فتح الباب وأنها لما حاولت طرده وضع يده على فخما واحتضنها بأن ضم صدرها إلى صدره ثم ألقاها على السرير فاستغاثت فركلها المتهم بقدمه في بطنها وخرج من الغرفة " . ولما كان هذا الذي قاله الحكم كافياً لإثبات أركان الجنائية التي دانه بها لأن هناك العرض هو كل فعل محل بالحياة يستطيل إلى جسم المجنى عليه وعورانه وينجش عاطفة الحياة عنده من هذه الناحية بخلاف الفعل العمد المحل بالحياة الذي ينجش في المرء حياة العين والأذن ليس إلا فهذا فل واضح ، وكان ما ذكره الحكم واستند في ثبوته قبل الطاعن إلى الأدلة السائغة التي أوردها هو من قبيل هناك العرض ويتوافر فيه الركن المادي لهذه الجريمة ، وكان هذا الذي أثبتته في حقه يدل بذاته على أنه ارتكب الفعل وهو عالم بأنه خادش لمرض المجنى عليها ، الأمر الذي يتوافر به ركن القصد في هذه الجريمة لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه - إذ دان الطاعن بجناية هناك العرض بالقوة ، يكون سليماً : لم يخطئ القانون في شيء ، ولم يقصر في بيان أسبابه ، ويكون الطعن عليه من هذه الناحية على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

(١٦)

القضية رقم ٨٩٩ سنة ٢١ القضائية :

شهود - سماع محكمة الدرجة الأولى شهودا في غيبة المتهم . على المحكمة الاستئنافية أن تسمعهم ولو لم يطلب المتهم .

إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد سمعت شهود الإثبات في غيبة المتهم ، والمحكمة الاستئنافية لم تستجب إلى ما تمسك به محاميه من طلب سماعهم فإن حكمها يكون قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ، إذ أن المحاكمات الجنائية تقتضى سماع الشهود في مواجهة المتهم متى كان ذلك ممكنا . وإذن فقد كان على المحكمة الاستئنافية أن تسمع الشهود الذين سمعتهم محكمة أول درجة في غيبة المتهم سواء أطلب هو سماع هؤلاء الشهود أم لم يطلب .

الوقائع

أنهت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم عابدين مع آخرين حكم عليهما شرعوا في السرقة مع آخر مجهول من محل فتحى ابراهيم بيومى بطريق الكسر من الخارج وخابت الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو المبادرة بضبطهم حالة كون الثانى والثالث عائدين ... وطلبت عقابهم بالمراد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٧/٢/٤/٥ و ٣/٤٩ و ٣٢١ من قانون العقوبات ومحكمة جناح عابدين قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل والنفاذ فعارض حيث قضى بالتأييد . فاستأنف ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما بنى عليه هذا الطعن إن محامى الطاعن قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية في جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٥١ بطلب إعلان شهود الإثبات والتصریح

له بإعلان شهود قفى وذلك لأن الطاعن قد حوكم غيابيا أمام محكمة أول درجة فلم يتمكن بسبب غيابه من مناقشة شهود الإثبات ولا من طلب إعلان شهود النفى ، ولكن المحكمة الاستئنافية لم تستجب إلى هذا الطلب وقضت بتأييد الحكم المستأنف القاضي بإدانته .

وحيث إنه يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أن محكمة أول درجة لم تسمع شهود الإثبات إلا فى أول الأمر وكان ذلك فى غيبة المتهم عندما حكمت عليه غيابيا بالإدانة ، ولما عارض ترددت المعارضة بين عدة جلسات حضر المعارض فى إحداها ولم تسمع المحكمة شهودا وأجلت المعارضة إلى جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ ولما لم يحضر المتهم بهذه الجلسة قضت فى غيبته بالتأييد ولما استأنف طلب محاميه إلى المحكمة فى جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٥١ التأجيل لإعلان شهود الإثبات والتصريح بإعلان شهود نفى والمحكمة لم تستجب لهذا الطلب وقضت حضوريا فى ٨ من أبريل سنة ١٩٥١ بتأييد الإدانة . ولما كان ذلك ، وكان يبين منه أن محكمة الدرجة الأولى قد سمعت شهود الإثبات فى غيبة المتهم ، وأن المحكمة الاستئنافية لم تستجب إلى ما تمسك به محاميه من طلب سماعهم وهذا مخالف لما تقتضيه المحاكمات الجنائية من سماع الشهود فى مواجهة المتهم متى كان ذلك ممكنا ، فإياه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية فى هذه الحالة سماعهم سواء أطلب المتهم أم لم يطلب . أما وهى لم تستجب لطلب الطاعن بل ولم تفعل ذلك من تلقاء نفسها فإن حكمها يكون معيبا متعينا نقضه لإخلاله بحقوق الدفاع .

جاسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١

(١٧)

القضية رقم ٣٣٥ سنة ٢١ القضائية :

برياسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك المستشارين .

غش . بيع بضاعة مغشوشة بإضافة بعض الشوائب اليها (فول) . العلم المعتبر . هو العلم
الواقعى .

إن جريمة بيع فول مغشوش بإضافة بعض الشوائب اليه لا تقوم إلا بتوافر
ركن علم الجانى بالغش علما واقعيًا . فإذا كان الحكم قد افترض قيام العلم
من التزام المتهم بتوريد الفول من غير أن يقيم الدليل على تحقق هـذا العلم
فى الواقع ولم يحقق دفاع المتهم من أن شخصا آخر غيره هو الذى قام بتوريد هذا
الفول دون أن يعلم بحقيقة أمره — فإنه يكون قاصرا متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — زكى علام ٢ — حسن حسين عيسى (الطاعن)
بأنهما بدائرة قسم روض الفرج . باعا وعرضا للبيع فولا مغشوشا بإضافة بعض
الشوائب إليه على النحو المبين بالمحضر مع علمهما بذلك . وطلبت عقابهما بالمواد
١ و ٢ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٨ ومحكمة جنح روض الفرج قضت
غيابيا للأول وحضوريا للثانى (الطاعن) عملا بمواد الاتهام — بتغريم كل
من المتهمين خمسمائة قرش والمصادرة . فاستأنف المتهم الثانى (الطاعن) كما
استأنفت النيابة . ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف .
فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دانه بتهمة بيعه فولا مغشوشا بإضافة بعض الشوائب اليه رغما من تمسكه بعدم علمه بالغش ومن غير أن تحقق المحكمة دفاعه القائم على أن شخصا آخر هو الذى قام بعملية التوريد دون أن يعلم هو بحقيقة أمره .

وحيث إن حكم محكمة أول درجة الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قال :
” إن علم المتهمين متوفر من مظهر القول الذى لا يخفى على مثل المتهمين وهما تاجران يضاف إلى ذلك الفائدة التى تعود على المتهم الثانى (الطاعن) خاصة باعتباره مستفيدا من زيادة نسبة الشوائب “ . وقد تعرض الحكم الاستثنائى إلى دفاع الطاعن فقال : ومن حيث إن هذا الدفاع لا يقوم على أساس سليم ذلك أن المتهم هو المتعهد بتوريد الفول وعلى فرض أنه كلف غيره بتوريده فلا يخليه هذا من المسؤولية والتحقق من سلامة الفول المورد لأنه هو المسئول عن توريده وما اسكندر رزق إلا آلة يستعملها فى التوريد ومن ثم فالمتهم هو المسئول أولا وأخيرا عن توريد هذا الفول وسلامته من الفساد “ . ثم قال فى موضع آخر :
” ومن حيث إنه بالنسبة لعلم المتهم بالفساد فإنه فضلا عما أورده الحكم المستأنف من أدلة على إثبات علم المتهم فإن تقرير الخبير الذى قدم المتهم صورته قاطع فى إمكان معرفته هذا الفساد بالعين المجردة والمتهم بصفته موردا للأغذية لا بد أن لديه من التجارب ما يجعله قادرا على كشف هذا الفساد الذى يعتري الفول والذى يعرفه بجمهور التجار “ .

وحيث إن جريمة الغش التى دين بها الطاعن لا تقوم إلا بتوافر ركن علم الجار بغش المدة علما واقعا . ولما كان الحكم المطعون فيه على ما سلف لإيراده من الأسباب التى استند إليها قد افترض توافر العلم من التزام الطاعن بتوريد الفول من غير أن يقيم الدليل على تحقق ذلك العلم فى الواقع ولم يحقق دفاع الطاعن فى هذا الشأن فإنه يكون قاصرا متعينا نقضه وذلك من غير حاجة إلى التعرض لباقي أوجه الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(١٨)

القضية رقم ٣٣٧ سنة ٢١ القضائية :

تفتيش . الدفع ببطالة . بناء الإدانة على أقوال المتهمين بالتحقيقات وبالنيابة التي اعترفوا فيها بمتورهم على املاء المخدرة في مكان معين وتنفيذهم في هذا الشأن . لاجدوى من الدفع بالبطالان .

مادامت المحكمة قد استندت في إدانة المتهمين إلى أقوالهم بالتحقيقات وبالنيابة التي اعترفوا فيها بأنهم عثروا على المادة المخدرة بمؤنر عربة القطار الذي كانوا يركبونه وناقشت دفاعهم في هذا الشأن وفندته تفتيشا سائغا - فلا جدوى لهم مما يشيرونه في صدد بطلان القبض والتفتيش الواقع عليهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - عبد الله خضر عبد العزيز ٢ - حسن موسى عبد الله (الطاعنين) ٣ - محمد عبد الرحيم الجزار بأهم بناحية الاسماعيلية : أحرزوا بقصد الاتجار مواد مخدرة (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٥ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ومكة جنح الاسماعيلية قضت - عملا بمواد الاتهام - بحبس كل من المتهمين ثلاث سنوات مع الشغل وغرامة ٤٠٠ جنيه والمصادرة والنفاذ . فاستأنف المتهمون . وفي أثناء نظر هذا الاستئناف أمام محكمة بور سعيد دفع الحاضر عن المتهمين ببطلان القبض بطلان ما تلاه من إجراءات وذلك لأن الحالة لم تكن حالة تلبس ولم تستأذن النيابة في القبض والتفتيش لتكون إجراءات التفتيش صحيحة وبعد أن أنهت المحكمة نظره قضت برفض الدفع ببطلان القبض وبصحته وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بتأريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعنين دفعا ببطلان القبض والتفتيش بناء

على أنهما لم يكونا في حالة تلبس ولم يصدر إذن من النيابة بهذا الاجراء إلا أن المحكمة لم تأخذ بدفاعهما قولا منها بأنهما لا ينازعان في ضبط المخدرات وإن قالوا إنهما إنما عثرا عليها بعربة القطار . وأن المادة ٢ من اللائحة الجمركية تبيح لعمال الحكومة مطاردة البضائع المهربة في أى مكان . مع أن هذا غير صحيح في القانون إذ أن ما نسب اليهما لا يعتبر اعترافا يحول دون التمسك بالبطلان . كما أن نصوص اللائحة الجمركية لا تنطبق على حالة الدعوى لخروج محل الضبط عن الدائرة الجمركية ولحصوله من غير رجال الجمارك .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فقال : أنها تتحصل كما رواها العسكى السيد حسين نصار في أنه كان معينا هو والعسكى عبد العزيز غندور لحراسة قطار البضاعة رقم ٦٥٠ الذى يقوم من القطرة شرق ليلة ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩ قاصدا نفيشه وحوالى الساعة ١١ مساء كان يتم على عربات القطار المذكور ووجد المتهمين الثلاثة وهم عساكر في الجيش المصرى يجلسون في عربة من الصاج ولما سألمهم عن سبب جلوسهم فيها عرفوه بأنهم معينون لحراسة القطار تتبع تشهيلات الجيش المصرى وأنهم مسافرون للاسماعيلية ولما سألمهم عن الثلاث لغات التى وجدها معهم عرفوه بأنها لهم فاشتبه في أن تكون من ذخيرة أو سلاح الجيش وأنهم يريدون تهريبها ففضل أن يستعمل معهم الحيلة وحسن السياسة وطلب منهم الانتقال إلى عربة السبسة ليكونوا معه ومع زميله فوافوه على ذلك وحمل كل منهم لفة وتوجهوا إلى عربة السبسة وعند ذلك أعطاه المتهم الثانى ١٥٠ قرشا وقال له إننا إخوة ومن سنك واحد فزاد هذا من اشتباهه في الأمر ولما وصل القطار إلى الاسماعيلية رغب المتهمون في النزول فعرفهم بأن القطار لا يقف بها واستمروا به حتى وصل القطار إلى نفيشة وهناك طاب منهم انتظار قطار الخدمة ليركبوا فيه إلى الاسماعيلية وبلغ مكتب الضابط القضائى تيفونيا باشتباهه في أمرهم وطلب إرسال قوة لمقابلته للتعقب عاهم بالاسماعيلية لدى وصولهم إليها وعند تحرك قطار الخدمة بهم أراد المتهمون الانصراف فأمسك بهم هو والأوباشى محمد يزيد ورئيس الدورية الذى قابله بنفيشه وساعدهما في ضبط المتهمين رجال الدورية وبذلك تمكن

من أخذهم إلى الاسماعيلية وتسليمهم باللفات الثلاث لحضرة ضابط قضائي الاسماعيلية“. ثم تعرض للدفاع الطاعنين عن البطلان فقال: ”وحيث إنه وإن صح ما ذكره الدفاع من أن الحالة لم تكن حالة تلبس ولم يصدر إذن من النيابة بأجراء القبض إلا أن الدفع في غير محله للسببين التاليين : الأول أن المتهمين لا ينازعون في واقعة ضبط هذه اللفات في أي دور من أدوار التحقيق فقد اعترفوا بالتحقيقات الأولى وأمام حضرة وكيل النيابة وذكر الدفاع عنهم أمام هذه المحكمة وأمام محكمة أول درجة أنهم عثروا عليها بمؤخر عربة القطار (السبينة) وأنهم ركبوا هذه العربة ليسلموها لمكتب الجيش بالاسماعيلية ظنا منهم أنها مهمات حربية فخيartzهم لها ولو حيازة عرضية غير منكورة منهم والدفع ببطلان القبض لا يجديهم شيئا ما دام ضبط المواد المخدرة أمرا مسلما به منهم على النحو السابق ذكره ولا يبقى إلا بحث هذا الدفاع لمعرفة إن كان صحيحا أم لا — الثاني — أن المادة الثانية من اللائحة الجمركية تبيح لعمال الحكومة مطاردة البضائع المهربة في أي مكان حتى ولو خرجت من دائرة المراقبة الجمركية وهذه البضاعة شوهدت بمعرفة حرس القطار وهم عمال الحكومة بمحطة القنطرة الشرقية أي بدائرة الجمرك يراد تهريبها فلهم الحق في مطاردتها تتبعها من مكان إلى آخر فإذا ما ضبطوها بزمهم تفتيشة وهي تقع داخل دائرة المراقبة لأنها لا تبعد أكثر من ألف متر عن قنال السويس فإن الضبط يكون صحيحا ولا عيب فيه من هذه الناحية أيضا“. ولما كان الواضح مما تقدم أن المحكمة قد استندت في إدانة الطاعنين إلى أقوالهما بالتحقيقات والنيابة التي اعترفا فيها بأنهما عثرا على المادة المخدرة بمؤخر عربة القطار وناقشت دفاعهما في هذا الشأن وفندته تفنيدا سائغا ، فإن ما يشير الطاعنان بشأن بطلان القبض والتفتيش لا يكون منه جدوى . هذا ولا محل بعد ذلك للبحث فيما يشير إليه الطاعنان في شأن اللائحة الجمركية مادام قد تبين عدم جدوى إثارة أمر بطلان التفتيش .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٩)

القضية رقم ٣٥٠ سنة ٢١ القضائية :

دفاع . تقديم طلب بعد إقفال باب المرافعة . لا يلزم الرد عليه .

الدفاع ينتهى بإقفال باب المرافعة ، فكل طلب يقدم بعد ذلك لا تلزم المحكمة باجابته أو بالرد عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة رياض عبد الباقي سليمان بأنه بدائرة شبرا تسبب من غير قصد ولا عمد في قتل أسامه سيد محمد مراد زيور باهماله وعدم مراعاة اللوائح بأن كان يقود سيارة غير مستوفية الشروط والمتانة والأمن وبسرعة ودون استعمال آلة التنبيه فصدم المجنى عليه وأحدث به الاصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته . وطلبت معاقبته بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وقد ادعى السيد محمد مراد زيور "والد المجنى عليه" بحق مدنى قبل المتهم و"فهى كامل ابراهيم افندى بصفته مسئولا عن الحقوق المدنية" وطلب الحكم له عليهما متضامنين بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه تعويضا . ومحكمة جناح شبرا قضت غيابيا للمتهم وحضورا للمسئول عن الحقوق المدنية بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع مع المسئول عن الحقوق المدنية فهى كامل ابراهيم بالتضامن مبلغ ٥٠٠ جنيه مع المصاريف و ٢٠٠ قرش أتعابا للإحاطة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات وذلك عملا بمادة الاتهام . فاستأنف المتهم كما استأنف المسئول عن الحقوق المدنية . ومحكمة مصر قضت بتأييد الحكم المستأنف وألزمت كلا من المستأنفين بمصروفات استئنافه للدعوى المدنية .

فطعن فهى كامل ابراهيم افندى (المسئول عن الحقوق المدنية) فى هذا الحكم بطريق النقض ... ألخ

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه حين قضى بالزامه بالتعويض على اعتباره مسئولاً بالتضامن مع سائق السيارة المحكوم عليه بالعقوبة للقتل الخطأ، جاء باطلاً لقموده وخطئه في الاستناد ومخالفته للقانون وإخلاله بحق الدفاع . ذلك بأن المحكمة قد استندت فيما استندت إليه في إدانة السائق إلى أنه انحرف بالسيارة وسار بها فوق أرصيف مسافة ١٦ متراً مع أن هذا يخالف الثابت بالأوراق فقد كانت السيارة تقف على بعد سبعة أمتار من الرصيف الغربي ثم إنه دافع بأن لا خطأ من جانب السائق إذ اصطدم المجنى عليه بعجلة السيارة اليسرى الخلفية ، وهذا يدل على أنه وهو غلام صغير كان يجري فأصيب أثناء عبوره الشارع بعد أن كانت السيارة قد جاوزته ببضعة أمتار مما مفاده أن الخطأ راجع إلى المجنى عليه ووالده الذي تركه في شارع لا تنقطع منه حركة المرور إلا أن المحكمة دانته دون أن تتعرض لهذا الدفاع وترد عليه . ومن جهة أخرى وعلى فرض ثبوت خطأ السائق أيضاً فإن خطأ المجنى عليه وأهله يوجب التزول بالتعويض إلى أقل حد إلا أن المحكمة مع تسليمها بالخطأ المشترك لم تعمل حكمه فتحمل المجنى عليه ووالده جزءاً من التعويض . ويتهى الطاعن بأن المحكمة الاستئنافية نهت عند بدء الدفاع أنها ستعجز النضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات فاكتفى المحامي الحاضر معه بالكلام في رؤوس المسائل على أن يتم دفاعه في المذكرة إلا أن المحكمة حجت القضية للحكم ولم تصرح بمذكرات فتقدم بطلب إليها سجل فيه ملاحظاته وطب التصريح بمذكرة يستوفى فيها دفاعه وبخاصة فيما يتعلق بطلب التعويض وورائته لأن الطالب المذكور لم يقدم إعلالاً بالورثة ومن المحتمل وجود ورثة آخرين غيره إلا أن المحكمة لم تجب الطلب وقضت بالنأييد دون أن ترد على هذا الذي أثاره في طلبه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ين واقع الدعوى بما تتوافر معه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان السائق من أجلها وتعرض لدفاع الطاعن في هذا الشأن

واطرحة الاعتبار التي ذكرها . ومتى كان الأمر كذلك وكانت المحكمة قد انتهت إلى أن خطأ السائق هو السبب في وقوع الحادث وكان ما أوردته في ذلك من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها فإن ما يثيره الطاعن يصبح لا محصل له إذ لا يعلو كونه جدلا موضوعيا لا يتقبل أمام محكمة لنقض . أما ما يثيره عن خطأ في الاسناد فردود بأن الثابت في محضر المداينة المودع بملف الدعوى الذي أمرت المحكمة بضمه تحقيقا لأوجه الطعن يؤيد عبارة الحكم وإذا كانت المحكمة قد ذكرت أن السيارة سارت فوق الرصيف فإنما كان ذلك في مقام التدايل على السرعة التي يسير عليها الطاعن بسيارته إذ لم يتمكن من الوقوف بها إلا على مسافة ستة عشر مترا من مكان الحادث . أما دعوى الإخلال بحق الدفاع فردود بما تبين من محضر الجلسة من أن المحكمة قد انسحبت للطاعن في إنشاء دفاعه وقد ترفع محاميه في موضوع التهمة ولم يثبت أنها منعه منه أو ضيقته عليه فيه كما لم يثبت في لمحضر ما يزعمه الطاعن عن التصريح بتقديم مذكرات . ولما كان الدفاع ينتهي عند إقفال باب المرافعة فإن المحكمة لا تلزم بعد ذلك بإجابة أي طلب يقدم إليها أو أن ترد عليه . ولذا فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٢٠)

القضية رقم ٤٤٦ سنة ٢١ القضائية :

وصف التهمة . متهم بشروع في قتل مع آخر . استناد النيابة الى كل منهما أنه أطلق عيارا ناريًا . قرينة أحدهما وادانة الآخر في العيارين دون لفت الدفاع . نقض الحكم . لا يؤثر في ذلك قوله إن التهمة المستندة اليه وحدها معاقب عليها بالعقوبة التي أوقعها عليه متى كانت قد تأثرت في استخلاص نية القتل بالواقعة الجديدة .

إذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن وآخر بأنهما شرعا في قتل المجنى عليه عمدا مع سبق الإصرار بأن أطلق عليه الطاعن عيارا ناريًا الخ ،

وأطلق عليه الآخر عيارا ناريا الخ ، ثم سمعت المحكمة الدعوى وانتهت الى تبرئة المتهم الآخر وإدانة الطاعن في كلا العيارين دون أن تلتفت نظر الطاعن لبدافع عن نفسه في الواقعة الجديدة التي أدانته بهادون أن يشملها أمر الإحالة وهي إطلاق العيار الذي أصاب المجنى عليه فإن إجراءات المحاكمة تكون مشوبة بعيب جوهري يستوجب إبطال الحكم . ولا يؤثر في ذلك ما أشارت إليه المحكمة من أن التهمة المسندة إليه وحدها معاقب عليها بالعقوبة التي أوقعها عليه متى كان الواضح من حكمها أن إدانتها له بالواقعة الجديدة قد كان لها أثر في استخلاصها لثبوت نية القتل لديه بما قالته من أن هذه النية متوافرة لديه ” دليل حمله واستعماله سلاحا ناريا قاتلا بطبيعته وهو بندقية وتكرار إطلاقه النار منها وهو يصوبها إلى المجنى عليه في المرتين مما يؤكد رغبته في القضاء على حياته “ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — يس محمد حمد ٢ — محمد مصطفى محمد (الطاعن)
٣ — عبد العزيز مصطفى محمد ٤ — على مصطفى محمد ٥ — ثابت يس محمد أحمد
٦ — أحمد عبد الله بأنهم بنجع الدويج مركز الأقصر مديرية قنا . أولا —
الأول شرع في قتل محمد حننى عثمان عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله
فأحدث به الإصابات الميينة بالكشوف الطيبة وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل
لإرادة المتهم فيه وهو إسماعيل المجنى عليه بالعلاج وكان ذلك مع سبق الاصرار
ثانيا — المتهم الثانى شرع في قتل المجنى عليه عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا
قاصدا قتله وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه وهو عدم إحكام الرماية
وكان ذلك مع سبق الاصرار . ثالثا — المتهمون من الثالث إلى السادس
اشتركوا مع المتهمين الأول والثانى فى ارتكاب هذه الجناية وذلك بأن حرضوهما
واتفقوا معهما على ارتكابها وساعدوهما ورافقوهما إلى محل الحادث لشد أزرها
فوقعت جناية الشروع فى القتل سالفه الذكر نتيجة محتملة لهذا التحريض وتلك
المساعدة . رابعا — المتهم السادس أيضا ضرب عثمان أحمد عثمان عمدا فأحدث
به الإصابات الميينة بالكشف الطبى والتي احتاجت لعلاج أقل من عشرين يوما

وطلبت من قاض الإحالة إحالة المتهمين على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٤٠ / ١ - ٢ - ٣ و ٤١ و ٤٣ و ٢٤٢ / ٢ من قانون العقوبات فأمر بذلك وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات قنا توفي المتهم الأول وبعد نظرها قضت عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ / ١ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الثاني محمد مصطفى محمد (الطاعن) أولا — بمعاقبته بالسجن لمدة أربع سنين . وثانيا — بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة إلى المتهم الأول وثالثا — ببراءة باقي المتهمين من كل ما هو منسوب إليهم . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن المحكمة دانت به بالشروع في القتل على أساس أنه هو الذي أطلق العيارين سواء منهما الذي لم يصب والذي أصاب في حين أن الواقعة التي أسندت إليه في أمر الإحالة هي إطلاقه العيار الأول فقط واسند الثاني إلى متهم آخر قضت المحكمة ببراءته وبذلك تكون المحكمة قد عاقبت الطاعن على واقعة لم يشملها أمر الإحالة ودون أن تلفت نظره إلى ذلك وهذا إخلال بحقه في الدفاع .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن وآخر بأنهما شرعا في قتل المجنى عليه عمدا مع سبق الاصرار بأن أطلق عليه الطاعن عيارا ناريا قاصدا قتله وخاب أثرا للجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه وهو عدم إحكام الرماية . والثاني بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الميينة بالكشوف الطبية وخاب أثرا للجريمة لسبب لادخل لإرادة المتهم فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج . وإذا سمعت المحكمة الدعوى انتهت إلى تبرئة المتهم الآخر وإدانة الطاعن في كلا العيارين وقالت في ذلك :
وحيث إن المحكمة تستخلص مما تقدم من مجموع ما هو وارد في التحقيقات ومن أقوال المتهمين والشهود الذين سمعوا فيها وفي المحكمة أن حقيقة الواقعة الشابتة لديها والتي تطمئن إلى صحتها هي أن المتهم الثاني هو الذي أطلق على المجنى عليه

محمد حنفي عثمان العيارين الناريين اللذين أصابه ثانيهما في الظروف واللبسات
والأسباب السابق بيانها على أثر المشاجرة التي حدثت بين المجنى عليه المذكور
وبين المتهم الثالث بسبب إدارة الساقية والأولوية في رى الزراعة مما سلف بيانه
وقد حضر المتهم الثاني هو وبعض أقاربه وأهل بلده إلى محل الحادثة على أثر
ما سمعوه من أمر هذه المشاجرة وتجدد الاشتباك بين الفريقين وانتهى بأن أطلق المتهم
الثاني العيارين الناريين من بندقية خرطوش كان يحملها وقتئذ فأصاب أحد
العيارين المجنى عليه وأحدث به الإصابة التي يفخذها الجنى والظاهر أن هذا الأخير
قد أراد أن يبالغ في الإنهام فنسب إلى المتهم الأول وهو شيخ البلد وكبير العائلة
أنه أطلق عليه العيار الذي أصابه بعد أن كان المتهم الثاني وهو ابن أخيه قد
أطلق عليه العيار الأول الذي لم يصبه . ولما كانت المحكمة لم تلفت نظر الطاعن
ليدافع عن نفسه في الواقعة الجديدة التي أدانته بها دون أن يشملها أمر الإحالة
وهي إطلاقه العيار الذي أصاب المجنى عليه فإن إجراءات المحاكمة تكون مشوبة
بعيب جوهرية يستوجب إبطال الحكم المطعون فيه — ولا يؤثر في ذلك ما أشارت
إليه المحكمة من أن التهمة المسمدة إليه وحدها معاقب عليها بالعقوبة التي أوقعها
عليه . ذلك لأن الواضح من حكمها أن إدانتها للطاعن بالواقعة الجديدة قد كان
لها أثر في استخلاصها لثبوت نية القتل لديه وذلك بما قالته من أن هذه النية متوافرة
وبدليل حمله واستعماله سلاحاً نارياً قاتلاً بطبيعته وهو بندقية وتكرار إطلاقه النار
منها وهو يصوبها إلى المجنى عليه في المراتين مما يؤكد رغبته في القضاء على حياته .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(٢١)

القضية رقم ٤٨٤ سنة ٢١ القضائية :

قبض . القبض المباح قانونا على مرتكب جريمة . قبض بقصد ابتزاز المال من مرتكب الجريمة . معاقب عليه .

إذا كان الظاهر من ظروف الدعوى أن المتهمين عند ما قبضوا على المجنى عليهم بدعوى أنهما ارتكبا جرائم تموينية لم يكن قصدهم من ذلك إلا ابتزاز المال منهما ، فإنه لا يفيد هؤلاء المتهمين قولهم إن ارتكاب المجنى عليهما الجرائم التمولنية يبيح لهم القبض عليهما . ذلك لأنه بفرض وقوع تلك الجرائم منهما فإن القبض المباح قانونا هو الذى يكون الغرض منه إبلاغ الأمر لرجال البوليس وتسليم من ارتكب الجريمة لأحد رجال الضبطية القضائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم بمدينة القاهرة : أولا - لأن المتهم الأول قبض على ليبب جيد وولده وليم وجرجى مخالى اتسناسيوس ونبوية على حسين فى غير الأحوال التى تصرح فيها القوانين بذلك وحالة اتصافه بأنه موظف بالتكوين ثانيا - والمتهمان الثانى والثالث اشتراكا مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتحدت إرادتهم على ذلك وساعدها على الأعمال المتممة لهذه الجريمة فتمت بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . ثالثا - ولأن المتهمين الأول والثالث أيضا سرقا مبلغ خمسة وعشرين جنيا وساعة جيب ودبلة من الذهب من جورجى مخالى اتسناسيوس بطريق الإكراه الواقع عليه بأن أمسك به المتهم الأول واعتدى عليه بالضرب الذى لم يترك أثرا معطلا بذلك مقاومته وتمكن مع المتهم الثالث من سرقة هذه الأشياء . رابعا - لأن المتهمين الأول والثالث استوليا على مبلغ أربعين جنيا من نبويه على حسين وذلك باستعمال طرق احتيالية

من شأنها إيهام المجنى عليها المذكورة بواقعة مزورة واتخاذها صفة غير صحيحة وذلك بأن أوهماها بأنها تتجرف في البترول على خلاف الأوامر الخاصة بالتأمين وادعيا أنهما من الموظفين التابعين لوزارة التموين الذين لهم شأن في إجراء ضبط الجرائم التموينية وأنهما سيخليان سبيلها ولا يبلغان عن جريمتها نظير هذا المبلغ الذي تسلماه منها . خامسا — المتهم الثاني أيضا اشترك بطريق الاتفاق والتحريض مع المتهمين الأول والثالث في ارتكاب هذه الجريمة بأن حرضهما على ارتكابها واتفق معهما على ذلك فوقعت بناء على ذلك التحريض وتلك المساعدة . سادسا — المتهم الأول — شرع في الاستيلاء على مبلغ عشرة جنيهات من لبيب جيد وذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهامه بواقعة مزورة واتخاذ صفة غير صحيحة وذلك بأن أوهمه بأنه يتجرف في الدقيق على خلاف الأوامر الخاصة بالتأمين وأدلى أنه موظف بوزارة التموين وممن لهم شأن في ضبط الجرائم التموينية وأنه سيخلي سبيله ولا يبلغ عن جريمته نظير هذا المبلغ ولم تتم الجريمة لسبب خارج عن إرادته وهو مفاجأة ضابط البوليس للمتهم وضبطه قبل تمكنه من إتمام جريمته . سابعا — المتهمان الثاني والثالث اشتركا مع المتهم المذكور في ارتكاب جريمة الشروع في النصب الميينة في البند السابق . (سادسا) بطريق الاتفاق والتحريض بأن حرضاه على ارتكاب هذه الجريمة واتفقا معه على ذلك فوقعت بناء على ذلك التحريض والاتفاق . سابعا — المتهمان الأول والثالث استوليا بطريق الاحتيال على مبالغ واحد وثمانين جنيها من مانتونا كنستاكس وماردبروس طوغيان واسكندر واصف جرجس وارسطر قوبلجيون ومانولى كلا قدران وفيليب فوبلجيون وفهمى محمد رضوان والليثى على محمد وعلى السيد على وذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهامهم بوقائع مزورة واتخاذها صفة غير صحيحة بأن أوهماهم بأنهم يتجرون في الأصناف الميينة بالمحضر على خلاف القوانين والأوامر التموينية وادعيا أنهما من الموظفين التابعين لوزارة التموين والذين لهم شأن في إجراء ضبط الجرائم التموينية وسيخليان سبيل كل منهم ولا يبلغان عنه نظير المبلغ الذى دفعه لهما . وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٨٠ و ٢٨٢ و ١/٣١٤ و ١/٣٣٦ — ٢ و ٤٥ من قانون العقوبات

للاول و ١/٤٠ - ٢ - ٣ و ٤١ و ١/٣٣٦ - ٢ - ٤٥ و ٢٨٠ و ٢٨٢ من نفس القانون الثاني و ١/٤٠ - ٢ - ٣ و ٤١ و ٢٨٠ و ٢٨٢ و ١/٣١٤ و ١/٣٣٦ - ٢ - منه للثالث . فأمر بذلك ومحكمة جنايات مصر نظرت هذه الدعوى ثم قضت فيها عملاً بمواد الاتهام — بمعاينة أحمد عبد النبي متولى بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين . وبمعاينة كل من على عبد اللطيف صيام وأمين عبد الحكيم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن الثالث " أمين عبد الحكيم " وإن قرر الطعن إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه فطعنه لا يكون مقبولا شكلاً .

وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون بالنسبة إلى الطاعنين الآخرين .

وحيث إن أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الأول تتحصل في القول (أولاً) بأن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون إذ دأته بجريمة القبض على المجنى عليهم الأربعة الأول بدون أسر أحد الأحكام المختصة بذلك وفي غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض حالة اتخاذ صفة كاذبة وهي أنه موظف بالتموين وقت إجراء هذا القبض في حين أن القبض على فرض حصوله قد وقع على المجنى عليهم المذكورين لا ارتكابهم مخالفات لما تقضى به أوامر التموين وهذا الطرف يبيح لأي فرد القبض على مرتكب مثل هذه الجريمة طبقاً لنص المادة السابعة من قانون تحقيق الجنايات التي تخول لكل فرد في حالة تلبس الجاني بالجريمة وفي جميع الأحوال المماثلة أن يحضر الجاني أمام أحد أعضاء النيابة أو يسلمه لأحد مأموري الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بضبطه . ثانياً — إنه مع افتراض أن القبض تم بغير وجه حق وفي غير الأحوال التي تصرح بها القوانين واللوائح فإن ركني جريمة التهديد المنصوص عليها في المادتين ٢٨٠ فقرة أولى و ٢٨٢ من قانون العقوبات غير

متوافرين فالركن المادى وهو فعل القبض أو الحبس أو المجزى يقتضى الامساك بالشخص من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول ومنعه من الحركة كما يريد . هذا الركن غير متوافر كما هو مستفاد من أقوال المجنى عليهم أنفسهم بمحض الجلسة كما أن الركن المعنوى وهو القصد الجنائى غير متوافر أيضا كما سبق بيانه من أن القبض حصل لأسباب يديجها القانون . ثالثا — أخطأ الحكم أيضا إذ دانه بجريمة السرقة بإكراه مع أن المستفاد من أقوال المجنى عليه عن هذه الجريمة بالجلسة أن إكراهها ما لم يقع — وعلى فرض أن عنفا وتم فانه لم يكن بقصد ارتكاب السرقة بل كان مستقلا عنها ومنقطع الصلة بها على أن المحكمة لم تذكر فى حكمها أن الاعتداء وقع بقصد السرقة وهذا أيضا قصور يعيب الحكم . رابعا — طلب الدفاع عن الطاعن الثانى وهو ضابط بكلية البوليس ضم دفتر النوبتية الخاص بكلية البوليس وكذا دفتر مواعيد الدخول والانصراف من الكلية إلا أن المحكمة لم تستجب إلى هذا الطلب الذى يفيد منه الطاعن الثانى أصلا كما يفيد منه الطاعن تبعا إذ لو ثبت للمحكمة صحة هذا الدفاع لاهارت الجريمة قبل الاثنين وفى عدم استجابة المحكمة لهذا الطلب إخلال بحق الدفاع يعيب الحكم .

وحيث إنه بالنسبة للأوجه الثلاثة الأول من الطعن فإن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى التى دان بها الطاعن سواء عن جريمة القبض أو السرقة بالإكراه بما تتوافر فيه العناصر القانونية لهاتين الجريمتين كما هى معروفة به فى القانون مستندا فى ذلك إلى الأدلة التى أوردها وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها كما تعرض الحكم المطعون فيه لدفاع الطاعن المشار إليه فقال : ” ولا يفيدهم القول بأن لبيب وولاي ارتكبا جريمة تموينية مما يبيح القبض عليهما لأنه بفرض ونوع تلك الجريمة فإن القبض المباح قانونا يكون الغرض منه إبلاغ الأمر لرجال البوليس المختصين وتسليم من ارتكب الجريمة لأحد رجال الضبطية القضائية وظاهر من ظروف الدعوى أن المتهمين عندما ارتكبوا هذه الجريمة ما كانوا يقصدون إبلاغ الأمر أو تسليم المجنى عليهما إلى رجال الضبطية القضائية بل كان القصد مما ارتكبوه ابتزاز المال منهما ولم يتم لهم ذلك لسبب خارج عن إرادتهما وهو ضبط الواقعة قبل دفعه إلى المتهم الأول “ . ولما

كان هذا الذى أوردته المحكمة صحيحا فى القانون فان ما يشير الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون له محل .

وحيث إن أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثانى تتحصل فى القول بأن الحكم المطعون فيه دانه بجريمة الاشتراك فى القبض والنصب والشروع فى النصب على بعض المجننى عليهم فى حين أنه لم يقم الدايمل المثبت لا اشتراكه فى الجريمتين اللتين أذكرهما الطاعن . أما الثالثة وهى التى أقر بها فقد دافع بأنه إنما كان يعاون بحسن نية على ضبط المجننى عليهم لا ارتكابهم جرائم تموينية . كذلك أدخل الحكم بحقه فى الدفاع إذ طلب فى إحدى جلسات المحاكمة ضم دفتر النوبة ودفتر الحضور والانصراف بكلية البوليس التى يعمل بها مدرسة لى تدلل بالبيانات المثبتة بهما على أنه كان بالكيفية فى التاريخ والوقت المقول بأنه اشترك فى واقعتين من الثلاث المنسوبة إليه . كما طلب استدعاء مدير كلية البوليس لسماع أقواله عن دقة البيانات الواردة بهذين الدفترين إذا لم تقتنع المحكمة بدقة هذه الدفاتر . وبالرغم من إبداء هذه الطلبات وتمسكه بها فان المحكمة التفتت عنها بغير مبرر أو تعليل . وأخيرا يقول الطاعن إنه طعن على عملية الاستعراف التى أجريت على شخصه كما طعن على اعتراف المتهم الثالث عليه بالتحقيقات ذلك الاعتراف الذى عدل عنه أمام المحكمة إلا أن المحكمة اعتمدت على هذين الدليلين دون أن تشير إلى هذا الدفاع وهذا قصور يعيب الحكم .

وحيث إنه لا محل لما يشير الطاعن من ذلك إذ أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجرائم الثلاث التى دانه بها وأورد الأدلة على اشتراكه فى تلك الجرائم بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة بأن اتحدت إرادة المتهمين الثلاثة وساعدوا الطاعن الأول على ارتكاب إحداهما كما حرضه على ارتكاب الجريمتين الأخرين ف وقعت الجرائم جميعا نتيجة لذلك الاتفاق والتحريض وتلك المساعدة . لما كان ذلك وكان ما طالبه الدفاع من ضم الدفترين إنما كان للاطلاع على الواقع المثبت بهما وكانت المحكمة قد سألت الطاعن عن مبلغ دقة تلك البيانات المنقولة بمحضر تحقيق النيابة عن الدفاتر فأجاب بأن ما ثبت من الاطلاع عليها

ظاهر وواضح ولا يتقصه شيء وكانت المحكمة قد ردت في الحكم على هذا الطلب بقولها :
وقال المتهم الثاني إنه كان في يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨ وأول يناير سنة ١٩٤٩
بكلية البوليس واستدل على ذلك بما أثبت بدفاتر تلك الكلية الخاصة بحضور
وانصراف الضباط . وقد تبين من الاطلاع على دفتر أحوال الكلية أن المتهم
سلم النوتجية والدفتر الساعة التاسعة صباحا من يوم أول يناير سنة ١٩٤٩ إلى زميله
الملازم عبد الحى أبو على . وأنه في يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨ سلم الدفتر والنوتجية
الساعة الثامنة والثلاث صباحا إلى زميله الملازم رؤوف أبو السعود وثابت بدفتر
الحضور أنه انصرف من الكلية الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا يوم أول
يناير سنة ١٩٤٩ ومؤشر بأنه انصرف للراحة يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨ في صباح
ذلك اليوم وطاب ضم هذه الدفاتر لاطلاع المحكمة عليها . وبما أن هذه الدفاتر كما هو
واضح من الاطلاع السابق لا تفيد أن المتهم كان بالكلية في وقت وقوع حادث
الخواجه جورجي مخالي انستاسيو التي وقعت حوالى الساعة التاسعة صباحا ولا في
وقت وقوع حادث نبوية حسن على فضلا عن أن ما أثبت في هذه الدفاتر لا يقطع
بوجود المتهم بالكلية بين أوقات تسليمه النوتجية والانصراف ولا ترى المحكمة محلا
لضم هذه الدفاتر كما سلف ، وكان الطاعن من ناحية أخرى لم يقم من جانبه
بإعلان الشاهد المشار إليه طبقا لما يقضى به القانون — فان ما يثيره من ذلك
كله لا يكون له محل وبالتالي لا محل لما أثاره الطاعن الآخر في هذا الشأن .
لأما أوجه الدفاع الموضوعية التي أشار إليها في طعنه بشأن عمليّة العرض واعتراف
متهم عليه فهمي من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بما دام
الحكم قد بين أدلة الثبوت التي أخذت بها المحكمة مما يفيد اطراحها لذلك الدفاع .
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٢٢)

القضية رقم ٥٠٧ سنة ٢١ القضائية :

اشترك . المادة ٤٠ من قانون العقوبات . لا تستلزم أن يكون للشريك علاقة مباشرة مع الفاعل الأصلي .

إن المادة ٤٠ من قانون العقوبات لا توجب لعقاب الشريك أن تكون له علاقة مباشرة مع الفاعل الأصلي للجريمة ، بل إن كل ما توجب أن تقع الجريمة بناء على تحريضه على ارتكاب الفعل المكون لها أو بناء على اتفاقه مع غيره على ارتكابها أيا كان ذلك الغير ومهما كانت صفته ، إذ الشريك إنما هو في الواقع شريك في الجريمة يستمد صفته من فعل الاشتراك الذي ارتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التي وقعت بناء على اشتراكه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم بدائرة قسم عابدين محافظة القاهرة المتهم الأول : اشترك بطريق المساعدة مع موظفين عموميين حسنى النية هما : عبد العظيم ابراهيم النجراوى ومحمد اسماعيل مصطفى من موظفى إدارة تحقيق الشخصية فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى (شهادة تحقيق الشخصية رقم ١٠٣٥٩) حال تحريرها المختص بوظيفتهما وذلك بجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن تقدم المتهم المذكور للموظفين سالفى الذكر وطلب استخراج شهادة تحقيق شخصية باسم المتهم الرابع محمد رياض أحمد متحلا بشخصيته ببصماته وبشهادته زورا للشخص المتحلة بشخصيته فتمت الجريمة بناء على تلك المساعدة . والمتهمون الثانى والثالث والرابع اشتركوا بطريق الاتفاق والتحريض مع المتهم الأول فى ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن اتفق المتهم الثالث حامد عبد اللطيف مع المتهم الرابع محمود رياض على استخراج شهادة شخصية

فلاخر خالية من السوابق وقدمه لاتهم الثاني محمد حسن السيد الذي اتفق معه على استخراج الشهادة المبررة فرض هذا الأخير بدوره الاتهم الأول واتفق معه على أن يتقدم للوظف بإدارة تحقيق الشخصية طلب الشهادة متحملا شخصية الاتهم الرابع ومتسميا باسمه وقد تمت الجريمة الموضحة بالبند الأول بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق . والاتهم الرابع استعمل الورقة المزورة سالفة الذكر بأن قدمها لإدارة المطبعة الأميرية مع علمه بتزويرها . وطلبت من قاضي الإحالة لالاتهم على محكمة الجنايات لمعاقتهم بالمواد ٣/٤٠ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٤ من قانون العقوبات للأول والمزاد ١/٤٠ - ٢ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ من نفس القانون للباقيين فتمرر بذلك . ومحكمة جنايات مصر قضت عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٢٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقة ابراهيم محمد عيسى بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبمعاقة كل من محمد حسن السيد وحامد عبد اللطيف بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وبمعاقة محمد رياض أحمد بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... من حيث إن الطاعنين الأول والرابع وإن قررا الطعن في الميعاد إلا أنهما لم يقدموا أسبابا لطعنهما ، فطعنهما لا يكون مقبولا شكلا .

ومن حيث إن الطعن المقدم من الطاعنين الثاني والثالث قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن الطاعن الثاني يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه قد دانه بالاشتراك وآخرين بالتحريض والاتفاق مع موظفين عموميين حسني النية في تزوير محرر رسمي في حين أن الفعل المنسوب إليه مع افتراض التسليم به لا يبلغ حد الاشتراك المعاقب عليه في القانون لا بالتحريض ولا بالاتفاق ذلك لأنه على واقعة الدعوى المطروحة لم تتحدد نية الشركاء على ارتكاب الفعل المتفق عليه والمحرض على ارتكابه هذا إلى اعتماد الحكم في قضائه على اعترافات باقي المتهمين

قبل الطاعن دون أن تكون هذه الاعترافات مؤيدة بما يعززها وعلى الرغم مما شابها من تخاذل واضطراب . ويضيف الطاعن أنه تمسك بهذا الدفاع الأخير أمام المحكمة كما تمسك بطلب ملف خدمته ولكن المحكمة أغفلت هذا الدفاع ولم ترد عليه .

وحيث إن الطاعن الثالث ينفي طعنه بدورم على القول بأن مساهمته في الواقعة قد اقتضت على تقديمه المتهم الرابع إلى المتهم الثاني فقام هذا الأخير بتحريض المتهم الأول وبالاتفاق معه على أن يتقدم هذا المتهم الأول إلى الموظف المختص بطلب الشهادة متحلاً بشخصية المتهم الرابع ، وقد بدأت الجريمة في هذه المرحلة الأخيرة التي لم يكن للطاعن دخل فيها ومن ثم فإن نشاطه لم يكن إيجابياً في الجريمة ولا يكون من قبيل الاشتراك المماقب عليه في القانون ، ويزيد الطاعن أن الحكم جاء قاصراً عن استظهار نية الطاعن في الاشتراك في عملية التزوير ذلك أنه يفرض التسليم بأن الطاعن كان يعلم بأن المتهم الثاني كان سيسلك طريقاً غير مشروع في استخراج شهادة خالية من السوابق للمتهم الرابع فإنه لا يبين من الواقعة أن طريق المتهم الثاني إلى ذلك كان التزوير بالذات ولم يكن طريق الوساطة أو الرشوة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين الثاني والثالث "بالاشتراك بطريق التحريض والاتفاق مع المتهم الأول في الاشتراك بطريق المساعدة مع موظفين عموميين حسن النية في ارتكاب تزوير في محضر رسمي" قد استند في ذلك إلى القول "وحيث بالنسبة للمتهم الثالث فإن التهمة ثابتة قبله من أقوال المتهم الرابع محمد رياض بأن هذا المتهم بعد أن عرف أن له سابقة هو الذي أفهمه بأنه يمكنه استخراج شهادة له خالية من السوابق وأنه أحضر إليه المتهم الثاني محمد حسن السيد وأنهم طلبوا منه نظير ذلك عشرين جنيهاً انتهت إلى عشرة وأن هذا المتهم حضر إليه يوم تسليم الشهادة مع المتهمين الأول والثاني وحضر دفع النقود إلى المتهم الثاني محمد حسن السيد ، وقد تأيدت أقوال المتهم الرابع بأقوال المتهم الثالث نفسه . إذ قرر تأييداً لأقوال المتهم الرابع بأن محمد حسن السيد هو الذي أفهم المتهم الرابع أنه يستطيع استخراج شهادة خالية له وأنه هو (أي المتهم الثالث) وافق على أن يكون دفع المبلغ بعد استخراج الشهادة وأن محمد حسن السيد أحضر إليه الإيصال الدل على دفع الرسم ثم أحضر

إليه ثلاثة إحصالات أخرى ثم حضر دفع المبلغ من أخى المتهم الرابع إلى المتهم الثانى وهى تصرفات تقطع جميعها فى أنه كان لهذا المتهم دور مهم ومصلحة هامة فى الدور الذى لعبه المتهم الثانى وتنفى أنه كان بعيدا عن هذه العملية لأنه لو كان بعيدا لما اشترك فى شئ من هذا بل الواقع أنه كان صاحب الدور الرئيسى فى هذه العملية إذ أنه كان يعرف الطريق الذى يسلكه المتهم الثانى فى الحصول على الشهادات المزورة وأنه كان يساعده على ذلك بأن يحضر له أصحاب الحاجات ويتوسط بينهما ويساعدهما على نهو هذه العملية يؤيد هذا ما أثبتته الضابط محمد عز الدين عبد المنعم أفندى أنه لما عرض عليه استخراج شهادة بيضاء لصديق له - له سوابق - عرفه أنه يمكن ذلك كما أمكنه استخراج شهادة وهو ما يؤكد أنه لم يكن بعيدا عن العملية كما يدعى . وحيث إنه عن المتهم الثانى فإن التهمة ثابتة قبله من أقوال محمد رياض بأن هذا المتهم هو الذى أفهمه أنه يستطيع استخراج شهادة بيضاء رغم علمه منه بأن له سابقة وأنه اتفق معه على أن يأخذ عشرة جنهيات نظير هذا العمل وأنه أخذه إلى إدارة تحقيق الشخصية وحصل منه على صورتين تركهما له وللمتهم الأول وانصرف وأنه أحضرها بعد ذلك وكان يرافقه وقتئذ المتهمان الأول والثالث وحصل منه على العشرة جنهيات ، وقد تأيدت أقوال المتهم الرابع قبل المتهم الثانى المذكور باعتراف المتهم الأول بأن المتهم الثانى المذكور هو الذى أخذه لإدارة تحقيق الشخصية وأفهمه أنه يريد أن يستخرج شهادة باسم محمد رياض وأنه دفع الرسوم اللازمة لذلك وأفهمه أن يتسمى باسم محمد رياض أمام محور الاستمارة وعامل البصمة فتقدم لهما بهذا الاسم استجابة لرغبة ، وتم تحرير الشهادة بناء على هذه الإجراءات وأنه حضر معه بعد ذلك وقت استلامه لمبلغ الأجر وتأيدت أقوال المتهم الرابع بأقوال المتهم الثالث بأن المتهم الثانى المذكور هو الذى عرض على المتهم الرابع استخراج الشهادة بيضاء رغم علمه بأن له سابقة وأنه هو الذى أحضر الشهادة خالية من السوابق بعد ذلك عليها صورة محمد رياض وأنه هو الذى حصل على مبلغ الأجر ولذلك فإنكار المتهم الثانى لا يفيد لأنه إن طعن على المتهم الأول بأنه يتحامل عليه لأنه رفض أن يزوجه من أخته فإنه لم يتقدم بطعن ما على أقوال المتهمين الثالث

والرابع " . ولما كان يبين من ذلك أن اشتراك كلا الطاعنين في الجريمة قد تكون من أعمال إيجابية ، وأن المحكمة قد استخلصت اتحاد نية الطاعنين على ارتكاب الفعل المتفق عليه كما استخلصت تحريضهما على ارتكابه استخلاصا سائغا في العقل وكانت المادة ٥٠٤ من قانون العقوبات لا توجب لعقاب الشريك أن تكون له علاقة مباشرة مع الفاعل الأصلي للجريمة بل كان كل ما توجبه أن تقع الجريمة بناء على تحريضه على ارتكاب الفعل المكون لها أو بناء على اتفائه مع غيره على ارتكابها - أيا كان ذلك الغير ومهما كانت صفته وكان الشريك يستمد صفته من فعل الاشتراك الذي ارتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التي وقعت بناء على اشتراكه ، وكان الشريك إنما هو في الواقع شريك في الجريمة . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تعتمد على اعتراف المتهم على متهم متى اطمأنت هي إلى هذا الاعتراف ووثقت به ولو كان هذا الاعتراف غير مؤيد بدليل آخر بل ولو كان قد عدل عنه صاحبه وكان في تعويل المحكمة على اعتراف المتهمين الآخرين على الطاعن الثاني ما يتضمن بذاته الرد على ما دفع به الطاعن هذا الاعتراف ، وكان الثابت بمحضر الجلسة أن الطاعن المذكور لم يتمسك بطلب ملف خدمته وإنما هو بصدد الإشارة إلى حسن سيرته قد ترك الخيار للمحكمة في طلب ملفه تحقيقا لهذا الدفاع . لما كان كل ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون سليما ويكون ما يثيره الطاعنان في طعنهما على غير أساس ويتعين من أجل ذلك رفض الطعن موضوعا .

(٢٣)

القضية رقم ٨٤٦ سنة ٢١ القضائية :

- ١ — اجراءات . سماع محكمة الدرجة الأولى شاهدا . عدم . تب المتهم سماع شهود آخرين . نفيه على المحكمة أنها لم تسمع أولئك الشهود . لا يقبل .
- ب — وصف التهمة . تبديله أمام محكمة الدرجة الأولى . ترافع المتهم على أساس الوصف الجديد أمام درجتى التقاضى . نفيه على الحكم هذا التعديل . لا يصح .
- ج — جريمة . توافر أركانها . صالح . لا تأثير له فى قيامها .

١ — ما دامت محكمة الدرجة الأولى قد سمعت المجنى عليها كشاهد ولم يطلب المتهم سماع شهود آخرين أو تلاوة أقوالهم ، فلا يقبل منه أن يطعن على المحكمة الاستئنافية لتأييدها الحكم الابتدائى لأسبابه ، إذ المحكمة الاستئنافية إنما تحكم فى الدعوى على مقتضى الأوراق دون حاجة إلى تحقيق إلا ما تراه هى لازما .

٢ — ما دامت النيابة قد طلبت تعديل وصف التهمة أمام محكمة أول درجة فى مواجهة المتهم وتراجع هو أمام درجتى التقاضى على أساس الوصف الجديد ، فلا يقبل من المتهم أن ينعى على المحكمة الاستئنافية أنها أخذته بمقتضى الوصف الجديد .

٣ — ما دامت أركان الجريمة قد توافرت فلا تأثير فى قيامها لصلح تم بين المتهم والمجنى عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز قليوب سرق أنقاض الحجره الموضحة بالمحضر والمملوكه للسيدة فاطمة حسين .

وطلبت عقابه بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح قلوب قضت عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وأمرت بإيقاف التنفيذ لمدة خمس سنوات من صيرورة الحكم نهائيا . فاستأنف كما استأنفت النيابة . ومحكمة بنها الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . الخ

المحكمة

... وحيث إن أوجه الطعن تحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه جاء باطلا لإخلاله بحق الدفاع وخطئه في تطبيق القانون . ذلك لأن محكمة أول درجة لم تسمع سوى أقوال المجنى عليها ولم تسمع شاهدا آخر رغم ثبوت حضوره في محضر الجلسة . كما أن محكمة ثاني درجة لم تسمع شهودا وعدلت وصف التهمة دون لفت النظر إلى ذلك ثم إن الحجرة المقول بتبديد أنقاضها عقار ولا يجوز القول بسرقة لأن السرقة فائقة لا تقع إلا على منقول وخلو حكم محكمة أول درجة من الإشارة إلى مادة العقاب وأخيرا لأن المحكمة توسطت في الصلح ورغم اتامه فلأنها لم تعمل حكمه وقضت بالعقاب .

وحيث إنه لا محل لما يشيره الطاعن من ذلك لأن الثابت من الاطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة سمعت شاهدة هي المجنى عليها ولم يطلب الطاعن سماع شهود آخرين أو تلاوة أقوالهم كما أن المحكمة الاستئنافية إنما تحكم في الدعوى على مقتضى الأوراق من غير حاجة إلى تحقيق إلا ما تراه هي . وهذا وما يقوله الطاعن عن تعديل وصف التهمة مردود بأن النيابة طلبت هذا التعديل أمام محكمة أول درجة في مواجهته وقد ترفع هو أمام درجتي التقاضي على أساس الوصف الجديد ، كما أن الحكم بين واقعة الدعوى التي دان بها الطاعن على أساس أنه بدد أنقاض الحجرة وهي من الأموال الموقولة لا الثابتة وما قاله الحكم من ذلك صحيح في القانون . لما كان ذلك وكان الحكم قد أشار إلى النص القانوني الذي طبقه على الواقعة وكان الصانع لا تأثير له قانونا على قيام الجريمة مادامت أركانها قد توافرت فإن ما يشيره الطاعن يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٢٤)

القضية رقم ٨٤٧ سنة ٢١ القضائية :

تلبس : إلقاء المتهم قطعة من الحشيش قبل أن يقبض عليه الضابط أو يهيم بالقبض عليه .
قبض وتفتيش صحيحان .

متى كان الثابت من الحكم أن المتهم ألقى من يده قطعة الحشيش من قبل أن يقبض عليه الضابط أو يهيم بالقبض عليه ، وأن القبض والتفتيش لم يحصل إلا بعد التقاط الضابط لقطعة الحشيش التي ألقاها المتهم ، فإن القبض والتفتيش يكونان قد وقعا صحيحين ، وذلك لأن المتهم هو الذي أوجد حالة التلبس بعمله وطوعية منه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز قلوب أحرز مادة مخدرة "حشيشا" بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣٥/٦ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ وفي أثناء نظر هذه الدعوى أمام محكمة جناح قلوب الجزئية دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش وبعد أن انتهت نظرها قضت عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٦ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ أولا : برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش وبصحته وثانيا : بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتعزيمه ٣٠ جنيتها والمصادرة والنفاذ وذلك على اعتبار أن الواقعة إحرار بقصد التعاطي . فاستأنف ومحكمة بنها الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى هذا الطعن أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بإحرار مخدر

واستند في ذلك إلى نتيجة قبض وتفتيش باطلين لحصولهما بغير إذن من الجهة المختصة وفي غير حالة من حالات التلبس على ما هو مستفاد من محضر الضابط الذي أجرى القبض والتفتيش ومن أقوال هذا الضابط بمحضر معاون البوليس الذي أجرى التحقيق وقد دفع الطاعن بهذا البطلان أمام المحكمة فرفضت المحكمة هذا الدفع ولم تكن بالرد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وتعرض لدفعه ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله " إن الضابط ساءة أن قبض على المتهم كانت الجريمة في حالة تلبس إذ أنه قرر صراحة أن المتهم عند ما شاهده وهو يدخل المقهى ألقى ما بيده تحت المنضدة فالتقطه ثم ألقى القبض عليه وقد أيده في ذلك باقي الشهود ، وأنه إذا ما تأيد ما سبق يكون المتهم والحالة هذه قد وقع منه ما ينبئ بذاته على وقوع جريمة منه وتكون الجريمة في حالة تلبس تبيح لمأموري الضبطية القضائية القبض عليه دون الرجوع إلى النيابة العامة ، وهذا ما استقرت عليه أحكام محكمة النقض في أحكامها الأخيرة " . ولما كان يبين من ذلك أن المتهم قد ألقى من يده قطعة الحشيش من قبل أن يقبض عليه الضابط أو يهيم بالقبض عليه وأن القبض والتفتيش لم يحصل إلا بعد التقاط الضابط لقطعة الحشيش التي ألقاها المتهم ، وكان المتهم لذلك ، هو الذي أوجد حالة التلبس بعمله وطواحية منه ، لما كان ذلك وكان لما أثبتته الحكم على لسان الضابط أصله بمحضر الجلسة ، فإن القبض يكون قد وقع صحيحا وكذلك يكون التفتيش سواء ما أجرى منه بالمقهى وما حصل بمنزل المتهم لاستناد كل ذلك إلى حالة التلبس التي نشأت بفعل الطاعن نفسه ، ويكون الحكم باستناده ، في إدانة المتهم ، إلى الأدلة المستمدة من نتائج هذا القبض والتفتيش ، قد جاء سليما لم يخطئ القانون في شيء ، ويكون الطعن عليه بهذا الوجه على غير أساس من القانون ويتعين من أجل ذلك رفضه ، وضوعا .

(٢٥)

القضية رقم ٨٥٠ سنة ٢١ القضائية :

فاعل . سرقة بطريق الإكراه . مساهمة كل منهم في تنفيذ الجريمة مع علمه بعمل زملائه .
كل منهم فاعل أصلي .

متى كان النابت من الحكم أن المتهمين بالسرقه بطريق الإكراه قد ساهموا في تنفيذ الجريمة عن طريق توزيعها عليهم فاختلف واحد منهم النقود وتسليمها آخر منه وساهموا جميعا في تعطيل مقاومة المجنى عليه ، فانهم يكونون في القانون مسئولين جميعا باعتبارهم فاعلين في واقعة السرقة على أساس أنها تكونت من أكثر من عمل واحد وأن كلا منهم مع علمه بعمل زملائه قد قام بعمل من هذه الأعمال بقصد تحقيق الغرض المشترك .

الوقائع

اتهمت اليازة العامة ١ — حسن علي شعبان ٢ — ابراهيم الحارس عبد المعطى (الطاعن) بأنهما بدائرة قسم مينا البصل محافظة الاسكندرية : سرقا مع ثالث مجهول المبلغ المدين الفئمة والقيمة بالمحضر للسيد عبد السلام سعيد بطريق الإكراه بأن وضع المنهم الأول يده في جيب المجنى عليه واستولى على المبلغ وسلمه للثمن الثاني وعند ما حاول المجنى عليه القبض عليهما ضربه المتهم الثاني قبضة يده في أنفه وأمسك به الثالث المجهول من خصيته وطعن المتهم الأول بآلة حادة فوق حاجبه الأيسر فأحدثوا به الجروح الميئنة بالتقرير الطبي الشرعى وتمكنوا بذلك من تعطيل مقاومته والفرار بالمسروقات . وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهم على محكمة الجايات لمحاكمتهم بالمادة ٣١٤ / ١ — ٢ من قانون العقوبات . فقرر بذلك ومحاكمة جايات اسكندرية قست عملا بمادة الاتهام — بمماقبة كل من حسن علي شعبان و ابراهيم الحارس عبد المعطى بالحبس مع الشغل لمدة سنتين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... حيث إن الطاعن يتجهل في أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بأنه سرق مع آخرين تقودا بطريق الإكراه وعاقبه بالمادة ١/٣١٤ - ٢ من قانون العقوبات على حين أن الواقعة على فرض ثبوتها لا تجعله فاعلا أصليا في الجريمة لعدم قيامه بأي عمل من الأعمال المكونة لها وإنما هي تجعله شريكا - وأنه مع افتراض استواء الشريك مع المذنب في هذه الجريمة في العقوبة فإن الحكم لم يبين أركان الاشتراك الذي قارفه الصادق ولا طريقته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يفيد أن الطاعن وآخر حكم عليه قد سرقا مع ثالث مجهول مبلغ جنبيين للسيد عبد السلام سعيد بطريق الإكراه بأن وضع المتهم الآخر الذي حكم عليه يده في جيب المجني عليه واستولى على المبلغ المسروق وسلمه للطاعن وعد ما حاول المجني عليه ضبطهما اعتدى عليه المتهمون بالضرب . وتمكن المتهمون بذلك من تعطيل مقاومة المجني عليه والفرار بالمبلغ المسروق . ولما كان يبين من ذلك أن المتهمين - بما فيهم الطاعن - قد ساهموا في تنفيذ الجريمة عن طريق توزيعها عليهم فاختلف واحد منهم المقود وتسليمها لآخر وهو الطاعن منه وساهموا جميعا في تعطيل مقاومته . لما كان ذلك فإنهم يكونون في القانون مسئولين جميعا باعتبارهم فاعلين في واقعة السرقة على أساس أنها تكونت من أكثر من عمل واحد وأن كلا منهم مع علمه بعمل زملائه قد قام بعمل من هذه الأعمال بقصد تحقيق الغرض المشترك ، وبذا فإن الحكم إذا اعتبر الطاعن فاعلا ولم يعتبره شريكا قد جاء سليما ولم يكن هناك على لبيان طريقة الاشتراك على أنه من جهة أخرى فإنه لا مصلحة للطاعن في هذه الطعن لمساواة القانون في جريمة السرقة بين عقاب الشريك وعقاب الفاعل .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض هذا الطعن موضوعا .

(٢٦)

القضية رقم ٨٥٢ سنة ٢١ القضائية :

اختصاص . متهم لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره . قضاء محكمة الجنايات بعدم اختصاصها
بمحاكمته بمفرده . خطأ .

إذا كانت محكمة الجنايات قد أسست قضاءها بعدم الاختصاص على أن المتهم لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره وقدم للمحاكمة بمفرده ولم يشترك معه فيها غيره فإنها تكون قد أخطأت ، إذ فضلا عن أن المادة ٢٤٢ من قانون تحقيق الجنايات التي كانت تجعل الاختصاص في مثل هذه الحالة لمحكمة الجنح قد ألغيت بالمادة ٥٦ من القانون رقم ٤ الصادر في ١٢ من يناير سنة ١٩٠٥ بتشكيل محاكم الجنايات فصارت الجنايات التي يرتكبها الأحداث من اختصاص تلك المحاكم ولو لم يكن معهم في المحاكمة من تزيد عمره على خمس عشرة سنة بصفة فاعل أصلي أو شريك — فضلا عن ذلك فإن القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ قد نص في مادته الأولى على أن لقاضي الإحالة بدلا من تقديم متهم إلى محكمة الجنايات أن يصدر أمرا بإحالة الدعوى على القاضي الجزئي المختص إذا رأى أن الفعل المعاقب عليه قد اقترن بمؤثر صغر السن المنصوص عليه في المادة ٦٠ من قانون العقوبات . وهذا يفيد أن القانون لا يرى للعقوبة المخففة بسبب السن أي تأثير في الاختصاص بل أبقى لمحكمة الجنايات حق الفصل في الجنايات التي يرتكبها الأحداث بدليل وجوب تقديمها لقاضي الإحالة توطئة لإحالتها إلى محكمة الجنايات إلا إذا رأى هو إحالتها على محكمة الجنح .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة محمد عبد الجيد جاد المولى (الماطعون ضده) بأنه بناحية حشطا مركز طما مديرية جرجا ضرب هاشم عبد الرحيم بنحيت عمدا فأحدث به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب

أففى إلى موته وطلبت من قاضى الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته
بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات . فقرر بذلك وفى أثناء نظر هذه الدعوى
أمام محكمة جنايات سوهاج دفع الحاضر مع المتهم بعدم اختصاص هذه المحكمة
لصغر سن المتهم وبعد أن أنهت المحكمة نظرها قضت بعدم اختصاص محكمة
الجنايات بنظر الدعوى وبإعادتها إلى النيابة العامة لإحالتها إلى محكمة الجناح
المختصة . فطعنت النيابة فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاص
محكمة الجنايات بنظر الدعوى وبإعادتها إلى النيابة العامة لإحالتها إلى محكمة الجناح
المختصة قد أخطأ فى تطبيق القانون . ذلك بأن المحكمة أسست قضاءها على أن المتهم
لم يتجاوز الخامسة عشرة سنة من عمره بعد وكان مقدما للحاكمة بمفرده ولم يشترك
معه فيها غيره فتكون محاكم الجناح هى المختصة بنظر التهمة المنسوبة إليه عملا
بالمادة ٢٤٢ من قانون تحقيق الجنايات مع أن هذه المادة قد ألغيت وأن القانون
إذ جعل من السن عذرا قانونيا مخففا للعقاب إلا أنه ليس من شأن هذا العذر
أن يؤثر فى الاختصاص بل تبقى محاكم الجنايات مختصة بنظر كل فعل يعد جريمة
بمقتضى القانون بغض النظر عن نوع العقوبة التى يوجب القانون إنزالها بالجاني
فى بعض الحالات .

وحيث إن النيابة اتهمت المطور ضده بأنه ضرب آخر عمدا ضربا لم يقصص
منه قتله ولكن الضرب أففى إلى موته . وطلبت من قاضى الإحالة إحالته
إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات فأمر بإحالة
على هذه المحكمة لما كتبه بالمادة سالفة الذكر وبالجلسة طلب المدافع عن المتهم
الحكم بعدم الاختصاص لصغر سن المتهم فقضت المحكمة بذلك وقالت " من
حيث إنه تبين من التقرير الطبى الشرعى المؤرخ فى أول أغسطس سنة ١٩٥٠
أن عمر المتهم فى ذلك التاريخ بين الثالثة عشرة والرابعة عشرة فهو بذلك لم يتجاوز
الخامسة عشرة من عمره بعد . ومن حيث إن المتهم قدم للحاكمة فى هذه الجناية

يقتضيه ولم يشترك معه غيره فيها وطبقا للمادة ٢٤٢ من قانون تحقيق الجنايات
تكون محاكم الجناح هي المختصة بنظر التهمة المنسوبة إليه " ولما كانت الجريمة
المستندة إلى المتهم جنائية وكانت المادة ٢٤٢ من قانون تحقيق الجنايات التي
أشارت إليها المحكمة قد ألغيت بمقتضى المادة ٥٦ من القانون رقم ٤ الصادر
في ١٢ من يناير سنة ١٩٠٥ بتشكيل محاكم الجنايات فصارت الجنايات التي
يرتكبها الأحداث من اختصاص تلك المحاكم ولولم يكن معهم في المحاكمة من يزيد
عمره على خمس عشرة سنة بصفة قابل أصلي أو شريك ، وكان القانون الصادر
في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ من جهة أخرى قد نص في مادته الأولى على أن لقاضي
الإحالة بدلا من تقديم متهم إلى محكمة الجنايات أن يصدر أمرا بإحالة الدعوى
إلى القاضي الجزئي المختص إذا رأى أن الفعل المعاقب عليه قد اقترن بعذر صغر
السن المنصوص عليه في المادة ٦٠ من قانون العقوبات مما مفاده أن القانون
لا يرى للعقوبة المخففة بسبب السن أى تأثير في الاختصاص بل أبقى لمحكمة
الجنايات حق الفصل في الجنايات التي يرتكبها الأحداث بدليل وجوب تقديمها
للقاضي الإحالة توطئة لإحالتها إلى محكمة الجنايات إلا إذا رأى هو إحالتها
على محكمة الجناح . لما كان ذلك كله فإن المحكمة تكون قد أخطأت في الحكم
بعدم الاختصاص بناء على أن محاكم الجناح هي المختصة بنظر الجريمة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(٢٧)

القضية رقم ٨٥٥ سنة ٢١ القضائية :

معارضة ، تخلف المعارض عن حضور الجلسة بسبب خارج عن إرادته . لا يصح الحكم باعتبارها كأنها لم تكن .

إذا كان المعارض قد استحال عليه لسبب خارج عن إرادته حضور جلسة المعارضة لكونه ملحقا بالجيش و بسبب فرض إجراءات الحجر الصحي على مركز التدريب الذي كان به — فإن الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن يكون غير صحيح .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : (١) محمود ياقوت ابراهيم (٢) جمعه محمد هلهول (المطعون ضده) بأنهما بقسم الجمرك بددا الدراجتين المينتي الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكتين لمحمد مصطفى محمد وأخر إضرارا بهما وكانتا لم تسالما إليهما إلا على سبيل الإجارة فاختلساها لنفسيهما . وطابت عقابهما بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الجمرك قضت غيابيا — عملا بمادة الاتهام — بحبس المتهمين ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فعارض المحكوم عليه الثاني (جمعه محمد هلهول) وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنفت النيابة الحكم الغيابي . ومحكمة استئنافية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعن في النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن النيابة تقول في طعنها إن الحكم المطعون فيه قضى باعتبار المعارضة المرفوعة من المطعون ضده كأنها لم تكن مع أن المعارض كان ملحقا بالجيش

(٢٢ ج)

وموجودا بمركز تدريب انشأة وقد استعان عليه المحضر بالمحكمة يوم الجلسة بسبب
فرض إجراءات الحجر الصحي على المركز لوجود مرض الالتهاب السحائي وأن إجراءات
الحجر ما زالت قائمه فيكون الحكم الصادر في المعارضة وإحالة كح سبق غير صحيح
في القانون .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى على اتهم (المطعون ضده) أنه بلد دراجتين
لآخر فتقضت المحكمة أول درجة غيابيا بإدائه ولما أن عارض قضى باعتبار المعارضة
كأنها لم تكن . فاستأنفت النيابة فتقضت المحكمة الاستئنافية غيابيا بالأبد . فعرض
المكرم عليه فقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن بناء "على أن المعارض
لم يحضر رغم أنه قانونا " . ولما كان قد تبين أن المعارض ملحق بالجيش
ونددت برفقة تفيد أنه حضوره ظهر من تحقيق أمره أنه كان مستجيلا
عليه مبارحة مكره بسبب فرض إجراءات الحجر الصحي على المركز لوجود مرض
الالتهاب السحائي . لما كان كذلك أي أن عدم حضور المعارض في اليوم الذي
كان ندنا لظرفه ما ضته كانت لسبب خارج عن إرادته فإن الحكم بإعبار
المعارضة كأنها لم تكن بسبب عدم حضوره يكون مخالفا للقانون .

وحيث إنه لما تقدم يتبين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(٢٨)

القضية رقم ٨٥٩ سنة ٢١ القضائية :

- أ - إيجاب . حرية المكة في تكوين هئيتها . الأخذ بأقوال الشاهد بها دون بعض .
لزد على كل ما يشهد به دفاع . لا يلزم .
- ب - تضامن . ثبوت انحاد إرادتي التبيين على الاعتداء على المحنى عليه . كل منها
مسؤول عن تعريض ما أصابه بصرف النظر عن جسامته ما وقع من كل .

١ - محكمة الموضوع حرة في تكوين عقيدتها من أى عنصر من عناصر الدعوى ، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بما تظن من إيه من قول الشاهد وتهمل ما عداه ، وهى ليست ملزمة أن تتعقب الدفاع فى كل شبهة يثيرها أو استداج يستتجه فترد عليه .

٢ - إذا كانت المحكمة قد نفت عن المتهمين سبق الاصرار ومع ذلك أثبتت أنها قد اغتدوا بما بالصرب على المجن عليه بما يفيد اتحاد إرادتهما على الاعتداء عليه بصرف النظر عن جسيمة ما وقع من كل منهما ، فهذا يستوجب مساءة كل منهما عن تعويض الضرر الذى نسا عن فعله وعن فعل زميله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين ومحمود عباس أحمد بأنهم بأحية بهجورة مركز تجمع حمدى مديرية قما : شرعوا فى قتل عبد اللطيف سمان وهب الله عمدا ومع سبق الاصرار والارصد أن أعدوا آلات راضة وقاطعة وبرصدوا لى طريقه وانهاوا عليه بهذه الآلات ضربا فأحدثوا به الإصابات الميينة بالكشف الطبى الشرعى وقد خاب أثر الجريمة لاسب لا دخل لارادتهم فيه هو إغاثته من بعض رجال الحفظ الذين حاصروا على الاستغاثة مما أدى إلى دروب المتهمين قبل إتمام الجريمة ثم إ عافاه بالملاح . وطلبت من قاضى الإمالة إحالة المتهمين على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٣٠ و ٢٠١ و ٢٢٢ من قانون العقوبات فقرر بذلك . وقد ادعى (عبد اللطيف سمان وهب الله) بحق مـ مدنى وطلب القضاء له قبل المتهمين متضامنين مبلغ ثلاثمائة جنيه مصرى تويضا ومحكمة جنايات مصر قضت عملا بالمادتين ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ مع تطبيق المادة ٢٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول والمادة ١/٢٤٢ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهم الثانى ، أولا - بمعاينة المتهم الأول عباس أحمد عبد الكريم باسجن لمدة خمس سنوات ومعاينة المتهم الثانى فوار مرسى أحمد بالحبس مع الشغل لمدة ستة واحدة وإلزامهما بأن يدفعامتضامنين للادعى بالحق المدنى

عبد اللطيف سمان وهب الله مبلغ ٣٠٠ جنيه على مبيع التعويض والمصاريف المدنية ومبلغ ١٠٠٠ قرش مقابل أتعاب محاماة وذلك على اعتبار أن المتهم الأول في الزمان والمكان المذكورين ضرب عبد اللطيف سمان الله عمدا بالسيف فأحدث به إصابات في رأسه ووجهه ويديه وركبته اليمنى وظاهره موصوفة في التقارير الطبية المرفقة بالقضية وقد نشأ عن بعض هذه الإصابات أربع عاهات مستديمة يستحيل برؤها وهي عاهة في رأسه عبارة عن فقد جزء من العظام بعملية التربية في مساحة مستديرة الشكل قطرها ٢,٥ سم لا ينظر ملؤه بنسيج عظمي مما يجعل المصاب عرضة لحدوث مضاعفات كالتهاب السحايا وخراجات المخ ونوبات الصرع والحنون كما أصبح المخ أشد تأثرا بالإصابات الخفيفة التي قد تقع على هذا الجزء الفاقدا لوقايته الطبيعية والتي ما كانت لتؤثر فيه لو ظل محميا بالعظام وذلك كله يعرض حياته للخطر ويقلل من كفاءته عن العمل بمقدار ١٠ ٪ وكذلك تخلفت عاهة بركبته اليمنى وهي عبارة عن الكيوز كامل بمفصلها أدى إلى تثبيت الطرف الأسفل الأيمن في حالة بسط تم مما يقلل من منفعة وبالتالي من كفاءة المجنى عليه عن العمل بمقدار ٣٠ ٪ وتخلفت أيضا عاهة بيده اليمنى عبارة عن إعاقة بنهاية حركة بسط الاصبع البنصر مما يقلل من منفعة هذه اليد وبالتالي من كفاءة المصاب عن العمل بمقدار ٣ ٪ وتخلفت عاهة أخرى في يده اليسرى وهي إعاقة كبيرة في حركة بسط الاصبع الخنصر مما يقلل من منفعتها وبالتالي عن كفاءة المصاب عن العمل بمقدار ٤ ٪ وقد شفى من باقى إصاباته في مدة أقل من عشرين يوما . وثانيا - المتهم الثاني فواز مرسى أحمد ضرب المجنى عليه سالف الذكر عمدا بالعصا فأحدث به إصابات في ظهره وأضلاع موصوفة في التقارير الطبية المرفقة بالقضية وقد شفى منها في مدة أقل من عشرين يوما . وثانيا - براءة المتهم الثالث محمود عباس أحمد من التهمة المنسوبة إليه ورفض الدعوى المدنية قبله وذلك عملا بالمادة ٥٥ من قانون تشكيل محاكم الجنايات . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن الطاعنين يستندان في طعنهما على أن الحكم المطعون فيه قد

انطوى على قصور إذ دانهما استنادا إلى أقوال المجنى عليه ، مع أنهما تقدمت
للمحكمة بأدلة تنقض أقواله ، وفي حين أن الحكم قد اطرح شهادته ولم يأخذ به
بالنسبة لمتهم آخر في الدعوى ، وأن المحكمة قد أخفقت ما تقدم به الطاعنان من
دفاع بأن المجنى عليه يتهمهما لضغن سابق بينه وبينهما ، وأنها لم تأخذ بما شهد
به شهود النفي الذين سمعوا في التحقيق وأمام المحكمة بالجلسة .

ومن حيث إن محكمة الموضوع حرة في تكوين عقيدتها من أى عنصر من
عناصر الدعوى ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بما تظمن إليه من قول الشاهد وأثر
تهمل ما عده ، وهى ليست ملزمة أن تتعقب الدفاع في كل شبهة يثيرها أو
استنتاج يستنتجه فترد عليه . ومن ثم فلا عمل لما يثيره الطاعنان في هذا الخصوص
إذ هو في حقيقته جدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى ومبالغ الاطمئنان إليها
فما تستقل به محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه .

ومن حيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه - غير ذلك - أن المحكمة
أخطأت في تطبيق القانون إذ أنها وقد استبعدت سبق الإصرار قضت بالزامهما
متضامنين بالتعويض المدنى . وما يقوله الطاعنان في هذا الخصوص مردود بأن
المحكمة ، وإن نفت عن المتهمين سبق الإصرار ، إلا أنها أثبتت أنهما قد اعتديا
معا بالضرب على المجنى عليه مما يفيد اتحاد إرادتهما على الاعتداء عليه بصرف
ال نظر عن جسامته ما وقع من كل منهما . وهذا يستوجب مساءلة كل منهما
عن تعويض الضرر الذى نشأ عن فعله وعن فعل زميله ويكون الحكم إذ قضى
بالزامهما بالتضامن ، صحيحا في القانون .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس في موضوعه متعيينا رفضه .

(٢٩)

القضية رقم ٩٠٦ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب المادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور - حضرات أصحاب
المادة والدفع : أحمد فهمي إبراهيم باشا وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وإبراهيم خليل بك ومحمد
أحمد غنيم بك المستشارين .

١ — دفاع شرعي . عدم تمسك المتهم به . ما ثبت بالحكم يدل على انتفاؤه . المناقشة
في ذلك لدى محكمة النقض . لا تصح .

ب — نقض . طعن غير متح . مثال .

١ — مادام المتهم لم يتمسك أمام المحكمة بقيام حالة الدفاع الشرعي ، والحكم
ذاته ليس فيه ما يدل على قيام هذه الحالة لديه ، بل كان ما أورده الحكم من اتفاق
المتهمين على السرقة وذهبهم مساجين لهذا الغرض وحصول الحادث عند ذلك
دالا على نفي قيام هذه الحالة — فلا يكون ثمة وجه لإثارة الكلام في ذلك أمام محكمة
النقض .

٢ — مادامت العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق عقوبة جريمة القتل والشروع
فيه التي أدان فيها المتهم فلا مدوى له من الأدلة فيما إذا كان منوقع منه من أعمال
في سبيل السرقة بعد شروعا في ارتكاب جريمة السرقة أو لا يعد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة (١) محمد محمد حسن الصعيدي (٢) منصور محمد حسن (٣) إبراهيم
حيثش (٤) استبان كامل فرج (٥) تمام عبد الوهاب علي (٦) جبر محمد صالح
(٧) زكي عبد الوهاب علي (٨) عبد الوهاب عبد الكيم شحات (٩) حسن
محمد حميدة (١٠) سعيد محمد حميدة . بأنهم بتأحية بنى عثمان مركز بنى يوسف
اشتركوا مع مجهولين من بينهم فؤاد عبد الحظي جيبدي والمروع في قتل عبد الرحمن
محمود شمد ومحمد هزل دسرقى عمدا بأن اغتفوا فيما بينهم على سرقة فطن اسماعيل

أحمد عامر وذهبوا مسلحين لهذا الغرض وأطلق المجرمون أعيرة نارية على المجنى عليهم انتهى الذكر قاصدين من ذلك قتلهم فأصيب عبد العظيم جنيدي وحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الحصة التشريعية والتي أودت بحياته وخاب أثر جريمة قتل الباقي بسبب لادخل لإرادة اللجنة فيه وهو عدم احكام الزمالة وقد وقعت جريمة قتل والشروع فيه نتيجة محتملة لهذا الاتفاق وتلك المساعدة . وقد أثرت هذه اللجنة بحماية أخرى وهي أنهم في الزمان والمكان سألني الذكر شرعاً في سرقة أقطان لاسماعيل أحمد ناسر بطريق الاكراد الواقع على الخفراء عبد العظيم جنيدي وعبد الرحمن محمود محمد ومحمد هلال دسوقي وحافظ مرسي محمد بأن أطلق المجرمون على الثلاثة الأول أعيرة نارية وضربوا الرابع بعصى لتعطيل مقاومته فأحدثوا بالإصابات الموصوفة بتقرير الحصة التشريعية والتي أودت بحياته وحدثت بالآخر الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة بسبب لادخل لإرادتهم فيه هر يقضوا حراس وحرب الجلاء لأمر المطبق على المواد ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ من قانون العقوبات . وطلبت من قاضي الاحالة إحالتهم على شعبة الحماية لما آتتهم بأواد ٢-٤٠ و ٣-٤١ و ٣-٤٢ و ٢-٤٣ و ٢-٤٤ من قانون العقوبات . فقد بذلك . وشعبة جنائيات بخسوف قضت -ضورياً لجميع المتهمين عدا المتهم الثالث نفيابا له عملاً بالمراد ٤٥ و ٤٦ و ٣-٤٠ و ٢-٤٢ و ٢-٤٣ و ٢-٤٤ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات . أولاً - بمعاينة كل من محمد محمد حسن الصايدى ومنصور محمد حمد و ابراهيم حسنين واستبان كمل فرج وتمام عبد الوهاب على بالأشغال الشاقة المؤبدة . وثانياً - بمعاينة كل من -بر محمد صالح ووزكى عبدالهادى وعبد الوهاب عبد الكريم شحات وحسن محمد حميد وسعيد محمد حميد بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . نظن الطائون و هذا الحكم بطريق النقص .. الخ

المحكمة

... من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر الطاعن في الحكم إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه فضعفه غير مقبول شكلاً .

وحيث إن طعن الطاعنين الباقيين قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن أوجه هذا الطعن تحصل في أن المحكمة لم تستظهر نية القتل وتورد العناصر التي استخلصتها منها بل إن ما ذكرته عن بيان الواقعة من أن المجنى عليه الأول هو البادىء باطلاق النار مما أدى ببعض المتهمين إلى اطلاق الأعيرة التي أصابت المجنى عليه وزميلة ما ينفي هذه النية وقد يكون فيه دفاع عن النفس أمام مبادأة المجنى عليه باطلاق الأعيرة الأمر الذي لم تناوله المحكمة في حكمها — كما أن ما أوردته عن الاتفاق على ارتكاب الجريمة معاقب عليه وحده ولا يعتبر دليلا على البدء في التنفيذ ولم يثبت من التحقيقات أن المتهمين كانوا بزراعة المجنى عليه ولكن الثابت أنهم كانوا خلف أشجار بالقرب من هذه الزراعة ووجدت آثار الأقدام بزراعة ذرة شرق زراعة المجنى عليه وهذا يدل على عدم وجود آثار بزراعة قطن المجنى عليه مما لا يمكن معه عد ما وقع منهم بدءا في التنفيذ تتم به جريمة الشروع في السرقة . ويضيف الطاعنون أن المحكمة حين تعرضت للشروع في السرقة قد أوردت أنهم فاجأوا الحراس باطلاق الأعيرة مع أن هذا غير ثابت ويخالفه ماورد بذات الحكم من أن الحارس المجنى عليه هو الذي بدأ باطلاق العيارات فرد عليه المتهمون باطلاق الأعيرة التي أصابت .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها كما استظهر نية القتل بقوله ” إنها ثابتة من استعمال سلاح ناري وتوجيه المقدوف نحو جسم المجنى عليه في مقتل منه “ولما كان الأمر كذلك ، وكان ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها فإن ما يشير الطاعنون يكون في غير محله إذ لا يخرج عن كونه جدلا في تقدير الأدلة التي عولت عليها محكمة الموضوع حملا معقب عليها فيه . أما ما أشاروا إليه عن الدافع الشرعي فمردود بأنهم لم يتمسكوا به أمام المحكمة وليس في الحكم ذاته ما يدل على قيام حالة الدفاع لديهم بل إن ما أوردته المحكمة من اتفاقهم على السرقة وذهابهم مسلحين لهذا الغرض وحمول الحادث عند ذلك ما يفيد نفيه . وأما ما أثاروه في شأن الشروع في السرقة فلا جدوى منه مادامت العقوبة المقررة بها عليهم تدخل في نطاق عقوبة جريمة القتل والشروع فيه التي دانتهم المحكمة من أجلها أيضا .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥١

(٣٠)

القضية رقم ٢٩١ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
العزة : أحمد - حسني بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدي بك المستشارين -

إثبات . شاهد لم يسمع بالجلسة لوفاته . الاعتماد على أقواله في التحقيقات ضمن ما اعتمدت
عليه المحكمة . ما أورده الحكم عن هذه الأقوال لا يتفق مع الوارد عنها بالتحقيقات . بطلان .
الأدلة في المواد الجنائية متسائدة .

إذا اعتمدت المحكمة في إدانة المتهم — ضمن ما اعتمدت عليه — على أقوال
شاهد في التحقيقات لم يسمع أمامها لوفاته ، وكانت أقواله كما هي واردة
بالتحقيقات لا تتفق وما أورده الحكم عنها — كان الحكم باطلا . فإن الأدلة
في المواد الجنائية متسائدة يشد بعضها بعضا ، والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة .
وليس من المستطاع مع ما جاء بالحكم في صدد هذه الشهادة الوقوف على مبلغ الأثر
الذي كان لها في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بناحية ادفينا مركز رشيد مديرية البحيرة ،
ضرب محمود داود الفخراني بعصا على رأسه أحدث به الإصابة الموصوفة بالثقوب
الطبي الشرعي بالجدارية اليسرى والتي تشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها
هي فقد جزء من عظام الجمجمة بالمنطقة الجدارية بقدر مساحة ٢,٥ x ٣,٥
سنتيمترا يعرض حياته للخطر ويجعله عرضة للتأثيرات الجوية والإصابات

والمضاعفات الدماغية والتي تقلل من كفاءته على العمل بنحو ٢٠ ٪ ، وطلبت من قاضي الإحالة إحالة إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك محكمة جنايات الاسكندرية قضت عملاً بمسألة الاتهام صالفة الذكر بماقية المهم السجن ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينمى الناعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضي بإدائته قد ائتمد فيا أورد من أدلة إلى شهادة شاهد إثبات لم يسمع أمام المحكمة أوامه ، وأورد أقواله التي قررهما بالتحقيقات ، فقال إنه شاهد الطاعن وهو يضرب الجنى عليه بعضاً على رأسه سقط في أثرها فحدث به الإصابة التي تسببت عنها العاهة ، وحين أن ماورد بالتحقيقات من شهادة الشاهد المذكور لا يتفق وما ذكره الحكم بها .

وحيث إنه بين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد واقعة الدعوى استطرد إن سرد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها قد كر من بينها شهادة الشاهد المشار إليه ، فقال : " وشهد أبو المصطفى زعيم بالتحقيقات ، ولم يمكن سؤاله بالجلسة لوفاته ، وتليت أقواله بأنه رأى عبد القادر وعبد الغنى وعبد الحليم يحملون عصياً ويسبرون في الطريق ، وعلم أنهم كانوا يتشاجرون مع محمد الصياد ، وأنه سمع في ذلك بخطات عصي فذهب فوجد عبد القادر على البعد يضرب شخصاً عصاً ونع يدها على الأرض وتبين أنه الجنى عليه محمود داود البخاراني وأنه سأل الجنى عليه عن حاله فلم يرد عليه " . ولما كان بين من الاطلاع على المفردات التي أسست المحكمة بحكمها تحقيقاً لوجه الطعن أن أقوال الشاهد المذكور بالتحقيقات لا تتفق وما أورد الحكم وكانت الأدلة ، في مواد الجناية متسادة يشد بعضها بعضاً والمحكمة تكون عقيدتها منها مجمعة ، وليس من المستطاع مع ما جاء في الحكم على الصورة صالفة الذكر الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل في رأى الذي انتهت إليه المحكمة — إن الحكم المطعون فيه يكون معيها متعباً بقضيه ، وذلك من غير حاجة إلى التعرض لباقي أوجه الطعن .

(٣١)

التضحية رقم ٣٦٠ سنة ٢١ القضائية :

حكم . تسييه . اعتماد الحكم على شهادة شاهد وعلى تقرير الصفة التشريحية معا في حين أنها متناقضان دون تفسير لهذا التناقض . قصور .

إذا اعتمد الحكم على شهادة شاهد الرؤية الوحيد على الواقعة وعلى تقرير الصفة التشريحية معا ، وكان الشاهد قد قرز أن العيارين أطلقا على المجنى عليه من الحلف في حين أن التقرير أثبت أن أحد العيارين أطلق من الأمام ، وذلك دون أن يفسر هذا التناقض بما يرفعه ويسوغ في العقل الاستناد إلى هذين الدليلين — كان هذا الحكم قصورا ، إذ كان من المحتمل أن الحكمة قد تنهى إلى غير الرأي الذي انتهت إليه لو أنها كانت قد تبعت إلى هذا التناقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بئدر السبلاوين قل عمدا أحمد متولى عطيه العوضي مع سبق الإصرار والترصد . بأن بيت النية إلى قتله وأند لذلك بندقية وترص له وأطلق عليه مقيذوفين ناريين قاصدا قتلا فأحدث به الإصابات الميية بتقرير العفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وطلبت من قضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٣٢٢ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . وادعت بحق مدني حبيبه ابراهيم حليمة عن نفسها وبـ مفتها وعية هل أولادها عوض الله وأنيسة وهانم نعيم المرحوم أحمد متولى عطيه ، وطلبت الحكم لم قبل الماتهم بمبلغ ألف جنيه مصري على سبيل التعويض والمصاريف والأتايب وعمكة جنابات المنصورة قضت عملا بمواد الاتهام المذكورة وبالمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المنهم بالأشغال الشاقة المؤبدة والإزامه بأن يدفع للدعية

الحقوق المدنية من نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر عوض الله وأنيسه
وهانم أولاد المرحوم أحمد متولى عطيه ثلثمائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف
المدنية وألف قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم
بطريق النقض ... ألخ

المحكمة

... حيث إن مما يقوله الطاعن في طعنه أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بالقتل
للعمد مع سق الإصرار بالاستناد إلى أقوال الغلام عوض الله أحمد متولى ابن
المجنى عليه وشاهد الرؤية في الدعوى وإلى تقرير الصفة التشريحية ، يكون قد
تناقض ، ذلك أنه بينما يقول هذا الغلام أن المتهم أطلق العيارين على والده من
الخلف ، فسقط على الأرض ، إذا بالصفة التشريحية تقرر أن أحد العيارين
قد أصاب المجنى عليه من الأمام .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد استند فيما استند إليه في إدانة الطاعن إلى
أقوال الغلام المشار إليه بوجه الطعن ، وهو شاهد الرؤية الوحيد على الواقعة ،
وإلى تقرير الصفة التشريحية ثم أورد مؤدى هذين الدليلين بقوله ” إن عوض الله
أحمد متولى قرر في التحقيق وأمام المحكمة أنه بينما كان سائرا مع والده عائدين إلى
منزلهما في يوم الحادث أطلق عياران ناريا ن على والده (من الخلف) فسقط على
الأرض ، فالتفت خلفه ، فوجد المتهم على مسافة مترين منه يحمل بندقية ، وأراد
أن يطلق منها عيارا ثانيا ، ولكنه لم ينطلق ، فجري متجها إلى جهة المقابر حيث
توجد ما كينة الرى التي يخفها والده ... وأنه ثبت من تقرير الصفة التشريحية ...
أن للوفاة حصلت من التزيف والصدمة العصبية الناشئة من اختراق مقذوفات
عيارين نارين للصدر والبطن ، اخترق أحدهما الصدر من الخلف واليسار ومن
مسافة تقدر بمترين تقريبا للالة ذات الماسورة الطويلة ونصف أو ثلثي هذه المسافة
للفرد أو المقروطة (وكان الضارب خلفه إلى يسار المضروب) وأصاب العيار الآخر
البطن من (الأمام) واليمين ومن مسافة تقدر بمثل مسافة العيار الأول والعياران
من آلة تعمر بالخراطيش من عيار ١٦ . ” ولما كان التناقض ظاهرا بين هذا

الذى قاله الغلام عوض الله أحمد متولى من إصابة المجنى عليه بالعيارين من الخلف وما قررتة الصفة التشريحية من إصابته بأحد العيارين من الأمام وكان الحكم لم يفسر هذا التناقض بما يرفعه ويسوغ في العقل الاستناد إلى هذين الدليان معا في إدانة المتهم ، وكان من المحتمل أن المحكمة قد تنتهى ، لو أنها تنبعت إلى قيام هذا التناقض ، إلى غير الرأى الذى انتهت إليه — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه ، إذ أخذ الطاعن بشهادة الغلام المشار إليه ، وبتقرير الصفة التشريحية معا قد جاء قاصرا لتناقض الأسباب التى أقيم عليها مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن موضوعا ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث الوجه الثانى من أوجه الطعن .

(٣٢)

القضية رقم ٣٦٢ سنة ٢١ القضائية :

حكم . . تسببه . . تمسك المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه . . الرد على هذا الدفاع باعتباره مقصورا على التمسك بالدفاع عن والدته المتهم . قصور .

إذا كان المتهم قد تمسك بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه ، وكان الحكم حين تعرض لهذا الدفاع فنده باعتباره مقصورا على التمسك بالدفاع عن والدته المتهم ولم يتعرض لنفى قيام حالة الدفاع الشرعى عن نفسه — فإن الحكم يكون قاصرا ، إذ أن ما نفى به قيام حالة الدفاع الشرعى عن والدته المتهم ليس فيه ما ينفى حتما قيام هذه الحالة بالنسبة إليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعنين الثلاثة بأنهم بدائرة قسم الأربعين محافظة السويس قتلوا حنا محارب شاره عمدا بأن طعنوه بآلات حادة قاصدين قتله فأحدثوا به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته .

وبأنهم ضروا إبراهيم محارب بشاره عمدا فأحدثوا به الإصابات الميمنة بالتقرير
الطبي والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد عن عشرين يوما . وبأن ثانيهم
أيضا ضرب شهوده حارب بشارة عمدا فأحدث به الإصابات الميمنة بالمخضر والتي
عجزت من أجلها مدة لا تزيد عن عشرين يوما ، وطلبت من قاضي الأحوال إحالتهم
إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمدينين ١/٢٣٤ و ١/٢٤١ من قانون العقوبات ،
فقرر بذلك . وشككة جنائيات مصر قضت بمعاينة حسان عبد المعبود حسان
بالأشغال الشاقة لمدة عشرين سنين ، وبمعاينة كل من غريب عبد المعبود حسان
ومحمد عبد المعبود حسان بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين وذلك عملا بأوامر
١/٢٣٤ و ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ و ٢/٣٢٢ من قانون العقوبات . نطقن المحاكم
عليهم الثلاثة في هذا الحكم بطريق القصر ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما بناءه المطعونون على الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول
تمسك بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه ، ولكن المحكمة ردت عليه
بقولها إنه ادعى أنه كان في حالة دفاع عن والده ، وأن هـ هـ لاخيرة لم تكن
في حالة تستدعي دفاعه عنها ، وبذلك فهي لم ترد على دعيه القائم على أنه كان
في حالة دفاع شرعي عن نفسه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المذاكرة أن الطاعن الأول
قال لدى سؤاله عن الهمية إنه كان يافع عن نفسه ، ثم تمسك بحاميته في دفاعه
عنه بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه ، ولكن الحكم المطعون فيه حين
تعرض لهذا الدفاع فدهد باعتباره مقصورا على التمسك بالدفع عن والده الطاعن ،
ولم يتعرض لنفي قيام حالة الدفاع الشرعي عن نفسه — لما كان ذلك ، وكان
ما نفى به الحكم قيم حالة الدفاع الشرعي عن والده الطاعن ليس فيه ما ينفي
حتميا قيم هذه الحالة بالنسبة إليه ، فإن الحكم المطعون فيه يـَـو ن فاصرا
متعين نقضه .

.. وحيث إنه وإن كان هذا الوجه يتلقى بالطاعن الأول وحده فإنه نظرا
لوحدة الموضوع وسماتنا لحسن سير المدانة ترى المحكمة أن يـَـو ن نقض الحكم
بالنسبة إلى جميع الطاعنين .

(٣٣)

القضية رقم ٤٤٧ سنة ٢١ القضائية :

حكم . تبينه . ذكر الأدلة التي استخلص منها الحكم ثبوت التهمة في حق الطاعن وحده .
الجدل في ذلك . موضوعي .

إذا بين الحكم واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوت التهمة
(عاهة مستديمة) في حق الطاعن وحده دون المتهم الآخر ، كما تعرض لدفاع
الطاعن من أن التهمة شائعة بينه وبين المتهم الآخر ، ففنده لاعتبارات سائفة
وكانت الأدلة والاعتبارات المذكورة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم .
فلا يصح الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية ١ - الدسوقي طلبة جاره (الطاعن ٢ / - محمد
السيد خليل : بأنهما بناحية كبريت الحارون مركز زفتى مديرية الغربية :
ضربا عبد الستار السيد غانم فأحدثا به الإصابات المبينة بالقرار الطبي والتي نشأ
عنها عاهة مستديمة يستجبل برؤوسها فقد إصارعينه اليسرى ، وطلبت من
قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاكتهما بالمادة ١٢٤٠ من
قانون العقوبات ، فقرر بذلك وادعى بحق مدنى عبد الستار السيد غانم وطلب
الحكم له قبل المتهمين . متضامنين بمبلغ مائة وخمسين جنيا على سبيل التعويض .
ومحكمة جنايات طنطا قضت أولا - بمعاقبة الدسوقي طلبة جواره بالحبس مع
الشغل لمدة سنتين وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحقق المدنية مائة وخمسين جنيا
على سبيل التعويض والمصروفات المدنية ونحوها مائة وخمسين جنيا مقابل أتعاب المحاماة
وذلك عملا بالسنتين ١/٢٤٠ و ١٧ من قانون العقوبات . وثانيا - ببراءة
محمد السيد خليل من التهمة المستندة إليه وراضى المدعى المدنية قبله عملا بالمادة
٢/٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات . فطن ا- كوم عليه في هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الطاعن يبنى طعنه على خطأ في تطبيق القانون ، مرده فيما يقول إلى أن تهمة العاهة التي دانه الحكم فيها شائعة بينه وبين متهم آخر، فكان لزاماً دلي المحكمة أن تأخذ بالقدر المتيقن في حقه ، مما يترتب عليه اعتبار الواقعة جنحة .

ومن حيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى ، وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوت التهمة في حق الطاعن دون المتهم الآخر ، كما تعرض لدفاعه ففنده للاعتبارات التي أوردها ، ولما كانت الأدلة والاعتبارات المذكورة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، فلا محل لما يشير الطاعن في طعنه ، لأنه في حقيقته جدل موضوعي في تقدير الأدلة التي عولت عليها محكمة الموضوع ومبلغ الإطعنان إليها مما تستقل هي به بلا معقب عليها فيه .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس في موضوعه متعيناً رفضه .

(٣٤)

القضية رقم ٨٤٩ سنة ٢١ القضائية :

اختلاس أشياء محبوزة إدارياً . استصدار وزارة الأوقاف أمراً من المديرية بتوقيع الخبر توقيعاً ممن ندبته المديرية . حضور مندوب الوزارة عملية البيع . لا مخالفة في ذلك لقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٣٣ والمرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩ .

إن القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٣٣ قد أجاز لوزارة الأوقاف أن تطلب توقيع الحجز طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩

على أن يكون لها أن تغدب من تشاء للمضور أثناء الحجز والبيع ، وقد بين المرسوم قانون المشار إليه هذه الاجراءات في المادتين ٢ و ٣ . وطبقا لما ورد في هاتين المادتين فانه متى كانت هذه الوزارة قد استصدرت أمرا كتابيا من المديرية بتوقيع الحجز الإداري وكان الحجز قد وقع من نذبة المديرية لذلك ، كما أن هذا المندوب هو الذي قام بإجراء البيع في اليوم المحدد له ولم يتزد وزارة الأوقاف على أن نذبت من جانبها من يحضر البيع طبقا لما خوله القانون لها — فان هذه الاجراءات تكون قد تمت وفقا للقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية في دعواها رقم ٦١٥ سنة ١٩٥٠ أبشواى ١ — محمد السيد العجاوى (الطاعن) ٢ — على عيد محمد بأنهما في يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٩ بدائرة مركز أبشواى : بددا زراعة القصب الميينة بالمحضر والملوكة لأولها والمحجوز عليها إداريا لمصلحة وزارة الأوقاف بأن لم يقدمها يوم البيع إضرارا بها وكانت قد سلمت إليهما على سبيل الوثيقة لحراستها ، وطلبت معاقبتهما بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة أبشواى قضت ٦٠ علا بما دعى الاتهام المذكورتين وبالمادتين ١/٥٥ و ١/٥٦ من قانون العقوبات بحبس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا . فاستأقنا ، ومحكمة الفيوم الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه الأول بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن محصل الطعن أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ بنى قضاءه بأدانة الطاعن بالاخلاص على أنه لم يقدم الأشياء المحجوزة لمندوب وزارة الأوقاف ، في حين أن هذا المندوب لا صفة له بمقتضى القانون في مباشرة بيع الأشياء المحجوزة . ويضيف الطاعن أن الحكم قد داته على أساس أنه جنى

للنظن وتصرف في جانب كبير منه بحيث صار الباقي لا يفي المطلوب ، مع أن الطاعن قد سدد جانباً كبيراً من المطوب منه ، وبقى من القطر في مكان الحجز ٩٣ نظراً دفع الطاعن ثمنها لمندوب الأوقاف وصرح له بنقلها .

ومن حيث إن القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٢٣ قد أجاز لوزارة الأوقاف أن تطلب توقيع الحجز طبقاً للأجراءات المنصوص عنها في المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩ على أن يكون لها أن تتدب من ثناء للحضور أثناء الحجز والبيع . وقد بين المرسوم المشار إليه هذه الإجراءات في المادتين ٢ و ٣ بأن الحجز يوقع بإسرة كتاب يصدر من المدير أو المحافظ ، ويقوم بوقيعه مندوب من المديرية أو المحافظة ، ويمد في محضر الحجز يرم البيع والمكان الذي يجري فيه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه من الواقعه بما تتوافر فيه أركان الجريمة التي دان بها الطاعن ومنها القصد الجنائي يقال : " إن وزارة الأوقاف طلبت من المديرية بتاريخ ١٧ أغسطس سنة ١٩٤٩ الإذن بوقيع الحجز الإداري ، واستدأب من يوقمه ، فأذنت المديرية بذلك كتابة على نفس الطلب ودبت لتوقيع الحجز شيخ البلد عبد اللطيف علي محمد ، فقام بوقيعه بتاريخ ٢٥/٨/١٩٤٩ على محضر من الظن القائم في ٢٥ فدنا ، وفاء للأجرة المطلوبة وقدرها ٤٢٦ ج و ٥٢٧ م و حدد البيع يوم ٢٠ أكتوبر بسوق الماحية وفي اليوم ائتمن للبيع توجه مندوب الحجز ، وبصحبه عبد العزيز عبد الرزاق افتتدى مندوباً عن وزارة الأوقاف فوجد المتهم — الطاعن — قد جن النطن وتصرف فيه ، عدا ٩٢ قنطاراً صغيرة استيفأها بمكان الحجز ودفع ثمنها وقدره ٢٦٨ ج و ٩٨٠ م لمندوب الوزارة وظل الحجز قائماً لعدم سداد الباقي " .

ومن حيث إنه متى كان الأمر كذلك ، وكانت وزارة الأوقاف قد ا تصدرت أمراً كتابياً من المديرية بوقيع الحجز ، وكان الحجز قد توقع ممن ندبته المديرية لتوقيعه ، كما أن هذا المندوب هو الذي قام بمباشرة إجراءات البيع في اليوم المحدد له ، ولم ترد وزارة الأوقاف على أن ندبت من جانبها من محضر البيع طبقاً

لما خوله القانون لها — فإن إجراءات المجزوالبيع تكون قد تمت وفقا للقانون
ويكون ما يشيره الطاعن في هذا الشأن لا عمل له .

ومن حيث إن ما يقوله الطاعن غير ذلك لا يمدو أن يكون جديلا موضوعيا
لا تقبل إثارة أمام محكمة القضا . اداام الحكم المطعون فيه ، قد استخلص مما
أورده من الأدلة ، وفوق الجريمة التي دان الطاعن بها وكان من شأن ما أورده
في ذلك أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .
ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس في موضوعه
متينا رفضه .

(٣٥)

التضحية رقم ٨٦٤ سنة ٢١ التضائية :

١ — تزوير في أوراق رسمية . تغيير المبالغ المثبتة في الإيصالات المحررة بمعرفة كاتب
المحكمة عن مقدار الرسوم المدفوعة للخرانة . تزوير في أوراق رسمية . لا قيمة للبائع في هذا
الشأن .

ب — إلتاات . قرايد الالباات . إلتاات من الظام العام . عدم تملك المتهم بعدم جواق
الإلتاات بالینه أمام محكمة الموضوع . لا يجوز إثارة ذلك أمام محكمة القضا .

١ — متى كان واضحا بالمحكم أن التغير الذي حصل في الاستمات رقم
١٥٥ ع. ح (قسائم التوريد) قد وقع من المتهم في قيمة المبالغ المثبتة في الأصول المحررة
بمعرفة كاتب المحكمة عن مقدار لرسوم المدفوعة للخرانة ، وهو الموظف المتهم
بحكم وظيفته بتحريرها ، فإن الغير يكون حاصلا فيا أعدت هذه المحررات
لإثباته ، وتكون المحكمة إذ دانت بالتزوير في أوراق رسمية قد طبقت القانون
نظمتا صحيحا . ولا قيمة في هذا الشأن للبائع الذي دفع المتهم على ارتكابه
التزوير .

٢ - إن قواعد الإثبات ليست من النظام العام . فإذا كان المتهم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بعدم جواز الإثبات بالبينة فليس له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه في خلال سبتي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ الموافق سبتي ٣٦٥ و ١٢٦٦ بدائرة بندر ومديرية أسبوط - أولا - ارتكب تزويرا في أوراق رسمية هي الاستمارات رقم ١٥٥ ع. ح . الايصالات رقم ٢٩٦٨٧٣ و ٢٩٦٨٧٤ و ٢٩٦٩٨٥ و ٢٩٨٩٥٣ و ٢٩٨٩٥٥ و ٢٩٨٩٤٩ و ٢٩٦٩٨٩ و ٢٩٦٩٨٦ و ٢٩٨١٩١ بخوطة ز - ١ . وذلك بأن غير بقصد التزوير المبالغ المثبتة أصلا بالاستمارات سالفة الذكر واستبدلها بأرقام وعبارات تزيد قيمة عن المبالغ التي دفعها فعلا والثابتة فعلا في الاستمارات . وثانيا : استعمل الاستمارات المزورة سالفة الذكر بأن قدمها لدائرة دلي بك خشبة واستلم قيمتها مع علمه بتزويرها - وثالثا - بدد مبلغ ١٦ ج و ٥٩٨ م لدائرة على خشبة إضرارا بها وكانت قد سلمت اليه على سبيل الوكالة لتوريدها لخزينة محكمة أسبوط فلم يفعل واختلسها لنفسه ، وطلبت من قاضي الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٣٤١ من قانون العقوبات ، فقرر إحالتها إلى محكمة جنح أسبوط الجزئية للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة لظروف الدعوى ، ووافقت النيابة العمومية على ذلك . والمحكمة قضت بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع انشغل عن التهم الثلاث وكفالة عشرة جنينيات لوقف التنفيذ وذلك عملا بمواد الاتهام المطلوب محاكمته بها وبالمادة ٣٢ من قانون العقوبات . فاستأنف ، ومحكمة أسبوط الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف وذلك عملا بالمواد المذكورة آنفا وبالمادة ١٧ من قانون العقوبات . نطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه إذ دانه بالتزوير

في أوراق رسمية واستعمالها وبالتبديد قد أخطأ في تطبيق القانون وأخل بحقه في الدفاع ذلك بأن المحكمة قد اعتبرت التزوير الواقع في الاستثمارات والإيصالات تزويرا في أوراق رسمية ، مع أن الكتابة كانت محررة بخط معروف وبمداد يختلف عن مداد المحرر الأصلي ، ولم يكن القصد التمسك بهذه الأوراق قبل الخزنة ، بل للحصول على قيمتها من دائرة المجنى عليه . كما أنه دافع بأن المعاملة بينه وبين دائرة مخدومه كانت بالكتابة ، فلم يكن من المعقول أن تسلم إليه مبالغ كبيرة يزيد مقدارها عن النصاب الجائز لإثباته بالبينة بدون وصول . ولكن المحكمة خالفت حكم القانون ، وقيلت الإثبات بالبينة ، وسمعت الشهود . ويضيف الطاعن أنه طلب إلى المحكمة استحضار دفاتر التسليم والتسلم الموجودة بقلم كتاب المحكمة والثابت فيها أن الأوراق والقسائم لم تكن مسلمة إليه بل إلى غيره ، إلا أن المحكمة دانت دون أن تجيب هذا الطلب أو ترد عليه .

وحيث إن المحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : "إنها تحصل في أن المتهم كان يعمل محصلا في دائرة المرحوم سيد اشا خشبة وكان يقوم بعملية توقيع الحجوزات التحفظية على مستأجرى الدائرة ولما مرض المتهم في سنة ١٩٤٧ ، عهدت الدائرة إلى عزيز فاروز صراف الدائرة بالقيام بعمل المتهم ، ولما قام بتوقيع الحجوزات التحفظية الصيفية اكتشف تلاعبا في الحجوزات الشتوية التي قام المتهم بتوقيعها إذ تبين له أنه حصل رسوما على عقود لم يستصدر عنها أمر حجز تحفظي ، فأبلغ على بك خشبة القائم بأعمال الدائرة ، ولما قام الأخير بفحص الموضوع ظهر له أن هناك تلاعبا أيضا في إيصالات الرسوم المقدمة من المتهم بزيادة المبالغ الثابتة بهذه الإيصالات عن المبالغ الثابتة على أصل هذه الإيصالات الموجودة بالمحكمة ، وأن مجموع المبالغ الثابتة بالإيصالات المقدمة من المتهم للدائرة هو مبلغ ٣٧ ج و ٥٥٨ م حالة أن مجموع المبالغ الثابتة على أصل هذه الإيصالات هو مبلغ ٢٠ ج و ٩٦٠ م ، فيكون المتهم قد اختلس الفرق بين المبلغين وقدره ١٦ ج و ٥٩٨ م . وحيث إنه تبين من الاطلاع على الإيصالات المزورة ومقارنتها بالأصول في دفاتر التحصيل أن الإيصال

الأول رقم ٢٩٨٨١١ مجموعة صرف ذ بمبلغ ٢ ج و ٤٠٠ م باسم عثمان بك سيد
 ضد رياض أحمد بتاريخ ١٩٤١/٧/٢٠ عليه ختم أزرق لوزارة المالية وبالرجوع
 إلى أصل هذا الإيصال بدفتر التحصيل اتضح أنه خاص بمبلغ ٦ ج و ٥٠٠ م دفعت
 من محمد محمد مثله في القضية ٤١٣ سنة ١٩٤٦ وأن الإيصال الثاني رقم ٢٩٨٩٤٩
 بمبلغ ٣ ج و ٢٠٠ م باسم عثمان بك سيد رسوم على جريس تارزروس بتاريخ
 ١٩٤٧/٣/٢٢ وبالرجوع إلى أصل هذا الإيصال تبين أنه خاص بمبلغ ٢٠٠ م
 دفعت من عبد الرحمن عبد الراغى رسوم قضية ضد علي أحمد بن بتاريخ
 ١٩٤٧/٣/٢٢ والإيصال الثالث رقم ٢٩٨٩٠٢ بمبلغ ٢ ج و ٨٠ م باسم عثمان بك
 سيد فرق رسوم في قضية ضد عبد العظيم الخلدوى بتاريخ ١٩٤١/٢/٢٣
 وبالرجوع إلى أصل هذا الإيصال تبين أنه عن مبلغ ٨٠ م من أحمد أبو زيد
 فرق رسم في القضية ٢٦٢ سنة ١٩٤٦ ضد حسن يوسف بتاريخ ١٩٤٧/٣/٢٢
 والإيصال الرابع برقم ٩٥٣ ١٩ بمبلغ ١ ج و ٢٣٠ م من عثمان بك سيد رسم
 القضية المرفوعة ضد سليم جمعة بتاريخ ١٩٤٧/٣/١٢ والرجوع إلى أصل هذا
 الإيصال تبين أنه عن مبلغ ٢٣٠ م مدفوع من عبد المال أحمد رسم تسديق
 لحمل توكيل بتاريخ ١٩٤٧/٣/١٢ ، والإيصال الخامس برقم ٧٣ ١٩٦ بمبلغ
 ١ ج و ٥٠٠ م من عثمان بك سيد ضد أحمد عمر ومحمد حماد بتاريخ ١٩٤٧/٣/٢٠
 وبالرجوع إلى أصل هذا الإيصال تبين أنه عن مبلغ ٣٠٠ م من عثمان بك سيد
 رسم قضية ضد أحمد عمر والإيصال السادس رقم ٢٩٦٥٨٧ بمبلغ ١ ج و ٦٠٠ م
 من عثمان بك سيد ضد اسماعيل عبد المقصود بتاريخ ١٩٤٧/٣/٢٠ وبالرجوع
 إلى الأصل تبين أنه عن مبلغ ٦٠٠ م مدفوع من عثمان بك سيد في قضية ضد
 اسماعيل عبد المقصود ، والإيصال السابع رقم ٢٩٦٨٧٥ بمبلغ ٢ ج و ٦٦٥ م
 باسم عثمان بك سيد ضد مرسى جبالي بتاريخ ١٩٤٧/٣/٢ ، وبالرجوع إلى
 الأصل تبين أنه عن مبلغ ١ ج و ٩٤٥ م من عثمان بك سيد ضد مرسى جبالي
 في ١٩٤٧/٣/٢ ، والإيصال الثامن برقم ٩٨٥ ٢٩ بمبلغ ١ ج و ٤٣ م من عثمان
 بك سيد ضد حميس علي بتاريخ ١٩٤١/٣/٢٢ ، وبالرجوع إلى الأصل تبين
 أنه عن مبلغ ٤٣٠ م من عثمان بك سيد ضد حميس علي بتاريخ ١٩٤٧/٣/١٢

والإيصال التاسع برقم ٢٩٦٩٨٦ بمبلغ ١ ج و ٦٩٠ م باسم عثمان بك سيد ضد سليمان أحمد بتاريخ ١٩٤٧/٣/٢٢ ، وبارجوع إن الأصل تبين أنه عن مبلغ ٦٩٠ م باسم عثمان بك سيد ضد سليمان أحمد بتاريخ ١٩٤٧/٣/٢٢ والإيصال العاشر برقم ٢٩٦٩٨٩ بمبلغ ٩٠٠ م باسم عثمان بك سيد ضد عطا أحمد بتاريخ ١٩٤٧/ ١٢ / ١٩٤٧ "والا كان الواضح بالحكم أن التغير قد وقع من المتهم في قيمة المبالغ المثبتة في الرصود المحررة بمعرفة كاتب المحكمة عن مقدار الرسوم المدفوعة ، للخرينة ، وهو الموظف العمومي المختص بحكم وطبخته بتحريره ، فإن التغير يكون حاصلا فيما أدت هذه المحررات لإثباته ، وتكون المحكمة إذ دانته ، للتزوير في أوراق رسمية قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا ، ولا قيمة في هذا الشأن لما يشير إليه الطاعن من الباعث الذي دفعه على ارتكاب التزوير ما دامت الجريمة قد توافرت أركانها . أما ما يثبته في شأن الإثبات بالبينة ، فلا وجه له إذ أنه لم يعترض على هذا الطريق من طرق الإثبات بالجلسة بل على المكس قد تمتك أمام محكمة أول درجة بضرورة سماع الشهود جميعا عند ما تبين غياب بعضهم . والا كانت قواعد الإثبات ليست من النظام العام لأنه يعتبر متنازلا عن هذا الدفع ولا يكون له من بعد أن يتمك به أمام محكمة النقض . وأما عن دعوى الإخلال بمهمة في الدفاع فردودة بما تبين من أنه لم يطلب إن المحكمة إحضار الدفاتر التي يشير إليها ، فلا يصح له الذي على الحكم لهذا السبب .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه ، وضوعا .

(٣٦)

القضية رقم ٨٦٥ سنة ٢١ القضائية :

١ — إعلان غير مستوف للإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات . التزوير فيه . معاقب عليه .

ب — حكم . بيان الباعث على ارتكاب الجريمة . لا وجوب له .

١ — التزوير الذي يقع من المحضر في إعلان صورة تنفيذية لحكم لا يمنع من العقاب عليه كون المحضر لم يتبع في هذا الإعلان الإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات .

٢ — البواعث على ارتكاب الجرائم ليست من أركانها الواجب بيانها في الحكم الصادر بالعقوبة .

الوقائع

اهتمت النيابة العمومية الطاعن بأبه بدائرة أبو طشت مديرية قنا : وهو موظف عومي (مندوب محضر) ارتكب في أثناء تأدية وظيفته تزويرا في ورقة رسمية وهي إعلان الصورة التنفيذية لحكم صادر في المخالفة رقم ٢٩٢ سنة ١٩٤٧ نجع حمادى ضد محمد أحمد عبد العاطى بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت في الاعلان أنه أعلن محمد أحمد عبد العاطى المحكوم عليه في شخص أحمد عبد اللطيف المقيم معه لغيابه ووقع على الاعلان المذكور بإمضاء أحمد عبد اللطيف متعلا شخصيته ، وطلبت من قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢١١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك في ٣ فبراير سنة ١٩٤٩ ومحكمة جنايات قنا قضت عملا بالمواد ٢١١ و ١/٣٢ و ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم سنة مع الشغل وإيقاف التنفيذ خمس سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دانه بالتزوير في ورقة رسمية جاء باطلا لقصوره وإخلاله بحق الدفاع وخطئه في تطبيق القانون ذلك

بأن المحكمة لم تقم الدليل على توفر القصد الجنائي لديه ، بل أوردت ما يفيد نفيه فذكرت ” أنه لم يقصد من وراء فعلته جرم منفعة لنفسه أو إلحاق أذى بالغير “ مما ينفي سوء نيته . كما أنها لم تبين الباعث على الجريمة ، واستندت في إدانته إلى تقرير خبيرين ، مع أنهما كيميائيان وليسا من الخبراء في الخطوط . ويغيب الطاعن أنه لم يثبت بمحضر الجلسة أن المحكمة قد قضت المظروف المشتمل على الورقة المزورة وأوراق الاستكتاب ، كما أنه طلب إليها التصريح له بتقديم تقرير استشاري استكمالاً لدفاعه ، إلا أنها لم تجب هذا الطلب ، واكتفت بنقد خبير آخر من مكتب الطبيب الشرعي . وانتهى الطاعن إلى أن الواقعة كما هي مبينة بالحكم لا يعاقب عليها القانون ، إذ أن الورقة المدعى بتزويرها لم تتبع فيها الإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات ، فإنه وهو ” مندوب محضر “ قد أعلن الورقة دون إعلان الأمر الصادر بانتدابه ، كما لم يوقع عليها شامدان وبذلك أصبحت باطلة لا يصح التمسك بها قانوناً . كما أن المحكوم ضده في المخالفة التي حصل عنها الإعلان المزور قد عارض في الحكم الغيابي ، وقبلت منه المعارضة شكلاً ، فلم يضار بورقة الإعلان .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة التي دان الطاعن من أجلها ، وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها ، واستظهر القصد الجنائي لديه . وتعرض لدفاعه عن بطلان الإعلان فقال : ” وحيث إن هذا الذي يشبه الدفاع إنما يتعلق بالإجراءات التي أهمتها المحضر أثناء تحريره الإعلان أو بعده وإغفاله هذه الإجراءات وأثرها إن صح أن يكون محل منازعة أمام محكمة الموضوع عند بحث القيمة القانونية لهذا الإعلان ، إلا أنها لا تمنع من احتمال وقوع الضرر من الإعلان . أو لا يصح في النظر أن يكون إهمال المنهم في اتباع هذه الإجراءات سبباً في إعفائه من العقاب ، والرأي الذي عليه العمل في فرنسا وفي مصر أن التزوير في الأوراق الرسمية يعاقب عليه ولو كان حاصلًا في محرر باطل شكلاً لاحتمال حصول الضرر منه للوزير أو للجمهور إذ أن المحرر الباطل شكلاً يصح أن ينزع فيه كثير من الناس الذين يفوتهم ملاحظة ما فيه من نقص ، وهذا وحده كاف لتوقع حصول الضرر بغير بسبب ذلك المحرر على أنه يكفي في جرائم

الزوير في الأوراق الرسمية مجرد احتمال حصول ضرر اجتماعي ، ومجرد تغيير الحقيقة في هذه المحركات الرسمية يتب عليه حتما حصول ضرر المصلحة العامة أو احتمال حصوله ، ذلك بأن العبث بالأوراق الرسمية يهدم الثقة بهذه الأوراق ويضيع قوتها “ . ومتى كن الامر كذلك ، وكان ما أوردته المحكمة من شبه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، كما أن ما ذكرته عن الاعلان صحيح في القانون ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد . هذا وغير صحيح ما يقوله عن إغناء الإشارة إلى نص الحرز ، إذ الثابت بمحض الجلسة أن المحكمة أمرت بفض المظروف ، وكشفت عما فيه من وصول وأوراق استكتاب وحساب . وأما ما يقوله عن تقارير الخبراء ، فخل في تقرير الأدلة في الدعوى لا يجوز إثارته أمام محكمة القضا . وأما ما يثيره عن التقرير الاستشاري فمردد بأنه وإن كان قد طلب إلى المحكمة ذلك في أول الامر ، وقبل تعيين الخبير الثاني ، إلا أنه لم يتمك هذا الطلب بمدد ، بل ناقش تقارير الخبراء وترافع في موضوع الدعوى ، فلا يقبل منه النعي على الحكم بهذا السبب . هذا ولا يثير في سلامة الحكم . قاله الطاعن عن عدم بيان الباعث ، إذ أن البواعث هي ارتكاب الجرائم ليست من أركانها الواجب بيانها في الحكم الصادر بالقوة .

وحيث إنه لما تقدم بحججه يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موصوعا .

(٣٧)

القضية رقم ٨٦٧ سنة ٢١ التضائية :

حكم . تسببه . شتم بدمرة باكره . دفعه بأن الواقعة جنة نخل . ثبوت أن المجنى عليه قاوم المتهم ولكن الأخير تمكن من نزع الساعة المسروقة كذا من يده ووجود جرح بيد المجنى عليه .
ذلك يكفي لتفنيذ دفاع المتهم .

متى كان الحكم قد أشار إلى ما دافع به المتهم من أن الواقعة المسندة إليه هي جنة سرقة بطريق النخل وليست سرقة باكره ورد على ذلك بأنه يبين من محضر تحقيق النيابة أن المجنى عليه قاوم المتهم وقت اقترانه الجريمة ولكن المزمع تمكن من انتزاع الساعة كرها من يده وأنه ثبت بمحضر البوليس وجود جرح بيده أحيى من أجله إلى المكشف الطبي - فان فيما رد به الحكم من ذلك ما يتحقق به ظرف الإكراه في جريمة السرقة وتفيد دفاع المتهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بدائرة قسم عابدين شافطة القاهرة ، سرق الساعة المينة الوصف والقيمة بالمحضر الفالديتار فيز بطريق الإكراه الواقع عليه بأن أمسك بيده فجأة وشداده نخل مقاومته وتكون بذلك من سرقة ساعته وقد ترك الإكراه بالمجنى عليه الإصابات المينة بالقرار الطبي ، وطلبت من قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمناقشته بالمادة ٣١٤/٢ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك ، ومكة جنابات مصر قضت عملا بإعادة الاتهام المذكورة بمعاقة المتهم بالأشغال الشاقة عشر سنوات . فقام المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقص ... الخ

الحكمة

... حيث إنه (الطعن) يبين على القول بأن لدفاع طلب بمجلسة المرافعة اعتبار الواقعة

جنحة سرقة غير مقترنة باكراه ايتنادا إلى رواية المجنى عليه في محضر البوليس التي يستفاد منها أن الواقعة هي جنحة سرقة بطريق النشل وليست سرقة باكراه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أشار إلى دفاع الطاعن ورد عليه بأنه يبين من محضر تحقيق النيابة أن المجنى عليه قوّم المتهم وقت اعترافه بالجريمة ولكن المتهم تمكن من انتزاع الساعة كرها من يده، وأن المتهم اعترف في ذلك التحقيق اعترافا صريحا بوقوع الحادث طبقا للتصوير الذي رواه المجنى عليه ، وأنه ثبت بمحضر البوليس وجرد جرح بيده أحيل من أجله للكشف الطبي — ولما كان هذا الرد من المحكمة من شأنه أن يتحقق به ظرف الإكراه في جريمة السرقة ، ويفند دفاع الطاعن المشار إليه بالطعن ، وكان من سلطة المحكمة أن تأخذ بما تطعن إليه من أدلة الدعوى ، وأن تطرح ماعداه، فإن ماثيره الطاعن لا يكون سوى جدل موضوعي مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٣٨)

القضية رقم ٨٦٨ سنة ٢١ القضائية :

دود للتشرد . عقوبة المرافبة . يجب ألا تقل عن سنة .

إن الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تنص على أنه في حالة الدود للتشرد تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات . فإذا قضى الحكم على حائد للتشرد بالحبس ثلاثة أشهر وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر فإنه يكون قد أخطأ إذ نزل بعقوبة المرافبة عن الحد الأدنى المقرر في القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية (المطعون ضده) بأنه بدائرة قسم باب الشعرية عاد

إلى حالة التشرّد بأن لم يتخذ لنفسه وسيلة مشروعة للتعيش رغم سابقة الحكم عليه بالمراقبة في القضية ١١٨٧ سنة ١٩٤٩ الازبكية ، وطلبت عقابه بالمواد ٢/٢ و ٥ و ٢/٦ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ومحكمة باب الشرعية قضت بحبسه ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ و بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنتين في المكان الذي يحدده وزير الداخلية تبدأ من تاريخ إمكان التنفيذ عليه . فاستأنف ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتعديل الحكم المستأنف فيما يختص بالمراقبة والاكتفاء بجعلها ستة أشهر وتأيدته فيما عدا ذلك . فطعنتم النيابة في الحكم الأخير بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ قضى على المتهم المطعون ضده للعود للتشرّد بالحبس ثلاثة أشهر و بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر ، قد أخطأ في تطبيق القانون بالنسبة لعقوبة المراقبة حيث نزل بها عن الحد الأدنى المقرر في القانون لجريمة العود لحالة التشرّد .

وحيث إن النيابة العمومية رفعت الدعوى على المطعون ضده بأنه عاد لحالة التشرّد مع سبق الحكم عليه بالمراقبة في القضية رقم ١١٨٧ سنة ١٩٤٩ جنح الازبكية وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ فقرة ثانية و ٥ و ٦ فقرة ثانية و ٨ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة أول درجة قضت عليه بالحبس ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ و بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنتين ... فاستأنف المتهم هذا الحكم ، والمحكمة الاستئنافية قضت بحكمها المطعون فيه بتعديل الحكم المستأنف فيما يختص بالمراقبة والاكتفاء بجعلها ستة أشهر ، وبتأييده فيما عدا ذلك ، ولما كانت الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ التي طبقها الحكم المطعون فيه تنص على أنه في حالة العود للتشرّد تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين من أجل ذلك القضاء بقبول هذا الطعن موضوعا ونقض الحكم فيما قضى به بالنسبة لعقوبة المراقبة وجعلها لمدة سنة .

(٣٩) .

القضية رقم ٨٦٩ سنة ٢١ القضائية :

أ - تموين . جريمة . صنع خبز أقل من الوزن المقرر . تحققها بصنع الأرغفة ناقصة الوزن ووصفها في المحابر أو احرازها بأية صفة كانت .

ب - تموين . النص في قرارات وزير التموين على وزن عدد معين من الأرغفة وأخذ المتوسط . لا يقيد القاضي في فصائه . هو بمناسبة ترجيح الموظفين المنوط بهم المراقبة .

١ - إن جريمة صنع خبز يقل عن الوزن المحدد يتحقق قيامها بصنع الأرغفة ناقصة الوزن ووضعها في المحابر أو احرازها بأية صفة كانت فتمت أثبت الحكم أن الطاعن قد صنع في مخبزه خبزا يقل عن وزن المحدد قانونا فهذا يكفي لسلامته .

٣ - إن المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ حين نصت على أن يستمر وزير التموين القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف والنسبة التي يجوز اتساع فيها في وزن الخبز بسبب الخلف لم تحول الوزير تعيين الدليل الذي لا تتم الجريمة إلا به . فإذا هو نص على وجوب وزن عدد معين من الأرغفة وأخذ المتوسط فذلك منه لا يكون إلا بمثابة إرشاد الموظفين الموطأ بهم المراقبة ، فلا يترتب على مخالفته تقييد الحق المقرر للقاضي بمنتهى القانون من الحكم في الجرائم بكامل الحرية من واقع الأدلة المقدمة إليه غير مقيد بدليل معين .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بدائرة قسم الرمل بوصفه صاحب مخبز والمسئول عن إدارته صنع خبزا يقل عن الوزن المحدد ، وطلبت عتاقه بالقرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ المدلل بالقرار رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٤٨ والمرسوم بقانون

رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ومحكمة الاسكندرية الجزئية المستعجلة قضت بحبس المتهمم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه مائة جنيه مع المصادرة ونهر ملخص الحكم على واجهة محله لمدة ستة أشهر بحروف كبيرة وأسرت ، وقف تنفيذ عقوبتي الحبس والفرامة لمدة خمس سنين تبدأ من تاريخ ضرورة الحكم هائيا وذلك عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣،٧ من القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بقراراته رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٤٨ و ٢ لسنة ١٩٤٩ و ٤٧ لسنة ١٩٤٩ و ١٠٨ لسنة ١٩٤٩ وبالمواد ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وبالسلطات ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فاستأنف ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت بتأييد الحكم المسأنف . فطعن المأحكم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... ومن حيث إن الطاعن يقول فى الوجه الأول من طاعنه ، إن الحكم أخل بحقه فى الدفاع ، إذ لم يجبه إلى ما طلبه من إجراء تجربة لوزن الخبز فور إخراجة من الفرن ، وفى قرات متفاوتة ، للتحقق من مقدار ما ينقص من وزنه بسبب الجفاف ، كما أنه لم يد على هذا الطب ، ويقول فى الوجه الثانى ، إن الخبز الذى وجد فى مخبزه نوعان ، أحدهما معد للبيع ، والثانى خبز مرتجع أعد لاستهلاكه الشخصى ، استهلاك عماله ، وقد خلط الموظف الذى قام بضبط الوانعة بين النوعين ووزنهما معا ، فنشأ عن ذلك قيام النقص فى متوسط الوزن فى حين أنه إنما يحاسب على نقص الخبز الذى يعرضه للبيع . ويقول فى الوجه الثالث إن القصد الجنائى فى الحرية التى دأب الحكم بها معدم لأنه كان يبيع الخبز بأقل ملأيا عن السعر المحدد له ، فلم تكن له أمة مصلحة فى انقاس وزنه ، ويستند فى الوجه الأخير على أن عملية وزن الخبزاتى استند عليها الحكم فى إدانته وقعت مخالفة للقانون ، إذ المقرر أن يؤخذ متوسط الوزن لمائى رغيف ، والى أن الموظف الذى قام بتحرير المحضر كان ين الخبز على دفات كل منها ستة عشر رغيفا ، ولم يكن مائى رغيف دفعة واحدة ثم يأخذ وزنه الرغيف فيها .

ومن حيث إنه عن الوجه الأول ، فلم يتبين من محضر الجلسة أن الطاعن طلب إلى المحكمة إجراء هذه التجربة حتى ينمى على الحكم عدم إجرائها ، ومن جهة أخرى ، فإن الحد المسموح به مقابل الجفاف لا يمكن أن يتجاوز الخمسة في المائة المنصوص عنها في القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ الذي عوقب الطاعن بموجبه . أما ما يثيره الطاعن من أن بعض الخبز لم يكن موضوعا في المخبز بمقصد البيع ، بل كان مخصصا لهالة وأهل بيته ، فمردود هو وما يثيره في الوجه الثالث بأن الجريمة التي دانه الحكم بها يتحقق قيامها بصنع الأرغفة ناقصة الوزن ووضعها في المخازن أو إخراجها بأية صفة كانت وقد أثبت الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد صنع في مخبزه خبزا يقل عن الوزن المحدد قانونا ، وهذا يكفي لسلامة الحكم .

ومن حيث إنه عن الوجه الأخير وهو أن عملية وزن الخبز وقعت مخالفة للقانون ، فإن المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ حين نصت على أن يصدر وزير التكوين القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف والنسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الخبز بسبب الجفاف ، لم تخول الوزير تعيين الدليل الذي لا تتم الجريمة إلا به ، فإذا هو نص على وجوب وزن عدد معين من الأرغفة ، وأخذ المتوسط ، فذلك منه لا يكون إلا بمثابة إرشاد للموظفين المنوط بهم المراقبة ، فلا يترتب على مخالفته تقييد الحق المتكرر للقاضي بمقتضى القانون من الحكم في الجرائم بكامل الحرية من واقع الأدلة المقدمة إليه غير مقيد بدليل معين .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

القضية رقم ٨٧١ سنة ٢١ القضائية :

١ — حكم . تسية . لإثبات الحكم في استجابة أن الدعوى مرفوعة من المدعين بالحق المدني لا يضيره أن يرد بديابته أن النيابة هي التي رفعت الدعوى . المعول عليه هو الجزء الذي يدر فيه اقتناع القاضي .

ب — محكمة استئنافية . استئناف المدعى بالحق المدني وحده الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية . لاحكمة الاستئنافية أن تنظر في موضوع الجزية على الرغم من الحكم ببراءة المتهمة انتهائيا . لا يصح في صدد ذلك التمسك بحجية الحكم الابتدائي .

ج — تمويض . لإثبات المحكمة اعتداء المتهمين وهم من رجال البوليس على المدعين بالضرب والسب والإبذاء اعتمادا على سلطة وظيفتهم . هذا بذاته يتضمن حصول الضرر . سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض حسبما تقتضيه من عناصر الدعوى . لا محل للنق على الحكم أنه لم يبين عناصر التعويض ولا أسس تقديره .

١ — إذا كان ثابتا بأسباب الحكم أن المدعين بالحق المدني هما اللذان رفعا الدعوى بالطريق المباشر فلا يضيره أن يرد بديابته أن النيابة رفعت الدعوى ضد المتهمين ، إذ البيان المعول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع .

٢ — للدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية ، ولو كان قد قضى ببراءة المتهم ولم تستأنف النيابة . ومتى رفع استئنافه كان على المحكمة الاستئنافية بمقتضى القانون أن تعرض للفعل موضوع الدعوى من جهة وقوعه وصحة نسبته إلى المدعى عليهم لترتب على ذلك آثاره القانونية . ولا يمنعها من هذا كون الحكم الصادر في الدعوى العمومية قد أصبح نهائيا لأن الدعويين وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم النهائي (١) .

٣ — إذا أثبتت المحكمة بالأدلة السائغة اعتداء المدعى عليهم اعتمادا على سلطة

(١) هذه قاعدة الحكم المطعون فيه وقد أقرتها محكمة النقض .

وظيقتهم ، وهم من رجال البوليس على المدعين بالضرب والسب والإيذاء الذى أخل بشرفهما ، وكان ذلك بذاته متضمنا حصول الضرر لمن وقع عليه الاعتداء ، فلا يكون ثمة محل للنعى على الحكم أنه لم يبين عناصر التعويض ، وإذا كان تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع حسبما تراه مناسبا وفق ما تتيحه من عناصر الدعوى فإنه لا يقبل النعى على الحكم أنه لم يبين أسس التقدير .

الوقائع

رفع ١ — السيد سلامه ٢ — سعدية عبد الغنى الدعوى المباشرة ضد —
١ — عبد العزيز دراز و ٢ — جبران أفندى زكى جرجس ٣ — أحمد أفندى
العشرى ٤ — شاكر نصر ٥ — الجبيلى ٦ — محمد شحاته أبو جبره ٧ —
عبد الفتاح الشريف . طلبا فيها محاكمتهم بالمادة ١٢٩ من قانون العقوبات
والحكم لهما قبلهم متضامين مع وزارة الداخلية بمبلغ واحد وخمسين جنيا على
سبيل التعويض لأنهم بتندر طنطا استعملوا القسوة ضدهما بأن أخلوا بشرفهما
وأحدثوا آلاما بأبدانهم وبأن وجهوا لهما الألفاظ الميينة بعريضة دعواهما
واعتدوا عليهما بالضرب معتمدين فى ذلك على سلطة وظيفتهم . والمحكمة قضت
ببراءة جميع المتهمين المذكورين مما هو منسوب إليهم ورفض الدعوى المدنية
وإلزام رافعيها بمصاريفها وذلك عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات
فاستأنف المدعيان ومحكمة طنطا الابتدائية قضت بإثبات تنازلهما عن مخاصمة
وزارة الداخلية وبتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للدعى عليه السابع عبد الفتاح
الشريف والغاء الحكم المذكور بالنسبة لباقي المدعى عليهم وإلزامهم متضامين
بأن يدفعوا للدعين واحدا وخمسين جنيا مصريا على سبيل التعويض المؤقت
والمصاريف المدنية عن الدرجتين وخمسة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن
جميع المحكوم عليهم فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعنين يقولون فى طعنهم إن الحكم المطعون فيه إذ ألغى الحكم

الابتدائي الصادر ببراءتهم ورفض الدعوى المدنية قبلهم ، وذلك فيما يتعلق بالدعوى المدنية ، وقضى بالزامهم بالتعويض — لم يبين واقعة الدعوى على نحو يفيد استظهار المحكمة لظروفها وملاساتها ، فقد اعتبر أن الدعوى العمومية كانت مقامة عليهم من النيابة ، وأن النيابة طلبت معاقبتهم بالمادة ١٢٩ من قانون العقوبات حالة أن الدعوى قد رفعت بالطريق المباشر من المطعون ضدهما ، وأن النيابة قد فوضت الرأي للمحكمة . ثم إن الطاعنين قد دفعوا أمام المحكمة الاستئنافية بعدم جواز التعرض للفعل الجنائي الذي كان مسندا إليهم ، ذلك أن الحكم الابتدائي الصادر ببراءاتهم من هذا الفعل ، قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه لعدم استئنافه من النيابة ، واقتصار الاستئناف المرفوع من المطعون ضدهما على الدعوى المدنية ، إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع ، وقال بأن قصر الاستئناف على الدعوى المدنية لا يمنع المحكمة الاستئنافية من التعرض للفعل الجنائي — هذا وذاك إلى إخلال الحكم بحق دفاع الطاعنين ، إذ استدل عليهم بصورتحقيقات اللجنة رقم ١٤٠٠ سنة ١٩٤٩ قسم ثان بندرطنطا والمضمومة إلى قضية أخرى كانت منظورة بنفس الجلسة ، وذلك دون اطلاع الطاعنين عليها أولفت نظرهم من المحكمة إليها . ويضيف الطاعنون أن الحكم لم يبين عناصر التعويض المطلوب الذي قضى به ، ولا الأساس الذي استند إليه في القضاء به جميعه ، على الرغم من تفاهة الإصابات وعدم حاجتها إلى العلاج ، وكون المطعون ضده الأول من المشبوهين وذوى السوابق فى المواد المخدرة ...

وحيث إن ماورد بديباجة الحكم من أن النيابة العامة اتهمت الطاعنين بأنهم استعملوا القسوة مع المطعون ضدهما ، ومن أنها طلبت عقابهم بالمادة ١٢٩ من قانون العقوبات ، قد كشفه ما جاء بمستهل أسباب الحكم نفسها من : ” أن واقعة الدعوى تخلص فى أن المدعين رفعا هذه القضية مباشرة بعريضة أعلنت فى ١٤ و ١٥ من يونيو سنة ١٩٤٩ ، وذكر فيها ... إلى آخر ما جاء بالعريضة . وطلبا معاقبة المدعى عليهم بتهمة استعمال القسوة والضرب والسب العلنى بما ينطبق على المواد ١٢٩ و ٢٤٢ و ٣٠٥ وما بعدها من قانون العقوبات والحكم عليهم متضامنين ... بالتعويض ألخ ... ” ولما كان ذلك ، وكان البيان الممول عليه

في الحكم هو ذلك الجزء منه الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الاجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع ، فإن ما ينعاه الطاعنون من قصور الحكم من هذه الناحية يكون على غير أساس .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد تعرض لما يثيره الطاعنون بشأن حجية الحكم الابتدائي الصادر ببراءتهم ورد على دفعهم بهذه الحجية أمام المحكمة الاستئنافية بقوله " وحيث إنه وإن كان الاستئناف قاصرا على الدعوى المدنية ، فلا يحتاج بعدم جواز تعرض المحكمة لاستئناف الفعل الجنائي بعد الحكم الصادر بالبراءة من محكمة الدرجة الأولى ، إذ أن هذا الحكم لا يقيد المحكمة الاستئنافية ومضى تفصل في الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية ، فإن للمدعى المدني أن يستأنف الحكم الصادر ببراءة فيما يتعلق بحقوقه المدنية ، وهذا الحق مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المنهم في الاستئناف ، ولا يمنعه عنه سوى القيد الوارد بالمادة ١٧٦ تحقيق جنايات خاصا بالنصاب ، فله أن يستأنف الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية ، وإن كان قضى ببراءة التهم ولم تستأنفه النيابة ، ومضى رفع الاستئناف كان مقبولا ، وكان واجبا على المحكمة بنقض القانون عند النظر في دعوى المدعى أن تعرض للفعل موضوع الدعوى وبيان وقوعه وصحة نسبته إلى المدعى عليهم لرتب عليه آثاره القانونية ، ويكون قرحا صحيحا ولو كانت جريمة ، ولا يؤثر في هذا الأمر كون الحكم الصادر في الدعوى العمومية قد أصبح نهائيا وحاز قوة الشيء المحكوم فيه ، إذ أنه لا يكون ملزما للمحكمة وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها ، لأن الدعويين وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد ، إلا أن الموضوع يختلف في كل منهما عنه في الأخرى مما لا يمكن التمسك بحجية الحكم النهائي " ولما كان هذا الذي قاله الحكم صحيحا في القانون ، ويندفع به دفع الطاعنين المشار إليه ، كان ما يثرونه بطعنهم في خصوصه بدوره على غير أساس .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن تحقيقات قضية اللجنة رقم ١٤٠٠ لسنة ١٩٤٩ المشار إليها بوجه الطعن كانت مضمومة لأوراق الدعوى

وكانت من العناصر المطروحة للبحث بين الطرفين أمام المحكمة ، بل إن محامي الطاعنين قد تناولها في مرافقته أمام محكمة الدرجة الأولى في جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ كما أشارت المحكمة المذكورة في حكمها إليها — لما كان ذلك ، لم يكن للطاعنين أن ينعوا في طعنهم على الحكم بأنه أخل بحقوقهم في الدفاع باستناده إلى أوراق هذه القضية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين عناصر التعويض الذي قضى به ، وأوضح أساسه في قوله : ” وحيث إن المحكمة لا يتجالحها شك في أن المدعى عليهم الستة الأولين وهم من رجال البوليس ... اعتدوا على المدعين بالضرب والسب وإحداث الألم بأبدانهم والإيذاء الذي أخل بشرفهم اعتمادا على سلطة وظيفتهم بدون مبرر اللهم إلا مناصرة لزميلهم المدعى عليه الأول بما أحدث ضررا بالمدعين وقامت الأدلة واضحة جلية من التحقيقات وأقوال الشهود وتأيدت بالكشف الطبي بما يستوجب مسئوليتهم وتعويض هذا الضرر ، وكان في توافر إرادة المدعى عليهم الستة الأولين على إيذاء المدعين وخدش شرفهم ما يبرر النضاء عليهم بالتعويض بطريق التضامن ، ولا ترى المحكمة في طلبه انديان من تعويض مؤقت أية مبالغة لما لحقهما مما تبين معه إلغاء الحكم المستأنف فيما يتعلق بالدعوى المدنية والحكم بالتعويض مع المصروفات المدنية طبقا للمادة ٣٥٧ مرافعات “ . ولا كان يبين من ذلك أن المحكمة وهي في حدود سلطتها عند نظر الاستئناف المرفوع من المدعين بالحقوق المدنية عن الحكم الصادر ببراءة الطاعنين ورفض الدعوى المدنية قبلهم — لما كان يبين أن المحكمة قد أثبتت على الطاعنين اعتداءهم على المطعون ضدهما بالضرب والسب والإيذاء الذي أخل بشرفهما اعتمادا على سلطة وظيفتهم ، وكان ذلك يتضمن بذاته حصول الضرر لمن وقع عليه هذا الاعتداء ، وكان تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع حسبما تراه مناسبا وفق ما تبينه هي من مختلف عناصر الدعوى دون حاجة لبيان عناصر التعويض وأسس تقديره — لما كان ذلك — فإن ما يثيره الطاعنون من قصور الحكم في هذا الشأن يكون على غير أساس .

وحيث إنه يتعين لكل ما تقدم رفض هذا الطعن موضوعا .

(٤١)

القضية رقم ١٠٠٩ سنة ٢١ القضائية :

جز اداری . جز اداری لمبالغ مستحقة لوزارة الأوقاف . الاجراءات الواجب اتباعها في شأنه . الدفع بأن الذي أوقع الجز هو فراش بوزارة الأوقاف . عدم الرد عليه بما يفنده . حكم صحيح .

إن المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩ والقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٣٣ قد نظما الاجراءات الواجب اتباعها في شأن الجوز الادارية التي يطلب توقيعها وفاء للايجارات أو المبالغ المستحقة لوزارة الأوقاف ، فأوجب المرسوم بقانون المذكور في المادة الثانية منه أن يوقع الجز بموجب أمر كتابي يصدر من المدير أو المحافظ الذي تقع الأرض في دائرة مديريته أو محافظته بناء على طلب المصلحة ذات الشأن بعد تقديم عقد الايجار أو أى مستند آخر، وجاء بالمادة الثالثة أن يقوم مندوب من المديرية أو المحافظة التي تكون الأرض في دائرتها بتوقيع الجز بحضور شاهدين من مشايخ البلد أو غيرهم على أن يكون لوزارة الأوقاف أن تنوب من قبلها من يحضر الجز والبيع ، وهذا يستفاد منه عدم جواز تكليف هذا المندوب بهذه المهمة ، وإذن فإذا كان الطاعن قد أقام دفاعه أمام محكمة الموضوع على بطلان الجز لأن الذي قام بتوقيعه هو فراش بوزارة الأوقاف ، وكان الحكم لم يرد على هذا الدفاع بما يفنده ، فانه يكون حكما معيبا متعيينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعنين بأنهما : الأول - اختلس محصول الفول والبصل والقمح المبين بالمحضر والمجوز عليه إداريا لصالح مصلحة الأموال المقررة والمسلم إليه على سبيل الوديعة لحراسته وتقديمه يوم البيع فبده إضرارا بالدائنة

الخاصة . والثاني — اشترك مع الأول بطريق التحريض والاتفاق على ارتكاب الجريمة سالفة الذكر فتمت الجريمة بناء على ذلك التحريض وهذا الاتفاق ، وطلبت عقابهما بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٣٤١ من قانون العقوبات . وأدعت وزارة الأوقاف بحق مدنى وطلبت الحكم لها قبل المتهمين متضامين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض . ومحكمة طما الجزئية قضت بحبس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لإيقاف التنفيذ والزمتهما بأن يدفعوا بالتضامن إلى المدعية بالحقوق المدنية تعويضا مدنيا قدره واحد وخمسون جنيها والمصاريف المدنية ، فاستأنف المحكوم عليهما كما استأنفت النيابة طالبة التشديد . ومحكمة سوهاج الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف مع وقف التنفيذ خمس سنوات من اليوم عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فطعن المحكوم عليهما في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينهأ الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنهما دفعا أمام محكمتي أول وثاني درجة بأن المجز موضوع التهمة باطل لأنه ، وقد طلب توقيعه من وزارة الأوقاف الدائنة لم تراعى فيه الاجراءات التى يتطلبها قانون المجز الإدارى الذى يطلب توقيعه من تلك الوزارة ، إلا أن الحكيم الابتدائى والاستئنافى قضيا بادانة الطاعنين وردا على هذا الدفع ردا قاصرا مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمتي أول وثاني درجة أن مما قام عليه دفاع الطاعنين القول ببطلان المجز لأن من قام بتوقيعه هو فراش بوزارة الأوقاف . وقد صدر الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائى الذى قال فى الرد على هذا الدفاع : ” ومن حيث إن الحاضر مع المتهم الثانى دفع بأن محور محضر المجز ليس له صفة فى حين أن صفته ووكالته واضحة فى نفس محضر المجز مما لا يحتاج إلى بحث كما دفع بأن محضر التبديد لم يستكمل شكله القانونى بعدم توقيع الحارس عليه ، دون أن يسند دفعه هذه بنصوص

من القانون أو مرجع من القضاء". ثم أضاف الحكم المستأنف في صدد الرد على هذا الدفع قوله: "ومن حيث إن الأبت من الاطلاع على محضر الججز أن على أحمد الدردير الذي أوقع الججز هو مندوب المديرية وهو الذي بأمر إجراءات التنفيذ أى تأجيل البيع ، ثم تحرير محضر التبييد ، ومن ثم فهو صاحب صفة فى كل هذه الإجراءات التى تمت سليمة ولا غبار عليها ، أما ما يزعمه المتهم الأول خلاف ذلك ، فلم يقدم دليلا عليه". ولما كان المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩ والقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٣٣ قد نظما الإجراءات الواجب اتباعها فى شأن المحوز الادارية الى بطلان توقيعها وفاء للايجارات أو المبالغ المستحقة لوزارة الأوقاف ، فأوجب المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩ فى المادة الثانية منه أن يوقع الججز بموجب أمر كتابى يصدر من المدير أو المحافظ الذى تقع الأرض فى دائرة مديريته أو محافظته بناء على طلب المصلحة ذات الشأن بعد تقديم عقد الايجار أو أى مستند آخر ، وجاء بالمادة الثالثة أن يقوم مندوب من المديرية أو المحافظة الى تكون الأرض فى دائرتها بتوقيع الججز بحضور شاهدين من مشايخ البلد أو غيرهم على أن يكون لوزارة الأوقاف أن تسلب من قبلها من يحضر الججز والبيع مما يستفاد منه عدم جواز تكليف ذلك المندوب بهذه المهمة. لما كان ذلك ، وكان رد الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه إن هو إلا ترديد لذات الدعوى المنكورة مما لا يكفى تنفيذ دفاع الطاعن والقول بما ذهبت إليه المحكمة من استيفاء الججز لما يتطلبه القانون ، فإن الحكم يكون معيبا متعينا نقضه . وذلك من غير حاجة إلى التعرض لباقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٥١

(٤٢)

القضية رقم ٤١٢ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبمضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك المستشارين .

(١) محام عام . قراره . بالغاء أمر حفظ أصله رئيس النيابة . صحيح قانونا عملا
بالقانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ .

(ب) لإثبات . شهادة . اطراح أقوال شهود التفتى بدعوى أنهم من أقارب المتهم ولهم معه
معاملات . عدم صدق هذا القول بالنسبة لواحد منهم . لا يؤثر فيما انتهت إليه المحكمة من عدم الأخذ
بشهادتهم . العبرة هى باطمئنان المحكمة إلى صحة ما شهد به الشاهد بنقض الظرف عن الباحث
على الشهادة .

١ - إن المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء
وقد جرى العمل به من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ - تنص على أن يكون لدى كل
محكمة استئناف محام عام له - تحت إشراف النائب العام - جمع حقوقه
واختصاصاته المنصوص عليها فى القوانين . وإذن فقرار المحامى العام بالغاء أمر
حفظ صدر من رئيس النيابة العمومية اتباع له يكون صحيحا .

٢ - إذا كانت المحكمة قد اطرحت ما شهد به شهود التفتى فى التحقيق
وأمامها بالجلسة بدعوى أن هؤلاء الشهود من أقارب المتهم ولهم معه معاملات ،
وكان ما قالت به المحكمة من ذلك غير صادق بالنسبة لواحد من هؤلاء الشهود ،
فذلك ليس من شأنه - فى صورة هذه الدعوى - أن يؤثر فيما انتهت إليه من
عدم الأخذ بشهادتهم فى مجموعها ، إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى اطمئنانها وعدم

اطمئنانها إلى صحة الوقائع التي شهدوا عليها بقطع النظر عن الباعث الذي دهمهم إلى الشهادة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بعزبة الفابريقة مركز أبو قرقاص قتل أحمد جابر عمدا بأن خنقه بيديه وجثم فوق صدره وضغط عليه فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته خنقا . وطلبت من قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢٣٤/١ من قانون العقوبات فقرر بذلك . وقد ادعت زكية وهانم أحمد جابر بنتي القتييل ونبوية الليثي حسن زوجته بحق مدني قدره ١٠٠ ج على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم المذكور . ومحكمة جنايات المنيا عملا بالمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم عبد الجواد محمد حسن بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وإلزامه بأن يدفع على سبيل التعويض للمدعيات بالحق المدني نبوية الليثي حسن وهانم أحمد جابر وزكية أحمد جابر مبلغ مائة جنيه والمصاريف المدنية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن أسباب الطعن تتحصل أولا : في أن الحكم بني على إجراءات باطلة ، فقد صدر في القضية قرار من رئيس نيابة المنيا بتاريخ ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ بحفظها مؤقتا لعدم كفاية الأدلة ، فألغى المحامي العام هذا القرار في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، ولما كان المحامي العام لا يملك إلغاء أمر الحفظ وكان هذا الحق نَحْوًا للنائب العام وحده ، فإن القرار الصادر بذلك من المحامي العام يكون باطلا ، ويكون ما ترتب عليه من تحريك الدعوى العمومية ، ومحاكمة الطاعن باطلا أيضا . وثانيا : أن الحكم قد انطوى على قصور في الأسباب وعيب في الاسناد ، فقد استند الطاعن في دفاعه إلى ما جاء في بلاغ الحادث مما يتعارض مع شهادة ابنة المجني عليه ، وإلى اضطراب هذه الشاهدة في أقوالها

إذ لما في التحقيق ثلاث روايات مختلفات ، وإلى تناقضها مع ابتها ، إذ تقول إن ابتها لم تحضر الحادث بينما تقول الابنة إنها حضرته ، كما استند الطاعن إلى ما شهد به شهود نفيه في التحقيق وأمام المحكمة بالجلسة إلا أن المحكمة أغفلت التعرض لذلك كما اطرحت أقوال شهود النفي ولم تأخذ بها بدعوى أنهم من أقاربه ولهم معه معاملات ولأن أحدا منهم لم يذهب إلى مكان الحادث حين سمعوا صراخ ابنة المجنى عليه ، مع أن القرابة والمداولة لم تثبتا إلا بالنسبة لشاهد واحد منهم فقط ، ومع أن الثابت في التحقيق أنهم خفوا جميعا إلى بيت المجنى عليه عدا واحد منهم قال إنه بقي مع الطاعن لأنه ظن أن الصراخ في جهة أخرى وثالثا : أن المحكمة قد أخلت بدفاع الطاعن بعدم استدعائها الطبيب الشرعي لمناقشته في تقديره سن المجنى عليه بين ٤٥ ، ٥٥ سنة مع أنه يبلغ التسعين من عمره وفيما أثبتته من إصابات متعددة في جسمه ، مع أن وكيل النيابة أثبت في محضره بعد معاينة الجثة ، أنه لم يجد بها إصابات أو آثارا ظاهرة .

ومن حيث إن المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء وقد جرى العمل به من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، تنص على أن يكون لدى كل محكمة استئناف ، محام عام ، له ، تحت إشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين ، ومن ثم كان قرار المحامي العام الصادر بتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ بالغاء أمر الحفظ صحيحا في القانون .

ومن حيث إنه عن الوجه الثاني فإن الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوت وقوعها منه وتعرض لدفاعه ففنده للاعتبارات التي أوردها ولما كان الأمر كذلك ، وكان ما أورده المحكمة عن انتقال الشهود إلى بيت المجنى عليه له أصله في التحقيقات التي أجريت في الدعوى ، كما يبين من الرجوع إلى صورة القضية الأصلية وكان ما ذكرته المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، فإن ما يثيره الطاعن في ذلك لا محل له إذ هو في حقيقته جدل موضوعي ، مما لا تصح إثارته أمام هذه المحكمة . وما يقوله الطاعن عن شهود

الذى ، فانه ، وإن صح بالنسبة لواحد منهم ، لا تربطه به قرابة أو معاملة فان ذلك ليس من شأنه ، في صورة هذه الدعوى ، أن يؤثر على ما انتهت إليه المحكمة من عدم الأخذ بشهادتهم في مجموعها ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى اطمئنانها أو عدم اطمئنانها إلى صحة الوقائع التى شهدوا عليها بقطع النظر عن الباعث الذى دعاهم إلى الشهادة .

ومن حيث إن ما يثيره الطاعن أخيراً من إخلال المحكمة بحقه في الدفاع لعدم استدعائها الطبيب الشرعى لمناقشته ، فلم يثبت بحضور الجلسة أنه طلب من المحكمة شيئاً في هذا الخصوص ، حتى ينحى على الحكم عدم إجابته إليه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس في موضوعه متعيناً رفضه .

(٤٣)

القضية رقم ٨٧٧ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك المستشارين .

أ - تفتيش . كونستابل . عبوره على المخدر تحت اشراف ضابط البوليس الذى تولى لإجراءات التفتيش . ذلك لا يقدح في صحة التفتيش .

ب - دافع . تمام المرافعة وحجز القضية للحكم . تقديم مذكرة بعد ذلك يطلب سماع شهود . المحكمة ألا تلتفت إليها .

١ - ما دام الثابت أن مارن البوليس هو الذى تولى إجراءات التفتيش فلا يقدح في صحة هذا التفتيش أن الذى عثر على المخدر هو الكونستابل الذى كان معه ما دام أن هذا العنور كان تحت اشراف الضابط ومباشرة .

٢ - ما دامت المذكرة التي طلب فيها المتهم سماع الشهود قدمت بعد أن تمت المرافعة وحجرت القضية للحكم ولم يكن صرحا بتقديم مذكرات فإن المحكمة تكون في حل من عدم الالتفات إليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه دائرة مركز رشيد: أحرز جواهر مخدرة (حشيشا) بدون مسوغ قانوني حالة كونه عائدا وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣٥/٦ (ب) و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ والمادة ٤٩ فترة ٣ من قانون العقوبات والمادة ٣٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة رشيد الجزئية دفع عاى المتهم ببطان التفتيش . والمحكمة قضت عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٦ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ والمادة ٣٩ من القانون المذكور مع تطبيق المادة ٤٩/٣ من قانون العقوبات بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاد وتغريمه ٦٠ جنيتها والمصادرة بلا مصاريف وقد ذكرت المحكمة في أسباب حكمها أن الدفع في غير محله . فاستأنف . ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دانه بأحرار المخدر جاء قاصرا وأخل بحقه في الدفاع ذلك بأنه لم يصدر إذن من النيابة بتفتيش محله وإنما تحايل الكونستابل على القانون بدعوى البحث عن أسلحة إذ من غير العقول وهو "حائك" أن يضع أسلحة بمحله مع أنه ليس مشبوها ولا توجد له سوابق، يؤيد ذلك أن الكونستابل قد انصرف بمجرد ضبط المخدر دون أن يبحث عن السلاح مع أنه هو الأصل الذي قام من أجله للتفتيش وقد تمسك بصورية الإجراءات لما سبق وإيكن المحكمة دائته دون أن ترد على هذا الدفاع كما لم ترد على ما أثاره من أن الكونستابل لا يعتبر من رجال الضبطية

القضائية وقد تمسك أيضا بسماع الشهود في مذكرة قدمها لمحكمة أول درجة ولكنها استبعدتها فعاد وتقدم بهذا الطلب إلى المحكمة الاستئنافية إلا أنها لم تجبه إليه مع أنه لا عبرة بما هو مدون بمحاضر ضبط الواقعة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : " أنها تحصل في أنه بتاريخ ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ وصل لعلم أنور محمد راشد افندى كونستابل مباحث مركز رشيد أن المتهم يحوز أسلحة نارية بدون ترخيص وأنه اتخذ محل تجارته للتجار فيها فكلف من قبل مأمور المركز بالانتقال لمحل المتهم على أن يكون التفتيش بمعرفة بالاشتراك مع معاون بوليس ادفيينا - ثم انتقل الأخير أثر ذلك مع كونستابل المباحث لمحل المتهم وقوة من رجال البوليس فوجدوا المتهم وشوهد الأخير عند دخولهم للمحل لتفتيشه بمضغ شيئا في فمه ثم يضعه على الأرض فشاهدوا ضمن لعابه قطعة من الحشيش ثم قاموا بتفتيش المحل فمثر كونستابل المباحث أثناء تفتيشه دولابا بالمحل على ورقة بداخلها قطعة من الحشيش " ثم تعرض لدفاع الطاعن عن بطلان التفتيش فقال " وحيث ان معاون بوليس إدفيينا اليوز باشى محمد صبحى التيلى وهو الذى تولى اجراءات التفتيش وكان العثور على المخدر تحت إشرافه ومباشرة وقد دخل والقوة لمحل المتهم للتفتيش عن أسلحة بمقتضى حق خوله له الأمر العسكرى ٨٠٣ الصادر بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٤٩ فان هذا لكونه يبيح له اجراء التفتيش فى كل مكان يرى هو احتمال وجود تلك الأسلحة فيه بأية طريقة يراها موصلة للغرض ويخوله ضبط كل ما يصادفه فيما يتعلق بالجرائم كافة - وإذا هو عثر على ورقة ولو كانت صغيرة كان له أن يفحصها ليعرف ما بها فان وجد فيها مادة مخدر كان حيا ل جريمة متلبس بها يجب عليه أن يضبط جسمها . ومن ثم يكون الدفع ببطلان التفتيش فى غير محله " ولما كانت المحكمة قد أوردت الأدلة على ثبوت هذه الواقعة وتعرضت لدفاع الطاعن فاطرحته وكان ما أوردته فى ذلك صحيحا فى القانون ومن شأنه أن يؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها فان ما يشير الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا فى تقدير الأدلة مما لا يقبل أمام محكمة النقض . أما ما يشير بشأن صفة الكونستابل فى التفتيش فمردود بأن الثابت بالحكم أن

معاون البوليس هو الذى تولى اجراءات التفتيش وكان العثور على المتخدر تحت اشرافه ومباشرة . وأما ما يقوله عن عدم سماع الشهود الذين طلب الى محكمة أول درجة سماعهم فردود بأن المذكرة التى طلب فيها سماعهم قدمت بعد أن تمت المرافعة وحجرت القضية للحكم دون أن يكون مصرحا بتقديم مذكرات فكانت المحكمة فى حل من عدم الالتفات اليها . وأما أمام المحكمة الاستئنافية فليس فى محضر الجلسة ما يدل على أنه طلب اليها سماع شهود حتى ينعى عليها سكوتها عن هذا الطلب .

وحيث أنه لما تقدم يكون الظعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٤٤)

القضية رقم ٨٧٨ سنة ٢١ القضائية :

نصب . شيك . استخلاص سوء نية مصدره . موضوعى .

متى بين الحكم واقعة الدعوى بما يتحقق فيه أركان الجريمة التى أدان المتهم بها واستخلص من الأدلة التى ذكرها علم المتهم وقت إصداره الشيك بعدم وجود رصيد له بالبنك يكفى للوفاء به مما يتحقق به ركن سوء النية المنصوص عليه فى القانون . فكل جدل من المتهم حول حسن نيته فى إصدار الشيك لا يكون مقبولا .

الوثائق

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم أول بورسعيد : أعطى بسوء نية لعل السيد فاضل شيكا على بنك باركليز بالاسماعيلية فى حين كان رصيده به أقل من قيمة الشيك . وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة بورسعيد الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وتغريمه ثلاثين جنيها وكفاله خمسين جنيها لوقف التنفيذ . فعارض وقضى فى

معارضته بتعديل الحكم المعارض فيه وحجسه ستة أشهر مع الشغل وتغريمه
ثلاثين جنيا وكفله خمسين جنيا لوقف التنفيذ . فاستأنف ومحكمة بور سعيد
الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فظعن الطاعن هذا في الحكم بطريق
التقاضي ... الخ

المحكمة

... حيث إن محصل الطعن أن الطاعن كان حسن النية في إعطائه الشيك الذي
قضى عليه من أجله ، ذلك لأنه كان قد انفق مع شخص آخر على أن يودع لحسابه
بالبنك مبلغا يزيد على قيمة الشيك ، وكان يعتقد حين أصدر الشيك أن المبلغ
كان قد أودع بالبنك .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يتحقق به أركان الجريمة
التي دان بها الطاعن ومن بينها الأدلة التي استخلص منها علمه وقت إصداره
الشيك بعدم وجود رصيد له بالبنك يكفي لإثباته مما يتحقق به ركن سوء النية
المنصوص عليه في القانون ولذا فإن ما يثيره الطاعن من جدل موضوعي حول
حسن نيته لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٤٥)

القضية رقم ٨٧٩ سنة ٢١ القضائية :

حكم . تسببه . دفاع . ادانة منهم في شهادة الزور استنادا إلى عبارة وردت في عريضة استئناف معلقة باسمه مناقضة لشهادة أداها مع تمسكه بأن تلك العبارة وردت خطأ من المحامي . رد المحكمة على هذا الدفاع بقولها إن المتهم مقيد بما ورد في عريضة استئنافه . لا يصلح . هذا القول غير صحيح .

إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في شهادة الزور استنادا إلى عبارة وردت في عريضة استئناف في دعوى مدنية معلقة باسمه إلى المدعى بالحق المدني تتناقض مع الشهادة التي أداها، في حين أنه تمسك أمام المحكمة بأن تلك العبارة قد وردت خطأ من المحامي عند تحريره عريضة الاستئناف بناء على ما تلقاه من أخى المتهم لاسمه ، ولم تحقق المحكمة هذا الدفاع واقتصرت على القول بأنها لا تعول عليه لأن المتهم وقد كان مستأنفا مقيد بما ذكر في عريضة استئنافه ، فإن هذا القول منها — فضلا عن أنه لا يصلح ردا على ذلك الدفاع الذى قد يترتب على ثبوته — واضح تمييز وجه الرأى فى الدعوى — غير صحيح هنا ، إذ أن الأحكام الجنائية يجب أن تؤسس على حقيقة الواقعة حسبا يصل إليه اجتهاد القاضى دون أن يكون مفيدا فى ذلك بأنوال أو اعترافات نسبت إلى المتهم أو صدرت عنه .

الوقائع

رفع إبراهيم محمود المدعى بالحق المدنى دعواه مباشرة أمام محكمة بندر طنطا متهما الطاعن بأنه فى يوم ٥ من يناير سنة ١٩٠٩ بدائرة بندر طنطا قسم أول : أدى يمينا كاذبة أمام هيئة رسمية وشهد زورا بمحكمة طنطا الجزئية فى القضية المدنية رقم ١٧٠٢ سنة ١٩٠٦ . وطلب عقابه بالمادة ٢٩٧ من قانون العقوبات مع الحكم له بمبلغ ٢١ جنيها على سبيل التعويض . وفى أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة

تنازل المدعى بالحق المدني عن دعواه . وبعدئذ قضت عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات .

أولا : باثبات تنازل المدعى المدني عن دعواه المدنية وألزمته بمصاريفها .
ثانيا : بتغريم المتهم عشرة جنهات وأمرت بوقف تنفيذ العقاب مدة خمس سنين تبدأ من اليوم الذي يصبح الحكم نهائيا فيه . فاستأنف ومحكمة طنطا الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... ألخ

المحكمة

... حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دانه بجريمة شهادة الزور استنادا إلى عبارة وردت في عريضة استئناف في دعوى مدنية معلنة باسمه إلى المدعى بالحق المدني بتاريخ ٣١ من مارس سنة ١٩٤٩ تتناقض مع الشهادة التي أدّاها ، في حين أنه تمسك أمام المحكمة بأن هذه العبارة قد وردت خطأ من المحامي عند تحرير عريضة الاستئناف بناء على ما سمعه من أخيه فلم تحقق المحكمة هذا للدفاع ، واقتصرت على القول بأنها لاتعول عليه ، لأن الطاعن ، وقد كان مستأنفا ، مقيد بما ذكر في عريضة استئنافه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه تعرض للدفاع المشار إليه فقال " وحيث إنه نفيًا يختص بما أثاره الحاضر عن المتهم بالجلسة من أن ماورد بصحيفة الاستئناف للمعلنة من المتهم بتاريخ ٢١ من مارس سنة ١٩٤٩ إلى أمين ابراهيم محمود والتي ورد بها اقرار المتهم بأن مبلغ الخمسين جنهات موضوع الشهادة كان قد أعطاه إلى حفيده على سبيل الهدية وأن هذا الذي ورد بالصحيفة المذكورة كان قد حصل عليه موكله في الدعوى الاستئنافية المدنية من شقيق المتهم عبد اللطيف افندى يحى وأن هذا الذي ذكر بالعريضة لايفيد المتهم فان هذا القول من جانب الدفاع لاتعول عليه المحكمة والمتهم وقد كان مستأنفا مقيد بما ذكر في عريضة استئنافه " ولما كان الطاعن قد تمسك بجلسة المرافعة أمام المحكمة الاستئنافية

بأن عريضة دعوى الاستئناف المدنية إنما تلقى محاميه بياناتها من أخيه لأمته، وأن الأمر قد اختلط على المحامي، فإن ما قالته المحكمة من أنه مقيد بما ذكر في عريضة استئنافه لا يصلح ردا على هذا الدفاع الذي قد يترتب على ثبوته — لو صح — تغيير وجه الرأي في الدعوى وليس صحيحا ما قالته المحكمة من أن المتهم مقيد بما ذكر في عريضة استئنافه إذ أن الأحكام الجنائية يجب أن تؤسس على حقيقة الواقع حسبما يصل إليه اجتهاد القاضى دون أن يكون مقيدا في ذلك بأقوال أو اعترافات نسبت إلى المتهم أو صدرت عنه . لما كان ذلك فإن الحكم يكون معينا متعينا تقضيه من غير حاجة للتعرض لأوجه الطعن الأخرى .

(٤٦)

القضية رقم ٨٨٥ سنة ٢١ القضائية :

استجواب . حظه . مقرر لمصلحة المتهم .

إن حظر الاستجواب إنما قرر لمصلحة المتهم . فللمتهم أن يقبل استجوابه ولو ضمنا ، ولا بطلان إلا إذا حصل الاستجواب بعد اعتراض المتهم أو اعتراض محاميه . وإذن فإذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن المتهمين قد ظلا يجيبان على أسئلة المحكمة دون اعتراض منهما أو من الحاضرين عنهما وأنه عندما اعترض الدفاع على الاستجواب لم تسترسل المحكمة فيه — فلا تثريب على المحكمة في ذلك .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين في قضية الجناية رقم ٢٨٥٢ جرجا سنة ١٩٤٤ المقيدة بالجدول الكلى برقم ٢٠٨ سنة ١٩٤٤ بأنهما بزمام الرشايذة مركز ومهيرية جرجا مع متهم آخر سبق الحكم عليه قتلوا ثابت عبد اللطيف دكرونى عمدا مع سبق.

الاصرار على ذلك بأن يتوا النية على قتله وأعدوا لهذا الغرض بنادق معمرة ولما أن ظفروا به أطلقوا عليه جميعا أعيرة نارية من بنادقهم بقصد قتله فأحدوا به الإصابات الموصوفة بتقرير حضرة الطبيب الشرعى واتى أودت بحياته وطلبت من قاض الإحالة إحاطتهما إلى محكمة الجنايات لمع قبتهما بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات فقرر إحاطتهما إليها لمعاقبتهما بالمادتين المذكورتين . ومحنة جنايات سوهاج نظرت هذه الدعوى وقضت فيها حضورا عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات . بعد أن استبعدت ظرف سبق الاصرار بمعاقة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . فطمعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . الخ

المحكمة

...حيث إن الوجه الأول من هذا الطعن يتحصل في قول الطاعنين بأن الحكم المطعون فيه ، إذ دانهما بالقتل الممد ، قد شابه بطلان في الإجراءات : فقد استجوبتهما لمحكمة دون أن يطلب ذلك وعلى الرغم من اعتراض محامييهما على الاستجواب بل لقد سألت الطاعن الثانى بعد هذا الاعتراض ، سؤالا فطلب محاميه ترك الاجابة عنه إليه .

وحيث إن حظر الاستجواب إنما تقر لمصلحة المتهم ولذا فإن له أن يقبل استجوابه ولو ضمنا ، مما مؤداه أنه لا بطلان إلا إذا حصل الاستجواب بعد اعتراض المتهم أو اعتراض محاميه . ولما كان ذلك وكان الثابت بمحضر الجلسة أن الطاعنين قد ظلا يجيبان على أسئلة المحكمة دون ما اعتراض منهما أو من الحاضرين عنهما وأنه عندما اعترض الدفاع على الاستجواب لم تسترسل المحكمة فيه . فإن ما يشتره الطاعنان في هذا الوجه لا يكون له ما يبرره .

وحيث إن محصل الوجهين الثانى والثالث أن المحكمة أخطأت في فهم الواقع من الدعوى فإلى بها ذلك إلى استخلاص نتائج فيها شطط ومجازاة لهذا الواقع . هذا إلى تناقضها في الأسباب . وفي بيان هذين الوجهين يقول الطاعنان إن

المحكمة لم تعول على ما قرره الغلام خليل محمد عطيه في أقواله الأولى من أنه كان من شهود الحادث ونالت في ذات الوقت بأنه لا أهمية لذلك في اطمئنانها إلى ثبوت التهمة على المتهمين مع أن تلك الأقوال التي لم تعول عليها كانت هي التي قام عليها التبليغ عن الجناية وتحرير الدعوى بها ، كما أنها — أى المحكمة — لم تحفل بمدول الشاهد "عمر حسب على" عن أقواله الأولى ضد الطاعن الأول وأخذت هذا الطاعن بالأقول المشار إليها وعلمت ذلك أن هذا الشاهد إنما قصد بهدله عن تلك الأقوال رد الجميل لتهمة المذكور لأنه كان سببا — على حد قول الشاهد نفسه — في نجاة ، نجاة والده من براثن القتل ، ثم إن المحكمة قد ردت على أدلة نفي الطاعن الثاني بما لا أصل له في التحقيقات ومحاضر الجلسات وبينما هي تستبعد شهادة عمر حسب في جزء منها ، تعود فتأخذ بروايته في تحليل عدم تبليغه عن الحادثة وفيما قرره عن طريقة وقوعها ومناقشة المتهمين في اختيار الشخص الذى يقتل من بين الحاضرين . وهذا على حين أن تجزئة شهادة الشاهد غير جائزة لأن عدم الأخذ بجزء منها مما يبعث على الشك في جزئها الآخر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتحقق فيه العناصر القانونية لجناية القتل العمد التي دان الطاعنين بها وتمرض لمختلف أقوال الشاهدين خليل محمد عطيه وعمر حسب على ، ورد على ما لم يأخذ به منها بما يفنده واستند في كل ذلك إلى الأسباب التي قام عليها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، كما تعرض لدفاع الطاعنين كلهما ولأدلة نفيهما ورد عليها بقوله "على أن ما أبداه المتهمان من دفاع بعد القبض عليهما في شهر يونيو سنة ١٩٤٩ جاء في الواقع مؤيدا لصحة الاعتقاد بثبوت التهمة ضدتهما إذ قررا أهما كانا متغيبين عن بلديهما وقت وقوع الحادث بسمعان على رزقهما وقرر كل منهما بالجلسة أن هذه أول مرة يسافران فيها إلى الجهات البحرية لهذا الغرض . فقرر المتهم الأول أنه كان بدمهور منذ شهر أبريل سنة ١٩٤٤ ولا تثق المحكمة بهذا الدفاع ولا تطمئن إلى شهادة الشاهدين اللذين استشهدا إذ فضلا عن أنهما من ذوى قرباه ومن بلدته فانه لم يقر أى دليل على أنهما كاة حقيقة بدمهور يتوليان العمل الذى قالاه عنه — وذكر المتهم الثاني أنه ذهب إلى القاهرة لأول

مرة أيضا في شهر يونيه سنة ١٩٤٤ وهو الشهر الذى وقع الحادث صباح يوم ٢٦ منه للتاجرة فى المواشى وأنه مرض هناك وعرض نفسه على أحد الأطباء وحصل منه على شهادة تتضمن مرضه تاريخها ٢٤ يونيه سنة ١٩٤٤ — أى قبل وقوع الحادث بيومين — كما قدم برقية كان قد أرسلها لوالده من محطة الجيزة بتاريخ ٢٧ من يونيه سنة ١٩٤٤ — أى فى اليوم التالى لوقوع الحادث وليس مفهوما على الإطلاق سبب حصول المتهم على هذه الشهادة المرضية وهو ليس موظفا حكوميا ولا غير حكومى حتى يحتاج إلى إثبات مرضه لأخذ إجازة أو لتبرير تغيبه عن عمله . كما أنه ليس من المفهوم أيضا سبب احتفاظه بتلك الشهادة منذ سنة ١٩٤٤ إلى سنة ١٩٤٩ عندما قبض عليه . ولا مفهوما كذلك سبب احتفاظه بالبرقية التى أرسلها لوالده فى ٢٧ من يونيه سنة ١٩٤٤ . وهو اليوم التالى للحادث منذ سنة ١٩٤٤ إلى سنة ١٩٤٩ أيضا . مع عدم وضوح أية أهمية للاحتفاظ بهذه البرقية مع أنها كانت رسالة لوالده لشأن ليس له أية أهمية توجب الاحتفاظ بها . ولا قيمة لما ذكره المتهم المذكور والدفاع عنه من أنه كان قد حصل على الشهادة المرضية ليعاسب والده بمقتضاها على مصاريف العلاج . إذ ليس فى الشهادة المذكورة أية إشارة لما دفع للطبيب المعالج من أتعاب . كما أنه حتى لو فرض جدلا وكان الحصول عليها راجعا لهذا السبب ، فليست هناك أية حكمة ظاهرة للاحتفاظ بها هذه السنين العديدة التى لا يعقل أن لا يكون الحساب المزعوم قد صفى فى خلالها — والذى تستخلصه المحكمة ويضمن إليه وجدانها من الاطلاع على هاتين الوثيقتين المقدمتين من المتهم الثانى هو أن المتهم بعد أن اشترك فى ارتكاب الحادث صباح يوم ٢٦ من يونيه سنة ١٩٤٤ بادر بالفرار إلى القاهرة فى نفس اليوم . وفى اليوم التالى أرسل البرقية المشار إليها لوالده بالبلدة لمجرد إثبات وجوده بمصر . ولعلمه بأن وجوده بمصر يوم ٢٧/٦/١٩٤٤ لا ينفى قطعا وجوده ببلدته فى يوم ٢٦/٦/١٩٤٤ واشتراكه فى حادث القتل سعى للحصول على هذه الشهادة المرضية كما سعى فى جعل التاريخ المدون فيها سابق لتاريخ الحادث بيومين . وهذا أمر إن لم يكن سهلا فهو غير صعب ولا يحتاج إلى كثير من الجهد ، خصوصا إذا أدخل فى ذهن الطبيب أن هذا التغيير فى تاريخ الشهادة

إنما هو لسبب مشروع وكان غرض المتهم من اصطناع هاتين الوثيقتين هو إعداد دفاع ملفق ومزور يحاول به تبرئة نفسه من جناية قتل المجنى عليه إذا حدث ضبطه فيما بعد . وترى المحكمة أن هذا هو التفسير الصحيح لاحتفاظه بهاتين الوثيقتين خمس سنوات كاملة حتى قدمهما للمحقق بعد القبض عليه “ لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم يعتبر ردا كافيا على دفاع الطاعنين وأدلة نفيهما وقد استخلصه الحكم من هذا الدفاع على ما ثبت بمحضر الجلسة مما لا محل معه للقول بالرد على أدلة النفي بما لا أصل له في الأوراق ، وكان لمحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد الواحد فتأخذ بالجزء الذي تطمئن إليه وتطرح ما عداه كما كان لها أن تأخذ بأقوال شاهد في التحقيقات الأولية وأن لاتعول على عدوله أمامها عن تلك الأقوال — إذ الأصل في الاستدلال الجنائي هو حرية القاضي في الاستناد إلى ما يطمئن إليه من كافة العناصر المعروضة عليه والمطروحة للبحث عند نظره للدعوى ، لما كان كل ذلك ، كان الطعن على الحكم بهذين الوجهين لا يعدو في واقعه أن يكون جدلا موضوعيا حول وقائع الدعوى وأدلتها مما تمتنع إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن المحامي الحاضر عن الطاعنين أضاف أمام المحكمة بالجلسة سبب طعن جديدا فقال إنه علم من زميله المحامي الأصلي عن الطاعنين في مساء اليوم السابق على نظر الطعن أن حضرة رئيس محكمة الجنايات التي سمعت الدعوى كان مصابا بضعف في سمعه يبلغ درجة الصمم وأنه يستند في ذلك إلى القول بأنه عندما بدأ الرئيس يستجوب المتهمين في جلسة نظر الدعوى اعترض هو — أي المحامي — على هذا الاستجواب ولكن الرئيس استمر فيه دون ما التفات منه إلى اعتراضه فقال له الحاضرون بالجلسة إن الرئيس لا يسمع مما اضطره إلى الاقتراب من مكانه وإبداء الاعتراض إليه بصوت مسموع وحينئذ فقط أثبت الاعتراض .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أنه خلوما يؤيد ما يشيره محامي الطاعنين في هذا الوجه الجديد ، ومن ثم فلا يكون لهذا الوجه محل .
وحيث إنه من أجل ما تقدم يتعين الحكم برفض هذا الطعن موضوعا .

(٤٧)

القضية رقم ٨٨٦ سنة ٢١ القضائية :

(١) استئناف . محكمة استئنافية . حكم ابتدائي في الدعوى العمومية لم تستأفه النيابة .
ميرورته نهائيا لا تتم المحكمة الاستئنافية من نظر الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية
عن الدعوى المدنية وحدها .

(ب) ودیعة . إثباتها . عدم جواز تجزئة الإقرار . محل الأخذ بهذه القاعدة .

١ — الحكم الصادر بإبراء ورفض دعوى التعويض لا يقيد المحكمة الاستئنافية
وهي تقضي في الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية عن الدعوى المدنية
وحدها ولو صار الحكم في الدعوى العمومية نهائيا لعدم استئنافه من النيابة
لأن القانون قد خول المدعى بالحقوق المدنية في المادة ١٨٦ من قانون تحقيق
الجنايات أن يستأنف الحكم الصادر من محكمة أول درجة بالنسبة إلى حقوقه
المدنية دون أن يقيده في ذلك بقيد سوى النصاب الجائز استئنافه .

٢ — إن قاعدة عدم جواز تجزئة الإقرار إنما يؤخذ بها حيث يكون الإقرار
هو الدليل الوحيد في الدعوى .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة كلا من : (١) محمد محمد الشامي (الطائن) و (٢) عبد الفتاح
محمد الشامي بأنهما بدائرة بندر دمنهور : بددا سندا قيمته ٤٠٠ جنيه للطالب
والذي كان . ودعا أمانة لدى الأول . وطلبت عقابهما بالمادة ٣٤١ من قانون
العقوبات . وقد ادعى كمال عبد المقصود الشامي بحق مدني قبل المتهمين وطلب
النقض له عليهما متضامنين بمبلغ ٢١ جنهما بصفة تعويض مؤقت . ومحكمة
دمنهور الجزئية قضت فيها حضوريا ٤٦ لا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات
ببراءة لمهمين ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها بمصاريفها . فاستأنف

المدعى المدنى الحكم . ومحكمة دمنهور الوطنية " بهيئة استئنافية " قضت فيها حضوريا عملا بمادة الانهاام بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المتهمين متضامنين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ ٢١ جنيتها والمصروفات المدنية عن الدرجتين . مقابل أتعاب المحاماة عنهما . فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض . ومحكمة النقض قضت فيه بقبوله شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة دمنهور الابتدائية للفصل فيها مجددا من هيئة استئنافية أخرى وإلزام المدعى بالحقوق المدنية بالمصاريف المدنية و ٥٠٠ خمسة مائة قرش مقابل أتعاب المحاماة للطاعين . نظرت محكمة دمنهور الابتدائية هذه الدعوى "مرة ثانية" وقضت فيها حضوريا للمدعى المدنى والمستأنف عليه الأول وغيايا للسأنف عليه الثانى بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى وباختصاصها وإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليهما بأن يدفعوا متامنين للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وعشرين جنيتها والمصروفات المدنية عن الدرجتين ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة للمدعى المدنى . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الوجه الأول من هذا الطعن يتحصل فى قول الطاعن إن الحكم المطعون فيه إذ قضى " برفض الدفع المقدم منه بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية وإلغاء الحكم المستأنف فيما يتعلق بهذه الدعوى وإلزام الطاعن بالتعويض " قد أخطأ فى تطبيق القانون : ذلك أن الدعوى المدنية لا تنظر أمام المحاكم الجنائية إلا تبعا للدعوى العمومية وهذه قد صدر فيها حكم محكمة الدرجة الأولى بالبراءة لعدم ثبوت الواقعة وحاز هذا الحكم قوة الشيء المحكوم فيه انتهايا . لعدم استئنافه من النيابة العمومية فانعدمت بذلك ولاية القضاء الجنائى على الدعوى المدنية .

وحيث إن الدعوى العمومية قد رفعت من المدعى بالحقوق المدنية بالطريق

المباشر على الطاعن بأنه وآخر بتداسندا قيمته ٤٠٠ جنيه لكمال عبد المقصود الشامي كان مودعا أمانة لدى الأول. ومحكمة أول درجة قضت فيها ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية بناء على أن التهمة غير متوفرة الدليل. فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم، فدفع الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية بعدم جواز نظر الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية لانقضاء ولاية هذه المحاكم عليها بصيرورة حكم البراءة المشار إليه انتهايا لعدم استئنائه من النيابة. فقضت المحكمة الاستئنافية بحكمها المطعون فيه برفض هذا الدفع وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية وبإلزام المتهمين بالتعويض المطلوب. ولما كان الحكم الابتدائي الصادر بالبراءة ورفض دعوى التعويض لا يقيد المحكمة الاستئنافية وهي تقضى في الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية عن الدعوى المدنية وحدها ولو صار الحكم في الدعوى العمومية نهائيا لعدم استئنائه من النيابة، لأن القانون قد خول للمدعى بالحق المدني في المادة ١٧٦ من قانون تحقيق الجنايات أن يستأنف الحكم الصادر من محكمة أول درجة بالنسبة إلى حقوقه المدنية دون أن يقيده في ذلك بقيد سوى النصاب الجائر استئنائه. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع المشار إليه وباختصاص محكمة الجنح المستأنفة بنظر الدعوى المدنية على الرغم من نهائية الحكم المستأنف فيما يختص بالدعوى الجنائية، لا يكون الحكم المذكور قد أخطأ القانون في شيء، ويكون الطعن عليه بهذا الوجه على غير أساس.

وحيث إن محصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه قد استند في ثبوت واقعة الاختلاس على الطاعن إلى ما لا وجود له في الأوراق بل وإلى ما يخالف الثابت بالمخالصة الكتابية المقدمة بملف الدعوى من المتهم الآخر. فقد قال الحكم "إن والد المدعى قد ردد إقراره بأن السند باسم ولديه وأنه رغم ذلك أعطى مخالصة بمبلغ ٢٦٩ جنيها لأن المبلغ أصله له خاصة وزعم أن المتهم الأول (الطاعن) هو الذي أرغمه على تحرير السند باسم ولديه (المدعى وأخيه) واعترف في الوقت نفسه بأنه كان لزوجته وهي أم المدعى المدني تقود في ذمته" ثم إن الطاعن وقد اعترف بواقعة إيداع السند لديه وبأن هذا السند كان محررا باسم أخيه والد

المدعى ، فقد دفع بعدم جواز تجزئة هذا الاعتراف عليه بحيث لا يجوز أن يؤخذ بشهادة الشهود فيما يضره على اعتبار أنه مقر بالوديعة ، ولكن الحكم لم يرد على هذا الدفع وعول في قضائه على شهادة الشهود ، هذا وذاك إلى قصوره في بيان الملابسات التي تم فيها عقد الوديعة والظروف المحيطة به ومن هو صاحب الحق في تسلم السند .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن ما استند إليه الحكم من إقرارات والد المدعى بالحقوق المدنية المشار إليها بوجه الطعن له أصله إذ أورده جميعه والد المدعى المشار إليه في شهادته أمام محكمة أول درجة بجلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٤٧ كما أنه يبين من الاطلاع على المخالصة الصادرة من والد المدعى والمرفقة بالمفردات المضمومة يبين من الاطلاع على هذه المخالصة أن لا اختلاف بين ما أقرببه والد المدعى المذكور وبين ما أثبت بالمخالصة إذ هي لم تشر إلى أسماء من تحرر السند لاسمه ، ولما كان ذلك ، وكان لا محل لما يشيره الطاعن من عدم جواز تجزئة اعترافه لأنه فضلا عن تنازله عن الدفع بعدم جواز سماع الشهود في إثبات الوديعة ، فإن قاعدة عدم جواز تجزئة الاقرار إنما يؤخذ بها حيث يكون الاقرار هو الدليل الوحيد في الدعوى والحال على ما يبين من الحكم المطعون فيه وأقوال الطاعن في طعنه على غير ذلك . لما كان ما تقدم . وكان الحكم قد قال ما مؤداه أن الدين في الأصل كان واجب الأداء لوالد المدعى المدني ولكن السند حرر باسم هذا المدعى وأخيه وأنه قصد بهذا الاستبدال أن يكون الدين حقا من حقوق المدعى المدني ليكفل به إتمام تعليمه وهو ما ينفي الوكالة الضمنية بينه وبين أبيه وبذلك لا يكون للوالد حق تسلم سند مثبت لدين ابنه وأن القول بأن المال كان مال الوالد فلم يقيم عليه دليل من الأوراق وأن قصد المتعاقدين هو الوفاء بالمبلغ لصالح المدعى وشقيقه — مما تنفى به عن الحكم دعوى الطاعن عليه بالقصور — فإن الحكم المطعون فيه يكون سليما ولا يكون لما ينعاه الطاعن عليه في هذا الوجه ما يبرره .

وحيث من أجل ذلك كله يتعين رفض هذا الطعن موضوعا .

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١

(٤٨)

القضية رقم ١٥٢ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب البعاعة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسن بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدي بك المستشارين .

قاضى الإحالة . تقديم متهمين بجناية مع متهمين بجنحة . حكم نهائي من محكمة الجنج بعدم
الاختصاص لرئاسة الجناية . على قاضى الإحالة — إذا لم يرفى الأعدل المستند إلى المتهمين بالجناية
إلا بجنحة — أن يحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بطريق الأخيرة . إحالة الدعوى إلى
محكمة الجنايات على أساس الجنحة وحدها . خطأ . المادة ١٤٨ تحقيق .

إذا أحيل متهمون إلى قاضى الإحالة بعضهم بجناية والضرب المفضى إلى الموت
وبعضهم بالضرب البسيط ، فاستبعد مسائلة الأوابين عن الوفاة وبذلك استبقى
تهمة إحداهن بالضرب ذاته بقطع النظر عن نتيجته . وكانت هذه التهمة من
بين ما اتهموا به وشمله قرار الاتهام ، فانه يكون واجبا عليه — وهو لم يجد
في الأفعال التى انتهى إليها إلا الجنحة بخلاف ذلك حكم محكمة الجنج الصادر بعدم
الاختصاص والذي أصبح نهائيا — أن يحيل القضية إلى محكمة الجنايات لمحاكمة
هؤلاء البعض بطريق الأخيرة بين الجناية المستند إليهم في تقرير الاتهام المقدم إليه
من النيابة وبين الجنحة التى انتهى إليها وارتآها هو ، وذلك عملا بالمادة ١٤٨
من قانون محقق الجنايات . فإذا هو لم يفعل وأحال القضية إلى محكمة الجنايات
على أساس الجنحة وحدها فإن قراره يكون مخطئا متعيا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلامن ١ — إبراهيم أحمد متولى الشهير بالدسوقي ٢ — عبد المنعم

أحمد متولى (المطعون ضدهما) ٣ — الجابري عبد ربه الشرقاوى ٤ — محمد
أحمد محمد الخط ٥ — عبد الوهاب أحمد محمد الخط ٦ — عبد الواحد جبريل
السيد ٧ — رشاد متولى متولى السيد ٨ — عليوه إبراهيم حجاب بأن المتهمين
الأولين ضربا أحمد محمد الخط على رأسه ضربا أفضى إلى موته واتهمين الثالث
والرابع والخامس والسادس والسابع الثامن بارتكاب جرائم ضرب أحدث بالمجنى عليهم
إصابات تزيد مدة علاجها عن عشرين يوما في بعضها ولا تزيد على عشرين يوما في البعض
الآخر. وطلبت إحالة المتهمين جميعا إلى محكمة جنايات شبين الكوم وتطبيق المادة
١/٢٣٦ من قانون العقوبات على المتهمين الأولين والمسنتين ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ من
قانون العقوبات على باقى المتهمين ، وقاضى الإحالة قرر : أولا — بالأوجه
لاقامة الدعوى العمومية بالنسبة تهمة الجناية الموجهة ضد المتهمين الأولين طبقا
للمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات وعدم قبولها لسبب حفظها من النيابة العمومية
— ثانيا — إحالة كل من ١ — إبراهيم أحمد متولى الشهير بالدسوق ٢ —
عبد المنعم أحمد متولى ٣ — الجابري عبد ربه الشرقاوى ٤ — محمد أحمد
محمد الخط ٥ — عبد الوهاب أحمد محمد الخط ٦ — عبد الواحد جبريل السيد
٧ — رشاد متولى السيد ٨ — عليوه إبراهيم حجاب — على محكمة الجنايات
لمعاقبتهم طبقا لنص المادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات بالنسبة لاتهمين الخمسة
الأول والمسنتين ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ من القانون المذكور بالنسبة لاتهم السادس
والمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين السابع والثامن عن اتهم
الموجهة اليهم وهى أنهم فى ليلة ٢٤ يولية سنة ١٩٤٩ الموافق ٢٨ رمضان
سنة ١٣٦٨ بناحية شرانيش مركز قويسنا — المتهمان الأول والثانى ضربا أحمد
محمد الخط بالعصى على جسمه فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتى
تحتاج لعلاج مدة لا تزيد على عشرين يوما . والمتهمون من الثالث إلى السادس
ضربوا عمدا أم إبراهيم إبراهيم حسين فأحدثوا بها الإصابات الموصوفة بالتقرير
الطبى والتى أعجزتها عن أعمالها الشخصية لمدة تزيد على عشرين يوما . والمتهم
السادس أيضا ضرب عمدا رشاد متولى السيد فأحدث به الإصابات الموصوفة
بالتقرير الطبى الشرعى والتى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . والمتهم

السابع — ضرب عمدا الجابري عبده الشرقاوى فأحدث به الإصابات الميمنة
بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . والمتهم الثامن
— ضرب عمدا عبد الوهاب أحمد الخط فأحدث به الإصابات الموصوفة
بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . فطعنت النيابة
في هذا القرار بطريق النقض فيما يختص بالأول والثاني ... الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن المرفوع من النيابة العامة هو أن قرار قاضي الاحالة
المطعون فيه إذ قضى بأن لاوجه لاقامة الدعوى العمومية بالنسبة لتهمة الجناية
الموجهة للطعون ضدهما الأولين وعدم قبولها لسبق حفظها من النيابة وإحالتها
هو باقى المتهمين على محكمة الجنايات لمعاقبتهم على أساس اعتبار الواقعة جنحة قد
أخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأنه أسس قراره على الرغبة في تفادى تنحى محكمة
الجنح عن نظر الدعوى بعد أن استندت ولايتها بالحكم الصادر نهائيا لعدم
الاختصاص مع أن هذا مخالف لنص المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم
الجنايات التي تقضى باعادة القضية الى النيابة العمومية لاجراء اللازم قانونا
إذا كانت الواقعة جنحة أو مخالفة فليس له أن يعدل في حكم هذه المادة بدعوى
تذليل لما قد يواجه تنفيذ القرار من صعوبات إذ تكفل القانون بتفادى الحرج
الذى قدره فرسمت المادة ٢٤١ جنایات طريق تحديد الاختصاص للمحاكم
المختلفة عند تنازعها فيه ومن جهة أخرى فإن القرار يخالف نص المادتين
١٤٨ و ١٨٩ جنایات الذى يقضى باحالة الدعوى الى محكمة الجنايات بتوجيه تهمة
الجناية بطريق الخيرة إذا لم ير القاضى فى الأفعال المسندة إلى المتهم إلا شبهة
الجنحة ، ولا يؤثر فى هذا الأمر سبق الأمر بحفظ تهمة الجناية مادام أن محكمة
الجنح قد قضت نهائيا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لقيام شبهة الجناية لديها
وأنها فى هذا الذى صدرت عنه لم تخالف القانون إذ لا يحد من سلطان محكمة
الجنح فى تكييف الوقائع المسندة لتهمة سبق تصرف النيابة فيها بالحفظ .

وحيث إن النيابة العامة قد اتهمت المطعون ضدهما الأولين بأنهما ضربا

أثر على رأسه ضرباً أفضى الى موته كما اتهمت الباقيين بالضرب البسيط وطلبت إحالة المتهمين جميعاً إلى محكمة الجنايات لمحاكمة الأولين بالمادة ٢٣٦/١ من قانون العقوبات والباقيين بالمادتين ٢٤١ و ٢٤٢ من نفس القانون . فقرر قاضي الإحالة "بأن لاوجه لإقامة الدعوى بالنسبة لتهمة الجناية لسبق حفظها من النيابة ووجه إلى المتهمين بها تهمة جديدة تناولها التحقيق وهي تهمة إحداث إصابات بجسم المجنى عليه نفسه طبقاً للمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات دون مساءلة التهمة عن النتيجة الاحتمالية لهذه الجريمة وهي حدوث الوفاة لسابق حفظ دعوى الجناية من النيابة وقرر إحالتها والباقيين على محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمادتين ٢٤١ و ٢٤٢ من قانون العقوبات وقال في تقرير قراره "إن النيابة بعد أن أتمت التحقيق أصدر رئيس النيابة قراراً مسبباً نص فيه على حفظ تهمة الجناية مؤقتاً لعدم معرفة الفاعل وإرسال الأوراق للنيابة الجزئية للتصرف في باقي التهم وبني قراره هذا على تعدد إصابات رأس المجنى عليه وأن الوفاة سببها إصابة الرأس التي تحدث من ضربة واحدة وأنه لم يثبت في التحقيقات على وجه التحديد من من المتهمين الأولين أحدث هذه الإصابة القاتلة فقدمت النيابة القضية إلى محكمة الجناح على أن الأولين قد ضربوا هذا المجنى عليه في الجناية ضرباً بسيطاً كما أن الباقيين قد ضربوا آخرين فقضت محكمة الجناح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بناء على أن واقعة الضرب المنسوبة إلى المتهمين تنطوي على شبهة الجناية وأنه ليس في التحقيق أو التقارير الطبية ما يعين المحكمة على تبين الضربات التي تكون الجنحة والأخرى التي تكون الجناية وأنه ليس من سلطانها عند قيام الشبهة أن تمد اختصاصها إلى تحقيق هذه الواقعة بل يجب أن تدع الأمر إلى النيابة . فاستأنف المتهم الأول... وقضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم ... فقدمت النيابة القضية إلى قاضي الإحالة وبالجلسة دفع الحاضر مع المتهمين الأولين بعدم قبول الدعوى لسبق حفظها من النيابة بأمر لا زال قائماً ولم يبلغ ... وأن هذا الدفع في محله إذ لم تظهر أدلة جديدة بعد قرار الحفظ الصادر من رئيس النيابة كما لم يصدر قرار من النائب العام بالغائه ... وبذلك يكون أمر الحفظ قائماً ومشتجاً آثاره القانونية ... وأنه يتعين عدم قبول دعوى الجناية بالنسبة إلى المتهمين الأولين وأنه كان يتعين

كذلك إعادة القضية للنيابة بالنسبة لباقي المتهمين بالجنحة إلا أنه طبقا للمادة ١٨٩ جنایات لا يكون له أن يعيدها إذا تراءى له أن الواقعة جنحة بل كل ماله أن يوجه الجنحة بطريق الخيرة مع الجنایة حتى لا يتعارض قراره مع حكم محكمة الجفح بعدم الاختصاص ... وأنه يخلص من ذلك أن تهمة الجنایة غير مقبولة لمسبق حفظها من رئيس النيابة بقرار قد يلغ من النائب العام في الميعاد وبذلك يتعين التقرير بأن لا وجه لإقامة دعوى الجنایة بالنسبة لها . ويخلص كذلك أنه لا يمكن لقاضي الإحالة خضوعا لنص المادة ١٨٩ جنایات أن يعيد قضية النيابة لإجراء شئونها فيها بالنسبة للجنحة الموجهة لمتهمين وليس له إلا أن يحيلها لمحكمة الجنایات بحالتها وليس بطريق الخيرة لأن تهمة الحاية قد استبعدت ولأنه لا خلاف في أن التهمة الموجهة الى المتهمين من الثالث للأخيرة جفح طبقا للمادتين ٢٤١ و ٢٤٢ من قانون العقوبات ، وأنه لما كان القاضي الإحالة طبقا للمادة ١٢ من قانون تشكیل محاكم الجنایات أن يعدل التهمة المعلنة في ورقة الاتهام أو يشدها دون أن يسند لمتهم وقائع جديدة لم يتناولها التحقيق كما أن له أن يسند لمتهم كل تهمة تناولها التحقيق ولو لم توجه إليه في قرار الاتهام أو يضيف طرفا مشددا فانه يرى توجيه تهمة جديدة تناولها التحقيق فعلا إلى المتهمين الأولين وهي تهمة إحداث اصابات بجسم المجنى عليه بمحمد أحمد الخط وهو المجنى عليه في قضية الجنایة ، دون مساءلتها عن النتيجة الاحتمالية لهذه الجريمة وهي نشوء الوفاة لسابقة حفظ الدعوى الجنائية من النيابة العمومية .

ومن حيث إنه لما كان قاضي الإحالة على ما جرى به قراره قد استبعد مساءلة المتهمين الأولين عن الوفاة فيكون قد استبقى بذلك تهمة إحداث الدرب ذاته بقطع النظر عن نتيجته وهذه التهمة هي من بين ما اتهم به وشمله قرار الاتهام — فإنه إذا لم يجد في هذه الأفعال التي اتهم إليها إلا الجنحة مخالفا بذلك حكم محكمة الجفح الصادر بعدم الاختصاص والذي أصبح نهائيا — فانه كان يجب عليه قانونا عملا بالمادة ١٨٨ من قانون تحقيق الجنایات أن يحيل القضية إلى محكمة الجنایات لمحاكمة المتهمين الأولين بطريق الخيرة بين الحاية

المسندة إليهما في تقرير الاتهام المقدم إليه من النيابة وبين اللجنة التي انتهى إليها وارتأها هو - وإذا هو لم يفعل وأحال القضية إلى محكمة الجنايات على أساس اللجنة وحدها فإن قراره يكون مخطئا متعينا نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض القرار المطعون فيه وإعادة القضية إلى قاضي الاحالة ليقرر بإحالتها للفصل فيها بطريق الخبرة بين اللجنة واللجنة .

(٤٩)

القضية رقم ١٠٣١ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حنفي بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدي بك وباصلي موسى بك المستشارين .

إثبات سرقة بالمادة ٨/٣١٧ من قانون العقوبات . ليس في القانون ما يلزم صاحب المال المسروق بتقديم دليل كتابي على وجود المال المسروق تحت يد سارقه .

إن المادة ٨/٣١٧ من قانون العقوبات صريحة في اعتبار الاختلاسات التي تحصل من الاحترفين بنقل الأشياء في العربات أو المراكب أو أحد أتباعهم ، إذا سلمت إليهم الأشياء المذكورة بصفتهم السابقة ، من قبيل السرقة ، واعطائها حكمها ، بالرغم من وجود المال المختلس في يد من اختلسه عند وقوع الاختلاس . وإذن فليس في القانون ما يلزم صاحب المال المسروق ، بتقديم دليل كتابي على وجود هذا المال تحت يد سارقه ، بل يخضع الإثبات في هذا الأمر إلى قواعد الإثبات في المواد الجنائية عامة .

(ج)

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — أحمد دكروني اسماعيل ٢ — محمود حسين محمد بن محمد . بأنهما بدائرة مركز قنا . سرقا الشعير المبين بالمحضر والمملوك لحسن محمد حالة كونهما من المحترفين بنقل الأشياء في المراكب ، وطلبت عقابهما بالمادة ٣١٧/٨ من قانون العقوبات . وقد ادعى حسن محمد على بحق مدني قبل كل من المتهمين وأحمد أبو سنة محمد بن صاحب المركب بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية وطلب القضاء له عليهم متضامنين بمبلغ ٢٠٠ جنيه بصفة تعويض . ومحكمة جنح قنا الجزئية قضت غيابيا عملاً بمادة الاتهام بحبس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل والنفاد بلا مصاريف مع الزامهما وأحمد أبو سنة المدخل من قبل المدعي المدني ضامنين متضامنين إلى المدعي المدني مبلغ ٢٠٠ جنيه على سبيل التعويض ومصاريفها المدنية . فاستأنف منهم . ومحكمة قنا الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطمع الطاعن في هذه الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم خالف القانون ، وشابه قصور في التسيب فقد أزم الطاعن بمبلغ مائتي جنيه تعويضا للمدعي بالحق المدني ، على أساس أن مقدار الغلال التي أودعها مركبه ٧٠ إردبا ، مع أنه لم يقدم دليلا كتابيا على أن الوديعة كانت بهذا القدر ، وقد اعتمد الحكم في إثبات هذه الواقعة على أدلة استنتاجية لا تؤدي إلى ما رتب عليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد دان المتهمين في الدعوى والزمهما متضامنين مع الطاعن بالتعويض المطلوب للمدعي بالحق المدني ، تطبيقا للمادة ٣١٧/٨ من قانون العقوبات وهي صريحة في اعتبار الاختلاسات التي تحصل من المحترفين بنقل الأشياء في العربات أو المراكب أو أحد اتباعهم ، إذا سلمت إليهم الأشياء المذكورة بصفقتهم السابقة ، من قبيل البرقة ، واعطائها حكما ، بالرغم من وجود المال المختلس في يد من اختلسه عند وقوع الاختلاس . ومتى

كان الأمر كذلك ، فليس في القانون ما يلزم صاحب المال المسروق ، بتقديم دلائل كتابي على وجود هذا المال تحت يد سارقيه بل يخضع الإثبات في هذا الأمر إلى قواعد الإثبات في المواد الجنائية عامة ، ومن ثم يكون الإثبات بالبيئة وبالقرائن جائزا ، سواء بالنسبة لحصول السرقة أو لمقدار المال المسروق ، ولما كان قد عرض ، بعد بيان الواقعة ، لمنازعة الطاعن في مقدار الغلال المسروقة وقال : ” إنه مردود عليه بما هو ثابت من أقوال المجنى عليه التي لم يجرحها المستأنف بأي تبريح ، من أنه سلم المتهمين سبعة إردبا من الشعير ، كان قد اشتراها من جملة أشخاص وأنه كلف المتهمين بنقلها ، وأن ثمن الإردب ٢٧٠ قرشا ، وقد زعم المتهمان ، في معرض التخلص من التهمة أن المجنى عليه سلمهما كمية من السماد لنقلها ولأن ثقل السماد ممنوع ، فقد سلمهما كمية من الشعير لا تتجاوز عشرة أرداب لتفطية السماد ، وقد أسفر التحقيق الذي باشروا النيابة عن كذب المتهمين في هذا الادعاء حيث قرر الغلام مهني حسين عبدالرحمن الذي كان مع المتهمين في المركب أن ما كان بالمركب هو شعير ، وأنه لا يعرف أن بها سمادا ، كما أنه بسؤال الهويسي صابر الذي استشهد به المتهم أحمد دكروني على أنه شاهد السماد وهو يشعن بالمركب اذكر هذه الواقعة يضاف إلى ذلك أن السمسارين عبد الدايم وخليفة قد أيدا المجنى عليه في أن الذي شحن كان شعيرا ، ويخلص من ذلك بطريق الاستنتاج المتبول ، أن حولة المركب كانت شعيرا ، كما ذكر المجنى عليه ... وإذا لوحظ ما قرره الشاهد عبد الدايم محمد بتحقيق النيابة من أن المجنى عليه اشترى منه تسعة أرداب شعيرا بسعر الإردب ٢٧٠ قرشا ، كما اشترى من آخرين كثيرين شعيرا حيث كان اليوم يوم سوق البلدة وأن الشعير الذي اشتراه المجنى عليه جميعه كان يوضع في المركب أولا بأول وأن المركب رحلت بالشعير في نفس اليوم ولم يشعن بها سماد مع الشعير ، إذا لوحظ ذلك كان فيه تأييد لدعوى المدعى المدني من أن كمية الشعير كانت ٧٠ إردبا وأن الإردب الواحد ثمنه ٢٧٠ قرشا ويخلص من ذلك أن مبلغ التعويض المقضى به وقدره مائتا جنيه مبلغ غير مبالغ فيه ، نظرا لكمية الشعير التي سرقت وما أصاب المجنى عليه بسبب ذلك من خسارة ومافاته من كسب

وتكبد من مصاريف " لما كان ذلك فان الحكم يكون قد فصل فيما أثاره
الطاعن من نزاع في مقدار الغلال المسروقة وثمنها وطريقة الاثبات فيها ،
وانتهى للأسباب السائغة التي أوردتها ، إلا أن مقدار هذه الغلال ٧٠ إردبا وأن
ثمن الإردب ٢٧٠ قرشا ، وأثبت الضرر الذي لحق المجنى عليه من ذلك ، وقدر
التعويض على أساسه ، ولما كان الحكم بذلك لم يخالف القانون ، وكان تقدير
التعويض من المسائل الموضوعية التي لأشأن لمحكمة النقض بها . فان ما يشيره
الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله ويكون الطعن على غير أساس في
موضوعه . متعيينا رفضه .

(٥٠)

القضية رقم ١٠٣٢ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة أحمد حسني بك وإبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدي بك وباسلي موسى بك المستشارين

تفتيش . ضبط ممنوعات مع مسجون . تقريره فور سؤاله أن ممرضا بالسجن هو الذي أعطاه المنوعات .
إجراء وكيل السجن تفتيش الممرض . ضبط مخدر معه . إدانته في المخدرات اعتمادا على هذا التفتيش .
صحيحة .

إن حالة التلبس تلازم الجريمة ذاتها ، ويجوز في حالة التلبس لرجل الضبطية
القضائية أن يقبض على كل من ساهم في الجريمة فاعلا كان أو شريكا أو أن يفتشه .
وإذن فإذا كان ما أورده الحكم يفيد أن مسجوننا ضبط متلبسا بجريمة إحراز
علب سجائر - وهي من المنوعات المعاقب على إدخالها في السجن باعتبارها جنحة
طبقا للمادة ٩ من لائحة الصادر بها الأمر العالي في ٩ من فبراير سنة ١٩٠١ -
فقرر هذا المسجون فور سؤاله أن ممرضا بالسجن (الطاعن) هو الذي أعطاه
إياها ، ففتشه وكيل السجن - وهو من رجال الضبطية القضائية - فوجد معه

مخدرا — فهذا التفتيش يكون صحيحا ، والمحكمة أن تعتمد على الدليل المستمد منه في إدانته بإحراز المخدر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ببندر قنا أحرز بقصد الاتجار مواد مخدرة "حشيشا وأفبونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ١٦/٣٥ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنح بندر قنا دفع المتهم ببطلان القبض والتفتيش . والمحكمة قضت عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات بقبول الدفع وببطلان التفتيش وكل ما ترتب عليه وبراءة المتهم والمصادرة فاستأنفت النيابة ومحكمة قنا الابتدائية قضت بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه ٣٠ جنيهًا والمصادرة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حين دانه بإحراز المخدر ذلك بأنه اعتمد على دليل مستمد من تفتيش وقع باطلا وقد تمسك الدفاع عنه بهذا البطلان بناء على أنه لم يكن في حالة تلبس ولا في حالة من الحالات التي تجيز تفتيشه باعتباره موظفا في السجن وكيل أومباشي ممرضا ، وفقا للأئحة السجون الصادر بها الأمر العالي في ٩ من فبراير سنة ١٩٠١ والأوامر الإدارية الملحقه بها والتي لا تسمح بتفتيش موظفي السجن بما فيهم ممرض العيادة الخارجية إلا عند الدخول وعند الخروج فقط . وقد قبلت محكمة أول درجة هذا الدفع ولكن المحكمة الاستئنافية قضت برفضه وببطلان التفتيش .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : « إنها تتحصل في أن وكيل سجن قنا العمومي اليوزباشي سعيد محمد صالح ، أثبت في محضره المؤرخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠ أنه جاء بدفتر البلاغات تحت رقم ١١٠ بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بأنه إيجاء للبلاغ السابق انخلاص بضبط واحد وعشرين

علبة سجائر مع المسجون عبد الستار على محمود واتهامه وكيل الأباشى الممرض السيد على حسن ، (وهو المتهم الحالى) بإعطائها له فقد أسر الباشجاويش سيجان على على طنطاوى بتفتيشه ملاحظا أثناء ذلك أنه يخفى بيده اليسرى علبة سجائر فأخذها منه وتحسس الحبيب الأيسر للبنتاون فلاحظ أن به شيئا فأمر الباشجاويش سيجان المذكور باستخراجه فأخرجه وعرضه عليه فوجد أنه عبارة عن سيجارة ماركة هوليد من نوع السجائر التسع التى وجدت بداخل العلبة المضبوطة بيد المتهم وتكمل عدد سجائر العلبة وكذا ورقتين سلوفان واحدة بها قطعة من مادة مخدرة أثبت التحليل فيما بعد أنها حشيش والثانية بها قطعة من مادة أثبت التحليل أنها أفيون » وذكرت المحكمة بعد ذلك أن اليوزباشى سعيد محمد صالح شهد « أنه فى يوم الحادث كان يرتجيا بعد الظهر وأثناء سروره داخل السجن شاهد غرفة العبادة الخارجية مفتوحة فدخلها فوجد المتهم وأحد المسجونين (عبد الستار محمد على) حوالى الساعة ٢,٣٠ بعد الظهر فسأل المسجون عن سبب وجوده بالعبادة فارتبك وقرر أنه حضر لياخذ بمضا من الدواء فلما سأله عما إذا كان قد أدرج اسمه للخروج للعبادة الخارجية أجاب بالنفى كما سأل المتهم فأجابه بمثل ذلك أيضا فاستدعى الجاويش حسن يوسف ومعه دفتر البلاغات وأمره بتفتيش المسجون فوجد معه ٢١ علبة سجائر فسأله عن مصدرها فقرر أن المتهم هو الذى أحضرها له وعندئذ قرر وكيل السجن تفتيش المتهم وأنه فى هذه الأثناء وجد بيده علبة سجائر كما لاحظ جيبه يبدو وكأن به شيئا فتحسسه ولما فتش ذلك الجيب ضبط به سيجارة من نوع سجائر العلبة ومتممة لها فى العدد كما ضبط قطعة الحشيش وقطعة الأفيون » .

وحيث إنه لما كانت حالة التلبس تلازم الجريمة ذاتها وكانت هذه الحالة تميز لرجل الضبطية القضائية أن يقبض على كل من ساهم فيها فاء لا كان أو شريكا وأن يفتشه ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه يفيد أن المسجون عبد الستار محمد على ضبط متلبسا بجريمة إحراز إحدى وعشرين علبة سجائر وهى من المنوعات المعاقب على إدخالها فى السجن باعتبارها جنحة طبقا للأداة ٩٠ من لائحة السجن الصادر بها الأمر العالمى فى ٩ من فبراير سنة ١٩٠١ وقد قرر فور سؤاله أن الطاعن هو الذى

أعطاه إياها . لما كان ذلك كان التفتيش الذى أجراه وكيل السجن وهو من رجال الضبطية القضائية تفتيشا صحيحا ومن ثم تكون المحكمة إذ رفضت الدفع ببطلان هذا التفتيش واعتمدت على الدليل المستمد منه فى إدانة الطاعن لم تخالف القانون فى شئ .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٥١)

القضية رقم ١٠٣٤ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسن بك ومحمد أحمد غنيم بك واسماعيل مجدى بك وباسملى موسى بك المستشارين .

١ - إجراءات . حكم . تلاوته . حضور من سمعوا المرافعة لم يحضر تلاوته . توليته مسودة الحكم . صحة الإجراءات .

ب - تقرير التلخيص . اتخاذ أحد أعضاء الهيئة تقريراً سابقاً فى الدعوى تقريراً له . لا مانع .

١ - لا يعيب الحكم أن أحد قضاة الهيئة التى سمعت المرافعة لم يحضر تلاوته مادام الثابت أن هذا القاضى قد وقع بامضائه على مسودة الحكم مما يفيد اشتراكه فى المداولة .

٢ - إن القانون لم يجعل للتقرير الذى أوجب تلاوته شكلاً خاصاً يترتب على مخالفته نتيجة تلحق بالحكم الصادر فى الدعوى ، فليس ثمة ما يمنع عضو الهيئة التى تسمع الدعوى من أن يتخذ تقرير تلخيص عنها ويضعه عضو هيئة سابقة تقريراً له هو .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — روبر فضول زرغوبي و ٢ — حسين مصطفى الكاشف و ٣ — عبد الرحمن محمد حنين و ٤ — عمران حسين محمد (الطاعن) و ٥ — محمد أديب عزت و ٦ — صبيح يوسف كوسته لأنهم من ثمانية وعشرين يوما سابقة على ٣ مارس سنة ١٩٤٩ بدائرة مركز امبابه أولا — المتهمون من الأول إلى الخامس — سرقوا الجوارب المينة الوصف والقيمة بالمحضر لأصحاب مصانع الشوريجي بامبابه حالة كونهم مستخدمين وصناعا لدى المجنى عليهم لإضرار بهم وثانيا — اتهم الثالث أخفى المسروقات سالفة الذكر مع علمه بسرقتها وطلبت عقابهم بالمادتين ١٧/٥ — ٧ و ٤٠ مكررة من قانون العقوبات ، وقد ادعت شركة مصانع الشوريجي بحق مدنى قدره ١٠٣٨ ج و ١٨٠ م على سبيل التعويض قبل المتهمين بالتضامن . ومحكمة امبابه الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام بالنسبة للأول والثاني والثالث والسادس والمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات بالنسبة للرابع والخامس بحبس كل من المتهمين الأول والثاني والثالث أربعة أشهر مع الشغل وبراءة كل من المتهمين الرابع والخامس وبحبس المتهم السادس أربعة أشهر مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ وأعفتهم من المصاريف الجنائية مع الزام المتهمين الثلاثة الأول مع السادس بأن يدفعوا متضامنين للدعية بالحق المدنى مبلغ ٤٧٥ نج والمصاريف المدنية المناسبة . فاستأنف المحكوم عليهم كما استأنفت النيابة والمدعية بالحق المدنى . ومحكمة الجيزة الابتدائية قضت بحضورها للمتهمين الأول والرابع والخامس والسادس وغايبا للمتهمين الثاني والثالث أولا بالنسبة للدعوى العمومية بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للمتهمين الأول والثاني والثالث والخامس والسادس والغاؤه بالنسبة للمتهم الرابع وحبسه أربعة أشهر مع الشغل . وثانيا — بالنسبة للدعوى المدنية بتعديل الحكم المستأنف والزام المتهمين الأول والثاني والثالث والرابع والسادس متضامنين بأن يدفعوا للدعية بالحق المدنى مبلغ مائتى جنيه مصرى والمصاريف المدنية المناسبة عن الدرجتين ومبلغ خمسمائة قرش مقابل

ألعاب المحاماة ، فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وهذه المحكمة قضت بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٥٠ بنقض الحكم المطعون فيه . ومحكمة الجيزة الابتدائية قضت بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لاتهم عمران حسين محمد وحبسه أربعة أشهر مع الشغل مع إلزامه وباقي من قضى عليهم من المتهمين بالتضامن بأن يدفعوا للمدعية بالحق المدني مبلغ ٢٠٠ ج والمصروفات المدنية المناسبة على أن تلزم المدعية بالحق المدني وباقي المصروفات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... حيث إن محصل الوجه الأول من هذا الطعن أن الحكم المطعون فيه ، إذ دان الطاعن بالسرقة قد جاء باطلا : ذلك أن أحد قضاة الهيئة التي سمعت الدعوى لم يشترك في إصداره ، كما أنه ثبت بمحضر جلسة المرافعة أن حضرة رئيس الهيئة هو الذي تلا تقرير التلخيص في حين أن الثابت بالحكم أن الذي تلاه هو حضرة العضو الأيمن ، مما مفادة أن تقريراً لم يتل بالفعل . هذا إلى أن التقرير الموجود تقرير قديم فلا هو بخط الرئيس ولا هو بخط العضو الأيمن .

وحيث إنه ولو كان الثابت بمحضر الجلسة وبالحكم أن أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة لم يحضر تلاوة الحكم إلا أن الثابت كذلك أن هذا القاضي الذي اشترك في سماع المرافعة ولم يحضر تلاوة الحكم قد وقع بامضائه على مسودته مما يفيد اشتراكه في المداولة . ولما كان ثابتاً بمحضر الجلسة وبالحكم أن تقرير تلخيص قد تلى من أحد أعضاء الهيئة وكان القانون لم يجعل للتقرير الذي أوجب تلاوته شكلاً خاصاً يترتب على مخالفته نتيجة تلحق بالحكم الصادر في الدعوى ولم يكن إذن ثمة ما يمنع عضو الهيئة التي تسمع الدعوى من أن يتخذ تقرير تلخيص عنها ووضعه عضو هيئة سابقة تقريراً له هو . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد شابه أي بطلان ويكون الطعن عليه بهذا الوجه على غير أساس من القانون .

وحيث إن الوجه الثاني يحصل في القول بأن الحكم الابتدائي قد برأ الطاعن مستندا في ذلك إلى أن اعترافات المتهمين الآخرين التي قام عليها اتهامه قد عدل عنها أصحابها في الجلسة مما أضعف من قيمتها وأنه يفرض صحة هذه الاعترافات على الطاعن فإنها لم تؤيد بدليل آخر غير أقوال شاهد آخر وهي غير كافية وترجع إلى مجرد الاستنتاج . والحكم المطعون فيه ، إذ ألغى هذا الحكم ودان الطاعن لم يرد على تلك الأسباب بل أخذ بما اطرحه الحكم المستأنف من اعترافات المتهمين الآخرين وأقوال ذلك الشاهد ضده وذلك دون أن يقرر بإعلان أولئك المتهمين والشاهد لسماع أقوالهم بالجلسة ومناقشتهم فيها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه عناصر جنحة السرقة التي دان الطاعن بها وعول في ذلك على الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها من إلغاء الحكم المستأنف وإدانة الطاعن . ولما كان ذلك ، وكانت الأدلة التي أوردها الحكم المطعون فيه تعتبر بذاتها ردا كافيا على أسباب الحكم الابتدائي ، كما كانت المحكمة الاستئنافية إنما تستمد عقيدتها من واقع أوراق الدعوى ولم تكن مكلفة أصلا بسماع شهود أو متهمين آخرين أو إجراء تحقيقات جديدة إلا إذا رأت هي لزوم ذلك . ولما كان الطاعن مخمسه مع هذا لم يتمسك أمام المحكمة الاستئنافية بالجلسة بطلب شيء في هذا الخصوص ، فإن الحكم المطعون فيه يكون سليما ولا يكون هذا الوجه من طعنه إلا مجردا موضوعيا بحثا ومناقشة لأدلة الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع بغير رقابة عليها فيه من محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٥٢)

القضية رقم ١٠٣٦ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب الدعوى أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب الغزة : أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدى بك وباسمى موسى بك المستشارين .

حكم . تسييه . اختلاس أشياء محبوزة . المفهوم من أسباب الحكم الابتدائى أن يوم البيع لم يكن هو الذى حدد بمحضر الجرز . دفع المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بأنه لم يكن يعلم يوم البيع . تأييد الحكم المستأنف لأسبابه . قصور .

إذا كان الحكم الابتدائى الذى أدان المتهم فى جريمة التبيد يفهم من أسبابه أن يوم البيع لم يكن هو الذى حدد بمحضر الجرز ، وكان المتهم قد دفع أمام المحكمة الاستئنافية بعدم علمه بيوم البيع ، ومع ذلك قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن ترد على مادفع به المتهم من عدم علمه باليوم الذى حدد للبيع مع أن هذا العلم عنصر جوهري فى هذه الجريمة - كان حكمها قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز منفلوط بدد الجماموسة والجلل الميينين بالمحضر والمحجوز عليهم . قضائيا لصالح اسكندر موفان قلادة ، وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها للبيع فاختلسها لنفسه إضرارابه حالة كونه حارسا وطلبت عقابه بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح منفلوط قضت عملا بالمواد ٣٤١ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم أسبوعا واحدا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم الذى يصبح فيه الحكم نهائيا . فاستأنفت النيابة كما استأنف المتهم . ومحكمة أسيوط الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطمع الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه دانه بجريمة التبيد دون أن يرد على دفاعه الذى أبداه أمام محكمة ثانى درجة من أن الأشياء المحجوز عليها لم تبدد وأن عدم تقديمها يوم البيع يرجع إلى تغيبه عن البلدة وعدم علمه بأن ذلك اليوم كان محددًا لإجراء البيع .

وحيث إنه بالرجوع إلى محضر جلسة المحكمة الاستئنافية يبين أن الدفاع عن الطاعن قال إن الدين سدد وإن المتهم طالب وحاصل على شهادة الدراسة الابتدائية وإنه لم يكن يعلم باليوم الذى كان محددًا للبيع ولكن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الابتدائي للأسباب التى اعتمد عليها ولم يضيف شيئاً ولم يرد على ما أبداه الطاعن من دفاع . لما كان ذلك ، وكان المفهوم من أسباب الحكم الابتدائي أن يوم البيع لم يكن هو الذى حدد بمحضر المحضر إذ جاء به أنه تم تحديد البيع أخيراً يوم ١١ فبراير سنة ١٩٥٠ وكان ذلك الحكم لم يقيم الدليل على علم الطاعن بهذا اليوم الأخير مع أنه عنصر جوهري في الجريمة التى دانه بها فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل التحدث عن دفاع الطاعن يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(٥٣)

القضية رقم ١٠٣٨ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد حسني بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدي بك وباسيلي موسى بك المستشارين .

حكم . تسببه . دفاع شرعي . تقبه بناء على أسباب غير مؤهية إلى ذلك . حكم فعيب .

إذا كانت المحكمة بعد أن أثبتت أن المجني عليه دخل الحديقة التي يحرسها المتهم ليلاً وشرع في السرقة منه قد نفت صدور فعل من المجني عليه يستوجب الدفاع الشرعي من المتهم ، ورتبت على ما قالته من فرار المجني عليه ابتعاد خطره ، دون أن تبين في حكمها أنها وزنت الظروف التي وجد فيها المتهم بفعل المجني عليه وهل كان مجرد شروع هذا الأخير في الفرار كافياً لأن يعيد إلى المتهم طمأنينته إلى أن الخطر قد زال مع أن المجني عليه كان لا يزال في الحديقة وكان الوقت مطلباً — فإن حكمها بذلك يكون مشوباً بفساد الاستدلال متعيناً نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز أنبوب مديرية أسيوط — قتل أحمد علي السنط بأن أطلق عليه عيارين نارين قاصداً قتله فأحدث به الإصابات الميينة في تقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وطلبت إلى قاضي الاحالة إحالة إلى محكمة الجنايات محاكمته بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات فقرر بذلك . ومحكمة جنايات أسيوط قضت عملاً بمادة الاتهام بمعاينة المتهم محمود صالح سليمان بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين . فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بالقتل العمد جاء قاصرا وأقيم على أدلة لا تؤدي إلى ما انتهى إليه ذلك بأنه دافع بأنه كان في حالة دناغ شرعى إذ كان يقوم وحده بحراسة حديقة منعزلة في ليلة من ليالى شهر يناير وفوجئ بلصوص يسرقون الأخشاب فذعر واستعمل سلاحه فأصيب المجنى عليه الذى وجد بذات الحديقة ويحواه عصا خليطة بها مامولة مما يتبين منه أن الخطر الذى كان مائلا أمام الطاعن وقت أن فوجئ ليلا بالسرقة كان خطرا حقيقيا إلا أن المحكمة لم تأخذ بما تمسك ودافع به وردت عليه ردا لا ينفي قيام حق الدفاع الشرعى فضلا عن أنها أغفلت التعرض لما قاله عن المصلحة ووجود آخرين مع القتل عند السرقة مع ما لهذا من أثر على تقدير موقفه عند الاعتداء وبالتالي على رأى الذى انتهت إليه المحكمة عنه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى والأدلة التى استند إليها ومنها المعاينة تعرض لدفاع الطاعن فقال : "وحيث إن المحكمة لا تأخذ بهذا الدفاع لأن الثابت من وقائع الدعوى وظروفها ومن نفس أقوال المتهم أن المجنى عليه ثمرع في سرقة أخشاب من عريشة العنب وما ناداه المتهم فرهارا داخل الحديقة دون أن يحمل أى شيء من المسروقات فأطلق عليه العيارين الناريين فأصابه ونشأت عن ذلك وفاته — ومؤدى هذه الوقائع أن المجنى عليه لم يأت أى عمل يؤدي إلى تخوف المتهم أو يستوجب الدفاع بل بالعكس من ذلك فإن هذه الوقائع تؤدي إلى القول بفرار المجنى عليه وابتماد خطره عن المتهم كما تنبىء بعدم قيام أسباب معقولة تبين للمتهم أن يتصرف من وقوع خطر محقق حال على وشك الوقوع — إذ يجب أن يكون للتخوف أسباب جدية معقولة بعيدة عن الرعونة والاندفاع الذى ينم عن الاستخفاف بالأرواح ، وعلاوة على ذلك فإن المحكمة لا تظن إلى قول المتهم أنه شاهد على ضوء العيار الأول شيئا بيد المتهم ترتب عليه ذعره وخوفه لأنه لم يذكر ذلك في بدء التحقيق ولأنه من غير

المعقول أن يعمر شيئا على ضوء العيار، وما ذكر هذه الواقعة أخيرا إلا ليتخلص من مسئوليته وليبرر جريمته . وحيث إنه لا محل لتطبيق أى حالة من حالات الدفاع الشرعى الأخرى المنصوص عليها فى المادتين ٢٤٩ و ٢٥٠ من قانون العقوبات لعدم توفرها .“ . ويبين من ذلك أن المحكمة نفت صدور فعل من المجنى عليه يستوجب الدفاع رغما لما أثبتته من أنه دخل الحديقة التى يحرمها المتهم ليلا وشرع فى السرقة منها فبلا وأنها رتبت على ما قالته من فرار المجنى عليه ابتعاد خطره دون أن يبين من الحكم أنها وزنت الظروف التى وجد فيها الطاعن بفعل المجنى عليه ، وهل كان مجرد شروع هذا الأخير فى الفرار كافيا لأن يعيد الثقة لدى الطاعن بأن الخطر قد زال مع أن المجنى عليه كان لا يزال فى الحديقة وكان الوقت مظلما . ولما كان الأمر كذلك ، فإن الحكم يكون مشوبا بفساد الاستدلال مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(٥٤)

القضية رقم ١٠٤٠ سنة ٢١ القضائية :

- أ — نية القتل . مجرد استعمال سلاح قاتل وإصابة المجنى عليه فى مقتل . متى لا يكتفى لإثبات نية القتل ؟ استخلاص المحكمة من ظروف الدعوى أن المتهم قصد القتل . مجرد قول المجنى عليه إنه لا يعرف حقيقة قصد الجاني . لا يفيد المحكمة فى استخلاص هذا القصد .
- ب — دفاع . محام . حرية فى القيام بهمة الدفاع . حضور محام عن المتهم وإدلائه بما لديه من دفاع . النى على الحكم باخلاله بحق الدفاع . لا يقبل .

أ — إنه وإن كان صحيحا أن مجرد استعمال سلاح قاتل وإصابة المجنى عليه فى مقتل وإن نشأ عن ذلك جرح خطير لا يكتفى لإثبات نية القتل لدى الجاني إلا أن محل ذلك أن يكون من المحتمل معه حصول الإصابة

عن غير قصد أو بقصد آخر غير قصد القتل وإزهاق الروح . فإذا كان واضحاً أن المحكمة استخلصت أن المتهمين قصداً باعتدائهما دلي المجنى عليهما إزهاق روحهما من تعمد ضربهما بآلة قاتلة وطعنهما بها بقوة في مقتل طعنا أحدث جرحاً خطيراً ، فذلك يكون استخلاصاً سائغاً وبيئاً كافياً في إثبات توافر نية القتل لدى المتهمين . وليس من شأن مجرد قول المجنى عليه إنه لا يعرف حقيقة قصد الجاني أن يقيد حرية المحكمة في استخلاص قصده من كانه ظروف الدعوى .

٢ — المعامى حر في أداء مهمته حسبما يملكه عليه ضميره واجتهاده وتعالىد مهمته . فما دام الثابت أن محامياً حضر عن المتهم وأدلى بما رآه من دفاع فلا يقبل من المتهم أن ينعى على الحكم أنه أخل بحقه في الدفاع بمقولة إن محامياً واحداً حضر عنه وعن متهم آخر معه ولم يدافع عنه إلا دفاعاً ضئيلاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلاً من : ١ — محمد عبد القادر حسن ٢ — دلي عبد القادر حسن (الطاعنين) ٣ — كمال حنفى إبراهيم بأنهم ببلدة التروط مركز فاقوس . المتهم الأول شرع في قتل محمد عبد القادر دلي عمداً بأن طعنه بسكين في ظهره قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابة الميمنة بالثقب الطوي الشرعى والتي نفذت إلى التجويف الصدرى وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهم فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج ، والمتهم الثانى شرع في قتل عبد الحميد بيومى محمد عمداً بأن طعنه بسكين في ظهره قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابة الميمنة بالثقب الطوي الشرعى والتي نفذت إلى التجويف الصدرى وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهم فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج والمتهم الثالث أحدث بالمتهم الثانى على عبد القادر حسين سمحاً عضياً بالكتف الأيسر كالمبين بالثقب الطوي وذلك بأن عضه في هذا الموضع فأحدثه به ، وقد تقرر لعلاجه مدة لا تزيد على عشرين يوماً ، وطالبت إلى قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة جنائيات الزقازيق لمحاكمتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون

العقوبات بالنسبة للأول والثاني وبالمادة ٢٤٢/١ من نفس القانون بالنسبة للثالث
فقرر بذلك . ومحكمة جنات الزقازيق قضت عملاً بمواد الاتهام بما قبله كل من
محمد عبد القادر حسن وعلى عبد القادر حسن بالسجن مع الشغل مدة سنتين «
ومعاقبة كمال حنفي ابراهيم بغرامة تدرها مائتا قرش . فطعن الطاعن في هذا الحكم
بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن يتمثل في أن الحكم المطعون فيه
جاء قادراً في إقامة الدليل على ثبوت نية القتل لدى المجرمين إذ اقتصر على القول
بأنها " مستفادة من اعترافهما على المجني عليهما محمد عبد القادر وعلى عبد الحميد
بيومي محمد بسكيتين وقد ضبطت إحداهما التي ضرب بها عبد الحميد بيومي محمد
فوجدت ملوثة بدم آدمي وطول نصلها ١٣ سنتي ومرضه ٣ سنتي والسكين
بطبيعتها آلة قاتلة ونية القتل لئيهما مستفادة أيضاً من طعن المجني عليهما بقوة
وبآلة قاتلة في مقتل فقد أصيب كل منهما بجرح قطعي طعني في الظهر وناقد
إلى التجويف الصدري وقاطع للجلد والنسيج الخلوي والمضلات والأوعية
مع نزيف دموي شديد ، وما لا شك فيه أن الاعتداء على هذه الصورة
هو اعتداء خطير من شأنه أن يزهق الروح ويودي بالحياة ، ومن ثم تكون نية
القتل لدى المتهمين متوافرة ويقول الطاعنان إن هذا الذي قاله المحكمة لا يكفي
في بيان نية القتل خصوصاً متى ثبت أن كلا من المجني عليهما قد سئل عما إذا
كان الجاني قد قصد قتله فأجاب بأنه لا يعرف وأن قضاء محكمة النقض قد جرى
بأن مجرد استعمال سلاح قاتل لا يكفي وحده مصدراً لاستخلاص نية القتل
كما لا يكفي لذلك أن يكون الجرح خطيراً وإنما الذي يفيد في إثبات هذه النية
أن يثبت أن المتهم قد أراد أن يكون الجرح خطيراً وأن يكون في مقتلى .

وحيث إنه وإن كان صحيحاً ما يقوله الطاعنان من أن مجرد استعمال سلاح
قاتل وإصابة المجني عليه في مقتل وإن نشأ عنها جرح خطير لا يكفي لثبوت
نية القتل لدى الجاني إلا أن محل ذلك كله أن يكون من المحتمل معه حصوله

الإصابة عن غير قصد أو بقصد غير قصد القتل وإزهاق الروح. ولما كان الواضح مما نقله الطاعنان في طعنهما عن الحكم أن المحكمة استخلصت أنهما قصدا باعتدائهما على المجنى عليهما إزهاق روحهما من تعمد اعتدائهما عليهما بآلة قاتلة وطعنهما بها بقوة في مقتل طعنا أحدث جرحا خطيرا، فذلك منها استخلاص سائق وبيان كاف غير قاصر إذ أن ما ذكرته من ذلك من شأنه أن يؤدي إلى ثبوت نية القتل وليس من شأن مجرد قول المجنى عليه إنه لا يعرف حقيقة قصد الجاني أن يقيد حرية المحكمة في استخلاص ذلك القصد من كافة ظروف الدعوى .

وحيث إن الوجه الآخر يتحصل في القول بأن المحكمة أخلت بحق الطاعن الثاني في الدفاع لأن محاميا واحدا حضر عنه وعن الطاعن الأول ولم يدافع عنه إلا دفاعا ضئيلا .

وحيث إن ما يشير به الطاعن الثاني من ذلك مردود بأن الثابت بحضور الجلسة أن محاميا حضر عنه وأدلى بما رآه من دفاع . ولما كان ذلك ، وكان المحامي حرا في أداء مهمته حسبما يملكه عليه ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته فلا يقبل من المحكوم عليه أن ينعى على الحكم الإخلال بدفاعه بمقولة قصور الدفاع عنه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٦ نوفمبر سنة ١٩٥١

(٥٥)

القضية رقم ٣٩٦ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة - حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات اصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك المستشارين .

مود . الحكم على متهم بالحبس والمراقبة لسرقة تطبقا للمادة ٣٢٠ ع . هذه المراقبة لا تعتبر
مماثلة لعقوبة الحبس . لا تعتبر في المود .

إن المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ مريحة في أن المراقبة
التي تعتبر مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات إنما هي
المراقبة التي يحكم بها تطبيقا لأحكام هذا المرسوم بقانون فلا تنصرف إلى المراقبة
التي يقضى بها طبقا لأحكام قانون العقوبات . وإذن فإذا كان المتهم قد حكم
عليه بالحبس والمراقبة لسرقة ، وكانت هذه المراقبة قد قضى بها عليه تطبيقا
للمادة ٣٢٠ من قانون العقوبات التي تجيز وضع المحكوم عليهم بالحبس لسرقة
تحت مراقبة البوليس في حالة العود ، فإن هذه المراقبة لا تعتبر مماثلة لعقوبة
الحبس في حكم المادة ١٠ من المرسوم بقانون -الف الذكر . ويكون من الخطأ
أن تحسب بداية السنوات الخمس المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٤٩
من قانون العقوبات بعد انقضاء المراقبة ، إذ القانون يوجب حسابها مباشرة
بعد انقضاء عقوبة الحبس وحدها . وإذا كان قد مضى بين انقضاء عقوبة
الحبس وبين الواقعة التي يحاكم المتهم من أجلها أكثر من خمس سنوات فلا يكون
المتهم طائدا في حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بائنة قسم محرم بك سرق الغطاء المبين الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة لبلدية الاسكندرية حالة كونه عائدا، وطلبت محاكمته بالمادتين ٤/٣١٧ و ٣/٤٩ من قانون العقوبات ومحكمة جناح محرم بك الجزئية قضت عملا بالمادة ٣١٧ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والنقاد ، فاستأنفت النيابة ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى باعتبار الواقعة جنائية منطبقة على المواد ٤/٣١٧ و ٢/٤٩ و ٥٠ و ٥١ من قانون العقوبات وإطاعة الأوراق إلى قلم النائب العام لاجراء شئونه فيها مع استمرار حبس المتهم لاربعة عشر يوما على ذمة التحقيق . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون حين أسس قضاءه بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى على أن المتهم قد ارتكب جريمة السرقة التي يحاكم من أجلها قبل مضي خمس سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة المحكوم عليه بها بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٤ في قضية اللجنة رقم ٦٢٩٩ سنة ١٩٤٣ استئناف الاسكندرية بالحبس لمدة سنة وبوضعه تحت مراقبة البوايس لمدة ستين لجرمة سرقة ، باعتبار أن مدة السنوات الخمس المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات إنما تبدأ بعد انتهاء عقوبة المراقبة لأن تلك العقوبة تعتبر طبقا للمادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمشردين والمشتبه فيهم مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات في حين أن عقوبة المراقبة في القضية السابقة لم توقع على المتهم تطبيقا لأحكام هذا المرسوم بقانون ولكن بناء على المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات ، فلا يصح اعتبارها في العود .

وحيث إن المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ مريحة في أن المراقبة التي تعتبر بمثابة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات إنما هي المراقبة التي يحكم بها تطبيقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون ، فلا تنصرف إلى المراقبة التي يقضى بها طبقاً لأحكام قانون العقوبات . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان المتهم قد حكم عليه بالحبس والمراقبة لسرقة وكانت هذه المراقبة قد قضى بها عليه تطبيقاً للمادة ٣٢٠ من قانون العقوبات التي تميز وضع المحكوم عليهم بالحبس لسرقة تحت مراقبة البوليس في حالة العود فإن هذه المراقبة لا تعتبر بمثابة لعقوبة الحبس في حكم المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ احتسب بداية السنوات الخمس بعد انقضاء المراقبة ولم يحتسبها مباشرة بعد انقضاء عقوبة الحبس وحدها كما يوجبها القانون . ولما كان قد مضى بين انقضاء عقوبة الحبس وبين الواقعة التي يحاكم المتهم من أجلها أكثر من خمس سنين فلا يكون المتهم عائداً في حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات . ويكون الحكم المطعون فيه ، بقضائه بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر قضيته قد خالف القانون ويتعين لهذا نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(٥٦)

القضية رقم ٨٦٦ سنة ٢١ القضائية :

١ - قرض . مبدأ عدم جواز أن يضار الطاعن بسبب تظلمه . حدود قضاة ملق بالطعن بطريق القرض . مقدار العقوبة . وصف الأفعال قانوناً . لا يدخل في نطاق هذا المبدأ .

ب - رافة . تخوف المتهم أو توهمه غير المبني على أسباب معقولة . لامانع من الاعتبار به في أخاه بالرافة .

١ - إن مبدأ عدم جواز أن يضار المحكوم عليه بسبب تظلمه عند الأخذ به في الطعن بطريق القرض لا يصح إعماله إلا من ناحية مقدار العقوبة الذي يعتبر حداً أقصى لا يجوز للهيئة الثانية أن تتعداه ، ولا يجوز أن يتناول النواحي الأخرى من نحو تقدير وقائع الدعوى أو إعطاء الحوادث وصفه الصحيح ، فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يتعد العقوبة التي فُغى بها الحكم الذي سبق تقضيه بناء على طعن المتهم وحده ولكنه قد اعتبر الفعل المسند إليه جنائية قبل عمد بعد أن كان الحكم السابق قد اعتبره متجاوزاً حدود الدفاع الشرعي فإنه لا يعتبر قد سواً مركز الطاعن .

٢ - لا يوجد في القانون ما يمنع المحكمة من اعتبار تخوف المتهم أو توهمه غير المبني على أسباب معقولة والذي لا يعتبر معه في حالة دفاع شرعي ولا في حالة تجاوز حدود هذا الدفاع - ما يمنع اعتبار هذا التوهم ظرفاً من ظروف الرافة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بنجع العرب مركز دشنا قتل عمداً عمر عبد الرحمن محمد عمر وذلك بأن أطلق عليه مقذوفاً نارياً قاصداً قتله فأحاط به الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية والتي أودت بحياته وطلبت إلى قاضي الإحالة إحاطته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقاً للمادة ١/٢٣٤ من قانون

العقوبات فقرر بذلك . وقد ادعى بحق مدني كل من أم أحمد حسن علي
٣ - عبد الله عبد الرحمن محمد ٣ - أحمد عبد الرحمن محمد وطلبوا الحكم
لهم قبل المتهم بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات قنا قضت عملاً
بمادة الاتهام المطلوبة مع تطبيق المادتين ٤/٢٥٠ و ٢/٢٥١ من قانون العقوبات
بمعاقة المتهم محمد علي محمد عوض بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات وإلزامه
بأن يدفع للدين بالحقوق المدنية مائة جنيه مصري والمصاريف المدنية ونحوها
قرش أتعاب محاماة ، وأضافت إلى وصف التهمة أنه قد تجاوز بنية سليمة
حدود حق الدفاع الشرعي . فرفع المحكوم عليه طعناً بطريق النقض من هذا
الحكم . وهذه المحكمة قضت بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٤٨ بتنقض الحكم
المطعون فيه والزمّت المدعي بالحقوق المدنية بالمصاريف المدنية . ومحكمة
جنايات قنا قضت عملاً بالمادتين ١/٢٣٤ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقة
المتهم بالحبس مع الشغل ثلاث سنوات وإلزامه بأن يدفع للدين بالحقوق المدنية
عبد الله عبد الرحمن محمد عمر وأحمد عبد الرحمن محمد عمر فقط إذ أن المدعية الثالثة
أم أحمد حسن علي توفيت بمبلغ خمسين جنيهاً على سبيل التعويض والمصاريف
المدنية جميعها ومبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعن في هذا
الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في قول الطاعن بأن الحكم
المطعون فيه قد سوأ مركزه إذ اعتبر الفعل المسند إليه جناية قتل عمد وطاقيه
بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات في حين أن الحكم الذي نقض بناء على طعنه
الأول قد اعتبره متجاوزاً بحسن نية حدود حق الدفاع الشرعي وعاقبه بعقوبة
الجنة عملاً بالمادتين ٤/٢٥٠ و ٢/٢٥١ ولا يدحض من هذا القول أن الحكم
أوقع عليه نفس العقوبة السابقة مستنداً في ذلك إلى ظروف قضائية مخففة
بالتطبيق لنص المادة ١٧ وذلك لاختلاف أثر الحكم في كل من الحالتين بالنسبة
للمحكوم عليه .

وحيث إن مبدأ عدم جواز الاضرار بالمحكوم عليه بسبب تظلمه عند الأخذ به في الطعن بطريق النقض لا يصح إعماله إلا من ناحية مقدار العقوبة الذي يعتبر حدا أقصى لا يجوز للهيئة النائية أن تتعداه ، ولا يجوز أن يتناول النواحي الأخرى من نحو تقدير وقائع الدعوى أو إعطاء الحادث وصفه الصحيح . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يتعد العقوبة التي قضى بها الحكم الذي سبق نقضه فإن الحكم المذكور لا يكون قد ساء مركز الطاعن ويكون الطعن عليه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن محصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه جاء قاصر البيان فقد دفع الطاعن أمام المحكمة بأن الأدلة المسادية في الدعوى تكذب قول شاهدها ذلك بأنه لم توجد في المكان الذي كانت به الجثة ولا بالمكان الذي قيل إنها نقلت إليه ولا في الطريق بين المكانين آثار من دماء القتيل ، كما لم يعثر بملايس المتهم ولا بأظافره ، على ما ثبت من نتيجة التحليل آثار دماء . هذا إلى تمسك الدفاع بغياب الطاعن عن مكان الحادث ليلة وقوعه مستدلا في ذلك بأقوال شهود نفيه ، ولكن المحكمة لم تلتفت لهذا الدفاع ولم تضمن حكما ردا عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما يتوافر فيه عناصر الجريمة التي دانت الطاعن بها واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي في العقل إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد تعرض لما دفع به الطاعن من غيابه عن مكان الحادث ليلة وقوعه ورد عليه وعلى أقوال شهود نفيه في هذا الخصوص بما يفندها ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تناقش كل الشبه والاستنتاجات التي يتمسك بها المتهم ولا بأن ترد ما يراه صراحة وكان ما قاله المحكمة من ثبوت التهمة على الطاعن بناء على الأدلة التي أوردها وما ردت به على ما رأت الرد عليه من أوجه دفاعه يتضمن الرد الكافي على أوجه دفاعه الأخرى . لما كان ذلك ، فإن الطعن على الحكم بهذا الوجه لا يكون في واقعه إلا جدلا موضوعيا ومناقشة لوقائع الدعوى وأدلتها مما لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إن الوجه الثالث يحصل في القول بأن الحكم قد تناقض : ذلك أنه بعد أن نفى في أسبابه قيام الظروف التي تجعل الطاعن معذورا لتجاوزه حدود حق الدفاع الشرعي عاد فقال في صدد استعمال الرأفة ما يفيد قيام تلك الظروف . هذا إلى خطئه في عدم تطبيق عقوبة المنحة على الطاعن عملا بالمادتين ٤/٢٥٠ و ٢/٢٥١ بعد أن ذكر فيما أورده من الوقائع ما كان يوجب تطبيق هاتين المادتين عليه إعتبار أنه تعدى بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعي .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى تعرض لدفع الطاعن بقيام حالة الدفاع ورد عليه بقوله : "وثابت مما اعتمدته المحكمة من وقائع القضية وظروفها أنه لم تكن هناك جناية سرقة حالة أو شروع فيها للاستيلاء على مال المتهم كما أنه لم يكن ثمة فعل يتخوف منه حدوث الموت أو الجراح البالغة وقع من جانب المجنى عليه أو شريكه في الزراعة حسين علام ، إذ هما كافا يعملان في سد مجرى الميناء بجوار زريبة المتهم وإذا كان المتهم قد توهم أنهما لصوص فإنه لم يكن لهذا التخوف سبب معقول يدفعه إلى الاندفاع إلى إطلاق النار بغير روية أو استقصاء معقول خصوصاً والدنيا مظلمة وهو يعلم أن حول زريبةه زراعات لغيره من الناس ومجرى مياه يروون منها وزرائب يؤوون فيها مواشيهم كما هو ثابت من معاينة النيابة فلا يكفي مجرد سماعه حركة بجوار حائط زريبةه أو صوت نباح الكلاب لكي يتوهم وجود اللصوص فيطلق النار على غير تحقق من نتائج فعلته بقصد القضاء على حياة هذا اللص كما تقدم بيانه وكان يسعه أن ينادى أو يطلق عيارا في الهواء أو يفعل ما من شأنه الاستيئاق من صحة ارتيابه في وجود لصوص حول زريبةه ولكنه لم يفعل شيئا غير الاندفاع وراء توهمه ولا يمكن أن يكون التوهم أساسا لحماية القازن عن طريق استعمال حق الدفاع الشرعي الذي ينبغي أن يقوم على أسباب معقولة تدعو إلى درء الخطر من قبل يتخوف منه الموت أو الجراح البالغة وهو ما لم يثبت في هذه القضية عنه ما ارتكب المتهم جريمة القتل الثابتة عليه كما أنه لا محل للقول بأنه تجاوز حق الدفاع الشرعي عن النفس أو المال طبقا لحكم المادة ٢٥١ عقوبات طالما أنه لم يثبت قانونا

وجود هذا الحق في ذاته ، وبهذا يتعين اعتبار المتهم مسؤولاً عن جريمة القتل العمد الذي لم تتوفر معه شروط الدفاع الشرعي عن المال أو النفس "ولما كان هذا الذي قاله الحكم صحيحاً في القانون وبه ينتهي قيام حالة الدفاع الشرعي لدى الطاعن مما يلزم عنه عدم إمكان القول بأنه فيما فعل قد تعدى بنية سليمة حدود هذه الحالة وكان ما قالته المحكمة بصدد استعمال الرأفة مع الطاعن من "أنها ترى من ظروف القضية وعدم وجود باعث يدعو إلى القتل سوى ما توهمه المتهم من أن المجنى عليه لص حضر لسرقة مواشيه أن تستعمل الرأفة" لا يدل على أن هذا التوهم كانت له أسباب معقولة فيبرر قيام حالة الدفاع الشرعي ويسوغ الفعل الذي اقترعه المتهم أو يعتبر المتهم فيه معذوراً لتجاوزه حدود حق الدفاع ، وكان لا يوجد في القانون ما يمنع المحكمة من اعتبار تخوف المتهم أو توهمه غير المبني على أسباب معقولة والذي لا يعتبر معه في حالة دفاع شرعي ولا في حالة تجاوز حدود هذا الدفاع ، لا يوجد في القانون ما يمنع اعتبار المحكمة هذا التوهم ظرفاً من ظروف الرأفة . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد تناقض في الأسباب أو أخطأ في تطبيق القانون ، ويكون ما يشير الطاعن في هذا الوجه في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضحاً .

(٥٧)

القضية رقم ٨٧٤ سنة ٢١ القضائية :

تزوير . باشجاویش . نذبه من مأمور المركز لتحرير محضر جمع استدالات وتحريات عن جريمة .
هذا محضر رسمي . التمييز فيه تزوير في ورقة رسمية .

إن قانون تحقيق الجنايات قد نص في المادتين ٣ و ١٠ منه على أن جمع الاستدالات الموصلة للتحقيق والدعوى يؤدي بواسطة مأموري الضبطية القضائية وبواسطة مرؤوسيهم ، والباشجاویش هو من مرؤوسى رجال الضبطية القضائية . فالمحضر الذى يحضره فى نطاق الاستدالات والتحريات الخاصة بالجرائم بناء على نذبه من مأمور المركز يعتبر فى القانون محررا رسميا يجزیه موظف مختص بتحريره ، فكل تغيير فى الحقيقة يقع فى تحريره يعتبر تزويرا فى ورقة رسمية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها بشين القناطر مديرية القليوبية اشتركت بطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو الباشجاویش بركات مسعد محمد الصعيدى فى تزوير محضر اللجنة ٦٤٤ سنة ١٩٤٩ شين القناطر الذى نذب لتحقيقه فى أثناء تحريره المختص بوظيفته وذلك يجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمها بتزويرها بان ادعت أمامه أن اسمها حفيظة محمد حسين فأثبت الموظف المذكور هذا الاسم بالمحضر الذى حرره وبصممت عليه المتهمه تأييدا لهذا الاتي ال فوقعت الجريمة بناء على تلك المساعدة ، وطلبت عقابها بالمواد ٣/٤٠ و ٤١ و ٢١٣ و ٢٢٥ و ٢١١ و ٢١٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح شين القناطر قضت عملا بالمادة ٢٠٦ من قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهمه . فاستأنفت النيابة ومحكمة بنها الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعنن الطاعنة " النيابة العامة " فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

...حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون حين قضى ببراءة المتهم استنادا إلى أن المحضر الذي قام بتحريره الباشجاويش وأدلت المهمة فيه بأقوالها المغايرة للحقيقة لا يعتبر ورقة رسمية. لأن هذا الباشجاويش ليس من رجال الضبطية القضائية ، وأن إشارة النذب الصادرة له من مأمور المركز لا تكفي قانونا لإعطائه هذه الصفة .

وحيث إن قانون تحقيق الجنايات قد نص في المادتين ٣ و ١٠ منه على أن جمع الاستدلالات الموصلة للتحقيق والدعوى يؤدي بواسطة مأموري الضبطية القضائية ، وبواسطة مرؤوسهم . ولما كان الباشجاويش الذي حرر المحضر من مرؤوسى رجال الضبطية القضائية وكان هذا المحضر من قبيل الاستدلالات والتحويلات الخاصة بالجرائم ، وقد نذب لإجرائه بإشارة من رئيسه مأمور المركز الذى له أن يستعين بأعوانه الذين تحت إدارته ولو لم يكونوا من رجال الضبطية القضائية ، فإن المحضر الذى يحرره الباشجاويش فى هذا النطاق يعتبر فى القانون محررا رسميا يحريه موظف مختص بتحريره ، ولذا فإن تغيير الحقيقة الذى يقع أثناء تحرير هذا المحضر يعتبر تزويرا فى ورقة رسمية ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بغير ذلك قد خالف القانون ويتعين نقضه .

جلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١

(٥٨)

القضية رقم ٣٨٣ لسنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب العزة : أحمد حسنى بك وبحضور حضرات أصحاب العزة ابراهيم خليل بك
ومحمد أحمد غنيم بك واسماعيل مجدى بك وباسمى موسى بك المستشارين

غش . تنازل المتعاقد على التوريد عن عقد التوريد إلى آخره . إدانة الاثنين في تهمة غش التبرع
على أساس أن هذا الاتفاق الخاص لا يمنع مسؤولية المتنازل . لا تصح . هذا قصور .

إذا كانت المحكمة قد أدانت متهمين بأنهما غشا اللبن المورد منهما لأحد
المستشفيات بإضافة الماء إليه مع علمهما بذلك ، لم تستظهر ركن العلم بالغش .
لدى أحدهما ولم تورد من الأدلة على ثبوته قبل الآخر إلا قولها بأن هذا الغش
كان وليد عمل إيجابى منه ، ولم تقل عن دفاعه باققطاع صلته باللبن لتنازله عن
عقد التوريد إلى المتهم الأول إلا أن هذا الاتفاق انحصر بينهما لا أثر له فى تفى
المسؤولية عن المتنازل عن عقد التوريد مما لا يصلح لمساءلته جنائيا عن هتك
الحرمة التى لا يكفى فيها أن يكون هو المتعاقد أصلا بل لابد من أن يثبت أنه
دخل فيما وقع من المتنازل إليه وأن العمل الذى وقع به الغش كان بالاتفاق فيما
بينهما — فهذا الحكم يكون قادرا متعينا رفضه . (١)

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما بدائرة قسم الزيتون بإطالة لنا معشوشا بأف
وجد مضافا إليه الماء بنسبة ٧٪ مع علمهما بذلك . وطلبت عقابهما بالمواد ٢٧ و ٢٨ و ٢٩

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضا فى حكمها الصادر بهذه الجلسة (١٩٥١/١١/١٢)

فى القضية رقم ٣٨٨ سنة ٢١ القضائية .

و ١٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ومحكمة جنح الزيتون الجزئية قضت عملاً بمواد الاتهام بتغريم كل من المتهمين النقي قرش والمصادرة فاستأنفت النيابة ومحكمة مصر الابتدائية قضت غيابياً بالنأييد . فعارض المتهمان وقضى بتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

.. حيث إن مما ينهيه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه حين دانهما "بأنهما غشيا اللبن المورد منهما للمستشفى العسكري بإضافة الماء إليه مع علمهما بذلك" جاء باطلاً لقصوره وخطئه في القانون . ذلك بأن المحكمة لم تقم الأدلة على ثبوت العلم بالغش وقد دافع ثانيهما بأنه لا صلة له باللبن موضوع الدعوى بل كان البائع والمورد له هو المتهم الأول حيث تنازل له هو عن عقد التوريد الصادر إليه من المستشفى إلا أن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع وردت عليه رداً غير سليم في القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أشار إلى ما يفيد أن الطاعن الثاني هو المتعاقد وأن العينة أخذت من اللبن الذي ورده تعرض للعلم فقال : "أنه لما كان المتهم تاجر ألبان له من خبرته ودرايته ما يجعله يعلم بما خالط اللبن من غش فضلاً عن أن الغش في هذه القضية كان وليد عمل إيجابي تقطع ظروف الدعوى سالفة الذكر أنه هو الذي قام به بغية الكسب الحرام" . ثم تعرض لدفاع الطاعن الثاني فعدل في بيانه الأول وقال : "أما ما يؤوله المتهم عن تنازله عن عقد التوريد لآخر (مجد موضوع جاد المتهم الأول) فهو اتفاق خاص بينهما ولا أثر له على بقاء هذا المتهم مسئولاً عن التوريد مع من كان معه أصلاً ولا شأن لوزارة الدفاع التي تعاقدت معه ولا يزال تعاقدتها معه قائماً رغم ما يجري من اتفاقات لم تكن هي طرفاً فيها" . ولما كانت المحكمة لم تستظهر ركن العلم بالغش لدى طاعن الأول ولم تورد أدلتها على ثبوته لدى الثاني الذي قالت بأن الغش الواقع بإضافة الماء إلى اللبن كان وليد عمل إيجابي منه وكان فيما أوردته عن دفاع هذا

الأخير من انقطاع صلته باللبن بسبب تنازله عن عقد التوريد الى الأول لا يصلح لمسألة الثاني جنائيا عن الجريمة التي لا يكفي فيها أن يكون هو المتعاقد أصلا بل لابد أن يثبت أن له دخلا فيما وقع من المتنازل إليه وأن العمل كان بالاتفاق فيما بينهما . لما كان الأمر كذلك وكانت المحكمة لم تبحث في هذه الصلة ولم تستظهر ركن العلم لدى الأول وكان فيما قالته عن علم الثاني مع تلك الظروف التي أوردتها عنه لا يكفي لأن تحمل عليه الادانة — فان الحكم حين دان الطاعنين معا يكون معينا متعينا تقضيه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن وتقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة ابحت باقى أوجه الطعن .

(٥٩)

القضية رقم ٣٨٥ سنة ٢٢ القضائية :

غش - جريمة غش لبن - العلم بالغش - لا تصح إقامته على الافتراض والتخمين - لا يكفي لإدانة المتهم أن يكون هو المتعاقد أصلا على توريد اللبن - لا يصح في مدد إثبات العلم بغش البضاعة (لبن) الأخذ بالافتراض والتخمين - كما أنه لا يكفي في مساءلة المتهم جنائيا عن غش اللبن أن يكون هو المتعاقد أصلا على توريده بل لابد أن يثبت أن له دخلا فيما وقع من المنازل إليه وأن العمل كان بالاتفاق بينهما (١) .

الوقائع

لاهمت النيابة العامة ١ - محمد دسوقي عطيه و ٢ - محمود على خليفه (الطاعن) بانهما يدائرة قسم الزيتون باعا لبنا مغشوشا بأن نزعا الدسم بنسبة ٢٦٪ من دسمه مع عليهما بذلك . وطلبت عقابهما بالمواد ٢ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ومحاكمة جنح الزيتون قضت عملا بمواد الاتهام بتغريم كل من المتهمين ألف قرش والمصادرة . فاستأنفت النيابة كما استأنف المتهمان . ومحاكمة مصر الابتدائية قضت غيابيا بتأييد الحكم المستأنف . فعارض المتهم الثاني (الطاعن) وقضى بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينحى فيما ينحاه على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بأنه باع لبنا مغشوشا بنزع الدسم منه مع هذه ، جاء باطلا لقصوره وخطئه في القانون

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضا في حكمها الصادرين في هذه الجلسة في القضيتين رقمي ٣٨٢

سنة ٣١ و ٣٨٤ سنة ٢١ القضائية .

ذلك بأن المحكمة لم تقم الأدلة على ثبوت العلم بالغش لديه وقد دافع بأنه لاصلة له بالإن موضوع الدعوى بل كان البتة والمورد لا شخصا آخر تنازل له هو عن عقد التوريد الصادر إليه من المستشفى فلم تأخذ المحكمة بدفاعه وردت عليه ردا غير سليم في القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بهد أن أشار إلى ما يفيد أن الطاعن هو المتعاقد وأن العينة أخذت من اللبن الذي ورده ، تعرض لركن العلم وفان " إن المتهم تاجر اللبن له من خبرته ودرايته ما يجعله يعلم بما خالط اللبن من غش فضلا عن أن الغش في هذه القضية كان وليد عمل إيجابي تقطع ظروف الدعوى سالفة الذكر أنه هو الذي قام به بغية الكسب الحرام " . ثم تعرض لدفاع الطاعن فعذر في بيانه الأول وقال : " أما ما يقوله انهم عن تنازله عن عقد التوريد لآخر (محمد سوفي عطيه) فهو اتفاق خاص بينهما ولا أثر له على بقاء هذا المتهم المتأنف مسئولاً عن التوريد مع من كان معه أصلا ولا شأن لوزارة الدفاع التي تماقت معه ولا يزال تماقتها معه قائما رغم ما يجري من اتفاقات لم تكن هي طرفا فيها " ثم قالت المحكمة عن دفاعه عن الدسم وقتله : " وبما أنه عن الوجه الثالث بالنسبة لأوجه دفاع المتهم وهو الخصاص بعدم وجود قاعدة لنسبة الدسم فحله أن يؤخذ اللبن من بهيمة واحدة فيحتمل عندئذ أن تكون ذات لبن نسبة الدسم فيه قليلة أما والمتهم بورد ألبا بالجملة لاشك أنه يأخذها من عدد كبير من المواشي فلا محل للأخذ بوجهة النظر هذه سيما إذا لوحظ أنه بورد في نفس الوقت لمستشفى آخر لم تظهر من نتيجة تحليل عيناته فله نسبة الدسم وإن كان قد أصيب بسوء الطالع ومواشيه فنسبة الدسم فيها بطبيعة خلقها منخفضة لكان الحال كذلك في تحليل عينات مستشفى الطيران " .

ولما كان ما استخلصته المحكمة وذكرته من العلم بالغش وثبوت ليس من شأنه أن يؤدي إلى ثبوت تلك الحقيقة القانونية التي لا يصح الأخذ فيها بالافتراض والتخمين ، كما أن ما أوردته من دفاعه من انقطاع صلته باللبن بسبب تنازله عن عقد التوريد إلى آخر فضلا عن أنه لا يتفق وما ذكرته فيما سبق لا يصلح لمساءلته جنائيا عن

الجريمة التي لا يكفي فيها أن يكون هو المتعاقد أصلا بل لابد أن يثبت أن له دخلا فيما وقع من المتنازل إليه وأن العمل كان بالاتفاق فيما بينهما . لما كان الأمر كذلك وكانت المحكمة لم تبحث هذه الصلة وكان ما قالته عن العلم مع تلك الظروف التي أوردتها عن المتهم لا يكفي لأن تحمل عليه الإدانة — فإن الحكم حين دان الظاعن يكون معيبا متعينا نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لب بحث باقي أوجه الطعن .

(٦٠)

القضية رقم ٣٩٠ سنة ٢١ القضائية :

تفتيش . بطلانه . ليس لغير من وقع التفتيش عليه أن يتمسك ببطلانه .

إن بطلان التفتيش لا يستفيد منه إلا صاحب الشأن فيه ممن وقع التفتيش بمسكنه ، فليس لغير من وقع التفتيش عليه أن يتمسك ببطلانه لعدم صدور إذن به ، لأن البطلان إنما شرع للحفاظ على حرمة المسكن فإذا لم يثره من وقع عليه فليس لسواه أن يثيره ولو كان يستفيد من ذلك ؛ لأن الاستفادة لا تلحقه إلا من طريق التبعية فقط .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - عمر عمر الدليل (الطاعن) و ٢ - أحمد عمر الدليل و ٣ - محمد لطفي الدليل و ٤ - عمر عبد الله الدليل و ٥ - محمد شافعي عبد الرازق و ٦ - عمر محمد غنيم بأنهم بدائرة قسم شبرا . أولا - المتهم الأول عمر عمر الدليل اشترك بطريق الاتفاق مع آخرين مجهولين في سرقة ملابس وملايس موضحة الوصف والقيمة بالمخضر للجيش البريطاني ولقد تمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق . ثانيا - المتهمون الخمسة الباقون أخفوا بعض هذه الملابس والملابس المسروقة من الجيش البريطاني مع علمهم بسرقتها . وطلبت عقابهم بالمواد ٢/٤٠ و ٤١ و ٥/٣١٧ و ٢٢٢ من قانون العقوبات . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جناح شبرا قررت المحكمة ضم قضايا الجناح رقم ١٢٢ و ٥٠٩ و ١٩٧ سنة ١٩٤٦ شبرا إلى هذه القضية (٣٥٩١ شبرا سنة ١٩٤٥) للفصل فيها بحكم واحد . وقد دفع الحاضر عن المتهمين ببطلان التفتيش على أساس أن الإذن الصادر بالتفتيش صدر من وكيل نيابة غير مختص لأن الأماكن التي فتشت لا تقع

في دائرة اختصاص وكيل النيابة الذي أصدر الاذن . وبمؤد عملا بالمواد ٣١٧/٥ و ٣٢٢ مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني والثالث والرابع والخامس أولا - قررت المحكمة ضم الجرح رقم ١٢٢ و ٥٠٩ و ١٩٧ شبرا سنة ١٩٤٦ للجنة رقم ٣٥٩١ شبرا سنة ١٩٤٥ للفصل فيها بحكم واحد . ثانيا - رفض الدفع ببطلان احراءات التفتيش وصحة اجراءات التفتيش التي تمت . وثالثا - حضوريا لجمع المتهمين بحبس كل من المتهمين الخمسة الأول وهم عمر عمر الدليل (الطاعن) وأحمد عمر الدليل ومحمد لطفي الدليل وعمر عبد الله الدليل ومحمد شافعي عبد الرازق شهرا واحدا مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ لمدة خمس سنين تبدأ من صيرورة هذا الحكم نهائيا وذلك على اعتبار أن الجريمة المسندة إلى المتهم الأول (الطاعن) هي إخفاء أشياء مسروقة . رابعا - براءة المتهم السادس عمر محمد غنيم مما أسند إليه عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . فاستأنف اتهمون الخمسة الأول كما استأنفت النيابة بالنسبة للآخر المحكوم ببراءة ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض.. الخ

المحكمة

حيث إن الطاعن يقول في طعنه إنه دفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره من وكيل نيابة غير مختص بإصداره . ذلك لوجود بعض الأماكن التي صدر الإذن بتفتيشها والتي قُشت فعلا بعيدة عن دائرة اختصاصه كما أن الضباط القضائيين الذين أجروا هذا التفتيش ليسوا مختصين بإجرائه لخروج الأماكن التي أمر بتفتيشها عن دائرة اختصاصهم . والمحكمة قضت برفض هذا الدفع واستندت في ذلك إلى أسباب مخالفة للقانون - كذلك أخطأت محكمة أول درجة إذ دانت الطاعن بجريمة إخفاء أشياء متحصلة من جريمة سرقة دون أن تقيم الدليل على وقوع هذه السرقة ثم إن المحكمة الاستئنافية أبدت الحكم بالإدانة ولكنها عدلت التهمة إلى اشتراك في السرقة من غير أن تبين عناصر هذه الجريمة واستندت في ذلك إلى اعتراف نسب صدوره إلى الطاعن في محضر تحقيق البوليس مع أنه

عدل عن هذا الاعتراف أمام النيابة وأمام المحكمة ، واستدل الحكم المطعون فيه على صدور هذا الاعتراف بما قاله الطاعن بمحض تحقيق البوليس من احتمال صدوره منه تحت تأثير الاضطراب ، وما كان للمحكمة أن تعتمد على مثل ذلك الاعتراف المشوب بعد أن عدل عنه أمام المحكمة نفسها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن جريمة السرقة وقعت بمحطة القاهرة وهي تقع في دائرة اختصاص وكيل نيابة شبرا لذي أصدر إذن التفتيش وبذا يكون مختصا باتخاذ كافة إجراءات التحقيق ومنها الإذن بالتفتيش وله أن يجري ذلك بنفسه أو يكلف به غيره من رجال الضبطية القضائية ، كما أن الثابت بالحكم أن منزل الطاعن يقع في دائرة اختصاص نيابة شبرا ومن ثم فلا وجه للقول ببطلان الإذن وقد صدر صحيحا ممن يملكه ولا يؤثر في ذلك ما يقوله الطاعن عن التمركك الآخرين وبطلان الإذن بالنسبة إليهم إذ أن البطلان لا يستفيد منه إلا صاحب الشأن فيه ممن وقع التفتيش بمسكنه فليس لغيره من وقع التفتيش عليه أن يتمسك ببطلانه لعدم صدور إذن به لأن البطلان إنما شرع للحفاظ على حرمة المسكن فإذا لم يثره من وقع عليه فليس لسواه أن يثره ولو كان يستفيد من ذلك لأن الاستفادة لا تلحقه إلا من طريق التبعية فقط . أما ما يقوله عند بطلان التفتيش بسبب قيام ضباط مصلحة السكة الحديدية خارج دائرة اختصاصهم فلا جدوى له منه إذ وقع التفتيش بمنزله بعد اكتشاف المسروقات بمنزل من كان متحما معه وتبين أن له به صلة وأنه ضالع معه في الجريمة مما يخول للضابط بعد أن توافرت حالة التلبس في الواقعة متابعة تفتيش مسكن كل من ساهم فيها ومن ثم فإن إجراءات التفتيش الحاصل بمنزل الطاعن تكون صحيحة على هذا الأساس .

وحيث إنه عما ورد بباقي أوجه الطعن فإن الحكم المطعون فيه قد بن واقعته الدعوى بما توافر فيه العناصر القانونية للجرمة التي دان بها الطاعن وذكر الأدلة على ثبوتها وتعرض لدفاعه عن الإقرار المنسوب إليه وأطرحه للاعتبارات التي أوردها ، رمتي كان الأمر كذلك ، وكان ما أورده المحكمة له سنده بالتحقيقات

ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، كما كان لما أن تعول على اعتراف المتهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق مادام أنها قد اطمأنت إلى صحته ، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن على النحو الوارد بطعنه ان هو إلا جدل يتصل بتقدير الأدلة ومبلغ الاطمئنان إليها مما يستقل به قاضي الموضوع ولا معقب عليه فيه . هذا ولا محل لما يقوله الطاعن عن تغيير وصف النهمة إذ الثابت بالحكم المطعون فيه انه إنمادين بجريمة الإخفاء دون الاشتراك في السرقة وأنه وان ورد في أول الحكم عند بيان الواقعة غير ذلك فانه لا يعدو أن يكون خطأ غير مقصود لا يؤثر على سلامة الحكم الصادر بالإدانة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٦١)

القضية رقم ١٠٥٣ سنة ٢١ القضائية :

قانون . صدور قانون أصلح للتم قبل الحكم عليه نهائيا . وجوب الاستفادة منه .

إذا عوقب المتهم من أجل تأخره في توريد نصيب الحكومة من القمح عن سنة ١٩٥٠ ثم صدر قرار بمد أجل التوريد قبل صدور الحكم النهائي فإن المتهم يجب أن يستفيد من ذلك وتصبح جريمته غير قائمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العام الطاعن بأنه بدائرة مركز الفيوم : لم يورد نصيب الحكومة من القمح عن سنة ١٩٥٠ . وطلبت عقابه بالمواد ٩ و ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٢٥ والقرار رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٠ ومحكمة جناح مركز الفيوم قضت

غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ . فعارض وقضى في معارضته بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه فاستأنف ومحكمة الفيوم الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه " بأنه في يوم ١٩٥٠/٨/٢٧ لم يورد نصيب الحكومة من القمح عن سنة ١٩٥٠ " قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأن المحكمة قد دانته على أساس أن الميعاد المحدد للتوريد هو ٣١ يناير سنة ١٩٥١ مع أنه قد صدر بعدها ما يفيد امتداد هذا الميعاد وتحديد أجل غيره وكان ذلك قبل صدور الحكم من المحكمة الاستئنافية .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على المتهم فقضت محكمة أول درجة غيابيا بادانته فعارض فقضت المحكمة بالتأييد ولما أن استأنف المحكوم عليه قضت المحكمة الاستئنافية بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٥١ بالتأييد ، ولما كان الميعاد المحدد للتوريد قد امتد إلى ميعاد آخر بمقتضى قرار وزير التكوين رقم ٨٧ لسنة ١٩٥١ بتاريخ ١٧ أبريل سنة ١٩٥١ الذي أطال أجل توريد حصصة الحكومة المقررة من القمح إلى آخر أبريل سنة ١٩٥١ . ولما كان الأمر كذلك وكان قرار مد أجل توريد القمح قد صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى فإن المتهم يجب أن يستفيد من ذلك وتصبح جريمته غير قائمة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم والقضاء للمتهم بالبراءة .

(٦٢)

القضية رقم ١٠٥٤ سنة ٢١ القضائية :

دفاع . حكم . تسببه . متهم باختلاس محجوز . ادانته . دفاعه بأنه كان مريضا ودخل المستشفى في اليوم الذي كان محمدا للبيع . عدم تقديمه دليلا على مرضه وعدم طلبه تحقيق ذلك . الالتفات عن هذا الدفاع . لا تريب فيه على المحكمة .

إذا كان المتهم الذي أدانته المحكمة في اختلاس المحجوز قد دافع عن نفسه بأنه تغيب يوم البيع بسبب مرض مفاجئ ألزمه دخول المستشفى ولكنه لم يقدم إلى المحكمة دليلا على مرضه المدعى ولم يطلب إليها تحقيقا في هذا الشأن مكتفيا بما قرره من أنه كان مريضا ودخل المستشفى فلا يصح منه النفي على الحكم لعدم رده على هذا الدفاع ، فإن المحكمة غير مكلفة بأن ترد في حكمها على كل جزئية من جزئيات الدفاع ، ويكفي لسلامة حكمها أن يورد الأدلة على وقوع الفعل من المتهم .

الوقائع

اتهمت الزبابة العامة الطاعن بأنه بدائرة طهطا بصفته مالكا وحارسا : بدد البقرة المبينة بالمخفر والمحجوز عليها قضائيا لصالح الفونس فريديس والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها فاختلسها بإضرارها بالمجنى عليه . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة طهطا الجزئية قضت عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات — بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ لمدة خمس سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائيا . ناستأنف . ومحكمة سوهاج الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه أخطأ حين دانه

بتبديد المحجوز . ذلك بأن المحكمة استندت في ثبوت التهمة إلى أنه لم يقدم البقرة المحجوز عليها في اليوم المحدد للبيع مع أنه كان غائبا في هذا اليوم بدليل أنه لم يخاطب في المحضر شخصيا كما أنه قد تمسك بهذا العذر أمام المحكمة الاستئنافية ودافع بأنه تغيب يوم البيع بسبب مرض مفاجئ ألزمه دخول المستشفى إلا أن المحكمة التفتت عن دفاعه ولم تشر إليه ، فتكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

وحيث إن الحكم انطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها . ومتى كان الأمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها فإن ما يثيره الطاعن يكون في غير محله إذ لا بعدو كونه جديلا موضوعيا يتصل بتقدير الأدلة مما تستدل به محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه . أما ما يقرله عن الإخلال بحقه في الدفاع فمردود بأنه لم يقدم إلى المحكمة دليلا على مرضه المدعى ولم يطالب إليها تحقيقا في هذا الشأن بل اكتفى بتقرير مرضه ودخوله مستشفى مما لا يصح معه النعي على الحكم لهذا السبب إذ أن المحكمة غير مكلفة بأن ترد في حكمها على كل جزئية من جزئيات الدفاع ويكفي لسلامة حكمها في صورة الدعوى ، إيراد الأدلة على وقوع الفعل من المتهم فهذا يتضمن بذاته الرد على دفاعه الموضوعي دون أن يطالب بالتعرض له صراحة في رد خاص .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه موضوعا .

(٦٣)

القضية رقم ١٠٥٦ سنة ٢١ القضائية :

اشتباء . حكم للاشتباء سابق على المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . الاعتماد به في توفر حالة العود إلى الاشتباء .

إن آثار الأحكام الصادرة بناء على قانون معين لا تنقضي بإلغاء هذا القانون إلا إذا كان القانون الصادر بالالغاء لم يستبق النص على عقاب الفعل . أما إذا كان قد استبق صفه الجريمة للفعل كما هو الحال في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فإن الحكم الصادر بناء على القانون القديم يبقى له أثره . وإذا كان نص المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ على إلغاء المذكرات الاشتباء وسكوتها عن الأحكام الصادرة بناء على القانون القديم ليس إلا تطبيقا لهذه القاعدة فإنه متى كان الثابت أن المتهم سبق الحكم عليه في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ لوضعه تحت مراقبة البوليس للاشتباء ثم حكم عليه في ١٢ من أبريل سنة ١٩٤٩ بحبسه سنة مع الشغل لأنه ارتكب جريمة سرقة كان هذا المتهم قد عاد إلى حالة الاشتباء بأن ارتكب عملا من شأنه تأييد حالة الاشتباء النابتة في حقه بالحكم السابق صدوره عايه بوضعه تحت المراقبة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بدائرة قسم شبرا وقع منه ما يؤيد حالة الاشتباء بأن حكم عليه في اللجنة ١٨٢٤ سنة ١٩٤٨ شبرا بسنة حبسا لسرقة رغم سابقة انذاره مشتبا فيها في اللجنة ٢١٥٩ سنة ١٩٤٧ الجيزة وطلبت معاقبته بالمواد ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ومحكمة شبرا الجزئية قضت غيابيا عملا بالمواد ٥ و ١/٦ و ٢/٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٢ من المرسوم بقانون

رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر مع النفاذ في المكان الذي يعينه وزير الداخلية وعلى أن تبدأ هذه المراقبة من وقت إمكان التنفيذ عليه فعارض وقضى في معارضته بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه فاستأنف وكانت النيابة قد استأنفت الحكم الصادر غيابيا ومحكمة مصر الابتدائية قضت غيابيا عملا بالفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم شهرين مع الشغل ووضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة في المكان الذي يعينه وزير الداخلية تبدأ بعد انتهاء عقوبة الحبس بلا مصاريف. فعارض وقضى في معارضته عملا بالمواد ١/٥ و ١/٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بإلغاء الحكم الغيابي المعارض فيه وبوضع المتهم تحت مراقبة البوليس في المكان الذي يعينه وزير الداخلية مدة ستة أشهر. فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

الحكمة

... حيث إن النيابة بنت طعنها على أنه لما كان المتهم قد سبق الحكم عليه في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ بوضعه تحت المراقبة لمدة سنة لأنه من ذوى الشبهة ثم صدر عليه حكم بعد ذلك في ١٢ من أبريل سنة ١٩٤٩ بحبسه سنة لسرقة وقعت في ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨ فانه يكون بذلك قد عاد إلى حالة الاشتباه ويكون الحكم المطعون فيه إذ لم يعتبره عائدا واقتصر على تطبيق الفقرة الأولى من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ في حقه وقضى عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر قد أخطأ في تطبيق القانون إذ كان الواجب تطبيق الفقرة الثانية من المادة السادسة المذكورة وتوقيع عقوبتي الحبس والمراقبة المنصوص عليهما فيها .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى على المتهم بأنه في يوم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وقع منه ما يؤيد حالة الاشتباه بأن حكم عليه في قضية اللجنة

رقم ٤١٨٢ سنة ١٩٤٨ شبرا بالحبس سنة لسرقة رغم سابقة إنذاره باعتباره مشتبهاً فيه في قضية اللجنة رقم ٢١٥٩ سنة ١٩٤٧ الجيزة وطلبت معاقبته بالمواد ٦ و ٥ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ومحكمة أول درجة قضت غيابياً بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر . فاستأنفت النيابة هذا الحكم وعارض فيه المحكوم عليه وقضى برفض معارضته وتأيد الحكم الغيابي . فاستأنف المتهم هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية غيابياً بتعديل الحكم المستأنف وبمعاقبته المتهم لمدة شهرين مع الشغل ووضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة في المكان الذي يعينه وزير الداخلية مستندة في ذلك إلى أنه ثبت من الاطلاع على صحيفة سوابق المتهم المرافقة للأوراق أن له تسع سوابق وإنذار اشتباه كما سبق الحكم بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة لاشتباهه في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ثم حكم بإنذاره مشبوهاً في ٢٧ مايو سنة ١٩٤٧ وارتكب بعد ذلك جريمة سرقة حكم عليه من أجلها بالحبس سنة مع الشغل في ١٢ من أبريل سنة ١٩٤٩ وبناء على ذلك يكون قد عاد إلى حالة الاشتباه ويكون عقابه منطبقاً على الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون السالف الذكر . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية في المعارضة بإلغاء الحكم الغيابي وبوضع المتهم تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر في المكان الذي يعينه وزير الداخلية طبقاً لأحكام المواد ١/٥ و ١/٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ونالت في ذلك (إنه بطالعة نص المادتين الخامسة والسادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ يتضح أن المادة الخامسة قد تضمنت بيان الحالات التي يصح فيها اعتبار الشخص مشتبهاً فيه وأن نص الفقرة الأولى من المادة السادسة قد تضمن أن المشتبه فيه يعاقب بوضعه تحت المراقبة ، المدة المنصوص عليها في هذه الفقرة . أما نص الفقرة الثانية من المادة السادسة المذكورة فقد تضمن بيان العقاب في حالة العود والذي تراه المحكمة من استقراء هذه النصوص من سياق صياغتها هو أن العناصر التي يتكون منها هذا العود (السابقة القديمة والحادث الجديد) يجب أن يكون منشؤها هو أحكام نفس هذه النصوص بحيث إن توافر عنصر منها في ظل أحكام

قانون آخر (كالسابقة القديمة مثلا) فانه - أى هذا العنصر - لا يصلح لتوافر به شرائط هذا العود .

وحيث إن ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من عدم توافر حالة العود بسبب أن الحكم الذى استندت اليه النيابة سابق على المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ غير صحيح لأن آثار الأحكام الصادرة بناء على قانون معين لا تنتقضى بالغاء هذا القانون إلا إذا كان القانون الصادر بالالغاء لم يستبق النص على عقاب الفعل أما إذا كان قد استبق صفة الجريمة للفعل كما هو الحال فى المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فإن الحكم الصادر بناء على القانون القديم يبقى له أثره . ونص المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ على الغاء إنذارات الاشتباه وسكوتها عن الأحكام الصادرة بناء على القانون القديم ما هو إلا تطبيق لهذه القاعدة . ومتى كان الأمر كذلك وكان الثابت أن المتهم سبق الحكم عليه فى ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ بوضعه تحت مراقبة البوليس للاشتباه ثم حكم عليه فى ١٢ من أبريل سنة ١٩٤٩ بحبسه سنة مع الشغل لأنه ارتكب جريمة سرقة فانه يكون بذلك قد عاد إلى حالة الاشتباه بأن ارتكب عملا من شأنه تأييد حالة الاشتباه الثابتة فى حقه بالحكم السابق صدوره عليه بوضعه تحت المراقبة ويتمين لذلك نقض الحكم المطعون فيه وتطبيق القانون على وجهه الصحيح على الواقعة الثابتة فى الحكم وذلك بمعاقبة المتهم بعقوبة الحبس وبوضعه تحت المراقبة لمدة لا تقل عن سنة تطبيقا للفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥

وحيث إنه لما تقدم يتمين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(٦٤)

القضية رقم ١٠٥٧ سنة ٢١ القضائية:

نقض . عدم توصل المحكمة إلى معرفة تاريخ اليوم أو الشهر الذي حدثت فيه الواقعة . . متى لا يستوجب نقض الحكم ؟

إن عدم توصل المحكمة إلى معرفة تاريخ اليوم أو الشهر الذي حدثت فيه الواقعة لا يستوجب نقض الحكم مادام لا تأثير له لأعلى ثبوت الواقعة ولأعلى الأدلة على ثبوتها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور بأنه في ليلة منذ حوالي شهرين سابقين على ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٠ الموافق ١١ رمضان سنة ١٣٦٩ بالطريق العمومي الموصل بين ناحية بهنا باني ومحطة السكة الحديد بدائرة مركز الزقازيق . سرق وآخر النقود والساعة المبيضة الودف والقيمة بالمخضر لآبراهيم عطيه عوض الله حالة كونهما حاملين سلاحا ظاهرا وهددا المبنى عليه باستعمالهما السلاح وطلبت من قاضي الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ٣١٥/١-٣ من قانون العقوبات . فأمر بذلك . وقد ادعى آبراهيم عطيه عوض الله بحق مدني وطلب القضاء له قبل المتهم بمبلغ خمسة عشر جنيتها مصريا تعويضا . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت — عملا بمادة الاتهام — بمعاقبة عبد العزيز آبراهيم عطوه الشرفاوي بالأشغال الشاقة مدة سبع سنوات والزامه بأن يدفع لآبراهيم عطيه عوض الله مبلغ خمسة عشر جنيتها على سبيل التعويض والمصروفات المدنية ومبلغ خمسمائة قرش أتعاب محاماة .

نظن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل في قول الطاعن إن الحكم المطعون فيه إزدانه بأنه وآخر ارتكبا سرقة بالطريق العام ليلًا حال كونهما حاملين سلاحا ظاهرا ومع التهديد باستعماله " قد تناقض مع الثابت بحضور الجلسة على لسان المجنى عليه وزميله . ذلك أنه يقول الحكم بحصول الواقعة في ليلة منذ شهرين سابقين على يوم ٢٦ من يونيو سنة ١٩٥٠ يقرر المجنى عليه بحصولها في الشتاء السابق ويقول زميله بحصولها في مثل تاريخ نظر الدعوى من السنة الماضية أى في شهر فبراير سنة ١٩٥٠ كما أن الحكم لم يبين تاريخ الواقعة بيانا كافيا مستمدا من التحقيقات الابتدائية أو من التحقيق الذى أجرته بنفسها في الجلسة ، ثم انه إذ قال بأن الحادث وقع في الظلام لم يورد على ذلك دليلا كما خالف فيه ما سلم به من وقوعه منذ شهرين سابقين على يوم ١١ من رمضان « الموافق ٢٦ من يونيو سنة ١٩٥٠ » أى في العاشر من شهر رجب حيث يكون القمر ساطعا مما يتنافى مع حالة انعدام . هذا إلى أنه لم يرد على مدافع به الطاعن من تلفيق التهمة عليه من رجال الادارة مستدلا عليه بالحصومة القائمة بسبب قتل شيخ الخفراء لأبيه وبما ورد في تقرير البوليس عن أثر هذا القتل وبالتأخير في التبليغ عن الحادث فترة طويلة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتحقق به الأركان القانونية للجناية التي دان الطاعن بها ، واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ثبوت الواقعة عليه . ولما كان ذلك وكان ما قاله الحكم من حصول الواقعة في ليلة منذ حوالى شهرين سابقين على يوم ٢٦ من يونيو سنة ١٩٥٠ الموافق ١١ من رمضان سنة ١٣٦٩ لا يتضمن تحديدا لتاريخ حصولها يصح التحدى به والقول بقيام التناقض بينه وبين ما قرره المجنى عليه وزميله كما كان مدم توصل المحكمة إلى معرفة تاريخ اليوم أو الشهر الذى حدثت فيه الواقعة لا يستوجب نقض الحكم طالما أنه لا تأثير له لأعلى ثبوت الواقعة ولا على

الأدلة على ثبوتها . كما لم يدع الطاعن في طعنه أن الواقعة قد مضت عينا المدة القانونية لسقوط الدعوى العمومية . لما كان ذلك ، وكان ما قبله الحكم من وقوع الحادث في الظلام — له أصله في شهادة المجن عليه وزميله بحضر الجلسة ولا يتنافى مع عدم تحديد الحكم لوقوعه ليلة بذاتها من الشهر العربي وكان الحكم قد رد على دعوى الطاعن بالمفتيق بد سائق ، فإن الحكم المطعون فيه يكون سليما ولا يكون هذا الطاعن في واقعه إلا جدلا في موضوع الدعوى ومناقشة لادلتها مما لا شأن لمحكمة النقض به وتعين من أجل ذلك رفضه موضوعا .

(٦٥)

القضية رقم ١٠٦٠ سنة ٢١ التضائية :

ضرب . المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات . الضرب باليد مرة واحدة يكفي لانطبائها . لا يشترط في فعل التعدي الذي يقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث جرحا أو ينشأ عنه مرض أو عجز ، بل يكفي أن يعد الفعل ضربا ولو كان حاصله باليد مرة واحدة .

الوقائع

أقام زكريا افندي اسكندر هذه الدعوى مباشرة على عبد المعطى عبد الوهاب عامر افندي أمام محكمة عابدين الجزئية وجه إليه فيها أنه في يوم ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ سبه وضربه ضربا لم يتقرر له علاج وطلب الحكم له بمبلغ خمسين جنبا تعويضا . كما طلب إلى النيابة معاقبته بالمواد ١٣٦ و ١٣٧ و ٣٠٢ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . فاضطر عبد المعطى عبد الوهاب عامر افندي أيضا أن يرفع هو بدوره الدعوى على زكريا اسكندر افندي أمام تلك المحكمة وجه إليه فيها الألفاظ الميئة بصحيفة دعواه وطلب إلى النيابة معاقبته بالمادة ٣٠٦

من قانون العقوبات كما طالب الحكم له عليه بمبلغ ٢٥ ج بصفة تعويض .
وفي أثناء نظر الدعوى تنازل زكريا افندى اسكندر عن تهمة السب الموجهة
منه إلى عبد المعطى عبد الوهاب عامر افندى والمحكمة قضت في أولاهما عملاً
بمواد الاتهام بتغريم المتهم (عبد المعطى عبد الوهاب عامر افندى) خمسة جنهات
وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنين من تاريخ صيرورة هذا الحكم
نهائياً وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية (زكريا اسكندر افندى)
عشرة جنهات على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة . وقضت
في ثانيتهما عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات - براءة المتهم
(زكريا اسكندر افندى) مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها
بالمصاريف . فاستأنف المتهم (عبد المعطى عبد الوهاب عامر افندى) والمدعى
بالحقوق المدنية (زكريا افندى اسكندر) الحكم الأول وقيد هذا الاستئناف
برقم ٥٥١٩ سنة ١٩٤٨ . كما استأنف المدعى بالحقوق المدنية (عبد المعطى
عبد الوهاب عامر افندى) الحكم الثانى وقيد استئنافه برقم ٥٥٢٠ سنة ١٩٤٨
وقد ضمت محكمة مصر الابتدائية هذين الاستئنافين وقضت فيهما أولاً -
في القضية رقم ٥٥١٩ سنة ١٩٤٨ بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للعقوبة وإلغاء
بالنسبة للدعوى المدنية ورفعها وإلزام رافعها بمصروفاتها عن الدرجتين
وثانياً - بالنسبة للدعوى رقم ٥٥٢٠ سنة ١٩٤٨ بتأييد الحكم المستأنف وإلزام
المستأنف بالمصروفات . فطعن عبد المعطى عبد الوهاب عامر افندى في الحكم
الأخير بطريق القضاة ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور في التسبيب
كما أنه إزدان الطاعن بالضرب عملاً بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات قد
أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة التى أثبتتها فى حقه . وفى بيان ذلك يقول الطاعن
إن الحكم المطعون فيه لم يرد بشىء على دفاعه فى شأن شهادة مراد بك فهمى
شاهد الإثبات الذى شهد أنه رآه يلطم المبنى عليه رغم ما قدمه من دليل على عدم
صحة هذه الشهادة ثم إن المحكمة الاستئنافية أثبتت فى حكمها أنه وقعت مشادة كان

المجنى عليه هو موفر أسبابها والعامل على استفزاز الطاعن فيها وقد سلك في سبيل خلقها مسلكا فيه أبلغ المساس به إذ سعى بالوقعة بين الطاعن وزميله مراد بك فهمي ثم أسندت المحكمة بعد ذلك إلى الطاعن أنه لطم المجنى عليه ودلت على ذلك بشهادة كل من مراد فهمي بك والأستاذين طه زكي وعبد المجيد براده وطبقت على هذه الواقعة المادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات مع أن هذه المادة قد جاءت بعد المادة ٢٤١ منه التي تحدثت عن الجروح والضربات التي تعجز المجنى عليه عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما أو تسبب له مرضا فهمي بلا شك تعنى حالة الاعتداء الذي تقع فيه جروح أو ضربات تعجز الإنسان عن عمله مدة ما ولا بد أن يكون الاعتداء في صورة ضربات متعمدة لا ضربة واحدة . ولما كان الثالث في أوراق الدعوى أن المجنى عليه لم يزعم أنه ناله أكثر من لكمة وأن هذه اللكمة لم تترك أثرا به فإن مجموع هذه العناصر كانت تستوجب تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٩٤ عقوبات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة على ثبوتها وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فلا محل لما يشير به الطاعن في هذا الخصوص إذ هو جدل يتصل بتقدير الأدلة في الدعوى ومبلغ الاطمئنان إليها مما تختص به محكمة الموضوع بلا معقب عليها فيه .

وحيث إنه عن الوجه الآخر فإنه لا يشترط في فعل التعدي الذي يقع تحت نص المادة ٢٤٢ عقوبات أن يحدث جراحا أو ينشأ عنه مرض أو عجز بل يكفي أن يمد النعل ضربا ولو كان حاصلا باليد مرة واحدة فإذا كانت المحكمة قد انتهت إلى اعتباره كذلك وطبقت المادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات في حق المتهم فإنها لا تكون قد أخطأت في شيء إذ أن المادة ٢/٣٩٤ من قانون العقوبات خاصة بحالة ما إذا "وقعت مشاجرة أو تهدد وإيذاء خفيف ولم يحصل خرب أو جرح" .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٦٦)

القضية رقم ١٠٦١ سنة ٢١ القضائية :

إجراءات . اتخاذ المحكمة من تلقاء نفسها إجراء ما . لما أن تعديل عنه إذا رأت أن ظهور الحقيقة لا يتوقف حتما على تنفيذه .

للمحكمة إذا رأت من تلقاء نفسها اتخاذ إجراء ما ، ثم رأت فيما بعد أن ظهور الحقيقة لا يتوقف حتما على تنفيذ هذا الإجراء أن تعديل عنه ، إذ لا يعدو كونه قرارا تحضيرا منها في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة فيها لا تتولد عنه حقوق للمصوم توجب حتما العدل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .

الوقائع

انهت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم ثان بور سعيد تصرف في مواد التموين لغير المستهلكين ولم يبلغ عن البواقي الموجودة لديه . وطابت عقابه بالمواد ٤ وه و٤ وه و٥ وه من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ . ومحكمة جنح بور سعيد الجزئية قضت ٤٠٠ ج وأمرت بايقاف تنفيذ العقوبة ، وذلك عن تهمة التصرف في مواد التموين لغير المستهلكين وبراءته من تهمة عدم الإخطار عن وفورات مواد التموين . فاستأنف ومحكمة بور سعيد الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... إلخ .

المحكمة

... حيث إن محصل هذا الطعن أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بالتصرف خلال شهر يولييه سنة ١٩٤٨ في مواد التموين لغير المستهلكين وذلك دون أن تطاع المحكمة على دفاتر تموين سنة ١٩٤٨ الخاصة بصرف كميات السكر والكبروسين والزيت ولم تطلب من الشاهد تقديمها مع أهمية هذه الدفاتر في إثبات الواقعة المطروحة أو نفيها وعلى الرغم من تمسك الدفاع بها وسبق صدور قرار المحكمة باستحضارها . كما لم يرد الحكم على ما بينه الدفاع أمام المحكمة الاستئنافية بشأن حركة توزيع مقررات الطاعن من مواد التموين وذلك على الرغم من عدم التقدم بهذا الدفاع لمحكمة أول درجة وعدم تعرض هذه المحكمة له لقصر تحديثها في حكمها على مادة الزيت

دون غيرها - هذا إلى أن الحكم لم يثبت على الطاعن أنه تصرف في مواد التموين لأحد من غير المستهلكين المخصصين له بالفعل .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بقوله " إن الواقعة تحصل فيما شهد به محمد أحمد البنداري الموظف بمراقبة تموين القنصل من أنه قام بمراجعة عمل المتهم وهو يقال لمراقبة توزيعه لمواد التموين خلال شهر يولييه سنة ١٩٤٨ فأتضح له أن المتهم قد تصرف في كمية من الزيت وكوبونات الكيروسين لغير المستهلكين المخصصة لهم ... وقال إن البطل حضر بعد تحرير المحضر إلى مراقبة التموين لإعادة مراجعة الحساب وأحضر معه دفتره لهذا الغرض وأنه شاهده يزيد في الكمية المنصرفة لأحد الأشخاص والمنبئة بالدفتر أقة من الزيت لسد بعض العجز الذي ثبت لديه وقد اعترف عبد العزيز محمد كاتب الحسابات الذي يعمل مع المتهم والذي كان مرافقا له بأنه هو الذي أجرى هذا التصحيح . وأن المتهم أنكر هذه التهمة ، وأنها ثابتة من أقوال محمد أحمد البنداري ومن التصحيح الذي أجراه المتهم بدفتره عاولا فيه سد العجز الذي وجد لديه به ويتعين لذلك معاقبته عنها طبقا لمواد الاتهام " . ولما كان هذا الذي أثبته الحكم تحقق به جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ويتضمن الأدلة السائغة على ثبوتها وأدوية بذاتها إلى أطراح دفاعه ، وكان الثابت من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك بطلب دفاتر التموين المشار إليها بأوجه الطعن بل إن المحكمة الاستئنافية وهي بسبيل تحضير الدعوى هي التي اتخذت من تلقاء نفسها قرارا باستدعاء الشاهد مع تقديم تلك الدفاتر ، ولما أن حضر الشاهد ناقشته المحكمة كما اشترك الدفاع في مناقشته ولم يطلب المتهم ولا محاميه تقديم الدفاتر فكيفت المحكمة بذلك واستغنت عن هذا التقديم وحكمت في الدعوى ، وكان للمحكمة إذا رأت من تلقاء نفسها اتخاذ إجراء ما ، ثم رأت فيما بعد أن ظهور الحقيقة لا يتوقف حتما على تنفيذ هذا الإجراء أن تعزل عنه إذ لا يعدو كونه قرارا تحضيريا منها في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة فيها لا تتولد عنه حقوق الخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون سليما ويكون ما ينعاه الطاعن في أوجه طعنه على غير أساس وتعين رفض الطعن موضوعا .

(٦٧)

القضية رقم ١٠٦٢ سنة ٢١ القضائية :

اجراءات . الحكم في الدعوى استنادا إلى التحقيقات الابتدائية دون سماع شهود لا أمام محكمة الدرجة الأولى ولا أمام المحكمة الاستئنافية . الاجابة عن طلب سماع شهود الإثبات بما لا يصالح ردا عليه ورفض هذا الطلب . حكم معيب .

إنه لما كان الأصل في الأحكام الجنائية أن تبني على التحقيق الذي تجر به المحكمة بنفسها في الجلسة ، فانه إذا كانت محكمة أول درجة لم تجر تحقيقا في الدعوى ولم تسمع شهودا ، ثم طالب الطاعن إلى المحكمة الاستئنافية مناقشة شهود الإثبات أمامها فأجابت على هذا الطلب : لا يصالح ردا عليه ورفضته — فحكمها الصادر بالإدانة استنادا إلى التحقيقات الابتدائية وحدها يكون معيبا متعيينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : زكى عبد العظيم عفيفى (الطاعن) و ٢ — شحاته حزين عبد الملاك بأنهما فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ بدائرة قسم الموسيقى بوصف الأول صاحب المحل والثانى المدير المسئول عرضا للبيع سلعة محدد الربح "صوف حريمى" مستورد بسعر يزيد على السعر المحدد قانونا . وطلبت عقابهما بالمواد ١/٤ و ١/٩ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ و ٢/٩ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ . ومحكمة الجناح المستعجلة قضت — عملا بمواد الاتهام — بتغريم المتهم الأول مائة جنيه وتغريم المتهم الثانى خمسين جنيها والمصادرة وشهر ملخص الحكم على واجهة المحل على نفقةتهما لمدة شهر واحد . فاستأنف المتهمان . ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الغرامتين والغاء المصادرة . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن محكمة أول درجة قد دانت دون أن تسمع الشهود وتناقشهم ، ولما أن طلب إلى المحكمة الاستئنافية سماع شهود الإثبات ومناقشتهم فيما أثاره الدفاع منه ، قضت في الدعوى بتأييد الحكم المستأنف دون أن توجيه إلى ما طلب .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى محاضر الجلسات أن محكمة أول درجة قضت في الدعوى بالعقوبة دون أن تجرى تحقيرا أو تسمع شهودا ، ولما أن استأنف الطاعن طلب محاميه إلى المحكمة الاستئنافية سماع الشاهدين ومناقشتهم ، فلم توجه المحكمة إلى طلبه ، وحكت في الدعوى بتأييد الحكم الصادر بالإدانة وقالت "إنها لا ترى علا لاستدعاء محرري المحضر لمناقشتهم في نوع القماش موضوع الجريمة وهل هو من القماش الايطالى المحدد الربح أو القماش المصرى غير الخاضع لتحديد الربح لأن الثابت من محضر ضبط الواقعة أن القماش موضوع الجريمة هو القماش الايطالى " .

وحيث إنه لما كان الأصل في الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيق الذى تجريه المحكمة بنفسها فى الجلسة وكانت محكمة أول درجة لم تجر تحقيرا فى الدعوى ولم تسمع شهودا ، وكان الطاعن قد طالب إلى المحكمة الاستئنافية تدارك ذلك ومناقشة شهود الإثبات أمامها ، فرفضت طلبه وردت عليه بما لا يصالح ردا وأيدت الحكم الابتدائى الصادر بالإدانة استنادا إلى التحقيقات الابتدائية وحدها . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا متعيينا بقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم .

(٦٨)

القضية رقم ١٠٦٣ سنة ٢١ القضائية :

ميان . القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ . إقامة بناء دون الحصول على رخصة . الحكم بالإزالة . خطأ .

إن المادة ١٠ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ تنص على أنه لا يجوز إقامة بناء على حافة طريق دام أو خاص أو داخل الأرض أو تعلينه أو توسيعه أو تعديله إلا بعد الحصول على رخصة من سلطة التنظيم . كما تقضى المادة ١٨ من القانون المذكور على أن كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية يعاقب عليها بالغرامة من مائة إلى ألف قرش مع وجوب الحكم بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة حسب الأحوال . وإذن فإذا كانت الحكم قد قضى بالغرامة والإزالة في جريمة إقامة بناء دون الحصول على رخصة من مصلحة التنظيم ، وكان الثابت منه أن المتهم لم يخالف أحكام القانون سالف الذكر من ناحية المسافات أو الأبعاد أو غيرها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، إذ القانون لا يجيز الحكم بالإزالة متى كانت المخالفة مقصورة على إقامة بناء بدون رخصة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها أقامت البناء المبين بالمحضر والخالف للقانون بدون ترخيص من البلدية . وطلبت عقابها بالمواد ١ و ٨ و ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ وقد ادعى عبد المنعم مصطفى بحق مدني وطلب القضاء له قبل المتهمه بقرش صاغ تعويضا . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الرمل دفع الحاضر مع المتهمه بعدم قبول الدعوى المدنية وعدم اختصاص المحكمة بنظرها ، والمحكمة قضت عملا بالمادتين ١ و ١٨ من قانون العقوبات بتغريم المتهمه مائة قرش وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية المرفوعة من عبد المنعم مصطفى فهى

والزمت بمصاريفها . فاستأنفت النيابة . ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف مع إزالة أسبلب المخالفة على نفقة المتهم بلا مصاريف . فطعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني أن الدعوى رفعت على الطاعة بأنها أقامت مباني من غير ترخيص وصدر الحكم فيها بالغرامة فقط وعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية . فاستأنفت النيابة وأمام محكمة ثانية درجة طابت معاقبة الطاعة عن تهمة إشغال طريق مع أن هناك دعوى مرفوعة عن هذه التهمة على حدة وقد دعت الطاعة بأن هذه تهمة جديدة لا تصح إقامتها أمام محكمة ثانية درجة إلا أن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع . كما أنها تجاوزت طلبات النيابة فدانت الطاعة بمخالفة قانون التنظيم مع أن الدعوى لم ترفع من النيابة عن هذه التهمة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة رفعت الدعوى العمومية على الطاعة بأنها أقامت البناء المبنى بالمحضر والمخالف للقانون بدون ترخيص من البلدية وطلبت معاقبتها بأحكام القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ وقد تدخل فيها مدع بالحقوق المدنية نقضت بتغريم الطاعة ١٠٠ قرش عن هذه التهمة وبعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية . فاستأنفت النيابة وحدها هذا الحكم وطلبت الحكم إزالة أسباب المخالفة فقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف مع إزالة أسباب المخالفة على نفقة المتهم بلا مصاريف . وليس صحيحا ما تقوله الطاعة من أن النيابة العمومية طالت معاقبتها أمام محكمة ثانية درجة عن تهمة إشغال الطريق وأن المحكمة خرجت عن نطاق هذه الواقعة إلى واقعة أخرى هي مخالفة قانون التنظيم إذ الواضح أن المحكمة قضت بإزالة أسباب المخالفة تطبيقا للقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ ، وإذن فلا عمل لما تقوله الطاعة في هذا الصدد .

وحيث إن الوجه الثالث من أوجه الطعن يتحصل في الذول إن المحكمة أخطأت

في تطبيق القانون ذلك لأن التهمة المستندة الى الطاعة هي إقامة مبان من غير ترخيص بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ وهذه المخالفة لا يجوز الحكم فيها بأكثر من الغرامة ولا يجوز القضاء فيها أيضا بتصحيح المباني أو استكمالها أو هدمها حسب الأحوال إلا حيث تكون المباني قائمة على مسافات أو ارتفاعات خاصة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة في قوله "إنها ثابتة مما شهد به مهندس التنظيم بالمحكمة من أن التهمة أقامت السور الموضح بالمحضر بدون الحصول على رخصة بالبناء وأن المباني التي أقامتها ليس فيها ما يخالف قانون التنظيم رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ وأن المخالفة هي إقامة مبان بدون ترخيص" ومتى كان الأمر كذلك وكانت الطاعة فيما أجرته لم تخالف أحكام القانون سالف الذكر من ناحية المسافات أو الأبعاد أو غيرها وإنما خالفته من ناحية إقامة المباني دون الحصول على رخصة من مصلحة التنظيم — وكانت المادة ١٠ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ تنص على أنه لا يجوز إقامة بناء على حافة طريق عام أو خاص أو داخل الأرض أو تعليته أو توسيعه أو تعديله إلا بعد الحصول على رخصة من سلطة التنظيم . كما تقضى المادة ١٨ من القانون المذكور على أن كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو لالتحمة التنفيذية يعاقب عليها بالغرامة من مائة إلى ألف قرش مع وجوب الحكم بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة حسب الأحوال . لما كان ذلك وكان الظاهر من النصوص المتقدمة أن القانون لا يجيز الحكم بالازالة متى كانت المخالفة قاصرة على إقامة بناء بدون رخصة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإزالة أسباب المخالفة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين من أجل ذلك نقض الحكم فيما قضى به عنها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(٦٩)

القضية رقم ١٠٦٥ سنة ٢١ القضائية :

إثبات . اعتراف . تجزئته جائزة .

يجوز في مواد العقاب تجزئة الاعتراف . فيكون للحكمة أن تأخذ بجزء الاعتراف الذي اطمأنت إليه ولا تأخذ بالجزء الذي لم تطمئن إليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطابعن بأنه بدائرة قسم عابدين أحدث عمدا بالدكتور نحر الدين الأحمدي الظواهري الإصابات الموضحة بالتقرير الطبي المرفق والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما وكانت ذلك مع سبق الإصرار . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤١ - ٢ من قانون العقوبات . وادعى الدكتور نحر الدين الأحمدي الظواهري المجنى عليه بحق مدني وطالب الحكم له قبل المتهم بمبلغ ٢٥ جنيتها على سبيل التعويض . ومحكمة عابدين قضت بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل ووقف التنفيذ خمس سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا وإلزامه بأن يدفع للدعي بالحق المدني ٢٥ جنيتها على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ومائتي قرش أتعابا للمحاماة وذلك عملا بمادة الاتهام سالفة الذكر وبالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فاستأنف كما استأنفت النيابة ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المتهم بالمصاريف المدنية الاستثنائية جميعها وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة للدعي المدني من الدرجتين . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه بتاريخ ١٨ من أبريل سنة ١٩٤٩ بنقض الحكم المطعون فيه وإلزام المدعي بالحقوق المدنية بالمصاريف المدنية . ومحكمة الإعادة قضت بتأييد الحكم المستأنف مع تطبيق المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات

وألزمت المتهم بالمصروفات المدنية الاستثنائية فطعن الطاعن للمرة الثانية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل في قول الطاعن أنه دفع أمام المحكمة بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس تعفيه من العقاب . ذلك أن المجنى عليه أنشب أظافره في عنقه وضربه وأن أحر معه كان يحاول إيقاعه ، فخوفا منه على نفسه من الإجهاز عليها أمسك بآلة حديدية ودافع بها حتى لا يستمر الاعتداء وقد أثبت الحكم أن اعتداء قد وقع على الطاعن وأن ما حدث منه كان حالة حصول هذا الاعتداء وفي أثناء التشابك وخلال ضغط المجنى عليه على عنقه . ولكنه على الرغم من ذلك رفض هذا الدفاع وقضى بإدانة الطاعن مستندا في ذلك إلى القول بأنه هو الذي أخذ بعنق المجنى عليه تحت إبطه وضغط عليها ومعتمدا في هذا القول على شهادة عبد السلام الذي ذكر أنه يطمئن إلى شهادته في حين أنه يعتبر شريكا للمجنى عليه وخصما للطاعن في حين أن الثابت ماديا أن الأول أطول قامة من الثاني مما لا يتصور معه عقلا أن يتمكن الثاني من عنق الأول فيضغط عليها بل إن المعقول والثابت في الأوراق هو العكس تماما — هذا إلى أن الحكم وهو ينسب إلى الطاعن البدء بالعدوان قد قال بافتعال إصابته دون أن يبين الدليل على ذلك كما أغفل أن مريض إصابة المجنى عليه يدل بذاته على أنها إنما وقعت من الطاعن دفاعا عن نفسه لحصولها في مكان مقابل لا اتجاه يده وهو مضغوط على عنقه . ثم إن الحكم إذ قل بأن المتهم اعترف أمام المحكمة الاستثنائية بضرب المجنى عليه مع أن الثابت بحضور الجلسة أنه إنما اعترف بأنه كان في حالة دفاع شرعي ، أما أن يكون قد أخذ الطاعن بما لا وجود له في الأوراق ، أو يكون قد جزأ عليه اعتدافه فاطرح ما ينفعه وأخذه بما يضره ، مما يجعله في الحالتين معيبا . كما أنه إذ تقي عن الطاعن ركن سبق الإصرار وقمى استمرار علاج المجنى عليه أكثر من عشرين يوما ، وطبق عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات بدلا من المادة ٢٤١ بفقرتها ثم أنزل عليه نفس

العقوبة يكون قد تناقض دون أن يدحض من هذا التناقض قوله بدخول هذه العقوبة في نطاق المادة التي طعن بها إذ أن تغيير وصف التهمة يقتضى تغيير العقوبة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتحقق به الأركان القانونية للجريمة التي دانت الطاعن بها واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها وتعرض لدفاع الطاعن بقيام حالة الدفاع الشرعى ورد عليها بقوله : "وحيث أن المحكمة لا تقيم وزنا لما يزعمه المتهم من قيام حالة الدفاع الشرعى بمقولة إن المجنى عليه بدأه بالاعتداء وأمسك بعنقه إلى حد ضايقه واضطره للاعتداء على المتهم بمقصد تخليص نفسه منه ومنعه من مراصلة الاعتداء — لا تقيم المحكمة وزنا لهذا القول — إذ أن هذا الاعتداء المزعوم لم يشهد بحصوله أحد وقد شهد عبد السلام افندى الطواهري الذى تظمّن المحكمة إلى أقواله خصوصا وأنه باعزاف المتهم الوحيد الذى حضر الحادث — أن المتهم على خلاف ما يزعم هو الذى بدأ المجنى عليه بالاعتداء فقفده ببعض زجاجات الأدوية فأخطاه ثم اشتبك فأخذ المتهم برقبة المجنى عليه تحت إبطه وضغط عليها وطعنه فى هذا الوقت بالمشروط وثبت من أقوال من حضر من الشهود إلى محل الحادث عقب حصوله من الأطباء وغيرهم أن المتهم كان يستعطف المجنى عليه ليصفح عنه إلى حد أنه قبله أمامهم — وأنه لم يذكر أمام أيهم فى محل الحادث أن المجنى عليه اعتدى عليه بل كان سلوكه أمامهم دالا دلى أنه هو المعتدى وهو الخطئ وحده . وحيث إنه بفرض حصول تماسك بين المتهم والمجنى عليه فإن مجرد هذا التماسك الذى لم يقترن بأى اعتداء من المجنى عليه على المتهم لا يجعل هذا فى حالة دفاع شرعى يبيح له أن يطعن المجنى عليه بآلة حادة وحيث إنه عن الإصابات التى وجدت بالمتهم وإسها كما أثبت الحكم المستأنف بحق مفتعلة وهى إذن لا تدل على وقوع الاعتداء المزعوم من المجنى عليه — كما أنه بفرض التسليم جدلا بأن السحجات الظفرية التى وجدت بالمتهم من فعل المجنى عليه فإنه قد أحدثها بالمتهم فى سبيل تخليص نفسه من المتهم بعد أن ضغط

هذا على رقبته على النحو الذى ذكره عبد السلام الظواهري . وحيث إنه وقد اقتنعت المحكمة بأن المتهم هو الذى كان البادئ بالاعتداء وأنه إذا صح حصول تماسك بينه وبين المجنى عليه إلا أن هذا التماسك على خلاف ما يزعم المتهم لا يجعل الأخير فى حالة دفاع شرعى عن النفس . ولما كان ما قاله الحكم سائغا وله أصله فى التحقيقات ومحاضر الجلسات وينبنى به فى القانون قيام حالة الدفاع الشرعى ، كما كانت تجزئة الاعتراف جائزة فى مواد العقاب بحيث يجوز للمحكمة أن تأخذ بجزء الاعتراف الذى اطمأنت إليه ولا تأخذ بالجزء الذى لم تطمئن إليه ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن تقدير العقوبة فى غير علمه ما دامت العقوبة التى أوقعها الحكم عليه داخلية فى نطاق النص القانونى الذى طبقه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون سديدا ولا يكون الطعن عليه بهذه الأوجه إلا جدلا موضوعيا بحثا لما لا تجوز إنارته أمام محكمة القضا .

وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن ، موضوعا .

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥١

(٧٠)

القضية رقم ٨٦٣ سنة ٢١ القضائية :

جريمة حذرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات
أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك
المستشارين .

دفاع شرعى . الدفع بقيامه . وجوب الرد عليه .

إذا كان المتهم قد دفع التهمة عن نفسه بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن
النفس فأدانت المحكمة مقتصرة على القول بأن الاعتداء تبودل بين الطرفين ولم تشر
إلى هذا الدفاع وترد عليه بما يفنده — كان حكمها قاصرا متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية ١ — محمد سعيد المرشدى ٢ — عبد السميع عبد القادر
(الطاعن) بأنهما بدائره مركز إمبابه تضاربا فأحدث كل منهما بالآخر الإصابات
المبينة بالقرير الطبي والتي تحتاج لعلاج مدة أقل من عشرين يوما ، وطابت عقابهما
بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة إمبابه الجزئية قضت عملا بمادة
الالهام المذكورة بتغريم المتهم الأول حمسماية قرش وتغريم المتهم الثانى ألف قرش
خاصا نفاء ، ومحكمة الجيزة الابتدائية قضت بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء
بتغريم كل من المتهمين مائتى قرش .

فطن المحكوم عليه الثانى وحده فى الحكم الأخير بطريق النقض ... ألغ

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه دفع التهمة بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس إلا أن المحكمة دأته دون أن ترد على هذا الدفاع .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية أن الدفاع عن الطاعن قال " إنه رغم كل ذلك ، نأخذ المحكمة موكلى بمتهمى القسوة والشدة مع أنه معتدى عليه وما كان إلا في حالة دفاع شرعى كما تنطق بذلك ظروف الحادث " ، ولما كان هذا الدفاع جوهرىيا وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن ، واقتصر على القول بأن الاعتداء تبودل بين الطرفين دون أن يشير إلى هذا الدفاع و يرد عليه بما يفنده فإنه يكون قاصرا متعينا نقضه ، وذلك من غير حاجة إلى الخوض فى باقى أوجه الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(٧١)

القضية رقم ١٠٧٧ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدى بك وباسمى موسى بك
المستشارين .

شهود . تلاوة أقوال شهود الإثبات الغائبين أمام محكمة أول درجة . عدم تمسك المتهم
بسماعهم فى مواجهته . طلبه أمام المحكمة الاستئنافية سماع أولئك الشهود . رفضه . لا تريب
عليها فيه .

إذا كان الظاهر من محاضر الجلسات أن شهود الإثبات فى الدعوى لم يحضروا
الجلسة الأخيرة أمام محكمة أول درجة فأمرت المحكمة بتلاوة أقوالهم ثم سمعت من حضر
من شهود النفى ثم ترفع المتهم دون أن يتمسك بحضور الشهود الغائبين وسماعهم
فى مواجهته ، ثم لما حجت القضية للحكم ورخص لمتهم فى تقديم مذكرة بدفاعه
لم يطلب فى هذه المذكرة شيئاً عن الشهود فان إجراءات المحاكمة الابتدائية .
تكون صحيحة . وإذا كانت المحكمة الاستئنافية بعد ذلك قد رفضت طاب المتهم
سماع شهود الإثبات فانها لا تكون مخطئة إذ هى بحسب الأصل تحكم بناء
على أوراق القضية دون أن تجرى تحقيقاً فيها إلا ما ترى هى لزوماً له .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه فى يوم ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ بدائرة
قسم المحمودية : أحرز جواهر مخدرة " حشيشا " بدون مسوغ قانونى . وطابت
عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٦ ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨
ومحكمة المخدرات الجزئية قضت بحبس المتهم سنتين مع الشغل والنفاذ وتغريمه
أربعمائة جنيه والمصادرة وذلك عملاً بمواد الاتهام المطلوب محاكمته بها وبالمادة

٢/٤٩ من قانون العقوبات . فاستأنف ، ومحكمة الإسكندرية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بإحراز المخدر جاء قاصرا ، وأخل بحقه في الدفاع . ذلك بأن المحكمة استندت في إدانته إلى أقوال شهود الإثبات ، دون أن تذكر أسماء هؤلاء الشهود ، ولا مؤدى شهاداتهم كما أنه دافع أنه كان يعلم بدخول القوة لمنزله ، إذ دافعوا الباب الخارجي عنوة وبشدة ، وأنه لو كان حقيقة يحزر مخدرا ، لاستطاع أن يتخلص مما يحزره بسهولة ، الأمر الذي ينفي ما يقوله رجال المباحث . ولكن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع ، واطرحته قائلة إنه تبين من المعاينة إمكان فتح باب المنزل دون مجهود كبير . وذلك دون أن ترد على دفاعه بما فيه الكفاية ، مع أن المعاينة لم تتعرض بشيء لما أثاره ، إذ وصفت الحالة بعد التفتيش ، وبعد ما أصاب مزلاج الباب من عطب والتواء ، فضلا عن أنه استشهد بشهود نفى واقفه . ويضيف الطاعن أنه تمسك بسماع شهود الإثبات أمام المحكمة الاستئنافية ، إلا أنها رفضت الطلب بدعوى أنهم سبق أن حضروا مرتين أمام محكمة أول درجة فطلب مما يمه التأجيل ، وأنه لما أن حضر لم يحضروا ، فتأيت أقوالهم ، وسمعت المحكمة شهود النفي ، وذلك دون اعتراض منه ، وقد ترفع بعدها في الموضوع ، وقدم مذكرة ، ولم يشرف فيها بشيء عن الشهود ، مع أن القضية كانت قد تأجلت مرات بسبب عدم حضور الشهود ، وأنه تمسك منذ البداية بسماعهم ومناقشتهم ولكن المحكمة هي التي رفضت واكتفت بنلاوة أقوالهم . أما عن المذكرة ، فقد كانت قاصرة على الدفاع القانوني وحده . ثم إن المحكمة لم تتعرض إلى ما شهد به شاهد النفي الآخران ، وقد قررا أن رجال المباحث كانوا يدفعون باب المنزل دفعا يذبه من فيه ، مع أنها أشارت إلى شهادة شاهديه الآخرين ، وهذا مما يؤثر في دفاعه ويخل بحقه فيه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى ، وذكر الأدلة التي استخلص

منها ثبوتها ، وتعرض لدفاع الطاعن واطرحه للاعتبارات التي قلنا . ومتى كان الأمر كذلك ، فإن ما يشيره الطاعن لا يكون سوى جدل في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ الاطمئنان إليها ، مما تختص به محكمة الموضوع ولا منقب عليها فيه . أما ما يشيره عن إغفال التحدث عن شهود النفي ، فردود بأنه يكفي أن يكون الرد عليهم استفادا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت المبينة في الحكم . وأما ما يشيره عن شهود الإثبات ، فإنه ظاهر من عاشر الجلسات أن هؤلاء الشهود لم يحضروا في الجلسة الأخيرة أمام محكمة أول درجة ، فأمرت المحكمة بتلاوة أقوالهم ، وسمعت من حضر من شهود النفي ، ثم ترفع المنهم في الموضوع دون أن يتمسك بحضور الشهود الدائنين وسماعهم في مواجهته . كما أنه لما حجزت القضية للحكم وتصرح للطاعن بتقديم مذكرة ، لم يطلب فيها شيئا عن الشهود وبذا فإن إجراءات المحاكمة الابتدائية تكون صحيحة . ولما كان الأمر كذلك فإن المحكمة الاستئنافية لا تكون مخطئة إذا ما رفضت طلبه سماع شهود الإثبات إذ أنها تحكم بحسب الأصل بناء على أوراق القضية دون أن تجرى تحقيقا فيها إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه . ومع هذا كله فإن المحكمة لم تسند إدانة الطاعن إلى أقوال هؤلاء الشهود حتى يكون له أن ينعى على الحكم عدم بيانه مؤدى أقوالهم .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٧٢)

القضية رقم ١٠٧٨ سنة ٢١ القضائية :

حكم . تسية . مؤدى أقوال الشهود . بيانه . مثال .

متى بين الحكم وائاعة الدعوى (إحراز مواد مخدرة) وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها قائلا : " إن التهمة ثابتة مما شهد به ضابط المباحث ورجاله الذين رافقوه في التفتيش من ضبط الأول للخدر بالجيب الداخلى... " - فهذا كاف في بيان مؤدى أقوال الشهود .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بدائرة قسم المحمودية : أحرز جواهر مخدرة " حشيشا " بدون مسوغ قانونى ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٦/٣٥ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ، ومحاكمة المخدرات الجزئية قضت بحبس المتهم سنتين مع الشغل والافاذ وتغريمه أربع مائة جنيه والمصادرة وذلك عملا بمواد الاتهام المطلوب محاكمته بها وبالمادة ٩/٢ من قانون العقوبات فاستأنف ، ومحاكمة الاسكندرية قضت بحضورها بتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ كان الطاعن بأحراز المخدر جاء قاصرا ، وأخطأ في الاستدلال . ذلك بأن المحكمة قد استندت في إدانته إلى أقوال شهود الإثبات دون أن تذكر مضدونها ، بحيث يمكن معرفة ما إذا كانت تؤدي إلى النتيجة التي استخلصتها منها . ثم إنه دفع ببطلان التفتيش لحصوله مرتين مع أن الاذن كان عن مرة واحدة . واستند في دفعه هذا إلى أقوال شهود أربعة سمعت المحكمة منهم شاهدين ، إلا أنها لم تأخذ بها ، واطرحت

دفاعه بدعوى أنه لم يقيم عليها دليل ، وأن أحد من سمع من شهوده لم يعرف ما كان يرتديه من ملابس خارجية ، وأن الثانى ظل جالسا فى المقهى أثناء التفتيش مما يقطع بأنه لم يحضره ، مع أن أولهما لم يخطئ فى بيانه تلك الملابس وهو وإن لم يذكرها كاملة بأسمائها التى وردت على لسان بعض الشهود الآخرين إلا أن المحقق لم يذكر وصفها بالمحضر ، ولم يسأل بالجلسة عنها تفصيلا ، كما إن شهادة الآخر تفيد غير ما ذهبت اليه المحكمة عنها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التى استخلص منها ثبوتها وقال : ” إن التهمة ثابتة مما شهد به ضابط المباحث ورجاله الذين رافقوه فى التفتيش من ضبط الأول للخدر بالجيب الداخلى ” وفى هذا ما يكفى لبيان مؤدى ما استندت اليه المحكمة من شهادة الشهود ، ثم تعرض لدفاع الطاعن وفنده بما يبرر عدم الأخذ به ، ومتى كان الأمر كذلك ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون سوى جدل فى تقرير الأدلة التى عولت عليها محكمة الموضوع مما لا معقب عليها فيه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه ، ووضوحا .

جلسة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥١

(٧٣)

القضية رقم ٤٦٥ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات
أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدى بك وباسيل موسى بك
المستشارين .

حكم . تسببه . خطأ فى بعض ألفاظ الحكم هو زلة قلم . لا يقدح فى سلامته .

إذا لم تكن ثمة شبهة فى أن خطأ المحكمة بذكرها "المجنى عليه" بدلا من "المتهم"
إنما كان زلة قلم ولم يكن نتيجة لخطأ من المحكمة فى فهمها واقع الدعوى ، فذلك
لا يقدح فى سلامة حكمها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بتأحية ميت معاند مركز أجا ضرب فهمى
منصور أحمد منصور بجسم صاب " كريك " على رأسه فأحدث به الإصابة
المدينة بالتقرير الطبى والذى تخلفت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد
جزء من عظم قبوة الجمجمة بالحدارية اليمنى يعرض حياة المصاب للخطر، وطلبت
من قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ٢٤٠ من قانون
العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت بمعاقبة المتهم بالسجن
ثلاث سنوات عملا بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات .

نظعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... ألخ

المحكمة

...حيث إن محل الطعن أن الحكم المطعون فيه جاءت أسبابه ناقصة ومتخاذلة متداعية مفككة بحيث لا يمكن أن تسند النتيجة التي انتهت إليها المحكمة . ويقول الطاعن في توضيح ذلك إن المحكمة أثبتت في صدر الحكم أنه كانت هناك معركة بين بلدين ثم تقاذف بالحجارة ، وأن الطاعن اعتدى على المجنى عليه بالتين هما كوريك وحجر ، ثم قالت بعد ذلك في بيان الأدلة إنه تبين من قول المجنى عليه أن الطاعن ضربه بالكوريك ، ثم قذفه بالحجر ، دون أن تحدد أين جاءت ضربة الكوريك التي انتهت إلى القول بأنها هي التي أصابته في رأسه ونشأت عنها العاهة ودون أن تذكر ماهي الأقوال التي تبين منها على لسان المجنى عليه أن الطاعن هو الذي ضربه على رأسه بالكوريك - ولا أين ولا متى قُبلت هذه الأقوال - هذا إلى أنها حين انبرت إلى شهود النفي الذين شهدوا بأن الإصابة لا بد أن تكون من قذيفة حجر من يد مجهول من المتشاجرين قد عقببت على أقوال هؤلاء الشهود بقولها : ” إن أقوال المجنى عليه بمحضر التحقيق واضحة في أنه كان ضمن المتجمهرين ، وأنه كان من بين ضحايا المعركة إذ أصيب في رأسه دون أن يتبين من أصابه “ مما مفاده أن المجنى عليه قرر في التحقيق مثلاً قرر بالجلسة أنه لم يتحقق ممن ضربه ، ويكون الحكم قاصراً إذ لم يبين متى وأين قال المجنى عليه إنه تحقق أن الطاعن هو الذي أحدث به إصابة الرأس بكوريك - ثم إن المحكمة وقعت في مثل ذلك مع الشاهد مصطفى السيد ، إذ أخذتها قضية مسلمة والتمست له المماذير الواهية في أخطائه وتناقضه ، مع أن الدليل المادى وهو الكشف الطبى كذبها مما كان يقتضى إهدارها ورجح كفة الدناع ويؤيد شهود النفي . ثم أنها إذ تعرضت لأقوال شهود النفي عقببت عليها بما يؤيدها ولا يصلح رداً عليها ولا تفنيدها ، مع أن المحكمة إذا تعرضت لدليل النفي ، يجب عليها أن تثبت ما ينفيه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى ، والأدلة التي استخلصت

المحكمة منها ثبوتها ، ثم تغرض لدفاع الطاعن ففنده بأسباب مقبولة في العقل ، وإذن فإن ما يشير الطاعن لا يكون سوى جدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة التي عولت عليها محكمة الموضوع في حكمها ، مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . أما ما جاء بالحكم من أن " أقوال المجنى عليه بمحضر التحقيق واضحة في أنه كان ضمن المتجههين " فالواضح من سياق العبارة أن المحكمة إنما كانت تقصد أن تقول المتهم لا المجنى عليه ، إذ هي كانت في سبيل تنفيذ دفاع المتهم والرد عليه ، وما دام الأمر كذلك ، ولم تكن هناك شبهة في أن هذا الخطأ في ذكر المتهم والتعبير بدلا عنه بالمجنى عليه إنما كان زلة قلم لم تصدر عن خطأ في فهم المحكمة للواقع في الدعوى ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٧٤)

القضية رقم ٩١٢ سنة ٢١ القضائية :

شهود . طلب المتهم سماع شاهد لم تر المحكمة أن سماعه لازم لظهور الحقيقة . ردها على ذلك بأنها أجلت القضية مرارا لحضور شهود النفي فلم يحضروا . هي في حل من صرف النظر عن سماع هذا الشاهد .

إذا كان المتهم قد طلب سماع شاهد فردت المحكمة على طلبه هذا بأن الشاهد المطلوب سماعه ضالغ في الجريمة وأنه شاهد نفي ، وأنها رخصت للمتهم في إعلان شهود النفي وأجلت القضية مرارا لهذا الغرض فلم يحضروا ، فهذا الذي قالته المحكمة يجعلها في حل من صرف النظر عن سماع ذلك الشاهد إذ رأت هي أن حضوره لم يكن ضروريا لظهور الحقيقة .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية ١ - محمد مصطفى عمر الشهير بالفلسطيني ٢ - حسن صالح شاهين (الطاعن) بأنهما بدائرة قسم شبرا توصلا بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على مبلغ مائة جنيه لـبسيوني محمد الغريب سلامه وذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهامه بوجرد مشروع كاذب بأن ادعيا أنهما يريدان بيع محل تجارة لهما وصحبا به إليه وعرضاه عايه وذهبا به إلى شخص تظاهر بأنه محام وأوهمه بتحرير عقد بيع وترصلا بذلك إلى الاستيلاء على ذلك المبلغ منه ، وطلبت عقابهما بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . ومحكمة شبرا الجزئية قضت غيابيا ببراءة المتهمين مما أسند إليهما عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . فاستأنفت النيابة ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت غيابيا بإلغاء الحكم المستأنف ونجس كل من المتهمين شهرا مع الشغل ، فعارض ثانيهما وحده ، وقضى في معارضته بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فطعن في الحكم الأخير بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه إزدانه بالنصب جاء قاصرا وأخل بحقه في الدفاع . ذلك بأنه تمسك بسماع أقوال الشاهد الذي قال المجنى عليه إنه باشر عقد البيع ، ولكن المحكمة رفضت الطاب بمقولة إنه في حكم شاهد النفي ، وإنه أعلن مرات ، فلم يحضر ، مع أن لها في نصوص القانون ما يمكنها من استحضاره وسماع أقواله . ثم إنه دافع بأنه لم يكن موجودا في الحادث ، فلم يشترك في المعاينة ولا في الذهاب لمكتب المأمي المزعوم ، وقد أيدته في دناعه شاهدان ، إلا أن المحكمة حملت أقوالها مالا تحتمله حتى تخرج بالقول بحصول طرق احتيالية ، ودون أن تبين هذه الطرق ، وما قام به هو فيها ، كما لم تتعرض لأسباب الحكم الابتدائي الذي قضى بالبراءة وتناولها بالرد والتفنيد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه عناصر الجريمة التي دان الطاعن من أجلها ، وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها ، وتعرض لطاب سماع الشاهد المشار إليه في الطعن ، ورد عليه بأن ذلك الشاهد ضالع في الجريمة ، وشاهد نفي ، وأن المحكمة رخصت لاتهم في إعلان شهود النفي وأجلت القضية لهذا الغرض أكثر من مرة ، فلم يحضروا — لما كان ذلك ، وكان ما قاتته المحكمة مما يحملها في حل من صرف النظر عن سماع الشاهد الذي يشير إليه الطاعن إذا رأت هي من جانبها أن حضوره لم يكن ضروريا لظهور الحقيقة ، فإن ما يثيره الطاعن في طعنه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٧٥)

القضية رقم ١٠٣٩ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات
أصحاب الغزة : أحمد حسنى بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك وباسيل موسى بك
المستشارين .

١ — تزوير فى أوراق رسمية . انتحال شخص اسم أخيه فى شهادة تحقيق شخصية . دفعه بأنه إنما
أراد الخير لأخيه المتحل اسمه لأنه يعوله . لا يجديه .

ب — اجراءات . تزوير فى أوراق رسمية . اعتراف المتهم . عدم طلبه الاطلاع على
الورقة المزورة . نعى على الحكم أن المحكمة لم تطالع على الورقة وتعرضها عليه . لا يجديه .

١ — متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى وأقام الدليل على ثبوتها فى حق
المتهم وأنه ارتكب جريمة التزوير فى الورقة الرسمية (شهادة تحقيق الشخصية)
عن قصد وعلم وبنية استعمال هذه الورقة باعتباره هو صاحب الاسم المتحل
الناثب فيها ، وبين احتمال الضرر لصاحب الاسم الحقيقى (أخيه) فضلا عن
العبث بهذه الورقة الرسمية بما يعدم الثقة فيها ، فلا يجدى هذا المتهم قوله إنه
إنما انتحل اسم أخيه قصدا الى مصلحته إذ أنه يعوله .

٢ — متى كان الناثب بحضور الجلسة أن المتهم اعترف بجريمة التزوير فى الورقة
الرسمية ، وأنه لم يطلب الى المحكمة أن تطلعه على الورقة المزورة ، فليس للمتهم أن
ينعى على الحكم عدم اطلاع المحكمة عليها وعرضها عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بتندر الزقازيق أولا — اشترك بطريق
المساعدة مع موظف عمومى حسن النية هو على بكر موسى عامل بصمة مركز

الزقازيق في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو شهادة تحقيق الشخصية حال تحريره المختص بوظيفته . وذلك يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن تقدم إليه لاستخراج هذه الشهادة وقدم له صورة شمسية ألصقتها بها وختمها العامل المذكور بخاتم المركز ثم أخذ بصماته على ظهر الشهادة ولما سأله عن اسمه انتحل شخصية أخيه زكريا عطيه عوض الله وتسمى أمامه كذبا باسمه فأثبته بالشهادة فصدرت الشهادة بذلك ، ووقعت هذه الجريمة بناء على هذه المساعدة . ثانيا - اشترك بطريق المساعدة مع مندوب الجيش البريطاني في ارتكاب تزوير في محرر عرفي هو شهادة تحقيق شخصية خاص بعلم الجيش البريطاني وذلك بأن تسمى فيه باسم أخيه زكريا عطيه عوض الله فصدرت له الشهادة بهذا الاسم ، ووقعت الجريمة بناء على تلك المساعدة . وطالبت إلى قاضي الاحالة إحالته إلى محكمة جنابات الرقازيق لمناقشته بالمواد ٢١٣ و ٢/٤٠ و ٤١ و ٢١٥ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنابات الرقازيق قضت عملا بمواد الاتهام وبالمادتين ٢٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة محمد عطيه عوض الله بالحبس مع الشغل مدة ستة شهور . فظن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في أن المحكمة قالت في الحكم المطعون فيه إنها اطلعت على الأوراق والتحقيقات ، مع أنها لم تطلع على الورقة التي دانت بالاشتراك في تزويرها ، بدليل خلوع حضر الجلسة مما يثبت أنها استحضرت هذه الورقة وعرضتها على المتهم وناقشته فيها .

وحيث إن الثابت بمحضر الجلسة أن الطاعن اعترف بالتهمة دون أن يطلب إلى المحكمة أن تطلعه على الورقة المزورة ، فليس له أن ينعى على الحكم عدم اطلاع المحكمة عليها وعرضها عليه .

وحيث إن الوجه الآخر يتحصل في أن الطاعن لم يقصد الاضرار بأخيه

الذى اتحل اسمه، بل على العكس قصد إلى مصلحته لأنه يعوله ، وقد اضطرت له الحاجة إلى الاقدام على ما فعل .

وحيث إن الحكم بين واقعة الدعوى، وأقام الدليل على ثبوتها في حق الطاعن وأنه ارتكب الجريمة التي دين بها عن قصد وعلم وبنية استعمال الورقة باعتباره هو صاحب الاسم المشتعل الثابت فيها ، وبين احتمال الضرر لصاحب الاسم الحقيقي ، فضلا عن العبث بالورقة وهي من الأوراق الرسمية مما يعدم الثقة بها، وهذا يكفي للرد على ما يثيره الطاعن في هذا الوجه .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضحا .

(٧٦)

القضية رقم ١٠٨٦ سنة ٢١ القضائية :

غش البضاعة . ركن العلم بالغش . زيت قرطم مغشوش باضافة زيت قطن إليه . عرضه للبيع . الاعتماد في إثبات علم المتهم إلى مجرد كونه تاجرا يعرف أنواع الزيوت من ألوانها ورائحتها وأنه هو المستفيد من هذا الغش . عدم بيان أن الغش قد نشأ عنه تغيير في لون الزيت أو رائحته . قصور .

إذا كانت المحكمة حين عرضت لعلم الطاعن (تاجر زيوت) بغش زيت القرطم الذي عرضه للبيع بعد إضافة زيت القطن إليه قد اقتصر على قولها إن هذا العلم مستفاد من كون المتهم تاجر زيوت فهو يعرف الزيوت المختلفة من ألوانها ورائحتها كما يعرف المخلوط منها وغير المخلوط ، وأن الخلط لا يستفيد منه أحد سواه ، ولم تبين ما إذا كان الغش الذي وقع قد نشأ عنه تغيير في لون الزيت أو رائحته حتى يمكن القبول بادراك المتهم له لما ذكرته من خبرته المستفادة من مجرد تجارته في لزيوت — فهذا قصور يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بدائرة مركز البلينا عرض للبيع زيت قرطم مغشوشا باضافة زيت القطن اليه بنسبة ٢٠ ٪ مع علمه بذلك ، وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ٨ و ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش ومحكمة البلينا الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام المذكورة بتغريم المتهم خمسمائة قرش والمصادرة فاستأنف ومحكمة سوهاج الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن في الحكم الأخير بطريق النقض .. الخ

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه، أنه جاء قاصرا في بيان الأدلة على علمه بالغش اذ اقتصر على القول بأنه تاجر زيوت ، وأنه يستطيع بهذه الصفة أن يفرق بين السليم منه والمغشوش .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه اذ عرض لعلم الطاعن بغش الزيت موضوع التهمة قد قال في ذلك "وحيث إن علم المتهم بأن الزيت مغشوش يستفاد من كون المتهم صاحب محل زيوت فهو يعرف الزيوت المختلفة من ألوانها ورائحتها بل ويعرف المخلوط منها وغير المخلوط كما أن الخلط لا يستفيد منه أحد سوى المتهم" ولما كانت المحكمة قد اقتصرت على هذا القول دون بيان ما إذا كان الغش الحاصل في واقعة الدعوى قد نشأ عنه تغيير في لون الزيت أو رائحته حتى يمكن القول بادراك المتهم له لما ذكرته من خبرته المستفادة من مجرد تجارته في الزيوت ، فإن الحكم يكون قاصرا مما يعيبه ويستوجب نقضه ، وذلك من غير حاجة إلى التعرض لباقي أوجه الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥١

(٧٧)

القضية رقم ٤٣٣ سنة ٢١ القضائية :

بريامة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك ومحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك المستشارين
إثبات . دليل مباشر أو غير مباشر . جواز الأخذ به .

إن مدار الإثبات فى المراد الجنائية هو اطمئنان المحكمة إلى ثبوت الواقعة
المطروحة عليها أو نفيها وذلك سواء أكان دليلها على الرأى الذى أخذت به دليلا
مباشرا يؤدي بذاته إلى النتيجة التى انتهت إليها أم كان دليلا غير مباشر لا يؤدي
إلى هذه النتيجة إلا بعملية عقلية منطقية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم السيدة زينب محافظة القاهرة
مع أخرى حكم ببراءتها - قنلا عمدا أمينة محمود إبراهيم محمد خنقا وذلك بأن افلا
حول عنقها قطعة قماش وضغطا بها عليه قاصدين قتلها فأحدا نأ بها الاصابات
المبينة بتقرير الصفة التشريحية والى أدت إلى وفاتها باسفكسيا الخنق وكان
ذلك مع سبق الاصرار وطليت إلى قاضى الاحالة إحاثهما إلى محكمة الجنائيات
لمعاقبتهم طبقا للمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات فتقرر بذلك ومحكمة
جنائيات مصر قضت عملا بالمادة ٢٣٤ من قانون العقوبات بمعاينة محمد فاروق
إبراهيم بالاشغل الشاقة المؤقتة لمدة خمس عشرة سنة نافية بذلك عنه ظرف سبق
الاصرار . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن الطعن يحصل فى أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بالقتل
العمد تأسيسا على ما استنتجه مما ذكره بعض الشهود الذين سمعوا من استمرار

النزاع بين الطاعن وزوجته القتل أثناء حياتهما الزوجية ، ومن أنه كان دائبا في إساءة معاملتها وضربها وإدانتها بالقول مما كان يؤدي إلى نزوحها إلى دار أخيها ولجئها إليه غاضبة في كثير من الأحيان فتمدق لالحكم بمد عرضه لأقوال الشهود : " إنه يؤخذ من كل ما تقدم أن المتهم الأول (الطاعن) كان يسمى معاملة زوجته وكثيرا ما كان يعتدى عليها بالضرب الذي تضطر معه إلى هجره والالتجاء إلى أخيها جوده . وأنه في يوم الحادث وقبل اكتشاف جثتها قام المتهم الأول بمعاونة أخته المتهمة الثانية بإلقاء جسم كحجر أو نحو ذلك على المنور أحدث بالشقة صوت سقوط جسم وأيضا قطعة قماش حمراء مرت أمام نافذة منزل محمد يوسف محمد وأذاغا على الكانة أن المجنى عليها ألقت بنفسها من مسكنها بالدور الرابع إلى المنور بقصد الانتحار بسبب أنها تعشق شخصا آخر غير زوجها وأوعز إلى من قام بتبليغ البوليس بما جاء بالبلاغ الذي أثبتته محقق البوليس بصدر محضره ثم اكتشفت الجثة بمعرفة كاملة إبراهيم ونعيمه محمد عبد الغفور ومعهما المتهمان في المنور الذي تسكنه فاطمة خليل مما جعل جميع الناس يعتقدون أن المجنى عليها انتحرت فعلا " . ثم انتهى إلى القول : " بأن ثبوت قيام النزاع بين المتهم والمجنى عليها وعدم استقرار حياة الزوجية بينهما واستحداثه المظاهر التي أراد التمهيد بها لاكتشاف جثتها في المكان الخفي الذي وجدت به ومعرفة لذلك المكان وثبوت عدم صحة دفاعه وعدم ثبوت وجود دافع لأي شخص آخر في قتل المجنى عليها مع ثبوت حسن سيرها وسلوكها على ما شهدت به الشهود يقطع بأنه هو القاتل لها دون غيره وأن التهمة ثابتة قبله " . ويقول الطاعن انه لما كان ما أورده الحكم إنما يقوم على مجرد الاستنتاج دون أن يكون له أصل في أقوال الشهود ولم يكن فيما قاله أولئك الشهود ما يدل على أن الطاعن هو مرتكب الحادثة ، فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن بالاستناد إلى أسباب لا تؤدي إلى ذلك وإلى أدلة منتزعة من الخيال يكون قد أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة به كما جاء قاصرا في بيان الأسباب .

وحيث إن مدار الإثبات في المواد الجنائية هو اطعمان المحكمة إلى ثبوت الواقعة المطروحة عليها أو نفيها وذلك سواء أكان دليلها على الرأي الذي أخذت

به دليلا مباشرا يؤدي بذاته إلى النتيجة التي انتهت إليها أم كان دليلا غير مباشر لا يؤدي إلى هذه النتيجة إلا بعملية عقلية منطقية . ولما كان ذلك مقورا ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتحقق به جميع الأركان القانونية لحناية القتل العمد التي دان الطاعن بها واستند في ذلك على الأسباب التي ذكرها والتي استخلصها استخلاصا مقبولا سائغا من أقرال الشهود والمعاينة التي أجرتها المحكمة ومن التقرير الطبي ومناقشة الطبيب الشرعي بالجلسة ، وكان من شأن الأدلة التي ساقها الحكم أن تؤدي في العقل إلى ثبوت الواقعة قبل الطاعن ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون سليما ولا يكون لما يشيره الطاعن في طعنه إلا معنى معاودة البحث في أدلة الدعوى وهو ما لا يجوز التعقيب فيه على محكمة الموضوع .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٧٨)

القضية رقم ٤٣٥ سنة ٢١ القضائية :

إثبات . اعتراف متهم على آخر . عدم تأييده بدليل آخر . عدوله عنه أمام المحكمة . الأخذ به . جاز . استعراق الكلب البوليسى عليه . تعزيز الأدلة به . جاز .

لمحكمة الموضوع أن تأخذ باعتراف متهم على متهم في التحقيقات متى اطمأنت اليه ووثقت به ولو لم يؤيد هذا الاعتراف بدليل آخر بل حتى ولو عدل عنه صاحبه أمامها بالجلسة ، كما أنه ليس ثمة ما يمنعها من أن تعزز ما لديها من الأدلة باستعراق الكلاب البوليسية متى ارتاحت اليه كوسيلة من وسائل الاستدلال في الدعوى .

الوقائع .

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم بناحية بهتم مركز قلوب مديرية القليوبية - قتلوا عبد الهادى عبد المجيد خضر عمدا مع سبق الاصرار وذلك بأن بيتوا النية على قتله فاستدرجه المتهم الأول وصحبه المتهم الثانى والثالث إلى مكان الحادث وطعنوه بمذبة قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وطلبت إلى قاضى الاحالة إحالتهم إلى محكمة جنايات بنها لمحاكمتهم بالمسادين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات فقرر بذلك ومحاكمة جنايات بنها قضت عملا بمادتي الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المتهمين الثلاثة عبد المنعم عبد المجيد خضر وسالم محمد سعد ومحمود محمد سعد بالأشغال الشاقة المؤبدة . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن الطاعنين الأول والثانى قد قررا بالطعن على الحكم ، إلا أنهما لم يقدموا أسبابا لطعنهما ، فطعنهما يكون غير مقبول شكلا .

وحيث إن طعن الطاعن الثالث قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن هذا الطعن يتحصل في قول الطاعن إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى تعرض لمناقشة دفاع الطاعنين الأول والثاني وردعاه عليه ولكنه لم يتعرض لموقفه هو واكتفى في ادائته بما قاله من ثبوت التهمة على الجميع من التحقيقات التي تمت في الدعوى وشهادة الشهود الذين سمعتهم المحكمة بالجلسة واعتراف المتهمين الأول والثاني ، وأنه لما كان لا يكفي لسلامة الحكم أن يشير بصفة مجملة إلى المصادر التي تكونت منها عقيدة المحكمة أو أن يعرض الدعوى عرضاً عاماً ، فإنه كان يجب للقول بأدانة الطاعن أن يخصه الحكم بالأدلة التي قامت عليه هو بالذات ويحصرها عليه وخصوصاً إذا كان موقفه من الاتهام مختلفاً عن موقف زميله إذ كانا هما قد اعرفا بمقارفة الجريمة كما قامت ضدتهما على ارتكابها أدلة مادية وكان هو لم يعترف ولم يقيم ضده أى دليل من نوع هذه الأدلة ، لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور هذا إلى إخلاله بحق الدفاع ، فقد تمسك الطاعن أمام المحكمة بسمع شهودى نفى من المصاحين فلم تستجب لطلبه ولم ترد في حكمها عليه ، ويزيد الطاعن أنه لا يوجد في الأوراق ولا فيما تناوله الحكم من دليل عليه سوى اعترافات المتهمين الآخرين وتعترف الكلب البوليسى عليه أما الاعترافات فقد دلت منها المتهمان في الجلسة . وأما تعرف الكلب البوليسى فقد جاء به بتجهيل وتعريف على آخر غير الطاعن مما لا يتأتى معه القول إن اعترافات المتهمين الأول والثاني على الطاعن قد تأيدت بهذا التعرف .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى والأدلة التي استند إليها في ثبوتها وأورد مؤدى هذه الأدلة بالنسبة إلى الطاعن بأنها اعتراف المتهمين الأول والثاني عليه واستعراق الكلب البوليسى . ولما كان ذلك ، وكان من شأن ما اختص به الطاعن من تلك الأدلة أن تؤدي إلى ثبوت الجناية التي دين بها ، وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ باعتراف متهم على متهم في التحقيقات متى اطمأنت إليه ووثقت به ولو لم يؤيد هذا الاعتراف بدليل آخر بل حتى ولو عدل

عنه صاحبه أمامها بالجلسة ، كما لم يكن ثمة ما يمنع المحكمة من أن تعزز ما لديها من الأدلة باستعراض الكلب البوليسى متى ارتاحت اليه كوسيلة من وسائل الاستدلال فى الدعوى . ولما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون محاولة جدل فى موضوع الدعوى ومناقشة لاداتها مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض ، أما ما ينعاه من عدم استجابة محكمة المنايات لطلب سماع شاهدى نفى له من المساجين فمردود بأنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن محاميه لم يطلب من المحكمة بصفة صريحة سماع شهود معينين يشهدون بوقائع محددة مما لا يلزم المحكمة بالالتفات له أو الرد عليه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(٧٩)

القضية رقم ١١٠٢ سنة ٢١ القضائية :

مض . الطعن في حكم لعدم بيانه أسباب الرأفة . لا يقبل .

لا يصح الطعن في حكم بعدم بيانه أسباب الرأفة بمقولة احتمال تحقق المصلحة من ذلك إذا ما كانت أسباب الرأفة تؤدي إلى البراءة ، فإن هذا يكون ترتيباً لنتيجة على توقع الخطأ في أمر لم يفرضه القانون على القاضى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بناحية المتزلة مركز طوخ مديرية القليوبية ضرب أم محمد محمد الخواجة الشاحت فأحدث بها الإصابة الموضحة بالقرار الطبي والتي نشأت عنها طاعة مستديمة يستحيل برؤاهاى انحراف شديد باليد اليمنى مع القيد فى حركة الرسغ للأمام مما يفال مقدرتها على العمل بحوالى ١٠ ٪ ، وطلبت الى قاضى الاحالة إحالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات فقرر بذلك . وقد ادعت أم محمد محمد الخواجة بحق مدنى قبل المتهم وطلبت القضاء لها عليه بمبلغ ٥٠ جنيها بصفة تعويض . ومحكمة جنايات بها عملاً بمادة الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم محمد غمورى غلاب بالحبس مع الشغل لمدة سنة والزامه بأن يدفع للدعية مبلغ خمسين جنيها والمصاريف المدنية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن الطاعن يحصل أولاً فى أن الحكم جاء قاصراً إذ لم يبين الأسباب التى من أجلها عاماته المحكمة بالرأفة وطبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات

ومصلحته في هذا تتحقق إذا ما كانت تلك الأسباب تؤدي إلى براءته من النعمة ويكون الوقوف بها عند استعمال الرأفة خطأ وثانياً — في أن النابت في التحقيقات أن المجنى عليها كانت في ظرف يتعذر عليها فيه معرفة الضارب لكثرة عدد المتشاجرين ولإصابة المجنى عليها بضربات متعددة والحكم لم يشر إلى هذه الظروف الثابتة في التحقيق ويناقشها وثالثاً — أن الحكم لم يشر إلى اختلاف رواية ابنة المجنى عليها مع رواية ولدتها في تحديد مكان للضرب أكان ذلك في المنزل أو في الشارع واختلاف الشاهدين في مكان وقوع الحادث هو اختلاف جوهري كان يتعين على المحكمة أن تشير إليه وتحاول التوفيق بين القولين .

وحيث إنه لا أساس لما يزعمه الطاعن من إيجاب بيان أسباب الرأفة في الحكم ولا وجه لما يزعمه من احتمال تحقق مصلحته في الطعن إذا ما كانت أسباب الرأفة تؤدي إلى البراءة لما في ذلك من البناء على افتراض وقوع الخطأ من المحكمة في أمر لم يفرضه عليها القانون . أما ما يشبه الطاعن غير ذلك فهو جدل في واقعة الدعوى وتقدير الأدلة التي عولت عليها محكمة الموضوع في استخلاصها ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى والأدلة عليها بيانا واضحا لا تناقض فيه بما تتحقق فيه أركان الجريمة التي دان الطاعن بها فإن الطعن لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٨٠)

القضية رقم ١١٠٦ سنة ٢١ القضائية :

حكم . تسببه . قرض . ادانة المتهم غيايا في جريمة الضرب مع سبق الاصرار . تمسكه أمام المحكمة الاستئنافية بانتفاء سبق الاصرار لديه . تأييد الحكم الغيابي لأسبابه . قصور . كون العقوبة المقررة لها تدخل في نطاق العقاب المقرر للجريمة بغير سبق اصرار . لا يغير . المحكمة في حالة سبق الاصرار مقيدة بعقوبة الحبس .

إذا كان المتهم بالضرب مع سبق الاصرار قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بانتفاء سبق الاصرار لديه ومع ذلك فإنها قضت بتأييد الحكم الغيابي القاضي بادانته لأسبابه دون أن ترد على هذا الدفاع الجوهري أو تقيم الدليل على توفر سبق الاصرار، فإن حكمها يكون معيبا متعيينا نقضه ، ولا يغير من ذلك أن تكون العقوبة المقررة لها داخلية في نطاق العقوبة المقررة للجريمة بغير سبق اصرار ، إذ المحكمة — في حالة سبق الاصرار — مقيدة بالحكم بعقوبة الحبس ، مما لا يستطاع معه معرفة الرأي الذي كانت تنتهي إليه لو أنها تحللت من ذلك القيد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم بدائرة مركز أبنوب تعدوا بالضرب على محمد محمد هاشم الشهير بالبدرى ومحمد هاشم أحمد فأحدثوا بهما الإصابات الميئة بالتقرير الطبي والتي تحتاج لعلاج مدة لا تزيد دلى العشرين يوما بالنسبة لمحمد محمد هاشم ومدة تزيد على العشرين يوما بالنسبة لمحمد هاشم أحمد وكان ذلك مع سبق الاصرار ، وطلبت عقابهم بالمسدين ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ — ٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح أبنوب قضت غيايا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهمين شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لكل اوقف التنفيذ فعارض المحكوم عليهم وقضى بتعديل الحكم المعارض فيه وتغريم كل من المتهمين فاستأنفت

النيابة ومحكمة أسيوط الابتدائية قضت غيابيا بتعديل الحكم المستأنف وحبس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل . فعارض المحكوم عليهم وقضى بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أن الدفاع عنهم تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بافتاء سبق الاصرار وأن مقابلتهم للمجنى عليها إنما كانت بطريق الصدفة ولم يكن هناك نية مبيتة للاعتداء إلا أن المحكمة دانتهم دون أن ترد على هذا الدفاع وهو دفاع جوهرى يترتب على ثبوته تغيير وجه الرأى فى الدعوى .

وحيث إن ما يقوله الطاعنون صحيح إذ يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية أن المدافع عنهم قرر فى دفاعه أن سبق الاصرار غير متوافر إلا أن المحكمة قضت بتأييد الحكم الغيابي للأسباب التى بنى عليها دون أن تتعرض للرد على هذا الدفاع أو تقيم الدليل على توفر سبق الاصرار الذى أخذت به . ولما كان هذا الدفاع جوهرى فى الجريمة التى دين بها الطاعنون فقد كان واجبا على المحكمة أن ترد عليه . أما وهى لم تفعل فإن الحكم يكون معيبا مما يستوجب نقضه . ولا يرد دلى ذلك بأن العقوبة المقررة بها تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للجريمة بغير سبق اصرار ، ذلك لأن المحكمة مقيدة بوجوب الحكم بعقوبة الحبس فى حالة سبق الاصرار مما لا يستطيع معه معرفة الرأى الذى كانت تنتهى إليه لو أنها تحللت من ذلك القيد .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(٨١)

القضية رقم ١١١٣ سنة ٢١ القضية :

دفاع . تقديم مذكرة عند حجز القضية للحكم تتضمن طلبا من طلبات التحقيق . إعادة القضية للرافعة . عدم تمسك المتهم بهذا الطلب في الجلسات التالية . إثارة ذلك أمام محكمة النقض . لانتجوز

إذا كان الطاعن عند حجز القضية للحكم قد قدم مذكرة ضمنها طلبا من طلبات التحقيق ثم لما أعيدت القضية للرافعة لم يتمسك بهذا الطلب ويصر عليه في الجلسات التالية فلا يكون له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بمركز امبابه مع آخر توفي - تسببا بغير قصد ولا تعمد في قتل المجنى عليه الأول عبد المنعم السيد أبو عوف وإصابة المجنى عليه الثاني محمد ابراهيم حماد وكان ذلك ناشئا عن اهمالهما وعدم احتياطهما بأن سمح الأول للمجنى عليهما بالركوب على السلم الأيسر للسيارة قيادته بحالة ينجم عنها الخطر وبأن قادسيارته بدون رخصة قيادة ولم يلتزم السير على يمين الطريق وبأن لم يوقف الثاني السيارة قيادته رغم رؤيته للسيارة الأجرة وهي تحمل أشخاصا على الررف الأيسر منها فواصل السير حتى اصطدمت السيارتان وحصل الحادث ، وطلبت عقابهما بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات . وقد ادعى كل من محمد أبو العوف والست هانم خليفة بحق مدني قبل المتهم وكل من أمين عبد الحميد ومحمد السيد بصفتهما مسئولين عن حقوق مدنية وطلبا القضاء لهما عليه بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه بصفة تعويض . ومحكمة جنح امبابه قضت عملا بأدنى الاتهام أولا - بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات .

ثانيا - بالزام المتهم المذكور بأن يدفع للمدعي بالحق المدني خمسمائة جنيه والمصاريف المدنية المناسبة .

ثالثا - رفض الدعوى المدنية بالذمة لباقي المسؤولين عن الحقوق المدنية - فاستأنف محكمة الجيزة الابتدائية قضت حضوريا وغيابيا لأمين عبد الحميد أولا بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم حسين عبدالواحد اسماعيل ستة شهور مع الشغل . ثانيا - وفي الدعوى المدنية بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية قبل المسؤولين عن الحقوق المدنية وبإلزام المتهم والمسؤولين عن الحقوق المدنية أمين عبد الحميد ومحمد السيد بأن يدفعوا متضامنين للمدعين بالحق المدني مبالغ ستمائة جنيه مصرى على سبيل التويض والمصاريف المدنية المناسبة عن الدرجتين و ٣٠٠ قرش أتعاب محاماة .

فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... ألخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعن طلب إلى المحكمة استدعاء المهندس الفنى لمناقشته فى تقريره ، فلم تجبه إلى طلبه ودأته استنادا إلى هذا التقرير كما تمسك بأنه اعترض على ركوب المجنى دليهما على درج السيارة وحذرهما مغبة ذلك مما ينفى مسئولية فلم ترد المحكمة على هذا الدفاع .

وحيث إنه لم يثبت فى محاضر الجلسات أن الطاعن قد طلب إلى محكمة أول درجة أو إلى المحكمة الاستئنافية استدعاء المهندس الفنى لمناقشته ، فإذا صح ما يقوله من أنه ضمن هذا الطلب مذكرته التى قدمها عند حجز القضية بجلسة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ أمام المحكمة الاستئنافية ، فقد كان عليه ، وقد أعيدت القضية للإرافعة ، أن يتمسك بهذا الطلب ويصر عليه فى الجلسات التالية أما وهو لم يفعل فلا يقبل منه إثارة الأمر أمام محكمة النقض . أما ما يقوله الطاعن غير ذلك فدناغ موضوعى لا يستأهل من المحكمة ردا خاصا ، إذ أن الرد عليه مستفاد ضمنا من قضائها بالادانة وإيرادها الأدلة على وقوع الفعل من المتهم .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن دلى غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٨٢)

القضية رقم ١١١٦ سنة ٢١ القضائية :

حكم . تسببه . إثبات . تقرير قى . الأخذ به . يقيد اطراح التقرير الاستشارى . الرد
على هذا التقرير الأخير . غير لازم .

إن استند المحكمة إلى التقرير الفنى المقدم فى الدعوى يفيد اطراحها للتقرير
الاستشارى المقدم فيها وليس بلازم عليها أن ترد على هذا التقرير .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم الرمل تسبب فى قتل عبد الحميد
محمد الزيات وفى إصابة مصطفى حسن ابراهيم بغير قصد ولا تعمد بأن كان ذلك
ناشئاً عن عدم احتياطة وإهماله وعدم انتباهه وعدم مراعاة الاوانح بأن قاد سيارة
بسرعة وفراولها معطلة ولم يأنبه إلى خلل الطريق ولم يستعمل آلة التنبيه فصدم
عبد الحميد محمد الزيات ومصطفى حسن ابراهيم وأحدث بهما الإصابات الميينة
بالمحضر والتي أودت بحياة الأول ، وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤
من قانون العقوبات . وقد ادعى على عبد الحميد الزيات بحق مدنى قبل المتهم
وطلب القضاء له عليه بمبلغ قرش صاغ واحد بصفة تعويض مؤقت . ومحكمة
الرمل قضت غيابياً عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم سنة ونصفاً بالشغل وكفالة
عشرة جنيهات لوقف تنفيذ العقوبة وإلزامه بأن يدفع للادعى بالحق المدنى مبلغ
قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية . فعارض
والمحكمة قضت بتعديل الحكم الغيابى بالنسبة لعقوبة الحبس والاكتفاء بحبس المتهم
سنة شهور وكفالة ١٠٠٠ قرش لوقف تنفيذ العقوبة وتأنيده فيما عدا ذلك .
فاستأنف ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت غيابياً بتأييد الحكم المستأنف .
فعارض والمحكمة قضت بتأييد الحكم المعارض فيه وألزمت المعارض بمصاريف

المعارضة المدنية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول في طعنه إن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع ، ذلك لأنه طلب إلى محكمة ثانى درجة سماع شاهد ، فقررت المحكمة إعلانه وأجلت الدعوى أكثر من مرة لتنفيذ ذلك القرار ، إلا أنها قضت بإدائته دون أن تسمع هذا الشاهد ، أو تأمر بتلاوة أقواله ، كما أنه قدم تقريراً استشارياً بعد سماع محكمة ثانى درجة لشهادة المهندس الفنى ثم حجزت القضية للحكم ، وقدم طلباً بإعادتها إلى المرافعة لمناقشة ذلك المهندس فيما جاء بالتقرير المقدم منه واستدعاء مهندس فنى آخر لمناقشته فى كل ذلك إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الطلب ولم تفند ما جاء بالتقرير الاستشارى هذا إلى أن الحكم المطعون فيه قد استبعد تقرير المهندس الفنى فى موضع ، ثم عاد وتول عليه فى موضع آخر ، كما استند إلى شهادة شاهدين لم يسمعا - ولم تتل أقوالهما بالجلسة ، ويضيف الطاعن أنه دفع بانقطاع صلة السببية بين الخطأ المنسوب إليه والوفاة واستشهد على صحة هذا الدفاع بما جاء بالتقرير الاستشارى إلا أن المحكمة دانت دون أن ترد عليه وهذا قصور يعيب الحكم .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية أن الدفاع عن الطاعن طلب سماع شاهد فأجلت الدعوى لهذا الغرض وإذا تعذر على النيابة الاهتداء إلى محل إقامته أخذ الطاعن على عاتقه أن يقوم بإعلانه فأجيب إلى طلبه إلا أنه لم يفعل بالرغم من تأجيل القضية أكثر من مرة لتنفيذ هذا الغرض . وأخيراً طلب استدعاء المهندس الفنى لمناقشته فسمعت المحكمة . ولما كان الثابت مما تقدم أن المحكمة تابعت الطاعن فى إجابته إلى ما طلب فلا محل لما ينعاه من الإخلال بحقه فى الدفاع . أما ما يقوله بصدد تناقض الحكم بشأن التقرير الفنى فإن ما أورده الحكم من ذلك التقرير لا تناقض فيه إذ قال : "وحيث إنه حتى مع طرح هذا التقرير ظهرياً فإن الثابت من أقوال الشاهد مصطفى حسن إبراهيم وبهنسى الزرقانى أن المتهم كان جدم مسرع غير مطلق

لأداة التنبيه وهذا وحده كاف لتحقيق ركن الخطأ الذي يتصل اتصالاً مباشراً بما ترتب عليه من نتائج في حق المتهم . ثم أردف ذلك بقوله : ” وحيث إنه فضلاً عن ذلك فإن استنتاج المهندس الفني الذي خلص منه أن المتهم ضغط على البترين بدلاً من الفرامل له ما يبرره إذ أن اصطدام السيارة بشجرة وكسر هذه الشجرة من جذع وخلع جذرها جزئياً ثم استمرار السيارة في السير بعد ذلك حتى داخل الحانوت على النحو الظاهر بالمعاينة لا يتأتى أن يكون بسبب سير المتهم سيرا عادياً أو حتى سيرا مسرعاً هونا ما بل إن هذه القوة في الاندفاع الذي يحطم كل حائل يعترضها يستقر الخطار معه إلى صواب ما استنتجه الشاهد . وحيث إنه بالنسبة لما قال به الشاهد من أنه تحقق من سلامة الفرامل فإن خبرته الفنية لا شك كان لها أثرها في القطع بصلاحيية الفرامل وبالقطع فنياً بعد إمكان تقويتها بوجود زيت كاف . أما ما يقوله الطاعن عن عدم تلاوة أقوال الشهود بالجلسة فردود بأنه لم يثبت بحضور الجلسة أنه طلب إلى المحكمة هذه التلاوة ، وليس هناك ما يمنع المحكمة من الأخذ بأقوال هؤلاء الشهود كما وردت بالتحقيق بوصفها عنصراً من عناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث . لما كان الأمر كذلك ، وكان في استناد المحكمة إلى التقرير الفني الذي أخذت به ما يفيد اطراحها للتقرير الاستشاري المشار إليه بالطعن ، فإن ما يشير الطاعن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا تقبل إثارته أمام محكمة القضاة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٨٣)

القضية رقم ١١١٩ سنة ٢١ القضائية :

ضرب أفضى إلى الموت . عدم بيان وجود الاتفاق بين المتهمين . عدم تحديد الضربات التي وقعت من كل منهما . عدم بيان أن جميع الضربات ساهمت في إحداث الوفاة . مساواة المتهمين معا عن الوفاة . لا تصح .

إذا كان الحكم المطعون فيه لا يقوم على أن هناك اتفاقا بين الطاعنين على مقارنة الضرب وكانت المحكمة لم تحدد الضربات التي وقعت من كل من المتهمين ، وكان ما أوردته عن الكشف الطبي لا يفيد أن جميع الضربات التي ألحقتها قد ساهمت في إحداث الوفاة ، ومع ذلك ساءل المتهمين كليهما عن الحادث فإنه يكون معيبا متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما بناحية عزبة الدناية مركز طنطا مديرية الغربية - ضربا عبد الحميد إبراهيم عزام فأحدثا به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي ولم يقصدا من ذلك قتله ولكنه أفضى إلى موته ، وطلبت إلى قاضي الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك وقد ادعى كل من بهية منسى محمد زوجة المجنى عليه عن نفسها وبصفتها وصية على قاصريه فؤاد ورشديه ، وأم إبراهيم السيد السعداوى والداعجنى عليه ضد المتهمين بالتضامن - وطلبنا الحكم لهما عليهما بمبلغ ٥٠٠ جنيه بصفة تعويض ومحكمة جنايات طنطا قضت عملا بمادة الاتهام بمعاينة كل من السيد على باز وإبراهيم أحمد خضر بالسجن لمدة خمس سنين وإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا للدعيتين بالحق المدني أم إبراهيم السيد السعداوى وبهية منسى محمد عن نفسها وبصفتها وصية على ولديها فؤاد ورشديه قاصري المرحوم إبراهيم عبد الحميد عزام بمبلغ خمسمائة جنيه مصرى على سبيل التعويض والمصروفات

المدينة ومبلغ ألف قرش مقابل أنعاب الإمام . فطن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعه الطاعنان دلي الحكم المطعون فيه قوله إن الوفاة نشأت من تهتك المخ وتزيف وإن الصدمة نشأت من كل الضربات التي أحدثها الطاعنان بالمجنى عليه دون أن يقيم الدليل على ذلك مع أن التقرير الطبي لا يمكن أن يفهم منه دراحة ولا ضمنا أن الصدمة نشأت عن جميع الإصابات ، كما أنه لم يثبت وجود اتفاق بين الطاعنين على الضرب .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قال إن تقرير الطبيب الشرعي أثبت أن وفاة المجنى عليه نشأت من تهتك المخ وصدمة وتزيف من أي من الكسرين المشاهد أحدهما بأعلى الشفه أو من الكسر المشاهد بالصدغية البني وإن ما قرره الطبيب الشرعي من أسباب الوفاة يلقي عبء المسؤولية عنها على كل من المتهمين لأن الصدمة نشأت عن الضربات التي أحدثها بالمجنى عليه وأن أحدا غيرهما لم يعتد عليه بالضرب . وأنه متى كانت تلك الصدمة من أسباب الوفاة فإن كلا منهما يسأل عنها سواء أكان الجرحان اللذان سببا للتزيف الناشئ من الكسرين من كليهما أو من أيهما ، ولما كان الحكم لا يقوم على أن هناك اتفاقا بين الطاعنين على متارفة الضرب ، وكانت المحكمة لم تحدد الضربات التي وقعت من كل منهما وكان ما أوردته من الكشف الطبي لا يفيد أن جميع الضربات التي أحدثها الطاعنان قد ساهمت في إحداث الوفاة ، فإن الحكم إذ رتب مسؤولية الطاعنين معا عن الحادث يكون معيبا متعينا نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جاسة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥١

(٨٤)

القضية رقم ٤١٠ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك المستشارين .

قانون . دعارة . القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . يسرى على كل فعل وقع قبله لم يحكم فيه
نهائيا قبل صدوره . مجرد ضبط المتهم في منزل يدار للدعارة . لا يكفى للعقاب . إدانة المتهم
على أساس مجرد القول بأنها تردد على المنزل الذى ضبطت فيه . هذا لا يكفى لإثبات الاعتياد .
إن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الذى صدر ونشر فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٥١
يسرى على كل فعل وقع قبله لم يحكم فيه نهائيا قبل صدوره عملا بالفقرة الأولى
من المادة الخامسة من قانون العقوبات . وإذا كان هذا القانون يشترط
للعقاب الاعتياد على ممارسة الفجور أو الدعارة ، فإنه - وفقا لأحكامه -
لا يصح عقاب المتهم لمجرد ضبطها فى منزل يدار للدعارة لا ارتكاب الفحشاء .
وإذا كانت المحكمة قد استندت فى الحكم على المتهم إلى أنها تردد على المنزل
الذى ضبطت فيه ولم تبين الدليل المؤدى إلى ثبوت ذلك فإن حكمها يكون
قاصرا إذ أن ما قالته من ذلك لا يكفى لإثبات الاعتياد على ممارسة الدعارة
فى حكم هذا القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - سيدة حنفى محمود و ٢ - خضرة أحمد
العشرى و ٣ - نعيمة إسماعيل أحمد - بأنهن فى ١٩ مارس سنة ١٩٥٠ بدائرة
قسم محرم بك الأولى - أدارت منزلا للعاهرات - والثانية والثالثة - ماهمتا
فى إدارة المنزل السالف الذكر ، وطلبت عقابهن بالمواد ١ و ٢ و ٣ من الأمر
رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ . وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة محرم بك الجزئية دفع

محاوى المتهمات ببطلان إذن التفتيش ومحضر التحقيق . والمحكمة قضت أولا برفض الدفع ببطلان إذن التفتيش ومحضر التحقيق مع استبعاد كدليل فى القضية وبصحتهما — ثانيا — بحبس كل من المتهمين الأولى والثانية سنة واحدة مع الشغل والنفاذ وبحبس المتهم الثالثة سنة واحدة ونجمة جنيتها لوقف التنفيذ فاستأنفت المتهمات ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الواقعة التى أثبتتها الحكم المطعون فيه فى حق الطاعنة وعاقبتها عليها تنحصر فى " أنها ضبطت فى منزل يعتبر بيتا للعاهرات وأقرت بأنها تعمل أرتست فى ملهى الألباسادير وأن محاولة اختفائها من ضابط البوليس تمهيدا لهربها لتقطع بأنها تردد على هذا المنزل لا ارتكاب الفحشاء . ومن ثم تكون قد ساهمت فى إدارة المنزل المشار إليه ولو كان موقفها سليما لما اضطربت عند حضور رجال البوليس ... " ولما كان القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ قد صدر ونشر فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٥١ وهو يشترط فى الفقرة الثالثة من المادة التاسعة منه للمعاقب فى مثل واقعة الدعوى الاعتقاد على ممارسة الفجور أو الدعارة مما لا يكفى فيه ضبط المتهم فى منزل يدار للدعارة لا ارتكاب الفحشاء ، فىكون هذا القانون الجديد هو الأصلح للتهمة ويجب لذلك تطبيقه على الواقعة عملا بالفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات . ولما كانت المحكمة قد استندت فيما استندت إليه فى الحكم إلى أن المتهم تكرر على المنزل الذى ضبطت فيه إلا أنها لم تبين الدليل المؤدى إلى ثبوت هذا الذى قالته فإنه لا يمكن اعتبار ذلك كافيا لإثبات اعتياد المتهم على ممارسة الدعارة فى حكم القانون الجديد ، ولذا فإنه يتعين مع نقض الحكم إعادة محاكمة الطاعنة لاستظهار حقيقة الواقع فيما ذكر بالحكم ولم يقم عليه الدليل من ذلك الاعتقاد .

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإعادة محاكمة الطاعنة فى ظل القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

(٨٥)

القضية رقم ٤٣٦ سنة ٢١ القضائية :

١ — اثبات . القرائن . جواز الاعتماد عليها وحدها في اثبات جريمة القتل .

ب — شهود . طلب شاهد لم يسبق اعلانه وسماعه في الجلسة . جائز .

١ — إن القانون لم يشترط لثبوت جريمة القتل قيام دليل بعينه بل للمحكمة أن تكون اعتقادها بالإدانة من كل ما تطمئن اليه ، فإذا هي أخذت في اثبات القتل بما تكشف لها من الظروف والقرائن فلا تثريب عليها في ذلك ، إذ القرائن من طرق الإثبات في المواد الجنائية وللقاض أن يعتمد عليها وحدها مادام الرأي الذي يستخلصه منها مستساغاً .

٢ — للمحكمة في أثناء نظر الدعوى أن تستدعي أى شخص لم يكن سبق إعلانه لتسمعه شاهداً في الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم بناحية الخزقانية مركز قابوب مديرية القليوبية قتلوا عواطف عبد المعطى على حسن عمداً مع سبق الإصرار بأن يتوا النية على قتلها فاعطوها كمية من مادة سامة زرنينخ أصفر كافية بنفسها لإحداث الوفاة قاصدين من ذلك قتلها ثم خنقوها بعد ذلك بجسم شريطى بقصد تنفيذ القتل نشأ من ذلك الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وطلبت إلى قاضى الاحالة احوالهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات بنها قضت عملاً بمادتي الاتهام بمعاينة كل من المتهمين عبد المعطى على حسن وعطية أحمد عمر وفاطمة أحمد عمر بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنين . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنين بالقتل العمد جاء معيبا نقصوره وقيامه على ما لا سند له بالأوراق بجانب أنه بنى على مجرد الشك والاحتمال وعلى أقوال لا يمكن أن تؤدي إلى ما استخلص منها، هذا فضلا عما شاب الحكم من بطلان بسبب عدم ختمه في الميعاد . وفي بيان ذلك يقول الطاعن الأول إن المحكمة قد اسندت إليه أنه اعترف بأنه دفن الجثة دون تشریح ورغم سابق التنبيه عليه بعدم الدفن مع أن مثل هذا الاعتراف لم يصدر عنه كما أن ما ذكرته من أنه أعد لابنته القتيلة وزوجها حجرة بمنزله ليقيا فيها بقصد محاولة التوفيق وأنه لما لم تنجح هذه المحاولة عمل على قتلها لا تؤيده التحقيقات التي يفهم منها أن الزوجين كانا يعيشان بمنزل المتهم حياة هادئة ، وكذلك ما أورده المحكمة من أن الطعام (الحبيزة) قدم الى القتيلة ليلة الوفاة يخالف ما شهد به ضابط المباحث بالجلسة فضلا عن أقوال شقيقة القتيلة من أنها إنما قدمت قبلها بأيام كما أنه لا يمكن أن يتفق وما ورد بتقرير الطبيب الشرعى من أن الفترة بين تناول السم والقتل بالحقن لم تكن تتعدى أمدا قصيرا لا يتجاوز الساعات ثم إن السم وجد بالجثة على شكل حبات وبكميات كبيرة وبصورة غير طبيعية مما يحتمل معه تصور أن المجنى عليها قد انتحرت كما أن أقوال شقيقة المجنى عليها وغيرها من الشهود من أن القى كان قبل الوفاة بثلاثة أيام يتناقض مع ما ورد بالتقرير الطبي الشرعى عن السم وحالته وأثره . ويضيف الطاعن أن المحكمة أغفلت الرد على ما دافع به عما تكشف من أقوال أحد الشهود من أنه أراد طلاق ابنته القتيلة وأن زوجها كان يضربها ضربا مبرحا ترتب عليه كسر ضلع لها مما لا يمكن معه القول بحصول القتل منه ، ذلك بجانب أن علاقة الأبوة لا تسمح له بارتكاب الجريمة وبخاصة وقد شهد الشهود بأن القتيلة كانت حسنة السير حميدة الأخلاق وأنه كان خارج المنزل ليلة الوفاة . ولما أن عاد الى المنزل لم ينفرد بابنته بل قصد الى مخدعه ، كما لم ترد المحكمة على ما أثاره في شأن تناقض أخت القتيلة وما ذكرته أختها الأخرى من أنها كانت تلازمها ليلة الوفاة . وأن ما وجد به من إصابات إنما يرجع إلى مشاجرة بينه وبين آخرين بسبب دفن

الجلسة وأن التقرير الطبي لا يتعارض مع قوله ، ثم إن المحكمة قد أخطأت في الإجراءات حين سمعت أخت القتيلة على سبيل الاستدلال بمناسبة وجودها بالجلسة ، وذلك دون أن يوافق المتهمون أو المدافعون عنهم ، ويقول الطاعنان الآخران إن المحكمة لم تبين الأدلة المثبتة لكل واقعة وإنما أخذت بقرائن واستنتاجات أرجعتها إلى أقوال الشهود مما لا يمكن معه قانونا اعتبارها دليلا كما أنهما لم يتدخلتا في أمر دفن الجثة ولم يوجد بها آثار لمقاومة وما قالته شقيقة القتيلة عن الطعام وتقديمه غير صحيح يكذبه ما ورد بالتقرير الطبي الشرعي من أن السم أعطى قبل الوفاة بساعات وأن المعدة كانت خالية من الطعام فضلا عما ثبت في التحقيقات من أن المجنى عليها كانت ممتنعة عن تناول الأكل وأنها إنما كانت تتناول السوائل وحدها ومن يدأختها دون مواها ، ثم إن المحكمة لم تتعرض لاحتمال الانتحار بسبب ما ظهر من كره المجنى عليها لعشرة الزوج كما لم تتعرض لاحتمال حصول الخنق من يد الطاعن الأول وحده وأنها إذ اعتبرت الجميع فاعلين بارتكاب الجريمة بالسم والخنق لم تبين ما ساهم به كل من أفعال ولم تورد الأدلة على حصول الاتفاق والتآمر الذي قالت به . ويضيف الطاعنان أن الحكم لم يختم ويحصل إيداعه في ظرف الثمانية الأيام كما تدل على ذلك الشهادة الرسمية المقدمة ، كما أنه قد مضى على يوم صدوره نحو شهرين دون أن تكتب أسبابه أو يخطرأ بإيداعه بصفة رسمية وأنه ما دام قد مضى عليه أكثر من ثلاثين يوما فإنه يكون باطلا متعينا نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعنين واطرحه للاعتبارات التي قالها . ولما كان الأمر كذلك ، وكان ما أورده الحكم له سند، كما تبين من الملف الذي أمرت المحكمة بضمه تحقيقا للطعن ، وكان من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الخصوص يكون في غير محله إذ لا يخرج عن الجدل في تقدير الأدلة ومبلغ الاطمئنان إليها مما يختص به قاضي الموضوع ولا معقب عليه فيه ، وهذا ولا جناح على المحكمة أن هي أخذت في الإثبات بما يتكشف لها من الظروف والقرائن إذ أن القانون لم يشترط لثبوت جريمة

القتل قيام دليل بعبته ، بل للمحكمة أن تكون اعتقادها بالإدانة من كل ما تظمن إليه والقرائن من طرق الإثبات في المواد الجنائية ، وللقاضي أن يعتمد عليها وحدها ولا يصح الاعتراض على الرأي المستخلص منها مادام سائغا مقبولا ، كما أنه لا جناح على المحكمة إن هي استعنت الى أخت القتيلة إذ الثابت بحضور الجلسة أنها أمرت باستدعائها عقب سماع شهادة ضابط المباحث وكان ذلك بناء على طالب المدافع عن الطاعن الأول ، هذا فضلا عما للمحكمة أثناء نظر الدعوى من حق في أن تستدعي وتسمع أقوال أى شخص لم يكن قد سبق اعلانه قبل الجلسة بالحضور أمامها ، أما ما يقوله الطاعنون وينعونه على شهادة أخت القتيلة التي عينت نوع الطعام الذي تناولته أختها فردود بأن الحكم لم يؤسس على شهادتها في هذا الشأن بل ان السم قد أعطى لها في طعامها دون تعيين هذا الطعام وما انتهى إليه الحكم في ذلك يستند الى ما يبرره مما لا يصح معه النعي عليه لهذا السبب ، وأما عن القصور في الرد على الدفاع فلا وجه له ، إذ ليس من الواجب على المحكمة وهي تتحرى الواقع في الدعوى أن تتبع الدفاع في كل شبهة يقيمها أو استنتاج يستنتجه من ظروف الواقعة أو أقوال الشهود وترد عليه شبهة شبهة ، بل يكفي أن يكون الرد عليها مستفادا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت المبينة في الحكم . وأما ما يقوله الطاعنان الأخيران عن بطلان الحكم فردود بأن عدم ختم الحكم في ميعاد الثمانية الايام المقررة في القانون لا يترتب عليه بطلانه ، كما أنهما لم يتقدما بشهادة مستخرجة من قلم الكتاب تثبت أن الحكم قد انقضى على صدوره ثلاثون يوما دون أن يكتب أو يوقع عليه حتى يصح لها طالب نقض الحكم لهذا السبب ، إذ يجب أن يدعم الطالب بهذه الشهادة الأخرى وهذا الإيجاب لم يكن إلا بقصد أن يثبت الطاعن أنه حين دعيته حاجته الى الاطلاع على الحكم لم يجده في متناوله بسبب عدم التوقيع عليه من رئيس المحكمة التي أصدرته فاذا كان الطاعن لم يقدم هذه الشهادة الأخرى وكان لم يقم في الحكم ولا في أوراق الدعوى ما يثبت قوله فان طالب نقض الحكم لا يكون له عمل .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطاعن دلي غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٨٦)

القضية رقم ١١٠٤ سنة ٢١ القضائية :

قانون . دعارة . القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . يدرى على كل فعل وقع قبله لم يحكم فيه نهائيا قبل صدوره . النص في القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ على استمرار العمل بالأمر العسكرى رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ لمدة سنة . لا يتمتع من ذلك . مجرد ضبط المتهم في منزل يدار للدعارة . لا يكفى للعقاب بمقتضى ذلك القانون .

إن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة الذى صدر ونشر فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٥١ لا يعاقب على مجرد ضبط المتهم في منزل يدار للدعارة بل هو يشترط للعقاب الاعتياد على ممارسة الفجور أو الدعارة . وهذا القانون هو الواجب التطبيق على الفعل الواقع قبله والذى لم يحكم فيه نهائيا قبل صدوره عملا بالفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات . ولا يغير من هذا ما ورد بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ من النص على استمرار العمل بأحكام الأمر العسكرى رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ لمدة سنة اذ ذلك لا يجعل منه قانونا ينهى عن ارتكاب فعل في فترة محددة لا يحول انتهاؤها دون السير في الدعوى مما يدخل في حكم الفقرة ٣ من المادة الخامسة من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — جميلة مصطفى ابراهيم ٢ — فردوس محمد عبد الستار ٣ — انصاف عبد الستار محمد عبد الستار لانهن في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٠ بدائرة قسم الوايل — المتهم الأولى — فتحت وادارت بيتا للعاهرات والثانية والثالثة ماهمتا في ادارة البيت المذكور ، وطلبت عقابهن بالمواد ١/٢ و ٣٠ من الأمر العسكرى رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ والأمر العسكرى رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ ومحكمة جنح الوايل الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام وتطبيق المادة الخامسة من الأمر رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ بالنسبة للتهمة الثانية بحبس

المتهمة الأولى سنتين مع الشغل والنفاذ وبحبس المتهم الثانية ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ وبتغريمها مائة جنيه وبراءة المتهم الثالثة انصاف عبد الستار محمد عبد الستار مما اسند اليها، فاستأنفت المتهم الأولى والثانية ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للأولى وتعديله بالنسبة للثانية الى سنتين وتغريمها ١٠٠ جنيه بلا مصاريف . فطعنتم النيابة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... حيث إن النيابة تقول في طعنها إن الحكم المطعون فيه حين قضى على المطعون ضدها بالحبس مع الشغل لمدة سنتين قد أخطأ في تطبيق القانون لتزوله عن الحد الأدنى للعقوبة المقررة للجريمة، ثم طابقت بالجلسة نقض الحكم واقتضاء براءة المتهم بناء على أن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الصادر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قد جعل هذا الفعل الذي حكم عليها من أجله غير معاقب عليه فوجب إعمال حكمه إذ هو القانون الأصح فهو الذي يتبع دون غيره .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على جميله مصطفى والمتهمة (المطعون ضدها) وانصاف عبد الستار بأنهن بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٠ الأولى فتحت وأدارت بيتا للعاهرات والثانية والثالثة - ساهمتا في إدارة بيت للعاهرات حالة كون الثانية مصابة بمرض تناسلي معد ، فقضت محكمة أول درجة بإدانة الأولى والثانية وبمعاينة الثانية بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات وتغريمها ١٠٠ جنيه وذلك عملا بالمواد ١ و ٣ و ٥ من الأمر العسكري رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ . فاستأنفت المحكوم عليهما ، فقضت المحكمة الاستئنافية بتعديل الحكم بالنسبة إلى عقوبة الحبس المقضى بها على الثانية وجعلها لمدة سنتين وبتأييد الحكم بالنسبة إلى الأولى وقالت المحكمة في شأن المطعون ضدها : ” إن التهمة ثابتة قبلها إذ اعترف عزت وكان قد ضبط معها بغرفة بمنزل الأولى أنه دخل معها الغرفة على اتفاق وإياها ليتصل جنسيا بها

وأنه صاحبها على السرير فلما هم بها اقتحم رجال البوليس الغرفة وقفزت المتهمه قبل ذلك من النافذة حتى ضبطها المخبر في الخارج شبه عارية ، هذا فضلا عن سوابقها المعروفة لدى البوليس عن سيرها ومن ثم يتعين عقابها بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٥ من الأمر العسكري إذ ثبت أنها مريضة بمرض تناسلي وذلك من الكشف الطبي الموقع عليها “ ولما كان القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة قد صدر ونشر في ٢٦ أبريل سنة ١٩٥١ وهو يجعل الواقعة الثابتة بالحكم غير معاقب عليها اذ هي تنحصر في ضبط المتهمه في منزل يدار للدعارة ، وهذا الفعل وحده لا يعاقب عليه طبقا للقانون الجديد الذي يشترط للعقاب الاعتياد على ممارسة الفجور أو الدعارة (المادة ٩ الفقرة ٣) فإن القانون الجديد هو الواجب التطبيق عملا بالفقرة الأولى من المادة ٥ من قانون العقوبات . ولا يغير من هذا النظر ما جرى عليه القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ من النص على استمرار العمل بأحكام الأمر العسكري رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ لمدة سنة اذ لا يجعل ذلك منه قانونا ينهى عن ارتكاب فعل في فترة محددة لا يحول انتهاؤها دون السير في الدعوى مما يدخل في حكم الفقرة ٣ من المادة الخامسة من قانون العقوبات . ذلك لأن الأمر العسكري ذاته لم يحدد فترة معينة في الأصل ولأن المشرع عندما سن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ الذي استبقى به الأمر العسكري وأمر باستمرار العمل به لمدة سنة إنما كان يهدف بذلك إلى سد الفراغ حتى يتمكن من وضع تشريع جديد يحل محله بدليل ما ورد بالمذكرة الإيضاحية من أن المشرع لم يستبق من التدابير التي صدرت بها أوامر عسكرية إلا ما يسد فراغا في التشريعات القائمة وما ينجم عن انقطاع العمل به ضرر يبلغ بالأمن وبالنظم الاقتصادية وما إليها حتى تستقر الأمور ، وبدليل أنه لما سد الفراغ وصدر القانون الجديد بشأن مكافحة الدعارة نص فيه على إلغاء ذلك الأمر العسكري ، فذلك كله مما يخرج القانون القديم عن حكم الفقرة ٣ من المادة ٥ من قانون العقوبات ويتعين لذلك اعتبار القانون الجديد هو الذي يتبع دون غيره في حق المتهمه ولما كان هذا القانون يجعل الفعل غير معاقب عليه على ما سبق بيانه ، فإنه يتعين لذلك نقض الحكم والقضاء ببراءة المتهمه .

(٨٧)

القضية رقم ١١٠٥ سنة ٢١ القضائية :

تموين . عقوبة . المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . بائع متجول لم يعلن أسعار بضاعته .
الحكم بوقف تنفيذ العقوبة عليه . خطأ .

إن المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ تنص فيما تنص عليه على أنه لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة على من يخالف أحكام القرارات التي تصدر بإعلان الأسعار أو المادة ١٣ من المرسوم المذكور . فالحكم بوقف تنفيذ العقوبة على بائع متجول لم يعلن عن أسعار بضاعته يكون خطأ في تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بدائرة بندر دمنهور لم يعلن عن أسعار بضاعته وهو بائع متجول وطلبت عقابه بالمواد ٣/٦ و ١/١٣ و ١٥/١٤ و ١٦ و ٢٠ و ٢١ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والقرار الوزاري رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٦ والقرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٠ ومحكمة جناح دمنهور الجزئية قضت عملاً بنواد الاتهام بتغريم المتهم خمسة جنيهات . فاستأنف ومحكمة دمنهور الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف مع وقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

...حيث إن النيابة تقول في طعنها إن الحكم المطعون فيه حين قضى بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها على المطعون ضده "لأنه لم يعلن عن أسعار بضاعته وهو بائع متجول" قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأن المادة ١٤ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ تنص على أن الأحكام التي تصدر إعمالاً له لا يجوز أن يوقف تنفيذها .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على المتهم بأنه لم يعلن عن أسعار بضاعته فقضت محكمة أول درجة بتغريمه ٥٠٠ قرش عملاً بالمواد ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ٢٠ و ٢١ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والقرارين الوزاريين رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٦ و ١٣١ لسنة ١٩٥٠ فاستأنف المحكوم عليه ، فقضت المحكمة الاستئنافية بالتأييد مع إيقاف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات تبدأ من يوم الحكم بناء على ما تبين لها من حالة المتهم وعدم وجود سوابق له . ولما كانت المادة ١٤ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ التي طبقها المحكمة في حقه نصت فيما نصت عليه على أنه لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة على من يخالف أحكام القرارات التي تصدر بإعلان الأسعار والمادة ١٣ من المرسوم المشار إليه فإن المحكمة إذ قضت بوقف التنفيذ تكون قد خالفت القانون ، ويتعين لذلك نقض الحكم وتطبيق القانون على وجهه الصحيح .

وحيث إنه لما تقدم بتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من وقف تنفيذ العقوبة .

جاسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥١

(٨٨)

القضية رقم ٤٣٨ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك وباصلى موسى بك
المستشارين .

خيانة الأمانة . شرط قيام هذه الجريمة . تمسك المتهم بأنه لم يكن أمين صندوق الجمعية المتهم
بتبديد أموالها وأنه إنما أعطى إقرارا بقبول سداد المبالغ التى تظهر فى ذمة أخيه الذى كان
أبنا لصندوق . إدانته دون رد على هذا الدفاع . قصور

يشترب لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشىء المبدد قد سلم إلى المتهم
بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . فإذا
كان الطاعن قد تمسك أمام المحكمة بأن المبالغ المنسوب إليه تبديدها لم تدخل
ذمته بصفته أمينا لصندوق جمعية التعاون بل إن الأمين كان أخاه الذى توفى
فقام هو مقامه وأعطى على نفسه إقرارا بقبوله سداد ما عساه يكون بذمة أخيه
الذى توفى ، واكن المحكمة أدانته دون أن تعرض لهذا الدفاع بما يفند مفكها
يكون مشوبا بالقصور متعينا نقضه

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز أبشواى بدد المبالغ المبينة بالمحضر
الخاصة بجمعية التعاون الزراعية بناحية العجميين إضرارا بها ولم يرد لها عند طلبها
وكانت هذه المبالغ قد سلمت إليه على سبيل الأمانة وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١

من قانون العقوبات . نظرت محكمة أبشواى الدعوى ثم قضت فيها غيابيا بتاريخ ١١ من يناير سنة ١٩٥٠ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل فعارض وقضى فى معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنفت النيابة كما استأنف المتهم ومحكمة الفيوم الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف التنفيذ عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... حيث إن مما يثيره الطاعن فى طعنه أنه دفع أمام المحكمة بأن المبالغ المنسوب إليه تبديدها لم تدخل ذمته بصفته أميناً لصندوق جمعية التعاون بل إن أخاه كان الأمين ، فلما توفى قام هو بمقامه وأعطى على نفسه إقرارا بقبوله سداد ماعساه يكون شاغلا لذمة أخيه الأمين المتوفى ، ورغم جوهرية هذا الدفاع فإن المحكمة لم تكن بتحقيقه .

وحيث إنه لما كان يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشئ المبدد قد سلم إلى الجانى بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وكان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الطاعن تمسك أمام المحكمة بدفاعه المبين بوجه الطعن ، إلا أن الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانته بالتبديد دون أن يتعرض لهذا الدفاع الهام ويرد عليه بما يفنده ، فانه بذلك يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(٨٩)

القضية رقم ٤٤١ سنة ٢١ القضائية :

(١) إجراءات . حكم من محكمة الجنايات . صدوره من هيئة مكونة من اثنين من المستشارين
وأحد قضاة المحاكم الابتدائية . لا عيب في هذا الشكل .

(ب) حكم . تسييد . استناد الحكم في تنفيذ دفاع المتهم إلى مجرد القول بأن من أسند هواله
ارتكاب الجريمة كان مريضا بأعصابه وفي حالة إعياء . تصور . كان يجب بيان مدى
ذلك العجز . وجود أدلة أخرى . لا يعني . تساند الأدلة في المواد الجنائية .

١ — إن قانون نظام القضاء رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ إذ نص في الفقرة الأولى
من المادة الثالثة على أنه ” تؤلف كل من محاكم الاستئناف من رئيس ووكلاء بقدر
عدد الدوائر وعدد كاف من المستشارين ” لم يقصد إلا تقرير قاعدة تنظيمية
في ترتيب محاكم الاستئناف دون أن يربط على مخالفتها البطلان . يدل على ذلك
أن الفقرة الثانية من هذه المادة نفسها تقول : ” وتصدر الأحكام من ثلاثة
مستشارين ” وأن المادة الرابعة من القانون ذاته تنص على أنه ” تشكل في كل
محكمة استئناف محكمة أو أكثر للجنايات وتؤلف كل منها من ثلاثة من مستشاري
محكمة الاستئناف ” . هذا إلى ما نصت عليه المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات
الجنائية الصادر بعد قانون نظام القضاء من أنه ” تشكل محكمة أو أكثر للجنايات
في كل محكمة من محاكم الاستئناف وتؤلف كل منها من ثلاثة من المستشارين ” .

٢ — إن مجرد وصف شخص بأنه كان مريضا بأعصابه وفي حالة إعياء
لا يؤدي في العقل إلى القول بعجزه عن تصويب بندقية وقتل إنسان . فإذا كان
مما اعتمدت عليه المحكمة في إدانة الطاعن قولها بعجز من أسند إليه هو ارتكاب
الجريمة دون أن تحقق مدى ذلك العجز الذي قالت به ، كان حكمها قاصرا
متعينا نقضه ، ولا يؤثر في ذلك ما أورده الحكم مع هذا الدليل من أدلة أخرى ،
فإن الأدلة في المواد الجنائية متسائدة ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضي بحيث

لا يمكن الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل المذكور في الرأي الذي اتتهت إليه المحكمة .

الوقائع

أنهت النيابة العامة الطاعن بأنه بناحية نواراة من أعمال مركز اطسا مديرية الفيوم قتل عبد الجواد فتح الباب عمدا بأنه أطلق عليه عيارا ناريا من بندقيته قاصدا قتله فأحدث به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وذلك مع سبق الإصرار . وطلبت من قاضي الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . وقد ادعى كل من عبد التواب وجميله وعائشه أولاد عبد الجواد فتح الباب المجنى عليه بحق مدنى وطلبوا القضاء لهم عليه بمبلغ ٢٠٠ ج تعويضا مؤقتا . ومحكمة جنايات الفيوم قضت عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة أحمد جلول فتح الباب بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبالزامه بأن يدفع للمدعين بالحق المدنى مبلغ ٢٠٠ جنيه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الوجه الأول من الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه صدر من هيئة مكونة من اثنين من المستشارين وأحد قضاة المحكمة الابتدائية، وأنه لما كان قانون نظام القضاء قد نص في المادة الثالثة منه على أن تؤلف كل محكمة استئناف من رئيس ووكلاء بقدر عدد الدوائر ومن عدد كاف من المستشارين مما مقتضاه وجوب تشكيل محكمة الجنايات برئاسة رئيس أو وكيل محكمة استئناف ، فإن الحكم إذ صدر من الهيئة المشار إليها برئاسة أحد المستشارين يكون قد شابته بطلان في الإجراءات .

وحيث إن قانون نظام القضاء رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ إذ نص في الفقرة الأولى من المادة الثالثة على أنه " تؤلف كل من محاكم الاستئناف من رئيس ووكلاء

بقدر عدد الدوائر وعدد كاف من المستشارين . لم يقصد إلا تقرير قاعدة تنظيمية في ترتيب محاكم الاستئناف دون أن يرتب على مخالفتها البطلان . يدل على ذلك أن الفقرة الثانية من هذه المادة نفسها تقول : ”وتصدر الأحكام من ثلاثة مستشارين“ وأن المادة الرابعة من القانون ذاته تنص على أنه ”تشكل في كل محكمة استئناف محكمة أو أكثر للجنايات وتؤلف كل منها من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف“ . هذا إلى ما نصت عليه المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بعد قانون نظام القضاء من أنه ”تشكل محكمة أو أكثر للجنايات في كل محكمة من محاكم الاستئناف وتؤلف كل منها من ثلاثة من المستشارين“ . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ صدر من الهيئة المشككة على الوجه المشار إليه لا يكون مشوبا بالبطلان .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم أنه إذ دفع أمام المحكمة بأنه لم يقتل بل إن أخاه صبرى هو القاتل ، كان مما رد به الحكم على هذا الدفاع ”إن اسناد التهمة إلى صبرى إنما أريد به التضليل والتشكيك في صحة الاتهام الموجه إلى أخيه فقد استدعى المحقق صبرى هذا فوجده مريضا بأعصابه بادی الإعياء ، فليس مثله بالشخص الذى يستطيع تصويب بندقية وقتل انسان . ويقول الطاعن إنه لما كان مفاد هذا الرد أن الحكم قد استند في القول بعجز صبرى عن التصويب والقتل إلى مجرد قول من المحقق بأنه وجده بادی الاعياء ، وكان الإعياء بذاته لا يؤدي في العقل إلى العجز الذى قالت به المحكمة ولم تسلك في تحقيقه السبيل القويم لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد استند ضمن ما استند إليه في نفي دفاع الطاعن والقضاء بادانته إلى ما لا يؤدي إليهما .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد استند فيما استند إليه في اثبات التهمة إلى الطاعن وتفنيد دفاعه إلى قوله : ”إن اسناد التهمة إلى صبرى جلول إنما أريد به التضليل والتشكيك في صحة الاتهام الموجه إلى أخيه المتهم أحمد جلول . وقد استدعى المحقق صبرى جلول هذا فوجده مريضا بأعصابه بادی الأعياء فليس مثله بالشخص الذى يستطيع تصويب بندقية وقتل انسان . ولما كان مجرد

وصف شخص بأنه كان مريضا بأعصابه وفي حالة اعياء لا يؤدي في العقل إلى القول بعجزه عن تصويب بندقية وقتل انسان ، وكان مما اعتمدت عليه المحكمة في ادانة الطاعن قولها بعجز صبرى جلول عن ارتكاب الجريمة دون أن تحقق مدى ذلك العجز الذى قالت به ، فان حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه ، ولا يؤثر في ذلك ما أورده الحكم مع هذا الدليل من الأدلة الأخرى لأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث لا يمكن الوقوف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل المذكور في رأى الذى انتهت اليه المحكمة .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقى أوجه الطعن

(٩٠)

القضية رقم ٤٤٢ سنة ٢١ القضائية :

إصابة خطأ . سيارة . مؤاخذه قائد السيارة على أنه تجاوز الحد الذي يمكنه من إيقافها وتفادي الاصطدام . القول بأن القانون لم يقرر سرعة معينة في الجهة التي وقع فيها الحادث . لا محل له .

إذا كان الحكم قد أخذ المتهم في جريمة الإصابة خطأ على تجاوزه الحد الذي يمكنه من إيقاف سيارته وتفادي الاصطدام بالسيارة التي تتقدمه ، فلا محل للنعي عليه أن القانون لم يقرر سرعة معينة في الجهة التي وقع فيها الحادث حتى تصح مساءلته عن تجاوزها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : مصطفى حامد نصر افندي (الطاعن) و ٢ - أنور صالح أحمد زيان بأنهما بدائرة قسم الرمل : تسببا من غير قصد ولا تعمد في إصابة عبد القادر عبد الرحمن عبد الكريم وحسن حسن محارم ونشأ ذلك عن إهمالهما ومخالفتهما لائحة السيارات إذ قاد كل منهما سيارة بحالة ينجم عنها الخطر بأن أسرع الأول أكثر من المقرر ولم يلزم الثاني الجانب الأيمن للطريق حال سيره فاصطدمت السيارتان وحدثت بالحجني عليهما الإصابات الموضحة بالتقرير والمتهم الثاني تسبب من غير قصد ولا تعمد في إصابة المتهم الأول مصطفى حامد نصر بالإصابات الموضحة بالتقرير الطبي ونشأ ذلك عن إهماله ومخالفته للائحة السيارات بأن لم يلزم الجانب الأيمن للطريق حال سيره فصدم المتهم الأول وأحدث به إصابته . وطلبت عقابهما بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الرمل قضت عملا بمادة الاتهام بالنسبة إلى المتهم الأول أولا - بتغريمه خمسمائة قرش صاغ . وثانيا - ببراءة المتهم الثاني مما أسند إليه عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . فاستأنف الأول كما استأنفته

النيابة للثاني ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للأول وإلغائه بالنسبة للثاني وتغريمه ٥٠٠ قرش عملاً بمادة الاتهام . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون فيما ذهب إليه من أن الطاعن تجاوز حد السرعة ، إذ لا توجد سرعة مقررة للسير في الجهة التي وقع فيها الحادث ، وأخطأ في الاستدلال في قوله إن الطاعن كان يقود سيارته في عكس اتجاه السيارة الأخرى ، لأن الثابت في الأوراق أن الطاعن كان يقود سيارته خلف تلك السيارة ، كما أنه قد أخل بحق الطاعن في الدفاع بعدم تعويله على تقرير المهندس الفني ، بمقولة إن هذا المهندس مرءوس لموظف آخر يتولى الطاعن علاجه ، وتعارضت أسبابه إذ اعتمد أسباب الحكم المستأنف في شق منه ، وعارضها وفندها في الشق الثاني .

وحيث إن الحكم الابتدائي قد بين واقعة الدعوى وأقوال الشهود فيها ثم خلاص إلى القول بأن " المتهم الأول (الطاعن) كان يقود السيارة بسرعة زائدة مندفعاً بها بقصد التعدي على سيارة البلدية ، وأن قائد هذه السيارة الأخيرة وهو المتهم الثاني قبل أن يصل إلى مكان الحادث قد أُنذر بجهاز التنبيه أنه سيقف كما ثبت من أقوال الشهود أن المتهم الثاني كان وقت الحادث قد وقف فعلاً بالسيارة أو على وشك الوقوف بها وبذلك يكون الخطأ كله من جانب المتهم الأول (الطاعن) بسبب سرعته الزائدة عن المقرر ولعدم جعله وقت قيادة السيارة مسافة مناسبة تفصله عن سيارة البلدية لا حتمال وقوفها لأي سبب كان سواء بإرادة قائدها أو رغماً عنه كحادث فجائي فكل هذا يجب على المتهم الأول أن يتوقع حدوثه ، ويجوز وقوعه وهذا الخطأ من جانب المتهم الأول يربطه بالحادث رابطة سببية مباشرة لأنه لولا السرعة ، ولولا عدم احتفاظه بمسافة مناسبة تسمح له بربط الفرامل وإيقاف السيارة في الوقت المناسب لأي عارض

للسيارة التي تتقدمه ، لما وقع الحادث " ثم نقي الحكم الخطأ عن المتهم الثاني وقال بأنه لا يعول على تقرير المهندس الفني وقضى بإدانة الطاعن وبراءة المتهم الثاني . وقد أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب الحكم الابتدائي بالنسبة للطاعن وقضى بتأييده وألغاه فيما يتعلق بالمتهم الثاني وقضى بإدانة استنادا على أن الحادث قد وقع بخطأ المتهمين معا إذ لولا سرعة المتهم الأول - الطاعن - وإهمال المتهم الثاني في تنبيهه لا انحرفه إلى اليسار بالطريقة الصحيحة ، لما وقعت الحادثة .

وحيث إنه لما كان الأمر كذلك فإن الحكم يكون سليما ولا محل لما يقوله الطاعن من أن القانون لم يقرر سرعة معينة للسير في تلك الجهة حتى يسأل عن تجاوزها ، فإن الحكم إنما أخذه على تجاوز الحد الذي يمكنه من إيقاف سيارته وتفادى الاصطدام بالسيارة التي تتقدمه دون أن يرتبط في ذلك بحد معين . أما ما ورد بالحكم من أن الطاعن كان يسير في عكس اتجاه السيارة الأخرى فواضح من سياق العبارة أنه خطأ غير مقصود يدل عليه ما جاء في الحكم ذاته من أن الطاعن إنما كان خلف السيارة الأخرى ، وأما عدم تعويل الحكم الابتدائي على أقوال المهندس الفني للسبب الذي أورده فقد جاء في معرض الكلام على براءة المتهم الثاني ولا شأن للطاعن به . كذلك لا يعيب الحكم أن يأخذ بأسباب الحكم الابتدائي فيما يتصل بإدانة الطاعن ويفندها بالنسبة للمتهم الآخر الذي كان محكوما ببراءته ما دامت المحكمة قد انتهت في استدلال سائق إلى ثبوت الخطأ في حقهما معا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس في موضوعه متعيينا رفضه .

(٩١)

القضية رقم ٤٤٥ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدى بك وباسيل موسى بك المستشارين .

تحقيق . جمع الاستدلالات . قيام مساعدى رجال الضبطية القضائية به . جاز .

إن جمع الاستدلالات الموصلة الى التحقيق ليس مقصورا على رجال الضبطية القضائية بل إن القانون ينحول ذلك لمساعدتهم بمقتضى المادة العاشرة من قانون تحقيق الجنايات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - هاشم عبد القادر أبو شناف (الطاعن) و ٢ - محفوظ هاشم بأنهما بتأحية نكلا مركز امبابه مديرية الجيزة : أولا - ضربا السيد الشحات حمودة عمدا فأحدثا برأسه الإصابات المبيتين بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدا من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى الى موته . ثانيا - المتهم الأول (مع آخرين أحيلا الى محكمة الجنج) ضربوا فؤاد الشحات حمودة عمدا فأحدثوا به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد عن عشرين يوما . ثالثا - المتهم الأول أيضا (مع آخر أحيلا لمحكمة الجنج) ضربا عبد الخالق عبد ربه عمدا فأحدثا به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما . وطلبت من قاضى الاحالة إحالتهما الى محكمة الجنايات لمحاكمة الأول بالمواد ١/٢٣٦ و ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، والثانى بالمادة ١/٢٣٦ منه . فأمر بذلك ، وقد ادهت أم السعد

على الأبيض والددة القليل بحق مدنى قبل المتهمين وطلبت القضاء لها عليهما متضامنين بقرش سماغ واحد تعويضا مؤقتا . ومحكمة جنائيات الجيزة قضت عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة الى المتهم الأول (الطاعن) أولا — بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين والزامه بأن يدفع للمدعية باحق المدنى عن نفسها قرشا صاغا واحدا والمصاريف المدنية وثانيا — ببراءة المتهم الثانى مما أسند اليه ورفض الدعوى المدنية قبله وذلك عملا بالمادة ٢/٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات ، فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول فى طعنه إن المحكمة دانت به استنادا إلى أقوال شهود جاء بعضها مناقضا للبعض الآخر كما أنها اعتمدت فى ذلك على أقوال المجنى عليه بخضر تحقيق البوليس الذى أجراه الأومباشى المنوب بالنقطة فى حين أن هذا التحقيق باطل من أساسه لأن الذى أجراه ليس من رجال الضبطية القضائية . ويضيف الطاعن أن الدفاع عنه دفع التهمة بأن المجنى عليه وجد فاقد النطق عندما انتقل التحقيق الى يد الضابط كما اتضح من الكشف الطبى أن به إصابات بالغة مما يجعله غير قادر على النطق أو فى الأقل لا يعى ما يقول وتغزيرا لهذا الدفاع طلب الى المحكمة نذب الطبيب الشرعى لاستطلاع رأيه فى ذلك إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الطلب وردت عليه ردا لا يغنى فى حين أنه دفاع جوهري وكان واجبا أن تعنى بتحقيقه . هذا فضلا عن أن الحكم أسند الى الطاعن أحداث إصابتي الرأس مخالفا فى ذلك ما جاء بالتحقيقات .

وحيث إنه عن الطعن ببطلان التحقيق الذى أجراه أومباشى البوليس فإن الطاعن لم يتمسك بهذا الوجه أمام محكمة الموضوع طبقا لما أوجبه القانون فى المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنائيات من أن أوجه البطلان الذى يقع فى الإجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب إبدائها قبل سماع شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة إن لم يكن هناك شهود والا سقط حق الدعوى بها ، هذا فضلا عن أن المحضر

الذى أجراه رجل البوليس إنما هو من قبيل جمع الاستدلالات الموصلة الى التحقيق وهي ليست مقصورة على رجال الضبطية القضائية بل إن القانون خولها لمساعدتهم بمقتضى المادة العاشرة من قانون تحقيق الجنايات . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رد على طلب نذب الطيب الشرعى بأسباب سائغة وكان للمحكمة أن تعتمد على رواية للشاهد دون أخرى مادام أنها قد اطمأنت إليها فان ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا فى موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما يستقل به قاضى الموضوع بغير معقب عليه . أما ما يثيره الطاعن بشأن مساءلته عن أحداث كلنا اصابتي الرأس فمردود بأن المستفاد مما أثبتته الحكم أن كلنا الاصابتين ساهمتا فى أحداث الوفاة مما لاجدوى للطاعن معه من الجدل فى ذلك إذ تكفى إدانته باصابة واحدة منهما لتصح مساءلته عن الوفاة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٩٢)

القضية رقم ٤٤٨ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات اصحاب الغزة : أحمد حسنى بك ومحمد أحمد غنيم بك واسماعيل مجدى بك وباسملى مومى بك المستشارين .

محكمة استئنافية . سماعها شهودا . عدم اشارتها فى حكمها الى أقوالهم وتأيد هذا الحكم المستأنف . مفاده . ذلك لا يعيب حكمها .

إن سكوت المحكمة الاستئنافية عن الاشارة الى أقوال الشهود الذين سمعتهم وقضاءها بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه يفيد ضمنا أنها لم ترفيا شهدوا به أمامها ما يثبتهما بغير ما اقتنعت به محكمة أول درجة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة محمد دسوقي ابراهيم بأنه بدائرة قسم بولاق تسبب من غير قصد ولا تعمد في وفاة الغلام محمد سيد وكان ذلك باهماله وعدم احتياظه بأن حاول هدم جزء من منزله ولم يتم بترميمه رغم صدور حكم قضائي بالزامه بذلك فسقط المنزل وأصيب المجنى عليه بالإصابات التي أدت إلى وفاته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات وقد ادعى سعيد حسين افندى بحق مدنى قبل المتهم وطالب القضاء له عليه بمبلغ ٢٥ جنيها على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جنح بولاق قضت ببراءة المتهم مما نسب إليه وابقاء الفصل في الدعوى المدنية لجهة الاختصاص . فاستأنفت النيابة كما استأنف المدعى بالحقوق المدنية ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المدعى بالحقوق المدنية بالمصاريف المدنية الاستئنافية فطعن . الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

المحكمة

... حيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه باطل لخلوه من الأسباب التي أقام عليها قضاءه .

وحيث إن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قضى بتأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة للأسباب الواردة بذلك الحكم والتي قال بأنه يأخذها ، ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن في هذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن محصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه جاء قاصر البيان إذ سمعت المحكمة الاستئنافية بعض الشهود ولم تكن في حكمها بمناقشة أقوالهم والرد عليها مع أن الكثير منهم لم يسمعوا أمام محكمة أول درجة وجاءت أقوالهم معارضة لما ذهب إليه الحكم الابتدائي . هذا إلى أن المحكمة كلفت النيابة ضم ملف التنظيم

الخاص بالمنزل الذي نسب إلى المتهم أنه أهمل في تربيته ولم تنفذ النيابة ذلك فأصدرت المحكمة حكمها دون أن يتبين دواعي عدولها عن قرارها السالف الذكر .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن سكوت المحكمة الاستئنافية عن الإشارة إلى أقوال الشهود الذين سمعهم وقضاءها بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه يفيد ضمنا أنها لم ترفيا شهدوا به أمامها ما يقنعها بغير ما اقتنعت به محكمة أول درجة ولما كان الطاعن لم يطلب إلى المحكمة ضم الأوراق التي يشير إليها في طعنه ، فليس له أن يشير أمام محكمة النقض عدولها عن ضمها .

وحيث إن مبنى الوجه الأخير أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتمد في القضاء ببراءة المتهم وإبقاء الفصل في الدعوى المدنية لجهة الاختصاص على أن الطاعن أهمل بعدم تركه المنزل الذي سقط على ابنه وأودى بحياته مع أن الحكم الصادر في الدعوى المدنية رقم ٢٥٥٢ سنة ١٩٤٨ والمقدمة صورته الرسمية بملف الدعوى أبان أن حالة المنزل كما أثبتها الخبير في تقريره لا تدعو إلى إزالته بل تحتاج إلى إصلاح جزئي يمكن إجراؤه مع وجود الطاعن ، هذا فضلا عن أن إهمال الطاعن لا ينفي مسئولية المتهم المطعون ضده .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه نفي الخطأ عن المتهم في الحادث للأسباب التي ذكرها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه من عدم مسئولية المطعون ضده عن الحادث لأن الطاعن هو الذي أصر على البقاء في المنزل رغما من إنذاره باخلائه لعدم صلاحيته للسكنى ولصدور الترخيص بهدمه ومن رفع دعوى عليه بالإخلاء لهذا السبب . ولما كان الأمر كذلك فلا محل لما يشير الطاعن في هذا الصدد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(٩٣)

القضية رقم ٨٣٨ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات
أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك
المستشارين .

حكم . بيان الواقعة . وجوبه . عدم بيانها . بطلان الحكم .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد ألغى الحكم الابتدائى الصادر ببراءة الطاعن
من تهمة التزوير وأدانته فيها ولم يبين واقعة الدعوى التى اسندها إليه بياثا كافيا
كما لم يشر إلى النص القانونى الذى عاقبه بموجبه ، فإنه يكون باطلا
متعيثا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — فيكتورين حنا خورى و ٢ — ميشيل
سليم كرىدى (الطاعن) بأنهما فى المدة ما بين ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٥ و ١٦ نوفمبر
سنة ١٩٤٨ بدائرة كرموز . أولا — ارتكبا تزويرا فى محرر عرقى بأن اصطنعا
سندا بدين نسباه كذبا لعلى رفاعى على ووضعاه عليه امضاء مزورا له . وثانيا —
التهمة الأولى أيضا استعملت السند المزور السالف الذكر بأن قدمته لمحكمة كرموز
الجزئية فى القضية المدنية رقم ٢٠١٥ سنة ١٩٤٥ مع علمهما بتزويره . وطلبت
عقابهما بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات . وقد ادعى على رفاعى مدنيا قبل
التهمين بمبلغ ٨٠ جنيها تعويضا . ومحكمة جنح كرموز قضت ببراءة المتهمين
من التهمتين المسندتين إليهما ورفض الدعوى المدنية وإلزام مدعيها بالمصروفات
المدنية وذلك عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . فاستأنفت النيابة

كما استأنف المدعى بالحقوق المدنية في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٠ « أى بعد الميعاد »
ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت . أولا — بعدم قبول استئناف المدعى
بالحق المدني شكلا لرفعه بعد الميعاد . وثانيا — برفضه بالنسبة للتهمة الأولى
وتأييد الحكم المستأنف وقبوله بالنسبة للتهمة الثانية (الطاعن) وإلغاء الحكم
المستأنف وحبسه ثلاثة شهور مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة . فطعن
الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما يستند إليه الطاعن في طعنه أن الحكم المطعون فيه إذ دانه
بالتزوير لم يبين الواقعة التي استوجبت قضاءه بالعقوبة ولا هو أشار الى مادة
القانون التي حكم بموجبها .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه إذ ألغى الحكم الابتدائي الصادر
ببراءة الطاعن من تهمة التزوير ودانه بها ، لم تبين واقعة الدعوى التي أسندتها
إليه بيانا كافيا كما لم يشر إلى النص القانوني الذي عاقبه بموجبيه ، فإنه يكون
باطلا منعينا نقضه .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم وذلك من غير حاجة
إلى البحث في باقى أوجه الطعن .

(٩٤)

القضية رقم ١١٤٠ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك ومحمد أحمد غنيم بك واستاميل مجدى بك وباسيل موسى بك المستشارين .

إجراءات . سماع الشهود بالجلسة . واجب مادام ممكنا .

الأصل فى الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة
بنفسها فى جلسة المحاكمة فى مواجهة المحكمة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم
ممكنا . فإذا كانت محكمة أول درجة لم تسمع شهودا ولم تجر تحقيقا وقضت بأدانة
المتهمين بناء على أقوال الشهود وأحد المتهمين المصاين بالتحقيقات الأولية ،
ثم لما استأنف المحكوم عليهم قضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم الابتدائى
لأسبابه دون أن تجرى من جانبها أى تحقيق ، فإن لحكمها يكون مبيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - عبد المنعم عبد المجيد (الطاعن) و ٢ - مصطفى
محمد عبد النبى و ٣ - عيسى محمد و ٤ عبد اللطيف أحمد و ٥ - دياب أحمد
و ٦ - همام عبد العزيز و ٧ - حلمى حجازى و ٨ - عبد الغنى على
و ٩ - محمد نقرة و ١٠ - سيد حسن و ١١ - محمد بيومى و ١٢ - عبد السميع
محمد عيسى و ١٣ - خليفه النقيب بأنهم بدائرة مركز دشنا المتهمون جميعا :
اشتركوا فى تجمهر الغرض منه ارتكاب جرائم الضرب الموصوفة بالتقارير الطبية
بأن تجمعوا فى شارع النقراشى باشا يحملون أسلحة من شأنها أحداث الموت إذا
استعملت (عصيا غليظة وسكاكين) وقد استعملوا القوة والعنف متخذين
الأسلحة الآتفة وسيلة لذلك فوقعت تنفيذا للغرض المقصود من التجمهر الجرائم

الآتية : — أولا — المتهمان الأول والثاني : ضربا أبو المجد عبد اللاه .
ثانيا — المتهمان الثالث والرابع ضربا عبد الوهاب جيلاني . ثالثا — المتهم
الثالث كذلك : ضرب زعفرانه شحات بأن طعنها بسكينه . رابعا — المتهم
الخامس : أولا — ضرب زعفرانه شحات : ثانيا ضرب عبد اللاه جيلاني .
وقد حدثت بالمصباين الاصابات الموصوفة بالتقارير الطبية والتي تحتاج لعلاج
مدة لا تزيد على عشرين يوما الأمر المنطبق على المادة ١/٢٤٢ من قانون
العقوبات . وخامسا — المتهمان الحادي عشر والثاني عشر ضربا مصطفى محمد
عبد النبي (المتهم الثاني) وأحدثا به الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تحتاج
لعلاج مدة تزيد على عشرين يوما الأمر المنطبق على المادة ١/٢٤١ من قانون
العقوبات . سادسا — المتهم الثالث عشر ضرب عبد السميع محمد فأحدث به
الاصابة الموصوفة بالمحضر . سابعا — المتهم العاشر — تعدى على الأومباشي
أحمد محمد عيسى وقاومه بالقوة والعنف أثناء تأدية وظيفته وبسببها وقد صحب
ذلك الضرب الموصوف بالتقرير الطبي الأمر المنطبق على المادتين ١٣٦ و ١/١٣٧
من قانون العقوبات . وطلبت عقابهم بالمواد ١/٢ — ٢ و ١/٣ — ٢ من القانون
رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ والمادتين ١/٢٤١ و ٢/٢٤٢ و ١٣٦ و ١/١٣٧ من قانون
العقوبات . ومحكمة جنح دشنا قضت غيابيا للمتهم السابع والتاسع وحضوريا
للباقيين عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس كل
من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل . فاستأنف المتهم الأول (الطاعن) كما استأنف
باقي المتهمين عدا السابع والتاسع المحكوم عليهما غيابيا . ومحكمة قنا الابتدائية
قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة بالنسبة
لجميع المتهمين وذلك عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فطعن
الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قد شابه بطلان
في الاجراءات إذ قضت المحكمة بادانته دون إجراء أى تحقيق في الدعوى .

وحيث إنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن محكمة أول درجة لم تسمع شهودا ولم تجر تحقيقا وقضت بإدانة الطاعن وباقي المتهمين بناء على أقوال الشهود وأحد المتهمين المصابين بالتحقيقات الأولية ولما أن استأنف المحكوم عليهم قضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تجرى من جانبها أى تحقيق . لما كان ذلك وكان الأصل فى الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بنفسها فى جلسة المحاكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا فإن الحكم المطعون فيه حين خالف ذلك وقضى بالإدانة بناء على الأوراق يكون معيبا مستوجبا نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(٩٥)

القضية رقم ١١٤٣ سنة ٢١ القضائية :

حكم . بيان النص الذى حكم بموجبه . ذكر الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه انه يعاقب المتهم بمادة الاتهام التى أثبتت فى صدره . كاف .

متى كان الحكم الابتدائي الذى أيد لأسبابه بالحكم بالطعون فيه قد أشار الى نص القانون الذى حكم بموجبه إذ ذكر أنه يعاقب الطاعن بمادة الاتهام مع ظرفها المشدد بالفقرة الأولى ، وهى المادة التى أثبتت الحكم فى صدره بقوله إن النيابة طلبت عقاب المتهم بالمادة ٣١٧ فقرة أولى من قانون العقوبات فالطعن على الحكم الاستئنافية بأنه لم يشر إلى نص القانون الذى حكم بموجبه لا يكون له أساس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بئبلا — سرق النقود المبينة وصفا بقيمة بالمحضر لاحسان السيد عاشور من منزلها المسكون . وطلبت عقابه بالمادة ١/٣١٧

من قانون العقوبات ومحكمة بيلا قضت بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وأمرت بإيقاف التنفيذ فاستأنف ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه خلا من الإشارة إلى نص القانون الذى حكم بموجبه ، فيكون باطلا .

وحيث إن الحكم الابتدائى الذى تأيد لأصابه بالحكم المطعون فيه قد أشار إلى نص القانون الذى حكم بموجبه ، حين ذكر أنه يعاقب الطاعن بمادة الاتهام مع ظرفها المشدد بالفقرة الأولى وهى المادة التى أثبت بها الحكم فى صدره بقوله إن النيابة طلبت عقاب المتهم بالمادة ٣١٧ فقرة أولى من قانون العقوبات ، ومن ثم يكون الطعن على غير أساس فى موضوعه متعيना رفضه .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن موضوعا .

(٩٦)

القضية ١١٥٠ رقم سنة ٢١ القضائية :

دفاع . وجه دفاع هام . الرد عليه بما لا يفنده . يعيب الحكم . مثال في واحة قتل .

إذا كان المتهم قد تمسك في دفاعه بأن قتل المجنى عليه حصل في مكان غير الذي وجدت به الجثة بدليل أن وكيل النيابة المحقق لم يثبت في محضر معاينته أنه يوجد أثرا للدماء تحت الجثة ، مما يكذب شهادة شاهدة الرؤية الوحيدة التي ادعت أنها رأت المتهمين يمتدون على القتل في المكان الذي وجدت به جثته وكان كل ما قالته المحكمة في تنفيذ هذا الدفاع انه لم يقم دليل على صحته وان وكيل النيابة المماين قرر أنه وجد الجثة ملوثة بالدماء الغزيرة ، وأن عدم اثباته في المحضر وجود دماء تحت الجثة لا يدل على عدم وجود الدماء وانه لو قامت عنده شبهة في ذلك لأثبتها في محضره ، فهذا الذي قاله لا يصلح ردا على هذا الدفاع الذي لو صح فقد يترتب عليه تغيير وجه الرأي الذي انتهت إليه المحكمة ، ويكون هذا الحكم معيبا متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم بناحية دائرة مركز أبنوب مديرية أسبوط قتلوا محمد عبدالرحمن عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن يتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة حادة كالسكاكين وآلات راضة ثقيلة وتربصوا له في طريقه إلى عمدة الناحية حتى إذا ما ظفروا به انهالوا عليه ضربا وطعنا فأحدثوا به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من قاضي الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٣٣٢ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك وقد ادعت وردة على أحمد عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر وهم عبده وعثمان وفاطمة وأمنة وحايمة وعاليه وهانم وسمير

بحق مدنى وطلبت الحكم لها قبل جميع المتهمين متضامنين بمبلغ ٥٠٠ جنيه بصفة تعويض . ومحكمة جنايات أسيوط قضت عملاً بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بمعاينة المتهمين عبد الكريم على شعيب وعبد المحسن عبد الكريم على شعيب وحامد عبد الكريم على شعيب بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين وألزمهم بأن يدفعوا متضامنين إلى ورثة على أحمد من نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر عبده وعثمان وفاطمة وأمنة وحليمه وعاليه وهانم وسمير بمبلغ ثلاثمائة جنيه تعويضاً مدنياً والمصاريف المدنية المناسفة وقد استبعدت بذلك ركنى سبق الإصرار والترصد . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

المحكمة

... حيث إن مما ينهض الطاعنون على الحكم المطعون فيه أن المدافع عنهم تمسك في الجلسة بأن قتل المجنى عليه حصل في مكان غير الذى وجدت به الجثة بدليل أن وكيل النيابة المحقق لم يثبت في محضر معاينته أنه وجد أثراً للدماء تحت الجثة ، ومع أن هذا الدفاع إن صح كان من شأنه إهدار شهادة شاهدة الرؤية الوحيدة وهى زوج القتيل التى ادعت انها رأتهم يعتدون على القتيل فى المكان الذى وجدت به جثته ، فان المحكمة لم تحقق هذا الدفاع وردت عليه رداً غير سليم .

وحيث إنه يبين من محضر الجلسة أن المدافع عن الطاعنين قال فى مرافعته ” واعتقادى أن القتل حصل فى مكان آخر ثم نقلت الجثة إلى مكان آخر غير الذى عثر عليها فيه والدليل على ذلك وجود المركوب بجانب المجنى عليه لافى قدميه وأيضاً عدم وجود أى أثر للدم على الأرض رغم تعدد ضربات القتيل وإصاباته وأنه كان ملوثاً بالدماء إلى درجة كبيرة . ثم الأجزاء الفارقة من جثة القتيل كيف فقدت وما سببها ؟ ! “ . فقضت المحكمة بالإدانة وردت على هذا الدفاع بقولها : ” وحيث إن ما ذكره الدفاع من أنه يجوز أن المجنى عليه قتل فى مكان آخر ونقل إلى المكان الذى وجدت به الجثة إذ أن وكيل النيابة الذى عاين لم يذكر أنه وجد دماً على الرمال تحت الجثة ، قول لم يقيم على صحته دليل أو قرينة وقد قرر حضرة وكيل النيابة

المعاين أنه وجد الجثة . ملوثة بالدماء النزيرة وعدم إثباته في المحضر وجود دماء تحت الجثة لا يدل على عدم وجود الدماء ولو قامت عنده شبهة لأثبتها في محضره وبحثها " ولما كان هذا الذي ذكره الحكم لا يصلح ردا على دفاع الطاعنين المشار إليه وكان هذا الدفاع لو صح قد يترتب عليه تغيير وجه الرأي في الدعوى فإن الحكم يكون معيبا متعينا نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥١

(٩٧)

القضية رقم ٤٥٦ سنة ٢١ القضائية :

بريامة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات
أصحاب الغزة : أحمد حسني بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدي بك
المستشارين .

حكم . تسببه . اخفاء . أشياء . مسروقة . تمسك المتهم بأن الشيء المبيع اليه ليس هو المدعى
مرفقه . عدم الرد على ذلك . عدم كفاية الأدلة التي أوردتها على ثبوت علم المتهم بالسرقة .
فصور .

إذا كان الطاعن متهما بأن أخفى سجادة سرقتها آخر من مجنى عليه معين وتمسك
الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن السجادة التي بيعت اليه ليست هي المدعى بسرقتها
من ذلك المجنى عليه فأدانت المحكمة دون أن تتعرض لما تمسك به من ذلك ، وكان
ما أوردته من أدلة على علمه بأن السجادة التي بيعت له مسروقة غير واضح الدلالة
على توفر هذا الركن كان حكمها قاصرا متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية ١ — محمد محمد علي يوسف جوده الشهير بالتهامي
و ٢ — حسن عبده حسن الطاعن ، بأنهما بدائرة قسم ثان طنطا ، الأول —
سرق السجادة والأشياء الأخرى المينة وصفا وقيمة بالمحضر للأستاذ جبر حامد
عطيه افندي من منزله . والثاني : أخفى السجادة سالفة الذكر مع علمه بسرقتها ،
وطلبت عقابهما بالمادتين ١/٣١٧ و ٤٤ من قانون العقوبات . وادعى جبر
حامد عطيه بحق مدني وطلب الحكم له قبل المتهمين متضامين بمبلغ عشرة

(٩ ج)

جنيهاً على سبيل التعويض . ومحكمة بندر طنطا قضت عملاً بمادتي الاتهام المذكورتين بحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل والنفاذ بالنسبة للأول والزامهما متضامين بأن يدفعوا للمدعي بالحقوق المدنية عشرة جنيهاً والمصاريف المدنية . فاستأنف المحكوم عليهما ، ومحكمة طنطا الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف ، فطعن المحكوم عليه الثاني وحده في الحكم الأخير بطريق النقض الخ .

الحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه باخفاء سجادة مسروقة جاء قاصراً . ذلك بأن المحكمة افترضت علمه بالسرقه ثم ذهبت إلى تأكيد هذا الافتراض بإيراد أسباب لا تؤدي إلى هذه الحقيقة التي فرضتها فرضاً . فضلاً عن عدم قيام الأدلة على أن السجادة التي بيعت إليه هي بذاتها المسروقة ، رغماً من تمسكه بذلك .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى تعرض لدفاع الطاعن وثبت علمه بالسرقه فقال " وحيث إن المتهم الأول أرشد عن المحل الذي باع فيه المسروقات ، وهو محل المتهم الثاني (الطاعن) وبسؤاله قرر أنه اشترى السجادة من المتهم الأول بموجب فاتورة صرفها بمبلغ ٢٥ ر ج ، وأنه باع هذه السجادة لأشخاص لا يعرفهم بمبلغ ٣ جنيه . وحيث إنه بالنسبة إلى المتهم الثاني فالتهمة ثابتة قبله أيضاً مما ثبت من التحقيق من أن محله يجاور محل الحادثة ويجاور سكن والد المتهم وجرت العادة على أن أمثال هذه البيئة يعرفون جميع جيرانهم ، فغير معقول أن يدعى المتهم بأن السجادة له ، وأن جدته توفيت وهو يريد بيعها ، دون أن يكون المتهم الثاني عالماً بذلك . كما وأنه أخذ إيصالاً بمبلغ ٢٥ ر جنيه في حين أن المتهم قرر أنه لم يستلم إلا مبلغ ٢ جنيه الأسر الذي يدل على أن المتهم الثاني كان مرتاباً في الصفقة ، ولذا أعطى المتهم أقل مما تساوم عليه ، فقبل المتهم ، وقبوله هذا كان يوحى بالشك للمتهم الثاني إذا ما كان حسن النية ، كما وأن دفاعه لم يتأيد ، وقد قرر المدعي المدني بأن ثمن السجادة عشرة جنيهاً كما ادعى بهذا المبلغ مدنياً ، وغير معقول أن شخصاً كالمدعي له

ثقافته ومركزه يبالغ في الثمن أو يذكر وقائع غير صحيحة ، كما وأنه ليس بالقضية ما يرر التشكك في هذا التقدير “ ولما كانت المحكمة لم تتعرض لما تمسك به الطاعن بالجلسة من أن السجادة التي بيعت اليه ليست هي المدعى بسرقتها ، وكان ما أوردته من أدلة على علمه بأن السجادة مسروقة غير واضح الدلالة على توفر هذا الركن في حقه - لما كان ذلك ، فان الحكم يكون قاصرا متعينا نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(٩٨)

القضية رقم ٤٦٤ سنة ٢١ القضائية :

اثبات . مبلغ يزيد على النصاب الجائز اثباته بالبيئة في جريمة تبديد . الدفع بعدم جواز اثباته بالبيئة . يجب ابدائه قبل التكلم في موضوع الدعوى . لا يجوز ابدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .

إن الدفع بعدم جواز اثبات المبلغ المدعى تبديده بالبيئة لزيادته على النصاب الجائز اثباته بها هو من الدفع الواجب ابدائها قبل التكلم في موضوع الدعوى . وإذن فلا تقبل اثاره لأول مرة أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بدائرة الباجور : توصل بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على المبلغ المبين بالمحضر لنازلي راضى مجد وذلك بأن اتخذ صفة كاذبة هي صفة الوكالة عن بدوى عمر فايد في استرداد ثمن جاموسة كان الأخير قد اشتراها من المحبى عليها مدعيا عدوله عن الصفقة ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . وادعت نازلي راضى مجد بحق مدنى وطلبت الحكم لها قبل الماتهم بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة الباجور الجزئية

قضت عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهم من التهمة المندسوبة إليه ورفض الدعوى المدنية المرفوعة ضده مع إلزام المدعية بالحقوق المدنية بمصاريفها . فاستأنفت النيابة ومحكمة شين الكوم الابتدائية قضت بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم شهرا واحداً مع الشغل . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون إذ اعتبرت الواقعة تبديداً واعتمدت في قضائها بالادانة على شهادة الشهود ، مع أن المبلغ يزيد على النصاب الجائز إثباته بالبينه ، ولا يرد على ذلك بأن الطاعن لم يبد هذا الدفع أمام محكمة الموضوع ، ذلك لأن تعديل وصف التهمة وتوجيهها إلى الطاعن بالوصف المعدل إنما حصل أمام محكمة الاستئناف بعد سماعها الشهود — كما لا يعترض بوجود مانع أدبي من الحصول على مستند كتابي لعلاقة القربى بين الطاعن والمجنى عليها ، ذلك لأن المعاملة بينهما كانت بالكتابة . ومتى كان الأمر كذلك ، فإنه لا يجوز الاحتجاج في هذه الحالة بقيام المانع الأدبي .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه توصل بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على مبلغ ٣٣٥ جنيهاً لنازلي راضى مجد ، وذلك بأن اتخذ صفة كاذبة هي صفة الوكالة عن بدوى عمر فايد في استرداد عربون جاموسة كان الأخير قد اشتراها من المجنى عليها مدعياً عدول المشتري عن إتمام الصفقة ، وقضت محكمة أول درجة بالبراءة ، فاستأنفت النيابة العمومية هذا الحكم ، وإذا أعادت المحكمة الاستئنافية سماع الشهود ، لفتت نظر الدفاع إلى المرافعة على أساس أن الواقعة تكون تبديداً للمبلغ والايصال اللذين استلمها الطاعن من المجنى عليها لتوصيلهما للمشتري ، فأبدى دفاعه على هذا الأساس ، ولم يتمسك بالدفع المشار إليه في الطعن بشأن عدم جواز الإثبات بالبينه ، ثم حكمت المحكمة بإلغاء حكم البراءة ودائته بجريمة الاختلاس والنصب مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات — لما كان ذلك ، وكان هذا

الدفع مما يجب إبداءه قبل التكلم في موضوع الدعوى ، فانه لا يقبل من الطاعن أن يشيره لأول مرة أمام محكمة النقض . أما عن منازعة الطاعن في توافر أركان جريمة التبيد ، فانها مردودة بأن الحكم بين الواقعة بما تتوافر فيه أركان تلك الجريمة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٩٩)

القضية رقم ٤٦٦ سنة ٢١ القضائية :

شيك . اصدار شيك لا يقابله رصيد قائم قابل للسحب . العقاب عليه بمقتضى المادة ٣٣٧ ع .
الادعاء بان الشيك أصدر في تاريخ غير المثبت فيه وأنه حصل اتفاق بين مصدره والمجنى عليه على استبدال الدين المستحق له وسداده . لا يجدى .

متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن الطاعنة أعطت شيكين كل منهما لا يحمل الا تاريخا واحدا ، وكان لا يقابلها رصيد للوفاء قابل للسحب في تاريخ الإصدار ، فهذه الواقعة معاقب عليها بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات . ولا يؤثر في ذلك ما تدعيه الطاعنة من أن الشيكين قد أصدرتا في تاريخ غير التاريخ المثبت فيهما أو أنه حصل اتفاق بينهما وبين المجنى عليهما على استبدال الدين المستحق لهما وسداده على أقساط .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعنة بأنها بدائرة قسم الزيتون ، أعطت بسوء نية شيكات لا يقابلها رصيد قائم وقابل للسحب لوليم أفندى وهبة والهامى أفندى حورجى ، وطلبت عقابها بالمادتين ١/٣٢٦ و ٢٣٧ من قانون العقوبات ،

و ادعى بحق مدنى ١ - ولیم وهبه أفندى ٢ - الهامى جورجى أفندى المجنى
عليهما وطلب كل منهما الحكم له قبل المتهمه بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل
التعويض ، ومحكمة الزيتون الجزئية قضت عملا بمادتي الاتهام المذكورتين أنفا
بتغريم المتهمه مبلغ عشرة جنيهات والزامها بأن تدفع للمدعين بالحقوق المدنية
مبلغ خمسة جنيهات لولیم أفندى وهبه وعشرة جنيهات لالهامى أفندى جورجى
والزامها بالمصاريف المناسبة لما حكم به فى الدعوى المدنية . فاستأنفت كما استأنف
المدعيان بالحقوق المدنية ولدى نظر الدعوى تنازل المدعيان عن استئنافهما ،
وبعدت قضت أولا - بإثبات تنازل المدعين بالحقوق المدنية عن استئنافهما
وثانيا - بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهمه مائة قرش .
فقطعت المحكوم عليها فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن أوجه الطعن تتحصل فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق
القانون ، ذلك لأن الشيكين موضوع التهمة إنما هما سندان تحت الاذن ،
وحقيقة الواقع فى أمرهما أنهما حررا فى تاريخ سابق على التاريخ الذى يحملانه ،
بدليل أن الصادر له أحد الشيكين أخطرها بخطاب يحمل نفس التاريخ وصلها
بالاسكندرية يخبرها فيه بأنه فى انتظار عودتها لتسوية الحساب ، وبدليل دفتر
الشيكات الذى قدمته وبه شيكات تحمل أرقاما قالية للشيكين موضوع التهمة
صرفت فى تاريخ سابق على الواقعة . هذا الى أن ركن سوء النية منعدم بدليل أن
المجنى عاينهما قبلا استبدال الدين وسداده على أقساط حصل الاتفاق عليها -
تقول الطاعنة إنها أبدت هذا الدفاع ، إلا أن المحكمة ردت عليه بقولها إن
الشيكين قد استوفيا الشروط الواجب توافرها من ناحية الشكل ، وأن سوء
النية يتوافر بمجرد إصدار الشيك مع علم الساحب بعدم وجود رصيد له قابل
للسحب يبنى بالقيمة المدونة به وقت إصداره ، وهذا يخالف روح القانون لأنه
يجب ثبوت سوء النية الذى هو ركن من أركان الجريمة .

وحيث إن الواقعة الثابتة بالحكم المطعون فيه هى أن الطاعنة أعطت شيكين

أحدهما بتاريخ ٢٣ يوليو سنة ١٩٤٨ ، والثاني بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٤٨ وكان الشيك كان لا يحملان غير هذا التاريخ ، وكان لا يقابلهما رصيد للوفاء قابل للسحب في تاريخ الاصدار . لما كان ذلك ، فان الحكم إذ دانها بالجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، لا يكون قد أخطأ في القانون . ولا يؤثر في ذلك ما تدعيه الطاعنة من أنها صدرت في تاريخ غير التاريخ المثبت فيهما ، أو أنه حصل إتفاق بينهما وبين المجني عليهما على استبدال الدين وسدادته .
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً .

(١٠٠)

القضية رقم ٤٧١ سنة ٢١ القضائية :

شهود . وجوب سماعهم مادام ذلك ممكناً . الحكم بناء على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية دون إجراء أى تحقيق . حكم باطل .

الأصل في الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود مادام سماعهم ممكناً ، فإذا كانت المحكمة قد أسست حكمها في الدعوى على أقوال الشهود بالتحقيقات الأولية دون أن تبين السبب في عدم سماعهم بالجلسة ودون أن تجري أى تحقيق في الدعوى فإن حكمها يكون باطلاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه يقسم ثانياً الاسماعيلية ضرب عويس محمد غالب بقطعة حديد "ماسورة" على رأسه فأحدث به الاصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي نشأ عن إحداها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام

الجهة في دائرة قطرها ٢,٥ سنتيمترا مما يعرض حياته للخطر بحرمان المخ جزءا من وقايتة الطبيعية ضد التغيرات الجوية والاصابات البسيطة ، وطلبت من قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة جنائيات بور سعيد لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . والمحكمة قضت بمعاقبته بالسجن ثلاث سنوات عملا بمادة الاتهام .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... ألخ

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه بنى على إجراءات باطلة ، ذلك بأن المحكمة قضت بادانته دون أن تسمع شهود الاثبات وتناقشهم أمامها بغض النظر عن موافقة المدافع على عدم سماعهم .

وحيث إن الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الشهود لم يحضروا ، فسئل المتهم عن التهمة فانكرها ، واكتفت النيابة والدفاع بأقوال الشهود بالتحقيقات ، فأمرت المحكمة بتلاوتها . ولما كان الأصل في الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ، مادام سماعهم ممكنا ، وكانت المحكمة قد أسست حكمها بادانة الطاعن على أقوال الشهود بالتحقيقات الأولية ، دون أن تبين السبب في عدم سماعهم بالجلسة ، ودون أن تجرى أى تحقيق في الدعوى ، فإن حكمها يكون باطلا متعينا نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(١٠١)

القضية رقم ١١٦٤ سنة ٢١ القضائية :

تلبس . جواز القبض على المتهم . الجدل في حصول التخلي عن المضبوطات قبل القبض أو بعده .
لا محل له .

مادام الحكم قد أثبت أن الطاعن كان في حالة تلبس بالجريمة مما يسوغ لأي شخص القبض عليه طبقاً للمادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات فلا محل للجدل فيما إذا كان تخليه عن المضبوطات قبل القبض أو بعده مادام هذا القبض صحيحاً في ذاته .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعنين بأنهما بدائرة قسم أول بور سعيد : أحزرا جواهر مخدرة " حشيشا " بدون مسوغ قانوني ، وطلبت عقابهما بالمواد ٢٥١ و ٣٥ ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . سمعت محكمة بور سعيد الجزئية الدعوى ، وأمامها دفع المتهمان ببطلان القبض والتفتيش ، فأنهت سماعها ، ثم قضت عملاً بمواد الاتهام ، برفض الدفع ببطلان القبض وحبس كل من المتهمين ثلاث سنوات مع الشغل والتفاد وبتغريم كل منهما ستمائة جنيه والمصادرة . فاستأنفا ، والمحكمة قضت بتعديل الحكم الاستأنف وبحبس كل منهما سنتين مع الشغل وتأيبده فيما عدا ذلك . فطعن المحكوم عليهما بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن أوجه الطعن تتحصل في أن المتهمين دفعا ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما بغير إذن من النيابة وفي غير حالة تلبس ولأن رجال السواحل ليسوا من رجال الضبطية القضائية ، فقالت المحكمة إن أحدهما قد تخلى عن الجوال الذي

كان يحمله ، مع أن هذا التخلي كان نتيجة لمطاردة أحد رجال السواحل له ، وإطلاقه النار عليه ، وقد قالت المحكمة إن إطلاق النار قد حصل بعد التخلي ، مع أن هذا يخالف ما جاء في التحقيق على لسان الشهود الذين ضبطوا المتهمين ، وأنه لما كانت الجهة التي ضبط فيها الطاعنان ليست من الدائرة الجمركية ، فما كان يجوز لرجال السواحل القبض عليهما وتفتيشهما ، فلم ترد المحكمة على هذا الدفاع . وفضلا عن هذا فإن الطاعنين تمسكا بعدم علمهما بأن ما كان يحملانه — إن صحت الواقعة — هو مخدر ، فلم ترد المحكمة على هذا الدفاع ، ولا هي بينت واقعه الدعوى بيانا كافيا مطابقا لما جاء في التحقيقات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تحقق فيه أركان الجريمة التي دان الطاعنين بها ، وفند دفاعهما بشأن علمهما بحقيقة المادة التي كانا يحجزانها تفنيذا سائغا ، كما أنه رد على ما أثاراه بشأن صحة القبض والتفتيش بقوله : ” وحيث إنه عن الدفع ببطلان القبض فإن الثابت من أقوال الأومباشى ماضى محمد زين بمحضر البوايس أنه وهو يجلس مختبئا في المزرعة لمراقبة المكان قدمت سيارة أجرة من جهة بور سعيد ونزل منها المتهمان ثم انصرفا تجاه منطقة الجميل لتغير اتجاهها على أهبة العودة وكان المتهمان قد خلعا ملابسهما وجمعلا يغطسان تحت الماء جاھدين حتى خرجا وكل منهما يحمل خلف ظهره جوالا وحينئذ مرت سيارة أخرى فحالت هذه المصادفة دون تمكن السيارة التي أحضرت المتهمين من أخذهما رغم محاولتها ذلك فتوجها تجاه غاب المزرعة وحينئذ وجد نفسه أمام المشهد الذى تنبأت به التحريات فلم يسعه إلا أن يناديهما بالوقوف فاستمرا فى اسراءهما بجرى خلفهما وتمكن من القبض على أولهما وضبط الجوالين إذ كان المتهم الثانى قد ألقى جواله وجرى فأطلق غدارته تجاهه ليوقفه ، وحيث إن هذه الظروف والمشاهدات من نزول المتهمين المياه وبحثهما تحت سطحها ثم خروجهما حاملين الجوالين والسيارة التي أحضرتهما تنتظرهما ثم تحاول العودة إليهما ليستقلها فيحول قدوم السيارة الأخرى دون ذلك ثم اسراءهما تجاه المزرعة للاختباء فيها جميعها تذيء بذاتها عن وقوع الجريمة فيجعلها في حالة تلبس فيضحي لكل إنسان حق القبض على مرتكبها عملا بنص المادة ٨ . ت . ج ”

وهذا ما يبين منه أنهما كانا في حالة تلبس بجريمة مما يسوغ لأى شخص القبض عليهما طبقا للسادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات . واذن فلا محل لما يجادل فيه الطاعنان من حصول التخلل عن المضبوطات قبل القبض أو بعده مادام هذا القبض صحيحا في ذاته .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه . ووضوحا .

(١٠٢)

القضية رقم ١١٦٥ سنة ٢١ القضائية :

شهود . حكم ابتدائي ببراءة المتهم دون سماع شهود . الغاؤه استئنافيا مع عدم سماع الشهود الذين طلب المتهم سماعهم . خطأ في الاجراءات واخلال بالدفاع .

الأصل في الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بنفسها في الجلسة ، فاذا كانت محكمة الدرجة الأولى لم تسمع شهودا ولم تجري أى تحقيق في الدعوى وقضت ببراءة المتهم ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فقضت بإلغاء حكم البراءة وأدانت المتهم دون أن تسمع شهودا مع طلبه سماعهم وكان ما عالت به رفض طلب سماع الشهود غير متفق مع أسباب الحكم — فان المحكمة تكون قد أخطأت خطأ جوهريا في الاجراءات وأخلت بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب حكما ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بدائرة إطسا : تسبب من غير قصد ولا عمد في قتل ليل عبد اللطيف خليفه، وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احتياظه ومخالفته للوائح بأن قاد سيارة دون انتباه فعصم المجنى عليها وأحدث بها الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياتها ، وطالبت عقابه بالسادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعى عبد اللطيف خليفه والد المجنى عليها بحق مدنى

وطالب الحكم له قبل المتهم ووزارة الصحة متضامنين بمبلغ مائة وخمسين جنيها على سبيل التعويض. ومحكمة إطسا الجزئية قضت غيابيا في ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ببراءة المتهم مما أسند اليه ورفض الدعوى المدنية قبله ، وذلك عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . فاستأنفت النيابة والمحكمة قضت غيابيا في ٢٩ يناير سنة ١٩٥١ بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة شهور مع الشغل عملا بمادة الاتهام . فعارض حيث قضى بتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أن محكمة أول درجة لم تسمع شهودا ، وقضت في الدعوى غيابيا بالبراءة . فلما استأنفت النيابة تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بطلب سماع الشهود ومناقشتهم أمامها ، فلم تجبه إلى طلبه وقضت بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة ، وأدانته .

وحيث أن الثابت من محاضر الجلسات ، أن المحكمة الابتدائية لم تسمع شهودا وقضت ببراءة الطاعن ، وأن محامى الطاعن تمسك بسماع الشهود أمام المحكمة الاستئنافية عند نظر معارضته في الحكم الغيابي الصادر بادانته . ولكنها أصدرت الحكم المطعون فيه ، دون أن تجيبه إلى هذا الطلب ، وردت عليه بقولها بأن لا محل له لأن الحكم الغيابي قد بنى على المعاينة التي أجريت والتي تأيدت بأقوال المتهم نفسه أمام محكمة أول درجة ، ولم يعول على شهادة الشهود الذين طاب الدفاع سماع أقوالهم ، فضلا عن أن هذا الطلب لو كان جديا لطلبه في الجلسة الأولى أو الثانية لنظر القضية .

وحيث إنه لما كان الأصل في الأحكام الجنائية أن تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بنفسها في الجلسة ، ولما كانت محكمة الدرجة الأولى لم تسمع شهودا ، ولم تجر أى تحقيق في الدعوى ، وقضت ببراءة المتهم ، وأن المحكمة الاستئنافية قضت بإلغاء حكم البراءة وأدانته ، دون أن تسمع شهودا ،

مع طلبه سماعهم ، وكان ما عللت به رفض طلب سماع الشهود غير متفق مع أسباب الحكم ، إذ يبين منها أنه مؤسس "على إهمال المتهم وعدم احتياطه بأن قاد السيارة برعونة وبجالة خطرة على حياة الجمهور ، ولم يطلق آلة التنبيه لتنبيه المارة" وهذا ما لم يثبت من المعاينة ، ولم يعترف به المتهم أمام محكمة أول درجة — لما كان ذلك ، فإن المحكمة تكون قد أخطأت خطأ جوهريا في الاجراءات ، وأخلت بحق الطاعن في الدفاع ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه ، من غير حاجة إلى التحدث عن أوجه الطعن الأخرى .

(١٠٣)

القضية رقم ١١٦٦ سنة ٢١ القضائية :

تموين . الاخطار عن الوفورات المتبقية لدى التجار من مواد التموين . واجب على التجار بصفة مطلقة مهما كان سبب هذه الوفورات .

إن القانون إذ نص في المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على أنه يجب على تجار النجزة أن يخطرأ مراقبة التموين المختصة في آخر شهر مارس ويونيه وسبتمبر وديسمبر من كل سنة عن الوفورات المتبقية لديهم من مواد التموين قد أوجب على التجار هذا الاخطار في المواعيد التي ذكرها بصفة عامة مطلقة ، ولم يقيد ذلك بجهل الجهة التي أوجب التبليغ إليها أو بعلمها بوجود هذه الوفورات أو بتقديرها ، وسواء أكان سببها راجعا الى نقص المراقبة ذاتها للقادير المقرر توزيعها من قبل على المستهلكين أم الى قعود بعض المستهلكين أنفسهم عن اقتضاء مقرراتهم أم الى غير ذلك من أسباب .

الوقائع

انهت النيابة العمومية الطاعن بأنه بدائرة مركز إطسا لم يبلغ مراقبة التموين عن الكميات المتوفرة لديه من مواد التموين ، وطلبت عقابه بالمادتين ١ و ٥٦

من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ومحكمة إسطا الجزئية قضت غيابيا في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وغرامة مائة جنيه وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ، فعارض، حيث قضى بتأييد الحكم المعارض فيه وبوقف التنفيذ، فاستأنف كما استأنفته النيابة والمحكمة قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن محصل هذا الطعن أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون : ذلك أنه عاقب الطاعن بالحبس وبالغرامة ، على حين أن قرار وزير التموين رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ المعدل للقرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الذي طبقه الحكم قد جعل عقوبة الجريمة التي دين الطاعن بها الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز المائة والنسب جنيها . كما أن الواقعة بفرض صحتها لا تكون الجريمة المسندة الى الطاعن ، ذلك أن الشارع لم يقصد إلزام التاجر بتبليغ جهات التموين عن المواد المتوفرة لديه إلا حيث يوجد وفر لا تعلم به هذه الجهات ، فإذا كانت تلك الجهات تعلم بهذا الوفرة وتستطيع التصرف فيه في أي وقت ، فقد سقط واجب التبليغ عن التاجر كما هو الحال في واقعة الدعوى ، فالثابت أن الوفرة لم ينشأ إلا عن إجراء اتخذته مفتش التموين نفسه ، إذ أخطر التجار ، ومن بينهم الطاعن ، بعدم صرف مقررات الزيادة من السكر لأصحاب البطاقات المقرر لهم أكثر من عشر أقات .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على الطاعن بأنه في يوم ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ لم يبلغ مراقبة التموين عن الكميات المتوفرة لديه من مواد التموين ، وطلبت عقابه بالمادتين ١ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة الموضوع بعد أن أثبتت الواقعة الجنائية عليه طبقت عليها المادة الخامسة من قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وقضت بحبسه ستة شهور مع الشغل وبغرامة مائة جنيه .

ولما كانت العقوبة المقررة لهذه الجريمة هي المنصوص عليها في المادة ٥٤ من القرار المذكور ، وكانت هذه المادة قد عدلت بالقرار الوزاري رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ١١ من أغسطس سنة ١٩٤٩ الذي جعل عقوبة عدم الإخطار عن المتوفر من مواد التكوين هي الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى على الطاعن عن هذه الجريمة بالحبس ستة شهور مع الشغل وبتغريمه مائة جنيه ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وتعين من أجل ذلك نقضه فيما قضى به من عقوبة الحبس . أما ما يثيره الطاعن من أن الواقعة لا تكون الجريمة المسندة إليه لعدم مراقبة التكوين بوجود الوفر ، فمردود بأن القانون إذ نص في المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على أنه يجب على تجار التجزئة أن يخطروا مراقبة التكوين المختصة في آخر شهور مارس ويونيه وسبتمبر وديسمبر من كل سنة عن الوفورات المتبقية لديهم من مواد التكوين — فقد أوجب على التجار هذا الإخطار في المواعيد التي ذكرها بصفة عامة مطلقة لم يقيد ذلك بجهل الجهة التي أوجب التبليغ إليها ، أو يعلمها بوجود هذه الوفورات أو بمقدارها ، وسواء أكان سببها راجعاً إلى ما قال به الطاعن من إنقاص المراقبة ذاتها للقادير المقرر توزيعها من قبل على المستهلكين أم إلى قعود بعض المستهلكين أنفسهم عن اقتضاء مقرراتهم ، أم إلى غير ذلك من أسباب .

(١٠٤)

القضية رقم ١١٦٨ سنة ٢١ القضائية :

وصف التهمة . رفع الدعوى على المتهم بتهمة الشروع فى القتل العمد . اعتبار الواقعة جنحة ضرب . يصح .

لمحكمة الجنايات بمقتضى المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات بدون سبق تعديل فى التهمة ، أن تحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت اليها الجريمة الموجهة اليه فى أمر الاحالة لعدم اثبات بعض الافعال المسندة اليه ، واذن فتمت كانت الدعوى قد رفعت على الطاعن بتهمة الشروع فى القتل العمد ، وانتهت المحكمة الى اعتبار الواقعة جنحة ضرب ، فلا يكون عليها أن تلقت الدفاع إلى ذلك .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بناحية بيدق مركز العياط مديرية الحيزة شرع فى قتل على عبد العزيز عبد الوهاب وعبد العاطى محمد سليمان عمدا بأن أطلق عليهما عيارين ناريتين قاصدا قتلتهما ، فأحدث بهما الاصابات الممينة بالتقرير الطبى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لا رادته فيه وهو اسعاف المجنى عليهما بالعلاج ، وطلبت من قاضى الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك ومحكمة جنايات الحيزة قضت بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل ستة شهور وذلك عملا بالمواد ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، لأنه فى الزمان والمكان سالتنى الذكر أولا — ضرب عبد العاطى محمد سليمان فأحدث به الاصابات الموضحة بالتقرير

الطبي والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما — ثانياً — ضرب على عبد العزيز عبد الوهاب فأحدث به الإصابات الموضحة بالتقرير الطبي وقدر لعلاجه مدة تقل عن العشرين يوما . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه شابه خطأ في الإجراءات ترتب عليه إخلال بحقه في الدفاع، ذلك لأن المحكمة عدلت ووصفت التهمة من جنائية إلى جنحة دون لفت نظره إلى ذلك . ولا يؤثر في هذا الأمر أنها عاقبت بعقوبة الجنحة لأن التعديل تناول الأفعال المنسوبة إلى الطاعن ، ومن ثم فقد دين بتهمة لم تنح له الفرصة ليبدى دفاعه فيها . ثم إنه عوقب بتهمة الضرب العمد الذي أعجز أحد المجنى عليهما مدة تزيد على العشرين يوما ، دون أن تستظهر المحكمة توافر ركن العمد أو العجز عن العمل ، ولا يرد على ذلك أن مدة العلاج قدرت بأكثر من عشرين يوما . هذا إلى أن المحكمة استندت في ادانة الطاعن الى شهادة شاهد سمع في التحقيقات ، ولم تسمعه بالجلسة وفي هذا إخلال بمبدأ شفوية المرافعات الجنائية . ويضيف الطاعن في الأوجه الأربعة الأخيرة من طعنه أن الدفاع عنه دفع التهمة بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس والمال ، والمحكمة اطرحت هذا الدفاع بمقولة إنه لم يكن هناك ما يبرر تخوفه وهذا الرد منها غير سديد ، كما أنه قدم مستندا هو صورة من حكم صادر في جنائية تدعى لهذا الدفاع ، إلا أن المحكمة لم تشر إليه ، وهذا قصور يعيب الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه الأركان القانونية للجريمة التي دان بها الطاعن ، واستدل على ثبوتها بأدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، ولما كان للمحكمة أن تستند إلى أقوال شاهد في التحقيقات بوصفها عنصرا من عناصر الدعوى المطروحة أمامها ، وكان الطاعن من جهته لم يطلب إليها سماع هذا الشاهد فليس له أن يعيب حكمها لهذا السبب .

كان ذلك ، وكانت الدعوى قد رفعت على الطاعن بتهمة الشروع في القتل العمد وانتهت المحكمة الى اعتبار الواقعة جنحة ضرب ، وكان لمحكمة الجنايات بمقتضى المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات بدون سبق تعديل في التهمة ، الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت اليها الجريمة الموجهة عليه في أمر الاحالة لعدم اثبات بعض الأفعال المسندة اليه ، فلا محل لما ينعاه الطاعن من عدم لفت الدفاع الى ذلك ، ولا مصلحة له أيضا فيما يثيره بمحدد تطبيق المادة ١/٢٤١ عقوبات ، اذ أن العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة للمادة ١/٢٤٢ من ذلك القانون . هذا وقد تعرض الحكم المطعون فيه لحالة الدفاع الشرعى وفنده للاعتبارات السائغة التي ذكرها . ولما كان الأمر كذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بأن ترد على كل دفاع موضوعي للتهمة ، مادامت الأدلة التي بينتها وأخذت بها تفيد اقتناعها بعدم صحة هذا الدفاع ، فان الطعن لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٠٥)

القضية رقم ١١٧٣ سنة ٢١ القضائية :

سرقة . شيك غير موقع عليه . يجوز أن يكون محلا للسرقة والاختلاس .

الشيكات غير الموقع عليها يصح أن تكون محلا للسرقة والاختلاس إذ هي وإن كانت قليلة القيمة في ذاتها ليست مجردة عن كل قيمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بعايدين . أولا — اختلس الشيكات المبنية بالمحضر لفتحى صبرى وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوديعة لحفظها لديه فاختلسها . وثانيا — اشترك مع مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب تزوير في محركات عرقية هي الشيكات المبنية بالمحضر ، بأن قدم هذه الشيكات لزميله المجهول الذى وقع عليها باسم فتحى صبرى ، فتمت هذه الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وثالثا — توصل بطريق الاحتيال للاستيلاء على مبلغ ٢١٦ جنيها و ٩٩٠ مليما من البنك العربى وبنك التجارة وبنك الاستيراد والتصدير بأن قدم إلى صيارف هذه البنوك الثلاث شيكات مزورة على أساس أنها صحيحة وتوصل بذلك إلى الاستيلاء على قيمتها ، وطلبت عقابه بالمواد ١/٤٠ — ٢ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٥ و ٢٣٦ و ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعى بحق مدنى فتحى صبرى افندى وطلب الحكم له قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض . ومحكمة عابدين قضت بحبس المتهم سنة واحدة بالشغل والنفاذ عن التهم الثلاث وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحقوق المدنية واحد وخمسين جنيها مصريا والمصاريف المدنية المناسبة ، وذلك عملا بمواد الاتهام وبالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات . فاستأنف ، كما استأنفت النيابة . ومحكمة مصر

قضت بتعديل الحكم المتأنف والاكتفاء بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وتأنيده فيما عدا ذلك مع إلزام المتهم بالمصاريف المدنية الاستثنائية .
فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه دانه في جريمة اختلاس شيكات تطبيقاً للمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، في حين أن الشيكات ، قبل تحريرها ، والتوقيع عليها ، ليست إلا مجرد أوراق غير ذات قيمة ، فلا يتصور فيها أن تكون محلاً للاختلاس . كما دانه الحكم بالنصب ، مع أن هذه الجريمة تتطلب استعمال طرق احتيالية ، وهو حين قام بصرف الشيكات من البنك لم يلجأ إلى شيء من هذه الطرق . كذلك لم يبين الحكم الوقائع التي استخلص منها اشتراكه في التزوير ، واستند في إدانته إلى اقرار نسب إليه فيه أنه اعترف بالجريمة ، مع أنه أنكر صدور هذا الاعتراف منه ، وقال إنه إنما وقع ورقه على بياض ، وتركها للجنة عليه ضماناً له .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى ، بما تتوافر به جميع العناصر القانونية للجرائم التي دانه بها ، وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها ، واستظهر ركن الاحتيال فيما بينه من أن الطاعن استعمل طرقاً احتيالية من شأنها الإيهام بوجود واقعة مزورة بأن وقع على الشيكات باسم المحبني عليه ، وقدمها للبنك ، وترصد بذلك لقبض قيمتها فعلاً وتعرض لدفاع الطاعن عن الاقرار واطرحه للاعتبارات التي قالها ، ولما كان الأمر كذلك ، وكان ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، فإن ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة ، هذا وما يقوله الطاعن من أن الشيكات ، قبل تحريرها والتوقيع عليها ، لا تكون محلاً للاختلاس ، مردود بأن الشيكات ، ولو أنها غير موقع عليها ، من الأشياء التي يمكن أن تكون محلاً للسرقة والاختلاس ، لأنها وإن كانت قليلة القيمة في ذاتها ، إلا أنها ليست مجردة عن كل قيمة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس في موضوعه ، متعيناً رفضه .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥١

(١٠٦)

القضية رقم ٤٧٣ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك المستشارين .

تفتيش . عامل عنابر السكة الحديد . قبوله العمل بها رضا منه بالنظام الموضوع لها .
تفتيشه . صحيح .

إذا كان الحكم قد اعتمد فى الأخذ بنتيجة التفتيش على أن وجود
أحد رجال البوليس على باب عنابر السكة الحديد هو من مقتضيات نظامها
لتفتيش الداخلين والخارجين والتحقق من عدم وجود مسروقات معهم وأن
قبول شخص العمل بهذه العنابر يستفاد منه رضائه بالنظام الموضوع لعمالها ،
فانه يكون صحيحا فى القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم بولاق - سرق المهمات المبينة
الوصف والقيمة بالمحضر لمصلحة السكة الحديد من مخازن عنابر بولاق المسكونة
وطلبت عقابه بالمادة ١/٣١٧ من قانون العقوبات ومحكمة جناح بولاق قضت
عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم أربعة شهور مع الشغل والنفاذ . فاستأنف ،
ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم
شهرين مع الشغل . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع بعدم صحة القبض الحاصل بمعرفة جاويش بوليس ، والتفتيش اللاحق له الحاصل بمعرفة الضابط المنوب ، وذلك لأنه لم يكن في حالة تلبس ولم يصدر إذن من النيابة العامة ولكن المحكمة رفضت هذا الدفع وقضت بادانته .

وحيث إنه بالرجوع الى الأوراق يبين أن الطاعن دفع بالدفع المشار اليه ، ولكن المحكمة لم تأخذه وقد تعرضت له في الحكم وردت عليه بقولها : " أن الجاويش على السيمان ابراهيم كان يقف على باب عنابر بولاق لمراقبة العمال الداخليين والخارجين وأنه ارتاب في أمر المتهم عند خروجه وأنه لاحظ أن جيوبه متفخمة فاستوقفه وسأله عما معه فظهرت عليه علامم الارتباك وأخذ يستعطفه لاطلاق سراحه واعترف له أن معه كمية من القصدير فاقتاده إلى قلم قضائي مصر وهناك أخرج من جيب بنطلونه قطع القصدير وأخرج من أسفل بنطلونه قطعة نحاس أصفر وقد تبين أن هذه الأشياء . جميعها من متعلقات السكة الحديدية ، وقد سئل المتهم في البوليس فاعترف بالسرقة ثم عاد وأنكر في النيابة وعند المحاكمة . وحيث إن هذا الدفع في غير محله إذ كون وجود أحد رجال البوليس على باب العنابر هو من مقتضيات نظامها لتفتيش الداخليين والخارجين والتحقق من عدم وجود مسروقات معهم وقبول المتهم العمل بالعنابر يستفاد منه رضاؤه بالنظام الذي وضعته العنابر لعمالها " . ولما كان ما قالته المحكمة في الرد على الدفع صحيحا في القانون وكانت المحكمة فوق ذلك قد عقبت عليه بأن الواقع في الدعوى أن المتهم عندما استوقفه الجاويش قبل القبض عليه وسأله عن سبب انتفاخ جيوبه اعترف له بالسرقة وبأنه يحمل المسروق في جيبه ، فان ما يثيره في طعنه بشأن صحة القبض والتفتيش اللاحق له لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٠٧)

القضية رقم ٤٧٥ سنة ٢١ القضائية :

حكم . تسببه . مثال للقصور في جريمة ضرب نشأت عنه عاهة .

إذا كان الثابت بالحكم أن برأس المجنى عليه جملة إصابات وكانت المحكمة قد قضت ببراءة أحد المتهمين من تهمة إحداث الجرح الذي سبب عاهة السمع للشك في صدق المجنى عليه فيما نسبته إليه وأدانت المتهم الآخر في إحداث الإصابة التي أوجرت للمجنى عليه من أجلها تربنة ، الأمر الذي قد يستفاد منه أن عاهة السمع حدثت من جرح وأن عاهة التربنة حدثت من جرح آخر ، وكان ما نقله الحكم عن الكشف الطبي وإن دل على وجود جرحين بالجدارية اليمنى للمجنى عليه إلا أنه لا يؤيد الحكم في أن كلا من الجرحين قد تسببت عنه عاهة ، فإن هذا الحكم يكون قاصرا لقضائه بادانة ذلك المتهم دون أن يستقصى حقيقة الواقع في مصدر كلتا العاهتين أكان جرحا واحدا أم الجرحين .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بناحية شبرا النخلة مركز بلبيس مديرية الشرقية — مع آخرين حكم عليهم — أولا : ضرب حسين حسن رزيق على رأسه بعصا فأحدث به إصابة بأيسر مقدم الرأس موصوفة بالتقرير الطبي ، وقد تخلف عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام الرأس تجعل المخ أكثر عرضة للتغيرات الجوية والصدمات البسيطة فضلا عن أنها تعرضه لمضاعفات خطيرة كالتهاب المخ ونوبات الصرع وغير ذلك وتقلل من قدرته على العمل بما لا يمكن معه تقدير مدى العاهة على وجه التحقيق ثانيا — ضرب عبد الحميد حسن نصار رزيق على رأسه بعصا فأحدث به إصابة بالجدارية اليمنى مبينة بالتقرير الطبي وقد تخلفت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء

من عظام الرأس تجعله عرضة للتغيرات الجوية والمضاعفات وتعرضه لالتهابات المخ ونوبات الصرع وغير ذلك من المضاعفات الخطيرة وتقلل من كفاءته على العمل بما لا يتسنى معه تقدير مدى العاهة ، وطلبت إلى قاضي الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ١/٢٤٠ و ١/٢٤١ من قانون العقوبات وقد ادعى كل من عبد الحميد حسن نصار رزيق وحسين حسن رزيق ، ونصار حسن رزيق بحق مدني قبل المتهمين وآخرين وطلبوا القضاء لهم عليهم بمبلغ ١٥٠ جنيتها بصفة تعويض وذلك بطريق التضامن . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت عملاً بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ببراءة علي محمد عمر من تهمة ضرب حسين حسن رزيق ومعاقبته عن تهمة ضرب عبد الحميد حسن نصار رزيق بالسجن مدة ثلاث سنوات وبالزمام بأن يدفع لعبد الحميد حسن نصار رزيق مبلغ ثلاثين جنيتها والمصاريف المدنية المناسبة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قضى بادانة الطاعن بالضرب الذي نشأت عنه العاهة مع أن المجنى عليه وجدت به إصابتان أحدهما بالرأس والأخرى بالجدارية اليمنى وقد شهد في جميع أدوار التحقيق وأمام المحكمة بأن شخصاً غير الطاعن هو الذي أحدث به جرح الجدارية اليمنى وأن الطاعن إنما ضربه بمنقرة على رأسه وأنه حين ضربه كان أمامه في حين أن الآخر حين ضربه كان خلفه وهذا يدل على أن إصابة الجدارية اليمنى لم تنشأ عن اعتداء الطاعن ومع أن الكشف الطبي أثبت أن العاهة نشأت عن إصابة الجدارية وهذه الإصابة لم تحدث من منقرة فان الحكم أدان الطاعن بالعاهة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الطاعن بأحداث الجرح الذي نشأت عنه عاهة مستديمة بعبد الحميد حسن نصار رزيق هي فقد في عظام الرأس قد استند في ذلك إلى أقوال المجنى عليه والتقارير الطبية

وقال إن المجنى عليه قرر في جميع أدوار التحقيق وأمام المحكمة بأن الطاعن ضربه بمنقرة على رأسه فأحدث به الإصابة التي أجريت له بسببها عملية التربة — وأنه تبين من الاطلاع على التقارير الطبية أنه وجد بالمجنى عليه عند الكشف عليه بالمستشفى عقب الحادث الاصابات الآتية : ١ — جرح رضى بالحدارية اليمنى ٢ — جرح ثان بالحدارية اليمنى — وباستكشاف الجرح الثاني وجد تحته كسر منخسف بالعظم الحدارى الأيمن ونزيف فوق الأم الجافية وعمل له تربة قطرها ٢ سم ٥ سم كما وجد عنده كسر بالقاعدة ونزيف في الأذن اليمنى انتهى أمره بعاهة ضعف السمع التي نسبها الى متهم آخر ، ثم قال إن الطبيب الشرعى قد فحص حالة المجنى عليه بعدئذ وقدم تقريراً بأن إصابة يمين الرأس استلزمت تدخلاً جراحياً نشأ عنه فقد جزء من العظام . يضاف الى ذلك أنه تسبب عن إصابة الرأس عاهة مستديمة أخرى هي ضعف بقوة السمع بالأذن اليمنى . ولما كان الثابت بالحكم أن رأس المجنى عليه جملة اصابات وكانت المحكمة قد قضت ببراءة المتهم الآخر من تهمة احداث الجرح الذى سبب عاهة السمع للشك في صدق المجنى عليه فيما نسبته لذلك المتهم ، وبإدانة الطاعن باحداث الإصابة التي أجريت له من أجلها عملية تربة مما قد يستفاد منه أن عاهة السمع حدثت من جرح وأن عاهة التربة حدثت من جرح آخر في حين أن ما نقله الحكم عن الكشف الطبى وإن دل على وجود جرحين بالحدارية اليمنى للمجنى عليه إلا أنه لا يؤيد الحكم في أن كلا منهما قد انفرد بالتسبب في احدى العاهتين . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن دون أن يستقصى حقيقة الواقع في مصدر كلتا العاهتين أكان جرحاً واحداً أم جرحين ، يكون قاصراً مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم بتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه ، وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(١٠٨)

القضية رقم ٤٧٧ سنة ٢١ القضائية :

- أ — نقض . الشهادة التي يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يختم في الميعاد .
- ب — استئناف . استئناف مرفوع من رئيس النيابة بتوكيل من المحامي العام بعد العشرة الايام المحددة في القانون . قبوله شكلا . المادة ٣٦ من نظام القضاء .
- ج — شهود . طلب المحكمة الاستئنافية شهودا لسماعهم . تغيير الهيئة . العدول عن هذا الطلب . لا اخلال بحق الدفاع .

١ — الشهادة التي يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يختم في الموعد القانوني إنما هي الشهادة التي تدل على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقعا عليه وقت صدورها . فالشهادة المقدمة من الطاعن والمؤرخة أول مارس سنة ١٩٥١ والتي تقول إن الحكم ختم في يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٥١ لا تكون لها قيمة في هذا الشأن .

٢ — ان المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء قد نصت على أن يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام له تحت إشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عنها في القوانين ، واذن فالاستئناف الذي يرفعه رئيس النيابة بتوكيل من المحامي العام بعد انقضاء العشرة الايام المحددة في القانون يكون صحيحا .

٣ — الأصل أن المحكمة الاستئنافية تحكم في الدعوى من اطلاعها على الأوراق دون أي تحقيق الاماترى هي لزوم اجرائه ، فاذا كانت المحكمة الاستئنافية قد أمرت باستدعاء شهود لسماعهم ثم لما تغيرت هيئتها لم تر هذه الهيئة الجديدة ما يدعو لسماع أولئك الشهود فعدلت عن ذلك فلا يصح أن ينعى عليها أنها أخلت بحق المتهم في الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ببندر دمنهور ضرب الأستاذ عبد الكريم

الجهالى فأحدث به الاصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي لم يتقرر لها علاج ،
وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة بندردمنهور قضت
عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهم مما أسند اليه ورفض
الدعوى المدنية قبله . فاستأنفت النيابة ولدى المحكمة دفع الطاعن بعدم قبول
استئناف النيابة لحصوله من رئيس النيابة بتوكيل من المحامى العام لا من النائب
العمومى والمحكمة قضت عملا بمادة الاتهام برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف
شكلا وبقبوله وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم ٥٠٠ قرش
بلا مصاريف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... ألغ

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول فى طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دانه بالضرب
جاء مخالفا للقانون وأخل بحقه فى الدفاع وقاصرا فى الأسباب . ذلك بأنه لم يختم
فى ظرف الثلاثين يوما ، كما تدل الشهادة المقدمة وقد قبلت المحكمة الاستئناف
المرفوع من النيابة مع أنه حصل من رئيس النيابة بتوكيل من المحامى العام لا من
النائب العام المختص وحده ، وكان ذلك بعد ميعاد العشرة الأيام المحددة بالقانون
ثم إن المحكمة قررت استدعاء شهود الاثبات والنفى ومفتش الصحة الذى أجرى
الكشف الطبى على المجنى عليه وشهود آخرين فاعلن هو شهوده وحضروا وحضر
الآخرون الا أن المحكمة لم تسمعهم وحكمت فى الدعوى بالغاء الحكم الصادر ببراءته
ودون أن تفند أسباب هذا الحكم ، كما لم تورد الأدلة التى استمدت منها عقيدتها
وانتهت منها الى تخطئة ذلك الحكم ، ويضيف الطاعن أن المحكمة قد أولت
أقواله تأويلا غير سليم فاعتبرت ما ذكره اعترافا بالتهمة مع أنه لا يؤدى الى ذلك
كما أنها أشارت الى أقوال أحد الشهود معه وقالت إنه أدلى بها بالجلسة ووازنتها
مع ما ذكره بالتحقيقات دون أن تعين هذه الجلسة أو تبين السبب فى عدم الأخذ
بأقواله التى أخذت بها محكمة أول درجة ثم أنها وقد ساورها الشك فى أقوال الشهود
جميعا فرأت المعدول عن الأخذ بشهادة من شهد لصالحه كان يتعين عليها لزاما
أن تزيل هذا الشك بتنفيذ ما أمرت به من سماعهم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعن وأطرحة للاعتبارات التي قالها . ومتى كان الأمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، فإن ما يقوله الطاعن من قصور الحكم لا يكون له محل ، ولا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ الاطمئنان إليها ، مما لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض . أما ما يثيره عن عدم ختم الحكم في الثلاثين يوما التالية لصدوره فمردود بان الشهادة التي يصبح الاستدلال بها على أن الحكم لم يختم في الموعد القانوني ، إنما هي الشهادة التي تدل على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقعا عليه وقت صدورها حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ولذا فالشهادة المقدمة من الطاعن والمؤرخة أول مارس سنة ١٩٥١ والتي تقول إن الحكم ختم في يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٥١ لا تكون لها قيمة في هذا الشأن ، وأما ما يثيره بشأن الاستئناف المرفوع من المحامي العام فردود بأن المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء تنص على أنه : ” يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام له تحت إشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عنها في القوانين ” . وأما ما يثيره عن عدم تنفيذ المحكمة قرارها القاضي بسماع الشهود فلا وجه له إذ أن المحكمة الاستئنافية وإن كانت قد أمرت باستدعاء الشهود لسماعهم إلا أنها وقد تغيرت هيئتها لم تراهيئة الجديدة ما يدعو لهذا السماع فعدلت عنه . ولما كان الأصل أن المحكمة الاستئنافية إنما تحكم في الدعوى من اطلاعها على الأوراق دون أي تحقيق إلا ما ترى هي لزوم اجرائه ، فإنه لا يترتب على ذلك بطلان أو إخلال بحق الدفاع . هذا إلى أن الطاعن لم يكن هو الذي طلب إليها سماع الشهود وأنه بعدئذ ترفع في الموضوع دون أن يطلب إلى المحكمة تنفيذ قرارها الذي يشكو من عدم تنفيذه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٠٩)

القضية رقم ٤٨٠ لسنة ٢١ القضائية :

شهادة الزور . كذب الشاهد في واقعة واحدة مما شهد به . ادانته في شهادة الزور . جائزة
يكفى لادانة المتهم في شهادة الزور أن تثبت المحكمة أنه كذب ولو في واقعة
واحدة مما شهد به .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٩ بدائرة مركز
كفر صقر — شهدوا زورا في القضية الشرعية رقم ٣٧٦ سنة ١٩٤٩ كفر صقر
إضرارا بإسالم على جبارة . بأن قرروا أنه يستأجر أرضا ويملك مواشى أكثر من
الحقيقة وصدر حكم النفقة الشرعية لزوجته بناء على ذلك ، وطلبت عقابهم بالمادة
٢٩٧ من قانون العقوبات . وقد ادعى سالم على جبارة بحق مدنى قبل المتهمين
وطلب القضاء له عليهم متضامنين بمبلغ ١٠٠ جنيه بصفة تعويض . ومحكمة جنح
كفر صقر الجزئية قضت عملا بمادة الاتهام بحبس كل من المتهمين شهرين
وإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ ٢٠ جنيا على سبيل
التعويض والمصاريف المدنية المناسبة . فاستأنف المتهمون . ومحكمة الزقازيق
الابتدائية قضت عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بتأييد الحكم
المستأنف فيما قضى به من عقوبة وتعويض وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المقضى
بها وألزمت المتهمين بالمصاريف المدنية الاستئنافية .

فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... ألغ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنين بالشهادة
الزور جاء قاصرا وواقم على ما يخالف الأوراق الرسمية، ذلك بأنهم شهدوا على وقائع

عديدة اكتفت المحكمة بمناقشة إحداها وقالت بكذبها وأنه عند التعرض لاركان الجريمة وتوافرها ذكرت أنهم شهدوا زورا أمام القضاء دون أن تبين الجزء المكذوب من الشهادة والجزء الغير المكذوب كما لم توضح الضرر أو تستظهر عناصر سوء القصد وقد أرادت المحكمة الاستئنافية عند تأييدها للحكم الابتدائي أن تضيف جديدا ولكنها زادت الأمرابها ما . ثم إنهم استدلوا على صحة الشهادة من أن الزوج ملء وكان يزرع أكثر من الثلاثة الأفدنة المملوكة له بشهادة رسمية من تفتيش وزارة الزراعة تفيد أن " حيازة الزوج " تسعة أفدنة إلا أن المحكمة لم تأخذ بها بدعوى أنها لا تمثل الحقيقة فعلا مع أن " استمارة الحيازة " إنما تعمل في بدء السنة الزراعية بمعرفة لجنة إدارية خاصة عن حيازة الزراع يعامل على أساسها من جهة حصوله على السداد وصرف القروض في بنك التسليف وغير ذلك مما يقتضيه النشاط الزراعي .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها ، كما استظهر القصد الجنائي وتعرض لدفاع الطاعنين وأطرحه للاعتبارات التي قاضها . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان ما أوردته المحكمة له سنده ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها فإن ما يثيره الطاعنون يكون في غير محله ، ولا يخرج عن المجادلة في تقدير أدلة الدعوى مما يفصل فيه قاضي الموضوع دون معقب . أما ما يقولونه من أن المحكمة قضت بكذب واقعة واحدة مما شهدوا به فهذا ما يكفي لاعتبار أنهم شهدوا زورا ماداموا قد تعمدوا تغيير الحقيقة في بعض الوقائع التي شهدوا عليها .

وحيث إنه لا تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضحا .

(١١٠)

القضية رقم ٥٠١ سنة ٢١ القضائية :

دفاع . حكم . تسببه . طلب استدعاء الطبيب الشرعى لتحقيق دفاع تمسك به المتهم . رفضه بناء على أسباب غير مبررة . قصور . متى كان محامى المتهم قد تمسك فى دفاعه عنه بكذب الشاهدين فيما قرراه من أن المجنى عليه أفضى باسم ضاربه فى حين أن الواقع أنه لم ينطق ، واستند فى ذلك إلى ما جاء بالكشف الطبى الذى أجرى على المصاب من أن حالته سيئة لا تسمح له بالإجابة ، وطلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ، فلم تستجب المحكمة لهذا الطلب واستندت بين ما استندت إليه فى إدانة المتهم إلى شهادة هذين الشاهدين وهى التى يطلب المتهم تحقيق دفاعه فى شأنها - فهذا الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بناحية بهرمس مركز امباية مديرية الجيزة . ضرب عمدا رمضان سليمان الحضيرى بعصا على رأسه فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبى الشرعى ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته ، وطلبت إلى قاضى الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢٣٦/١ من قانون العقوبات . فقرر بذلك وقد ادعت كل من الست نفيسه جاد أبوعتمه والدة المجنى عليه و ٢ - والست مؤمنة حمزة الحضيرى زوجة المجنى عليه عن نفسها وبصفتها وصية على ولديها شحاته وعلى القاصرين بحق مدنى قبل المتهم وطلبتا القضاء لها قبله بمبلغ ١٠٠٠ جنيه بصفة تعويض . سمعت محكمة جنايات الجيزة هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٥١ عملا بمادة الاتهام بمعاينة - فهم ابراهيم أبو مريم بالسجن مدة خمس سنوات والزامه بأن يدفع للمدعيتين بالحق المدنى مبلغ خمسمائة جنيه والمصاريف المدنية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

... حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ان المدافع عنه طلب من المحكمة استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فيما إذا كان المجنى عليه قد تمكن من التكلم عقب إصابته بتعقل أم كان هو لا يستطيع ذلك ، إلا أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب وردت عليه برد غير سديد .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة وعلى الحكم المطعون فيه أن محامى الطاعن قد دفع بما مؤداه أن الشهود قد كذبوا فيما قرروه من أن المجنى عليه قد تكلم وأفضى إليهم باسم المعتدى عليه وبأن الواقع أنه لم ينطق واستند فى ذلك إلى الكشف الطبى الذى أجرى على المصاب بالمستشفى وجاء به أن حالته سيئة لا تسمح له بالإجابة وانتهى من مرافقته إلى طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فى ذلك وفى أمور أخرى أثارها . والمحكمة قضت بإدانة الطاعن مستندة بين ما استندت إليه فى ذلك إلى ما قرره المجنى عليه عقب الحادثة لعمه عبد الهادى سليمان ولعمدة البلدة محمد عبد الواحد عبد النبي ثم تعرضت لطلبه سالف الذكر وردت عليه بقولها " لا ترى محلا لإجابة هذا الطلب إذ الثابت على لسان العمدة والشاهد عبد الهادى أن المجنى عليه تكلم بعد إصابته وأفضى باسم الضارب له وهو المتهم وايس ثمة طعن موجه للعمدة بل بالعكس ثبت أنه يمت للتهم بصلة القرى فهو جده " . ولما كان مفاد ما تقدم أن محامى الطاعن قد تمسك فى دفاعه عنه بكذب الشاهدين فيما قرراه من أن المجنى عليه نطق وأفضى باسم ضاربه ، وطلب تحقيق هذا الدفاع بمناقشة الخبير الفنى وهو الطبيب الشرعى . وكانت المحكمة إذ لم تستجب لهذا الطلب قد استندت فى ذلك إلى شهادة هذين الشاهدين وهى التى يعارضها المتهم ويطلب تحقيق دفاعه فى شأنها ، فان حكمها يكون قاصر الأسباب قصورا يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه ، وذلك من غير حاجة للبحث فى باقى أوجه الطعن .

(١١١)

القضية رقم ٨٨٧ سنة ٢١ القضائية :

دمغة . رسوم دمغة مستحقة عن تيار كهربائي . تقديرها بواسطة خبير . قضاء المحكمة بالرسوم المستحقة والتعويضات بناء على تقرير الخبير . المجادلة في ذلك . موضوعية .

مضى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه طواب بدفع رسوم الدمغة المستحقة عن التيار الكهربائي المورد للسيد المملوك له عن المدة من كذا الى كذا فلم يقيم بسدادها ثم أعمل حكم القانون في تقدير الرسوم المستحقة وأخذ في ذلك بما قرره الخبير الذي عين لتقديرها ثم أورد الأسس التي بنى عليها الخبير تقريره ، وكانت الأدلة التي اعتمد عليها في ذلك من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها - فالمجادلة في ذلك من جانب المتهم تكون مجادلة موضوعية لا تقبل أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ببندر بنى سوييف لم يسدد رسم الدمغة المستحقة على التيار الكهربائي المستهلك بالسيد الأهل المملوك له عن الفترة ما بين ابريل سنة ١٩٤١ وديسمبر سنة ١٩٤٧ وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢٠ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ والجدول رقم ٥ الملحق والفقرة ١٠ مكررة واللائحة التنفيذية ومحكمة بنى سوييف الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ١٠٠ قرش . فاستأنفت النيابة ومحكمة بنى سوييف الابتدائية قضت عملا بمواد الاتهام والمادتين ٢٠ و ٢٣ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم مائة قرش صاغ وإلزامه بأن يدفع لمصلحة الضرائب مبلغ ٢٠ جنيا و ٢٩٣ مليا قيمة الرسوم المستحقة وبأن يدفع لها أيضا تعويضا يعادل ثلاثة أمثال هذا المبلغ أى مبلغ ٦١ جنيا و ٤١٩ مليا والمصاريف المدنية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الوجه الأول يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك لأنه قضى بالرسوم والتعويضات في حين أن مناط الحكم بها أن تكون الرسوم مقدرة على وجه التحديد وأن يمتنع الممول مع ذلك عن القيام بسدادها وإيس هذا هو الحال في واقعة الدعوى إذ جاء بالحكم المطعون فيه أن السينا موضوع الضريبة كان لها عداد واحد لاستهلاك الإثارة والمحركات معا في المدة المطالب بإداء الضريبة عنها وأن القانون لا يلزم الطاعن بإداء ضريبة عن استهلاك التيار الكهربائي الخاص بالمحركات ومن ثم لم يكن هناك سبيل لمعرفة مقدار التيار الخاص بالإثارة مستقلا حتى يكون في استطاعته معرفة ضريبة الدمغة المستحقة عليه ، وبالتالي لا يكون مستحقا للعقاب ولا مسئولاً عن الرسوم والتعويضات . ويقول الطاعن في الوجه الثاني إن المحكمة استندت في تحديد الرسوم الى عملية حسابية أجراها خبير ندبته في الدعوى دون أن تبين الأسس التي بنى عليها الخبير عمله مما يشوب الحكم بالقصور .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة كما هي معرفة في القانون وذلك في قوله إن الطاعن طواب بدفع رسوم الدمغة المستحقة عن التيار الكهربائي المورد للسينا عن المدة من إبريل سنة ١٩٤١ الى ديسمبر سنة ١٩٤٧ فلم يقم بسدادها وتعرض لدفاعه القائم على عدم مسئوليته عن دفع ضريبة دمغة عن التيار الكهربائي الخاص بمحركات السينا وعن عدم إمكان تحديد مبلغ الضريبة ، فأعمل حكم القانون في تقدير الرسوم المستحقة وأخذ في ذلك بما قدره الخبير الذي عينته المحكمة . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أوردت الأسس التي بنى عليها الخبير تقريره ، وكانت الأدلة التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها فان ما يثيره الطاعن لا يكون له محل ، ولا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا يتصل بتقدير الأدلة مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١١٢)

القضية رقم ٩٠٨ سنة ٢١ القضائية :

دفاع . تأجيل المحكمة القضية لتقديم مذكرات . حكمها في الدعوى في اليوم الأخير الذى كان من حق المتهم أن يقدم فيه مذكرته . اخلال بحق الدفاع .

متى كانت المحكمة قد قررت تأجيل القضية ثلاثة أسابيع للحكم مع تقديم مذكرات فيها في ظرف أسبوعين ثم أصدرت حكمها في الدعوى في نهاية الأسبوعين اللذين رخصت للمتهم بتقديم مذكراته فيها أى قبل أن ينتهى اليوم الأخير الذى كان من حقه أن يقدم فيه مذكرته ، فانها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم عابدين — بوصفه المدير المسئول عن شركة المحلات الصناعية للحرير والقطن : أولا — لم ينتج سنويا من الخام الكميات المقررة للشركة المذكورة بالجدول رقم ١ ثانيا — أنتج كمية من الخام مبيئة بالمحضر بمواصفات تخالف تلك المنصوص عنها في الجدول رقم ٢ ثالثا — لم يخطر مراقبة الغزل والمنسوجات عن كميات الخام التى تم إنتاجها في كل شهر في المواعيد المحددة ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٤ من القرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ والجدولين رقمي ١ و ٢ المرفقين . ومحكمة جنح القاهرة المستعجلة قضت عملا بمواد الاتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بتفريم المتهم خمسمائة جنيه . فاستأنف ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ ..

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن المحكمة الاستئنافية

بعد أن سمعت الدعوى بجلسة ١٤ فبراير سنة ١٩٥١ قررت تأجيل القضية للحكم
لثلاثة أسابيع وصرحت بتقديم مذكرات ومستندات في الأسبوعين الأولين ،
غير أنها أصدرت حكمها بجلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥١ قبل أن ينقضى الأجل
الذى حددته لإصداره ومن غير أن تتيح للطاعن تقديم مذكرته ومستنداته .

وحيث إن الثابت بحضور الجلسات أن محامى الطاعن طلب بجلسة ١٤ فبراير
سنة ١٩٥١ حجز القضية للحكم بمذكرات ، فقررت المحكمة تأجيل القضية للحكم
لثلاثة أسابيع وتقديم مذكرات ومستندات في أسبوعين ، وبجلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٥١
أصدرت المحكمة حكمها في الدعوى بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه
وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف وبذلك فقد رجعت المحكمة فى قرارها
وأصدرت حكمها فى نهاية الأسبوعين اللذين رخصت للطاعن بتقديم مذكرته
ومستنداته فيهما — أى قبل أن ينتهى اليوم الأخير الذى كان من حقه أن يقدم
مذكرته فيه ، ولذا فإنها تكون قد أخلت بدفاعه ، ويكون حكمها معيبا متعيينا
نقضه من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن الأخرى .

(١١٣)

القضية رقم ١٠١١ سنة ٢١ القضائية :

قانون . شيوعية :

١ — المادة ٤١ من الدستور . مرسوم صادر بين دورى الانعقاد . عدم دعوة البرلمان الى اجتماع
غير عادى لعرضه عليه . لاجزاء على مخالفة ذلك .

ب — المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ . لا مخالفة فيه لأحكام الدستور .

١ — إن المادة ٤١ من الدستور وإن أوجبت دعوة البرلمان الى اجتماع
غير عادى لعرض عليه المرسوم بقانون الذى تصدره السلطة التنفيذية بين دورى

الانعقاد فانها لم ترتب جزاء على مخالفة ذلك كما فعلت بالنسبة إلى حالة عدم عرض تلك المواسيم على البرلمان في أول انعقاد له وحالة عدم اقرارها من أحد المجالسين .

٢ — إن القول ببطلان المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ بدعوى مخالفته لأحكام الدستور — ذلك مردود بأن الدستور وإن نص في المادة ١٤ منه على أن حرية الرأي مكفولة إلا أنها جعلت مناط هذه الحرية أن يكون في حدود القانون . لأن حرية الاعراب عن الفكر شأنها كشأن ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة إلى جميع الافراد إلا في حدود احترام كل منهم حريات غيره . واذن فإن من حق المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يعين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استعمالها اعتداء على حريات الغير واذ كانت أحكام المرسوم سالف الذكر لا تمس حرية الرأي ولا تتجاوز تنظيم ممارسة الفرد حرية التعبير عن فكره ووضع الحدود التي تكفل عدم المساس بحريات غيره — فالقول ببطلان هذا المرسوم لا يكون له محل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذين الطاعنين بأنهما في يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٩ الموافق ٧ ربيع أول سنة ١٣٦٩ بدائرة قسم الوايلي محافظة القاهرة — انضما إلى جمعية بالملكة المصرية ترمي إلى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات وإلى القضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا في ذلك بأن انضما إلى جمعية سرية تعمل على القضاء على طبقة الملاك والرأسماليين وسيادة الطبقة العاملة وحكمها المطلق والغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ونقلها للدولة — كل ذلك عن طريق خلق مجتمع مصرى على غرار الوضع القائم في روسيا بالأسلوب الثورى الذى اتبعه لينين وستلين في الثورة الروسية وبتحريض العمال على الاعتصاب والاعتداء على حق الغير في العمل وتحريضهم على بنض طائفة الملاك والرأسماليين تحريضا من شأنه تكدير السلم العام، وروجا كذلك في المملكة المصرية تغيير مبادئ الدستور

ولتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات وللقضاء على طبقة اجتماعية ولقلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا في ذلك بان انضما للجمعية السرية سالفه الذكر وهي تعمل على تغيير مثل هذه المبادئ عن طريق اصدار نشرات وتاليف خلايا وترويح أفكار من شأنها قيام حكم الطبقة العاملة في مصر وسلطانها المطلق والقضاء على طبقة الملاك والرأسماليين والغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج اتباعا للبرنامج الثوري الذي نادى به لينين وستالين واقتفاء لاسلوبهما الثوري الذي خلق هذا الانقلاب في روسيا السوفيتية ، وطلبت الى قاضي الاحالة أحالتهما الى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ١/٩٨ — ٣ و ٩٨/ب — ١ و ٩٨/هـ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات مصر قضت عملا بمواد الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات أولا — بمعاينة كل من أحمد محمد ناصر وليلى فيلكس ديان بالحبس مع الشغل لمدة سنة ونصف وتغريم كل منهما مبلغ خمسين جنيها ومصادرة المضبوطات ، وذلك عن التهمة الأولى — ثانيا — ببراءة المتهمين المذكورين من التهمة الثانية . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

.. حيث إن الطاعنة الثانية قد طعنت على الحكم الا أنها لم تقدم أسبابا لطلعنها ، فطعننا يكون غير مقبول شكلا .

وحيث إن طعن الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث ان مبنى هذا الطعن هو أن المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ الذي طبقته المحكمة في حق الطاعن قد زالت عنه قوة القانون فضلا عن مخالفته لأحكام الدستور مما كان مقتضاه أن تقضى المحكمة ببطلانه أو على الأقل تمتنع عن تطبيقه .

وحيث إنه وإن كان المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ الذي طبقته المحكمة في حق الطاعن قد صدر في غيبة البرلمان ولم يدع الى دورة غير عادية

للنظر فيه طبقا للمادة ٤١ من الدستور الا أن هذه المادة وان أوجبت هذه الدعوة لتعرض عليه المراسيم التي تصدرها السلطة التنفيذية بين دورى انعقاده الا أنها لم ترتب جزاء على مخالفة ذلك ، كما فعلت بالنسبة الى حالة عدم عرض تلك المراسيم على البرلمان في أول انعقاده له وحالة عدم اقرارها من أحد المجلسين . وأما القول ببطلان هذا المرسوم لمخالفته لأحكام الدستور فمردود بأن الدستور وان نص في المادة ١٤ منه على أن حرية الرأي مكفولة الا أنها جعلت مناط هذه الحرية أن يكون في حدود القانون ذلك لأن حرية الاعراب عن الفكر شأنها كشأن ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة الى جميع الأفراد الا في حدود احترام كل منهم لحريات غيره . واذن فان من حق المشرع بل من واجبه مقتضى الدستور أن يعين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استعمالها الاعتداء على حريات الغير . لما كان ذلك وكانت أحكام المرسوم السالف الذكر لا تمس حرية الرأي ولا تتجاوز تنظيم ممارسة الفرد لحرية التعبير عن فكره ووضع الحدود التي تضمن عدم المساس بحريات غيره ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ، نتعن رفضه ، موضوعا .

(١١٤)

القضية رقم ١١٨٨ سنة ٢١ القضائية :

حكم . تسييه . دفاع هام . عدم الرد عليه بما يفنده . قصور .

إذا دفع المتهم في دعوى اختلاس محجوزات لصالح وزارة الأوقاف بانتفاء القصد الجنائي لديه لتصرفه في المحجوزات بأذن من الحاجزة وبقصد سداد قيمة المحجوزات في الدين وأنه قام بسداده فعلا ، فاستدعت المحكمة مندوب الوزارة وسمعت شاعدا في الدعوى ثم قضت بأدائه دون أن ترد على هذا الدفاع الجوهرى بما يفنده — فان هذا الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز الزقازيق . بدد الذرة المحجوز عليها إداريا لصالح وزارة الأوقاف والمملوكة له والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة باقامته حارسا ، وذلك اضرارا بالدائن الحاجز وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح مركز الزقازيق الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٤٧ عملا بمادتي الانهاك بحبس المتهم شهرين مع الشغل . فعارض والمحكمة قضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن بلا مصاريف . فاستأنف كما استأنفت النيابة ومحكمة الزقازيق الابتدائية بهيئة استئنافية قضت غيابيا بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨ بتأييد الحكم المستأنف . فعارض والمحكمة قضت بتأييد الحكم المعارض فيه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... ألخ

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن الدفاع عنه دفع النهمة

بانتفاء القصد الجنائي لتصرفه في المحجوزات باذن الوزارة الحاجزة وبقصد سداد قيمة المحجوزات في الدين وأنه قد قام بسداده فعلا ، إلا أن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع وهذا قصور يعيب الحكم .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية أن الدفاع عن الطاعن دفع التهمة بانتفاء القصد الجنائي للأسباب المبينة بوجه الطعن فاستدعت المحكمة مندوب وزارة الأوقاف وسمعت شهادته في الدعوى ثم قضت بادانته دون أن ترد على هذا الدفاع . لما كان ذلك ، وكان هذا الدفاع جوهريا يقتضى من المحكمة إذا لم تر الأخذ به أن ترد عليه بما يفنده ، فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه . وذلك من غير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن . .

(١١٥)

القضية رقم ١١٨٩ سنة ٢١ القضائية :

١ — اجراءات . تأجيل القضية والقبض على المتهم . النى على المحكمة أنها كونت رأيها في الدعوى قبل إكمال تحقيقها . لا محل له . القبض لا يعدو أن يكون اجراء تحفظيا تملكه المحكمة .

ب — تزوير . متى تتحقق رسمية الورقة ؟

١ — إذا كانت المحكمة حين أجلت القضية بناء على طلب المتهم لإعلان شاهد قد أمرت بالقبض عليه وحبسه فلا يصح أن ينعى عليها أنها بذلك قد كونت رأيها في الدعوى قبل إكمال تحقيقها ، فإن القبض الذى أمرت به لا يعدو أن يكون اجراء تحفظيا مما يدخل في حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون .

٢ — إن رسمية الورقة تتحقق متى كان محررها موظفا عموميا مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم أول طنطا اشترك بطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية وهو السعيد محمود عبد الجليل حامل تليفون سجن طنطا العمومي في ارتكاب تزوير في ورقة رسمية هي إشارة تليفونية حال تحريرها المختص بوظيفته بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها وذلك بان اتصل به تليفونيا موهما إياه بأنه يخاطبه من سجن مصر وأملى عليه نص الإشارة المزورة فدونها بالدفتر المعد لاثباتها فتحت الجريمة بناء على تلك المساعدة، وطلبت إلى قاضي الاحالة إحاطته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٣/١١ و ٢١٢ من قانون العقوبات، فقرر بذلك ومحكمة جنايات طنطا فضت عملاً بمواد الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة زكي رمضان بسيوني بالحبس مع الشغل لمدة سنة. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الوجه الأول أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون لاعتبارها الإشارة التليفونية موضوع الدعوى من الأوراق الرسمية مع أنه يجب لاعتبارها كذلك أن يثبت فيها اسم الموظف المنسوب إليه إصدارها وأن تكون الواقعة المشتملة عليها الإشارة تدخل في اختصاص ذلك الموظف ، كما ينبغي أن يكون مصدر الإشارة قد طلب تدريبها في محرر أو يعلم أنها لا بد أن تدون فيه وأن يكون قد انتحل شخصية الموظف الصادرة عنه الإشارة . ولما كانت الإشارة موضوع التهمة ليست مستوفية لهذه الشروط فانها لا تعد من الأوراق الرسمية ، ويقول الطاعن في الوجه الثاني إن الحكم المطعون فيه قد شابه البطلان لأن الطاعن عندما طلب التأجيل لاعلان من تلتى الإشارة واجابته المحكمة إلى هذا الطلب قررت بالقبض عليه وحبسه على ذمة القضية مما مفاده أن المحكمة كوت عقيدتها مقدما بادانة الطاعن قبل الانتهاء من نظر الدعوى . ويضيف الطاعن أن المحكمة أخلت

بحقه في الدفاع لأنه طلب إليها إجراء تحقيق عن صاحب الاسم المقول بأنه صدر
الإشارة من سجن مصر لمعرفة ما إذا كان شخصا حقيقيا أم خياليا إلا أن المحكمة
رفضت إجابته إلى هذا الطلب .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى والأدلة التي استخلص منها
ثبوتها ولما كانت رسمية الورقة تتحقق متى كان محررها موظفا عموميا مختصا
بمقتضى وظيفته بتحريرها ، وكان الحكم قد أثبت أن عامل تليفون سجن طنطا
تلقى من الطاعن إشارة باعتبارها صادرة من مأمور سجن القاهرة فدونها بدفتر
إثبات الاشارات حسبما هو مكلف به وقال في ذلك : " ولا جدال في قضيتنا
في أن المتهم اتحل شخصية مأمور سجن مصر كما شهد بذلك رزق جاد الله أفندي
ملاحظ التليفونات الذي سمع الإشارة والسعيد محمود عبد الجليل عامل تليفون
سجن طنطا الذي تلقاها وأمل على عامل تليفون سجن طنطا عبارات تتضمن واقعة
مكذوبة هي الادعاء بأن المسجون المذكور « المتهم » كان مخالطا لمسجونين
مصابين بوباء الكوليرا وأنه لذلك يأمر المأمور بعدم قبوله بسجن طنطا وإعادته
إلى سجن كفر الشيخ وإخطار الجهة الصحية المختصة منعا من انتشار الباء .
وكل ما هنالك أن المأمور لم يبلغ هذه الإشارة بنفسه . لأن العادة لم تجر بذلك
وإنما الذي بلغها هو عامل تليفون السجن المزعوم بناء على أمر مأمور السجن
كما أنه لا جدال في أن المتهم كلف عامل تليفون سجن طنطا بتدوين هذه الإشارة
إذ قرر عامل التليفون المذكور ان المتكلم معه بعد أن استوثق من أنه سجن
طنطا العمومي قال له : " خذ إشارة " . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد تعرض
لدفاع الطاعن المشار إليه بوجه الطعن وفنده للاعتبارات السائغة التي ذكرها ،
فإن ماثيره في هذا الصدد لا يكون له أساس . هذا ولا وجه لما يقوله الطاعن
من أن المحكمة كونت رأيها في الدعوى قبل إكمال تحقيقها بإصدارها الأمر
بالقبض عليه وحبسه ، فإن ذلك لا يعدو أن يكون إجراء تحفظيا مما يدخل في حدود
سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

(١١٦)

القضية رقم ١١٩٠ سنة ٢١ القضائية :

حكم . تسببه . قتل . قول الحكم إن الآلة التي استعملت في القتل كانت إما مطواة أو منجلا .
القطع بأن المتهم قد استعمل آلة قاطعة استخلاصا من الثابت في الدعوى . ذلك لا يقدح في سلامة
الحكم .

لا يقدح في سلامة الحكم أن يقول إن الآلة التي استعملت في القتل كانت
إما مطواة أو منجلا مادام أنه قد قطع باعتداء المتهم على المجنى عليه بآلة قاطعة
بنية قتله وما دام ما قاله عن نوع تلك الآلة كان استخلاصا سائغا له أصله
في أقوال الشهود وسنده في تقرير الطبيب الشرعي .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز بسيون مديرية الغربية قتل حسن
أحمد الغزولي عمدا بأن طعنه بآلة صلبة قاطعة قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات
الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أودت بحياته ، وطلبت الى قاضي الاحالة
إحالة إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات ،
فقرر بذلك وقد ادعت أم السعد على شريف بحق مدني قبل المتهم وطلبت
القضاء ذاك عليه بمبلغ مائة جنيه بصفة تعويض . ومحكمة جنايات طنطا قضت
عملا بمادة الاتهام بمعاينة أحمد اسماعيل عقاب بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين
وإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدني أم السعد على شريف على سبيل التعويض
مبلغ مائة جنيه مصري والمصروفات المدنية . فطعن الطاعن في هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن محصل الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالقتل

العمد قد قام على الاحتمال والشك فان المحكمة لم تحدد على وجه اليقين نوع الآلة المستعملة في القتل هل كانت منجلا كما أفاد تقرير الطبيب الشرعى أم هي كانت مطواة ، كما قال الشهود بل ذهبت في هذا الخصوص مذهب الافتراض الذى لاسند له من شهادة الشهود . وكذلك يقول الطاعن إنه إذ كان الثابت من أقوال ابن المجنى عليه أنه - أى الطاعن - كان يحمل في يده منجلا ثم ألقاه على الأرض قبل أن يخرج المطواة التى استعملها في الحادث ، وكان جميع الشهود قد شهدوا بأنهم صحبوا المتهم وغادروا مكان الحادثة تاركين المجنى عليه واقفا على قدميه . وبعد ذلك بخمس دقائق سمعوا استغاثة ابنه فقفلوا راجعين فوجدوا المجنى عليه ساقطا على الأرض في حالة اعياء - يقول الطاعن إنه إذ كان ماتقدم فقد دفع أمام المحكمة بأن إصابة الرأس التى سببت وفاة المجنى عليه والتى قرر الطبيب الشرعى أنها من منجل قد حدثت نتيجة سقوطه على الأرض حيث كان المنجل ملقى في وضع رأسى ونصله إلى أعلى مما أدى إلى اصطدام رأس المجنى عليه بطرف المنجل وحصول إصابته على الصورة الواردة بتقرير الطبيب ، دفع الطاعن بذلك وطالب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته في صحة هذا الدفاع إلا أن المحكمة لم تستجب لطلبه ولم ترد عليه . هذا الى أن الحكم لم يبين واقعة الدعوى بيانا كافيا ولم يقم نية القتل على ما يؤدي إلى توافرها لدى الطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بيانا كافيا واستند في ثبوتها الى الأدلة التى أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي في العقل وفي القانون الى مارتبه عليها . ولما كان ذلك وكان مما لا يؤثر في سلامة الحكم أن يقول إن الآلة التى استعملت في القتل كانت إما مطواة أو منجلا مادام هو قد قطع باعتداء المتهم على المجنى عليه بآلة قاطعة بنية قتله ، ومادام ما قاله عن نوع تلك الآلة كان استخلاصا سائغاه أصله في أقوال الشهود وله سنده بتقرير الطبيب الشرعى ولا يشوبه التناقض . وكان ما يقوله الطاعن من حصول الواقعة على الصورة التى أوردتها بطعنه وما يتحدى به من أن الإصابة التى سببت الوفاة قد نشأت من السقوط على الأرض واصطدام رأس المجنى عليه بطرف المنجل ، وكان ما يثيره الطاعن من ذلك لا أصل له في شهادة الشهود ، كما أوردتها الحكم بل

وينقضا ما نقله الحكم بأسبابه عن تقرير الطبيب الشرعى من أن إصابات الوجه والرأس قطعية طعنیه وتحديث من الطعن بآلة صلبة قاطعة ، وكان هــ هذا الذى أورده الحكم من شهادة الشهود ونقله عن تقرير الطبيب وبني عليه إدانة الطاعن يتضمن بذاته الرد الكافى على ما أشار اليه الدفاع عنه فى مرافعته من استدعاء الطبيب الشرعى إذ أرادت المحكمة التأكد من صحة ما دفع به . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون سليما ، ولا يكون ما يثيره الطاعن فى هذا الطعن إلا محاولة جدل فى موضوع الدعوى ومناقشة حول أدلتها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١

(١١٧)

القضية رقم ٢٥٤ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك المستشارين .

الاثبات . الاعتماد فى ادانة المتهم على حكم آخر دون بيان اختناغ المحكمة بأسباب ذلك الحكم .
فساد فى الاستدلال يستوجب نقضه . وحدة الواقعة . نقض هذا الحكم بالنسبة الى أحد الطاعين
يقتضى نقضه بالنسبة للطاعن الآخر .

الاثبات فى المواد الجنائية إنما يقوم على اقتناع القاضى نفسه بناء على ما يجريه
فى الدعوى من التحقيق بحيث لا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره . وإذن
فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس ثبوت الخطأ على الطاعن على مجرد صدور
حكم نهائى عليه فى مخالفة ، وذلك دون أن تحقق المحكمة هذا الخطأ وتفصل
فى ثبوته لديها وحجبت بذلك نفسها عن تمحيص دفاع المتهم - فان حكمها يكون
فاسد الاستدلال مما يعيبه ويوجب نقضه . ونقض هذا الحكم بالنسبة الى هذا
الطاعن يقتضى نقضه بالنسبة الى الطاعن الآخر الذى لم يقدم أسبابا لطعنه بعد
اطلاعه على الحكم وذلك لوحدة الموضوع واقتضاء لحسن سير العدالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما بدائرة مركز الحملة الكبرى : أولا -
المتهم الأول - تسبب خطأ من غير قصد ولا تعمد فى قتل أحمد كامل بركات
وعلى محمد الدسوقي وزكى أحمد سعيد وإصابة السيد فرج الرمادى وبديعة السيد
عبد النبي وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد السيارة بسرعة

فاقلبت في المصرف وغرق الثلاثة الأول وأصيب باقي المجنى عليهم فحدث بهم الإصابات الموصوفة بالكشف الطبي والتي أدت الى وفاة الثلاثة الأول ثانياً — المتهم الأول أيضاً قادم السيارة بسرعة ينجم عنها الخطر ثالثاً — المتهم الأول أيضاً لم يحمل رخصة السيارة — رابعاً — المتهم الأول أيضاً قادم السيارة بدون رخصة قيادة خامساً — المتهمين الأول والثاني قبلاً بالسيارة الأجرة ركاباً أكثر من المقرر سادساً — المتهم الثاني عهد بسيارته لشخص غير حائز على رخصة ، وطلبت عقابهما بالمواد ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات و ٨ و ٩ و ١٧ و ٣٢ و ٤٧ و ٥٣ سيارات وقد ادعى كل من حفيظه مصطفى وأحمد سعيد سلطان بصفته ولياً شرعياً على أولاد ابنه المجنى عليه بحق مدنى قبل المتهمين وطلباً القضاء لهما عليهما بمبلغ ٥٠٠ جنيه بصفة تعويض . ومحكمة جنح المحلة الجزئية قضت ببراءة المتهمين من التهمة الأولى ورفض الدعويين المدنيتين الموجهتين إليهما وألزمت كل مدع بمصروفات دعواه المدنية ثانياً — براءة المتهم الأول من التهمة الثانية وذلك عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . ثالثاً — تغريم المتهم الأول ١٠٠ قرش عن التهمة الثالثة و ١٠٠ قرش عن التهمة الرابعة و ١٠٠ قرش عن التهمة الخامسة . رابعاً — تغريم المتهم الثانى ١٠٠ قرش عن التهمة الخامسة و ١٠٠ قرش عن التهمة السادسة بلا مصروفات جنائية . وذلك عملاً بمواد الاتهام . فاستأنفت النيابة كما استأنف المدعى بالحق المدنى . ومحكمة طنطا الابتدائية قضت عملاً بمواد الاتهام بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة المرفوع عنها الاستئناف وحبس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل وإلزامهما متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى الشيخ أحمد سعيد سلطان بصفته ولياً شرعياً على أولاد ابنه المرحوم زكى أحمد سعيد مبلغ ٣٠ جنيهاً والمصروفات المدنية المناسبة عن الدرجتين . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الوجه الأول من طعن الطاعن الثانى يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه لم يرد على ما دفع به الطاعن من أنه لم يحضر الحادث وأن المتهم

الأول وهو خفير عنده قد أخذ السيارة في غيابه وبغير علمه ودون أن يعهد هو بقيادتها إليه . لم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع ودان الطاعن بالقتل والجرح الخطأ على أساس أنه قبل بسيارته ركابا أكثر من المقرر لها وعهد بقيادتها الى المتهم الأول حالة أنه غير حائز على رخصة قيادة مخالفا في كلا الأمرين لائحة السيارات وأن محكمة أول درجة قد دانت بهاتين المخالفتين وحاز حكمها قوة الشيء المحكوم فيه مما لا يجوز بعده للمتهم الثاني — الطاعن — أن يعود فيتعلل منهما بالانكار ويقول الطاعن إنه ما كان يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تستند الى حجية حكم محكمة الدرجة الأولى في موضوع المخالفتين المذكورتين دون أن تتحرى هي عن حقيقة الأمر فيهما إذ الواضح أن الطاعن قد اقتصرت عنايته أمام محكمة الدرجة الأولى على الدفاع عن نفسه في دعوى الجنحة فلم يبد دفاعا في دعوى المخالفتين .

وحيث إنه يتضح من الاطلاع على محضر الجلسة وعلى الحكم المطعون فيه أن الدفاع عن الطاعن قد دفع أمام المحكمة الاستئنافية بأنه ليس مسئولا عن الحادث إذ لم يكن موجودا فيه وأن المتهم الأول قد أخذ السيارة بغير علمه وأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بادانة الطاعن قال في ذلك : ” وحيث إن خطأ المتهم الثاني ثابت أيضا من أنه قبل بسيارته ركابا أكثر من العدد المقرر لها وأنه عهد بسيارته لشخص غير حائز على رخصة قيادة مخالفا هو الآخر بدوره أحكام اللائحة المشار إليها وقد أدانته محكمة الدرجة الأولى في هاتين التهمتين للأسباب الواردة في حكمها وقضت بتغريمه مائة قرش عن كل تهمة منهما بحكم نهائي — ولا يجوز لهذا المتهم بعد أن أثبت عليه الحكم الابتدائي على هذا النحو أنه كان بالسيارة وأنه قبل بها ركابا أكثر من حملتها وعاقبه على ذلك أن يعود فيحاول التحال من ذلك بمجرد انكاره ، إذ أن حكم محكمة أول درجة في هذا الشأن قد حاز قوة الشيء المقضي فيه ، ولا سبيل الى الطعن عليه بأي طريق من الطرق بل هو حجة قاطعة بكل ما جاء به ” ويبين مما تقدم أن المحكمة وهي بسبيل الفصل في جثة القتل والجرح الخطأ وإثبات الخطأ على الطاعن لم تحقق بنفسها هذا الخطأ وحجبت نفسها عن تحييص دفاعه سالف الذكر بحجة صدوره

حكم نهائى عليه فى المخالفتين المشار إليهما بوجه الطعن ، ثم قضت بادانته فى دعوى اللجنة المذكورة مستندة فى توافر ركن الخطأ فى حقه الى ذلك الحكم . ولما كان الإثبات فى المواد الجنائية إنما يقوم على اقتناع القاضى نفسه بناء على ما يجريه فى الدعوى من التحقيق بحيث لا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره ما لم يكن هو قد اقتنع بهذا الرأى . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ قال بثبوت الخطأ على الطاعن وأطرح دفاعه فيه بمقولة صدر حكم نهائى عليه فى المخالفتين المسندتين إليه دون أن يقول هو إنه اقتنع بأسباب هذا الحكم ، يكون الحكم المطعون فيه قد جاء فاسد الاستدلال بما يعيبه ويوجب نقضه ، وذلك من غير حاجة للبحث فى الوجه الثانى من الطعن .

وحيث إن نقض الحكم لوجه المتقدم بالنسبة إلى هذا الطاعن يقتضى نقضه بالنسبة إلى الطاعن الأول الذى لم يقدم أسبابا لطعنه بعد اطلاعه على الحكم وذلك لوحدة الموضوع واقتضاء لحسن سير العدالة .

(١١٨)

القضية رقم ٤٩١ سنة ٢١ القضائية :

عامة . مسئولية محدث الاصابة التى تسببت عنها العاهة ولو وجدت عوامل أخرى تعاونت ولو بطريق غير مباشر على إحداثها .

ما دام الثابت أن إصابة الرأس التى أحدثها الطاعن بالحجنى عليه قد انتابها تقيح عميق تطلب اجراء عمل جراحى ورفع جزء من عظام الرأس انتهى بفقد فى عظم الجمجمة ، مما يعتبر عاهة يستحيل برؤها ، فإن الطاعن يكون مسؤولا عن هذه العاهة ولو أنه وجدت الى جانب الاصابة عوامل أخرى تعاونت بطريق مباشر أو غير مباشر على إحداثها .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه بناحية مركز كفر الدوار مديرية البحيرة — ضرب عمدا محمد رجب أبو النجاة بفأس على رأسه فأحدث به الإصابة الميمنة بالتقرير الطبي الشرعي والتي نشأ عنها عاهة مستديمة عبارة عن فقد في العظم لا ينتظر ماؤه بنسيج عظمي وإن كان قد يملأ بنسيج ليفي وهذا يعرض حياته للخطر بحرمان المخ جزءا من وقايته الطبيعية ضد التغيرات الجوية والإصابات البسيطة وتجعلها عرضة لأنواع الشلل والصرع والتهابات المخ وسحايه وتقدر هذه العاهة بحوالي ١٠٪ وطلبت إلى قاضي الاحالة احالة المتهم على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك ، وقد ادعى رجب أبو النجاة بصفته وليا شرعيا على محمد رجب أبو النجاة بحق مدني قبل المتهم وطلب القضاء له عليه بمبلغ قرش صاغ واحد بصفة تعويض مؤقت . ومحكمة جنايات طنطا قضت عملا بمادة الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة خليل أحمد سعيد فايد بالحبس مع الشغل لمدة سنة ونصف مع الزامه بأن يدفع للمدعي المدني رجب أبو النجاة بصفته مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض والمصاريف المدنية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينفي طعنه على أن العاهة التي تخلفت بالمجنى عليه لم تنشأ عن الجرح الذي أحدثه به ، وإنما نشأت عن مرض لا دخل للطاعن فيه مما لا تصح معه مساءلته عما نتج من عاهة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى ، وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها ومن بينها التقرير الطبي حيث قال : "انه يبين من الاطلاع على الكشف الطبي ... ان المجنى عليه محمد رجب أبو النجاة مصاب بجرح رضى على الجدارية اليسرى بفروة الرأس متجهة من الامام للخلف وطوله خمسة سنتيمترات قاطع لا نسجة فروة الرأس وواصل للعظام ، الا أن العظام

وجدت سليمة . . . وان المصاب حدث له أثناء علاجه بالمستشفى أمراض أخرى هي خراج بالقدم الأيسر وخراج بالإبط الأيسر وقد عملت له فتحات لهذه الخراجات ورجح الطبيب ان الالتصاق العفن من هذه الاصابات قد أثر على مكان إصابة الرأس السابق ذكرها لأنها أصبحت ضعيفة المقاومة فنشأ عنه تقيح بالجرح تطاب عمل عملية له ونظرا لأن جزءا من عظام الجمجمة في قاع جرح الرأس قد تنكز فأمكن رفع العظام المتكثرة في مساحة 2×3 سنتيمترات كما تبين أيضا من تقرير الطبيب الشرعي وجود فقد في عظم الجمجمة في المساحة السابقة وأن المصاب شفى من إصابة الرأس وتخلف عنها عاهة مستديمة .

وحيث إنه يبين مما أثبتته الحكم على الصورة السالفة أن إصابة الرأس التي أحدثها الطاعن بالمجن عليه قد انتابها تقيح عميق ، تطاب إجراء عمل جراحي ورفع جزء من عظام الرأس وانتهى بفقد في عظم الجمجمة ، مما يعتبر عاهة مستديمة يستحيل برؤها ، فان الطاعن يكون مسئولاً عن هذه العاهة ولو وجدت الى جانب الإصابة ، عوامل أخرى ، تعاونت بطريق مباشر أو غير مباشر على إحداثها .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس في موضوعه متعيينا رفضه .

(١١٩)

القضية رقم ١١٩٣ سنة ٢١ القضائية :

حكم . تسببه . محال عمومية . بوفيه بناد خاص . إدانة المتهم في إدارة محل عام قبل الحصول على ترخيص . دفع المتهم بأن هذا البوفيه ملحق بالنادى ومخصص لخدمة أعضائه . عدم بيان الحكم أن هذا الجزء من النادى كان مباحا للترددين عليه من غير أعضاء النادى . قصور .

إذا كان الحكم قد ادان المتهم في إدارة محل عام قبل الحصول على ترخيص وكان المتهم قد دافع عن نفسه بأن البوفيه محل الدعوى محل خاص في داخل النادى ومخصص لخدمة أعضاء النادى ، وكان الحكم قد قال إن النادى من النوادى الخاصة وأن البوفيه جزء من منشآته ومبانيه وعاقب المتهم باعتباره مستغلا جزءا منه لحسابه الخاص ، وذلك دون أن يبين الأدلة التى استخلص منها أن هذا الجزء من النادى كان مباحا للترددين عليه من غير أعضاء النادى فإنه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم محرم بك أدار محلا عموميا (مطعما) قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة ، وطلبت معاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٤ و ٥ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢١ ومحاكمة جنح محرم بك الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام والمادة ٤٠ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بتغريم المتهم ٢٠٠ قرش والاعلان على مصاريفه والتفاد . فاستأنف ومحاكمة اسكندرية الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . واستشكل نادى سبورتنج فى هذا الحكم ، والمحاكمة قضت حضوريا للاستشكل وغيابيا للمستشكل ضده ديمترى بريللى بإيقاف تنفيذ الحكم فيما يتعلق بالغلق .

فطعن الطاعن فى الحكم الاستئنافى بطريق النقض .. الخ

الحكمة

... حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه ، أنه دانه بجريمة إدارة محل عام قبل الحصول على ترخيص ، فى حين أن البوفيه موضوع الدوى ، محل خاص فى داخل نادى سبورتينج مخصص لخدمة أعضاء النادى . وقد تقدم الطاعن بهذا الدفاع للحكمة فلم تأخذ به .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ، بعد أن بين واقعة الدعوى . عرض لدفاع الطاعن فقال "إنه وإن كان البادى الرياضى من النوادى الخاصة لمجلس إدارته الحق فى إدارته طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ وفى حدود الحقوق والامتيازات التى رتبها ذلك القانون ، إلا أن هذه الحقوق والالتزامات يكون مسئولاً عن مباشرتها الأشخاص الذين عينهم المشرع فى المادة ٢٢ وهم عضو مجلس الإدارة المندوب لإدارته أو مديره المعين والأشخاص التابعون للنادى ، وبما أن المتهم ليس من هؤلاء ولا هو تابع للنادى وما هو إلا مستأجر لجزء من مبانى النادى ومنشأته لاستغلاله لحسابه الخاص يستقبل فيه كل من يتردد عايه لتناول الطعام والشراب دون التزام بالتحقق مما إذا كان رواده من بين أعضاء النادى أو غيرهم " ولما كان الحكم قد قال إن النادى من النوادى الخاصة وأن البوفيه موضوع الدعوى جزء من منشأته ومبانيه ، إلا أنه عاقب الطاعن باعتباره مستغلاً لجزء منه لحسابه الخاص دون أن يبين الأدلة التى استخلص منها ما استند إليه من أن هذا الجزء من النادى كان متاحاً للتردد عليه من غير أعضائه ولذا فإنه يكون قاصر البيان مما يعيبه ويدعو إلى نقضه .

جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥١

(١٢٠)

القضية رقم ٥٠٦ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسني بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدي بك المستشارين .

تزوير . ورقة رسمية . لا يشترط أن تصدر فعلا من مأمور رسمي . يكفي أن تعطى شكل الأوراق
العمومية وأن تنسب إلى موظف مختص بإصدارها . مثال .

إن القانون لا يشترط في الورقة الرسمية موضوع جريمة التزوير أن تصدر فعلا
من مأمور رسمي ، بل يكفي أن تعطى شكل الأوراق العمومية وينسب انشاؤها
إلى موظف من شأنه أن يصدرها ، ولا فرق بين أن تصدر منه فعلا ثم يحدّث
فيها التغيير أو ألا تصدر منه وتنسب إليه زورا يجعلها على مثال ما يحرقه شكلا
وصورة . وإذن فإذا رغب شخص في استخراج شهادة رسمية بتاريخ ميلاد ابنه
فكلف عامل تليفون البلدة باستخراج هذه الشهادة فاستحضر نسخة من
الأورنيك المعد لمثل هذه الشهادات ودون في صلبها بخطه البيانات اللازمة ووقع
عليها بخطه بأعضائه من مزورين نسبهما إلى العمدة وإلى مفتش الصحة ، فهذا
تزوير في ورقة رسمية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز الجيزة : ارتكب تزويرا في محرر
رسمي هو شهادة ميلاد وتطعيم أورنيك رقم ٤ باسم أحمد عبود هريدي
وذلك بأن اصطنع البيانات الواردة في صلب الشهادة ووضع امضاءين مزورين
نسبهما إلى نائب عمدة زين " محمد أبو العلا " ومفتش الصحة المختص . وطلبت

من فاضى الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ٢١١ و ٢١٢ من قانون العقوبات . فقرر بذلك ومحكمة جنايات اللجنة قضت عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل مدة سنة واحدة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل في أن المحكمة أخلت بدفاع الطاعن ، إذ طلب إليها ندب خبير آخر لأن الخبير الذي ندبته النيابة اضطرب في تقريره وتعارضت نتيجته مع أسبابه ، كما تمسك الطاعن أيضا بأن الورقة موضوع التهمة ليست ورقة رسمية لأن مادون فيها ليس إلا بيانات مؤقتة لتحرير المستخرج الرسمي من واقعها ، فلم يتعرض الحكم لهذا الدفاع ولم يرد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لما طلبه الطاعن من ندب خبير آخر فقال : ” إنه فيما يختص بالتوقيعين المنسوبين للعمدة ومفتش الصحة فقد أثبت تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أنهما مكتوبان بخط المتهم شأنهما شأن البيانات الواردة بصلب الشهادة التي اعترف المتهم بأنه هو الذي كتبها ، ولا عبرة بالخطأ المأدى الذي جاء بالتقرير بأن خط المتهم يختلف عن خط هذين التوقيعين فقد تداركه قسم أبحاث التزييف والتزوير بكتابه المؤرخ في ٣ أبريل سنة ١٩٤٨ الذي جاء به أن لفظ (يختلف) كتب خطأ بدلا من لفظ (يتفق) وأكد ما سبق أن أثبتته بخلاصة تقريره من أن البيانات والتوقيعين كلها بخط المتهم ، ولا محل لندب خبير آخر كما طلب الدفاع لتحقيق ما إذا كان التوقيعان بخط المتهم أولا - فان تقرير قسم أبحاث التزييف واضح الدلالة على كتابتهما بخطه ولم يقدم الدفاع مطعنا جديا على هذا التقرير يبرر النظر في إجابة طلبه بندب خبير آخر ” ولما كان الأمر كذلك وكان الطاعن لم يذكر - تبريرا لما طلبه من تعيين خبير آخر - شيئا يستدعي خبرة فنية ، وكان ما يقول بوجوده من تناقض بين صلب التقرير ونتيجته ، لا يعدو أن يكون خطأ غير مقصود من واضح التقرير لم يثبت أن صححه ووضع الأمر في نصابه ، فإن ما يثيره الطاعن بهذا الخصوص

لا يكون له محل . أما ما يثيره بشأن رسمية الورقة المزورة فمردود بما أثبتته الحكم من أن المحنى عليه رغب في استخراج شهادة رسمية بتاريخ ميلاد ابنه ، فكلف المتهم وهو عامل تليفون البلدة باستخراج هذه الشهادة فاستحضر المتهم نسخة من الأورنيك المعد لمثل هذه الشهادات ، ودون في صلبها بخطه البيانات اللازمة ، ووقع عليها بخطه بامضاءين مزورين نسبهما إلى العمدة وإلى مفتش الصحة . ولما كان القانون لا يشترط في الورقة الرسمية أن تصدر فعلا من مأمور رسمي ، بل يكفي أن تعطى شكل الأوراق العمومية ، وينسب إنشاؤها إلى موظف من شأنها أن تصدر منه ، ولا فرق بين أن تصدر منه فعلا ثم يحدث فيها التغيير وألا تصدر منه أصلا وتنسب إليه زورا يجعلها على مثال ما يحرره شكلا وصورة ، فإن الحكم إذا اعتبر التزوير الواقع في هذه الشهادة ، تزويرا في محرر رسمي ، يكون صحيحا لا عيب فيه . ومن ثم فالطعن على غير أساس واجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن موضوعا .

(١٢١)

القضية رقم ٥١٠ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وبأصيل مومى بك المستشارين .

حكم . تسببه . القضاء بتصحيح أعمال البناء المخالفة . الاحالة فى تحديد هذه الأعمال
على محضر ضبط الواقعة . لا مانع . هذا المحضر بكل الحكم .

إذا كان الحكم المطعون فيه حين قضى بتصحيح الأعمال المخالفة فيما أقامه
الطاعن من بناء قد أحال فى تحديده هذه الأعمال على محضر ضبط الواقعة فذلك لا يعيبه .
إذ هذا المحضر جزء من أوراق الدعوى فهو يكون مكملًا للحكم الصادر فيها فيما
يختص بتنفيذ التصحيح الذى قضى به .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها ببندر قنا : أولا — أجرت تعديلا فى فناء
متزلها على الوجه المبين بالمحضر دون رخصة . وثانيا — أنشأت دورة مياه دون
أن يكون لها مناوور قانونية . وثالثا — أنشأت دورة مياه بارتفاع داخل أقل
من المقرر . وطلبت عقابها بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٨ و ١٨ و ٢٠ من القانون رقم
٩٣ سنة ١٩٤٨ ومحكمة جنح بندر قنا الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام —
مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بتغريم المتهم ١٠٠ قرش والإزالة
فاستأنفت . ومحكمة قنا الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به
من غرامة وتعديله فيما قضى به من إزالة والاكتفاء بتصحيح الأعمال المخالفة
على نفقة المتهم . فطعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن محصل الوجه الأول من وجهى الطعن أن الطاعة دفعت أمام

المحكمة بأن التعديلات التي أحدثتها ترجع الى زمن طويل، وأن المحكمة الاستئنافية — تحقيقا لهذا الدفاع — انتقلت الى منزل الطاعنة وأجرت المعاينة المدونة بمحضر انتقالها، وقد ثبت بهذا ان المحضر أن المحكمة لم تستين من المعاينة بدلائل واضحة محددة تاريخ إنشاء دورة المياه . وعلى الرغم من ذلك فقد قضى الحكم المطعون فيه بإدانة الطاعنة دون أن يبين سبب اطراحه لما أسفرت عنه معاينة المحكمة مما يعتبر قصورا في بيان الأسباب يوجب الحكم وبيطله .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد رد على ما تثيره الطاعنة في هذا الوجه بقوله : "أنه قد تبين للمحكمة من معاينتها وجود هذه الآثار الدالة على عدم تعاصر درج المنزل في وضعه الحالي والجدار الغربي لدورات المياه مع البناء الأساسى للمنزل وأنه بمواجهة المتهمه بذلك اعترفت أنها حقيقة قامت بنقل الدرج من مكانه الأول إلى مكانه الحالي وأنشأت دورات المياه القائمة الآن ولكن ذلك كله كان في سنة ١٩٣٩ . وأن مهندس التنظيم دلى على أن التعديلات والانشاءات مستحدثة لا ترجع لأكثر من شهر سابق على تحرير المحضر أولا — بما شهد به من أنه عند انتقاله لضبط الواقعة كانت الجدران لا تزال غير مطلية وكان البناء (طريا) وثانيا — بما قدمه من صورة طبق الأصل لدفاتر جرد مشتملات مباني مديرية قنا سنة ١٩٤٩ ثابت فيها أن المنزل موضوع الجريمة ليس من بين مشتملات دورات المياه المستحدثة مما يدل على أنها لم تكن قد أنشئت عند تحرير هذا الجرد سنة ١٩٤٩ . ثالثا — بما ثبت من إشارة تليفونية أرسلها لبندر قنا في ١٢/٦/١٩٥٠ للتنبيه على المتهمه بعدم إجراء أى تعديل بمنزلها إلا بعد الحصول على رخصة مع إزالة الأعمال التي أجرتها وما ورد بظهر هذه الإشارة من تعهد المتهمه بذلك وأنه وان كانت المحكمة بعد أن تبين لها من المعاينة أن تعديلات أجريت على البناء الأساسى للمنزل لم تستطع الجزم بتاريخ هذه التعديلات إلا أنها بعدما شهد به مهندس التنظيم — دون نزاع بينه وبين المتهمه يدعو لشهادة مغرضه ضدها، وبعدها قدمه من أدلة تأخذ بها المحكمة يكون استحداث الأبنية المبنية تحديدا في محضر ضبط الواقعة ثابتة ثبوتا قاطعا وتكون المتهمه قد ارتكبت الجرائم الثلاث المسندة اليها". ولما كان في ذلك الرد الكافى على ما تثيره الطاعنة بهذا الوجه فانه لا يكون له أساس .

وحيث إن محصل الوجه الآخر أن الطاعة قد أسندت إليها ثلاث تهم وأن
الثابت بمحضر جلسة ٢٥ مارس سنة ١٩٥١ أمام المحكمة الاستئنافية أن مهندس
التنظيم قد قرر بأن بعض ما أسند إلى الطاعة لا مخالفة فيه لأوضاع القانون رقم
٩٣ لسنة ١٩٤٩ إلا أن الحكم المطعون فيه قد قضى بإزالة الأعمال المخالفة دون
أن يحدد بأسبابه أو في منظوقه هذه الأعمال .

وحيث إن المحكمة قد أحالت صراحة في تحديد الأعمال التي قضت بتصحيحها
على محضر ضبط الواقعة . ولما كان هذا المحضر جزءا من أوراق الدعوى فإنه
يكون مكملًا للحكم الصادر فيها فيما يخص بتنفيذ التصحيح الذي قضى به .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٢٢)

القضية رقم ١١٩٦ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك المستشارين .

دفاع . حكم . تسببه . وجه دفاع جوهرى . عدم الرد عليه . يعيب الحكم .

إذا كان المتهم بجريمة القتل الخطأ قد تمسك أمام المحكمة بأن المحقق حين انتقل
إلى مكان الحادث ، وجد شظايا الزجاج متناثرة في منتصف الطريق ، مما يدل على أن
العربة التي صدمت المجنى عليه قد تهشم زجاجها ، وأنه لما ضبطت سيارته على

أثر ذلك تبين أن زجاجها سليم لا كسرفيه ، مما يباعد بينها وبين الحادث ، فدانت المحكمة دون أن تعرض لهذا الدفاع وترد عليه ، فإن حكمها يكون معيبا . إذ أنه دفاع جوهرى قد يبنى عليه لو صح تغيير وجه الرأى فى الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة إطسا . أولا — تسبب بغير قصد ولا تعمد فى قتل عبد الكريم حسن بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة بكيفية ينجم عنها الخطر إذ قاد السيارة بسرعة زائدة ولم يتخذ الحيطة لتنبيه المارة بالطريق فصدمت المجنى عليه وأحدثت به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والى أودت بحياته . وثانيا — قاد سيارة بكيفية ينجم عنها الخطر إذ قادها بسرعة زائدة . وثالثا — قاد سيارة بدون رخصة قيادة . وطابت عقابه بالمواد ٢٣٨ من قانون العقوبات و ١٧ و ٢٨ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ سيارات ومحكمة جنح إطسا الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام — بحبس المتهم سنة مع الشغل فاستأنف ومكة الفيوم الابتدائية قضت غيابيا بتأييد الحكم المستأنف فعارض وقضى فى معارضته بتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بالقتل الخطأ جاء مشوبا بما يبطله . ذلك بأنه تمسك أمام المحكمة بأن المحقق حين انتقل الى مكان الحادث ، وجد شظايا الزجاج متناثرة فى منتصف الطريق ، مما يدل على أن العربة التى صدمت المجنى عليه قد تهشم زجاجها ، وأنه لما ضبطت سيارته على أثر ذلك تبين أن زجاجها سليم لا كسرفيه ، مما يباعد بينها وبين الحادث إلا أن المحكمة دانت دون أن تعرض لهذا الدفاع .

وحيث إنه ثابت بمحاضر الجلسات أن الدفاع عن الطاعن قال بجلسته ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥١ ، عند نظر المعارضة فى الحكم الغيابى الاستثنائى "إن

الحق انتقل عقب التبليغ فوجد الجثة على الجانب الغربي ووجد قطع الزجاج في منتصف الطريق ، إذن ، فلا بد أن العربية التي عملت الحادث زجاجها يكون مهشما ، كما أنه بمعاينة السيارة لم يوجد بها أى كسر في الزجاج فاذن لا بد أن تكون سيارة أخرى هي التي ارتكبت الحادث . “ وقد أصدرت المحكمة حكمها بعد ذلك بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه للأسباب التي بنى عليها ، دون أن تعرض لدفاع الطاعن وترد عليه . ولما كان الأمر كذلك ، وكان هذا الدفاع سبوهريا قد يبنى عليه لو صح تغيير وجه الرأي في الدعوى فانه كان من المتعين عليها أن ترد عليه بما يفنده ، أما وقد حكمت بادانته دون أن تشير لهذا الدفاع فان حكمها يكون معيبا متعيينا نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(١٢٣)

القضية رقم ١١٩٧ سنة ٢١ التقضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
العلمة : أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وباسيلى موسى بك المستشارين .

١ — اختلاس أشياء ، محجوزة . وجود المحجوز بعد ثبوت حصول عرقلة التنفيذ . تنازل
الحاجز عن حجزه للسداد بعد حصول التبديد . لا يمنع أيهما من قيام الجريمة .

ب — حجز . محضر الحجز . محضر التبديد . توقيع شيخ البلد عليهما . لا يشترط .

١ — ان تنازل الحاجز عن الحجز للسداد بعد حصول التبديد أو وجود المحجوز
بعد ثبوت حصول عرقلة التنفيذ لا يمنع أيهما من قيام الجريمة .

٢ — ان القانون لا يشترط توقيع أحد مشايخ البلد لا على محضر الحجز ولا على
محضر التبديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - رشاد صديق عبد الجواد (الطاعن)
٢ - صديق عبد الجواد يونس ٣ - يونس عبد الجواد يونس
٤ - عبد الوهاب عبد الجواد بأنهم : دائرة مركز مغاغة : الأول بدد الأشياء
المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والمحجوز عليها قضائيا لصالح الأستاذ عزيز الدليل
إضرارا به وكانت لم تسلم اليه إلا على وجه الوديعة لحراستها . والثلاثة الباقون وهم
مدينون ما لكون الشئ المحجوز عليه اشتركوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم
الأول في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر مع علمهم بها بأن اتفقوا معه على التبيد
وأعانوه عليه للتصرف في المحجوزات فوقعت الجريمة بناء على ذلك . وطلبت
عقابهم بالمواد ٣٤١ و ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ من قانون العقوبات ومحكمة جنح مغاغة
الجزئية قضت غاييا للثالث وحضوريا للباقيين عملا بالمادة ٣٤١ من قانون
العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول (الطاعن) و ٤٠ و ٤١ و ٣٤١ و ٣٤٢ من نفس
القانون بالنسبة إلى المتهمين الباقيين مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ منه بالنسبة
إلى جميع المتهمين بحبس كل منهم شهرا واحدا مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ
وذلك على اعتبار أن المتهم الأول فاعل أصلي وحارس والباقيين بوصفهم شركاء
معه بطريق الاتفاق والمساعدة . فاستأنف المتهمون الأول والثاني والثالث كما
استأنفت النيابة . ومحكمة المنيا الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة
للتهم الأول والإلغاء، والبراءة بالنسبة لباقي المتهمين . وذلك عملا بالمادتين ١٧٢
و ١٨٨ من قانون تحقيق الجنايات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق
النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث ان محصل الطعن أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بتبيد
الشئ المحجوز قضائيا بصفته حارسا عليه في حين أن الحاجز قد تنازل عن
حجزه لاستيفائه دينه المحجوز من أجله ، وأن المحجوز موجود لم يبدد كما أن
محضر التبيد جاء خلوا من قرقيع أحد مشايخ البلدة عليه . هذا إلى أنه - أي

الطاعن — كارس لم يكن مكلفا بنقل الشئ المحجوز إلى السوق المحددة لاجراء البيع فيها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأثبت بالأدلة السائغة أن المحضر قد انتقل في اليوم المحدد إلى منزل المدينين الذي توقع فيه الحجز وطلب منهم الحمازة المحجوزة فلم يقدموها فبحث عنها في مكان الحجز فلم يجدها وأن الحارس (الطاعن) لم يحضر ولم يقدمها لاجراء البيع ، واستخلص من ذلك أنه قصد إلى عرقلة إجراءات التنفيذ . ولما كان ذلك ، وكان تنازل الحاجز عن الحجز للسداد بعد حصول التبديد أو وجود المحجوز بعد ثبوت عرقلة التنفيذ لا يمنع من قيام الجريمة ، كما كان القانون لا يشترط توقيع أحد مشايخ البلد على محضر الحجز أو محضر التبديد ، فإنه لا يكون ثمة محل لما ينعاه الطاعن على الحكم وتعين من أجل ذلك رفض هذا الطعن موضوعا .

جاسنة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١

(١٢٤)

القضية رقم ٤١٣ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد حسنى بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك وباسيل موسى بك المستشارين .

استئناف . محام عام . حقه فى استئناف الأحكام الصادرة فى مواد الجنح فى مدى ثلاثين
يوما من وقت صدورها .

إن المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء
تقضى بأن يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام له تحت إشراف النائب العام
جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها فى القوانين ، فلمحامى العام مالنائب
العام من حق فى استئناف الأحكام الصادرة فى مواد الجنح فى مدى ثلاثين يوما
من وقت صدورها طبقا للمادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بنذر الفيوم بدد النقود المبينة فى المحضر
لمطاحن إسلام باشا بأن اختلسها لنفسه إضرارا بمالكها ولم تكن قد سلمت إليه
إلا على سبيل الوكالة ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وقد
ادعى على إسلام اشأ بحق مدنى وطلب الحكم له على المتهم بمبلغ ستين جنيا
بصفة تعويض . ومحكمة جنح بنذر الفيوم الجزئية قضت ببراءة المتهم مما أسند إليه
وبرفض الدعوى المدنية وذلك عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات .
فاستأنف المدعى بالحق المدنى كما استأنفت النيابة . ومحكمة الفيوم الابتدائية قضت

(١١ ج)

عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم شهرين مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ ستين جنيها مصرياً والمصروفات المدنية .

فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... ألغ

المحكمة

... حيث إن الطاعن يستند فى طعنه إلى أن رئيس النيابة قد استأنف الحكم الابتدائى الصادر ببراءة الطاعن بعد الميعاد المقرر له ، وفى مدى الثلاثين يوماً المخولة للنائب العام ، وذلك بتوكيل من المحامى العام ، فى حين أن الاستئناف فى هذه الحالة من حق النائب العام وحده . ويضيف إلى ذلك أن الحكم المطعون فيه ، وقد سلم بعدم مسئوليته جنائياً عن ثمن الدقيق الذى باعه بالأجل ، قد دانه بتبديد ثمن الأكياس التى كان يبيع الدقيق فيها من غير أن يرد على ما جاء فى حكم البراءة من أن طبيعة الأمور تقضى بأن الدقيق لا يباع من غير "أجولة" ويقول الطاعن أخيراً إن الحكم فى قضائه بالادانة قد استند إلى دليل لا وجود له فى الأوراق إذ قرر أن الطاعن أشهد شهوداً على أنه سلمهم الأجولة الفارغة فكذبوه .

وحيث إن المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء تقضى بأن يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام ، له تحت إشراف النائب العام ، جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها فى القوانين ، ومن ثم يكون للمحامى العام ما للنائب العام من حق فى استئناف الأحكام الصادرة فى مواد الجنح فى مدى ثلاثين يوماً من وقت صدورها طبقاً للمادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع الذى تقدم به الطاعن فى هذا الخصوص صحيحاً فى القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وتعرض لدفاع الطاعن بأن يبع الدقيق بالأجل إلى العملاء ، خلافاً للتعليمات التى لديه ، ليس إلا مخالفة .

إدارية . لا يترتب عليها مسئولية جنائية . وأن الأيكاس الفارغة مازالت في حوزة العملاء ورد عليه بما محصله ” إن تقديم المتهم للإيصالين المتضمنين مديونية يوسف عبد الحميد و إبراهيم عثمان المليجي لاسلام باشا بمبلغ ١٠٩ جنيهات و ٤٣٠ مليا ومبلغ ١٥٢ جنيها واعتراف المذكورين بتعاملهما مع المتهم ، وقيام أولهما بسداد ٣٢ جنيها إلى المحبى عليه مباشرة مما قد ينفي أحد شقي التهمة المنسوبة إلى المتهم وهو تبديد قيمة الإيصالين إلا أن اعترافه في الاقرار الرقم ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ بأن في عهده ١٣٥٣ جوالا وزعمه أن جزءا منها لدى عملاء المحل نصر الله يوسف سليمان وسيد السيد نجدي و يوسف عبد الحميد يوسف و إبراهيم على إبراهيم ، والجزء الباقي لدى غيرهم بإيصالات سلمها إلى حنا معوض ، وتكذيب هؤلاء العملاء له فيما ادعاه وتقريرهم أن المتهم كان يسترد الأجولة أولا بأول ، ونفى حنا معوض أنه تسلم أى إيصال بخصوص الأجولة وعدم رد هذه الأجولة مما يقطع بأنه اختلس هذه الأجولة المملوكة لمطاحن اسلام باشا ، التي سلمت إليه على سبيل الوكالة “ . لما كان ذلك وكان قد تبين من الاطلاع على الملف الذى أمرت المحكمة بضمه تحقيقا للطعن ، أن الطاعن قد أشهد على الواقعة التي يزعم عدم صحة إسناد الحكم فيها شهودا في تحقيق النيابة فسمعوا ولم يوافقوه ، فان الطعن يكون على غير أساس في موضوعه متعيينا رفضه موضوعا .

(١٢٥)

القضية رقم ٤٣٤ لسنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسنى بك . وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك المستشارين .

أ — رشوة . اعتراف الراشى . اعفائه من العقاب . لا يجوز الحكم له بمبلغ الرشوة الذى قدمه أو بتعويض .

ب — رشوة . الغرامة الواجب الحكم بها على مقتضى نص المادة ١٠٨ من قانون العقوبات هى غرامة نسبية تحدد حسب مقدار ما استولى عليه كل من المرتشين .

١ — إن جريمة الرشوة قد أثمها القانون لكونها صورة من صور اتجار الموظف بوظيفته وإخلاله بواجب الأمانة التى عهد بها إليه . ولما كان الراشى هو أحد أطراف هذه الجريمة يساهم فيها بتقديم الرشوة إلى الموظف لى يقوم أو يمتنع عن القيام بعمل من أعمال وظيفته فانه لا يصح أن يترتب له حق فى المطالبة بتعويض عن جريمة ساهم هو فى ارتكابها . ولا يؤثر فى ذلك ما نص عليه القانون من إعفاء الراشى والمتوسط إذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها . وإذن فالحكم للراشى الذى أعفاه القانون من العقاب بتعويض مدنى وبمبلغ الرشوة الذى قدمه يكون مجانباً للصواب متعيناً نقضه .

٢ — إن القانون قد نص فى المادة ١٠٨ من قانون العقوبات على أن " من رشا ، وظفأ والموظف الذى يرتشى ومن يتوسط بين الراشى والمرتشى يعاقبون بالسجن ويحكم على كل منهم بغرامة تساوى قيمة ما أعطى أو وعد به " . وإذن فالغرامة الواجب الحكم بها على مقتضى صريح النص هى غرامة نسبية تحدد حسب مقدار ما استولى عليه كل من المرتشين .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما بناحية طامية مركز سنورس مديرية الفيوم :
المتهم الأول — بصفته موظفا عموميا (كونستابل نقطة بوليس طامية والقائم
برئاستها) قبل من محمد حسن محمد مبلغ جنيتين على سبيل الرشوة لامتناعه عن عمل
من أعمال وظيفته وهو عدم القبض عليه وعدم ضبط السكر الذي كان يخزنه وتحرير
محضر عن ذلك . والمتهم الأول أيضا بصفته سألغة الذكرك قبل من محمد حسن محمد
السابق الذكرك مبلغ خمسين جنيا على سبيل الرشوة لامتناعه عن عمل من أعمال
وظيفة وهو عدم تحرير محضر ضده لتقديمه له مبلغ الجنيتين موضوع الجريمة الأولى
والمتهم الثاني : توسط بين محمد حسن محمد وبين المتهم الأول في إتمام جريمة الرشوة
الثانية آنفة الذكر بأن استلم مبلغ الخمسين جنيا من أمين عبداللطيف وقام بتسليمه
للتهم الأول فوَقعت الجريمة بناء على تلك الوساطة وطلبت من قاضي الاحالة إحالتهم
على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٨/١ من قانون العقوبات
فقرر بذلك وقد ادعى محمد حسن محمد بحق مدني قبل المتهمين متضامين وطلب أن
يحكم له عليهما بمبلغ مائة جنية على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات الفيوم قضت
عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات — بمعاقة
محمد سعيد عبدالعزيز بالسجن لمدة ثلاث سنين وتغريمه مبلغ ٥٢ جنيا ومعاقة محمد
السيد حسين بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وتغريمه مبلغ ٥٠ جنيا والزم المتهمين
متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني مبلغ ٦٠ جنيا على سبيل التعويض
والمصاريف المدنية المناسبة. فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض... الخ

الحكمة

... حيث إن الطاعن الأول يقول إن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا في بيان
الأدلة على جريمة الرشوة. ذلك بأن المحكمة قالت إنه استولى على جنيتين على سبيل
الرشوة مقابل عدم تحرير محضر للراشي وأنه عرض الأمر بعد ذلك على الضابط
وأبلغه بواقعي ضبط السكر وتقديم الرشوة له فأمره بعمل محضر والقبض على مقدم

الرشوة ولم تعلق المحكمة كيف اجترأ الطاعن على مخالفة هذا الأمر بل إن ما ذكرته تعليلاً لعدم تحرير الطاعن للمحضر يؤيد دفاعه من أنه رد المبلغ إلى صاحبه . أما واقعة استيلائه على مبلغ الخمسين جنبها بذلك من الراشئ على سبيل الرشوة مقابل امتناعه عن تحرير محضر للراشئ لتقديمه مبلغ الرشوة الأولى فإن الثابت من التحقيقات أن المبلغ لم يقدم إليه هو بل قدم إلى الطاعن الثاني الذي وجهت إليه تهمة التوسط في الرشوة وكل الدلائل تقطع بأن لا صلة بين هذه الواقعة وبين تصرف الطاعن في أمر الراشئ بعد ضبطه . ثم إن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى للراشئ بوصفه مدعياً بالحقوق المدنية بالتعويض في حين أن الضرر المدعى به ليس ناشئاً عن الجريمة مباشرة ولا يرد على ذلك أن المدعى دفع مبلغ الرشوة إلى الطاعن وأنه يطالب برده . ذلك لأن مبلغ الرشوة إنما دفع إلى الموظف لغرض غير مشروع فلا تصح المطالبة برده ولا الادعاء بحصول ضرر يستوجب أي تعويض آخر . ويضيف الطاعن أن الحكم أخطأ في القضاء على كلا الطاعن والوسيط بغرامة قدرها خمسون جنبها فوق الجنيتين اللذين انفرد بهما الطاعن إذ لا يصح في القانون أن يتكرر الحكم بالغرامة من مبلغ واحد وكان يجب القضاء عليهما معاً بمبلغ الخمسين جنبها وعلى الطاعن بمبلغ الرشوة التي دين بالاستيلاء عليها وحده . ويقول الطاعن الثاني إن المحكمة دانت به جريمة التوسط في الرشوة بمقولة إنه سلم مبلغ الخمسين جنبها للطاعن الأول مقابل امتناعه عن تحرير محضر للراشئ وقد بنت حكماً بصرحة هذه الواقعة على مجرد الظن والاقتراض دون أن تقيم دليلاً على ذلك مستمداً من التحقيقات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دين بها الطاعنان وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها . ولما كان الأمر كذلك فإن ما يثيرانه في هذا الصدد لا يخرج في حقيقته عن المجادلة في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما تختص به محكمة الموضوع بلا معقب عليها فيه .

وحيث إنه عما جاء بالطعن في صدد الدعوى المدنية فإن جريمة الرشوة قد أثمها

القانون لكونها صورة من صور اتجار الموظف بوظيفته وإخلاله بواجب الأمانة التي عهد بها إليه . لما كان ذلك وكان الراشي هو أحد أطراف هذه الجريمة يساهم فيها بتقديم الرشوة إلى الموظف لكي يقوم أو يمتنع عن القيام بعمل من أعمال وظيفته فانه لا يصح أن يترتب له حق في المطالبة بتعويض عن جريمة ساهم هو في ارتكابها ولا يؤثر في ذلك مانص عليه القانون من إعفاء الراشي والمتوسط إذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها . ولذا فإن الحكم حين قضى في الدعوى المدنية بمبلغ الرشوة والتعويض عن ذلك لم يصادف الصواب ويتعين لذلك نقضه والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية لعدم مشروعية سببها .

وحيث إنه عن الغرامة المقررة بها فإن القانون قد نص في المادة ١٠٨ من قانون العقوبات على ما يأتي : ” من رشا موظفا والموظف الذي يرتشى ومن يتوسط بين الراشي والمرتشي يعاقبون بالسجن ويحكم على كل منهم بغرامة تساوي قيمة ما أعطى أو وعد به “ . لما كان ذلك فإن الغرامة الواجب الحكم بها على مقتضى صريح النص المشار إليه هي غرامة نسبية تحدد حسب مقدار ما استولى عليه كل من المرتشين ويكون الحكم حين قضى بالغرامة على النحو الوارد به قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٢٦)

القضية رقم ٥٠٥ سنة ٢١ القضائية :

دفاع شرعى . تناسب فعل الدفاع مع الاعتداء . متى ينظر فيه ؟ عند ثبوت قيام هذه الحالة .
يجرد التحدث عن عدم التناسب بين ما وقع من الطاعن وما وقع من غريمه . قصور .
نقض . نقض الحكم بالنسبة الى الطاعن . يستتبع نقضه بالنسبة الى المحكوم عليهم معه
لاتصاله بهم ولو كانوا لم يقدموا طعنا . المادة ٣٥ : من قانون الاجراءات الجنائية .

إن حق الدفاع الشرعى قد قرر بالقانون لدفع كل اعتداء مهما كانت جسامة .
وتناسب فعل الدفاع مع الاعتداء لا ينظر فيه إلا بعد ثبوت قيام حالة الدفاع
الشرعى . فاذا ثبت قيام هذه الحالة وتحقق ذلك التناسب حقت البراءة للدافع ،
وان زاد فعل الدفاع على الاعتداء وكانت الزيادة غير مقبولة عد المتهم متجاوزا
حق الدفاع وحق عليه العقاب فى الحدود المبينة فى القانون . فاذا كان ما أورده
الحكم لا يعدو التحدث عن عدم التناسب بين الفعلين ، ما وقع منهما من الطاعن
وما وقع من غريمه ، وليس فيه ما يؤدى الى نفي قيام حالة الدفاع الشرعى حسبما
هى محددة فيما سبق بيانه فانه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

ونقص هذا الحكم بالنسبة الى طاعن يقتضى نقضه أيضا بالنسبة الى المحكوم
عليهم الآخرين فى الدعوى وان لم يقدموا طعنا لاتصاله بهم . وذلك تطبيقا
للمادة ٤٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية .

الوقائع

تهمت النيابة العامة ١ — محمد جاد (الطاعن) و ٢ — عبده نور حسن
٣ — خضر عودة سالم بأنهم بناحية الدميى مركز الصف مديرية الجيزة —
أولا — المتهم الأول شرع فى قتل خضر عودة سالم عمدا بأن طعنه بسكين
عدة طعنات قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى

وقد نفذت إحداها إلى التجويف الصدري وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادته فيه هو إسعاف المجنى عليه بالعلاج . ثانيا — المتهم الثانى ضرب خضر عوده سالم أيضا بعصا على رأسه فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما . ثالثا — والمتهم الثالث شرع فى سرقة القطن المبين بالمحضر لمحمد محمد جاد وأوقفت الجريمة لسبب خارج عن إرادته هو مفاجأته أثناء السرقة وضبطه . وطلبت من قاضى الإحالة إحالة المتهمين المذكورين إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم الأول بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات والثانى بالمادة ١/٢٤٢ من القانون المذكور والثالث بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٤/٣١٧ و ٣٢١ منه . فقرر بذلك . وقد ادعى خضر عوده سالم بحق مدنى قبل المتهمين وطالب أن يحكم له قبل المتهم الأول (الطاعن) بمبلغ ١٠٠ جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات الجيزة قضت أولا — بمعاقبة محمد محمد جاد (الطاعن) بالحبس مع الشغل مدة سنة واحدة والزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ خمسين جنيا والمصاريف المدنية وذلك عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات . وثانيا — بمعاقبة عبده نور حسين بالحبس مع الشغل مدة ثلاثة أشهر وأمرت بإيقاف التنفيذ وذلك عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . وثالثا — بمعاقبة خضر عوده سالم بالحبس مع الشغل مدة ثلاثة أشهر وذلك عملا بالمادتين ٤/٣١٧ و ٣٢١ من قانون العقوبات . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه تمسك أمام المحكمة بأنه كان فى حالة دفاع شرعى ، فرد الحكم على ذلك بما لا يصلح ردا ومع أن المحكمة قد سلمت فى حكمها بمحصل الاعتداء عليه فى ماله وعاقبت المجنى عليه فى الشروع فى القتل من أجل ذلك فانه كان يتعين أن تقضى بقيام حالة الدفاع الشرعى لدى الطاعن .

... وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بقوله : "إن المتهم الثالث خضر عوده ذهب إلى حقل المتهم الأول محمد جاد (الطاعن) وشرع في سرقة القطن المزروع فيها ... ولما أحس به المتهم الأول استغاث بالمتهم الثاني عبده نور حسن الذي يجاوره في زراعته وأسرعاً معه نحو مكان وجود المتهم الثالث وطعنه المتهم الأول بسكين عدة طعنات أحدثت به الإصابة الموضحة بالتقرير الطبي كما أن المتهم الثاني ضربه بعصا ثم اقتاداه إلى العمدة " . وقد عرض الحكم بعد ذلك لدفاع الطاعن من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن زراعته ورد عليه بقوله : "إن ما وقع من المتهم الثالث أى شروعه في سرقة قطن المتهم الأول لا يستلزم من الأخير استعمال السكين لدفع ما وقع منه ، كذلك لم يكن اعتداء المتهم الأول على المتهم الثالث الوسيلة الوحيدة لبلوغ غايته خصوصاً وقد أسرع إليه المتهم الثاني وترى المحكمة أنه كان من اليسير ، وفي استطاعة المتهم الأول بمعاونة المتهم الثاني الذى حضر على الفور ، عقب استغاثته أن يقبضاً على المتهم الثالث بغير حاجة إلى الاعتداء عليه ، وخاصة أنه لم يكن يحمل سلاحاً ولم تبد من جانبه أية مقاومة أو رغبة في الإيذاء ومن ثم لا تتوافر شروط الدفاع الشرعى " .

وحيث إن حق الدفاع الشرعى قد قرر بالقانون لدفع كل اعتداء مهما كانت جسامته ، وتناسب فعل الدفاع مع الاعتداء لا ينظر فيه إلا بعد ثبوت قيام حالة الدفاع الشرعى ، فإذا ثبت قيام هذه الحالة وتحقق ذلك التناسب ، حقت البراءة للدافع ، وإن زاد فعل الدفاع على الاعتداء ، وكانت الزيادة غير مقبولة عد المتهم متجاوزاً حق الدفاع وحق عليه العقاب فى الحدود المبينة فى القانون . ولما كان ذلك وكان ما أورده الحكم لا يعدو التحدث عن عدم التناسب بين الفعلين ، ما وقع منهما من الطاعن ، وما وقع من غريمه ، وليس فيه ما يؤدى إلى نفي قيام حالة الدفاع الشرعى حسبما هى محددة فيما سبق بيانه ، فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه من غير حاجة إلى التحدث عن أوجه الطعن الأخرى .

وحيث إن نقض الحكم بالنسبة إلى الطاعن يقتضى نقضه أيضاً بالنسبة للحكوم عليهما الآخرين فى الدعوى ، وإن لم يقدم طعناً ، لاتصاله بهما وذلك تطبيقاً للمادة ٤٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

(١٢٧)

القضية رقم ٥١٦ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن ياشار رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وباسيل موسى بك المستشارين .

دفاع . خلاف بين تقرير الطبيب الشرعى وتقريرى الخبيرين الاستشاريين . أخذ المحكمة
برأى خبير مرجح استدعته وناقشته فى هذا الخلاف . النعى عليها أنها لم تجب المتهم الى طلب
الخبراء الثلاثة الذين قدموا تقارير فى الدعوى . لا يصح .

إذا كانت المحكمة بعد أن استدعت طبيباً لمناقشته فى الخلاف بين تقرير
الطبيب الشرعى والتقريرين الاستشاريين المقدمين فى الدعوى قد اطعأنت الى
رأى الطبيب المرجح الذى سمعته للأسباب التى أوردتها فى حكمها ، وبناء على ذلك
لم تجب المتهم الى ما طلبه من حضور الأطباء الثلاثة الذين قدموا تقارير
فى الدعوى لمناقشتهم ، فلا يصح أن ينعى عليها أنها لم تجب هذا الطلب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم الخليفة محافظة القاهرة استعمل
محررين رسميين مزورين هما شهادة نموذج رقم ١٤ صحة خاصة بميلاد سعد محمود
الجيزاوى الثابت بها أنه ولد فى ١٩٣٤/٦/٢٦ ووالدته فائقه عيسى ، فريد فى حين
أنه ولد فى ٤ يونيه سنة ١٩٤٩ ووالدته زنوبه إبراهيم محمد قدمهما وشهادة نموذج
١٤ صحة خاصة بوفاة سعد محمود أحمد الجيزاوى الثابت فيها أنه توفى فى ٢١ أبريل
سنة ١٩٣٣ فى حين أنه مازال على قيد الحياة وذلك بأن قدمهما لمحكمة مصر
الشرعية فى القضية رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٨ كلى مصر الشرعية مع علمه بتزويرها .
وطلبت من قاضى الإحالة أن يحيله الى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين
٢١٣ و ٢١٤ من قانون العقوبات . فقرر بذلك وقد ادعى كل من :

١ — أحمد محمد سيد أحمد شلبي ٢ — عبد الغنى نسيم شكرى بحق مدنى وطلبا القضاء لها قبل المتهم بقرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات مصر قضت عملا بمادتي الاتهام — بمعاينة محمود أحمد الجيزاوى بالسجن خمس سنين مع إلزامه بأن يدفع لكل من أحمد محمد سيد أحمد شلبي وعبد العزيز نسيم شكرى قرشا صاغا مع المصاريف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الوجه الأول أن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا فى استظهار الركن المسمى بالحرمة استعمال المحرر المزور التى دين بها الطاعن إذ اقتصر فى ذلك على ما أورده فى تحصيل الواقعة من أنه عند ما لجأ بعض المستحقين فى الوقف الى المحكمة الشرعية للمطالبة باستحقاقهم فيه الآيل إليهم عن زوجته المتوفاة تدخل الطاعن خصما فى الدعوى منكرًا عليهم هذا الادعاء مقررًا بانحصار الاستحقاق فى ولده سعد المرزوق له منها وأبرز سندًا لزعمه شهادتى الميلاد والوفاة موضوع التزوير . وهذا الذى قاله الحكم لا يفيد بصفة قاطعة أنه استعمل هاتين الشهادتين فى الدعوى المشار إليها . أما ما قاله الحكم بعد ذلك من أن الطاعن قدم الشهادتين سالفتى الذكر إلى المحكمة فقد جاء بطريق الإشارة الى ما سبق بإرادته فى صدر الحكم ولم يرد فى مقام التدليل على فعل الاستعمال . ويتحصل الوجه الثانى فى أن المحكمة قررت استدعاء الدكتور عماره بك لمناقشته فى الخلاف بين تقرير الطبيب الشرعى والتقاريرين الاستشاريين المقدمين منه فى الدعوى وقد رجح الدكتور عماره رأى الطبيب الشرعى القائل بأن ابن الطاعن يبلغ من العمر عشرين سنة فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ وهو ما يتفق وتاريخ ميلاده من زوجته الأولى . ولما كان هذا رأى مبنيًا على أن رأى أحد الطبيبين الاستشاريين لا يستند الى أسباب فنية وأن رأى الثانى بنى على أشعة لشخص آخر غير ابن الطاعن المقدمة عنه شهادة الميلاد ، فقد طلب الدفاع الى المحكمة استدعاء الأطباء الثلاثة لمناقشتهم فى حضور الدكتور عماره أو تكليفه بعمل أشعة جديدة لابن الطاعن حتى يكون رأى مبنيًا على أساس ثابت لا خلاف فيه ، لكن المحكمة لم تجبه الى هذا الطلب ولم تعلق رفضه . وفى هذا إخلال بحق الدفاع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة على ثبوتها في حق الطاعن فقال : " وهنا تدخل محمود أحمد الجيزاوى خصما ثالثا في هذه الدعوى يدحض دعوى الطالبين مدعيا أن لاستحقاقهما في الوقف إذ أعقبت السيدة فائقه ولدا هو سعد وأبرز سنداً لزعمه شهادتى الميلاد والوفاة المؤرختين ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٢ ، ٢١ أبريل سنة ١٩٣٣ ليدل بذلك على أن سعد ابنه الأول توفى وأن الموجود على قيد الحياة هو سعد آخر أعقبته منه السيدة فائقة وقرر أن سعدا هذا كان بالجمعية الخيرية الإسلامية الابتدائية وأنه أتم دراسته فيها وحصل على شهادة الدراسة الابتدائية في سبتمبر سنة ١٩٤٢ حيث دخل المدرسة الخديوية " ثم تحدث عن علم الطاعن بتزوير المستندين موضوع التهمة واستعمالهما في الدعوى الشرعية رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٨ كلى مصر فقال : " وحيث إنه لا نزاع في أن محمود أحمد الجيزاوى يعلم علم اليقين أن ولده سعد هو ابن زوجته زنوبه وأنه لا زال على قيد الحياة وأن زوجته فائقه لم تلد ولم ترزق بغلام يحمل هذا الاسم ومن ثم يكون عالما تمام العلم بأن شهادتى الوفاة والميلاد المقدمتين منه في الدعوى الشرعية مزورتان . وحيث إن تقديم مستند مزور في الدعوى هو استعمال له طبقا لما نص عليه القانون " . لما كان ذلك وكان ما أورده المحكمة يكتفى لقيام جريمة استعمال المحررات المزورة كما هي معرفة في القانون فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له أساس . أما ما يقوله عن تقارير الأطباء وطلب استدعائهم ومناقشتهم فلا وجه له إذ أن المدافع عنه على ما بين من محضر الجلسة إنما أشار الى الخلاف بين التقارير وقال إن المحكمة يمكنها التحقيق فيما ورد بتقرير الخبير المرحح من أن الصورة التى أشار إليها أحد الطبيين الاستشاريين في تقريره وبني عليها رأيه كانت لشخص آخر غير ابن الطاعن مع اقراره في الوقت ذاته بأن الصورة المشار إليها في التقرير الاستشارى الآخر المقدم منه هي لهذا الابن نفسه . لما كان ذلك وكانت المحكمة لم تر محلا لتحقيق أو لمناقشة الأطباء بعد أن اطمأنت الى رأى الخبير المرحح الذى سمعته للأسباب التى أوردها فان ما يثيره الطاعن لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٢٨)

القضية رقم ٥٢١ سنة ٢١ القضائية :

حكم . تسييه . هتك عرض بالقوة . إدانة المتهم . عدم استظهار ركن الإكراه مع دفع المتهم بأن الأفعال المنسوبة إليه وقعت برضاء المجنى عليها . قصور .

إذا كان الحكم المطعون فيه حين أدان الطاعن بجريرة هتك العرض بالقوة لم يستظهر ركن الإكراه الواجب توافره لقيام هذه الجريمة وأغفل التحدث عما دفع به الطاعن من أن الأفعال المنسوبة إليه تمت برضاء المجنى عليها فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم ثان الاسماعيلية محافظة القنال هتك بالقوة عرض جون كريستيان بولدون بأن احتضنها عنوة وأمسك باليتها ونفذها أسفل ملابسها وأكرهها على أن تمسك بقضييه . وطلبت من قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للمادة ١/٢٦٨ من قانون العقوبات فقرر بذلك . ومحكمة جنايات بور سعيد قضت عملا بالمادة ١/٢٦٨ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة محمد على حسن الحداوى بالسجن لمدة ثلاث سنين . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعن دفع التهمة أمام المحكمة بانعدام أحد أركانها القانونية وهو الإكراه وقال إن الأفعال المنسوبة إليه تمت برضاء المجنى عليها ولكن المحكمة قضت بإدائته ولم تلتفت لهذا الدفاع لم تعن بالرد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن بجريرة هتك عرض

بالقوة قد اعتمد في ذلك على ما قرره المجنى عليها في محضر التحقيق من " ٢١٠
كانت في يوم الحادث عائدة إلى منزلها وقت الظهر وأثناء سيرها في الطريق
لاحظت أن المتهم يتبعها فلم تعره التفاتا فوقفت عند بائع غازوزة وشربت
زجاجتي كوكاكولا وأعطت البائع خمسة قروش فأخبرها بأنه ليست لديه نقدية
صغيرة وعندئذ دفع المتهم ثمن الكوكاكولا وأخذ الخمسة قروش ووضعها في عربة
طفلها وعندما واصلت سيرها أخذ البضاعة التي كانت اشترتها ووضعها في العربة
وسار خلفها حتى وصلت إلى المنزل ووضع البضاعة فيه وأغلق باب المنزل
وحضنها وقبلها بغير رضاها وحاول إرغامها على الدخول معه في غرفة النوم فلم تقبل
فراودها عن نفسها فامتنعت وعندئذ حل أزرة بنطلونه ووضع يده على ظهرها
وأخذ يدها بيده الأخرى وأدخلها في بنطلونه ووضعها على قضيبه فصاحت
وطلبت إليه أن يكف عن هذا العمل ولكنه استمر في عبثه ووضع يده من تحت
ملابسها على نخدها الأيمن حتى نهايته ثم أخرجها بعد ذلك من تحت ملابسيها
ووضعها على أليتها من الخارج فاضطربت وأخبرته أن زوجها سيحضر في الحال
وأخذت ترجوه في تركها والخروج من المنزل ولكنه صار يغريها بالمسك وأخرج
من جيبه ثلاثة جنيهات أو أربعة عرضها عليها فلم تقبلها فعرض عليها أن تقابله
في يوم وساعة حددها فتظاهرت بالقبول حتى يتركها ويخرج من المنزل وبعد
خروجه بقليل توجهت إلى البوليس الحربي البريطاني وأبلغته بالحادث". ولما
كان الثابت بمحضر الجلسة أن المدافع عن المتهم دفع التهمة بأن الأفعال المنسوبة
إليه تمت برضا المجنى عليها ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ركن الإكراه
الواجب توفره لقيام الجريمة التي دان الطاعن بها ، كما أغفل التحدث عن دفاع
الطاعن والرد عليه ، فإنه يكون قاصرا متعينا نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(١٢٩)

القضية رقم ١٠٢٨ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك وباسملى موسى بك المستشارين .

حكم . تسببه . دفاع جوهرى . عدم الرد عليه . قصور .

إذا كان المتهم قد دفع التهمة عن نفسه بأنه كان يقود سيارته بالسرعة القانونية
وأن النور الخلفى لسيارة المحبى عليه كان محجوبا بطبقة من فعل المطر والوحل ،
وكان تقرير المهندس الفنى قد اشتمل على ما يفيد صحة هذا الدفاع ، ومع ذلك
قضت المحكمة بادانة الطاعن دون أن تتعرض لهذا الدفاع الجوهرى - فان حكمها
يكون قاصرا متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز كفر الزيات تسبب بغير قصد
ولا تعمد فى قتل عبد العزيز عبد الوهاب الغنيمى وحامى السيد عويضة وإصابة
مصطفى الشاى عبد الرحيم وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطه بأن قاد
سيارة بسرعة دون استعمال آلة التنبيه وفراىل السيارة فاصطدم بالسيارة رقم ٢
دائرة السلطان حسين ونوردا الخلفى مضاء أثناء وجودها بأقصى يمين الطريق
ودفعها بواسطة المحبى عليهم فقتل الأول والثانى وأصاب الثالث بالإصابة الواردة
بالتقارير الطبية فأودت بحياة الأول والثانى . وطابت عقابه بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤
من قانون العقوبات . وقد ادعى كل من مصطفى الشاى عبد الرحيم وشركة
المنتجات بحق مدنى قبل المتهم وطلب الأول القضاء له عليه بمبلغ بقرش صاغ واحد
بصفة تعويض وطلبت الشركة القضاء لها عليه بمبلغ ٥١ جنيا بصفة تعويض
ومحكمة جناح كفر الزيات الجزئية قضت عملا بمادتى الاتهام . أولا - بحبس

المتهم سنتين بالشغل . ثانيا - إلزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مصطفى الشاىخ عبد الرحيم مبلغ قرش صاى على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية . ثالثا - عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى التعويض المرفوعة من شركة المنتجات الغذائية وإلزامها بمصاريف دعواها . فاستأنف ومحكمة طنطا الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... ألخ

المحكمة

... حيث إن لما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دفع التهمة بأنه كان يقود سيارته بالسرعة القانونية وأن النور الخلفى لسيارة المجنى عليهم لم يكن ظاهرا إذ كان محجوبا بطبقة من فعل المطر والوحل تعلو غطاء مصباحه وأن وقوع الحادث يرجع لأسباب أخرى لا يحمل تبعتها . واستند فى تأييد ذلك إلى ما أثبتته تقرير المهندس الفنى الذى ندب لمعاينة مكان الحادث وقام بفحص سيارته وسيارة المجنى عليهم إذ جاء هذا التقرير مؤيدا لدفاعه وصورا الحادث تصويرا ينفى مسئوليته ولكن الحكم المطعون فيه أغفل الإشارة إلى هذا التقرير ولم يعن بالرد على ما جاء فيه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن الطاعن دفع التهمة فى مذكريته المقدمتين لمحكمة أول درجة والمحكمة الاستئنافية بالدفع المشار إليه فى طعنه وأن تقرير المهندس الفنى قد اشتمل على ما يفيد أن المصباح الخلفى لسيارة المجنى عليهم تعلو غطاءه طبقة من فعل المطر والوحل وأنه يرى أن سرعة سيارة المتهم لم تتجاوز الحد المقرر . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن دون أن يتعرض لهذا الدفاع الجوهرى فإنه يكون قاصرا مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(١٣٠)

القضية رقم ١١٠١ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك المستشارين .

تفتيش :

(أ) منزل خارج الدائرة الجمركية . لا يكون لرجال خفر السواحل صفة في تفتيشه .
(ب) رضا . القول بحصول التفتيش بناء على رضا ابن الطاعن . لا يصح التفتيش الباطل
مادام الحكم لم يثبت أن هذا الرضا صدر عن علم بأن من قاموا بالتفتيش لم يكن لهم
صفة فيه .

١ - إذا كان الواضح من الحكم المطعون فيه أن منزل الطاعن الذى حصل
تفتيشه خارج عن الدائرة الجمركية فانه لا يكون لرجال خفر السواحل الذين قاموا
بالتفتيش أية صفة فى إجراءاته ولا فى اتخاذ أى إجراءات التحقيق .

٢ - لا يصحح التفتيش الباطل القول بأنه حصل عن رضا منسوب
لابن الطاعن مادام الحكم لم يثبت أن هذا الابن قد رضى رضا صحيحا صادرا
عن علم بأن من قاموا بالتفتيش لم تكن لهم صفة فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - محمد خليل الديب (الطاعن) ٢ - السعيد محمد خليل
الديب بأنهما بدمياط أحرضا مخدرات (حشيشا) بدون مسوغ قانونى وطلبت
عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٦/٣٥ ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١
لسنة ١٩٢٨ . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جناح دمياط دفع المتهم بطلان
التفتيش . وبعد أن أنهت المحكمة نظرها قضت عملا بمواد الاتهام بعدم قبول
الدفع بطلان التفتيش وبصحته وبحبس المتهم الأول ثلاث سنوات مع الشغل

والنفاذ وتغريمه ٦٠٠ جنيه وبراءة المتهم الثانى من التهمة المنسوبة إليه ومصادرة المواد المضبوطة . فاستأنف ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطمع الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن محصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قضى بإدانة الطاعن استناداً إلى تفتيش وقع على منزل الطاعن بغير إذن من النيابة وفى غير حدود القانون . ذلك بأن رجال خفر السواحل علموا بأن مخدرات ستهرب فى ليلة ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٠ قتربصوا لها ولكنها أفلتت من أيديهم ثم اختفت عن أنظارهم ثم علموا يوم ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٠ أنها مخبأة بمنزل الطاعن فحاصرتهم قوة منهم وطلبوا من وكيل نيابة دمياط الإذن بتفتيش منزل الطاعن ولكنه رفض الإذن بذلك وطلب محضراً بالتحريات التى وصلت لقائد القوة وعرضها عليه ولكن هذه لم يذعن واستحضر ابن الطاعن وأخذ منه توقيعاً على ورقة بيضاء قال فيها بعد إنها قبول منه بالتفتيش أثناء غياب الطاعن بالقاهرة وقد دفع الطاعن بطلان التفتيش . أولاً : لحصوله رغماً عن رفض النيابة الإذن به . وثانياً : لأن رجال خفر السواحل لم تكن لهم صفة فى الحادث لوقوعه خارج الدائرة الجنركية فضلاً عن أن الابن لم تكن له صفة فى الإذن بتفتيش منزل والده وأنه مع ذلك لم يكن حراً فى إعطائه ، ولكن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفع وعوات فى إدانة الطاعن على نتيجة التفتيش الباطل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله : "وحيث إن وقائع الدعوى تتحصل فيما جاء بأوراق الدعوى فى أن قائد خفر السواحل اليوز باشى سليمان أفندى نجيب قد علم بأن مخدرات ستهرب بطريق ساحل رأس البر فى ليلة ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٠ قتربص لها مع أفراد قوته ولكنها أفلتت منه وتابع المهربين وكانوا حوالى ستة أشخاص حتى دخلوا كفر حميد واختفوا عن أنظاره . وفى صباح يوم ٢٧ من نفس الشهر علم من رجاله السريين بأن المخدرات قد تقاطعت من كفر حميد ومخبأة الآن بمنزل المتهم بناحية الشيخ درغام فقام فوراً ومعه قوة من خفر

السواحل إلى منزل المتهم فحاصره وبعث برجل من أفراد قوته لنائب دمياط يستأذنه في تفتيش مسكن المتهم وعاد ورسوله بتأشيرة من النائب بعمل محضر بالتحريات التي وصلته لمرضها عليه قبل إصدار الإذن وفي هذا الوقت خشي من إفلات المتهم فأرسل في طلب العمدة وشيخ خفراء الناحية كما استكتب ابن المتهم الحالي ويدعى السعيد إقراراً بمضائه بقبوله تفتيش هذا المنزل الخاص بأبيه وفي هذا الوقت كان قد حضر نائب العمدة وشيخ خفراء الناحية فقام بمساعدتهما بتفتيش منزل المتهم المكون من طابقين فلم يجد شيئاً ثم لاحظ تطلع من فيه من النسوة إلى عشة ملاحقة بالمنزل بالدور الأرضي فقصدتها من باب آخر داخل المنزل فوجدتها عبارة عن قطعة أرض فضاء ملاصقة للمنزل ومحاطة بسور من البوص بارتفاع مترين وفي جزء منها فرن لخبز الخبز فيه والفرن مسقوف وباقي القطعة مكشوف بغير سقف عليها ووجد الفرن مستعملاً وقتئذ والخبز منشور على أكياس بالأرض المجاورة له ولا يوجد طريق يوصل إلى مكان العشة والفرن إلا من باب داخلي بالمنزل فرفع الخبز وتحسس الأرض بسيخ حتى وجد جزءاً منها رخوا ويهتز الواقف فأمر السعيد ابن المتهم الحالي باستحضار فأس ليحفر بها فذهب ولم يعد وأحضره شيخ الخفراء أحمد عبد الفتاح فأساً حفر بها فوجد على بعد نصف متر من سطح الأرض خمسة إطارات كلوشوك داخلي بعجلات السيارات ومحشوة بالحشيش الذي أخرجه منها ووجد عدده: ٣٦٨ طربة وزنها ١٢٠,٧٩ كيلو جرام. وقد شهد اليوزباشي سليمان أفندي نجيب والصول محمد أمين والعسكري السري إبراهيم أحمد والنوتي السري محمد الزغبى من قوة خفر السواحل بجميع الوقائع سالفة الذكر سواء بالبوليس وبالجلسة وبأن السعيد ابن المتهم وقع على الإقرار بالتفتيش بخطه وبرضاه وبضبط المخدرات في المكان سالف الذكر الملحق بمنزل والده وذلك في غياب والده الغير موجود وقت الضبط والتفتيش ، ثم أرسل الحشيش المضبوط إلى التحليل فوردت النتيجة بأنه حشيش كما سئل محمد أبو النجا عبد الغنى نائب العمدة وأحمد عبد الفتاح شيخ الخفراء فقررا في محضر البوليس بحضورهما لليوزباشي سليمان نجيب قائد خفر السواحل وبأن السعيد ابن المتهم كان موجوداً ووقع على إقرار بموافقة على تفتيش منزل والده بحثاً عن المخدرات المهربة وبأن

اليوزباشى قد عثر على المخدرات المضبوطة بالقرب من الفرن المجاور لمنزل المتهم فى القطعة الفضاء والمسورة بالبوص وأنه من السهل الوصول من الخارج لمكان العثور على هذه المخدرات بهذا المكان . وحيث إن المتهم حضر بعد ذلك بأيام وسئل فقرر بأنه كان غائبا عن منزله من قبل يوم ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٠ حتى بعد الضبط ولا يعرف شيئا عن هذه المخدرات كما قرر بأن مكان الفرن متصل بالطريق العام واعتاد أهل منزله على إحاطته بسور من البوص يوم الخبز فى الفرن فقط لستر النسوة وقت الخبز من المسارة بالطريق العام وأنه يجوز دس المخدرات فى هذا المكان بمعرفة آخرين خلافة . وبسؤال السعيد ابن المتهم فى البوليس اعترف بضبط المخدرات فى هذا المكان وبموافقته فى غياب والده بالتفتيش لمنزله وأنه لا يعلم شيئا عن هذه المخدرات وأنه غاب عند طلب اليوزباشى فأسا ليحضر بها خشية التعدى عليه من القوة وفى النيابة وبالجلسة قرر بأنه وقع مكرها على هذا الإقرار دون أن يعلم ما به وخوفا من التعدى عليه . وحيث إن النيابة قدمت المتهم الحالى وولده سعيد بتهمة إحرازهما هذه المخدرات فدفع الدفاع عنهما ببطلان التفتيش لحصوله أولا من غير صاحب المنزل والحائز له والمقيم به ولوقوعه من رجال خفر السواحل وهم ليسوا من رجال الضبطية القضائية فى تلك الجهة لخروجها عن منطقة أعمالهم ، وقد قضت محكمة أول درجة برفض الدفاع وبصححة التفتيش والضبط وبراءة السعيد ابن المتهم الحالى على أساس أن المنزل الذى ضبط فيه الحادث لوالده مما لا شأن له به ويكون والده هو الحائز وقضت بمعاقبة والده المتهم الحالى ولم تستأنف النيابة حكم البراءة بالنسبة للسعيد ابن المتهم الحالى بينما استأنف المتهم الحالى هذا الحكم وأصر على دفاعه ببطلان التفتيش والضبط وما ترتب عليهما للسببين اللذين أبداهما أمام محكمة أول درجة كما دفع موضوع التهمة بأن المنزل لا يقيم فيه وحده ويقيم معه فيه ولده المقضى ببراءته فضلا عن أن مكان الضبط مما هو متصل بالطريق العام ويمكن للغير وضع المخدرات به بغير علمه كما أنه كان غائبا عن منزله من ليلة ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٠ تاريخ دخول المخدرات لرأس البر من الساحل وهروبها إلى الداخل بعيدا عن الساحل حتى بعد ضبطها فى منزله بأنه كان بالقاهرة لأعمال أخرى واستشهد

بذلك بزكريا حسن أبو طبل وعبد حجازي وهما اللذان ذكرهما في أقواله أمام النيابة عند ضبطه ولم يسألا وقد أحضرهما أمام هذه المحكمة وشهد بأن المتهم كان موجودا بالقاهرة من ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٠ حتى يوم الضبط ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٠ للاتفاق مع بعض زبائنه لإقامة عشة له وقدم عقد الاتفاق مؤرخا ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٠ . وحيث إن الدفع ببطلان التفتيش لحصوله بغير إذن النيابة وفي غير حالات التلبس في غير محله لحصول التفتيش برضاء ابن المتهم الحالى وبتوقيعه على إقرار القبول بالتفتيش وبامضائه مما لا حاجة معه للحصول على إذن من النيابة وذلك لأن الإذن لازم لحماية حرمة المسكن ومن يوجد به وابن المتهم الحالى وعمره عشرون سنة قد وافق كتابة بخطه على الإقرار الموجود بملف الدعوى مما يزيل الحرج من دخول منزل المتهم وتفتيشه وذلك لحصول التفتيش بالرضاء هذا ورضاء الابن وهو بمقام رضاء الأب في حالة غياب الأخير عن المنزل إذ هو حل محله وينوب عنه في الحياة لسكناه معه في نفس المنزل ولأنه يقوم مقامه في الإذن بدخول المنزل وتفتيشه ورفع الحرمة عن هذا المسكن ولا عبرة بما يدعيه ولد المتهم بعدئذ من أنه أكره على التوقيع على هذا الإقرار لعدم قيام الدليل المقنع بحصول الإكراه ومن ثم يتعين تأييد الحكم المستأنف فيما يختص برفض هذا الدفع وبصححة التفتيش . وحيث إن الأساس الآخر ببطلان التفتيش لحصوله من رجال خفر السواحل في غير دائرة اختصاصهم لزوال صفة الضبطية القضائية عنهم في هذه الحالة فيرد عليه بأنه وإن كانت صفة الضبطية القضائية قد زالت عنهم في تتبع هذه المخدرات بمجرد اختفاء الجناة عن نظرهم وابتعادهم عن منطقة السواحل التي يمارسون فيها مهام وظيفتهم إلا أنهم كجائى أفراد الشعب لهم حق التبليغ عما يعلمونه من الجرائم بصفقتهم من الجمهور وقد قاموا بالتفتيش بعدئذ مستعينين بنائب العمدة وشيخ الحفراء وهما من رجال الضبطية القضائية المحليين بعد حصولهم على الإقرار بالتفتيش ومن ثم فلا غبار على ما وقع منهم ويكون التفتيش والضبط صحيحين ويتعين تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض .

ولما كان الواضح من هذا البيان أن منزل الطاعن الذى حصل تفتيشه خارج عن الدائرة الجرمية ، ولذا فلم تكن لرجال خفر السواحل الذين قاموا بالتفتيش

أية صفة في إجراءاته ولا اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق ومع أن واقعة الدعوى لم تكن حالة جريمة متلبس بها مما كان يبيح لرجل الضبطية القضائية إجراء القبض والتفتيش دون إذن من النيابة فإن رجال خفر السواحل قد أجروا تفتيش منزل الطاعن رغما من رفض نائب نيابة دمياط أن يأذن لهم فيه . ولذا فإن هذا التفتيش يكون قد وقع باطلا — ولا صحة لما ذهب إليه المحكمة في حكمها المطعون فيه من أن استعانة رجال خفر السواحل — ولو أنهم كانوا في واقعة الحال معتبرين من أفراد الجمهور — بالعمدة وشيخ الخفراء يصحح التفتيش كما أنه لا يصححه ما جاء بالحكم عن الرضا المنسوب لابن الطاعن إذ لم يثبت الحكم أن هذا الابن قد رضى رضاء صحيحا صادرا عن علم بأن من قاموا بالتفتيش لم تكن لهم صفة فيه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه إذ استند في إدانة الطاعن على نتيجة التفتيش المشار إليه قد أقيم على دليل باطل مما يعيبه ويستوجب نقضه ويتعين إذن نقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١

(١٣١)

القضية رقم ٩٠٠ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدى بك وباسيل موسى بك المستشارين .

١ — تصد . حكم ابتدائى باطل لعدم توقيعه فى ثلاثين يوما . تصدى المحكمة الاستئنافية
للموضوع . لا مخالفة فيه للقانون . سماع شهود الدعوى من جديد . غير لازم .
البطلان لا يلحق إجراءات المحاكمة .

ب — تحريات . تقدير جدية التحريات . موضوعى .

١ — إذا قضت المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم الابتدائى لعدم توقيعه
فى بحر ثلاثين يوما ثم نظرت موضوع الدعوى وحكمت فيه فانها لا تكون قد
خالفت القانون . ذلك لأن محكمة أول درجة وقد استنفدت ولايتها بإصدار
حكمها فى الموضوع فلا سبيل الى إعادة القضية اليها . ولا تكون المحكمة الاستئنافية
فى هذه الحالة ملزمة أن تسمع الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة من جديد
لأن البطلان إنما ينسحب الى الحكم الابتدائى ولا يتعدى الى إجراءات المحاكمة
التي تمت وفقا للقانون .

٢ — إن تقدير جدية التحريات التي تسبق الإذن بالتفتيش من المسائل
الموضوعية التي تخضع لسلطة قاضى الموضوع . فإذا ما أقرت المحكمة ما ارتأته
النيابة من التحريات المعروضة عليها مسوغا لإجراء التفتيش فلا تقبل المجادلة
فى ذلك أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاهنين بأنهما بدائرة قسم الرمل : أحرضا مع آخرين

مخدرا "حشيشا" بدون مسوغ قانوني، وطلبت عقابهما بالمواد ٢١ و ٢٥ و ٣٦ ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨. سمعت محكمة المخدرات الجزئية بالاسكندرية الدعوى وأمامها دفع المتهمان ببطلان التفتيش أولا : لعدم صدور الإذن بالتفتيش لشخصيهما واثانيا لأنهما لم يكونا في حالة تلبس تبرر التعرض لحريةهما بالتفتيش ، فقالت المحكمة بأن هذا الدفع في غير محله ، ثم حكمت بحبس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل والنفاذ وتغريم كل منهما ثلاثين جنيها والمصادرة وذلك عملا بالمواد ٢١ و ٣٦ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ، واستأنفا . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت بحبس كل منهما ستة شهور مع الشغل مع تغريم كل منهما ثلاثين جنيها والمصادرة . فطمعن المحكوم عليهما في الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن الطاعنين يقولان في الوجه الأول من طعنهما إن المحكمة الاستئنافية وقد قضت ببطلان الحكم الابتدائي لعدم التوقيع عليه في مدى ثلاثين يوما . كان واجبا عليها ، أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة لتفصل فيها من جديد وذلك حتى لا يحرما من إحدى درجتي التقاضى ، وأنه إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد رأت غير ذلك ، وتصدت لموضوع الدعوى ، فقد كان عليها أن تسمع الشهود إذ أصبحت هي محكمة الموضوع لا بوصفها هيئة استئنافية فحسب ، بل عليها أن تسير في الاجراءات كما رسمها قانون تحقيق الجنايات في المحاكمة أمام محكمة الجنح . ويقول الطاعنان إن الإذن بالتفتيش صدر باطلا لعدم جدية التحريات التي بنى عليها ، وأن الباعث على استصداره هو الرغبة في الانتقام لوجود ضغينة بين الضابط وفريق من المتهمين . وقد قرر الضابط أمام المحكمة أن التحريات التي وصلت اليه لا تدل على صلة الطاعن الثاني بالمخدر ، ويضيف الطاعن الثاني أن المحكمة اعتمدت في الإدانة على شهادة شاهد جرحه ، وسلم الحكم بهذا التجريح مما كان مقتضاه عدم التعويل عليها . ثم إنها أخذت بأقوال شهود تناقضوا في أقوالهم ورجحت قولاً على الآخر دون بيان السبب في ذلك أو

الرد على دفاع الطاعن في هذا الصدد. كذلك طلب ضم قضايا واجراء معاينة عن مكان الحادث ، لكن المحكمة لم تجبه أو ترد عليه .

وحيث إن ما سار عليه الحكم المطعون فيه من التصدى لموضوع الدعوى بعد القضاء ببطلان الحكم الابتدائي صحيح في القانون ، ذلك لأن محكمة أول درجة وقد استنفدت ولايتها باصدار حكمها في الموضوع ، فلا سبيل إلى اعادة القضية لها بحال كما أنه ليس ما يلزم المحكمة الاستئنافية وهي تنظر الدعوى أن تسمع الشهود من جديد ، ذلك لأن البطلان إنما ينسحب إلى الحكم ولا يتعدى إلى إجراءات المحاكمة التي تمت وفقا للقانون ، ولذا فإن المحكمة إذا ما قضت في الدعوى على ضوء ما تم فيها من هذه الاجراءات أمام محكمة أول درجة ، فهي إنما تفعل ذلك بوصفها هيئة استئنافية تقضى في الدعوى على مقتضى الأوراق دون حاجة إلى اجراء تحقيق إلا ما تراه هي من جانبها — لما كان ذلك وكان عدم جدية التحريات التي أشار اليها الطاعنان هي من المسائل الموضوعية التي تخضع لسلطان قاضي الموضوع ، فإذا ما أقرت المحكمة ما ارتأته النيابة من التحريات المعروضة عليها مسوغا لإجراء التفتيش ، فإن المجادلة في ذلك لا تقبل أمام محكمة النقض — لما كان ذلك — وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة لا يشير إلى أن الطاعن الثاني طلب إلى المحكمة ضم قضايا أو اجراء تحقيق أو معاينة ، وكان للمحكمة أن تأخذ بقول للشاهد وتطرح ما عداه متى اطمأنت إليه ، فإن ما يشير الطاعنان لا يعدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٣٢)

القضية رقم ١٠٢٣ سنة ٢١ القضائية :

اجراءات . المتهم آخر من يتكلم . سماع دفاعه . سماع المدعى بالحق المدنى . سكوت المتهم بعد ذلك وعدم طلبه من المحكمة أن تسمعه . هذا يعتبر تنازلا منه عن حقه فى التكلم بعد ذلك . لا بطلان فى اجراءات المحاكمة .

إنه وإن كان يجب أن يكون المتهم آخر من يتكلم إلا أنه إذا كان الثابت بحضور الجلسة أن المتهم بعد أن أبدى محاميه دفاعه سمعت المحكمة المدعى بالحق المدنى، ثم لم يدع المتهم أنه طلب الى المحكمة أن تسمعه فرفضت، مما يعتبر معه أنه تنازل عن حقه ولم يجد فيما أبداه المدعى بالحق المدنى ما يستوجب ردا من جانبه — فذلك لا يبطل المحاكمة .

الوقائع

تهمت النيابة العمومية ١ — سعد طه اللبان ” الطاعن الأول ” و ٢ — طه طه اللبان و ٣ — عثمان عثمان اللبان ” الطاعن الثانى ” بأنهم بناحية عزبة اللحم بحافظة دمياط — الأول : ضرب محمد عبده عجوه عمدا بقطعة من الحديد على رأسه فأحدث به الإصابات المبيته بالتقرير الطبى والى نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد جزء من عظام الجمجمة الواقع للمخ أبعاده ٢ × ٢ سنتيمترا من أسفل ويمين العظم الجبهى أعلى حجاب العين اليمنى مباشرة تجعله أكثر تعرضا للتأثر بالتغيرات الجوية والصدمات الخفيفة التى ما كانت تؤثر عليه وهى محيى بالعظام وتجعل المصاب أقل احتمالا للعمل وتعرضه لمضاعفات خطيرة كالالتهابات السعائيق والمخية والصرع والجنون وما أشبه، وتفقد هذه العاهة بمحالتها الراهنة من كفاءته على العمل بما يقدر بنحو ١٠٪ والثانى ضرب محمد عبده عجوه عمدا بقطعة من الحديد على عينه اليمنى فأحدث بها الاصابات المبيته بالتقرير

الطبي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي ضمور هذه العين أفقدها كلية ما كان لها من قوة الابصار قبل الإصابة — والثالث — ضرب محمد عبده عجمه عمدا فأحدث به باقى الاصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما . والأول والثاني والثالث : ضربوا عبده محمد عجمه عمدا فأحدثوا به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما . والثالث : ضرب محمد أمين مقلد عمدا فأحدث به الإصابة الميينة بالتقرير الطبي والتي تحتاج لعلاج مدة لا تزيد على عشرين يوما — وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهم الى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١/٢٤٠ و ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . وادعى محمد عبده عجمه الممجنى عليه بحق مدنى وطلب الحكم له قبل المتهمين الثلاثة بمبلغ ألفى جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات المنصورة قضت أولا : بمعاقبة سعد طه اللبان بالسجن لمدة أربع سنين عن التهمة الأولى وبمعاقبة عثمان عثمان اللبان بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن التهمتين المسندتين إليه ، وبإلزام المتهمين المذكورين متضامنين بأن يدفعوا للمدعى بالحقوق المدنية ثلاثمائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية وذلك عملا بمواد الاتهام المذكورة آنفا . وثانيا : ببراءة طه طه اللبان مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله وببراءة كل من سعد طه اللبان وعثمان عثمان اللبان من التهمة الثانية المسندة لكل منهما وذلك عملا بالمادة ٢/٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن طعن الطاعن الأول يتحصل فى القول ببطلان اجراءات المحاكمة لعدم اتباع ما تقضى به المادة "١٣٨" من قانون تحقيق الجنايات من أن المتهم يجب أن يكون آخر من يتكلم ووجوب مراعاة إثبات ذلك بحضور الجلسة ذلك بأن المدعى بالحق المدنى كان آخر من تكلم .

وحيث إنه وإن كان يجب أن يكون المتهم آخر من يتكلم ، وكان الثابت

بمحضر الجلسة أن المتهم بعد أن أبدى محاميه دفاعه قد سمعت المحكمة المدعى بالحق المدني ، إلا أن ذلك لا يبطل المحاكمة ما دام المتهم لا يدعى أنه طلب من المحكمة أن تسمعه ، فرفضت ذلك ، مما يعتبر معه أنه تنازل عن حقه ولم يجد فيما أبداه المدعى بالحق المدني ما يستوجب الرد من جانبه .

وحيث إن طعن الطاعن الثاني يتحصل في أن المحكمة أخذت في حقه بأقوال شهود بالنسبة إلى بعض الوقائع ولم تأخذها بالنسبة إلى وقائع أخرى ، واستندت إلى أمور تخالف الثابت عنها بالأوراق وأنها قضت عليه بعقوبة واحدة في تهمتين دون تخصيص .

وحيث إن ما يقوله الطاعن من ذلك هو محض جدل فيما هو داخل في حدود سلطة محكمة الموضوع في استخلاص الوقائع وفي تقدير العقوبة .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(١ ٣ ٣)

القضية رقم ١٢٠٦ سنة ٢١ القضائية :

دفاع . عدم ادعاء المتهم أنه لم يعلن الجلسة في الميعاد القانوني . طلب تأجيل الدعوى للاستعداد .
تقديره من سلطة المحكمة .

إن تقدير طلبات التأجيل من سلطة المحكمة ما دام الطاعن لم يدع أنه لم يعلن الجلسة في الميعاد القانوني . فإذا كان الطاعن قد طلب إلى المحكمة الاستئنافية تأجيل الدعوى للاستعداد فلم تستجب له المحكمة ولكنها أفسحت له ولمحاميه في ابداء ما يريدان ابداءه من دفاع ثم حجزت القضية للحكم وصرحت بتقديم مذكرات فلم يقدم فلا يكون له من بعد أن ينعي عليها أنها أخلت بحقه في الدفاع .

الوقائع

آتهمت النيابة العمومية ١ — سنية على شرف "الطاعنة" و ٢ — نعيمه محمود محمد و ٣ — هانم أحمد حسن : بأنهن أولا — الأولى ضربت فكيهه محمود محمد فأحدثت بها الإصابات الميينة بالتقارير الطبية والتي احتاجت لعلاج مدة لا تزيد على العشرين يوما ، وثانيا — الثانية والثالثة : ضربتا الأولى سنية على شرف فأحدثتا بها الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي احتاجت لعلاج مدة لا تزيد على العشرين يوما . وطلبت عقابهن بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات : وأدعت بحق مدنى ١ — فكيهه محمود محمد ، وطلبت الحكم لها قبل المتهمة الأولى بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت و ٢ — سنية على شرف وطلبت الحكم لها كذلك بقرش صاغ تعويضا مؤقتا قبل المتهمتين الثانية والثالثة . ومحكمة باب الشعرية الجزئية قضت عملا بمادة الاتهام بتفريم كل من المتهمات مائة قرش وبالنسبة للدعوى المدنية بالزام المتهمتين الثانية والثالثة بأن تدفعا للدعوى بالحقوق المدنية سنية على شرف قرشا صاغا مع المصاريف المدنية وبالزام المتهمة الأولى بأن تدفع للدعوى بالحقوق المدنية فكيهه محمود قرشا صاغا مع المصاريف المناسبة . فاستأنفت المتهمتان الأولى والثالثة ، كما استأنفت النيابة والمحكمة قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعنت المحكوم عليها الأولى وحدها فى الحكم بطريق التماس الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعنة تعيب على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقها فى الدفاع ، ذلك أنها طالبت بإسناد المحامى الحاضر عنها ، وهو غير محاميا الأصل ، تأجيل الدعوى للاستعداد ، فلم تستجب لها المحكمة ، وحجزتها للحكم ، فتقدمت بطلب لإعادتها للإرافعة ، ولكن المحكمة قضت فى الدعوى بالتأييد دون أن تستمع إلى دفاعها . كما شاب حكمها قصور فى التسبيب ، إذ ادعت المجنى عليها أن الطاعنة ضربتها على بطنها ، فأجهضت ، وقال التقرير الطبي إن الضرب على البطن ،

بفرض حدوثه . ليس له أثر مباشر في إحداث الاجهاض ، إلا أن المحكمة مع ذلك دانت الطاعة بالضرب ، مع أنه لم يحصل ضرب ولم تحدث إصابة ، وأن ما حصل من اجهاض لا دخل لها فيه .

ومن حيث إنه يبين من محاضر الجلسات أن المحامي الحاضر مع الطاعة أمام المحكمة الاستئنافية طلب تأجيل الدعوى للاستعداد ، فلم تستجب له المحكمة ، وأمرت بحجز القضية للحكم أربعة أسابيع ، مع التصريح بتقديم مذكرات ، ثم أصدرت حكمها في الجلسة التي حددتها بتأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها . ولما كان تقدير طلبات التأجيل من سلطة المحكمة ما دامت الطاعة لم تدع أنها لم تعلن للجلسة في الميعاد القانوني ، وقد أفسحت المحكمة لها ولحاميتها في إبداء ما يريدان إبداءه من دفاع بالجلسة ، ثم زادت فحجزت القضية للحكم ، وصرحت بتقديم مذكرة بدفاعها ، فلم تقدمها — لما كان ذلك ، فإن ما تثيره الطاعة في هذا الوجه ، عن الاخلال بحقها في الدفاع ، لا محل له . أما ما تثيره الطاعة — غير ذلك ، من أن الحكم داناها بجريمة الضرب ، فقد كشف الطبى وقد نفى حصول الاجهاض من الضرب ، لم يثبت بجنى عليها إصابة أخرى ، فإن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بقوله " إنها تحصل فيما قرره فكيه محمود في تحقيقات البوليس والنيابة ومحضر الجلسة من أن المتهمه الأولى — الطاعة — تعلت عليها بالضرب " ، ثم أشار إلى ما جاء في التقرير الطبى الابتدائى من أن المصابة كانت حاملا في شهرين وإنها أجهضت في المستشفى ، وما جاء في التقرير الطبى الشرعى من أنه لا يمكن الجزم بما إذا كان الاجهاض بسبب الضرب أم لا . وانتهى الحكم إلى القول بأن تهمة الضرب ثابتة على الطاعة من أقوال المجنى عليها وقضى بادانتها فيها . ولما كان التقرير الطبى الشرعى ، لم ينف حصول الضرب ، وكان الحكم إذ دان الطاعة بالضرب قد بين الواقعة ، وبين ثبوتها بتدليل سائغ من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه وليس في التقرير الطبى ما يعارضه ، فإن ما تثيره الطاعة ليس في حقيقته الاجدلا في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ الاطمئنان إليها ، مما لا تجوز إثارتها أمام هذه المحكمة . ومن ثم يكون الطعن على غير أساس في موضوعه . واجبا رفضه .

(١٣٤)

القضية رقم ١٢١١ ستة ٢١ القضائية :

قتل . نية القتل . وجوب إثبات توافرها .

إن جريمة القتل تتميز عن باقي جرائم الاعتداء على النفس بضرورة توفر قصد جنائي خاص لدى المتهم هو انتوائه بالاعتداء على المجنى عليه ازهاق روحه . فإذا لم تقم المحكمة الأدلة على ثبوت هذا القصد لدى المتهم كان حكمها قاصرا متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بناحية كفرنشوه مركز منيا القمح ، اشترك مع عبد الرؤوف ابراهيم على " الذي توفي " في جريمة قتل عبد الرحمن رمضان بهنس عمدا بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفق معه على ارتكابها وساعده في الأعمال المجهزة والمسهلة والمنعمة لارتكابها بأن استدريج المجنى عليه واستدعاه لعبد الرؤوف ابراهيم على الذي أطلق عليه عيارا ناريا بقصد قتله فأحدث به الاصابات الميمنة بالتقرير الطبي التشريحي والتي أدت إلى وفاته فمكثه بذلك من ارتكابها ووقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة وكان القتل مع سبق الاصرار ، وطلبت من قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٣٢٢/٤٠ و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . فقرر بذلك ومحكمة جنايات الزقازيق قضت عملا بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... أخ

المحكمة

... حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصرا في بيان توفرنية القتل العمد لدى الطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه مع قضائه بادانة الطاعن بجريمة القتل عمدا قد أغفل التحدث عن توفر نية القتل لديه — لما كان ذلك ، وكانت جريمة القتل العمد تتميز عن باقي جرائم الاعتداء على النفس بضرورة توفر قصد جنائي خاص لدى المتهم هو انتواؤه بالاعتداء على المجنى عليه ازهاق روحه ، فإنه كان واجبا على المحكمة أن تقيم الأدلة على ثبوت هذا القصد لدى الطاعن ، أما وهي لم تفعل ، فإن الحكم يكون قاصرا متعينا نقضه ، وذلك من غير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(١٣٥)

القضية رقم ١٤٥٢ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسن بك وإبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدى بك وباسيل مومى بك المستشارين .

١ — شهود . سماع بعض الحاضرين بالجلسة شهودا . جائز . عدم اعتراض المتهم على ذلك فى حبه . إثارته ذلك أمام محكمة النقض . لا تجوز .

ب — اذن التفتيش . صدوره بناء على مارأته النيابة من كفاية تحريات البوليس . اقرار محكمة الموضوع ذلك . اذن موافق للقانون .

١ — للمحكمة أن تسمع شهودا من الحاضرين بالجلسة ، وما دام المتهم لم يعترض على سماعهم أو على تحليفهم اليمين فلا يحق له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

٢ — متى كانت النيابة حين أصدرت الاذن بالتفتيش قد رأت أن تحريات البوليس كافية لتسويغ هذا الاجراء وأقرتها على ذلك محكمة الموضوع ، فإن اذن التفتيش يكون قد صدر وفقا لأحكام القانون .

(١٢ ج)

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية ١ — أحمد حضير زيد و ٢ — محمد أمين حضير الشهير بعزت (الطاعن) ، بأنهما بدائرة قسم ثان بالجيزة . أحرزا مادة مخدرة " حشيشا " بدون ترخيص وفي غير الأحوال المرخص بها قانونا وذلك بقصد الاتجار وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٣٥/٦ ب و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ سمعت محكمة الجيزة الجزئية الدعوى وأمامها دفع المتهمان ببطلان إذن التفتيش ، وبعد أن أنهت سماعها قضت برفض الدفع ببطلان إذن التفتيش وفي الموضوع — أولا ، ببراءة المتهم الأول عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات — وثانيا ، بحبس المتهم الثاني سنة مع الشغل والنفاذ وتغريمه مائتي جنيه والمصادرة وذلك عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٥/٦ ب و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . فاستأنف المحكوم عليه ، كما استأنفت النيابة بالنسبة للمتهم الأول طالبة معاقبته بمواد الاتهام ، وتشديد العقوبة بالنسبة للمتهم الثاني ، ومحكمة الجيزة الابتدائية قضت غيابيا للأول وحضوريا للثاني ، أولا — بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من براءة المتهم الأول ، وثانيا — بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الثاني والاكتفاء بحبسه ستة شهور مع الشغل وتغريمه ثلاثين جنيها وتأييده فيما عدا ذلك ، وذلك عملا بمواد الاتهام سالفة الذكر وبالمادة ٣٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض الخ

المحكمة

...حيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بأحراز المخدر جاء قاصر البيان ، ذلك بأن الطاعن دفع التهمة بأن السترة التي وجد بجيبها المخدر ، ليست ملكا له ، ولا في حيازته ، إذ كان قد أهداها إلى خادمه — المتهم المحكوم ببراءته — من بضعة شهور سابقة واعترف الخادم بذلك وبحيازته للمخدر ، وقد عاينت المحكمة هذه السترة بناء على طلب

الطاعن ، فتبين لها أن بظهرها قطعين ، وبكها قطعين آخرين ، فضلا عن أن كمها منسوخ مما لا يتفق مع مظهر الطاعن وراثته وكونه يلبسها أو يستعملها ، وبذلك من أن تتخذ المحكمة من هذه الواقعة أساسا لتبرئة الطاعن ، استخلصت عكس ما هو ثابت منها ، مستندة في ذلك إلى فروض لا أصل لها . هذا إلى أن الحكم لم يعن بالرد على أدلة النفى الأخرى التي ساقها الطاعن ، وأقام قضاؤه على استنتاج خاطئ واستدلال فاسد .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى ، وأورد الأدلة على ثبوتها ، ورد على دفاع الطاعن بما يفنده ، وكان ما أورده الحكم له أصله بالتحقيقات ، ومن شأنه أن يؤدي إلى مارتب عليه — لما كان ذلك ، فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ، إذ هو لا يعدو أن يكون محاولة للجدل في موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها ، مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الوجه الثاني ، يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه بطلان في الإجراءات . ذلك أنه حينما كان البكاشى مجد على سالم شاهد الاثبات الأول يلبي بشهادته أمام محكمة أول درجة ، كان باقي شهود الاثبات في قاعة الجلسة يسمعون ، وقد أثبتت محكمة أول درجة ذلك في محضر الجلسة ، ومع هذا فإنها حلفتهم اليمين ، وأخذت بأقوالهم في حكمها . كما أنها استندت إلى أقوال شهود لم تسمعهم ولم تتل أقوالهم في الجلسة .

وحيث إنه لما كان للحكمة أن تسمع شهودا حاضرين بالجلسة ، وكان الطاعن لم يعترض على هذا السماع أو على تحليفهم اليمين ، وكان للحكمة أيضا أن تورد لحكمها بعناصر الاثبات الأخرى الموجودة في الدعوى ، والمطروحة على بساط البحث ، وكان الطاعن لم يطلب سماع الشهود الغائبين أو تلاوة أقوالهم — لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الأخير هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى برفض الدفع ببطلان التفتيش ، واعتمد على الدليل المستمد منه

في حين أن هذا التفتيش قد وقع باطلا ، لأن الاذن به لم يؤسس على بلاغ جدى أو تحريات قام بها من طلب الاذن ، كما أنه لم تكن هناك جريمة معينة منسوبة إلى المتهم ، ولما من الأمارات ما يبيح التصدى لحرية الشخصية ، ولحرمة مسكنه .

وحيث إن هذا الراجح مردود بأن الثابت بالحكم المطعون فيه : "أن البكاشى محمد على سالم رئيس القسم المخصوص بمديرية الجيزة ، قد رابه مظهر ثراء المتهم الثانى محمد أمين الشهير بعزت وهو ("طاعن) مع عدم ظهور مصدره ، فأخذ يتحرى عن وسائله فعلم انه يتجر بالمخدرات فأثبت ذلك فى محضر جاء به ، علاوة على ما وصل بعلمه باتجار المتهم فى المخدرات ، أنه أى المتهم هارب من الخدمة العسكرية ، وطلب السماح له بضبط المتهم الثانى لتفتيشه ، وتفتيش مسكنه ، الذى بين عنوانه فى الطلب ، وتفتيش من يتواجد بالمنزل وقت التفتيش للبحث عن كل ما يخالف القانون ، وعرض هذا الطلب على رئيس نيابة الجيزة ، فأذن بتفتيش المتهم الثانى ومسكنه وتفتيش من يوجد بالسكن وقت التفتيش للبحث عن مخدرات " .

ومتى كان الأمر كذلك وكانت النيابة حين أصدرت الاذن بالتفتيش قد رأت أن تحريات البوليس كافية لتسوية هذا الاجراء ، وأقرتها على ذلك محكمة الموضوع ، فان إذن التفتيش يكون قد صدر وفقا لأحكام القانون ، ويكون ما يقوله الماعن فى هذا الصدد على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن فى غير محله ويتعين رفضه .

الطعون

في صحة نيابة

أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب

جلسة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥١

الطعن رقم ١ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السفاعة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات
أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك
المستشارين .

من . الاعتماد عند الترشيح على شهادة القيد بمجدول الانتخاب فى إثبات السن . لا يقدح
فى صحة الانتخاب متى ثبت أن شهادة القيد لا تختلف عن الواقع الثابت بالمستخرج الرسمى .

إذا كان العضو المطعون فى انتخابه قد قدم بعد إعلان انتخابه مستخرجاً رسمياً
من دفاتر المواليد يفيد أنه كان وقت الانتخاب قد جاوز السن المحددة فلا يقدح
فى صحة انتخابه أن يكون عند الترشيح قد اعتمد فى إثبات سنه على شهادة القيد
بمجدول الانتخاب وحدها مادامت هذه الشهادة لم تختلف عن الواقع الذى كشف
عنه المستخرج الرسمى .

الوقائع

قدم سيف الدين حسين خليل افندى عريضة لرئاسة مجلس الشيوخ ومصدقا
على امضائه عليها فى ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥١ طالب فيها بإبطال انتخاب حضرة
محمد عبد الكريم أبو شقة افندى عضواً بمجلس الشيوخ عن دائرة الصحراء الجنوبية
للسبب الذى بينه بها . وقد وردت هذه العريضة لمجلس الشيوخ فى ٢٢ من فبراير
سنة ١٩٥١ فأحالها إلى محكمة النقض بكتابه رقم ٣٩٩٦ المؤرخ فى ٨ من أكتوبر
سنة ١٩٥١ وذلك تطبيقاً للقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥١ .

وقد حدد لنظر هذا الطعن جلسة اليوم وفيها سمع على ما هو مبين بحضور
الجلسة ... الخ

المحكمة

بعد تلاوة التقرير وسماع أقوال النيابة العامة والاطلاع على الأوراق والمداولة.
من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن المطعون ضده عندما تقدم بأوراق ترشيحه
لعضوية مجلس الشيوخ عن دائرة الصحراء الجنوبية التي أقلل باب الترشيح فيها
يوم ١٢ من فبراير سنة ١٩٥١ اكتفى في إثبات سنه بشهادة إدارية من المديرية
أنه قيد في جدول الناخبين في سنة ١٩٤٣ وكان عمره ٢٥ سنة ، وأنه لما كان
قانون الانتخاب صريحا في المادة ٥٥ في أن المرشح يجب أن تكون سنه أربعين
سنة ميلادية على الأقل ، كما أن شهادة الميلاد هي الوثيقة الرسمية الوحيدة التي
يعرفها القانون لتقدير السن ، وكان المطعون ضده لم يقدمها فان التعويل على الشهادة
الإدارية في التقدير لا يدل على حقيقة سنه وبذلك يكون الانتخاب الذي أجرى
بشأنه وانتهى بفوزه "بالتركية" انتخابا باطلا لفقدانه شرطا من شروط الترشيح.

وحيث إن العضو المطعون ضده قد قدم بعد إعلان انتخابه "مستخرجا رسميا"
من دفاتر المواليد يفيد أنه مولود في ٤ من أبريل سنة ١٩٠٩ أي أنه كان وقت
الانتخاب قد جاوز السن المحددة . لما كان الأمر كذلك فإن الطعن يكون
في غير محله ، ولا يؤثر في هذا الأمر الاعتماد على شهادة القيد بجدول الانتخاب
وحدها عند الترشيح مادامت لم تختلف مع الواقع الذي كشف عنه المستخرج
الرسمي .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

من أجل هذا

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه برفضه وبصححة نيابة
الأستاذ محمد عبد الكريم أبو شقه (الشهير بعبد أبو شقه) .

الطعن رقم ٢ سنة ٢١ القضائية :

الطعن على حرية الانتخاب . سياقه في صيغة مبهمّة لا تبين وقائع محدّدة ولا دليل يعززها . خلو محاضر بلان الانتخاب من الإشارة إلى أية مخالفة قانونية . لا يؤبّه لهذا الطعن .

إذا كان الطاعن قد ساق طعنه في خصوص ما ينمّاه على حرية الانتخاب في صيغة عامّة مبهمّة لا تشمل على وقائع محدّدة ولم يقدم دليلاً يعزز به مطاعنه، وكان الثابت فضلاً عن ذلك من الاطلاع على محاضر اللجان التي جرى أمامها الانتخاب أنه ليس فيها ما يشير إلى وقوع أية مخالفة للقانون ، فمثل هذا الطعن لا يؤبّه له .

الوقائع

قدم مالك عبد الله محمد فواز (الطاعن) عريضة لرئاسة مجلس الشيوخ مؤرخة في ١٠ من مايو سنة ١٩٥١ ومصدقا على امضائه عليها في ١٠ من مايو سنة ١٩٥١ طالب فيها بإبطال انتخاب حضرة الشيخ المحترم قدرى أمين همام حمادى أفندى عضواً بمجلس الشيوخ عن دائرة المنشأة بمديرية جرجا للأسباب التي أوردناها بها . وقد وردت هذه العريضة لمجلس الشيوخ في ١٠ من مايو سنة ١٩٥١ فأحالها إلى محكمة النقض بكتابته رقم ٣٩٩٦ المؤرخ في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ وذلك تطبيقاً للقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥١ ، وقد حدد لنظر هذا الطعن جلسة اليوم وفيها سمع على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد تلاوة التقرير وسماع أقوال النيابة العامة والمطعون ضده ومحاميه والمرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن الطعن يتحصل في قول الطاعن إن المطعون ضده يجهل القراءة والكتابة وإن سنه يوم انتخابه لم تكن تبلغ الأربعين كما يبين من الاطلاع على سجل المواليد بناحية بلصفورة مركز سوهاج من أنه مقيّد باسم زكي أمين همام حمادى وأنه لا يبلغ ثمانية وثلاثين عاما ، كما أن الانتخاب الذى نجح فيه قد جرى فى جو من الإرهاب الشديد الذى قام به أفراد أسرته وأنصاره فأثروا به فى الضعاف من الناضحين بفعلهم إما ينصرفون عن اللجان مؤثرين السلامة وإما يصوتون له بالقوة .

وحيث إن المحكمة تحقيقا للوجه الأول قد اختبرت العضو المطعون ضده أمامها فتبين لها إحسانه القراءة والكتابة .

وحيث إنه عن الوجه الثانى فإن المطعون ضده قدم مستخرجا رسميا من دفاتر مواليد ناحية بلصفورة يفيد أنه مولود فى ٨ فبراير سنة ١٩٠٨ وأنه مقيّد باسم قدرى أمين همام حمادى مما يتحقق به شرط السن لديه .

وحيث إنه عن الوجه الثالث فإن الطاعن قد ساق طعنه فى خصوص حرية الانتخاب فى صورة عامة مبهمة لا تشتمل على وقائع محدّدة ولم يقدم الطاعن دليلا يعززها ، كما أنه تبين من الاطلاع على محاضر اللجان التى جرى أمامها الانتخاب أنه ليس فيها ما يشير الى وقوع أية مخالفة للقانون ، ولذا فإن هذا الوجه لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا والحكم بصحة نيابة العضو المطعون ضده .

من أجل هذا

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه برفضه وبصحة نيابة قدرى أمين همام حمادى أفندى (الشهير بأبى حمادى)

فهرس هجائي

للاحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

رقم القاعدة	رقم المادة	(1)
		اثبات (ر.ر) أيضا تموين. حكم "تسبيبه". محكمة النقض): الاثبات بوجه عام :
١٨٦	٦٩	اعتراف . تجزئته . جائزة اعتراف متهم على آخر . عدم تأييده بدليل آخر . عدوله عنه أمام المحكمة . الأخذ به . جائز . اعتراف الكلب البوليسي عليه . تعزيز الأدلة به . جائز ...
٢٠٩	٧٨	دليل مباشر أو غير مباشر . جواز الأخذ به
٢٠٦	٧٧	القرائن . جواز الاعتماد عليها وحدها في اثبات جريمة القتل
٢٢٥	٨٥	حرية المحكمة في تكوين عقيدتها . الأخذ بأقوال الشاهد بعضها دون بعض . الرد على كل ما يثيره الدفاع . لا يلزم
٦٦	٢٨	شهادة . اطراح أقوال شهود النفي بدعوى أنهم من أقارب المتهم ولم معه معاملات . عدم صدق هذا القول بالنسبة لواحد منهم . لا يؤثر فيما انتهت إليه المحكمة من عدم الأخذ بشهادتهم . العبرة هي باطمئنان المحكمة إلى صحة ما شهد به الشاهد بنقض النظر عن الباعث على الشهادة
٩٠٥	٤٢	شاهد لم يسمع بالجلسة لوفاته . الاعتماد على أقواله في التحقيقات ضمن ما اعتمدت عليه المحكمة . ١٠. أورده الحكم عن هذه الأقوال لا يتفق مع الوارد عنها بالتحقيقات . بطلان . الأدلة في المواد الجنائية متساندة ...
٧٣	٣٠	سرقة بالمادة ٨/٣١٧ من قانون العقوبات . ليس في القانون ما يلزم صاحب المال المسروق بتقديم دليل كتابي على وجود المال المسروق تحت يد صاقيه
٩٢٩	٤٩	الاعتماد في إدانة المتهم على حكم آخر دون بيان اقتناع المحكمة بأسباب ذلك الحكم . فساد في الاستدلال يستوجب نقضه . وحدة الواقعة . نقض هذا الحكم بالنسبة لأحد الطاعنين يقتضي نقضه بالنسبة للطاعن الآخر ...
٣٠٣	١١٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٨٣	٣٥	قواعد الإثبات . ليست من النظام العام . عدم تمسك المتهم بعدم جواز الإثبات بالبينة أمام محكمة الموضوع . لا يجوز إثارة ذلك أمام محكمة النقض ...
٢٦٠	٩٨	مبلغ يزيد على النصاب الجائز إثباته بالبينة في جريمة تبديد . الدفع بعدم جواز إثباته بالبينة . يجب ابدائه قبل التكلم في موضوع الدعوى . لا يجوز ابدائه لأول مرة أمام محكمة النقض ...
١٢٠	٤٧	ودبعة . لإثباتها . عدم جواز تجزئة الإقرار . محل الأخذ بهذه القاعدة ...
٢١٨	٨٢	تقرير نفى . الأخذ به . يفيد اطراح التقرير الاستشاري . الرد على هذا التقرير الأخير . غير لازم ...
		الشهود والبينة : (ر . أيضا : إجراءات . استئناف . دفاع) .
٣	٢	الأخذ بأقوال شاهد في التحقيقات دون أقواله بالجلسة . جوازه . عدم تلاوة هذه الأقوال لايغيب الإجراءات ما دام الطاعن لم يطلب تلاوتها وما دامت هي كانت معروضة على بساط البحث وتناولتها المناقشة ...
١٩٢	٧١	تلاوة أقوال شهود الإثبات الغائبين أمام محكمة أول درجة . عدم تمسك المتهم بسماعهم في مواجهته . طلبه أمام المحكمة الاستئنافية سماع أولئك الشهود . رفضه . لا تثريب عليها فيه ...
٢٦٨	١٠٢	حكم ابتدائي ببراءة المتهم دون سماع شهود . النافذ استئنافيا مع عدم سماع الشهود الذين طلب المتهم سماعهم . خطأ في الإجراءات واخلال بحق الدفاع ...
٣٢	١٦	سماع محكمة الدرجة الأولى شهودا في غيبة المتهم . على المحكمة الاستئنافية أن تسمعهم ولو لم يطلب المتهم ...
٣٥٣	١٣٥	سماع بعض الحاضرين بالجلسة شهودا . جائز . عدم اعتراض المتهم على ذلك في حبه . إثارة ذلك أمام محكمة النقض . لا يجوز ...
١٧	٩	شاهد . مناقشة الدفاع أقواله في التحقيق . عدم حضور الشاهد بالجلسة . النفي على المحكمة أن أقواله لم تتل بالجلسة . لا يقبل ...
٢٠٠	٧٤	طلب المتهم سماع شاهد لم تر المحكمة أن سماعه لازم لظهور الحقيقة . ردها على ذلك بأنها أجلت القضية مرارا لحضور شهود النفي فلم يحضروا . هي في حل من صرف النظر عن سماع هذا الشاهد ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٢٥	٨٥	طلب شاهد لم يسبق اعلانه وسماعه في الجلسة . جاز
		طلب المحكمة الاستئنافية شهودا لسماعهم . تغيير الهيئة . العدول عن هذا
٢٨٢	١٠٨	الطلب . لا اخلاص فيه بحق الدفاع
٢٠	١٠	محكمة استئنافية . هي غير ملزمة بسماع الشهود
		وجوب سماعهم مادام ذلك ممكنا . الحكم بناء على أقوال الشهود في التحقيقات
٢٦٤	١٠٠	الأولية دون إجراء أى تحقيق . حكم باطل
		الخبرة :
٨	٥	خبير . سلطة المحكمة في الأخذ بما تشاء من تقارير الأطباء
		إجراءات (مر . أيضا اثبات . دفاع . محكمة النقض . مهن طيبة) :
		اتخاذ المحكمة من تلقاء نفسها إجراء ما . لها أن تعدل عنه إذا رأت أن
١٧٩	٦٦	ظهور الحقيقة لا يتوقف حتما على تنفيذه
		المتهم آخر من يتكلم . سماع دفاعه . سماع المدعى بالحقوق المدنى . سكوت المتهم بذلك
		وعدم طلبه من المحكمة أن تسمعه . هذا يعتبر تنازلا منه عن حقه في التكلم به
٣٤٧	١٣٢	ذلك . لا بطلان في إجراءات المحاكمة
		ترويض في أوراق رسمية . اعتراف المتهم . عدم طلبه الاطلاع على الورقة
٢٠٢	٧٥	المزورة . نعيه على الحكم أن المحكمة لم تطالع على الورقة وتعرضها عليه . لا يجدي ...
		تأجيل القضية والقبض على المتهم . النعى على المحكمة أنها كوت رأيا
		في الدعوى قبل اكمال تحقيقها . لا محل له . القبض لا يعدو أن يكون إجراء
٢٩٧	١١٥	تحفظيا تملك المحكمة
		تقرير التلخيص . اتخاذ أحد أعضاء الهيئة تقريرا ما بقا في الدعوى تقريرا
١٣٥	٥١	هـ . لا مانع
		حكم ابتدائي باطل لعدم توقيعه في ثلاثين يوما . تصدى المحكمة الاستئنافية
		للموضوع . لا مخالفة فيه للقانون . سماع شهود الدعوى من جديد . غير لازم .
٣٤٤	١٣١	البطلان لا ياتى إجراءات المحاكمة
		حكم . تلاوته عضو من سمعوا المرافعة لم يحضر تلاوته . توقيعه مسودة الحكم .
١٣٥	٥١	صحة الإجراءات

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٣٦	٨٩	حكم من محكمة الجنايات . صدوره من هيئة مكونة من اثنين من المستشارين وأحد قضاة المحاكم الابتدائية . لا عيب في هذا التشكيل
٥٦	٢٣	سماع محكمة الدرجة الأولى شاهدا . عدم طلب المتهم سماع شهود آخرين ، نفيه على المحكمة أنها لم تسمع أولئك الشهود . لا يقبل
٢٥٠	٩٤	سماع الشهود بالجلسة . واجب مادام ممكنا
٢٦٨	١٠٢	شهود . حكم ابتدائي ببراءة المتهم دون سماع شهود . الغاؤه استئنافا مع عدم سماع الشهود الذين طلب المتهم سماعهم . خطأ في الاجراءات

اختصاص :

٦٢	٢٦	متهم لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره . قضاء محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بمحاكمة بمفرده . خطأ
----	----	--

اختلاس أشياء محجوز عليها (ر . خيانة الأمانة . سرقة) .
اختلاس أشياء مودعة أو مؤجرة أو معارة (ر . خيانة
الأمانة) .

أسباب الإباحة وموانع العقاب :

دفاع شرعي : (ر . أيضا : حكم " تسببيه ") :

٣٢٨	١٢٦	تناسب فعل الدفاع مع الاعتداء . متى يتصرف فيه ؟ ثبوت قيام هذه الحالة . مجرد التحدث عن عدم التناسب يبرز ما وقع من الطاعن وما وقع من غريمه . قصود
٧٠	٢٩	عدم تمسك المتهم به . ما ثبت بالحكم يدل على انتفائه . المناقشة في ذلك لدى محكمة النقض . لا تصح
٩٩٠	٧٠	الدفع بقيامه . وجوب الرد عليه

استجواب (ر.ر. تحقيق).

استئناف (ر.ر. أيضا اثبات . محام عام) :

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٩٧	٤٠	استئناف المدعى بالحق المدني . وصف الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية . للحكمة الاستئنافية أن تنظر في موضوع الجريمة على الرغم من الحكم ببراءة المتهم انتهائيا . لا يصح في صدد ذلك التمسك بحجية الحكم الابتدائي
٢٨٢	١٠٨	استئناف مرفوع من رئيس النيابة بتوكيل من المحامي العام بعد العشرة الايام المحددة في القانون . قبوله شكلا . المادة ٣٦ من نظام القضاء
٣٢١	١٢٤	محام عام . حقه في استئناف الأحكام الصادرة في مواد الجرح في مدى ثلاثين يوما من وقت صدورها
١٢٠	٤٧	محكمة استئنافية . حكم ابتدائي في الدعوى العمومية لم تستأنفه النيابة . حيرورته نهائيا لا تمنع المحكمة الاستئنافية من نظرا لاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية عن الدعوى المدنية وحدها
٢٠	١٠	محكمة استئنافية . هي غير ملزمة بسماع الشهود
٣٤٤	١٣١	محكمة استئنافية . حكم ابتدائي باطل لعدم توقيعه في مدى ثلاثين يوما . تصدى المحكمة الاستئنافية للوضع . لا مخالفة فيه للقانون . سماع شهود الدعوى من جديد . غير لازم . البطالان لا يلحق بإجراءات المحاكمة
٢٤٥	٩٢	محكمة استئنافية . سماعها شهودا . عدم اشارتها في حكمها إلى أقوالهم وتأييدها الحكم المستأنف . مفاده . ذلك لا يعيب حكمها

اشتباه (ر.ر. متشردون ومشتبه فيهم) .

اشتراك :

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥١	٢٢	المادة ٤ من قانون العقوبات . لا تستلزم أن يكون للشريك علاقة مباشرة مع الفاعل الأصلي

اصابة خطأ (ر.ر. ضرب وجرح) .

أمر حفظ :

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٠٥	٤٢	محام عام . قراره بالغاء أمر حفظ أصدره رئيس النيابة . صحيح قانونا عملا بالقانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩

(ت)

تحقيق :

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٤٣	٩١	جمع الاستدلالات . قيام مساعدي رجال الضبطية القضائية به . جائز ...
١١٥	٤٦	استجواب . حظه . مقرر لمصلحة المتهم

تفتيش :

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٣	٧	التفتيش من إجراءات التحقيق . تخويل سلطة التحقيق أن تتولى بنفسها تفتيش مسكن المتهم وشخصه وأمنته كونستابل . عبوره على المخدر تحت اشراف ضابط البوليس الذي تولى إجراءات التفتيش . ذلك لا يقدح في صحة التفتيش
١٠٨	٤٣	ضبط ممنوعات مع مسجون . تقريره فور سؤاله أن ممرضا بالسجن هو الذي أعطاه المنوعات . إجراء وكيل السجن تفتيش الممرض . ضبط مخدر معه . إدانته في المخدر اعتمادا على هذا التفتيش . صحيحة عامل بعنابر السكة الحديد . قبوله العمل بها رضا منه بالنظام الموضوع لها . تفتيشه . صحيح
٢٧٧	١٠٦	منزل خارج الدائرة الجرمية . لا يكون لرجال خفر السواحل صفة في تفتيشه
٢٣٨	١٣٠	رضا . القول بحصول التفتيش بناء على رضا من الطاعن . لا يصح التفتيش الباطل مادام الحكم لم يثبت ان هذا الرضا صدر عن علمه بأن من قاموا بالتفتيش لم يكن لهم صفة فيه إذن التفتيش . صدوره بناء على رأته النيابة من كفاية تحريات البوليس
٢٣٨	١٣٠	إقرار محكمة الموضوع بذلك . إذن موافق للقانون
٢٥٣	١٧٥	تحريات . تقدير جدية التحريات . موضوعي
٢٤٤	١٣١	تفتيش . الدفع ببطلانه . بناء الإدانة على أقوال المتهمين بالتحقيقات وبالنيابة التي اعترفوا فيها بعبورهم على المادة المخدرة في مكان معين وتفنيد دفاعهم في هذا الشأن . لاجدوى من الدفع بالبطلان
٣٦	١٨	بطلانه . ليس لغير من وقع التفتيش عليه أن يتمسك ببطلانه

تلبس :

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥٨	٢٤	إلقاء المتهم قطعة من الحشيش قبل أن يقبض عليه الضابط أو يتم القبض عليه . قبض وتفتيش صحيحان جواز القبض على المتهم . الجدل في حصول التخل عن المضبوطات قبل القبض أو بعده . لا محل له
٢٦٥	١٠١	

تزوير :

تزوير في أوراق رسمية :

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٩٧	١١٥	متى تتحقق رسمية الورقة ؟
		ورقة رسمية . لا يشترط أن تصدر فعلا من مأور رسمي . يكفي أن تعطى
٣١١	١٢٠	شكل الأوراق العمومية وأن ينسب إلى موظف لإصدارها . مثال ...
		إعلان غير مستوف للإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات .
٨٨	٣٦	التزوير فيه . معاقب عليه
		باشجاويز . نذبه من مأور المركز لتحرير محضر جمع استدالات وتحريات
١٥٥	٥٧	عن جريمة . هذا محضر رسمي . التغيير فيه تزوير في ورقة رسمية ...
		اتخاذ شخص أمم أخيه في شهادة تحقيق الشخصية . دفعه بأنه إنما أراد
٢٠٢	٧٥	الخير لأخيه المتحل اسمه لأنه يعوله . لا يجدى
		تغيير المبالغ المثبتة في الإيصالات المحررة بمعرفة كاتب المحكمة عن مقدار
		الرسوم المدفوعة للخزانة . تزوير في أوراق رسمية . لا قيمة للبائع في هذا
٨٣	٣٥	للشأن

تضامن :

٦٦	٢٨	ثبوت اتحاد إرادتي المتهمين على الاعتداء على المجنى عليه . كل منهما مسؤول
		عن تعويض ما أصابه بصرف النظر عن جسامته ما وقع من كل

تعويض (ر . أيضا : حكم "تسببيه") :

٩٧	٤٠	تعويض . إثبات المحكمة اعتداء المتهمين وهم من رجال البوليس
		على المدعين بالضرب والسب والإيذاء اعتمادا على سلطة وظيفتهم . هذا بذاته
		يتضمن حصول الضرر . سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض حسبما تتبينه
		من عناصر الدعوى . لا محل للنفي على الحكم أنه لم يبين عناصر التعويض ولا
		أصل تقديره
		حكم . تسببيه . الحكم ببراءة المتهم ورفض دعوى التعويض . عدم
		إبداء أسباب لرفض دعوى التعويض . أسباب البراءة تفيد عدم ثبوت
٢٢	١١	الفعل المكون للجريمة . ذلك لا يعيب الحكم

رقم الصفحة	رقم القاعدة	تفنيش (ر . تحقيق) .
		تقرير التلخيص (ر . إجراءات) .
		تلبس (ر . تحقيق) .
		تموين (ر . أيضا : حكم "تسليمه" عقوبة) .
٩٤	٢٩	منع خبز أقل من الوزن المقرر . تحقيق الجريمة بصنع الأربعة ناقصة الوزن ووضعها في المخازن أو إخراجها بأية صفة كانت
٩٤	٢٩	النص في قرارات وزير التموين على وزن عدد معين من الأربعة وأخذ المتوسط . لا يقيد القاضي في قضائه . هو بمثابة توجيه للوظفين المنوط بهم المراقبة ...
٢٣٢	٨٧	عقوبة . المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . بائع متجول لم يعلن أسعار بضاعته . الحكم بوقف تنفيذ العقوبة عليه . خطأ
٢٧٠	١٠٣	الاحتيال عن الوفورات المتبقية لدى التجار من مواد التموين . واجب على التجار بصفة مطلقة مهما كان سبب هذه الوفورات
٥	٣	متهم بأنه لم يثبت في السجل الخاص بمصنعه حركة السكر . تمسكه بأن الدفاتر التي يمسكها تنفي عن هذا السجل . إدانته على أساس أن هذه الدفاتر غير منتظمة ولا تعطى البيانات المطلوبة . عدم بيان وجه المخالفة . قصور
		تنظيم :
١٨٣	٦٨	بيان . القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ . إقامة بناء دون الحصول على رخصة . الحكم بالإزالة . خطأ
		(ج)
		جرح (ر . ضرب وجرح) .
		جرمة :
٥٦	٢٣	توافر أركانها . صلع . لا تأثير له في قيامها
		(ح)
		حجز :
		حجز إداري لمبالغ مستحقة لوزارة الأوقاف . الإجراءات الواجب اتباعها في شأنه . الدفع بأن الذي أوقع الحجز هو فراش بوزارة الأوقاف . عدم الرد عليه بما يفنده . حكم بحبس
١٠٢	٤١	...

رقم الفاصلة	رقم الصفحة	
٣١٨	١٢٣	محضر الجز . محضر التبيد . توقيع شيخ البلد على أيهما . لا يشترط ... حكم :
		البيانات الواجب ذكرها في الحكم :
٨٨	٣٦	بيان الباعث على ارتكاب الجريمة . لا وجوب له
٢٤٨	٩٣	بيان الواقعة . وجوبه . عدم بيانها . بطلان الحكم بيان النص الذي حكم بموجبه . ذكر الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه انه يعاقب المتهم بمادة الاتهام التي أبتها في صدره .
٢٥٢	٩٥	كاف تسببيه (ر . أيضا : إثبات . تعويض . تموين . جزر . قتل خطأ . محال عمومية . محكمة النقض) :
		إثبات الحكم في أسبابه أن الدعوى مرفوعة من المدعين بالحق المدعى . لا يضيره أن يرد بديانته أن النيابة هي التي رفعت الدعوى . الممول عليه هو الجزر . الذي يبدو فيه اقتناع القاضي
٩٧	٤٠	اختلاس أشياء محجوزة . المفهوم من أسباب الحكم الابتدائي أن يوم البيع لم يكن هو اليوم الذي حدد بمحضر الجزر . دفع المتهم أمام المحكمة الاستثنائية بأنه لم يكن يعلم يوم البيع . فأيد الحكم المستأنف لأسبابه . قصور ...
٢٥٧	٩٧	إخفاء أشياء مسروقة . تمسك المتهم بأن الشيء المبيع إليه ليس هو المدعى سرقته . عدم الرد على ذلك . عدم كفاية الأدلة التي أوردها على ثبوت علم المتهم بالسرقة . قصور
٧٥	٣١	اعتماد الحكم على شهادة شاهد وعلى تقرير الصفة التشريحية معاً في حين أنهما متناقضان دون تفسير لهذا التناقض . قصور
٣١٤	١٢١	ميان . القضاء بتصحيح أعمال البناء المخالفة . الاحالة في تحديد هذه الأعمال على محضر ضبط الواقعة . لا مانع . هذا المحضر يكمل الحكم ... تعويض . الحكم براءة المتهم ورفض دعوى التعويض . عدم إبداء أسباب رفض دعوى التعويض . أسباب البراءة تفيد عدم ثبوت الفعل المكون للجريمة .
٢٢	١١	ذلك لا يعيب الحكم تقرير قى . الأخذ به . يفيد اطراح التقرير الاستشاري . الرد على هذا التقرير الأخير . غير لازم
٢١٨	٨٢	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥	٣	تموين : متهم بأنه لم يثبت في السجل الخاص بمصنعه حركة السكر . تمسكه بأن الدفاتر التي يمسكها تغني عن هذا السجل . إدانته على أساس أن هذه الدفاتر غير منتظمة ولا تعطى البيانات المطلوبة . عدم بيانه وجه المخالفة . قصور ...
١٩٧	٧٣	خطأ في بعض ألفاظ الحكم هو زلة قلم . لا يقدح في سلامته ... دفاع . ادانة متهم في شهادة الزور استنادا إلى عبارة وردت في عريضة استئناف معلنة باسمه مناقضة لشهادة أداها مع تمسكه بأن تلك العبارة وردت خطأ من المحامي . رد المحكمة على هذا الدفاع بقولها إن المتهم مقيد بما ورد في عريضة استئنافه . لا يصلح . هذا القول غير صحيح ... دفاع . استناد الحكم في تنفيذ دفاع المتهم إلى مجرد القول بأن من أسند هو إليه ارتكاب الجريمة كان مريضا بأعصابه وفي حالة إعياء . قصور . كان يجب بيان مدى ذلك العجز . وجود أدلة أخرى . لا يغني . تساند الأدلة في المواد الجنائية ...
٢٣٦	٨٩	دفاع هام . عدم الرد عليه بما يفنده . قصور ...
٢٩٦	١١٤	دفاع . وجه دفاع جوهرى . عدم الرد عليه . يعيب الحكم ...
٣١٦	١٢٢	دفاع . طلب استدعاء الطبيب الشرعى لتحقيق دفاع تمسك به المتهم . رفضه بناء على أسباب غير مبررة . قصور ...
٢٧٧	١١٠	دفاع . دفاع جوهرى . عدم الرد عليه . قصور ...
٣٣٦	١٢٩	دفاع شرعى . تمسك المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه . الرد على هذا الدفاع باعتباره مقصورا على التمسك بالدفاع عن والدته المتهم . قصور ...
٧٧	٣٢	دفاع شرعى . تنبيه بناء على أسباب غير مؤدية إلى ذلك . حكم معيب ...
١٤١	٥٣	ذكر الأدلة التي استخلص منها الحكم ثبوت الأهمية في حق الطاعن وحده .
٧٩	٣٣	الجدل في ذلك . موضوعى ...
٢١٤	٨٠	ضرب . ادانة المتهم غيابيا في جريمة الضرب مع سبق الإصرار . تمسكه أمام المحكمة الاستئنافية بانتفاء سبق الإصرار لديه . تأييد الحكم النيابى لأسبابه . قصور . كون العقوبة المقررة المقضى بها تدخل في نطاق العقاب المقرر للجريمة بغير سبق إصرار . لا يغير . المحكمة في حالة سبق الإصرار مقيدة بعقوبة الحبس ...
١٠	٦	قتل خطأ . اثبات وقوع الخطأ من المتهم وقيام علاقة السببية بين هذا الخطأ والحادث الذى وقع . يكفي لسلامة الحكم ...

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١١٦	٣٠٠	قتل . قول الحكم إن الآلة التي استعملت في القتل كانت إما مطواة أرسنجا . القطع بأن المتهم قد استعمل آلة قاطعة استخلاصا من الثابت في الدعوى . ذلك لا يقدح في سلامة الحكم
٣٧	٩١	متهمة بسرقة باكره . دفعه بأن الواقعة جنحة نسل . ثبوت أن المجنى عليه قاوم المتهم ولكن الأخير تمكن من نزع الساعة المسروقة كرها من يده ووجود برج يد المجنى عليه . ذلك يكفي لتنفيذ دفاع المتهم
١١٩	٣٠٩	محال عمومية . بوفيه بناد خاص . إدانة المتهم في إدارة محل عام قبل الحصول على ترخيص . دفع المتهم بأن هذا البوفيه ملحق بالنادى ومخصص لخدمة أعضائه . عدم بيان الحكم أن هذا الجزء من النادى كان مباحا للتردد عليه من غير أعضاء النادى . قصور
٧٢	١٩٥	مؤدى أقوال الشهود . بيانه . مثال
١٢٨	٣٣٤	هتك عرض بالقوة . إدانة المتهم . عدم استظهار ركن الإكراه . عدم الرد على دفع المتهم بأن الأفعال المنسوبة إليه وقعت برضا المجنى عليها . قصور ...

(خ)

خيانة الأمانة (ر . أيضا : حجز) :

٨	٩٦	اختلاس أشياء محجوزة . تمام الجريمة بمجرد عدم تقديم الأشياء ممن هي في عهده إلى مندوب البيع بقصد عرقلة التنفيذ
١٢٢	٣١٨	اختلاس أشياء محجوزة . وجود المحجوز بعد ثبوت حصول عرقلة التنفيذ . تنازل الحاجز عن حجزه للسداد بعد حصول التبيد . لا يمنع أيهما من قيام الجريمة ...
٤٧	١٢٠	وديعه . اثباتها . عدم جواز تجزئة الإقرار . محر الأخذ بهذه القاعدة ...
٨٨	٣٣٤	شرط قيام هذه الجريمة . تمسك المتهم بأنه لم يكن أمين صندوق الجمعية المتهم بتبيد أموالها وأنه إنما أعطى إقرارا بقبول سداد المبالغ التي تظهر في ذمة أخيه الذي كان أمينا للصندوق . إدانته دون رد على هذا الدفاع . قصور ...

(د)

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

دستور (ر . قانون) .

دعارة : (ر . أيضا . قانون) :

٢٢٣	٨٤ القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . يسرى على كل فعل وقع قبله لم يحكم فيه نهائيا قبل صدوره . مجرد ضبط المتهم في منزل يدار للدعارة . لا يكفي للعقاب . إدانة المتهم على أساس مجرد القول بأنها تتردد على المنزل الذي ضبطت فيه . هذا لا يكفي لإثبات الاعتقاد
٢٢٩	٨٦ القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . يسرى على كل فعل وقع قبله لم يحكم فيه نهائيا قبل صدوره . النص في القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ على استمرار العمل بالأمر العسكري رقم ١٦ لسنة ١٩٤٩ لمدة سنة . لا يمنع من ذلك . مجرد ضبط المتهم في منزل يدار للدعارة . لا يكفي للعقاب بمقتضى ذلك القانون

دفاع . (ر . أيضا . اثبات . إجراءات) :

١٤٣	٥٤ محام . حريته في القيام بمهمة الدفاع . حضور محام عن المتهم وإدلائه بما لديه من دفاع . النعى على الحكم باخلاله بحق الدفاع . لا يقبل وجه دفاع دام . الرد عليه بما لا يفنده . يعيب الحكم . مثال في واقعة قتل
٢٥٤	٩٦ متهم باختلاس محجوز . ادانته . دفاعه بأنه كان مريضا ودخل المستشفى في اليوم الذي كان محمدا للبيع . عدم تقديمه دليلا على مرضه وعدم طلب تحقيق ذلك . الالتفات عن هذا الدفاع . لا تريب فيه على المحكمة
١٦٨	٦٢ طلب اجراء معايمة لها أثرها في الدعوى . وجوب إجابته والرد عليه بما يفنده
١	١ عدم ادعاء المتهم أنه لم يعلن للجلسة في الميعاد القانوني . طلب تأجيل الدعوى للاستعداد . تقديره . من سلطة المحكمة
٣٤٩	١٢٣ خيانة أمانة . تمسك المتهم بأنه لم يكن أمين صندوق الجمعية المتهم بتبديد أموالها وأنه إنما أعطى إقرارا بقبول سداد المبالغ التي تظهر في ذمة أخيه الذي كان أمينا للصندوق . إدانته دون رد على هذا الدفاع . قصور
٢٣٤	٨٨ طلب استدعاء الطبيب الشرعي لتحقيق دفاع تمسك به المتهم . رفضه بناء على أسباب غير مبررة . قصور
٢٨٧	١١٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة	المحتوى
٢٣١	١٢٧	خلاف بين تقرير الطبيب الشرعى وتقريرى الخبيرين الاستشاريين . أخذ المحكمة برأى خبير مرجح استدعته وناقشته فى هذا الخلاف . النعى عليها أنها لم تجب المتهم الى طلب الخبراء الثلاثة الذين قدموا تقارير فى الدعوى . لا يصح
٢٩	١٩	دفاع . تقديم طلب بعد إقفال باب المرافعة . لا يلزم الرد عليه ... تمام المرافعة وحجز القضية للحكم . تقديم مذكرة بعد ذلك بطلب سماع شهود . للمحكمة ألا تلتفت اليها
١٠٨	٤٣	تقديم مذكرة عند حجز القضية للحكم تتضمن طلبا من طلبات التحقيق . إعادة القضية للمرافعة . عدم تمسك المتهم بهذا الطلب فى الجلسات التالية . إثارة ذلك أمام محكمة النقض . لا تجوز
٢١٦	٨١	تأجيل المحكمة القضية لتقديم مذكرات . حكمها فى الدعوى فى اليوم الأخير الذى كان من حق المتهم أن يقدم فيه مذكرة . إخلال بحق الدفاع
٢٩١	١١٢	إدانة المتهم فى شهادة الزور استنادا الى عبارة وردت فى عريضة استئنافه معدة باسمه مناقضة لشهادة أداها مع تمسكه بأن تلك العبارة وردت خطأ من الهامى . رد المحكمة على هذا الدفاع بقولها إن المتهم مقيد بما ورد فى عريضة استئنافه . لا يصح . هذا القول غير صحيح
١١٢	٤٥	شهود . حكم ابتدائى براءة المتهم دون سماع شهود . الناقض استئنافا مع عدم سماع الشهود الذين طلب المتهم سماعهم . إخلال بحق الدفاع
٢٦٨	١٠٢	دفاع شرعى . الدفاع بقيامه . وجوب الرد عليه
١٩٠	٧٠	محكمة استئنافية . طلبها شهودا لسماعهم . تغيير الهيئة . العدول عن هذا الطلب . بعد إخلالا بحق الدفاع
٢٨٢	١٠٨	دفع : رسوم دفعة مستحقة عن تيار كهربائى . تقديرها بواسطة خبير . قضاء المحكمة بالرسوم المستحقة بناء على تقرير الخبير . المجادلة فى ذلك . موضوعية
٢٨٩	١١١	

(د)

رأفة :

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٥٠	٥٦	تخوف المتهم أو توهمه غير المبنى على أسباب معقولة . لا مانع من الاعتبار به ... في أخذه بالرأفة ...

رشوة :

٣٢٤	١٢٥	اعتراف الراشي . انقضاؤه من العقاب . لا يجوز الحكم له بمبلغ الرشوة الذي قدمه أو بتعويض ...
٣٢٤	١٢٥	العرامة الواجب الحكم بها على مقتضى نص المادة ١٠٨ من قانون المقوبات . هي غرامة نسبية تحدد حسب مقدار ما استولى عليه كز من المرتشين...

(س)

سرقة :

٢٧٥	١٠٥	شيك غير موقع عليه . يجوز أن يكون محلا للسرقة والاختلاس ... سرقة باكراه (ر . حكم . "تسليمه") .
-----	-----	--

(ش)

شهادة (ر . اثبات) .

شهادة الزور :

٢٨٥	١٠٩	كذب الشاهد في واقعة واحدة مما شهد به . ادانته في شهادة الزور . جائزة...
-----	-----	---

شيك بدون رصيد :

١١١	٤٤	اختلاس سوء نية مصدره . موضوعي ... أصدار شيك لا يقابله رصيد قائم قابل للسحب . العقاب عليه بمقتضى المادة ٣٣٧ ع . الادعاء بأن الشيك أصدر في تاريخ غير المثبت فيه وأنه حصل اتفاق بين مصدره والمجنى عليه على استبدال الدين المستحق له وصداقه . لا يجدي ..
٢٦٢	٩٩	

شيعوية (ر . أيضا : قانون) :

٢٩٢	١١٣	الموسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ . لا مخالفة فيه لأحكام الدستور ..
-----	-----	--

(ض)

ضرب أو جرح :

ضرب بسيط :

المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات . الضرب باليد مرة واحدة . يكفي لانطباقها

١٧٦ ٦٥

ضرب غير عمد :

إصابة خطأ . سيارة . مؤاخذه قائد السيارة على أنه تجاوز الحد الذي يمكنه من إبقائها وتفادي الاصطدام . القول بأن القانون لم يقرر سرعة معينة في الجهة التي وقع فيها الحادث . لا محل له

٢٤٠ ٩٠

ضرب أفضى الى عاهة :

الاعتماد في ثبوتها الى تقرير الطبيب الشرعي . ذكر هذا التقرير أنه لا يستطيع تقدير مدى العاهة . لا يخل بركن من أركان الجريمة عاهة . مسئولية محدث الإصابة التي تسببت عنها العاهة ولو وجدت عوامل أخرى تعاونت ولو بطريق غير مباشر على إحداثها

٣٠٦ ١١٨

ضرب أفضى الى الموت :

عدم بيان وجود الاتفاق بين المتهمين . عدم تحديد الضربات التي وقعت من كل منهما . عدم بيان أن جميع الضربات ساهمت في إحداث الوفاة . مساءلة المتهمين معا عن الوفاة . لا تصح

٢٢١ ٨٣

(ع)

عاهة (ر . ضرب أفضى الى عاهة) .

عقوبة (ر . أيضا تموين) :

تموين . المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . بائع متجول لم يعلن أسعار بضائعه . الحكم بوقف تنفيذ العقوبة عليه . خطأ

٢٣٢ ٨٧

عود :

عود للتشرد . عقوبة المراقبة . يجب ألا تقل عن ستة الحكم على متهم بالحبس والمراقبة لسرقة تطبيقا للمادة ٣٢٠ ع . هذه المراقبة لا تعتبر بمثابة لعقوبة الحبس . لا تعتبر في العود

١٤٧ ٥٥

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

(غ)

غش في المعاملات التجارية :

٢٧	١٤	غش البضاعة . تعيين المادة الثرية المضافة . متى يكون لازماً ؟ ...
٣٤	١٧	بيع بضاعة مغشوشة بإضافة بعض الثواب إليها (قول) . العلم المعتبر . هو العلم الواقعي ... تنازل المتعاقد على التوريد عن عقد التوريد إلى آخر . إدانة الاتيين في تهمة غش اللبن على أساس أن هذا الاتفاق الخاص لا يمنع مسؤولية المتنازل . لاتصح .
١٥٧	٥٨	هذا قصور ... غش لبن . العلم بالغش . لاتصح إقامته على الافتراض والتخمين . لا يكفي إدانة المتهم أن يكون هو المتعاقد أصلاً على توريد اللبن ...
١٦٠	٥٩	غش البضاعة . ركن العلم بالغش . زيت قرطم مغشوش بإضافة زيت فطن إليه . عرضه للبيع . الاعتماد في إثبات علم المتهم إلى مجرد كونه تاجراً يعرف أنواع الزيوت من ألوانها ورائحتها وأنه هو المستفيد من هذا الغش . عدم بيان أن الغش قد نشأ عنه تغيير في لون الزيت أو رائحته . قصور ...
٢٠٤	٧٦	...

(ف)

فاعل أصلي :

٦٠	٢٥	سرقة بطريق الاكراه . مساهمة كل متهم في تنفيذ الجريمة مع علمه بعمل زملائه . كل منهم فاعل أصلي ...
----	----	---

فعل فاضح (ر . هتك العرض وإفساد الأخلاق) .

(ق)

قاضي الاحالة :

١٢٤	٤٨	تقديم متهمين بجناية مع متهمين بجنحة . حكم نهائي من محكمة الجلس بـ عدم الاختصاص لشبهة الجناية . على قاضي الاحالة — إذا لم يرف في الأفعال المستدة إلى المتهمين بالجناية إلا بجنحة — أن يحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات لحاكتهم بطريق الخبرة . إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات على أساس الجنحة وحدها . خطأ . المادة ١٤٨ تحقيق ...
-----	----	---

قانون . (ر . أيضا دعارة)

الصفحة	رقم القاعدة	
١٦٦	٦١	صدور قانون أصلح للتم قبل الحكم عليه نهائيا . وجوب الاستفادة منه ... دعارة . القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . يسرى على كل فعل وقع قبله
٢٢٣	٨٤	لم يحكم فيه نهائيا قبل صدوره ... دعارة . القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . يسرى على كل فعل وقع قبله لم يحكم فيه نهائيا قبل صدوره . النص في القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ على استمرار العمل بالأمر العسكري رقم ١٦ لسنة ١٩٤٩ لمدة سنة . لا يمنع
٢٢٩	٨٦	من ذلك ... شيوعة . المادة ٤١ من الدستور مرسوم صادر بين دورى الانعقاد . عدم دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادي لعرضه عليه . لاجزاء على مخالفة ذلك .
٢٩٢	١١٣	المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ . لا مخالفة فيه لأحكام الدستور ... قبض وحبس بغير حق : القبض المباح قانونا على مرتكب جريمة . قبض بقصد ابتزاز المال من مرتكب الجريمة . معاقب عليه ...
٤٥	٢١	قتل : قتل خطأ (ر . أيضا : حكم "تسببيه") : إثبات وقوع الخطأ من المتهم وقيام علاقة السببية بين هذا الخطأ والحادث الذى وقع . يكفي لسلامة الحكم ...
١١	٦	قتل عمد : نية القتل : مجرد استعمال سلاح قاتل وإصابة المجنى عليه في مقتل . متى لا يكفي لإثبات نية القتل ؟ استخلاص المحكمة من ظروف الدعوى أن المتهم قصد القتل . مجرد قول المجنى عليه إنه لا يعرف حقيقة قصد الجاني . لا يقيد المحكمة في استخلاص هذا القصد ...
١٤٣	٥٤	وجوب إثبات توافرها ...
٣٥٢	١٣٤	...

(م)

مبان (ر . تنظيم) .

حتشردون ومشتبه فيهم :

١٧٠	٦٣	اشتباه . حكم للاشتباه سابق على المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .
٩٢	٢٨	الاعتداد به في توفر حالة العود إلى الاشتباه
		عود للتشرد . تقوية المراقبة . يجب ألا تقل عن سنة

محكمة (ر . ر . إجراءات) .

محال عمومية (ر أيضا . حكم "تسبيبه") :

٣٠٩	١١٩	بوفيه بناد خاص . زيادة المتهم في إدارة محل عام قبل الحصول على ترخيص .
		ضعف المتهم بأن هذا البوفيه ملحق بالنادي ومخصص لخدمة أعضائه . عدم بيان
		الحكم أن هذا الجزء من النادي كان مباحا للترددين عليه من غير أعضاء
		النادي . محصور

محكمة استئنافية (ر . استئناف) .

محكمة النقض :

التقرير بالطعن وتقديم الأسباب وميعاد الطعن :

٢٤	١٢	تقرير الأسباب . طعن غفل من اتوقيع . عدم قبول الطعن شكلا
٢٧٢	١٠٨	الشهادة التي يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يحتم في الميعاد

حالات الطعن :

الطعن بالقصور (ر . إجراءات حكم "تسبيبه") .

أسباب جديدة أو موضوعية :

١٧٤	٦٤	عدم ترسل المحكمة إلى معرفة تاريخ اليوم أو الشهر الذي حدث فيه
		الواقعة . متى لا يستوجب نقض الحكم ؟
٢١٢	٧٩	الطعن في حكم لعدم بيانه أسباب الرأفة لاحتمال تحقق المصلحة من ذلك . لا يقبل
		دفاع شرعي . عدم تمسك المتهم به . ما ثبت بالحكم يدل على انتفاعه .
٧٠	٢٩	المنافسة في ذلك لدى محكمة النقض . لا تصح

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		المصلحة من الطعن :
٧٠	٢٩	طعن غير منتج . مثال إدانة المتهم غيابيا في جريمة الضرب مع سبق الإصرار . تمسكه أمام المحكمة الاستئنافية بانتفاء سبق الإصرار لديه . تأييد الحكم التأييدي لأسبابه . فصور . كون العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق المقاب المقرر للجريمة بغير سبق إصرار . لا يغير . المحكمة في حالة سبق الإصرار مقيدة بعقوبة الحبس
٢١٤	٨٠	آثار النقض (ر . أيضا لإثبات) : مبدأ عدم جواز أن يضار الطاعن بسبب تظلمه . حدوده فيما يتعلق بالطعن بطريق النقض . مقدار العقوبة . وصف الأفعال قانونا . لا يدخل في نطاق هذا المبدأ وحدة الواقعة . قس الحكم بالنسبة إلى أحد الطاعنين يقتضي نقضه بالنسبة للطاعن الآخر قس الحكم بالنسبة إلى طاعن . يستتبع نقضه بالنسبة إلى المحكوم عليهم معه لا اتصال بهم ولو كانوا لم يقدموا طعنا . المادة ٢٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية
١٥٠	٥٦	
٣٠٣	١١٧	
٣٢٨	١٢٦	
		مراقبة (ر . عود)
		معارضة : تختلف المعارض عن حضور الجلسة لتعطيل السيارة التي استقلها إلى المحكمة . لا يعتبر قوة ناهية تختلف المعارض عن - حضور الجلسة لسبب خارج عن إرادته . لا يصح الحكم باعتبارها كأنها لم تكن
٢٦	١٣	
٦٥	٢٧	
		مهن طبية : إخطار النقابة العليا للمهن الطبية بما يهتم به أعضاؤها . لإعلان إذا خواف ذلك الإجراء
١٣	٧	

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

(ن)

نصب (ر . ر . شيك بدون رصيد)

(هـ)

هتك العرض وافسءالأخلاق (ر . ر . أيضا حكم "تسبيبه")

٣٠ ١٥ هتك العرض . فعل قاضح . الفرق بينهما

(و)

وديعة (ر . ر . خيانة الأمانة) .

وصف التهمة :

متهم بشروع فى قتل مع آخر . اسناد النيابة الى كل منهما بأنه أطلق عيارا ناريا . تبرئة أحدهما وإدانة الآخر فى العيارين دون لفت الدفاع .
قضى الحكم . لا يؤثر فى ذلك قوله إن التهمة المستندة اليه وحدها معاقب عليها بالعقوبة التى أوقعها عليه متى كانت قد تأثرت فى استخلاص نية القتل بالواقعة

٤١ ٢٠ الجديدة

تعديل وصف التهمة أمام محكمة الدرجة الأولى . ترافع المتهم على أساس

٥٦ ٢٣ الوصف الجديد أمام درجتى التقاضى . نعيه على الحكم هذا التعديل . لا يصح

رفع الدعوى على المتهم بتهمة الشروع فى القتل العمد . اعتبار الواقعة جنحة

٣٧٢ ١٠٤ ضرب . يصح

وقاع (ر . ر . هتك العرض وافساد الأخلاق) .

فهرس المواد

قانون العقوبات		قانون تحقيق الجنايات	
أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة
٢٥	٣٩	٥٧	٣
٢٢	٤٠		١٠
١٢٥	١٠٨	٤٨	١٤٨
٣٥	٢١٢		٢٢٩
٧٥	٢١٣	١٠٨ و ١٢	٢٣٠
٦٥	٢٤٢		٢٣١
١٥	٢٦٨		
٢١	٢٨٠	الدستور	
١٠٩	٢٩٧	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة
٥٥	٣٢٠		
٩٩ و ٤٤	٣٣٧		
٨	٣٤١	١١٣	٤١

قوانين مختلفة

أرقام قواعد الأحكام الصادرة فيها	عنوان القانون
٧	القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٠ (مهن طبية)
١١٩	القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ (محال عمومية)
١٤ و ١٧ و ٧٦	القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ (غش)
٣٩	المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
٦٣ و ٣٨	المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥
١١٣	المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦
٦٨	القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨
١٢٤ و ١٠٨ و ٨٩ و ٤٢	القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ (نظام القضاء)
٨٧	مرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
٨٦ و ٨٤	القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١

قرارات

أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليه	عنوان القرار
١٠٣	القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥
٣	القرار الوزاري رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠

فهرس هجائي

للأحكام الصادرة في الطعون الانتخابية

ص

(س)

سن :

الاعتماد عند الترشيح على شهادة القيد بجدول الانتخاب في إثبات السن .
لا يقدح في صحة الانتخاب متى ثبت أن شهادة القيد لا تختلف عن الواقع
الثابت بالمستخرج الرسمي
١

(ط)

طعن :

الطعن على حرية الانتخاب . سياقه في صيغة مهمة لاتبين وقائع محددة
ولا دليل يعززها . خلو محاضر لجان الانتخاب من الإشارة إلى أية مخالفة
قانونية . لا يؤبه لهذا الطعن
ج

تم طبع هذا الكتاب في يوم الخميس الموافق ٩ من ذى القعدة سنة ١٣٧١
(٣١ من يولييه سنة ١٩٥٢)

مدير المطبعة الأميرية
حسن على كليوه

مَجْلَدُ النَّقَضِ

المكتب الفني لتبويب الأحكام

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

السنة الثالثة

العدد الثاني : من يناير إلى مارس سنة ١٩٥٢

تطلب من قلم نشر مطبوعات الحكومة بمبنى وزارة المالية

جلسة أول يناير سنة ١٩٥٢

(١٣٦)

القضية رقم ٤٢٤ سنة ٢١ القضائية

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدى بك وباصيل موسى بك المستشارين .

جرائم الجلسة . شهادة الزور . حق المحكمة فى إقامة الدعوى . بقاؤه مادامت المرافعة
مستمرة .

إن القانون إذ أجاز للمحكمة أن تقيم الدعوى فى الحال بشأن ما يقع من الجنح
والمخالفات فى الجلسة ، لا يمكن أن يكون قد قصد إلى ضرورة إقامة الدعوى
بالنسبة إلى شهادة الزور فور ادلاء الشاهد بشهادته ، بل إن ارتباط هذه الشهادة
بالدعوى الأصلية يقتضى بقاء هذا الحق للمحكمة مادامت المرافعة مستمرة . وإذن
فمتى كانت الدعوى بشهادة الزور قد أقيمت على المتهم أثناء استمرار المرافعة
فى الدعوى الأصلية ، وصدر الحكم فيها مع الدعوى الأصلية فى وقت واحد ،
فقد تحقق ما يقصده القانون من الفورية ، ولا يؤثر فى ذلك أن يكون الحكم
فى دعوى شهادة الزور قد تأجل صدوره للجلسة المدة للحكم فى الدعوى
الأصلية .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعنين الأول والثانى " بأنهما بناحية الحرجة بحرى
مركز البلينا مديرية جرجا : أولا : الأول قتل محمد أحمد محمود هارون عمدا بأن

(١ ج)

أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأ-دث به الإصابات الميينة بتقرير الصفة
التشريحية والتي أودت بحياته . وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنه مع
المتهم الثانى فى الزمان والمكان سافى الذكر سرقا الجاموسة الميينة بالمحضر وصفا
وقيمة والملوكة لمحمد أحمد محمود هارون ، حالة كونها يحملان سلاحا ظاهرا
” بنادق “ الأمر المنطبق على المادة ٣١٦ من قانون العقوبات . وثانيا: الثانى
اشترك مع المتهم الأول بخاريقى الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب جريمة القتل
سائفة لذكر بأن اتفق معه على السرقة ورافقه لمكان الحادث لشد أزره حالة
كونه يحمل سلاحا ظاهرا ” بنندقية “ وكانت جريمة القتل نتيجة محتملة لهذا
الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات
لمعاقبتهم الأول بالمادة ٢٣٤ / ١ - ٢ من قانون العقوبات ، والثانى بالمواد
٢/٤٠ - ٣ و٤ و٤٣ و٤٣٤ و٢٣٤ / ١ - ٢ من ذات القانون ، فقرر بذلك . سمعت
محكمة جنايات سوهاج الدعوى ، وأمامها طلبت النيابة معاقبة ١ - فايز خلاف عمر
و ٢ - نلى أحمد محمد الطاعنين ” الثالث والرابع “ بالمادة ٢٩٤ عقوبات .
لأنهما بالجلسة المذكورة شهدا زورا لصالح المتهم الأول ، وبعد أن أنهت
الدعوى قضت حضوريا أولا بمعاقبة عبد اللطيف أبو طالب السيد بالاعدام
شنقا ، عملا بالمادة ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات ، وبمعاقبة طاييف السمان
رضوان بالأشغال الشاقة المؤبدة عملا بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و٤ و٤٣ و٢/٢٣٤ و٢٣٥
من قانون العقوبات . وثانيا - بمعاقبة كل ٠ فايز خلاف عمر وعلى محمد أحمد
بالحبس مع الشغل لمدة سنتين عملا بالمادة ٢٩٤ من قانون العقوبات . فطن
المحكوم عليهم الأربعة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن الطاعن الأول يبنى طعنه على أن المحكمة إذ دانت بجناية القتل ،
مقترنا بجناية السرقة بالاكراه وعاقبته عليها بالاعدام ، قد أسست ذلك على أنه
هو الذى أطلق على المجنى عليه العيار النارى الذى أودى بحياته ، واعتمدت
فى ذلك على أقوال المجنى عليه فى التحقيق ، وهذه الأقوال وإن جاءت فى تحقيق

النيابة صريحة مفصحة عن هذا المعنى ، إلا أن مفهوما ، كما جاءت في محضر البوليس ، لا يؤديه . كذلك عرض الحكم لما قاله ابن المجنى عليه في هذا المحضر من أنه وجد أباه مصابيا ، وعلم منه بأن الجاموسة قد سرقت ، وبحث عنها فلم يجدها ، وبدلا من أن يأخذ بما يفيد من أن المجنى عليه لم ير المارقة أو السارقين فسر عبارته الأخيرة بأنه هو ، لا أبوه ، الذي بحث عن الجاموسة ، فلم يجدها مع أن سياق العبارة يدل على أنه يروي عن أبيه ، وقد رأى الحكم ألا يأخذ بقول المجنى عليه في محضر البوليس ، بحجة أن الضابط الذي أجراه قد اتسمت أعماله بالعجلة ، وكان يتعين على المحكمة ، لكي تستنفذ وسائل اقناعها ، أن تستدعي هذا الضابط وتناقشه . ويضيف الطاعن الأول إلى ذلك أن الحكم ، وقد اعتمد الدليل المستمد من أثر القدم وتعرف الكلب البوليسى ، لم يعرض لما إذا كان هذا الأثر قد وجد في مكانه في وقت يتفق ووقت الحادث ، ولم يعلل وجود أثر القدم واحدة دون الأخرى ، ويقول الطاعن إلى جانب ذلك إن المحكمة قد اعتبرت الطاعنين الآخرين شاهدي زور ، وعاقبتهم على ذلك ، وقد طعنا في الحكم بطريق النقض ، فاذا قبل طعنهما انهار الاتهام بالنسبة إليه أيضا .

وحيث إنه لما كان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بشهادة الشاهد في تحقيق النيابة ولو جاءت مخالفة لأقواله الأولى في محضر البوليس ، إذ المرجع في ذلك إلى اطمئنانها إلى صدق الرواية التي تأخذ بها ، وكان للمحكمة أن تستخلص من شهادة الشاهد الواقعة التي تنتهى إليها ، مادام استخلصها سائغا . مستندا إلى مصادره المبينة بالحكم — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد فسرت العبارة التي وردت على لسان ابن المجنى عليه بما تحتمله وما يصح أن تؤدي إليه عقلا ، ولما كان للمحكمة أن تطرح أحد الأدلة المعروضة عليها — وكان الطاعن لم يطالب إليها استدعاء الضابط الذي حرر المحضر ، حتى يقبل منه الطعن على الحكم بهذا السبب فإن ما يثيره الطاعن في هذا كله لا يكون له محل . أما ما يثيره الطاعن بشأن أثر القدم ، وتعرف الكلب البوليسى ، فهي الأخرى مجادلة في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ الاطمئنان إليها ، مما لا تصح إثارتها أمام هذه المحكمة .

وحيث إن الطاعن الثانى يبنى طعنه على أن اتهامه في الدعوى قد تأسس

على ما قرره المجنى عليه من أنه استيقظ فوجد لصوصا في بيته ، أطلق عليه أحدهم وهو الطاعن الأول ، عيارا ناريا ، وكان معه " طاييف " الذي سحب الحاموسة فقبض على الطاعن الثاني باعتبار أنه هو " طاييف " الذي قصده المجنى عليه ، دون أن يسأل هذا الأخير عن سابق معرفته به أو عن أوصافه ومميزاته أو يعرض عليه عرضا قانونيا . وقد أنكر الطاعن كل صلة له بالجريمة ، وقال إنه لم ينتقل من بلدته أصلا ، ولا يعرف المتهم الأول ولا صلة له به ، إلا أن أمرا من هذه الأمور الجوهرية لم يحقق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد الأدلة التي عولت عليها المحكمة بالنسبة لهذا الطاعن ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها من إدانته . هذا ولا يقبل منه الجدل الذي يثيره بقوله إن المجنى عليه لم يعينه بذاته في التحقيق إذ أثبت الحكم أنه عينه باسمه ولقبه وبلدته ، ولم يكن ذلك محل جدل منه أمام المحكمة . أما ما يثيره الطاعن بشأن دفاعه في موضوع الدعوى ، فإن المحكمة ، وقد اطمأنت إلى أن المجنى عليه قد شاهده يقارف مع الطاعن الأول جناية السرقة التي اقترت بجناية القتل العمد ، ورتبت على ذلك مساءلته عنها ، تكون بذلك قد ردت بما فيه الكفاية على دفاعه الموضوعي من حيث إقامته بعيدا عن مكان الحادث أو انقطاع الصلة بينه وبين الطاعن الأول .

وحيث إن الطاعن الثالث يستند في طعنه إلى أن المحكمة دانته بشهادة الزور التي صدرت منه أثناء المحاكمة ، باعتبارها من جرائم الجلسة التي يجب الحكم فيها فور وقوعها ، إلا أن المحكمة قد انتهت من سماع شهادة الطاعن ، دون أن توجه إليه اتهام ، وقررت استمرار المرافعة لليوم التالي ، وفي تلك الجلسة التالية وجهت النيابة إلى الطاعن تهمة شهادة الزور ، ثم أصدرت المحكمة في تلك الجلسة قرارها بإحالة أوراق القضية إلى المفتي بالنسبة لاتهم الأول ، دون أن تفصل في تهمة شهادة الزور إلى أن حكمت فيها مع الحكم الصادر في موضوع الجناية ومادامت المحكمة قد رأت اعتبار التهمة من جرائم الجلسة ، فقد كان متينا عليها أن تحكم فيها في نفس الجلسة التي أدلى فيها الطاعن بشهادته ، أما وهي لم تفعل

ورأت أن تحكم فيها في جلسة أخرى ، فقد كان لزاما عليها أن تتركها لإجراءات المحكمة العادية .

ويضيف الطاعن إلى ذلك أن الحكم قد استند في إدانته إلى أنه سبق له بحملة المتهم الأصلي في الدعوى في مسألة أخرى وجوزى بسببها إداريا ، في حين أن الطاعن قد طلب إلى المحكمة ضم الأوراق التي انتهت بتوقيع هذا الجزاء ، فلم تستجب إليه المحكمة اكتفاء باعترافه بمصوله ، وهو مالا يصلح ردا على طلبه لأنه وإن لم ينكر توقيع الجزاء مازال ينازع في صحة توقيعه .

وحيث إن الثابت من إجراءات المحاكمة ، هو أن محكمة الجنايات قد استمعت بجلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٥١ ، إلى شهود الاثبات ، وآخرهم الطاعن الثالث ، وسمعت على أثر ذلك مرافعة النيابة ، وعادت فناقشت هذا الطاعن فيما أشارت إليه النيابة من سبق تستره على المتهم الأول ومجازاته عن ذلك إداريا ، ثم قررت المحكمة استمرار المرافعة لليوم التالي ، وعلى أثر افتتاح الجلسة طلبت النيابة توجيه تهمة شهادة الزور إلى الطاعنين الثالث والرابع ، لشهادتهما زورا لصالح المتهم الأول وطلبت معاقبتهما بالمادة ٢٩٤ من قانون العقوبات ، وبعد أن استمعت المحكمة إلى دفاع المتهمين ، استدعت الطاعنين ، وسألتهما في تهمة شهادة الزور ، فأصر كل منهما على شهادته ، ثم أصدرت المحكمة قرارها بإحالة الأوراق إلى "فضيلة" المفتي بالنسبة لاتهم الأول ، وحددت للنطق بالحكم في الجناية وفي جنحة شهادة الزور جلسة ٢٩ يناير ، وفيها صدر الحكم المطعون فيه .

وحيث إن القانون إذ أجاز للمحكمة أن تقيم الدعوى في الحال بشأن ما يقع من الجنح والمخالفات في الجلسة ، لا يمكن أن يكون قد قصد إلى ضرورة إقامة الدعوى بالنسبة إلى شهادة الزور فور إدلاء الشاهد بشهادته ، بل إن ارتباط هذه الشهادة بالدعوى الأصلية يقتضى بقاء هذا الحق للمحكمة مادامت المرافعة مستمرة ولما كانت الدعوى بشهادة الزور قد أقيمت على الطاعنين أثناء استمرار المرافعة في الدعوى الأصلية ، وصدر الحكم فيها مع الدعوى الأصلية في وقت واحد فقد تحقق ما يقصده القانون من الفورية ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الحكم في دعوى

شهادة الزور قد تأجل صدوره للجلسة المحددة للحكم في الدعوى الأصلية . أما ما يأخذه الطاعن الثالث على الحكم غير هذا ، من عدم إجابته إلى طلب ضم الملفات الخاصة بسبق مجازاته إداريا لتستره على المتهم الأول ، ففضلا عن أن الطاعن لم يتقدم إلى المحكمة بطلب صريح في هذا المعنى ، فإن الحكم لم يخطئ إذ أخذ في ذلك بما اعترف به الطاعن نفسه أمام المحكمة ، من توقيع هذا الجزاء عليه وسببه .

وحيث إنه لما تقدم ، ولأن الطاعن الأخير لم يقدم الأسباب التكميلية التي رخصت له المحكمة في تقديمها ، يكون الطعن برمته على غير أساس في موضوعه متعيना رفضه .

(١٣٧)

القضية رقم ٤٨٧ سنة ٢١ القضائية

حريق . القصد الجنائي في جريمة الاحراق . يتحقق بتعمد وضع النار في الشيء مع العلم بأنه مملوك للغير . الباعث لا يعتد به .

القصد الجنائي في جريمة الاحراق يتحقق متى تعمد الجاني وضع النار في الشيء وكان عالما أن هذا الشيء مملوك لغيره بقطع النظر عما يكون لديه من باعث ، إذ لا تؤثر البواعث على قيام الجريمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هؤلاء الطاعنين ، بأنهم بناحية الشماسه مركز رشيد مديرية البحيرة : وضعوا النار عمدا في الساقية الميينة بالمحضر لأبي النجاة وعباس السيد أبوزيد بأن القوا عليها بكية من قش الأرز وأشعلوا النار به فامتدت إلى أجزاء الساقية وأحرقتها ، وطلبت من قاضي الاحالة إحالتهم إلى محكمة

الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ٢٥٣ من قانون العقوبات فقرر بذلك . ومحكمة جنابات الإسكندرية قضت عملاً بمادة الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهمين الثلاثة بالحبس مع الشغل لمدة سنتين . فطعن المحكوم عليهم الثلاثة في الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الثالث قد توفي فيتعين الحكم بانقضاء الدعوى بوفاته .
وحيث إن مبنى هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنين بأنهما : ” وضعا النار عمداً في الساقية ” قد أخطأ في تطبيق القانون .
ذلك بأن المدافع عنهما تمسك بأنه على فرض صحة نسبة الحريق إليهما ، فإنهما غير مسئولين جنائياً ، إذ أن وضع النار إنما حدث بأمر مالك الساقية لسبب يتعلق به وبتصريح منه وبإجازته ، ولم يتخلف عنه ضرر مادي للغير . وفي بيان الأمر قال إن المالكين كانا متهمين بأحداث حريق في ساقية مملوكة لآخر ، وكانا بحاجة إلى خلق دفاع عن نفسيهما يتناول في إحداث حريق مماثل للحريق الذي اتهمتا فيه ، فيتيسر بذلك لهما سبيل الدفاع وإبعاد الشبهة عنهما ، وكان من مقومات هذا التدبير نذب ابن شقيقة لهما له ، فاستعان عليه بباقي الطاعنين ، يدل على ذلك ، ما تكشف من التحقيق عن الحادث وسببه ، كما يدل عليه ما تفيدته أقوال المالكين للساقية المحترقة ، وهما وإن كانا لم يصرحا بأن الاذن بالاحراق قد صدر عنهما ، إلا أن المحكمة نفسها ذكرت أن الطاعنين إنما استهدفوا بعملهم محض مصلحة المالكين بتدبير دفاع لهما في التهمة التي كانت موجهة إليهما ، مما يفيد صحة هذا الدفاع وتكون الواقعة على هذا الأساس غير معاقب عليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعنين المشار إليه فقال :

” وحيث إن الدفاع كذلك ذهب إلى أن المتهمين غير مسئولين جنائياً عن تهمة إحداث الحريق لأن المفروض أنهم إنما فعلوا ذلك الاحراق بأمر مالكي الساقية ،

ومتى كان الحريق قد تم بأمر مالك الساقية ولم يحدث ضررا ماديا للغير ، فلا عقاب عليه عملا بالمادة ٢٥٤ عقوبات . وحيث إن هذا القول لا يمكن الأخذ به لأن .الذى الساقية لم يقولوا في التحقيقات بأنهما أمرا المتهمين باحراق ساقيتهم ، ولم يقل أحد من المتهمين بالجلسة ولا بالتحقيقات بذلك ، وعليه فلا محل للأخذ بهذا الدفاع الذى لا سند له من التحقيقات ولا شهادة الشهود . كما قال فى استعمال الرأفة معهما : ” وحيث إنه نظرا لظروف الدعوى وملايساتها ولأن المتهمين إنما فعلوا ذلك بقصد تهيئة دفاع لصاحب الساقية نفسه المقبوض عليه ، ولأن النار لم ينتقل ضررها إلى غير هذه الساقية ، ترى المحكمة تطبيق المادة ١٧ عقوبات ، والاكتفاء بحبسهم “ .

ولما كان الأمر كذلك ، وكانت المحكمة فيما ساقته فى الرد على الدفاع ، وما ذكرته عن أسباب الرأفة ، ما يفيد أنها نفت عن المالك أنه أمر باحداث الحريق ، أو أنه حدث بموافقته ، وأن الطاعنين إنما قاما به أثناء وجود المالك بالسجن ومن تلقاء نفسيهما مستهدفين ما ظنا أن له فيه مصلحة — لما كان ذلك ، فإن المحكمة حين دانت الطاعنين لا تكون قد خالفت القانون فى شيء ، لأن القصد الجنائى فى هذه الجريمة يتحقق متى تعمد الجانى وضع النار فى الشيء ، وكان عالما بأن هذا الشيء مملوك لغيره ، بقطع النظر عما يكون لديه من باعث ، إذ لا تؤثر البواعث على قيام الجريمة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٣٨)

القضية رقم ٨٩٨ سنة ٢١ القضائية :

ا — ضرائب . زيادة ما لم يدفع من الضريبة . للقاضى أن يبين مقداره و يقدره إن لم يكن مقدرا . إقرار من الممول بأرباحه . تقديره إقرارا لاحقا بعد الميعاد القانونى . أخذه بإقراره الأول . فى محله .

ب — ضرائب . تعمد التهرب من أداء الضريبة . استخلاصه . موضوعى .

- ١ - للقاضي - لكي يقضى بزيادة ما لم يدفع من الضريبة - أن يعين مقدار ما لم يدفع ، ويقدره إن لم يكن مقدرا . فإذا كان الطاعن قد قدم إقرارا عن أرباحه ولم يدفع للخرانة في الميعاد القانوني ما استحق عليه من ضريبة على أساس البيانات والأرقام المقدمة منه في هذا الإقرار ، وكان الإقرار اللاحق الذي يدعى تقديمه مصححة فيه البيانات عن أرباحه - على ما يظهر من طعنه - قد قدم بعد الميعاد المحدد بالقانون ، فإنه يكون مأخوذا بإقراره الأول ويكون عليه أن يدفع للخرانة ما استحق عليه من الضرائب على وفق البيانات الواردة فيه عن أرباحه ، ولا يكون له جدوى من إثارة المناقشة حول هذا الإقرار اللاحق .
- ٢ - إن استظهار الحكم بعدم المتهم التهرب من أداء الضريبة المستحقة عليه من ظروف الدعوى وملاساتها - ذلك مما تختص به محكمة الموضوع ولا يقبل الجدل فيه أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بدائرة قسم الدرب الأحمر ، لم يدفع في الميعاد الضريبة عن الأرباح التجارية المستحقة على أساس البيانات المقدمة منه ، وطلبت عقابه بالمادة ٢ من الأمرين العسكريين رقمي ٣٦١ و ٣٦٢ وبالمادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة الضرائب قضت بتغريم المتهم مائة قرش وزيادة ما لم يدفع من الضريبة بمقدار يعادل ٢٥٪ منها . فاستأنف ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف باعتبار أن قيمة الضريبة المستحقة (تجارية واستثنائية) ١٥٦٢ جنيها و ٨٣٦ مليا وأن مقدار ما لم يدفع منها ١١٦٢ جنيها و ٨٣٦ مليا ، وذلك عملا بمادتي الاتهام سالفتي الذكر ... إلخ .

الحكمة

... حيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دانه بأنه "لم يدفع في الميعاد قيمة الضريبة على الأرباح التجارية ... المستحقة على أساس البيانات المقدمة منه" ، جاء قاصرا ، وأقيم على ما يخالف الثابت بالأوراق ، وأخطأ

في القانون ، ذلك بأنه تمسك بأنه قدم إقرارا لاحقا لإقراره الأول يصحح به ميزانيته إذ لم تكن متفقة وحقيقة الأرباح ، كما قام بسداد ما يزيد عن الضريبة المستحقة ، إلا أن المحكمة ذكرت أنه لم يقدم إقرارا آخر ليصحح به إقراره ، وعاملته على مقتضى الإقرار الأول ، مع أن المصلحة سلمت له بحقه في التصحيح واستعجلت إرساله ، ووعدت بإرسال مندوب للفحص . ثم أنه وقد صحح إقراره الأول بإقرار جديد ، ولم ينته الأمر إلى تحديد معين للضريبة من الجهة المختصة سواء أكانت هي لجنة التقدير أم غيرها ، ما كان للحكمة أن تتعرض لتحديد الضريبة ، بل كان يتعين عليها أن تأمر بإيقاف الدعوى حتى يتم هذا التحديد ، ثم أنها قالت بسوء نيته بناء على ما ذكرته من أنه لم يدفع شيئا من الضريبة المستحقة مع أن ددَم الدفع قد يرجع إلى إهمال أو ضيق مالي ، دون أن يقرن بسوء النية ، فكان من الواجب أيضا أن تثبت المحكمة أنه تعمد الهروب من الدفع . ويضيف الطاعن أنه سدد ٩٧٢ جنيها و ٦٤٤ مليا على خلاف ماورد بالحكم من أنه لم يسدد قبل رفع الدعوى سوى مبلغ ٤٠٠ جنية من الضريبة المستحقة وقدرها ١٥٦٢ جنيها و ٨٣٦ مليا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ” إن التهمة المسندة للمتهم ثابتة قبله ثبوتا كافيا من التحقيقات الدالة على أن المتهم لم يدفع في الميعاد القانوني قيمة الضريبة على الأرباح التجارية المستحقة على أساس البيانات المقدمة منه ، ومن أقوال مأمور الضرائب الذي شهد بأن المتهم قدم إقرارا عن أرباحه التجارية وقام بدفع جزء من الضريبة ولم يدفع للآن باقي المطلوب منه وكذلك من اعتراف المتهم في الجلسة بأنه لم يقم بدفع الباقي عليه ، وعلى احتفاظه بفرق الضريبة وعدم دفع باقي المطلوب منه احتياطا لهبوط الأسعار مستقبلا ، ولكنه لم يؤيد هذا الدفع بأي دليل “ وأضافت المحكمة الاستئنافية التي أيدت الحكم بالإدانة : ” إن الحكم المستأنف في محله للأسباب التي بنى عليها ، وقد قرر ثابت راشد مأمور الضرائب أم م محكمة أول درجة أن الضريبة المستحقة على المتهم طبقا لإقراره ١٥٦٢ جنيها و ٨٣٦ مليا دفع منها ٤٠٠ جنية قبل رفع الدعوى العمومية ثم مبلغ ١٥٠ جنيها في ١٠/٢/١٩٤٩ و ٣٤٧ جنيها في ٩/٤/١٩٤٩ “ .

”وحيث إن المادة الثانية من الأمر العسكري نصت على وجوب الوفاء بالضرية المستحقة طبقا للاقرار المقدم في خلال ثلاثين يوما من تاريخ انقضاء الميعاد المحدد لتقديم البيانات ، وهو أول أبريل سنة ١٩٤٧ في هذه الدعوى ، ولم يتم ببدء الدفع حتى تاريخ ١/٢٩/١٩٤٩ كما هو ثابت من الإيصال رقم ٣٢٤٦٢٣ المقدم بحافظة المتهم ٨ دوسيه وقد جاملته المصلحة فاعتبرت أن هذا المبلغ قد دفع فعلا في الميعاد لدفعه قبل رفع الدعوى العمومية ، أما باقي المبالغ التي دفعت فقد دفعت بعد تحرير المحضر ضده وسؤاله في البوليس . وحيث إن ما ذهب إليه المتهم في التحقيق وفي مذكرته أمام محكمة أول درجة من أنه حصل خطأ في الإقرار المقدم فانه لم يقدم إقرارا آخر يصحح فيه الخطأ السابق رغم مطالبة مصلحة الضرائب له بذلك أما قوله بأنه يخالف المصلحة في تقديرها فهذا لا يمنع من دفع الضرية المستحقة لإقراره المتدم منه وهي في هذه الحالة مبلغ ١٥٦٢ ج و ٨٣٦ م وإذا أراد أن يلجأ للتقاضى بالطرق التي رسمها القانون ، فله ذلك ، ولكن يجب عليه دفع الضرية المستحقة طبقا للاقرار في الميعاد الذي حدده القانون . وحيث إنه لم يدفع قبل رفع الدعوى عليه سوى مبلغ ٤٠٠ جنيه والضرية المستحقة عليه مبلغ ١٥٦٢ جنيها و ٨٣٦ مليا فيكون ما لم يدفعه مبلغ ١١٦٢ جنيها و ٨٣٦ مليا . وحيث إن المتهم كان سئ النية لعدم دفعه شيئا من الضرية المستحقة ، أما ادعاؤه أن الأسعار قد هبطت ، فلم يقد عليه دليل ، وما دام أن محكمة أول درجة لم تتعرض لنية المتهم ، وطبقت المادة الثانية من لأمرين العسكريين ٣٦١ و ٣٦٢ والمادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ ، فكان يجب عليها أن تحكم بزيادة ما لم يدفع من الضرية بمقدار يعادل ثلاثة أمثالها ، ولكنها لم تفعل ، ولا تستطيع هذه المحكمة تصحيح ذلك لعدم استئناف النيابة ، ولا يسعها إلا تأييد الحكم المستأنف“ .

ومتى كان الأمر كذلك وكان ما يثيره الطاعن في شأن إقراره اللاحق لاجدوى له منه ، مادام الواضح من طعنه أنه قدمه بعد الميعاد المحدد بالقانون ، مما يجعله مأخوذا بإقراره الأول من ناحية إلزامه بأن يدفع للتزانية في الميعاد القانوني ، على أساس البيانات والأرقام المقدمة منه ما يكون مستحقا عليه من ضرية بقطع النظر

عما يترتب بعدها على المنازعة فيها — وكان للقاضي ، لكي يقضى بزيادة ما لم يدفع من الضريبة أن يعين مقدار ما لم يدفع ويقدره إن لم يكن مقدرا — لما كان ذلك كله ، فان الحكم حين دان الطاعن للأسباب التي أوردتها ، لا يكون قد خالف القانون في شئ ، ولا يكون هناك محل لما يثيره الطاعن في شأن مقدار مادفعه من الضريبة ، مادام لا يدعى أنه سدد للخرانة في الميعاد المحدد بالقانون ما يزيد عن القدر الذي ذكرته المحكمة . وأما ما يثيره عن نية التهرب من أداء الضريبة ، فمردود بما استظهره الحكم من تعمد ذلك مما لا يقبل معه الجدل فيه أمام محكمة التقص ، فضلا عن أنه لا جدوى له منه ، إذ لم يقض عليه بأكثر من الحد الأدنى المقرر بالمادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، الذي تناول ما ينطوى على مجرد الإهمال ، ويخلو عن سوء القصد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٣٩)

القضية رقم ١١١٤ سنة ٢١ القضائية :

بـ ياسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك المستشارين .

شيك لا يقابل رصيد قائم . ادانة المتهم بناء على صورة من هذا الشيك أرفقها المحقق بحضره بعد الاطلاع عليه في القضية المودع فيها هذا الشيك مع عدم منازعة المتهم أمام المحكمة في هذه الصورة التي تتوافر أركان الجريمة فيها . في محلها .

إذا كان الظاهر من أوراق الدعوى أن المحقق أثبت في محضره أنه انتقل الى المحكمة التجارية واطلع على أوراق القضية رقم كذا فوجد أن الشيك (محل الشكوى) عبارة عن ورقة بيضاء بصورة شيك على بنك مصر بمبلغ كذا لأمر

فلان بتاريخ كذا. وأنه قد تأثر عليه في نفس التاريخ بالرجوع الى الساحب ، وأن المحقق أرفق بمحضره صورة مطابقة للأصل من هذه الورقة ، وكان الطاعن لا يدعى في طعنه أنه نازع أمام محكمة الموضوع في هذه الصورة ، وكان واضحاً منها أن الورقة لا تحمل غير تاريخ واحد هو تاريخ الاستحقاق وأن المجنى عليه قدمها للبنك في نفس التاريخ فأعيدت إليه ، فهذا يكفي لتوافر أركان الجريمة ومن بينها القصد الجنائي الذي يكفي فيه أن يعطى المتهم الشيك للمجنى عليه وهو عالم بأنه لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب .

الوقائع

انهت النيابة العمومية الطاعن بأنه بعايدين ، أعطى محمد صالح القباني بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة عابدين قضت عملاً بمبادئ الاتهام وبالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً فاستأنف ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل في أن المحكمة قضت في الدعوى من غير أن تطلع على الشيك ، موضوع التهمة ، وأن الطاعن قد دفع بأن الشيك يحمل تاريخين ، فهو أداة ائتمان ، لا أداة وفاء ، فلم ترد المحكمة على هذا الدفاع ، واستندت في حكمها على ما لا أعمال له في الأوراق إذ قالت إن الطاعن أعطى الشيك للمجنى عليه ، فتقدم به للبنك في نفس اليوم ، مع أنه ليس في وقائع الدعوى ما يفيد أن الشيك حرر في يوم استحقاقه ، كما أن المحكمة لم تقم الدليل على توفر سوء النية ، وإنما افترضته افتراضاً .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على ملف الدعوى الذى أمرت المحكمة بضمه تحقيقا للطعن أن المحقق قد أثبت في محضره المحرر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٩ أنه : ” انتقل الى المحكمة التجارية واطلع على أوراق القضية رقم ٦٤٢ سنة ١٩٤٩ فوجد أن الشيك المنوه عنه بالشكوى عبارة عن ورقة بيضاء بصورة شيك على بنك مصر بمبلغ ٢٠٩ ج و ٦٩٥ م لأمر الحاج محمد صالح القباني بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٩ وقد تأثر عليه في نفس التاريخ بالرجوع على الساحب ” وقد أرفق المحقق بمحضره صورة مطابقة للأصل لهذه الورقة . ولما كان الطاعن لم يدع في طعنه أنه نازع أمام محكمة الموضوع في هذه الصورة ، وكان واضحاً منها أن الورقة لا تحمل غير تاريخ واحد ، هو تاريخ الاستحقاق في ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٩ ، وأن المبنى عليه قدمها للبنك في نفس التاريخ فأعيدت إليه ، فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ، إذ يكفي ما سبق لتوافر أركان الجريمة ، ومن بينها القصد الجنائي الذى يكفي فيه أن يعطى الشيك للمبنى عليه وهو عالم بأنه لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، ومن ثم يكون الطعن على غير أساس في موضوعه ، متعيناً رفضه .

(١٤٠)

القضية رقم ١١٤٩ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة أحمد حنى بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل عيسى بك وباسيلى مومى بك المستشارين

حكم . تاريخ صدوره . نسخة الحكم الأصلية ومحضر الجلسة هما بحسب الأصل جمة بما جاء فيهما عن ذلك . عدم إثارة الطاعن أمام محكمة الاستئناف عدم مطابقة البيانات الواردة فيهما لحقيقة الواقع . الطعن بذلك أمام محكمة النقض . لا يجوز .

إن تاريخ صدور الحكم هو من البيانات التى يجب — بحسب الأصل —

اعتبار الحكم ومحضر الجلسة حجة بما جاء فيهما بالنسبة إليها . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ في تحديد تاريخ صدور الحكم المستأنف بالثابت بنسخة الحكم الأصلية ومحضر الجلسة التي صدر فيها ، وكان الطاعن لم يثر أمام محكمة الموضوع عدم مطابقة تلك البيانات لحقيقة الواقع ، فإنه لا يكون له أن يطمعن على الحكم بهذا الوجه لأول مرة أمام محكمة النقض

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية المطعون ضدهم بأنهم بالسويس ، سبوا سيدة رمضان وكرمتها القاصر سبا علنيا وخادشا لشرف والرض بأن قالوا لها ” ياشره وطة ياوسخة يتباعة الحواجات والانجليز ياللى بتك مخروقة ومزنوقة خلف باب المنزل “ وطلبت عقابهم بالمواد ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، ١٧١ من قانون العقوبات . وادعت سيدة رمضان بحق مدنى وطابت الحكم لها قبل المتهمين المذكورين بتعويض قدره مائة قرش ومحكمة السويس الجزئية قضت بتغريم كل من المتهمين الأربعة ثلاثة قرش مع الزامهم متضامين بدفع تعويض مدنى مؤقت قدره مائة قرش للدعوى بالحقوق المدنية المناسبة ، وذلك عملا بالمادة ٣٠٦ من قانون العقوبات . فاستأنفت النيابة طالبة التشديد ، ومحكمة السويس الابتدائية قضت بعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد . فطعنت النيابة فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل فى قول النيابة بأن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بعدم قبول الاستئناف المرفوع منها لحصوله بعد الميعاد قد أخذ فى تحديد اليوم الذى صدر فيه الحكم المستأنف بالتاريخ الثابت بهذا الحكم ومحضر الجلسة ، على حين أن هذا التاريخ مخالف للواقع ، وأن العبرة فى ذلك هى باليوم الذى نطق القاضى فيه بالحكم فعلا ، ولو أثبت بالحكم ما يخالفه ، وإن حق الخصوم فى تحديد مواعيد الطعن إنما يتعلق بما حصل بالفعل . وأنه لما كان الثابت بدقتر يومية الجلسات أن الحكم المستأنف قد صدر بجلسته ١٣/١/١٩٥١ ، وقد أثبت وكيل النيابة الجزئية فى ذلك الدقتر ما يفيد اطلاعه على الأحكام الصادرة

بهذه الجلسة ، ومن بينها الحكم المشار اليه ، مما مفاده قطعا أنه صدر في جلسة ذلك اليوم خلافا للثابت بالحكم المستأنف من أنه صدر في ١٩٥٠/١٢/٣٠ ، كما كان ثابتا من كشف الأحكام الصادرة بجلسة ١٩٥١/١/١٣ المرسل من نيابة السويس الجزئية إلى نائب نيابة السويس أن الحكم المستأنف قد صدر بتلك الجلسة ، فان النيابة اذ قررت باستئناف ذلك الحكم في ١٩٥١/١/٢٣ يكون استئنافها حاصلا في الميعاد ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبوله على أساس أن الحكم المستأنف قد صدر في ١٩٥٠/١٢/٣٠ ، قد أخطأ ، مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة سمعت دهوى اللجنة المرفوعة على المطعون ضدهم بجلسة ١٩٥٠/١٢/١٦ ، ثم حجزت القضية للحكم اسبوعين . وبجلسة ١٩٥٠/١٢/٣٠ حكمت بمعاقبة المتهمين بالغرامة وبالزامهم متضامين بتعويض مدنى مؤقت ، فرفعت النيابة استئنافا عن هذا الحكم بتقرير فى قلم كتاب المحكمة تاريخه ١٩٥١/١/٢٣ ، أشير فيه إلى الحكم المستأنف بأنه صدر بتاريخ ١٩٥١/١/١٣ ، والمحكمة الاستئنافية قضت فى هذا الاستئناف بعدم قبوله لرفعه بعد الميعاد ، وأسست ذلك على أن الحكم صدر فى ١٩٥٠/١٢/٣٠ ، وأن النيابة قررت باستئنافه فى ١٩٥١/١/٢٣ ، ولما كان الواضح مما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد أخذ فى تحديد تاريخ صدور الحكم المستأنف بالثابت بنسخة الحكم الأصلية وبحضرة الجلسة التى صدر فيها ، وكان ذلك من البيانات التى يجب اعتبارهما بحسب الأصل حجة بما جاء فىهما بالنسبة إليها ، وكانت النيابة لم تثر أمام محكمة الموضوع عدم مطابقة تلك البيانات لحقيقة الواقع — لما كان ما تقدم ، فانه لا يكون لها أن تطعن على الحكم بهذا الوجه لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين من أجل ذلك رفضه موضوعا .

جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٥٢

(١٤١)

القضية رقم ٨٣٠ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك ومصطفى فاضل بك المستشارين .

دعوى عمومية . تحريكها بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً . سقوط الدعوى المدنية بسبب
جدد رفعها واتصال المحكمة بها . ذلك لا يؤثر على الدعوى العمومية . يجب على المحكمة أن
تفصل فيها .

مادام الثابت أن الدعوى العمومية قد حركت بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً
قبل قيام السبب المؤثر في الدعوى المدنية المطروحة على محكمة الجنح ، فإنه إذا
ماطراً على الدعوى المدنية ما يسقطها بسبب جدد رفعها واتصال المحكمة بها
فلا تأثير لذلك على الدعوى العمومية ، لأنها وقد حركت وفقاً للقانون تظل قائمة
ويكون على المحكمة أن تفصل فيها .

الوقائع

أقامت الآنسة نجليلة هانم أمام وكلاءها هانم أمام هذه الدعوى مباشرة
لدى محكمة عابدين الجزئية على محمود محمد حموده يتهمانه فيها بأنه في خلال سنة ١٩٤٧
بدائرة قسم عابدين رست عليه مقاوله القيام بأعمال في منزلها الكائن بشارع همدان
رقم ٤ بالجيزة وبدأ في تنفيذ عقد المقاوله إلا أنه خالف أحكام الأمر الذى
اضطرهما إلى رفع دعوى مستعجلة طلباً فيها اثبات مخالقات المتهم لشروط أحكام
عقد المقاوله ، وقد طلبنا معاقبة المتهم بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ، كما

طلبتا القضاء لهما عليه مؤقتا بمبلغ ٢٥ جنيها مصريا بصفة تعويض مع حفظ حقهما في طلب الزيادة بدعوى أخرى. ولدى نظر الدعوى أمام المحكمة دفع المتهم بعدم قبولها لسبق اختيار المدعين بالحق المدني الطريق المدني. وبتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة تمهيدا أولا — بقبول الدفع وعدم قبول الدعوى المدنية لاختيار المدعين الطريق المدني في القضية رقم ٧٥١ سنة ١٩٤٨ كلى مصر. وثانيا — وفي الدعوى العمومية حددت جلسة ١٠ فبراير سنة ١٩٤٩ لنظرها. وبتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٤٩ نظرت المحكمة الدعوى وقضت فيها عملا بالمادة ٢/١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٨ بتغريم المتهم ٥٠ خمسين جنيها بلا مصاريف. فاستأنف المتهم الحكم. كما استأنفته النيابة. ومحكمة مصر الابتدائية قضت بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى العمومية.

نظمت النيابة في هذا الحكم بطريق القضا .. ألغ

المحكمة

... حيث إن النيابة العمومية تقول في طعنها إن الحكم المطعون فيه حين قضى بعدم قبول الدعوى العمومية قد استند في ذلك إلى أن اختيار المدعين بالحقوق المدنية الطريق المدني بعد أن رفعتا دعواهما قد ترتب عليه عدم قبول الدعوى المدنية وأنه بذلك تكون الدعوى العمومية غير متبولة أيضا. وهذا خطأ في القانون لأن الدعوى الجنائية وقد تحركت صحيحة يجب أن تسير حتى يفصل فيها بصرف النظر عن انفصال الدعوى المدنية عنها لسبب من الأسباب.

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن المدعين بالحقوق المدنية رفعتا الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة الجناح وكلفتا المطعون ضده بالحضور أمامها بناء على ما ذكرناه بصحيفة الدعوى من أنه خدعهما في ذانية خشب باعه إليهما وطلبتا معاقبته والحكم لهما بالتعويضات وكانت أول جلسة نظرت فيها بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٧ وبعد أن رفعتا الدعوى المدنية رقم ٧٥١ سنة ١٩٤٨ كلى مصر

في أول مارس سنة ١٩٤٨ ضد المطعون ضده ودائرة أسعد بأسبلي باشا طلبت فيها الحكم بالزامهما متضامنين بأن يدفعا لما مبلغ ٥٤١٤ جنيا و ٩٢ مليا على سبيل التعويض عن ذات الخشب موضوع دعوى الجحعة التي رفعت بالطريق المباشر. فدفع المطعون ضده بجماسة ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٨ أمام محكمة الجحج بعدم قبول الدعوى المدنية لاختيار المدعيتين الطريق المدني بالدعوى المشار إليها ، فقضت المحكمة بقبول الدفع وعدم قبول الدعوى المدنية لهذا السبب ، واتحاد موضوع الدعويين المدنيتين ثم حكمت بادانة المتهم في الدعوى الجنائية وقالت إن اختيار المدعيتين للطريق المدني لا يؤثر في قيام الدعوى العمومية بعد أن حركت تحريكا صحيحا ، وأن عدم قبول الدعوى المدنية لا يمنع المحكمة من النظر في الدعوى العمومية ، والفصل فيها ، فاستأنف المحكوم عليه ، كما استأنفت النيابة العمومية فقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى العمومية مستندة في ذلك إلى القول بأن المدعى المدني لا يستطيع تحريك الدعوى العمومية إلا إذا كانت دعواه المدنية مقبولة ، فإذا سقط هذا الشرط لا يجوز له أن يحرك الدعوى العمومية التي هي في الأصل من حق النيابة العمومية والتي منجها القانون استثناء للمدعى المدني ، خصوصا وأن النيابة العمومية كانت قد فوضت الرأي أمام محكمة أول درجة . كما أن استئناف النيابة لا يغير من الوضع شيئا لأن استئنافها لا يعد تحريكا للدعوى العمومية بعد إبداء الدفع .

وحيث إن هذا الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه ليس صحيحا في القانون ، إذ مادام الثابت أن الدعوى العمومية قد حركت بالطريق المباشر تحريكا صحيحا ، قبل قيام السبب المؤثر على الدعوى المدنية المطروحة على محكمة الجحج ، فإنه إذا ما طرأ على الدعوى المدنية ما يسهطها لسبب جدد بعد رفعها واتصال المحكمة بها ، فإن هذا لا يؤثر على الدعوى العمومية ، لأنها وقد حركت وفقا للقانون فإنها تظل قائمة ومن حق المحكمة بل من واجبها الفصل فيها مادام أنها قد قامت صحيحة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(١٤٢)

القضية رقم ٨٩٦ سنة ٢١ القضائية :

اثبات . تساند الأدلة . الاستناد في اطراح دفاع المتهم الى ما لا أصل له في الأوراق .
فساد في الاستدلال .

الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا . فإذا كان الحكم قد استند في اطراحه لدفاع المتهم ، بقولة إن المعاينة التي أجريت في الدعوى تكذبه ، الى ما لا أصل له في الأوراق — فانه يكون مشوبا بفساد الاستدلال مما يعيبه ويستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بناحية كنيسة شبرايطو مركز قاين مديرية الفؤادية — شرع في قتل شهيدة ابراهيم ضاهر عمدا بأن أطلق عليها ثلاثة أعيرة من مسدسه الذي كان يحمله قاصدا قتلها فأحدث بها الإصابات الميئنة بالتقرير الطبي الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو إسعاف المجنى عليها بالعلاج ، وطلبت الى قاضى الإحالة إحالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات فقرر بذلك . ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت عملا بمواد الانهام بمعاقة عبد الحميد محمد الفايش بالسجن لمدة خمس سنين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما بنى عليه الطعن أن الحكم المطعون فيه اخطأ في فهم دفاع الطاعن وزميلة المتهم الثانى وعلى أساس هذا الفهم الخاطئ اطرح هذا الدفاع

ودان الطاعن بالشروع في القتل العمد ، فقد عرض لدفاع المتهمين على اعتبار أنه يقوم على أن شخصا يدعى عبد الرحمن حجازى كان يطلق النار عليهما وهما يهربان من مكان الحادث بعيدا عن منزل المجنى عليها وفنده بأن المصاديات الثابتة من المعاينة أثبتت أن إطلاق النار كان مصوبا نحو هذا المنزل مع أن الواقع أن دفاعهما قام على أن المقدوفات إنما أطلقت عليهما وهما واقفان أمام المنزل فأصاب المجنى عليها ثم استقرت في حائطه مما يتفق وما ظهر من المعاينة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ تعرض لدفاع الطاعن قال فيما قال :
" إن المحكمة لا تقرر الدفاع على ما أثاره من أن أقوال التلى محمد والسعيد عبدالعزیز خطاب وعبد الحليل السيد خطاب من شأنها أن تثبت اسناد واقعة إطلاق الأعية النارية والشروع في القتل لعبد الرحمن حجازى محمود زوج شهدية وتظهر براءة المتهم الأول (الطاعن) منها فان أقوال المتهمين ذاتها في تحقيقات النيابة تقطع على ضوء المشاهدات المادية التي أثبتتها معاينة النيابة بفساد مراتبه المتهمان على أقوال هؤلاء الشهود ... فقد قرر المتهمان الأول والثاني بأنهما عندما كانا واقفين أمام منزل المجنى عليها ، رأيا عبد الرحمن حجازى حاضرا من خلفهما وفي يده السدس فاستدارا وجريا مسرعين نحو منزلها ، فأطلق عليهما عبد الرحمن حجازى الأعية النارية ، وكان يصوب السلاح عليهما ، وفي ذلك يقول المتهم الأول : (كان يضرب جهتي لأنى أدورت بعد أول عيار وبصيت خلفي وجدت عبد الرحمن يضرب ناحيتنا) ويقول محمد محمد الحفنى (وبصيت ورايا لقيت عبد الرحمن حجازى جاي من ورائنا عمال يضرب بمسدس كان في يده وكان بيني وبينه في الساعة دى زى عشرين مترا وبصيت لقيت شهدية تجرى مقابل عبد الرحمن حجازى وتحوش بيدها وبعدها وقعت وصوت) ومعنى ذلك أنهما يزعمان أن عبد الرحمن حجازى كان يطلق الرصاص عليهما وهما هاربان من مكان الحادث الى البلد أى أن اتجاهاهما كان عكس موقع حائط واجهة منزل المجنى عليها ، فاذا جاءت المعاينة بما فيها من ماديات لا تكذب وقطعت بأن الأعية النارية كانت مصوبة الى ناحية واجهة منزل المجنى عليها الخارجية بدليل وجود التفتيش بها واستخراج رصاصة من أحدهما كان ذلك كافيا لتكذيب دفاع المتهمين

من أساسه وهدم ما بنى عليه من محاولة إلصاق الفعل بعبد الرحمن حجازى .
ولما كان يبين من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا
لوجه الطعن أن ما ذكره الطاعن فى تحقيق النيابة هو أنه كان بجمل الحادثة أمام
متزل المجنى عليها وأنه انتفت خلفه عقب انطلاق أول مقذوف فرأى أن مطلقه
هو عبد الرحمن حجازى الذى واصل انطلاق النار عليه وعلى زميله فاستدار
هو (أى الطاعن) هاربا وأن المتهم الثانى محمد عبد الحفى قال إن عبد الرحمن
المذكور كان يطلق النار أثناء وقوفه (أى وقوف المتهم المذكور) مع الطاعن
أمام ذلك المنزل ، مما مفاده أن عبد الرحمن حجازى كان يطلق المقذوفات
من مسدسه على الطاعن وزميله أثناء وقوفهما أمام متزل المجنى عليها ، وقبل أن
يستديرا هربا فى عكس هذا الاتجاه مما لا يتعارض مع ما تبين من المعاينة
من وجود المقذوفات بالحائط . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون
قد استند فى اطراحه لدفاع الطاعن باعتبار أن المعاينة تكذبه وزميله أثناء
هربهما الى ما لا أصل له فى الأوراق . ولما كانت الأدلة فى المواد الجنائية
متساندة يشد بعضها بعضا ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بفساد
الاستدلال مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه ، وذلك
من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(١٤٣)

القضية رقم ٩٠٣ سنة ٢١ القضائية :

١ — تفتيش . وضع المتهم الممثل الذى كان يحمله عن كتفه لما رأى رجلى البوليس مقبلين
عليه . كشف هذا الممثل وتبين أن به أداة مفرقة . الضبط فى هذه الحالة . لم يكن نتيجة
تفتيش . الكلام فى صفة من باشر الضبط . لا يجدى .

ب — حكم . تسببه . الأخذ بأقوال شاهد بالتحقيقات دون أقواله بالجلسة . لا تلزم المحكمة
ببيان الأسباب .

١ — إذا كان الثابت بالحكم يفيد أن رجل البوليس قد رآه أمر المتهم فاستعان بزميل له واتجها نحوه فلما أن رآهما مقبلين عليه وضع المكل الذي كان يحمله عن كتفه فكشف رجل البوليس المكل وتبين أنه مملوء بالجلجنات فعاد به إلى زميله ، فضبط المفرقات في هذه الحالة لا يكون نتيجة تفتيش وقع على المتهم وبالتالي لا تكون له جدوى من الكلام في صفة من باشر ضبط المكل .

٢ — للمحكمة أن تعتمد على أقوال الشهود بالتحقيقات دون أقوالهم بالجلسة من غير أن تكون ملزمة ببيان الأسباب ، إذا الأمر مرجعه إلى اقتناءها واطمئنانها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم العامرية محافظة الصحراء الغربية أحرز المفرقات " جاجنيات " المبينة الوصف والقدر بالمحضر قبل الحصول على ترخيص بذلك ، وطلبت إلى قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١٠٢/١ من قانون العقوبات المضافة إليه بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ والمادة الأولى فقرة أولى من قرار الداخلية الصادر في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٠ . فقرر بذلك ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات اسكندرية دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش لأنه لم يكن في حالة تلبس تبيح ذلك ، كما لم يكن قد صدر به إذن من النيابة . والمحكمة قضت عملاً بمواد الاتهام والمادتين ١٧ من قانون العقوبات الفقرة (هـ) من المادة ١٠٢ من قانون ٥٠ لسنة ١٩٤٩ . أولاً — برفض الدفع المقدم ببطلان القبض والتفتيش وبصحبتهما . ثانياً — بمعاقة حسن محمود عوض بالسجن لمدة ثلاث سنوات .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بأحراز المفرقات قبل الحصول على الترخيص قد أقيم على إجراءات باطلة وجاء مخالفاً

للقانون . ذلك بأنه تمسك ببطلان القبض والتفتيش لأنه لم يكن قد صدر إذن سابق به ولم تكن الجريمة في حالة تلبس وقد بدأت الاجراءات بالقبض عليه هو وتفتيشه بمعرفة رجل من غير رجال الضبطية القضائية إلا أن المحكمة اطرحت هذا الدفاع وقضت بصحة الاجراءات وردت برد غير سليم في القانون ، ويضيف الطاعن أن المحكمة استندت في ادانته إلى أقوال للشهود بالتحقيقات مع أنها كانت مخالفة لما قرروه بالجلسة وذلك دون أن تتعرض لهذه المخالفة أو تبين سبب استبعادها لأقوالهم أمامها كما لم تتعرض لدفاعه من أن التهمة ملفقة . وهذا كله مما يوجب حاكمها بالقصور .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فقال ” إنها تخلص في أنه حوالى الساعة الثامنة صباحا من يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٠ الموافق ٢٤ محرم سنة ١٣٧٠ هجرية بدائرة مركز العامرية بمحافظة الصحراء الغربية كان العسكريان سعد مريفان عبدالرحمن وحسن بسطاوى من قوة بوليس مركز العامرية يقومان بالحراسة عند البوابة رقم ٨ فلاحظ أولهما أن المتهمين الأول والثانى يقفان على مقربة من هذه البوابة وبعد اجتماع قصير بينهما دام نحو ربع ساعة شاهد المتهم الأول حسن محمود عوض وهو عامل بحجر عبد الحميد زين الدين يأخذ مكلا (غلقا) فارغا ويتجه به نحو الجبل وبعد حوالى نصف ساعة رآه يعود من جهة الجبل وهو يحمل المكمل على كتفه فاشتبه في أمره واتجه نحوه مع زميله حسن بسطاوى ولكن المتهم ما كاد يراها حتى وضع المكمل على الأرض وأقبل عليهما بمفرده فأمسك به العسكري حسن بسطاوى وقصد سعد مريفان إلى مكان المكمل فاذا به مملوء بمادة الخلقنايت فضبطه وعاد إلى حيث ترك المتهم الأول مع حسن بسطاوى فقبض عليه ثم بعث بزميله إلى البوابة لاختار الباشجاويش ابراهيم مرجان وبقى هو في مكان الحادث مع المتهم الأول وبعد قليل تقدم إليه المتهم الثانى محمد شلقامى ورجاه أن ينحلي سبيل المتهم الأول ثم أخرج من جيبه ورقتين من فئة الخمسين قرشا وقدمهما إليه على سبيل الرشوة لهذا الغرض ونظرا لتكاثر العمال حولهما تظاهرا بقبول المبلغ ثم لم يلبث أن حضر الباشجاويش فروى له الحادث وقدم إليه المبلغ كما سلمه المتهم الأول والمكمل المضبوط “ . ثم تعرض لدفاعه

فقال : " وحيث إن إنكار المتهم الأول حيازته للجلجنات المضبوط لا يغني شيئا أمام ماقرره الشهود الذين سبقت الإشارة إلى أقوالهم وأمام ماقرره هو نفسه عند مواجهته بالباشجاويش إبراهيم مرجان إذ قرر أنه يحضر من الجبل ديناويتا مصر يا فقد عرض الجلجنات المضبوط بعد ذلك على مفتش المفرقات فقرر أنه من مخلفات المجرى الغربية وايس من نوع آتون جاجنات الذي توزعه الحكومة على أصحاب المحاجر لنسف الأحجار ولذلك ترى هذه المحكمة أن المادة المضبوطة تتدرج تحت نص المادة الأولى فقرة أولى من قرار وزير الداخلية الصادر في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٠ . وحيث إنه عن الدفع ببطلان القبض والتفتيش فإن المحكمة تلاحظ أن المتهم الأول لا يحاكم الآن على إحرازه للكبسول الذي ضبط معه عند التفتيش ولكنه يماكم على حيازته للجلجنات الذي عثر عليه العسكري سعد مريفان على مقربة من هذا المتهم قبل القبض عليه وتفتيشه ولا شك أن العثور على الجلجنات في مكمل كان يحمله المتهم قبل ضبطه وهو في مكان قريب من مكان وجوده يحمله في حالة تلبس تبيح القبض عليه واتخاذ ما يراه رجال الضبطية القضائية من الإجراءات الأخرى التي تحول دون هربه ودون ضياع المادة التي تكون جسم الجريمة والتي يحرم القانون إحرازها ومن أجل ذلك يتعين رفض الدفع مع الحكم بصحة القبض والتفتيش .

ولما كان الثابت بالحكم يفيد أن رجل البوليس قد رآه أمر المتهم فاستعان بزميل له واتجها نحوه فلما أن رآهما مقبلين عليه وضع المكمل الذي كان يحمله عن كتفه فكشف رجال البوليس المكمل وتبين أنه ملوء "بالجلجنات" فعاد به إلى زميله ، لما كان ذلك فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون ، لأن ضبط هذه المفرقات في هذه الحالة لم يكن نتيجة تفتيش وقع على الطاعن وبالتالي لا تكون هناك جدوى لما يقوله الطاعن عن صفة من باشر ضبط المكمل . أما ما يقوله عن قصور الحكم فردود بأن للمحكمة أن تعتمد على أقوال الشهود بالتحقيقات دون أقوالهم بالجلسة من غير أن تكون ملزمة ببيان الأسباب إذ الأمر مرجعه إلى اقتناعها واطمئنانها ، كما أن الدفاع بأن التهمة ملفقة لا يستأهل ردا صريحا باطراحه إذ يعتبر ذلك استفاد ضمنا من إيراد الأدلة على ثبوت الواقعة في حق المتهم .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٤٤)

القضية رقم ١٠١٢ سنة ٢١ القضائية :

عاهة . فقد جزء من عظم قبوة الجمجمة . عاهة مستديمة .

لما كانت العاهة المستديمة المشار إليها في المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات يتحقق وجودها بفقد أحد الأعضاء أو جزء منه ، فإن المحكمة حين اعتبرت فقد جزء من عظم قبوة الجمجمة عاهة تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاع بأنه بدائرة مركز امبابية مديرية الجيزة . ضرب امام أحمد حرحش عمدا فأحدث برأسه الاصابة الميمنة بالةقرير الطبي الشرعى واللى تخلفت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهى فقد جزء من عظام قبوة الجمجمة مما يجعله عرضة للتأثر بالتغيرات الجوية والإصابات البسيطة والمضاعفات الخطيرة كالتهاب السحايا أو الصرع والجنون ، وطلبت إلى قاضى الإحالة إحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . وقد ادعى امام أحمد حرحش بحق مدنى قبل المتهم وآخر وطلب القضاء له عليه بمبلغ ٥٠٠ جنيه بصفة تمويض وذلك بطريق التضامن . ومحكمة جنايات الجيزة قضت عملا بمادة الاتهام بمعاقبة حافظ محمود ربيع بالحبس مع الشغل مدة سنتين والزامه وآخر متضامنين بأن يدفعوا للدعى بالحق المدنى مبلغ ثلاثمائة جنيه والمصاريف المدنية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول فى طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دانه بالضرب الذى نشأت عنه العاهة جاء قاصرا ، ذلك بأنه تمسك فى دفاعه بأن الحبنى عليه فى حالة صحية طبية مما معناه أن ما قيل من وجود العاهة غير صحيح فكان يتعين

على المحكمة أن ترد على هذا الدفاع ، أما وهي لم تفعل وأغفلت بيان مساحة الإصابة ومدى تأثيرها على الرأس ومقدار مالحق المصاب من عجز منها فان الحكم يكون معيبا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بمد أن بين الواقعة التي عاقبت المنهم من أجلها وذكر الأدلة على ثبوتها تعرض لبيان العاهة فقال : "وحيث إنه ثبت من الكشف الطبي الابتدائي والتقرير الطبي الشرعي أن المجنى عليه أصيب بكسر منخفض مضاعف بالجدارية اليسرى تحت جرح رضى بفروة الرأس حوالى ١٠ سم وبكدم رضى بالذراع اليمنى وعملت عملية تربنة وأنه شوهد به أثر التثام بيسار فروة الرأس طرفها الأمامى بأعلى الصدغية اليسرى ونتيجة للخلف حتى قمة الفروة وتحتها انخساف فقد عظمى بقطر ١/٢ ٢ سم ترى ويحس نبضات المخ تقابله عند قيام المصاب بمجهود ، وجاء بنتيجة التقرير الطبي الشرعي أن إصابة المجنى عليه نشأت عن المصادمة بجسم صلب راض أيا كان نوعه ومن الممكن حدوثها من الضرب بشدة بقطوقة من الحديد كما جاء بمذكرة النيابة هذا وقد تخلف لديه من جراء الإصابة فقد جزء من عظم يسار قبوة الجمجمة لا ينتظر أن يملا مستقبلا بنسيج عظمى وقد يملا بنسيج ليفى وسيظل المخ فى هذا الموضع فاقدًا وقايته الطبيعية وهذا من شأنه أن يجعل المصاب عرضة للتأثر بالتغيرات الجوية وبالإصابات البسيطة التي قد تقع على هذا الجزء من المخ والتي ما كانت لتؤثر فيه لو كان محميا بالعظام وقد تطرأ مضاعفات خطيرة كالتهاب السحايا أو الصرع أو الجنون أو خراج المخ ولذا يرى أنه قد تخلف لديه عاهة مستديمة وهي فقد جزء من عظم يسار الجمجمة لا يمكن تحديد مداها نظرا لخطورة المضاعفات سالفة الذكر والتي يتعذر التكهّن بحدوثها من عدمه " .

ومتى كان الأمر كذلك ، وكانت العاهة المستديمة المشار إليها فى المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات يتحقق وجودها بفقد أحد الأعضاء أو جزء منه فإن المحكمة حين اعتبرت فقد جزء من عظم قبوة الجمجمة عاهة تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٤٥)

القضية رقم ١١٩٩ سنة ٢١ القضائية :

دعوى مدنية . رفعها على أساس مسؤولية الطاعن عن خطأ تابعه . براءة التابع القضاء .
بالتعويض تأسيسا على خطأ الطاعن . مخالفته للقانون .

إذا كانت دعوى التعويض مؤسسة على مسؤولية الطاعن عن الضرر الذي نشأ
عن خطأ تابعه ، فحكمت المحكمة ببراءة التابع وقضت بالتعويض على الطاعن
تأسيسا على خطئه هو فانها تكون قد خالفت القانون ، إذ لم تلتزم الأساس الذي
أقيمت عليه الدعوى . وكان يتعين على المحكمة مع ثبوت عدم وقوع خطأ من التابع
أن ترفض الدعوى المدنية الموجهة إلى الطاعن باعتباره مسؤولا عن الحقوق
المدنية بالتضامن مع تابعه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ابراهيم محمد جمعه بأنه بدائرة الباجور تسبب بغير قصد
ولا تعمد في قتل عبد الجليل ابراهيم بدوى وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم اتباعه
اللوائح بأن قاد سيارة غير صالحة للاستعمال لعطل بفراملها وقادها بسرعة فصدم
بوابة السكة الحديد المقفلة التي كان يقف بجوارها المجنى عليه وأصيب من جراء
ذلك التصادم ، فحدثت به الإصابات الميمنة بالمخضر والتي أدت لوفاته . وطلبت
عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وقد ادعى مصطفى بدوى والد المجنى
عليه بحق مدنى قبل المتهم وجرجس مقار بصفته مسؤولا عن الحقوق المدنية ،
وطلب القضاء له عليهما متضامنين بمبلغ ألف جنيه بصفة تعويض . ومحكمة
الباجور قضت عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل والنفاد
وإلزامه والمستول عن الحق المدنى جرجس مقار بأن يدفع المدعى بالحق المدنى
مبلغ ٦٠٠ جنيه فاستأنف المتهم والمدعى المدنى والمستول عن الحقوق المدنية .
ومحكمة شين الكوم الابتدائية قضت بإلغاء الحكم بالنسبة للعقوبة وبراءة المتهم

مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله وتأييد الحكم فيما يختص بالتعويض المحكوم به ضد المسئول عن الحقوق المدنية جرجس مقار . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بالتعويض على الطاعن على أساس المسؤولية الشبئية وتقديره بوصفه صاحب السيارة في العناية بها وفي تسليمها رغم ما بها من عيوب إلى سائق لقيادتها مع أن المسؤولية التي أقيمت على أساسها الدعوى المدنية والتي قضى الحكم الابتدائي بالتعويض بناء عليها هي مسؤولية صاحب العمل عن تصرف عامه .

وحيث إن النيابة أقامت الدعوى على عامل الطاعن وهو سائق السيارة ابراهيم محمد جمعة متهمه بإياه بأنه : ” تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل عبد الجليل ابراهيم بدوى وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم اتباعه اللوائح بأن قاد سيارة غير صالحة للاستعمال اعطل بفراملها وقادها بسرعة فصادم بوابة السكة الحديد المقفلة التي كان يقف بجوارها المجنى عليه وأصيب من جراء التصادم فحدثت به الإصابات الميينة بالمحضر والتي أدت لوفاة “ . وأقام والد المجنى عليه نفسه مدعياً بحقوق مدنية وطلب الحكم بالتعويض على المتهم والطاعن بصفته صاحب السيارة ومسئولاً عن الحقوق المدنية على أساس أن الحادث وقع بسبب خطأ قائد السيارة وهو عامل الطاعن وأسست محكمة الدرجة الأولى قضاءها بالتعويض قبل السائق على ما ثبت لها ” من أنه أخطأ بقيادته السيارة بسرعة مخالفاً بذلك اللوائح والقوانين فاصطدم ببوابة المزلقان التي أصابت المجنى عليه إصابة أودت بحياته وأسست قضاءها بالتعويض قبل الطاعن على أنه هو صاحب السيارة ومخدوم السائق “ . فاستأنف المحكوم عليهما والمدعى بالحق المدني وقضت المحكمة الاستئنافية بحكمها المطعون فيه ببراءة السائق ورفض الدعوى المدنية قبله بناء على أنه لم يثبت لها أنه اقترف أى خطأ يستوجب المسؤولية ، وقضت في الوقت ذاته بالتعويض على الطاعن تأسيساً على : ” أن مسؤوليته واضحة من أنه

عهد بسيارته إلى المتهم لقيادتها لحسابه حالة كونها غير صالحة للاستعمال وكان عليه أن يتعهد سياراته بالفحص الفني الدقيق حتى لا ينجم عن قيادتها أخطار ما .
ويبين من ذلك أن المحكمة الاستئنافية لم تلتزم الأساس الذي أقيمت عليه الدعوى المدنية ، وهو مسئولية الطاعن عن الضرر الذي نشأ عن خطأ تابعه ، وفصلت في موضوع لم يطاب إليها الفصل فيه فحكمت بالزام الطاعن بالتعويض عن الضرر الناشئ عن خطئه هو ، ولذا فإن حكمها يكون مبنيًا على مخالفة القانون مما يعيبه ويوجب نقضه . ولما كان الواضح من الحكم أنه لم يثبت للمحكمة وقوع خطأ من المتهم فإنه يتعين رفض الدعوى المدنية الموجهة إلى الطاعن باعتباره مسئولًا عن الحقوق المدنية بالتضامن مع المتهم المذكور .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(١٤٦)

القضية رقم ١٥٨٤ سنة ٢١ القضائية :

عقوبة . ضبط بندقيتين لدى المتهم غير مرخص له في حملهما أحدهما مششخنة والأخرى من ذات الخرطوش . توقيع عقوبة عن كل من الجريمتين . خطأ . يتعين توقيع عقوبة الجريمة الأشد طبقًا للفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أنه ضبط بمسكن الطاهن بندقيتان أحدهما مششخنة والأخرى من ذات الخرطوش ، من غير ترخيص في حملهما ، فإن هذه الواقعة تنطبق عليها الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، ويتعين توقيع عقوبة واحدة عليه هي عقوبة الجريمة الأشد . فإذا قضى عليه بعقوبة عن كل تهمة من التهمتين تدين نقض الحكم فيما قضى به من عقوبة عن للتهمة التي عقوبتها أقل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بناحية نزلة جريس مركز أبو قرقاص أولا - أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا بندقية مششخنة . ثانيا - أحرز بغير ترخيص بندقية خرطوش ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٩/١ - ٣ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ والجدول المرفق بالقانون سالف الذكر . ومحكمة أبو قرقاص قضت عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل عن كل تهمة والمصادرة . فاستأنف المتهم كما استأنفت النيابة ، ومحكمة المنيا قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون لفصائلها بعقوبة عن كل تهمة من التهمتين اللتين دانت بهما في حين أن الواقعة إنما هي فعل واحد يكون عدة جرائم فكان واجبا لذلك تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات والقضاء بالعقوبة الأشد .

وحيث إن الطاعن أحيل بأمر من قاضى الاحالة على محكمة الجنح لأنه في ليلة ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٠ الموافق ٢٥ محرم سنة ١٣٧٠ بناحية نزلة جريس من أعمال مركز أبو قرقاص مديرية المنيا . أولا - أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا بندقية مششخنة . ثانيا - أحرز بغير ترخيص بندقية خرطوش وذلك تطبيقا للمواد ١ و ٩/١ - ٣ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ والجدول المرفق به فقضت هذه المحكمة بمعاوية الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ عن كل تهمة والمصادرة وتأييد هذا الحكم استئنافيا .

ولما كانت الواقعة على ما هو ثابت بالحكم هي أنه في يوم ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٠ حصل تفتيش مسكن الطاعن فضبط به بندقيتان أحدهما مششخنة والأخرى من ذات الخرطوش ، وذلك من غير أن يكون مرخصا له في حملهما ،

فإن هذه الواقعة تنطبق عليها الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ويجب العقاب عليها بعقوبة واحدة هي المقررة للجريمة الأشد دون غيرها ، ويتعين لذلك نقض الحكم فيما قضى به من عقوبة عن التهمة الثانية اكتفاء بالعقوبة المقررة بها عن التهمة الأولى .

(١٤٧)

القضية رقم ١٥٨٧ سنة ٢١ القضائية :

تلبس . مدور إذن من النيابة بتفتيش مقهى . رؤية ابن المتهم يضع يده في جيبه ويخرج شيئاً منه محاولاً إلقاءه للتخلص منه . تلبس في حكم المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات بصرف النظر عما يسفر عنه التحقيق عن ماهية هذا الشيء .

حتى كانت واقعة الدعوى أن المخبر الذي اختاره ضابط المباحث للانتقال إلى مقهى المتهم الذي صدر الإذن من النيابة بتفتيشه للبحث عن مخدرات قد رأى ابن المتهم في أثناء التفتيش يضع يده في جيبه ويخرج شيئاً منه محاولاً إلقاءه والتخلص منه ، فهذه الواقعة تفيد قيام حالة التلبس بجريمة في حكم المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات . وذلك بغض النظر عما ظهر بعد ذلك من التحقيق عن ماهية هذا الشيء .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة البندر مع آخرين حكم عليهم - احرزوا مواد مخدرة بقصد الاتجار بها وبدون مسوغ قانوني ، وطلبت عقابهم بالمواد ٢١ ر ٥ ر ٣ / ١ ر ٤٠ ر ٤١ ر ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ و ١٨ ر ١٨ ر ٣ / ٣٥ ر ٣٨ ر ٤٠ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة بندر الزقازيق دفع الحاضر مع المتهمين ببطلان التفتيش لحصوله بواسطة

أحد المخبرين وهو ليس من رجال الضبطية القضائية . والمحكمة قضت عملاً بمواد الاتهام أولاً — برفض الدفع ببطلان التفتيش . ثانياً — بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وتغريمه ٢٠٠ جنيه والمصادرة . فاستأنف ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . الخ

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل في قول الطاعن إنه دفع أمام محكمة أول درجة ببطلان التفتيش الذي قام به المخبر لأنه لم يكن من رجال الضبطية القضائية ولم يكن قيامه بتفتيشه تحت إشراف الضابط المنوط به التفتيش وعلى مرأى منه وتحت سمعه وبصره ، إلا أن المحكمة المذكورة ، مع تسليمها بأن تفتيش الطاعن لم يكن تحت بصر الضابط ، قد اعتبرت أن وضع المتهم يده في جيبه وإخراجه شيئاً لم يتبين كنهه حالة من حالات التلبس التي تبيح القبض على المتهم وتفتيشه ويضيف الطاعن أنه تمسك بهذا الدفع أمام المحكمة ولكنها لم تعن بالرد عليه بل اعتبرت عمل المخبر صحيحاً دون أن تبين سبباً لهذا الاعتبار مما يجعل حكمها قاصراً البيان متعيناً نقضه .

وحيث إن الواقعة الثابتة بالحكم المطعون فيه هي : " أن المخبر إبراهيم جمعه كان أحد أفراد القوة التي اختارها محمد افندي عبدالقادر ضابط المباحث للانتقال إلى مقهى المتهم الأول محمد شحاته الذي صدر الاذن من النيابة بتفتيشه للبحث عن مخدرات ، ورؤية المخبر المذكور لابن المتهم الأول وهو المتهم الأخير "الطاعن" أثناء التفتيش وهو يضع يده في جيبه ويخرج شيئاً منه يحاول القاءه والتخلص منه " . ولما كانت هذه الواقعة تفيد قيام حالة التلبس بجريمة في حكم المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات ، وذلك بقطع النظر عما ظهر بعد ذلك من التحقيق عن ماهية الشيء الذي كان لدى الطاعن ، وأنه مخدر ، لما كان ذلك فإن ما رد به الحكم على الدفاع من رفضه الطعن بالبطلان يكون سديداً في الواقع وصحيحاً في القانون ويكون الطعن على الحكم بهذا الوجه على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(١٤٨)

القضية رقم ١٥٩١ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب الغزة :
أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك المستشارين .

نقض . عدم التمسك أمام المحكمة الاستئنافية بإعلان الحكم المستأنف لعدم تحريره ووضع
أسبابه والتوقيع عليه فى ثلاثين يوما . لا تجوز إثارة هذا المطعن أمام محكمة النقض .

إذا لم يكن الطاعن قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بإعلان الحكم المستأنف
لعدم تحريره ووضع أسبابه والتوقيع عليه فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره
بل ترفع فى موضوع الدعوى فلا يقبل منه أن يثير هذا المطعن أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم العطارين ترك أشخاصا ياعبون
القمار فى المقهى إدارته . وطابت عقابه بالمواد ١/١ و ١/١٩ و ٢٠ و ٢/٣٥ و ٣٦ و
١/٣٨ و ٤٠ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة العطارين قضت عملا
بمواد الاتهام بتغريم المتهم ٢٠٠ قرش واغلاق المقهى لمدة أسبوع . فاستأنف
ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن
فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن بنى على سببين يتحصل أولهما فى أن الحكم جاء قاصرا إذ لم
يعن بالرد على ما دفع به المتهم من بطلان الحكم المستأنف لعدم تحريره ووضع
أسبابه والتوقيع عليه فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره .

وحيث إنه لما كان يبين من محضر الجلسة الأخيرة أن الطاعن ترفع في موضوع التهمة ولم يتمسك بهذا الدفع فلا تقبل منه اثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور إذ لم يعن ببيان الأدلة على علم الطاعن بلعب القمار في محله ، مع أن القانون يشترط ضرورة العلم بأن اللاعبين يقامرون بما لهم في ألعاب يكون الربح فيها موكولا لحظ اللاعبين أكثر من مهارتهم ، كما لم يعن بالرد على الأدلة التي تمسك بها الطاعن لاثبات عدم علمه بلعب القمار في محله .

وحيث إن الحكم بين الواقعة في قوله : "إن واقعة الدعوى تتلخص فيما أثبتته الصاغ محمود البشيشي بصدر محضره المؤرخ في ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٠ من أنه تبين من التحريات والمراقبة أن مقهى الكرنال ... يسمح فيها للزبائن بممارسة ألعاب القمار وخاصة الكونكان وقد انتقل الى المقهى ... ووجد بداخلها مائتين متجاورتين يجلس الى كل مائدة أربعة أشخاص يلعبون لعبة الكونكان وقد تبين هذا من الأوراق المستعملة في اللعب وعدد الأوراق التي يمسكها كل لاعب في يده كما وجد فوق كل مائدة لوحا من الاردواز مكتوبا عليه حساب الربح والخسارة وبسؤال اللاعبين شفويا قرروا أنهم يلعبون الكونكان بغير الحوكر وأنهم يتراهنون بمبلغ ٢ و ٥ قروش لكل دور ثم قام بضبط المائتين والأوراق والأدوات المستعملة في اللعب كما ضبط اللاعبين ومدير المقهى محرم ابراهيم (الطاعن) ... وأثبت بذيل محضره أن المتهم (الطاعن) كان على بعد ثلاثة أمتار من اللاعبين وكان يراهم أثناء اللعب ... وأنه بسؤال كل من علي شاكر ويوسف ساسوت وماركواز ولاس والفريد كوهين ... قرروا جميعا أنهم كانوا يلعبون لعبة الكونكان بالمراهنة وكان المتهم وهو مدير المقهى حاضرا ، وبسؤال المتهم الطاعن اعترف بأنه يدير المقهى إلا أنه لا يعلم بأن الزبائن كانوا يلعبون لعبة الكونكان ولا تقي المحكمة وزنا لانكاره لأن اللعب كان على مقربة منه ، وتحت بصره ومن ثم يتعين معاقبته " .

ولما كان ذلك فان الحكم حين دان الطاعن لا يكون قد أخطأ في القانون أو شابه قصور ويكون وجه الطعن في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٤٩)

القضية رقم ١٥٩٦ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك ومصطفى فاضل بك المستشارين

دفاع . طلب التأجيل للاستعداد مع إعلان المتهم لإعلانا صحيحا للجلسة وعدم قيام عذر قهرى
منه من تحضير دفاعه . رفضه . لا إخلال بحقه فى الدفاع .

إن المتهم متى أعلن إعلانا صحيحا بجلسته المحكمة وجب عليه أن يحضر أمام
المحكمة مستعدا للإبداء أوجه دفاعه . فإذا طرأ عليه عذر قهرى حال بينه وبين هذا
الاستعداد فى المدة التى أوجب القانون إعطاءه إياها بين تاريخ الإعلان
ويوم الجلسة وجب عليه أن يبين عذره للمحكمة التى يكون عليها حينئذ متى تبين
صحة عذره أن تمهله الوقت الكافى لتحضير دفاعه . ولا فرق فى هذا الصدد
بين المتهم وبين محاميه فى مواد الجنح والمخالفات حيث لا يكون وجود المحامى
واجبا . وإذن فإذا كان لا يبين من محضر الجلسة أن المتهم أو المحامى
الحاضر معه قد دفع بأن إعلان المتهم للجلسة لم يكن حاصلًا فى الميعاد الذى قرره
القانون أو أن عذرا قهريا طرأ فمنعه من تحضير الدفاع فى هذا الميعاد ، وكانت
محاكمة المتهم حاصلة فى مادة من مواد الجنح فلا يجوز للتهم أن ينعى على المحكمة
أنها قد رفضت طلب التأجيل للاطلاع والاستعداد فى أول جلسة محددة لنظر
الاستئناف مهما كان عدد القضايا التى كان متهما فيها فى تلك الجلسة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم باب الشرعية : ١ — اختلس
الأشياء المبينة الوصف والقيمة بالمحضر (جوالات خمس) والمحجوز عليها إداريا
وذلك حالة كونه مالكا لها وحارسا عليها ٢ — فك الأختام الموضوعة

على الأشياء السالفة الذكر بمعرفة الإدارة الصحية ، وذلك حالة كونه حارضا عليها .
وطلبت عقابه بالمواد ١٥٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح
باب الشعرية قضت عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل . فاستأنف
ومحكمة مصر الابتدائية قضت بالغاء الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة الأولى وبراءة
المتهم منها وتعديله بالنسبة للثانية وحبس المتهم عنها شهرا واحدا مع الشغل .
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن محصل الوجه الأول من وجهي الطعن أن الحكم المطعون فيه أدخل
بحق دفاع الطاعن ذلك أن المحكمة الاستئنافية بجلسته ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥١
المحددة لأول مرة لنظر الاستئناف قد رفضت ما طلبه محاميه من التأجيل للاطلاع
والاستعداد ، وقضت في الدعوى بادانته فلم تمكنه بذلك من الدفاع عن نفسه
وخصوصا أنه كان له بتلك الجلسة أربع قضايا مستأنفة عن تهم مختلفة فكان
من حقه أن يتمكن من الاطلاع على الأحكام الصادرة فيها حتى يستطيع مناقشتها
في الاستئناف .

وحيث إن المتهم متى أعلن إعلانا صحيحا بجلسته المحاكمة وجب عليه أن يحضر
أمام المحكمة مستعدا لإبداء أوجه دفاعه فاذا طرأ عليه عذر قهري حال بينه وبين
هذا الاستعداد في المدة التي أوجب القانون إعطاءه إياها بين تاريخ الإعلان
ويوم الجلسة وجب عليه أن يبين عذره للمحكمة التي يكون عليها حينئذ متى تبينت
صحة عذره أن تمهله الوقت الكافي لتحضير دفاعه ولا فرق في هذا الصدد بين المتهم
وبين محاميه في مواد الجمع والمخالفات حيث لا يكون وجود المحامي واجبا .
ولما كان ذلك ، وكان لا يبين من محضر تلك الجلسة أن المتهم أو المحامي
الحاضر معه قد دفع بأن إعلان المتهم للجلسة لم يكن حاصلًا في الميعاد الذي قرره
القانون أو أن عذرا قهريا قد طرأ فمنعه من تحضير الدفاع في هذا الميعاد —
لما كان ذلك ، وكانت محكمة الطاعن حاصلة في مادتين من مواد الجمع فإن
ما يثيره في هذا الوجه من طعنه لا يكون له أساس .

وحيث إن محصل الوجه الثانى أن الواقعة التى دان الحكم الطاعن بها وكما هى ثابتة به لا يعاقب عليها القانون ذلك أن الحكم إذ برأ الطاعن من تهمة الاختلاس قد استند فى ذلك إلى القول "بأن المتهم دفع التهمة بأنه لم تكن له مصلحة فى استبدال بضاعة سليمة بأخرى تالفة وهو دفاع مقبول. فإذا أضيف إلى ذلك أن الشاهد قد استنتج استبدال المضبوطات من مجرد عدم وجود الأختام عليها تبين أن التهمة محل شك مما يتعين معه براءة المتهم منها". ويقول الطاعن إن الحكم إذ دان الطاعن بعد ذلك بتهمة فك الأختام يكون قد تناقض ذلك أن الطاعن مادام لم يستبدل البضاعة المحتواة فى الجوالات المختومة ولم تكن له مصلحة فى هذا الاستبدال، فانه لا يكون له بالتالى مصلحة أيضا فى فك الأختام، وخصوصا إذا ما تبين أن نقل الجوالات الذى ترتب عليه سقوط الأختام قد تم بأمر وزارة الصحة، وإذن فالفعل كما حصله الحكم المطعون فيه وأثبتته هو فعل مباح، ولهذا فانه إذ عاقب الطاعن عليه يكون قد أخطأ بما يستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة فك الأختام التى دان الطاعن بها بما تتحقق به عناصر هذه الجريمة كما هى معرفة فى القانون، واستند فى ذلك إلى الأدلة التى أوردها والى من شأنها أن تؤدى إلى ثبوت الواقعة قبل الطاعن. ولما كان ذلك، وكان ما قاله الحكم عن عدم ثبوت واقعة الاختلاس فى حق الطاعن لا تعارض بينه وبين الأدلة التى أوردها على ثبوت الواقعة التى دانه بها. فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه لا يكون إلا جدلا موضوعيا مما لا يقبل أمام محكمة النقض.

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا.

(١٥٠)

القضية رقم ١٥٩٨ سنة ٢١ القضائية :

حكم . تسيبه . غش البضاعة . إدانة المتهم في عرض خل مغشوش للبيع . قول المحكمة إن الغش بما لا يخفى على محترف مثل المتهم . عدم بيان أن هذا الغش قد نشأ عنه تغير في الرائحة أو المذاق يمكن إدراكه بالحواس . قصور .

إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في عرض خل مغشوش للبيع ولم تبين في حكمها ما إذا كان الغش الذي أشارت إليه قد نشأ عنه تغير في الرائحة أو في المذاق يمكن إدراكه بالحواس الطبيعية حتى كان يصح ما قالته عنه من أنه لا يخفى على محترف مثله ، فإن حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه بدائرة مركز بليس — عرض للبيع خلا مغشوشا باضافة بعض الماء إليه مع علمه بالغش وطلبت معاقبته بالمواد ٢ و ٨ و ٩ و ١١ و ١٣ و ١٥ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة جناح بليس الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ٥٠٠ قرش وأمرت بالمصادرة . فعارض . والمحكمة قضت بتأييد الحكم فاستأنفت النيابة . ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم أسبوعا واحدا مع الشغل ونشر الحكم بجريدة المصرى لمدة أسبوع ولصقه على واجهة محله على نفقته . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بأنه "عرض للبيع خلا مغشوشا باضافة بعض الماء إليه مع علمه بالغش حالة كونه عائدا" جا قاصرا ، ذلك بأنه لم يثبت من وقائع الدعوى أنه كان يعلم بالغش لأ

إنما اشترى زجاجات الحل بموجب فاتورة وكانت الزجاجات معبأة بمعرفة الشركة التي تبيعها وكان يستحيل عليه أن يعلم بغشها بمجرد المذاق بدون تحايل لأن الحل مادة حمضية تتأثر بعوامل مختلفة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى والأدلة عليها فقال ”وحيث إن التهمة ثابتة في محضر ضبط الواقعة الثابت به أن المتهم (الطاعن) كان يعرض الحل المغشوش بحل بقالته ومن تقرير المعمل الكيماوى الثابت به أن التحليل قد أسفر عن أسباب الغش أنه بإضافة الماء بنسبة ٢٠ ٪ وعلم المتهم بوجود الغش مستفاد من مزجه بنسبة الماء بحيث لا يخفى على محترف مثله ... وأن الثابت من الأوراق أن زجاجة الحل المضبوط كانت مفتوحة ، الأمر الذى يجعل اسناد الغش الى باقى الزجاجات الحل المغلقة ومحاولة انكار علمه بالغش غير مقبولة “ .

ولما كانت المحكمة لم تبين ما إذا كان الغش الذى أشارت إليه قد نشأ عنه تغير فى الرائحة أو فى المذاق ممكن ادراكه بالحواس الطبيعية حتى يصح بناء على ذلك ما قالته من أنه لا يخفى على محترف مثله ، وكان ما ذكرته من مجرد كون الزجاجاة وجدت مفتوحة لا يؤدى بذاته إلى ثبوت العلم فى حق الطاعن . لما كان ذلك وكان هذا العلم ركنا من أركان الجريمة لا تتحقق إلا بثبوته ، فإن الحكم يكون قاصرا مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٥٢

(١٥١)

القضية رقم ١١٠٨ سنة ٢١ القضائية :

برياعة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات اصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك و ابراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك و اسماعيل مجدى بك المستشارين .

غش تجارى :

(أوب) صابون رقم ١ مضاف إليه جبر . عدم إخطار المتهم بنتيجة التحليل . لا يترتب عليه
بطلان . تلك جريمة غش تجارى .

١ — إن عدم إخطار المتهم بصنع صابون رقم ١ مضاف إليه مواد محظور
إضافتها بنتيجة التحليل — ذلك لا يترتب عليه بطلان ، إذ الأمر فى ذلك يرجع
إلى تقدير محكمة الموضوع .

٢ — إنه لما كانت المادة الأولى من المرسوم الصادر بتاريخ ٢٢ يونيه
سنة ١٩٤٢ بتنظيم بيع الصابون قد حظرت بيع الصابون رقم ١ إلا إذا كان
خاليا من المواد الاضافية كما نصت المادة ٧ من هذا المرسوم على سريان أحكام
المادتين ٣٤ و ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات
التجارية على الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم ، فإن بيع صابون
عليه رقم ١ مضاف إليه جبر تتوافر فيه أركان الجريمة المنصوص عليها بالمادتين
٢٧ و ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ باعتباره ضربا من ضروب الغش
التجارى .

الوقائع

انهت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة طنطا وأشمون صنع وبيع صابونا مشتملا على مواد محظور إضافتها إليه وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ٧ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ و ٢/١ و ٧ من المرسوم الصادر في ٢٢ يونيه سنة ١٩٤٢ و ٢٧ و ٣٤ و ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ . ومحكمة جنح بندر طنطا قضت عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ٥٠٠ قرش بلا مصاريف ومصادرة المضبوطات على مصاريفه . فاستأنف . ومحكمة طنطا الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن : "بأنه صنع وبيع صابونا مشتملا على مواد محظور إضافتها إليه مع علمه بذلك " جاء قاصرا ومخالفا للقانون ، ذلك بأنه دفع ببطلان إجراءات التحليل واعتبارها كأنها لم تكن إذ لم يتبع في الأمر ما نصت عليه المادة ٤ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ من وجوب إعلانه باعتباره صاحب المحل بنتيجة التحليل في الميعاد المعين بها إلا أن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع وردت عليه ردا غير سليم ، ثم إن المواد التي قيل بأنها قد أضيفت لم يصدر قرار في شأنها من وزير التجارة بحظر إضافتها إلى الصابون عملا بالمادة ١٠ من القانون المشار إليه فضلا عن أن مادة الجير التي كشفت لازمة لصناعة الصابون وغير مضررة بالصحة وهذا يجعل الواقعة غير معاقب عليها . ويضيف الطاعن أن المحكمة لم تقم الدليل على علمه بالغش لأن ما ذكرته في هذا الصدد لا يفيد ثبوته وبخاصة إذا لوحظ أن مصنعه يؤدي وظائف كثيرة منها قسم الصابون الذي يديره كيميائي مختص هو المسئول عنه دون غيره وأنه لا يعلم من الأمر شيئا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص

منها ثبوتها واستظهر ركن العلم بالغش . ولما كان الأمر كذلك ، وكانت ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي اتهمت إليها فان ما يشبه الطاعن لا يكون سوى جدل في تقدير الأدلة في الدعوى مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض أما ما يقوله من ان عدم إخطاره هو بنتيجة التحليل يترتب عليه بطلان الإجراءات فردود بأن القانون لم يرتب بطلانا على عدم الإخطار والأمر في ذلك يرجع لتقدير محكمة الموضوع التي بينت في الحكم أن الصابون إنما ضبط بحمل المتهمين الثالث والرابع وقد اتخذت إجراءات التحليل في مواجهتهما وأن هذين المتهمين قد قررا أنهما اشترياها من المتهم الثاني الذي قال إنه اشتراه من مصنع الطاعن ولم ينف الطاعن ذلك ، وأما ما يقوله عن عدم صدور قرار من الوزير المختص بحظر إضافة الجير إلى الصابون فردود بأن الواقعة التي ثبتت بالحكم هي أنه صنع وباع صابونا عليه رقم ١ بعد أن أدخل في صناعته كربونات الجير وأنه لما كانت المادة الأولى من المرسوم الصادر بتاريخ ٢٢ يونيه سنة ١٩٤٢ بتنظيم بيع الصابون قد حظرت بيع هذا النوع إلا إذا كان خاليا من المواد الإضافية كما نصت المادة ٧ من هذا المرسوم على سريان أحكام المادتين ٣٤ و ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية على الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم . لما كان ذلك ، فان الواقعة تتحقق فيها أركان الجريمة المنصوص عليها بالمادتين ٣٧ و ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه باعتبارها ضربا من ضروب الغش التجارى مما يكفى لسلامة الحكم بالعقوبة بقطع النظر عن البحث في عدم انطباق القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٥٢)

القضية رقم ١١١٨ سنة ٢١ القضائية

تموين . نقل قح بدون ترخيص . إدانة التابع دون بيان علمه بعدم وجود الترخيص .
لا يصح .

نقض . وحدة الواقعة . متهم لم يقدم طعنا . نقض الحكم بالنسبة إلى متهم آخر معه يستتبع
نقضه بالنسبة إليه .

إن مجرد نقل القمح بدون ترخيص إنما يصلح أساسا لإدانة صاحب القمح
لكنه لا يصلح أساسا لمعاقبة تابعه الذي كلف من قبله بالنقل ، إذ ذلك لا يفيد
أن التابع كان لابد يعلم بعدم وجود هذا الترخيص . وإذن فالحكم الذي يدين
التابع في هذه الجريمة دون أن يثبت علمه بعدم وجود الترخيص يكون
قاصرا .

ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم يقتضى نقضه بالنسبة إلى المتهم
الآخر معه ولو أنه لم يقدم طعنا . وذلك لوحدة الواقعة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز قليوب مع آخر حكم عليه ، قاما
بنقل القمح من مركز شبين القناطر لمركز قليوب بدون إذن من المدير . وطلبت
عقابهما بالمادتين ١٥٦٤ من القرار الوزاري رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٠ ومحكمة جنح
قليوب قضت ببراءة المتهمين فاستأنفت النيابة ومحكمة بنها الابتدائية قضت عملا
بمادتي الاتهام بإلغاء الحكم ومعاقبة كل من المتهمين بالحبس ستة أشهر مع الشغل
وتغريمه ١٠٠ جنيه وأمرت بوقف تنفيذ هاتين العقوبتين بالنسبة لهما وبمصادرة
القمح المضبوط لجانب الحكومة . فطعن الطاعن عبد الوهاب محمود بإجل في هذا
الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن ما يقوله الطاعن في طعنه أن الحكم المطعون فيه قد دانه بأنه : "نقل قمحا من مركز شبين القناطر الى مركز قليوب بدون تصريح" على حين أن القصد الجنائي في هذه الجريمة لم يكن متوفرا لديه .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى على الطاعن ومحمد عثمان أبو باشا بانهما في ٢٦ مارس سنة ١٩٥٠ نقلتا قمحا بدون إذن ، وطلبت عقابهما بالمادتين ١٥٤ و ١٥٥ من القرار الوزاري رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٠ فقضت محكمة أول درجة ببراءتهما واستأنفت النيابة فقضت محكمة جناح بنها الاستئنافية بحكمها المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف و بادانتهما بناء على أن البوليس ضبط سيارة نقل تحمل ٣٦ ز كية قمح أثناء سيرها بنقطة مرور قليوب يقودها المتهم الثاني الذي قرر عند سؤاله أنه لا يعلم شيئا وأن صاحب القمح هو المتهم الأول وأنه بسؤال هذا المتهم قرر بأنه نقل القمح من شبين القناطر وكان متجهما به إلى أشمون لسداد الحيازة وأنه خاص بتوفيق بك بدوى وأنه بمراجعة الأوراق قد اتضح أن المتهمين لم يكن معهما تصريح بنقل القمح . ولما كان يبين من ذلك أن الطاعن لم يكن هو صاحب القمح المنقول بل كان مكلفا بهذا النقل من مالكة وأن المتهم الثاني كان قائد السيارة التي تحمل القمح . ولما كان مجرد نقل القمح بدون ترخيص إنما يصلح أساسا لادانة صاحب القمح ولكنه لا يصلح أساسا لمعاقبة تابعه الذي كلف من قبله بالنقل إذ هو لا يفيد أنه كان لابد يعلم بعدم وجود هذا الترخيص ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بأنه نقل قمحا من مكان إلى آخر بدون ترخيص دون أن يثبت علمه بعدم وجود هذا الترخيص يكون قاصرا ، ويتعين من أجل ذلك ، قبول الطعن ، ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعن وللاتهم الثاني معه ، ولو أنه لم يقدم طعنا ، وذلك لوحدة الواقعة .

(١٥٣)

القضية رقم ١١٦٧ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك ومصطفى فاضل بك المستشارين .

أ — عقوبة تكميلية . وجوب توقيعها مع عقوبة الجريمة . الأشد . عائد فى حكم القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . وجوب الحكم عليه بالعقوبة المكملّة المنصوص عليها فيه مع عقوبة الجريمة الأشد .

ب — مراقبة . المراقبة المشار إليها فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات هى المراقبة العامة المشار إليها فى المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . وجوب تحديد بدء المراقبة .

١ — العقوبات التكميلية هى فى واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة . ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى ، ولا يجوز أن تجب العقوبات التكميلية كما تجب العقوبة الأصلية التابعة هى لها بل يظل واجبا الحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد

وإذا كان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش يقضى علاوة على العقوبات الأصلية المقررة فيه بعقوبة تكميلية اقتضتها طبيعة الجرائم الواردة به ، فإنه إذا كان الثابت من الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه أن المتهم عائد فى حكم القانون المذكور يكون من المتعين القضاء على المتهم علاوة على عقوبة الجريمة الأشد بالعقوبة التكميلية المنصوص عليها فيه .

٢ — إذا كان هذا الحكم إذ رأى تطبيق المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات بفقرتها على هذا المتهم قد حكم عليه بالمراقبة الخاصة المنصوص عليها فى المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ولم يعين تاريخ بدء المراقبة فإنه يكون قد أخطأ إذ أن المراقبة المشار إليها فى الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦

إنما هي المراقبة العامة المشار إليها في المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ ، ومقتضى ما نصت عليه المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ التي لا يزال العمل بها ساريا من أن مدة المراقبة تبدأ من اليوم المحدد في الحكم وجوب تحديد بدء المراقبة التي تقضى بها المحكمة . وذلك لكيلا يؤدي إغفال هذا التحديد إلى عدم تنفيذ عقوبة المراقبة التي قضى بها الحكم وتفويت ما قصد إليه الشارع من تقريرها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم المنشية محافظة الاسكندرية أولا — شرع في الاستيلاء على مبلغ مائة قرش من الصاغ محمد عزمى وذلك بالاحتيال لسلب بعض ثروته باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام المجنى عليه بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن قدم إليه زجاجة موهما إياه أن بداخلها خمر في حين أنها كانت تحتوى ماء ملونا ودعم هذه الأساليب بتقديمه زجاجة حاملة البيانات الدالة على نوع تلك الخمر وقد أوقفت الجريمة بسبب لا دخل لارادته فيه هو تنبه المجنى عليه ، وافتضاح أمره مما أدى الى ضبطه حالة كونه عائدا وسبق الحكم عليه بخمس عقوبات مقيدة للحرية لسرقات ونصب إحداها في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٤ بحسبه سنة مع الشغل لسرقة والأخيرة منها في ٣ يولييه سنة ١٩٤٦ لسرقة أيضا — ثانيا — شرع في أن يخدع المتعاقد معه في حقيقة البضاعة وذاتها بأن قدم للمجنى عليه سالف الذكر زجاجة على أنها تحوى شراب خمر معين واتفق معه على بيعها له ، والحال أنها تحوى ماء ملونا ووقفت الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه هو افتضاح أمره وضبطه . وطلبت عقابه بالمواد ٤٥ و ٢/٤٩ و ٥١ و ٥٢ و ١/٢٣٦ عقوبات من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة جنح المنشية الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المهم سنة واحدة بالشغل والنفاذ وأمرت بوضعه تحت مراقبة البوليس في المكان الذي يعينه وزير الداخلية لمدة سنة . فعارض ، والمحكمة قضت بتأييد الحكم

المعارض فيه . فاستأنف ، كما استأنفت النيابة . ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن محصل هذا الطعن المقدم من النيابة أن الحكم المطعون فيه ، إذ اعتبر الجريمتين المسندتين الى المطعون ضده جريمة واحدة وقضى عليه بعقوبة أشدهما طبقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، قد أغفل توقيع العقوبة التكميلية المقررة للجريمة الأخف بموجب المادتين الثامنة والعاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ذلك أن المتهم عائد في حكم المادة العاشرة من القانون المشار اليه إذ سبق الحكم عليه في ١٨ فبراير سنة ١٩٤٧ بتغريم خمسة جنهات والمصادرة لارتكاب جنحة غش ويسكى في قضية اللجنة رقم ٢٣٧٤ لسنة ١٩٤٦ العطارين مما كان يتعين معه القضاء على المتهم ، علاوة على عقوبة الجريمة الأشد إما بنشر الحكم في جريدة أو جريدتين أو ببلصقه في الأماكن التي تعينها المحكمة لمدة لا تتجاوز سبعة أيام على نفقته . ثم إن الحكم إذ رأى تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات على المتهم باعتباره عائدا في حكم المادة ٤٩ من القانون المذكور ، قد حكم عليه بالمراقبة الخاصة المنصوص عليها في المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم ، على حين أن المراقبة التي يحكم بها بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ التي طبقها الحكم هي المراقبة العامة — هذا الى أنه لم يعين تاريخ بدء مدة المراقبة التي حكم بها ، كما تقتضى بذلك المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ، مع أن اغفال ذلك يؤدي الى عدم تنفيذ هذه المراقبة على المتهم لجواز انقضاء مدتها خلال تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها عليه أو حتى قبل ذلك ، ولا محل لأن يقال إن المادة ٢٤ قد ألغيت بنصوص المرسومين بالقانونين رقمي ٩٨ و ٩٩ لسنة ١٩٤٥ إذ أن المادتين ١٢ من أولهما و ١٨ من الثاني إنما نصتا على إلغاء ما يخالف أحكام كل منهما ولا مخالفة في المادة ٢٤ المذكورة لشيء من هذه الأحكام .

وحيث إنه لما كانت العقوبات التكميلية هي في واقعها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، فان ذلك يستوجب ضرورة توقيفها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من الجرائم الأخرى ولا يجوز معه أن تجب تلك العقوبات التكميلية كما تجب العقوبة الأصلية التابعة هي لما ولذا فإنه يظل واجبا الحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد . ولما كان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش إذ نص في المادة الثامنة منه على نشر الحكم الصادر بالعقوبة لمخالفة أحكامه في جريدة أو جريدتين أو لصقه في الأماكن التي تعينها المحكمة وأوجب في مادته العاشرة هذا النشر أو اللصق على العائد في حكمه ، إذ نص القانون المذكور على ذلك فقد قضى علاوة على العقوبات الأصلية المقررة فيه ، بعقوبة تكميلية اقتضتها طبيعة الجرائم الواردة به . لما كان ذلك ، وكان ثابتا من جهة أخرى بالحكم الابتدائي الذي أخذ بالحكم المطعون فيه بأسبابه أن المتهم عائد في حكم القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ سابق الذكر لسبق الحكم عليه في جريمة مماثلة بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٤٧ وأنه إذ اعتبر الجريمة التي عقوبتها أشد عملا بنص المادة ٣٢ وطبق عليه المادة ٣٣٦ بقدرتها قد حكم عليه بالمراقبة الخاصة المنصوص عليها في المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ في حين أن المراقبة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ إنما هي المراقبة العامة المشار إليها في المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ — وكان مقتضى ما نصت عليه المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ التي لا يزال العمل بها ساريا من أن مدة المراقبة تبدأ من اليوم المحدد في الحكم وجوب تحديد بدء المراقبة التي تقضى بها المحكمة ، وذلك حتى لا يؤدي اغفال هذا التحديد الى عدم تنفيذ عقوبة المراقبة التي قضى بها الحكم وتفويت ما قصد اليه الشارع من تقريرها . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده بالجريمتين المسندتين اليه وأخذه بأشدهما وأغفل توقيع العقوبة التكميلية المقررة للجريمة الأخرى ثم قضى بالمراقبة الخاصة ، ولم يعين تاريخ بدء المراقبة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويتعين من أجل ذلك قبول هذا الطعن موضوعا ونقض الحكم وتصحيح الخطأ .

(١٥٤)

القضية رقم ١١٩٢ سنة ٢١ القضائية :

رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسن بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك المستشارين .

أ - إعفاء من العقاب . إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء . العقاب بمقتضى المادة ١٤٥ من قانون العقوبات . هذه المادة لا تنطبق على الزوجة إذا ما وقعت منها جريمة قائمة بذاتها .

ب - إجراءات . محكمة استئنافية . سماعها الشهود . غير لازم حتما .

١ - إنه وإن كانت المادة ١٤٥ من قانون العقوبات تنص على عدم انطباق أحكامها على الزوج أو الزوجة إلا أنها إنما تعاقب كل من علم بوقوع جريمة أو جنحة أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوعها وأعان الجاني بأية طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء ، فهذه الجريمة وحدها هي التي تعفى منها الزوجة ، ومن ثم فلا ينسحب الإعفاء على ما يقع منها من أفعال تكون جريمة قائمة بذاتها خلاف الجريمة المنصوص عليها في تلك المادة . فإذا كانت جريمة إحراز الزوجة مخدرا متوافرة ، فإن إدانتها في هذه الجريمة تكون تطبيقا صحيحا للقانون .

٢ - المحكمة الاستئنافية غير ملزمة بأن تسمع من الشهود إلا ما ترى هي لزوما لسماعهم . وإذن فإذا كانت المحكمة الابتدائية قد سمعت شاهد الاثبات الذى حضر وتلت أقوال الشاهد الغائب وكذلك سمعت شاهد النفى الذى أعلنه المتهم واكتفى المدافع عنه بذلك وترافع فى الدعوى دون أن يتمسك بسماع شهود آخرين ، ثم لما استأنف المتهم الحكم لم يتمسك أمام المحكمة الاستئنافية بسماع شهود فلا يكون له من بعد أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه فى الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها مع آخر حكم عليه أحرزا مواد مخدرة "حشيشا" بدون مسوغ قانوني، وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٥ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ومحكمة جنح بور سعيد الجزئية قضت عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٥ و ٤٠ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بحبس كل من المتهمين سنة مع الشغل والنفاذ وتغريم كل منهما مائتي جنيه والمصادرة . فاستأنف المتهمان ، كما استأنفت النيابة . ومحكمة بور سعيد الابتدائية قضت بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إدانة المتهم الثاني وبراءته من التهمة المسندة إليه وتأيبه فيما عدا ذلك بلا مصاري ف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل في أن واقعة الدعوى لاعتقاب عليها قانونا ، تطبيقا للمادة ١٤٥ من قانون العقوبات التي تعفى الزوجة إذا هي علمت بوقوع جناية أو جنحة من زوجها وإعانتة على الفرار من وجه القضاء باخفاء أدلة الجريمة . وأن إجراءات المحاكمة وقعت باطلة لأن المحكمة الابتدائية لم تسمع شهود الإثبات جميعا ، وإنما سمعت شهادة واحد منهم هو الضابط أحمد مختار أفندى وقد طلب الدفاع سماع الشاهدين الآخرين . فلم تستجب له المحكمة ، وتضيف الطاعنة إلى ذلك أن محاميا واحدا تولى الدفاع عنها وعن زوجها ، مع تعارض مصالحهما وقد وجه الدفاع اهتمامه إلى تبرئة الزوج ، وطلب بالنسبة لها اعتبار الإحراز للتعاطى ومعاملتها بالرفقة مع أنها أصرت على الإنكار في جميع مراحل الدعوى .

وحيث إنه وإن كانت المادة ١٤٥ من قانون العقوبات تنص على عدم انطباق أحكامها على الزوج أو الزوجة إلا أن تلك المادة إنما تعاقب كل من علم بوقوع جناية أو جنحة أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوعها وأطان الجاني بأي طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء فهذه الجريمة وحدها هي التي تعفى

سببها الزوجة ، ومن ثم فلا ينسحب الإعفاء على ما يقع منها من أفعال تكون جريمة قائمة بذاتها خلاف الجريمة المنصوص عليها في تلك المادة . ومتى كان الأمر كذلك ، وكانت جميع عناصر جريمة إحراز الطاعة للخدر متوافرة كما هو واضح من الحكم فإن إدانتها تكون تطبيقا صحيحا للقانون .

وحيث إنه يبين من محاضر الجلسات أن المحكمة الابتدائية نظرت الدعوى فسمعت شاهد الإثبات الذي حضر ، وتلت أقوال الشاهد الغائب ، كما سمعت شاهد النفي الذي أعلنته الطاعة ، واكتفى المدافع عنها بذلك وترافع في الدعوى دون أن يتمسك بسماع شهود آخرين ولما أن استأنفت لم يتمسك بسماع شهود . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة الابتدائية قد قامت بما يتطلبه القانون من إجراء التحقيق وسماع الشهود بالجلسة ، وكانت المحكمة الاستئنافية غير ملزمة بأن تسمع من الشهود إلا ما ترى هي لزوما لسماعهم فإن ما تثيره الطاعة في هذا الخصوص لا يكون له محل ، أما قولها بأن محاميا واحدا قد تولى الدفاع عنها وعن زوجها مع تعارض المصلحة بينهما ، فردود بأن القانون في مواد الجنح لا يوجب الاستعانة بمحام أصلا ، وأن ما تثيره من تعارض في المصلحة لا وجود له ومن ثم يكون الطعن على غير أساس في موضوعه ، متبينا رفضه .

جلسة ١٤ يناير سنة ١٩٥٢

(١٥٥)

القضية رقم ١٠١٥ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات
أصحاب العزة : أحمد حسنى بك ومجد أحمد غنيم بك ومصطفى فاضل بك وإسماعيل مجدى بك
المستشارين .

حكم . تسببه . بيان واقعة الدعوى وأثبتتها فى حق الطاعن . استطراد الحكم الى فرض آخر
تمسك به الدفاع والقول بأنه مع التسليم بحصوله لا يؤثر فى واقعة الدعوى كما استخلصها الحكم .
لا يعيبه .

متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى وأثبتها فى حق الطاعن على صورة
تخالف دفاعه والتصوير الذى قام عليه هذا الدفاع فانه لا يعيبه أن يكون
قد استطراد الى فرض آخر تمسك به الدفاع وقال فيه قولاً مقبولاً فى القانون
أنه بفرض حصوله لا يؤثر على الواقعة التى استخلصها وانتهى إليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بناحية الحرقان مركز الصف مديرية الجيزة
قتل عمداً ومع سبق الإصرار مجد كريم مجد وذلك بأن بيت النية على قتله وأحد
لذلك سلاحاً نارياً "بندقية" وأطلق عليه منه عياراً نارياً قاصداً من ذلك قتله
فأحدث به الجروح الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والى أودت بحياته .
وطلبت من قاضى الإحالة إحالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ٢٣٠
و ٢٣١ من قانون العقوبات . فقرر بذلك : ومحكمة جنايات الجيزة
قضت عملاً بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - بمعاقبة كامل صادق مبروك

بالحبس مع الشغل مدة سنتين وذلك على اعتبار أن الواقعة قتل خطأ . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل في أن محامى الطاعن تمسك أمام المحكمة بطلب إعادة تقرير كبير الأطباء الشرعيين إليه لأنه لم يتعرض لفرض تجاذب المجنى عليه والمتهم للبندقية مع أن المحكمة سبق أن كلفته يبحث هذا الفرض ، ولكن المحكمة دانت الطاعن بالقتل الخطأ ولم تسجب لهذا الطلب وردت عليه بقولها : " إنه تبين لها عدم ثبوت هذا التجاذب ، وأنه بفرض حصوله ، فإن المتهم هو الذى أخطأ أولا بإهماله في عدم إخراج الطلقين وتركه للزناد مرفوعا ، ثم إن اشتراك المجنى عليه في الخطأ ، على فرض حصول ذلك ، لا ينحل المتهم من مسؤوليته جنائيا" . ويقول الطاعن إن ما قالته المحكمة من عدم حصول التجاذب تنفيه أقواله الثابتة بحضر البوليس من أنه والمجنى عليه كانا يعبثان بالبندقية وأن ما قالته من أنه مع افتراض حصول التجاذب فإن المتهم لا يزال مخطئا لعدم إخراج الطلقين وتركه الزناد مفتوحا ، هو قول مخالف للقانون : ذلك أنه يشترط للخطأ الذى تتحقق به الجريمة التى دين الطاعن بها أن يكون مؤديا مباشرة الى وقوعها ، وأنه لما كان تعمير السلاح ورفع الزناد لا يؤديان بذاتهما الى انطلاق العيار إذا لم يكن المجنى عليه قد جذب البندقية فارتطم بزنادها إصبع المتهم ، فإن القول بخطأ المتهم لا يكون متفقا وحكم القانون — هذا الى أن من حق الانسان أن يعمد سلاحه وأن يرفع زناده وأنه ليس من حق غيره أن يجذب منه هذا السلاح . ثم إنه على الرغم مما جاء بتقريرى الطبيين الاستشارى والشرعى من أن القتل حصل عرضا وعدم وجود أى تقرير آخر يقول بحصول الخطأ فقد اطرح الحكم هذين التقريرين دون أن يرد عليهما وأن الطاعن إذ تمسك بطلب تعيين خبير مرجح بين التقريرين المشار إليهما وإجابته المحكمة بتعيين وكيل وزارة العدل للشئون الطبية ، لم يقم هذا الأخير بالأمورية بل قام بها كبير الأطباء الشرعيين الذى لم تعينه المحكمة لها .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بالقتل العمد مع سبق الاصرار والحكم المطعون فيه إذ نفى عن الطاعن ركني العمد وسبق الاصرار ودان بالقتل الخطأ قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية لهذه الجريمة من قبل مادی وخطأ وقيام السببية بين الخطأ والإصابة التي نشأت عنها الوفاة واستند في كل ذلك الى الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي الى مارتبه عليها ، ثم تعرض لدفاع الطاعن ، وفنده بقوله : " إنه ثبت من تقرير كبير الأطباء الشرعيين امكان حدوث الإصابة من يد المتهم عرضا بالكيفية التي قررها بمحضر تحقيق النيابة خصومها إذا تحقق ما قرره المذكور في نفس التحقيق من أن الزناد كان مرفوعا فني هذه الحالة يمكن أن تنطلق البندقية إذا ما اتفق وضغطت يده عفوا على الزناد . وحيث إن المحكمة لا تقرر الدفاع على ما ذهب إليه من أن الحادث قد وقع عرضا وبخطأ المجنى عليه إذ كان ممسكا بالبندقية ويتجاذبها مع المتهم إذ لا دليل على أن المجنى عليه هو المتسبب في الحادثة . على أن بلاغ الحادث وأقوال المتهم بتحقيق النيابة ينفيان ما ذهب إليه الدفاع . فالبلاغ صريح في أن المتهم قرر أنه كان يلعب في البندقية فخرج منها العيار فأصاب المجنى عليه ولم يقلل المتهم بتحقيق النيابة إن المجنى عليه كان ممسكا بالبندقية بل قل صراحة إنه هو الذي كان ممسكا بالبندقية بيده وخرج منها العيار بغير قصد فأصاب المجنى عليه وكرر في مرضعين من تحقيق النيابة أنه هو الذي كان ممسكا بالبندقية في وقت خروج العيار وإصابة المجنى عليه ... وحيث إن الدفاع عن المتهم قد طلب إعادة تقرير كبير الأطباء الشرعيين إليه لأنه لم يتعرض لفرض تجاذب المجنى عليه والمتهم للبندقية ولا ترى المحكمة إجابة هذا الطلب لما تبين لها من عدم ثبوت هذا التجاذب ولأنه بفرض حصوله فإن المتهم هو الذي أخطأ أولا باهماله في عدم إحراج الطلقين وتركه للزناد مرفوعا ثم إن اشتراك المجنى عليه في الخطأ هل فرض حصول ذلك لا ينحلي المتهم من مسئوليته جنائيا " . ولما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال المتهم أمام النيابة متى اطمأنت إليها دون أقواله بمحضر البوابيس ، فإن ما رده به الحكم على دفاع الطاعن ولا ينكر الطاعن أصله في تحقيق النيابة يكون كافيا في الرد عليه وفي إثبات

الخطأ عليه ، ولما كان الحكم بعد أن بين الواقعة وأثبتها في حق الطاعن على صورة تخالف دفاعه والتصوير الذي قام عليه هذا الدفاع ، فإنه لا يعيب الحكم استطراده الى فرض آخر تمسك به الدفاع وقوله قولاً مقبولاً في القانون إنه بفرض حصوله لا يؤثر في الواقعة التي استخلصها وانتهى إليها . لما كان ذلك وكان محامى الطاعن لم يطلب نذب وكيل الوزراء لشئون الطب الشرعى بل إن المحكمة هي التي ندبته من تلقاء نفسها بجلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥١ فلما تقدم لها التقرير من كبير الأطباء الشرعيين لم يوجه إليه محامى الطاعن أى اعتراض بل إنه أسس دفاعه عليه . لما كان كل ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون سليماً ولا يكون هناك اخلال بحق دفاع الطاعن ولا بطلان في الإجراءات ، ولا يكون الطعن في واقعه إلا محاولة جدل في موضوع الدعوى ومناقشته حول أدلها مما لا يقبل أمام محكمة النقض وتعين من أجل ذلك رفض هذا الطعن موضوعاً .

(١٥٦)

القضية رقم ١٠٢٠ سنة ٢١ القضائية :

إجراءات . شهود . وجوب سماعهم مادام ذلك ممكناً .

الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبني على التحقيقات التي تجريها المحكمة بنفسها في الجلسة وتسمع فيها الشهود مادام سماعهم ممكناً . فإذا كان الحكم الابتدائي قد قضى بادانة الطاعن بناء على ما استخلصته المحكمة من التحقيقات الابتدائية ودون أن تسمع شاهد الاثبات ثم لما استأنفت المحكمة هذا الحكم طلب إلى المحكمة الاستئنافية سماع شاهد الاثبات وشهود النفى فقضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون إجابة المتهم إلى طلبه ، فإن حكماً يكون مبنيًا على إجراءات باطلة تعيبه وتوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن الأول (متولى عطيه الحداد) بأنه بالمنصورة .
تسبب بغير قصد ولا تعمد في قتل عبد الحى الرفاعى وكان ذلك ناشئا عن إهماله
وعدم احتياظه وعدم مراعاته اللوائح بأن قاد سيارة بسرعة ولم يستعمل آلة التنبيه
وقبل حصوله على رخصة قيادة . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات
وقد ادعى بحق مدنى كل من محمد وسنيه ولطيفه محمد أحمد الرفاعى وطلبوا القضاء
لهم على المتهم والسيد رزق " الذى أدخل فى الدعوى بصفته مسئولا عن الحقوق
المدنية " بمبلغ ٢٥٠ جنيها على سبيل التعويض . ومحكمة بندر المنصورة الجزئية
قضت عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة ١٠ جنيهات لوقف
التنفيذ وإلزامه بأن يدفع بالتضامن مع السيد رزق للمدعين بالحق المدنى مبلغ مائة
جنيه والمصروفات المدنية على أن يقسم التعويض حسب الفريضة الشرعية .
فاستأنف المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية . ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت
بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض .. ألغ

المحكمة

... حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قد أخل بحقه فى الدفاع
بأن قضت المحكمة بادانته دون أن تسمع أقوال شاهد الاثبات أو شهود النفى
مع أنه قد تمسك بطالب سماعهم .

وحيث إنه لما كان الحكم الابتدائى قد قضى بادانة الطاعن بناء على
ما استخلصته المحكمة من التحقيقات الابتدائية ودون أن تسمع شاهد الاثبات ،
ولما أن استأنف المتهم ، طلب إلى المحكمة الاستئنافية سماع شاهد الاثبات
وشهود النفى إلا أنها قضت بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه دون إجابة إلى طلبه .
لما كان ذلك وكان الأصل فى المحاكمات الجنائية أن تبني على التحقيقات التى
تجريها المحكمة بنفسها فى الجلسة وتسمع فيها الشهود مادام سماعهم ممكنا فإن الحكم
يكون مبنيًا على إجراءات باطلة مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك
من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(١٥٧)

القضية رقم ١٦١١ سنة ٢١ القضائية:

ملاح . الاعتماد في إثبات إحراز سلاح من نوع معين على شهادة الشهود . لا مخالفة في ذلك للقانون .

الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها إلا ما استثنى منها بنص خاص جائز إثباتها بكافة الطرق ومنها البيئة وقرآن الأحوال ، وإذا كانت جريمة إحراز بندقية لا يشملها استثناء فانه يجري عليها ما يجري على سائر المسائل الجنائية من طرق الإثبات ، وللمحكمة كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه ، فإذا هي أقامت قضاءها بثبوت هذه الجريمة على ما استخلصته واطمأنت إليه من شهادة الشهود فلا تكون قد خالفت القانون في شيء ، ولا يمنع من المساءلة واستحقاق العقاب عدم ضبط السلاح مادام القاضى قد اقتنع من الأدلة التى أوردها أن المتهم كان يحوز السلاح وأنه من النوع المعين بالقانون .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة ١ — محمد خليل على (الطاعن) ٢ — فكيه خليل بنحيت بأنهما بزمام ناحية السلامونى مركز أنحسيم مديرية جرجا أحرز سلاحا ناريا (بندقيتين) تطلقان الرصاص بغير ترخيص وفى غير الأحوال المصرح بها قانونا وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهما على محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٣/٩ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ والجدول رقم "ب" الملاحق ، فقرر بذلك ومحكمة جنايات سوهاج قضت عملا بالمواد ١ و ٣/٩ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ والبند ٢ من الجدول رقم ب الملاحق به مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة سنتين . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دأبه بإحراز السلاح الناري (بندقية) جاء معييا لمخالفته للقانون وإخلاله بحق الدفاع . ذلك بأن المحكمة قد استندت في إدانته إلى شهادة الشهود بأنه كان في يوم ما يحمل سلاحا يطلق الرصاص مع أن هذا السلاح المقول به لم يضبط ، الأمر الذي لا يمكن معه الجزم بأنه من نوع معين مما ورد ذكره في الجدول "ب" الملحق بالقانون فيستحق العقاب المفاظ . وأن مفاد ذلك أن السبيل الوحيد لقيام الجريمة أن يتم ضبط السلاح وأن يحصل فحصه بمعرفة فني يقرر أنه من ذات الماسورة المشخصة ولا يكفي فيه رأى ضابط أو قول واحد من رجال الحفظ . ويضيف الطاعن أن في مخالفة ذلك والاعتماد على شهادة الشهود وحدها حرمانا له من مناقشة الدليل المادى الواجب الأخذ به وحده فاذا ما تخلف هذا الدليل فلا يمكن قبول غيره ووجب القضاء ببراءته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن دين واقعة الدعوى ذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها فقال : "إنها ثابتة ثبوتا كافيا من أقوال الضابط والعسكري والسائق والكسارى ومن استعراف الضابط على المتهم الأول (الطاعن) ومن اعتراف المتهمين أمام المحكمة العسكرية وأنها بذلك يكونان قد أحرزا سلاحا ناريا يطلق الرصاص بغير ترخيص وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا ويتعين عقابهما طبقا للمادتين ٣/٩١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ والبنـد ٢٨ من الجدول رقم ب الملحق به وأنه لا محل لتطبيق المادة ١٢ ولا للمصادرة لعدم ضبط السلاح موضوع التهمة " . ولما كان الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها إلا ما استثنى منها بنص خاص جائز إثباتها بكافة الطرق القانونية ، ومنها البيئة وقرائن الأحوال وكانت الجريمة التي دين بها الطاعن لا يشملها استثناء ، فإنه يجري عليها ما يجري على سائر المسائل الجنائية من طرق الإثبات . لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه فإن المحكمة حين أقامت قضاءها على ما استخلصته واطمأنت إليه

من شهادة الشهود لا تكون قد خالفت القانون في شيء لأن القانون لم يستثن هذه الجريمة ويقيدها بنوع خاص من الأدلة ومن ثم تصح المساءلة والعقاب ولولم يضبط السلاح ما دام القاضي قد اقتنع من الأدلة التي أوردها أن المتهم كان يحرز سلاحا وأنه كان من النوع المعين بالقانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٥ يناير سنة ١٩٥٢

(١٥٨)

القضية رقم ٢١٤ سنة ٢١ القضية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسنى بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك وباسملى موسى بك المستشارين .

استئناف . مسؤول عن الحقوق المدنية - استئنافه الحكم الصادر فى الدعوى المدنية .
رفضه تأسيسا على أن الحكم الصادر فى الدعوى العمومية صار انتابيا . خطأ .

الحكم الابتدائى القاضى بالإدانة لا يلزم المحكمة الاستئنافية وهى تفصل فى الاستئناف المرفوع من المسؤول عن الحقوق المدنية عن الدعوى المدنية على أساس أن هذا الحكم قد صار نهائيا فيما يختص بالدعوى الجنائية لعدم استئنافه من المتهم فيها أو من النيابة حتى لا يتعطل الحق المقرر بالقانون لكل من الخصوم فى الدعوى الواحدة فى الطعن على الحكم بالطرق المرسومة جميعها ، مما يلزم عنه أن يكون نظر الدعوى عند الطعن عليه من واحد منهم أو أكثر غير متأثر بمسلك الباقيين فى صدره فإن مسلك هؤلاء خاص بهم وحدهم ولا يمكن أن يضارب به غيرهم

في استعمال حقه . وإذن فإذا كانت المحكمة قد أسست قضاءها برفض الاستئناف المرفوع من المسؤول عن الحقوق المدنية على ما قالته من حجية للحكم الجنائي تتعدى إلى الاستئناف المرفوع منها فإن حكمها يكون مخالفا للقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة أحمد مجد أحمد بأنه بدائرة قسم بولاق : أولا — قتل الطفلة آمال السيد عامر خطأ بغير قصد ولا تعمد بأن كان ذلك ناشئا عن وعونه وعدم احتياظه وإهماله وعدم مراعاته اللوائح بأنه قاد سيارة بسرعة ينجم عنها الخطر بغير استعمال آلة تنبيه وبغير إضاءة أنوار السيارة فصدم المجنى عليها فأحدث إصابتها التي أودت بحياتها . ثانيا — قاد السيارة بسرعة ينجم عنها الخطر . وطلبت عقابه بالمواد ٢٣٨ من قانون العقوبات و ٢٨ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ من لأحكام السيارات . وقد ادعت السيدة فاطمة محمود حسن بحق مدني وطلبت القضاء لها قبل المتهم ووزارة الأشغال بمبلغ خمسمائة جنيه مصري على سبيل التعويض . ومحكمة بولاق الجزئية قضت عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ٢٢ من قانون العقوبات بتغريم المتهم عشرين جنيتها وإلزامه بالتضامن مع المسؤولية عن الحقوق المدنية بدفع مبلغ خمسمائة جنيه للدعي بالحق المدني ومصاريف الدعوى المدنية وخمسمائة قرش أتعابا للمحاماة . فاستأنفت المسؤولية عن الحقوق المدنية . ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعننت وزارة الأشغال (المسؤولية عن الحقوق المدنية) في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه حين قضى برفض الاستئناف المرفوع منها باعتبارها مسئولة عن الحقوق المدنية وبتأييد الحكم المستأنف القاضى بإلزامها والمتهم متضامنين بالتعويض جاء مخالفا للقانون . ذلك بأن المحكمة قد أقامت قضاءها على أن الحكم الصادر بمعاقة المتهم بالجمعة قد أصبح نهائيا بفوات مواعيد الطعن فيه وأنه لذلك يعتبر حجة قاطعة أمامها .

وهي بسبيل الفصل في الدعوى المدنية وحدها مع أن القانون قد أجاز لها الاستئناف استقلالا عن استئناف المتهم مما مقتضاه البحث في استئنافها الذي أقيم على عدم توافر أركان الجريمة بالنسبة إلى المتهم المستولة هي عنه وبالتالى عدم مساءلتها مدنيا دون أن يمنع منه عدم استئناف المتهم ويكون الحكم حين قضى بالتأييد بناء على أن الحكم الجنائي قد حاز قوة الشئ المحكوم فيه بالنسبة إليها غير صحيح في القانون .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على المتهم (أحمد محمد أحمد) بأنه قتل الطفلة آمال السيد خطأ بالسيارة وأنه قاد السيارة بسرعة ينجم عنها الخطر . فأقامت السيدة فاطمة محمود نفسها مدعية بحقوق مدنية ضد المتهم ووزارة الأشغال (الطاعنة) تطلب إلزامها بمبلغ ٥٠٠ جنيه على سبيل التعويض . خضعت محكمة أول درجة بإدانة السائق وإلزامه والوزارة متضامنين بمبلغ التعويض . فأسأفت الوزارة فقضت المحكمة برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف وقالت : ” إن وقائع الدعوى قد أوردها الحكم المستأنف تفصيلا ، وقد أدان المتهم للأسباب التى ساقها فيه وقضى ضده متضامنا مع المستأنفة بالتعويض . وحيث إن الحكم المستأنف قد أصبح نهائيا فيما قضى به من إدانة المتهم لفوات مواعيد الطعن عليه قد أصبح حجة قاطعة أمام هذه المحكمة وهي بسبيل الدعوى المدنية وحدها في كل ما نص فيه هذا الحكم وكان منطبقا على ثبوت الوقائع المادية إذ تكييفها القانونى أو إجرام المتهم بمعنى أنه مادام هذا الحكم قد فصل فصلا شاملا ولازما في تحقيق وقوع الفعل الذى يكون الأساس المشترك لكلا الدعويين المدنية والجنائية وفي الوصف القانونى لهذا الفعل وفي إدانة المتهم فإن هذا الحكم يقيد المحكمة التى تنظر الدعوى المدنية ويجب أن تصدر حكمها متناسبا مع هذا الحكم ... وأن الثابت أن المتهم هو سائق سيارة حكومية تابع لوزارة الأشغال المستأنفة وكان يقود السيارة الحكومية في طريقه إلى الجراج ... ولم تثبت وزارة الأشغال أنه كان يستحيل عليها أن تحول دون وقوع الجريمة التى نجم عنها الضرر ... لذلك وللأسباب التى قام عليها الحكم المستأنف يتعين رفض الاستئناف وتأييد الحكم فيما قضى به “ .

ولما كان الحكم الابتدائي القاضى بالإدانة لا يصح أن يكون ملزما للمحكمة الاستئنافية وهى تفصل فى الاستئناف المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية عن الدعوى المدنية على أساس أن هذا الحكم قد صار نهائيا فيما يختص بالدعوى الجنائية لعدم استئنافه من المتهم فيها أو من النيابة حتى لا يتدخل الحق المقرر بالقانون لكل من الخصوم فى الدعوى الواحدة فى الطعن على الحكم بالطرق المرسومة جميعها مما يلزم عنه أن يكون نظر الدعوى عند الطعن عليه من واحد منهم أو أكثر غير متأثر بمسلك الباقي فى صددده ، فان مسلك هؤلاء خاص بهم وحدهم ولا يمكن أن يضار به غيرهم فى استعمال حقه . لما كان ذلك وكانت المحكمة قد أسست قضاءها برفض الاستئناف المرفوع من الطاعنة على ما قالته من حجية للحكم الجنائي تتعدى إلى الاستئناف المرفوع من المسئولة عن الحقوق المدنية فان حكمها يكون مخالفا للقانون متعيينا نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه ، وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(١٥٩)

القضية رقم ٤٤٣ سنة ٢١ القضائية :

حكم . تسببه . نية القتل . القصور فى اثباتها . مثال .

إذا كان الحكم حين تحدث عن نية القتل لدى الطاعن قال إنها " متوافرة لدى المتهم الأول من استعماله سلاحا قاتلا (سكيناً) وطعنه المجنى عليه بها عمدا بجملة طعنات قوية ، قاصدا قتله ، وفى مقتل من جسمه وهو رقبتة ، حتى أن إحداها قطعت العضلات والعظم اللامى . . وأن المتهم الثانى — الطاعن — انتوى التدخل فى هذه الجريمة ، واتحدت إرادته مع إرادة المتهم الأول إذ هو الذى استدرج المجنى عليه من محل عمله بأسيوط حتى مكان الحادث بدرنكه وكان متفقا مع المتهم الأول على ارتكاب جريمة السرقة فضرب المجنى عليه بعصا ثقيلة

منقوق رأسه فأعجزه عن الدفاع عن نفسه وسلبه بذلك قوة المقاومة ، ثم حمله مع المتهم الأول إلى المقبرة حيث استطاع المتهم الأول طعنه بالمسدية عدة طعنات في رقبته ثم اشترك معه فغلا في السرقة الأمر الذي يجعل المتهم الثاني شريكا بصفة أصلية Co-auteur مع المتهم الأول إذ القصد مشترك بينهما وهو مسئول مع المتهم الأول عن فعله . وأنه طبقا لما تقدم يكون المتهمان الأول والثاني شرعا في قتل فلان عمدا بأن ضربه المتهم الثاني بعصا على رأسه ثم طعنه المتهم الأول عدة طعنات بسكين في رقبته قاصدين من ذلك قتله — فانه يكون قاصرا ، إذ دان الطاعن على الصورة المتقدمة بجريمة الشروع في قتل المجنى عليه ، مقتصرًا على بيان الفعل المسمى الذي وقع منه ، وهو ضرب المجنى عليه بالعصا على رأسه ، دون إقامة الدليل على انتوئه بهذا الضرب ، إحداه الموت .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — مصطفى نجيت عبد الله و ٢ — حفناوى محمد — حفناوى (الطاعن) و ٣ — محمد حسن محمد سويفى بأنهم بناحية درنكه مركز ومديرية أسيوط . أولا — شرعوا في قتل لمى جرجس عبد المسيح عمدا مع سبق الإصرار وذلك بأن انتووا قتله وأعدوا لذلك سلاحا (سكاكين) وعصيا واستدرجوه إلى مكان مقفر (جبانة المسيحيين) بدرنكه حيث طعنه أولهم بالسكين في رقبته وانهال الآخرون عليه ضربا بالعصى قاصدين قتله فأحدثوا به الإصابات الموضحة بالتقرير الطبي الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادتهم فيه وهو مداركة المجنى عليه بالعلاج . ثانيا — سرقوا النقود والمصوغات المينة الوصف حوالقيسة بالمحضر والملوكة للمجنى عليه سالف الذكر بطريق الإكراه الواقع على المجنى عليه المذكور وانهالوا عليه ضربا بالسكين والعصى فعطلوا بذلك مقاومته وتمكنوا من التمسك بالسرقة وقد ترك الإكراه أثر جروح بالمجنى عليه . وطلبت من قاضى الإحالة أن يحيلهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . ٣ — من قانون العقوبات . وقد ادعى لمى جرجس سعيد المسيح بحق مدنى قبل المتهمين وطلب أن يحكم له عليهم متضامنين بمبلغ

مائة جنيه مصرى على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات أسبوط قضت غيابيا للأول وحضوريا للثانى والثالث عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢/٢٣٤ و ٥/٣١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والثانى : أولا - بمعاقبتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . وثانيا - ببراءة المتهم الثالث محمد حسين محمد سوينى مما أسند إليه عملا بالمادة ٢/٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات وألزم المتهمين الأولين بأن يدفعوا للدعى بالحق المدنى ١٠٠ جنيه متضامنين والمصاريف المدنية وه جنهات مقابل أتعاب المحاماة .

فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دانه مع المتهم الأول فى الدوى بتهمة الشروع فى قتل لمعى جرجس عمدا بأن ضربه الطاعن بعصا على رأسه ، ثم طعنه المتهم الآخر عدة طعنات بسكين فى رقبته ، قاصدين من ذلك قتله ، وكان القصد من هذه الجناية ارتكاب جنحة سرقة إلا أن الحكم قد اقتصر على بيان نية القتل بالنسبة للمتهم الأول وحده ، ولم يبين توافرها فى حق الطاعن بخفاء بذلك قاصر البيان ، مما يعيبه ويبطله .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ، بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة عليها ، تحدث عن نية القتل فقال إنها " متوافرة لدى المتهم الأول من استعماله سلاحا قاتلا (سكيناً) وطعنه المجنى عليه بها عمدا بجملة طعنات قوية ، قاصدا قتله ، وفى مقتل من جسمه وهو رقبته . حتى إن إحداها قطعت العضلات والعظم اللامى ... وأن المتهم الثانى - الطاعن - انتوى التدخل فى هذه الجريمة ، واتحدت إرادته مع إرادة المتهم الأول إذ هو الذى استدرج المجنى عليه من محل عمله بأسبوط حتى مكان الحادث بدرنكه وكان متفقا مع المتهم الأول على ارتكاب جريمة السرقة فغضب المجنى عليه بعصا ثقيلة فوق رأسه فأعجزه عن الدفاع عن نفسه وسلبه بذلك قوة المقاومة ، ثم حمله مع المتهم الأول إلى المقبرة حيث استطاع

المتهم الأول طعنه بالمدينة عدة طعنات في رقبته ثم اشترك معه فعلا في السرقة الأمر الذى يجعل المتهم الثانى شريكا بصفة أصلية Co-auteur مع المتهم الأول إذ القصد مشترك بينهما وهو مسئول مع المتهم الأول عن فعله . وأنه طبقا لما تقدم يكون المتهمان الأول والثانى ، شرعا فى قتل لمعى جرجس عبد المسيح عمدا بأن ضربه المتهم الثانى بعصا على رأسه ثم طعنه المتهم الأول عدة طعنات بسكين في رقبته قاصدين من ذلك قتله ...". ولما كان الحكم قد دان الطاعن على الصورة المتقدمة بجريمة الشروع فى قتل المجنى عليه ، مقتصر على بيان الفعل المادى الذى وقع منه ، وهو ضرب المجنى عليه بالعصا على رأسه ، دون إقامة الدليل على انتوائه بهذا الضرب ، إحداث الموت ، فإنه يكون قاصر البيان ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(١٦٠)

القضية رقم ٤٨٨ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك المستشارين .

اختلاس أموال أميرية . متى تتحقق هذه الجريمة ؟ المطالبة ليست شرطا لتحقيقها .

يكفى لقيام جريمة الاختلاس أن يضيف المختلس الشئ الذى سلم اليه الى ملكه ويتصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له ولو لم يطالب به إذ المطالبة ليست شرطا لتحقيق الجريمة . فمضى توافرت هذه الأركان حق العقاب حتى ولو رد المختلس الشئ أو قيمته لأن الظروف التى قد تعرض بعد وقوع الجريمة لا تنفى قيامها ولا تؤثر فى كيانها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — ابراهيم عجمي نصر و ٢ — مراد رمضان عمر و ٣ — توفيق محمد محمد و ٤ — ابراهيم عثمان علي و ٥ — أحمد أبو السعود عبد المعطي (الطاعن) بأنهم في خلال المدة من أول مايو سنة ١٩٤٦ الموافق ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٣٦٥ لغاية ٧ يناير سنة ١٩٤٧ الموافق ١٤ صفر سنة ١٣٦٦ بدائرة بندر قنا — أولا — المتهم الأول بصفته موظفا عموميا (مساعد مخزنجي بسجن قنا العمومي) أدخل في ذمته نقودا للحكومة قدرها ١٣١ جنيها و ٦٠٠ مليم مائة وواحد وثلاثون جنيها وستمائة مليم وسهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل وذلك بأن صرف مع متهمين آخرين اثمان كيات الدقيق المينة بالتحقيقات من خزانة الحكومة دون أن تسلم الكيات المذكورة اليها واختلسها مع المتهمين المذكورين . ثانيا — بصفته موظفا عموميا ارتكب تزويرا في أوراق رسمية هي دفاتر التعيينات الجافة ١١٥ ع.ح "من صفحة ١٣ الى ٢٥" ودفاتر التعيينات الطازة أورنيك ١٩٣ سجون "ص ٣ و ٤ و ٦ و ٧" وستندى الاستلام ٥٧/١٤٠ استمارة ١١٢ ع.ح حال تحريرها المختص بوظيفته وذلك بجملة وقائع مزورة في صورة وقائع صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت بالدقتر الأول ورود ٨١٠ ثمانمائة وعشرة جوالا من الدقيق من مطحن المتهمين الثاني والثالث والرابع في حين أنه لم يرد سوى ٧٥٤ سبعة وأربعين وخمسين جوالا فقط من المطحن المذكور وتغطية لذلك أثبت في الدقتر المذكور صفحة ١٦ و ١٨ أنه أرسل أربعين جوالا منها دفعتان الى أسوان بمستنديين مزورين ١٤٠ و ٥٧ استمارة ١١٢ ع.ح خلافا للحقيقة كما أثبت بالدقتر الثاني جناية تقل عن المسلم اليه من المخبز وحاصل جمع يقل عن الحقيقة كما تحمل الزيادة في الطبيعة على الاعتقاد بأنها صنعت من الدقيق الزائد المزعوم توريده . ثالثا — استعمل المستنديين والدقترين المزورين السالفين الذكر مع علمه بتزويرهما وذلك بأن سدد بمقتضاها في استمارات سالف الطوارئ بالتحقيقات من واقع تلك البيانات المزورة وصرفت بمقتضاها المبالغ السالف ذكرها . رابعا — المتهم الأول مع الخامس بصفتهما أمينين على الودائع

تجاريا على اختلاس ١٦٨ مائة ثمانية وستين جوالا فارضا مبينة الوصف والقيمة بالمحضر كانت في عهديهما بسبب وظيفتهما فاختلساها لنفسيهما وسلمهاها للمتهمين من الثاني للرابع - والمتهمون الثاني والثالث والرابع . أولا - اشتركوا مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة في الجنايات السالفة الذكر وذلك بأن اتفقوا معه على أن يتقدموا بفواتير عن كميات الدقيق المزعوم ورودها الى المخزن وساعدوه في صرفها من خزانة الحكومة على الصورة السالفة فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . ثانيا - اشتركوا مع المتهمين الأول والخامس بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب جناية اختلاس الأجولة السالفة الذكر وذلك بأن اتفقوا معهما على اختلاسها وتسليمها اليهما فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق والمتهم الخامس أيضا بصفتة أمينا على الودائع ومأمورا للحصول من مخزنجى سجن قنا العمومى تجارى على اختلاس مبلغ ١٠٠ جنيه و ٤٧٤ مليامانة جنيه وأربعمائة وأربعة وسبعين مليا ثمن صابون كاذب في عهديه وكلف ببيعته بسبب وظيفته فاختلسه لنفسه . وطلبت من قاضى الاحالة إحالة المتهمين على محكمة الجنايات لمحاكمتهم الأول بالمواد ١١٢ و ١١٨ و ٢١٣ و ٢١٤ من قانون العقوبات والثاني والثالث والرابع بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ١١٢ و ١١٨ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٤ من نفس القانون والخامس بالمواد ١١٢ و ١١٨ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٤ منه فقرر بذلك . ومحكمة جنائيات قنا قضت فيها غيابيا للمتهم الأول وبحضوريا لباقي المتهمين - عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة الى المتهم الأول والمادة ١١٢ مع تطبيق المادة ٣٢ من نفس القانون بالنسبة الى المتهم الخامس (الطاعن) أولا - بمعاقة المتهم الأول ابراهيم عجمى نصر بالسجن لمدة سبع سنوات وبغرامة قدرها ٣٤٠ قرشا ويرد قيمة ما اختلسه من الأجولة وقدره ٣٤٠ قرشا عن جميع التهم المنسوبة اليه " ثالثا " بمعاقة المتهم الخامس أحمد أبو السعود عبد المعطى (الطاعن) بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وبغرامة قدرها ١٠٥ جنيهات و ٤٧٤ مليا ويرد قيمة ما اختلسه من الأجولة وقدره ٥٠٠ قرش عن كل ما هو منسرب اليه وثالثا - براءة المتهمين الثاني والثالث والرابع من جميع التهم المنسوبة اليهم . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بأنه وآخر "مساعد مخزنجي السجن" بصفتها موظفين عموميين ومن الأمانة على الودائع تجاريا على اختلاس ١٦٨ جوالا فارغا مملوكة للحكومة ولأنه أيضا بصفته أميناً على الودائع ومأموراً بالتحصيل (مخزنجي سجن قنا) تجارى على اختلاس ١٠٠ جنيه و ٤٧٤ ملياً ثمن صابون كان في عهده وسلم اليه بسبب وظيفته ، جاء معيها لقصوره واضطرابه وخطئه في تطبيق القانون . ذلك بأنه اتهم والآخر باختلاس ١٦٨ جوالا فارغا دون قسمة أو تخصيص إلا أن المحكمة دانتها على اعتبار أنه حصل ثمن ١٠٠ جوال منها مع أن هذا التخصيص الذى قالت به بعيد عن وصف النيابة ولم تبين من التحقيقات التى أجرتها هى بالجلسة فتكون قد أتت به من عندها ومن غير أن تقيم الدليل عليه كما أنها حين تحدثها عن المتهم الآخر أوردت ما يفيد اقتناعها بأنه هو وحده المسئول عن هذه الجريمة وبخاصة وقد اسند اليه اختلاس كميات كبيرة من الدقيق وجدت عجزاً في عهده وأنه استعان على ذلك بالتروير في الدفاتر والأوراق ثم أنها وقد اعتبرت الاختلاس في تصرفه هو في دقيق استولى عليه مقابل "الفوارغ" وأضافها للملكه لم تورد دليلاً على هذا الذى قالت به من تصرف وإضافته ومع أن ما قالته في ذلك يتناقض وما ذكرته عن تصرفات المتهم الآخر وأن العجز كان في دفعة واحدة وأنه كان المختلس للدقيق جميعه . ويضيف الطاعن أن المدافع عنه تمسك بالجلسة بأن سبب التأخير في توريد ثمن الصابون يرجع إلى أن الموظفين الذين اشتروه تأخروا في السداد وأنهم جروا على البيع اليهم بالأجل وأنه من جانبه قد قام بالسداد قبل أن يكشف أمر الاختلاس وأنه وإن كانت عملية بيع الصابون قد شابها الاضطراب إلا أنه وقد رد جميع الثمن قبل المطالبة وقبل التحقيق لا يصح القول بأنه اختلس إذ أن جريمة الاختلاس لا تتم إلا عند ثبوت عجز الأمين أو امتناعه عن رد ما كان في عهده .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التى استخلص

منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعن وأطرحة للاعتبارات التي قالها . ومتى كان الأمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدي الى نتيجة التي انتهت اليها فإنه لا محل لما يثيره الطاعن من جدل يدور في حقيقته حول تقدير الأدلة في الدعوى مما يستقل به قاضى الموضوع دون معقب . أما ما يقوله عن الجريمة الأولى فلا جدوى له منه ما دام الحكم قد عين بدليل سائق ما وقع منه استقلالاً وكان هو لم يضار بهذا التعيين الذي لم يضاف اليه أفعالا جديدة لم يشملها التحقيق بل نزل به عن بعض الأفعال التي كانت مستندة اليه . وأما ما يقوله في شأن الجريمة الثانية فلا وجه له لأنه يكفي لقيام هذه الجريمة أن يضيف المختلس الشيء الذي سلم اليه الى ملكه ويتصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له وذلك ولو لم يطالب به إذ المطالبة ليست شرطا لتحقيق الجريمة فتى توافرت هذه الأركان حق العقاب حتى ولو رد المختلس الشيء أو قيمته لأن الظروف التي قد تعرض بعد وقوع الجريمة لا تنفى قيامها ولا تؤثر على كيانها وما دام الحكم قد استظهر بالأدلة التي أوردتها وقوع الاختلاس كما هو معروف به في القانون فإنه يكون سليما ولا يصح النعي عليه لهذا السبب .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٦١)

القضية رقم ٥٥٢ سنة ٢١ القضائية

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد ح ن بالغا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدى بك وباسيل موسى بك المستشارين

تفتيش . إذن بتفتيش شخص معين ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش . صحيح .
إذا كانت النيابة بعد التحريات التي قدمها اليها البوليس قد أمرت بتفتيش
شخص معين ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش على أساس مظنة اشتراكهم
معه في الجريمة التي أذن بالتفتيش من أجلها فإن الاذن الصادر بالتفتيش بناء

على ذلك يكون صحيحا وبالتالي يكون التفتيش الواقع بناء عليه على الطاعن ومن كان يرافقه في الطريق صحيحا أيضا دون حاجة لأن يكون المأذون بتفتيشه معه مسمى باسمه أو يكون في حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الاذن وحصول التفتيش .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - زكى محمد حسن و ٢ - سمديه إمام ابراهيم (الطاعنة) و ٣ - ابراهيم عسرفه على بأنهم بدائرة قسم باب الشرعية المتهمان الأول والثانية أحرزا جواهر مخدرة (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . والمتهم الثالث : أحرز جواهر مخدرة (حشيشا وأفيونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٥ و ٦ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ومحكمة جنح المخدرات قضت عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٥ و ٦ و ٤٠ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ لجميع المتهمين مع تطبيق المادة ٣٩ مخدرات و ٢/٤٩ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الثالث لأنه عائد ، بحبس كل من المتهمين الأول والثانية سنة مع الشغل والنفاذ وتغريم كل منهما ٢٠٠ جنيه مائتي جنيه . مصرى وحبس المتهم الثالث سنتين مع الشغل والنفاذ وتغريمه ٤٠٠ جنيه اربعمائة جنيه مصرى وأمرت بالمصادرة بلا مصاريف . فاستأنف المتهمون ولدى المحكمة دفع الحاضر مع المتهمة الثانية ببطلان تفتيشها على أساس أن إذن التفتيش صادر ضد المتهم الأول ثم قضت برفض الدفع ببطلان التفتيش وبتأييد الحكم المستأنف . فطلعت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

المحكمة

... حيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن المحكمة أخطأت في رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش استنادا إلى القول بأن الطاعنة كانت في حالة تلبس مع أن الواقعة كما أثبتتها الحكم لا تتوافر فيها هذه الحالة لأن الطاعنة

كانت تسير بالطريق مع زوجها فأوقفها الضابط وضبط علبة مقفلة كانت مخبأة في يدها تحت ملابسها كما وقع التفتيش باطلا لأن الاذن به وإن صدر بتفتيش الزوج ومن يتواجد معه وقت التفتيش إلا أنه لكي يكون صحيحا بالنسبة للغير يجب أن يكون محمدا بأسماء معينة أو أن يقع على من يوجد في حالة تلبس .

وحيث إن واقعة الدعوى — على ما هو ثابت بالحكم المطعون فيه — هي أن ضابط البوليس علم من التحريات أن المتهم الأول (زوج الطاعنة) يتجسس في المخدرات فاستصدر إذا من النيابة بضبطه وتفتيشه وتفتيش من يوجد معه وقت التفتيش ثم انتقل معه قوة من رجاله إلى حيث قابل المتهم المذكور مصادفة بالطريق ومعه زوجته المتهم الثانية (الطاعنة) والمتهم الثالث ففتشهم جميعا وعثر مع المتهم الأول على ثلاث قطع من الحشيش ومع الطاعنة على علبة من الصفيح (كوز) به عثر قطع كبيرة من الحشيش ، ومع المتهم الثالث على قطعتين من هذه المادة أيضا وقطعة من الأفيون . لما كانت واقعة الدعوى كذلك وكانت النيابة بعد التحريات التي قدمها إليها البوليس قد أمرت بتفتيش شخص معين ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش على أساس مظنة اشتراكهم معه في الجريمة التي أذن بالتفتيش من أجلها فإن الاذن الصادر بالتفتيش بناء على ذلك يكون صحيحا وبالتالي يكون التفتيش الواقع بناء عليه صحيحا أيضا دون حاجة لأن يكون المأذون بتفتيشه مسمى باسمه أو يكون في حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الاذن وحصول التفتيش .

وحيث إن مؤدى الوجهين الثانى والثالث أنه مع قيام الاختلاف بين أقوال الضابط بالجلسة من أن ما ضبطه مع الطاعنة هو علبة صفيح وبين ما أثبتته محضر التحقيق من أن حرز المضبوطات هو عبارة عن علبة كرتون فإن المحكمة لم تستدع الضابط لسؤاله عن ذلك أو تستحضر الحرز لمعاينته . كذلك استند الحكم في إدانة الطاعنة إلى اعترافها بضبط العلبة معها مع أن هذا الاعتراف لا يعنى أنها تعلم حتما بما تحويه من مخدر وكل ما فى الأمر أنها سلمت إليها من زوجها لتوصيها إلى المنزل فأذغنت للأمر بحكم علاقة الزوجية .

وحيث إن الطاعة لم تطلب مسماع الضابط أو معاينة الحرز أمام محكمة الموضوع فليس لها أن تثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . ولما كان الأمر كذلك وكان الحكم المطعون فيه قد تعرض لدفاع الطاعة من عدم ثبوتها بحقيقة المخدر الذى ضبط معها وفنده بأدلة سائغة فإن ما تقوله الطاعة يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الأدلة ومبلغ الاطهئنان إليها مما لا تجوز إثارتة أمام هذه المحكمة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه . موضوعا .

(١٦٢)

القضية رقم ٩١٣ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل محمدى بك المستشارين .

دخول عقار بقصد ارتكاب جريمة فيه . تظاهر رجل الجيش بموافقة المتهمين ومرافقتهم الى الشكاات التى انتووا السرقة منها . ذلك لا يفيد التحريض على الجريمة أو خلقها .

إن تظاهر رجل الجيش بموافقة المتهمين ومرافقتهم الى الشكاات التى انتووا السرقة منها ، ذلك ليس فيه ما يفيد أنه خلق الجريمة أو حرض عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - برشاوى محمد أحمد و ٢ - زهدى محمود قاسم و ٣ - سيد سالم محمد الشهير بسيد العسكرى و ٤ - محروس قلادة مبخائيل و ٥ - يوسف عبد العزيز عبد الله (الطاعنين) بأنهم بدائرة مصر الجديدة محافظة القاهرة المتهمون الثلاثة الأول مع آخر حفظت القضية بالنسبة له لوفاته شرعوا

في قتل الضابط البريطاني (أرنست جون هورسمان) وآخرين بأن أطلقوا عليهم عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلهم وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو عدم إحكام الرماية وقد تقدمت هذه الجناية جنائية أخرى هي أنهم في الزمان والمكان سألوا المذكورين في سرقة الأقمشة المينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة للجيش البريطاني حالة كونهم يحملون أسلحة نارية ظاهرة (طنجتين) ولم تتم الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو مفاجأتهم أثناء مقارقتها وضبطهم متلبسين بالجريمة الأمر المنطبق على المواد ٤٥ و ٤٦ و ٣١٦ من قانون العقوبات . والمتهمان الرابع والخامس اشتراكا مع المتهمين الأول والثاني والثالث في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة بأن اتفقا معهم على ارتكاب السرقة بطروفيها وحرصاهم على ذلك وساعداهم بأن أحضرا لهم سيارة نقلتهم الى مكان الحادث ولاستعمالها في نقل المسروقات وكانت جنائية الشروع في القتل التي وقعت بالفعل على النحو المبين آنفا نتيجة محتملة لذلك الاشتراك . وطلبت من قاضي الإحالة إحالة المتهمين على محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢/٢٣٤ و ١/٤٠ — ٢ — ٣ و ٤١ و ٤٣ و ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ من قانون العقوبات فقرر بذلك . ومحكمة جنايات مصر قضت عملا بالمادة ١/٣٦٩ — ٢ من قانون العقوبات بالنسبة لثلاثتهم الثلاثة الأول والمادتين ١/٤٠ — ٢ و ٤١ من نفس القانون بالنسبة الى المتهمين الرابع والخامس (الطاعنين) أولا — ببراءة المتهمين من التهمة الأولى . ثانيا — بمعاينة كل من برشاوي محمد أحمد وزهدى محمود قاسم وسيد سالم سيد العسكري ومحمود قلادة ميخائيل ويوسف عبد العزيز عبد الله بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وذلك على اعتبار أن المتهمين الثلاثة الأول دخلوا عقارا (مطارا) في حيازة الجيش البريطاني بقصد ارتكاب جريمة فيه حالة كون بعضهم يحمل سلاحا . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنين

بالاشتراك في دخول عقار (مطار) في حيازة الجيش البريطاني بقصد ارتكاب جريمة فيه حالة كون بعضهم يحمل سلاحا (جاء قاصرا وأخطأ في تطبيق القانون : ذلك بأن المحكمة لم تقم الأدلة على الاشتراك الذي قالت به وأن ما استندت إليه منها يشوبه النقص والغموض فضلا عن أنها لم تبين واقعة حمل السلاح بيانا كافيا بل جاء بيانها عنه مضطربا لا يمكن الاعتماد عليه . ويضيف الطاعن الأول أن المحكمة جعلت أن الدخول كان بقصد السرقة أو شراء المسروق مع أنها في موضع آخر من حكمها قد نفت تهمة السرقة والشروع فيها وقالت إنها كانت جريمة مستحيلة إذ دخلوا حظيرة الطيران ولم يكن بها شيء يمكن سرقة مما كان مقتضاه اعتبار الجريمة التي دين بها جريمة مستحيلة كذلك . ويقول الطاعن الثاني إن أركان الجريمة غير متوافرة أيضا إذ لا بد فيها من أن يكون الدخول على غير إرادة صاحب العقار فإن كان الجاني قد دخل — على ما ورد بالحكم — وفق إرادة الحائز للعقار وبايعاز منه فلا جريمة ولا عقاب لانقضاء شرط الدخول الإرادي كما أن القصد الجنائي غير متوفر إذ استدرج زبلاءه للدخول في الحظيرة بدلا من المخزن مما لا يمكن معه القول بتوفر القصد الجنائي في حقهم لأن قصدهم لم يتجه إلى الحظيرة إطلاقا بل أدخلوا فيها رغم إرادتهم وما كانوا يقصدون إلى ارتكاب أية جريمة فيها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها واستظهر الاشتراك كما هو معرف به في القانون . ومتى كان الأمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الخصوص لا يكون له محل إذ لا يخرج عن محاولة المناجدة في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض . هذا وليس مما يؤثر في قيام الجريمة ما يثيران إليه من الاستدراج أو الرضا إذ ليس من شأن تظاهر رجل الجيش بموافقة المتهمين ومرافقتهم إلى الشكاك ما يفيد أنه خلق الجريمة أو حرض عليها ولذا فلا حرج على المحكمة إن هي استندت إلى أقواله وأقوال باقي الشهود . أما ما يثيرانه في صدد التكييف القانوني فردود بأن الواقعة — كما هي ثابتة بالحكم المطعون فيه — تتوافر فيها أيضا جميع العناصر

القانونية لجريمة الاتفاق أجنباني على السرقة المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات كما أن العقوبة التي قضى بها على المتهمين تدخل في نطاق العقوبة الواردة في هذه المادة مما يجعل مصلحة الطاعنين في الطعن بهذا الوجه متفية .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٦٣)

القضية رقم ١٠٢٢ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسني بك ومحمد أحمد غنيم بك ومصطفى فاضل بك واسماعيل مجدي بك المستشارين .

إجراءات . إثبات . سماع الشهود واجب مادام ذلك ممكنا . استعانة سماع الشاهد المعلن في الدعوى لوفاة . الاعتماد في الادانة على أقوال شهود آخرين دون سماعهم ودون بيان سبب عدم سماعهم . حكم معيب .

الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بنفسها في مواجهة المتهم بالجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا . فاذا كانت المحكمة - وقد استحال عليها سماع الشاهد الوحيد الذي أعلته النيابة لوفاة - قد استندت في ادانة المتهم إلى أقوال شهود آخرين عينتهم وأوردت مؤدى أقوالهم في التحقيقات الابتدائية دون أن تسمعهم بنفسها أو تبين سبب عدم سماعها إياهم ، فإن حكمها يكون معيبا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بناحية المنزلة قتل يوسف حسن شتات عمدا

مع سبق الاصرار والترصد بأن ترصده بجوار حديقته حتى إذا ما ظفر به آتياً خرج عليه وضغط على عنقه بيديه ثم طعنه بمقلمة نخيل في صدره وبطنه قاصداً قتله فأحدث به الاصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . وقد ادعت فرحة حسن شتات (أخت القتيل) بحق مدنى وطلبت القضاء لها عليه بمبلغ مائة جنيه مصرى . ومحكمة جنايات المنصورة قضت عملاً بمواد الاتهام والمادة ١٣ من قانون العقوبات بمعاقبة أحمد أحمد يس بالاعدام ، وبالزامه بأن يدفع لفرحة حسن شتات المدعية بالحق المدنى مائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية وألف قرش مقابل أتعاب المحاماة .

فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق التقض ... ألخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تسمع شهود الاثبات بالجلسة ، رغم أن سماعهم كان ممكناً ، وأن المتهم قد أنكر بالجلسة ما نسب إليه .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى أوراق الدعوى أن شاهد الاثبات الذى اعلمته النيابة لم يحضر بالجلسة لوفاته ، وأن المحكمة أمرت بتلاوة أقواله ، وأن الحكم ، بعد أن بين وقائع الدعوى قال : إن هذه الوقائع قد ثبتت من شهادة مختار شتات ومحمد الشربى ومحمد أحمد يس وزينب شحاته فراج وتوفيق يس ومحمد عبده الحولى ومصطفى على متولى وعزيزه أحمد شتات ومصطفى رضوان السوده ، ثم أورد خلاصة ما شهد به كل منهم فى التحقيق الابتدائى ، ولما كان الأصل فى المحاكمات الجنائية أن تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بنفسها فى مواجهة المتهم بالجلسة ، وتسمع فيه الشهود ، مادام سماعهم ممكناً وكانت المحكمة وقد استحال عليها سماع الشاهد الوحيد الذى اعلمته النيابة فى الدعوى

بسبب وفاته قد استندت في إدانة الطاعن إلى أقوال آخرين عيّنهم ، وأوردت مؤدى أقوالهم في التحقيقات الابتدائية دون أن تسمعهم بنفسها ، أو تبين سبب عدم سماعها لهم ، فإن حكمها يكون معيبا متعيّنا نقضه ، وذلك من غير حاجة للتعرض لأوجه الطعن الأخرى .

(١٦٤)

القضية رقم ١١٣٨ سنة ٢١ القضائية :

— ياسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسنى بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك وباسئلى موسى بك المستشارين .

مراقبة . تطبيقها في حق النساء .

إنه وإن كان المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لم ينص صراحة على إلغاء المادة ٣١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ إلا أنه لما كان قد نص في المادة الرابعة منه على عدم سرّيان أحكام التشرد على النساء إلا إذا اتخذن للتعيش وسيلة غير مشروعة ، وكانت المادة الخامسة منه الخاصة بالاشتباه قد جاء نصها عاما مطلقا دون تمييز بين الرجال والنساء ، ثم جاء القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الذى نظم الوضع تحت مراقبة البوليس فاستثنى من هذه المراقبة من تقل سنهم عن خمس عشرة سنة دون تمييز فى الجنس ، فانه يبين من مقارنة هذه النصوص أن المشرع حين نص فى المادة ١٢ من المرسوم بالقانون الأول والمادة ١٩ من الثانى على إلغاء كل ما يخالف أحكامهما من نصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ قد أراد إلغاء ما قضت به المادة ٣١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ من استثناء النساء من أحكامه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها بدائرة بندر سوهاج وجدت في حالة اشتباه بأن سبق الحكم عليها أكثر من مرة في جرائم الاعتداء على المال . وطلبت عقابها بالمواد ٥ و ١/٦ و ١/٧ و ٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة جناح بندر سوهاج قضت عملاً بمواد الاتهام بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس مدة سنة في المكان الذي يحدده وزير الداخلية مع النفاذ . فاستأنفت ومحكمة سوهاج الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعنن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بوضع الطاعنة تحت مراقبة البوليس لأن المادة ٣١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم تقضى بعدم سريان أحكام ذلك القانون على النساء ، وأن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن تلك المادة ألغيت بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ غير صحيح إذ لم ينص هذا القانون الأخير على إلغاء تلك المادة .

وحيث إنه وإن كان المرسوم بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لم ينص صراحة على إلغاء المادة ٣١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ إلا أنه لما كان قد نص في المادة الرابعة منه على عدم سريان أحكام التشرد على النساء إلا إذا اتخذن للتعيش وسيلة غير مشروعة وكانت المادة الخامسة منه الخاصة بالاشتباه قد جاء نصها عاماً مطلقاً دون تمييز بين الرجال والنساء ثم جاء القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الذي نظم الوضع تحت مراقبة البوليس فاستثنى من هذه المراقبة من تقل سنه عن خمس عشرة سنة دون تمييز في الجنس ، فإنه يبين من مقارنة هذه النصوص أن المشرع حين نص في المادة ١٢ من المرسوم بالقانون الأول والمادة ١٩

من التانى على إلغاء كل ما يخالف أحكامهما من نصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ، قد أراد إلغاء ما قضت به المادة ٣١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ من استثناء النساء من أحكامه .

وحيث إنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون الطعن على غير أساس .

(١٦٥)

القضية رقم ١٦٢٢ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسنى بك ومحمد أحمد غنيم بك ومصطفى فاضل بك واسماعيل مجدى بك المستشارين .

تبديد . ركن الضرر . سبيل مملوك للجمعية الزراعية . وجود عجز فيه . بيعه دون خسارة على الجمعية . ركن الضرر . يكفى لتحقيقه أن يلحق بالمشتريين ضرر لانه يتعدى الى الجمعية .

متى كان الحكم قد أثبت وجود عجز فى أيكاس السباد التى سلمت إلى مشتريها من الجمعية الزراعية ثم أدان أمين الشونة ومساعدته فى تبديد السباد فلا يجدى فى دفع التهمة عنهما القول بأن ركن الضرر غير متوفر فى الجريمة إذ الجمعية الزراعية قد حصلت على كامل حقهما ، إذ هذا القول مردود بأنه يكفى لتحقيق الجريمة أن يلحق بالمشتريين من الجمعية ضرر حتى يتعدى الضرر إليها أيضا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - عبد الفتاح محمد عبد الله ٢ - ماهر فرج أبادير (الطاعن) بأنهما بدائرة مركز جرجا ، بددا كمية السباد المبينة بالمحضر للجمعية

الزراعية الملكية وكانت قد سلمت إليهما بصفة كونهما وكيلين بالأجرة عن الجمعية التعاونية الملكية . وطلبت عقابهما بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح جرجا الجزئية قضت عملا بمادة الاتهام - بحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل فاستأنف المتهمان . ومحكمة سوهاج الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف التنفيذ لمدة خمس سنوات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصرا منطويا على خطأ في تطبيق القانون . ذلك بأنه دانه استنادا الى ما ظهر من عجز كبير في أكياس السباد لا يمتثل حدوده نتيجة تمزق الأكياس أثناء تفريغها على رصيف المحطة أو تسرب السباد منها دون أن يورد الحكم الأدلة الصحيحة على أن الطاعن وزميله الذى حكم عليه معه هما اللذان استوليا على هذا العجز . وإذا صح ما ذهب إليه الحكم من أن هذا العجز لا يمكن أن يكون بسبب عوامل بريئة فإنه يبقى أن يثبت أنه حدث بفعل هذا المتهم أو ذاك أو بفعلهما معا دون غيرها ممن يتعاون حراسة المخازن . ولما كان الثابت أن أكياس السباد التى تسلمها الطاعن وزميله من الجمعية الزراعية قد بيعت بحسب عددها المرصود فى دفاتر تلك الجمعية وتورد إليها ثمنها كاملا ، وأن الجمعية لم تدع أن شيئا من مالها قد اختلس ولم تقدم بأية شكوى ضد المتهمين فإن الجريمة التى أسندت لهما ودانتهما الحكم بها تكون غير متوافرة الأركان لأن المجنى عليه فيها لم يلحقه ضرر من فعل المتهمين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مصله " أن بعض الأهالى تقدموا بالشكوى من أن أكياس السباد الكيماوى تسلم إليهم من مخزن الجمعية الزراعية ناقصة حوالى عشرة كيلو جرامات فانتقل معاون ادارة المركز للتحقيق وأخرج عشرة أكياس من جهات متفرقة من المخزن مما أعد للتوزيع على

الأهالي ووزنها فوجد سبعة منها ناقصة الوزن بما يتراوح بين كيلو جرامين وخمسة عشر كيلو جراما وسأل مقدمي الشكوى فقررروا أنهم حضروا لتسليم السماد فوجدوا الأكياس ناقصة ، ومحاكمة على نحو يخالف حياة الجمعية ، فأرادوا إعادتها للخزن فرفض المتهمان — وهما أمين الشونة ومساعدده وقالوا إن المتهمين كانا يفتحان الأكياس يأخذان بعض ما فيها ويجمعانه في أكياس أخرى وبيعهانه لحسابهما وقد وزن المحقق الأكياس التي تسلمت للشاكين وهي خمسة فوجدها تنقص في مجموعها ٥٨ كيلو جراما ولم يجد في أربعة منها قطعة الرصاص التي يختم الكيس بها . وبسؤال محمد أحمد صالح افندي الموظف ببنك التسليف الزراعي الذي تسلم رسالة السماد في محطة جرجا وسلمها الى موظفي الجمعية الزراعية قرر أن القطار المخصص لسماد الجمعية كان يسبقه قطار آخر ينقل السماد الخاص ببنك التسليف ، ووجهته محطة البلينا ، وقد شب فيه حريق بمحطة جرجا فأوقف القطار الذي يحمل سماد الجمعية الزراعية في الجهة البحرية من المحطة وأفرغت حمولته فتمزق عدد من الأكياس لا يزيد على ١٢٠ كيسا ، وأعيد حياكتها بعد أن وضع بها ما تساقط من السماد ، واستبعد أن يصل ما تساقط منها الى عشرة أو عشرين كيلو جراما في كل كيس وشهد بمثل ذلك يوسف محمد ابراهيم متعهد تفريغ السماد ، وندبت النيابة العامة خيرا لفحص دفاتر الجمعية وبيان ما إذا كانت قد أثبت فيها وجود عجز في هذه الرسالة ، وتبين من تقرير هذا الخبير أن المتهمين قد تسلموا الرسالة بموجب محضر موقع عليه منهما وثابت فيه تسليمهما ٧١٠٠ كيس زنة كل منها مائة كيلو جرام ، ١٨٠٠ كيس زنة كل منها خمسون كيلو جراما وقد تسلمها من محطة جرجا سليمة كاملة الوزن وأن بعضها مفكك وأجريت خياطته بمعرفة أمين الشونة كما وجد محضر تسليم آخر عن توريد الرسالة لمخازن الجمعية موقع عليه بامضاء المتهمين أيضا ثابت فيه أن الرسالة أودعت المخزن سليمة وليس فيها ما يشوبها . وأنه بفحص دفاتر الجمعية وجميع المستندات الخاصة بهذه الرسالة لم يثبت وجود أي عجز فيها سواء في الكمية أو الوزن . وقد عرض الحكم بعد ذلك لدفاع المتهمين وتعليقهما العجز في أكياس السماد بما وقع من حريق في المحطة ترتب عليه تفريغ شحنة السماد بعيدا عن الرصيف

فتمزق أكثر الأيكاس وتناثر السباد منها ، والى شهادة مدير قسم الأسمدة بالجمعية الذى استشهدا به فشهد بأن الأيكاس التى كان يعبا فيها السباد بعد الحرب كانت من النوع الهش الذى يتمزق إذا اصطدم بالأرض . ثم قال الحكم "إنه قد ثبت قطعاً وجود عجز فى الأيكاس التى سلمت للشاكين والأيكاس المعدة للتسليم فى المخازن وصل أقصاه الى سبعة عشر كيلوجراماً فى الكيس وأن هذا العجز بالنسبة الى وزن الكيس يقل عن الخمس قليلاً وهى نسبة كبيرة لا ترى المحكمة احتمال حدوثها نتيجة لتمزق الأيكاس أثناء تفريغها على رصيف المحطة أو تسرب السباد منها لعدم جردة صنعها خصوصاً وأن عدد الأيكاس التى وجد فيه العجز كبير بالنسبة للأيكاس الكاملة الوزن فضلاً عما أثبتته المحقق من أنه لم يلاحظ وجود تمزق على الإطلاق فى الأيكاس التى فحصها وأن مثل هذا العجز الكبير فى الأيكاس لا بد وأن يلاحظ بمجرد الرؤية ممن يشتغلون كالمتهمين ببيع الأسمدة وكان من مقتضى ذلك اثباته فى محاضر التسليم لا سيما وأن نظام الجمعية يقضى بأن يحرر محضر تسليم للرسالة عند استلامها من المحطة ولدى ايداعها فى المخازن ولم يثبت فى أحد هذين المحضرين أو فى دفاتر الجمعية ما يدل على وجود عجز فى هذه الرسالة" ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين بذلك واقعة الدعوى التى دان الطاعن وزميله بها ، وكانت الأدلة التى استخلص منها ثبوتها فى حقهما من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته عليها فإن ما يشير الطاعن ليس إلا جدلاً فى أدلة الدعوى ومبلغ الاطمئنان إليها لما لا تصح إثارته أمام هذه المحكمة ، أما ما يقوله الطاعن عن عدم توفر ركن الضرر فى الجريمة لأن الجمعية الزراعية قد حصلت على كامل حقها ، فمردود بأنه يكفى لتحقيق الجريمة أن يلحق الضرر بالمشتريين من الجمعية الزراعية حتى يتعدى الضرر إليها أيضاً ومن ثم يكون الطعن على غير أساس فى موضوعه متعيناً رفضه .

جلسة ٢١ يناير سنة ١٩٥٢

(١٦٦)

القضية رقم ١٠٢٥ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدى بك وباسيل موسى بك المستشارين .

هتك عرض بالقوة . مفاجأة المجنى عليها أثناء نومها وتقييلها وإمساك ثدييها . تحقق به هذه
الجريمة .

إن مفاجأة المتهم المجنى عليها أثناء نومها وتقييله إياها وإمساك ثدييها يتحقق
به جنائية هتك العرض بالقوة لما فى ذلك من مباحثتها بالاعتداء المادى
على جسمها فى مواضع يتأذى عرض المرأة من المساس بجرمتها .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه بناحية وردان مركز امبابه مديرية
الجيزة : هتك عرض رتيبة على ابراهيم اللبودى بالقوة بأن فاجأها أثناء نومها
وأخذ يقبائها ويمسك بثدييها ، وطلبت من قاضى الإحالة إحالته الى محكمة
الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٦٨ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . وادعت
رتيبه على اللبودى المجنى عليها بحق مدنى وطلبت الحكم لها قبل المتهم بمبلغ
خمسمائة جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة
جنايات الجيزة قضت بحضورها بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل سنتين وبالزامه
بأن يدفع للمدعية بالحقوق المدنية خمسين جنيها والمصاريف المدنية وخمسمائة قرش
مقابل أتعاب المحاماة . فطعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بهتك عرض امرأة بالقوة ، جاء قاصرا ، وأقيم على أقوال شهود شايها التناقض ، وأخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأن المحكمة قد استندت في إدانته الى أقوال المجنى عليها ، ومن حضر من الشهود من أنه هو الفاعل ، مع أن الثابت أنها إنما عينت الخاني بأوصافه ، ولم تذكر اسمه ، وهو جار ملاصق لها في المسكن ، وتعرف شخصيته ، مما كان مقتضاه او صح قولها أن تذكره باسمه لمن حضر على الاستغاثة ، وأن لا تردد في التعرف عليه عند عرضه عليها ، إذ أنها لم تتعرف عليه أولا ، ثم عادت ، وتعرفت عليه ، وعالت الأمر بارتباكها ، وقد أخذته المحكمة هذه الأقوال ، دون أن تتعرض لهذا الاضطراب البادى في أقوال المجنى عليها ، ولا لما أثاره في دفاعه في هذا الشأن ، وفي سبب وجوده بدار المجنى عليها ، وإنه إنما حضر على الاستغاثة ، وكان يعالج فتح الباب الموصل الى الخارج ليلحق بالخاني الذي قالت المجنى عليها في بلاغها إنه كان لصا . كما أن ما أورده في حكمها من عدم وجود ضغائن بينهما ينفيه إقرار المجنى عليها بالتراع الذي وقع بسبب الخادمة التي كانت لديها وتركتها والتحققت بخدمته . ويضيف الطاعن أن الواقعة على فرض صحتها لا تخرج عن كونها فعلا فاضحا منطبقا على المادة ٢٧٩ عقوبات ، ولا تكون جناية هتك العرض ، إذ أن الفعل الذي وقع عليها هو التقبيل في خديها وفي فمها ، وهي لا تعتبر من العورات التي تحرص على سترها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة فقال . " إنه في ليلة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ الموافق ٢٠ ذى الحجة سنة ١٣٦٨ بناحية وردان من أعمال مركز امبابه بمديرية الجيزة دخل المتهم أنور دردير أحمد معوض منزل جاره عبد الوهاب عبد اللطيف أفندى المهندس ، وكان غائبا عنه لخمس أيام مضت ، وقد تمكن من الوصول اليه بطريق القفز من منزله الملاصق لمنزل عبد الوهاب ، وما أن دخله حتى دلف من بهو المنزل إلى الغرفة التي تنام فيها رتيبة على ابراهيم اللبودى

المجنى عليها هي وأطفالها وترك عادة مفتوحة الباب ، وكانت وقتئذ مضاعفة بمصباح صغير ، فجثا المتهم على ركبتيه بجوار السرير الذي كانت نائمة عليه بحيث أصبح وجهه مواجهاً لوجهها ، وفاجأها أثناء نومها بأن قبلها في وجنتيها ثم أمسك بشدييها من فوق ملابسها ، ولما أراد تقبيل فمها استيقظت مذعورة وتنبهت لما أتاه المتهم معها ، فأمسكت بملابسه وتشبثت به واستغاثت بالحيران فحاول المتهم الاقلاق منها ، ولكنها ظلت ممسكة به وتشبثت به حتى أفلت منها ودخل دورة المياه ثم حظيرة المواشي “ ، كما أورد الحكم الأدلة التي استخلص منها ثبوتها ، وتعرض لدفاع الطاعن المشار إليه ، فاطرحه للاعتبارات التي قالها . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو الجدل في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ الاطمئنان إليها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة التمييز ، أما ما يشير عن التطبيق القانوني ، فمردود بأن الواقعة الثابتة بالحكم من أنه فاجأ المجنى عليها أثناء نومها ، وقبلها ، وأمسك بشدييها ، يتحقق فيها جناية هناك العرض بالقوة لما في ذلك من مباغتتها بالاعتداء المادي على جسمها في مواضع يتأذى عرض المرأة من المساس بحرماتها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(١٦٧)

القضية رقم ١٠٩٧ سنة ٢١ القضائية :

حكم . تسهيه . تاجر تجزئة لبيع مواد التوين . عدم سحبه كميات السكر المقررة له في الميعاد المحدد . تمسكه بأنه لم يخطر بذلك الموعد . إدانته دون إقامة الدليل على حصول الإضرار . قصور .

إذا كان المتهم الذي دين باعتباره تاجراً لبيع مواد التوين بالتجزئة ، لم يسحب كميات السكر المقررة له من مخازن شركة السكر في الميعاد المحدد لذلك ، قد تمسك بأنه

لم يخطر بالموعد الذى كان ينبغى عليه أن يتسلم فيه مقرراته من السكر ، فان الحكم إذ دان الطاعن وقال إنه أخطر بموعد التسليم دون أن يقيم الدليل على ذلك يكون قاصرا قصورا يستوجب تقضيه ، لأن المادة ١٩ من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ قد أوجبت حصول هذا الإخطار حتى يسرى فى حقه التقصير إذا ما تخلف عن التسلم .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بجهة مركز أشمون باعتباره تاجرا لبيع مواد التموين بالتجزئة لم يسحب كيات السكر المقررة له من مخازن شركة السكر فى الميعاد المحدد لذلك ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١/١٩ و ٢/٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة أشمون الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام المذكورة وبالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وغرامة مائة جنيه وأمرت بوقف التنفيذ والمصادرة . فاستأنف ، كما استأنفت النيابة طالبة التشديد ، ومحكمة شبين الكوم الابتدائية قضت بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لعقوبة المصادرة التكميلية وبأيديه فيما عدا ذلك . فطعن المحكوم عليه فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه ، أنه دانه بعدم سحب كيات السكر المقررة له فى الميعاد المحدد دون أن يبين الواقعة بيانا كافيا .

وحيث إن النيابة العمومية رفعت الدعوى على الطاعن بأنه : باعتباره تاجرا لبيع مواد التموين بالتجزئة ، لم يسحب كيات السكر المقررة له من مخازن شركة السكر فى الميعاد المحدد لذلك . فقضت محكمة أول درجة ، بإدانته بناء على ماقالته من : " إن وقائع التهمة تتلخص طبقا لما تقدمت به النيابة فى أن المتهم باعتباره تاجر تجزئة ، لم يقم باستلام كيات السكر المنوط به استلامها فى الموعد

القانونى وتوزعها على المستهلكين . ومن حيث إنه بسؤال مفتش التموين فى محضر البوليس ذكر الوقائع السابقة ، ومن حيث إنه بسؤال المتهم اعترف بالتهمة ذاكرا أنه لم يكن معه المبلغ كاملا الأمر الذى دعا إلى التراخى فى استلام كمية السكر ويتعين من جميع ما تقدم ثبوت التهمة قبله ثبوتا كافيا لإدانته ، ويتعين معاقبته بواد الاتهام ، وترى المحكمة إيقاف التنفيذ عملا بالمادتين ٥٦ و ٥٥ من قانون العقوبات . وقد تأيد هذا الحكم بالحكم المطعون فيه الذى قال : "وحيث إن الحكم المستأنف صحيح فيما قضى به من إدانة المتهم استنادا إلى ما ثبت من محضر ضبط الواقعة باعتراف المتهم أمام هذه المحكمة من أنه قعد عن تسليم مواد التموين فى الموعد رغم إخطاره ، ومن ثم يتعين تأييد الحكم المستأنف" . ولما كان الثابت بمحضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن قد تمسك بأنه لم يخطر بالموعد الذى كان ينبغى عليه أن يستلم فيه مقرراته من السكر ، وكانت المادة ١٩ من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ قد أوجبت حصول هذا الإخطار حتى يسرى فى حقه التقصير إذا ما تخلف عن الاستلام ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن وقال إنه أخطر بموعد التسليم دون أن يقيم الدليل على ذلك يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه .

ر حيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(١٦٨)

القضية رقم ١٦٣٨ سنة ٢١ القضائية :

رئاسة حضرة صاحب المعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك ومصطفى قاضل بك وباسمى مرمى بك المستشارين .

حكم . تسية . بيان الواقعة . وجوبه . الإشارة إلى الأدلة التى اعتمد عليها دون بيان مؤداها . لا يكفى .

يُستَـرَـط في الحكم الصادر بالادانة أن تبين فيه واقعة الدعوى والأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها من المتهم ، ولا يكفي منه ذلك أن يشير الحكم الى الأدلة التي اعتمد عليها دون أن يذكر مؤداها حتى يبين منه وجه استشاده بها على ادانة المتهم . وإذن فالحكم الذي اقتصر على القول بثبوت التهمة من شهادة شاهدي الإثبات التي يستفاد منها تسلمه المبلغ (المتهم بتبديده) دون أن يذكر أسماء هؤلاء الشهود ولا مؤدى شهادتهم يكون قاصرا متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بدائرة الباجور ، بد مبلغ ٣٢,٥ جنيها لأخيه محمد عفيفي على كان قد سلمه إليه على وجه الوكالة لتوصيائه الى محمد عبد العظيم فاختمه لنفسه لإضراراً بمالكه ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعى بحق مدني أبو العلا عفيفي على وطلب الحكم له قبل المتهم بمبلغ ٣٢,٥ جنيها على سبيل التعويض ومحكمة الباجور الجزئية قضت ببراءة المتهم من التهمة المستندة إليه ورفض الدعوى المدنية عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . فاستأنفت النيابة . ومحكمة شبن الكوم الابتدائية قضت غيابيا بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم شهرين مع الشغل . فعارض وقضى برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه شابه القصور إذ قضى بادانة الطاعن استنادا الى أقوال الشاهدين محمد عبد العظيم وقنديل محمد قنديل ، دون أن يبين مؤدى أقوال هذين الشاهدين ، ويبين كيف استفاد منها ثبوت التهمة ، مع أنها في الحقيقة تنفي التهمة عنه .

وحيث إنه يبين من الحكم أنه قضى بإلغاء الحكم المستأنف وإدانة الطاعن استنادا الى أن المحكمة " تستخلص من شهادة شاهدي الإثبات ما يستفاد منه قطعاً بتسليم المتهم باستلامه ٣٢ ج و ٥٠٠ م من أخيه المحبني عليه لبسائها لمحمد

عبد العظيم لشراء جاووسة رفض تسليمها إليه إلا بعد اختصام مبلغ خمسة جنيهاً
يقول إنه له في ذمة أخيه المجنى عليه ، وأنه لذلك تكون التهمة ثابتة قبل المتهم
ولما كان يشترط في الحكم الصادر بالإدانة أن تبين فيه واقعة الدعوى والأدلة التي
استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها من المتهم ، فلا يكفي في ذلك أن يشير
الحكم إلى الأدلة التي اعتمد عليها دون أن يذكر مؤداها حتى يبين منه وجه
استشهادها على إدانة المتهم — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر
على قوله بثبوت التهمة من شهادة شاهدة الإثبات التي يستفاد منها تسليمه المبلغ
دون أن يذكر أسماء هؤلاء الشهود ومؤدى شهاداتهم ، فإنه يكون قاصراً قصوراً
يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(١٦٩)

القضية رقم ١٦٤٩ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدى بك وباسمى موسى بك المشار إليهم .

حكم . وجوب توقيعه وإيداعه قلم الكتاب في ثلاثين يوماً من تاريخ النطق به .

إن القانون على ما أولته هذه المحكمة — وطبقاً لنص المادة ٣١٢ من قانون
الإجراءات الجنائية — قد أوجب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة
ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة . فإذا كان الحكم المطعون فيه
صدر في يوم ٢٣ من مايو سنة ١٩٥١ وحتى يوم ٣ من يوليو سنة ١٩٥١ لم يكن
قد تم وضعه والتوقيع عليه وإيداعه قلم الكتاب ، كما يبين من الشهادة الصادرة
من قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ، فإنه يتعين القضاء بنقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بدائرة قسم السيدة ، تسبب في قتل فاروق السيد ابراهيم بغير قصد ولا عمد بأن كان ناشئاً عن عدم احتياطة وإهماله ، إذ أنه بصفته محولياً لقضبان الترام لم يحول الطريق للترام خط رقم ٧ الذي كان يقوده متهم آخر فاصطدم بالترام رقم ١٢ القادم من الاتجاه المقابل ، وكان مشغولاً عن عمله فترك القضبان محولة على شارع الخليج بعد أن زال الداعي إلى ذلك ودون أن يعيدها إلى الوضع الذي يجب أن تكون عليه — ونجم عن ذلك سقوط المجنى عليه من الترام رقم ٧ إلى الأرض وإصابته بالإصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعت نعيمة على طه بحق مدنى وطلبت الحكم لها قبل المتهم وآخر متضامين بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة السيدة الجزئية قضت حضورياً بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وبالزامه وآخر متضامين بأن يدفعاً للدعوى بالحقوق المدنية قرشاً صاغاً على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية . فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه لم تحرر أسبابه ولم يوقع عليه في مدة ثلاثين يوماً من النطق به .

وحيث إنه لما كان القانون على ما أولته هذه المحكمة وطبقاً لنص المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، قد أوجب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة ، وكان الحكم المطعون فيه صدر يوم ٢٣ مايو سنة ١٩٥١ ، وحتى يوم ٣ يولييه سنة ١٩٥١ لم يكن قد تم وضعه والتوقيع عليه وإيداعه في قلم الكتاب كما بين من الشهادة الصادرة من قلم كتاب نيابة جنوب القاهرة ، فإنه يتعين القضاء بنقضه .

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٢

(١٧٠)

القضية رقم ١١٣٠ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وباسملى موسى بك المستشارين .

دفاع . حكم محكمة أول درجة بالبراءة تأسيسا على المعاينة التى أجرتها . استبعاد محكمة الدرجة
الثانية هذه المعاينة لعدم حلف الشهود الذين سمعوا فيها اليمين . فضاؤها بالادانة دون تحقيق دفاع
المتهم باستحالة وقوع الحادث بالكيفية التى رويت . اخلال بحق الدفاع .

إذا كانت المحكمة الاستئنافية حين ألغت حكم محكمة أول درجة القاضى بالبراءة
قد استبعدت المعاينة التى أجرتها محكمة أول درجة وأسست عليها حكم البراءة
لاحتوائها على تحقيقات غير قانونية لعدم حلف الشهود اليمين ، وذلك دون أن
تجرى بنفسها تحقيقا للتثبت عن مدى صحة دفاع المتهم من استحالة وقوع الحادث
بالكيفية التى رواها الشهود ، مما اوضح لكان من المحتمل معه أن يتغير رأى
المحكمة فى الدعوى فان حكمها بالادانة على أساس استبعاد تلك المعاينة ودون
تحقيق دفاع المتهم يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعنة بأنها بدائرة مركز سوهاج : أحرزت مع آخرين
مواد مخدرة فى غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت عقابهم بالمواد ٢٥ و ٢١ و ٢٥
و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ومحكمة مركز سوهاج
قضت ببراءة المتهمه مما أسند اليها عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات
فاستأنفت النيابة ، ومحكمة سوهاج الابتدائية قضت بالغاء الحكم وحبس المتهمه

سنة مع الشغل وتغريمها مائتي جنيه . فطعنتم المحكوم عليها في الحكم الأخير بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مما تقوله الطاعنة في هذا الطعن إن الحكم المطعون فيه ، إذ النى الحكم الابتدائي الصادر ببراءتها وقضى بإدانتها باحراز المخدر ، قد استبعد المعاينة التي أجرتها محكمة أول درجة بناء على طلب الدفاع وأقامت على نتائجها حكمها بالبراءة ، واستند في هذا الاستبعاد إلى أسباب غير سديدة . ثم إن المحكمة الاستئنافية ، وقد رأت استبعاد تلك المعاينة ، لم تقم من جانبها بإجراء معاينة ، استجابة لما طلبه محامي الطاعنة أمام محكمة أول درجة تحقيقا لما دفع به من استحالة حصول الواقعة على الصورة التي صورها بها الضابط والمخبر — لم تقم المحكمة بهذه المعاينة ولم ترد في حكمها على هذا الطلب رغم أهميته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائي الصادر ببراءة الطاعنة ودانها باحراز المخدر قد قال فيما قال : ” وحيث إن هذه المحكمة لا ترى الأخذ نتيجة تلك المعاينة للأسباب الآتية : ١ — لأن المتهمه رتبت لها ترتيبا يجعل الواقعة في مصلحتها بدليل أنها طلبت إجراءاتها قبل نظر الدعوى . ٢ — لحصولها بعد الحادث بحوالى ثلاثة شهور وواحد وعشرين يوما مما يجعلها تفقد الأثر الذي كان يترتب عليها لو أنها أجريت وقت الحادث . ٣ — لاحتوائها على تحقيقات غير قانونية وذلك بإسماع شهادة شهود فيها بغير حلف يمين . وحيث إنه باستبعاد نتيجة المعاينة المذكورة تكون التهمة ثابتة قبل المتهمه من اعترافها بضبط المخدر بمنزلها ومن شهادة ضابط المباحث الذي شاهدها أثناء قيامه بالتفتيش وهي تحاول التخلص من المخدرات التي ضبطت معها بالقائها على منزل جارها ، ومن شهادة الجار المذكور ، ومن شهادة المخبر بكري أحمد سليم الذي كان مع ضابط المباحث وقت الضبط ، ومن أقوال باقي رجال القوة “ . ولما كان يبين من ذلك أن استبعاد الحكم لنتيجة المعاينة كان من عناصر استدلاله على ثبوت الواقعة قبل الطاعنة وأساسا لأخذه بأقوال الضابط

والمخبر من إمكان مشاهدة الطاعنة وهي تلقى المخدرات على منزل جارها، وكان من أسباب استبعاد المعاينة أنها احتوت على تحقيقات غير قانونية وذلك لسماع شهادة شهود فيها بغير حلف يمين ، مما مفاده أنه لو كانت هذه التحقيقات التي احتوتها المعاينة قد جرت على مقتضى القانون بتحليف الشهود اليمين قبل الشهادة لكان من المحتمل أن يكون للمحكمة رأى غير الذى ارتأته في المعاينة ، كما كان يحتمل أن يكون لها كذلك غير ذلك الرأى الذى انتهت عنده بالنسبة لأقوال الضابط والمخبر — لما كان ذلك ، وكان في إمكان المحكمة وقد أخذت على المعاينة احتواءها على تحقيقات غير قانونية لعدم حلف الشهود لليمين ، أن تصحح هذا الخطأ بأن تجرى بنفسها ما تراه من التحقيقات فتتحقق بذلك دفاعا لها ما للطاعنة وهو استحالة وقوع الحادث بالكيفية التي رواها الشهود ، مما لو صح لكان من المحتمل معه أن يتغير رأى المحكمة في الدعوى — لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ استند فيما استند إليه في إدانة الطاعنة على استبعاد معاينة محكمة أول درجة دون أن تحقق المحكمة دفاع الطاعنة الذى أجريت المعاينة بقصد تحقيقه يكون مشوبا بالاخلال بحق الطاعنة في الدفاع مما يعيبه ويوجب نقضه .

(١٧١)

القضية رقم ١١٤٤ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب الغزة : أحمد حسنى بك ومحمد أحمد غنيم بك واسماعيل مجدى بك وباسيل موسى بك المستشارين .

إثبات . تساند الأدلة . الاعتماد على دليل لا أصل له في الأوراق ضمن ما استندت إليه المحكمة .
قضى الحكم .

الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا . فإذا كان الحكم قد استند

— فيما استند إليه — في إدانة الطاعن إلى واقعة لا أصل لها في الأوراق ، ولم يكن من المستطاع الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهي إليه لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم ، فإن الحكم يكون معيبا متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية : ١ — زهرة ابراهيم النجار ، ٢ — خليل ابراهيم سلام الصعیدی "الطاعن" بأنهما بيلا أولا : أحرضا مواد مخدرة "حشيشا" بقصد الاتجار ، ثانيا : المتهمة الأولى تعدت على الصاغ فريد عبد البديع أثناء تفتيش منزلها وأحدثت به الإصابات الميئة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة تقل عن العشرين يوما ، وطلبت عقابهما بالمواد ١/١٣٣ و ١٣٦ و ١/١٣٧ من قانون العقوبات ١ و ٢ و ١٦/٣٥ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . سمعت محكمة بيلا الجزئية الدعوى ، وأمامها دفع الحاضر مع المتهمة الأولى ببطلان التفتيش ، فقضت المحكمة برفض الدفع بالنسبة للمتهمين معا وبالنسبة للأولى خاصة ، وقضت بحبس المتهم الثاني خمس سنوات مع الشغل وتغريمه ألف جنيه وحبس المتهمة الأولى سنتين مع الشغل وتغريمها أر بمائة جنيه والمصادرة والنفاذ عن التهمة الأولى وحبس المتهمة الأولى أيضا شهرا مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات عن التهمة الثانية وذلك عملا بمواد الاتهام سالفة الذكر ، فاستأنفا ، ومحكمة كفر الشيخ قضت بحضوريا للتمم الثاني وغيابيا للأولى بتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه الثاني وحده في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن ما ينهاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه استند إليه أنه اعترف في جميع مراحل الدعوى بأن المنزل الذي ضبطت فيه المخدرات له ويسكنه مع زوجته "المتهمة الأولى" في حين أن اعترافا مثل هذا لم يصدر من الطاعن ،

بل هو على العكس قد نفى صراحة إقامته في هذا المنزل مع هذه الزوجة وقرر أنه يقيم مع أخته نقيسه .

وحيث إن المحكمة قد أمرت بضم مفردات الدعوى تحقيقا لهذا الوجه ، فتبينت من الاطلاع عليها ، أن الطاعن سئل لأول مرة في تحقيق النيابة بتاريخ ٢ مايو سنة ١٩٥٠ فقرر أنه لا يقيم في المنزل الذي ضبطت فيه المخدرات وأنه يسكن عند أخته نقيسه ولم تبين ما يفيد أنه صدر منه بعد ذلك ، في أية مرحلة من مراحل الدعوى ، ما يتعارض مع هذا القول ومتى كان الأمر كذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند ضمن ما استند إليه في إدانة الطاعن إلى أنه معترف في جميع مراحل الدعوى بأن المنزل الذي ضبطت فيه المخدرات له ، وأنه يسكنه مع زوجته المتهمة الأولى ، فإن الحكم يكون قد استند على ما لا أصل له في الأوراق ، مما يعيبه ويستوجب نقضه . ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد استند إلى أدلة أخرى ، فإن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ، وليس من المستطاع مع ما جاء بالحكم الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنهى إليه لو أنها فطنت إلى أن هذا الاعتراف الذي أسنده إلى الطاعن لا وجود له .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه من غير حاجة للتعرض لأوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢٨ يناير سنة ١٩٥٢

(١٧٢)

القضية رقم ١٠١٥ سنة ٢١ القضائية :

رياسة حضرة صاحب العزة أحمد حسني بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة :
ابراهيم خليل بك ومحمد احمد غنيم بك ومصطفى فاضل بك واسماعيل مجدى بك المستشارين .

إثبات . أقوال نقلها شخص عن آخر ثم أنكروا هذا الآخر . لا مانع من الأخذ بها .

لا مانع في القانون من أن تأخذ المحكمة بالأقوال التي ينقلها شخص عن آخر
ولو أنكروا هذا الآخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت عنه حقيقة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بناحية بنى سميع مركز أبوتيج مديرية أسبوط
قتل على علي عبد العال همدا بأن أطلق عليه عيارين ناريتين قاصدا قتله فأحدث
به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وطلبت
إلى قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ٢٣٤/١ من قانون
العقوبات ، فقرر بذلك ومحكمة جنايات أسبوط قضت عملا بمادة الاتهام
بمعاقبة حسنين أحمد عبد العظيم بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . فطعن
الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

المحكمة

... حيث إن محصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالقتل

العمد جاء قاصر البيان فقد قال : ” إن غالية روفائيل قررت لشيخ الخفراء والخفير محمود عمر يوسف وضابط المباحث برؤيتها المتهم وهو يقفز إلى حائط منزلها ثم إلى أسطح المنازل المجاورة ، ولما أنكرت هذه الرواية في التحقيق كذبها الضابط وشيخ الخفراء والخفير في هذا الإنكار الذي قد يكون راجعا إلى رغبتها في إبعاد المسئولية عن نفسها هذا إلى أن إنكارها لهذه الواقعة أو اقرارها بها لا يؤثر “ ويقول الطاعن إن ما قاله الحكم من ذلك معيب لما تبين من وجود من تدعى بمسعدة واستشهاد الضابط وشيخ الخفراء والخفير بها أيضا وعدم سؤال هذه الشاهدة ولما تبين من أن غالية لم تنكر الواقعة كما قال الحكم وإنما هي قالت إن الذي كان يقفز على الأسطح شخص آخر غير المتهم وهو عبد الكريم زهران شقيق عبد الحليم المحبى عليه في الشروع في القتل الذي كانت سبب الجريمة المسندة إلى الطاعن وكذلك استند الحكم إلى شهادة شاهدي الرؤية اللذين شهدا بأن المتهم كان واقفا والمحبى عليه كان جالسا أى بما مفاده أن اتجاه الإصابة جاء من أعلى إلى أسفل في حين أثبت الكشف الطبي ان اتجاه الإصابة الثانية هو من أسفل إلى أعلى . ولما حاول التوفيق بين ذلك وبين شهادة الشاهدين قال ان اتجاه هذا العيار من أسفل إلى أعلى يشير إلى حدوثه من سقوط المصاب منبسطا على الأرض وهذا التعليل وقد أخذ به الحكم قام على الافتراض ولا أصل له في التحقيقات . ثم انه لما كانت المحكمة تحقiquا لما دفع به المتهم من ضعف بصر شاهد الرؤية عبد الحفيظ عبد المجيد لسبق إجراء جراحة في عينه قد نذبت الطبيب الشرعى لفحص مدى قوة إبصار هذا الشاهد فقام بذلك هو وطبيب العيون الاختصاصى وقررا بأنه يمكنه تمييز الأشخاص المعروفين له على بعد عشرين مترا في ضوء النهار فانه كان يتعين على المحكمة وقد أخذت بهذه النتيجة أن تبين في حكمها الأسباب التى بنى عليها هذا التقرير تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة الاستناد الذى قام عليه الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما توافر فيه جميع العناصر القانونية لحناية القتل العمد التى دان الطاعن بها واستند في ذلك إلى الأدلة

التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها من ثبوت الواقعة قبل الطاعن . ولما كان ذلك ، وكان لا محل لما يثيره الطاعن عن أقوال غالية روفائيل ذلك أنه فضلا عن أنه لا مانع في القانون من أن تأخذ المحكمة بالأقوال التي ينقلها شخص عن آخر ولو أنكرها هذا الآخر متى رأت هي أن تلك الأقوال قد صدرت عنه حقيقة فإن المحكمة لم تجعل من هذا المنقول عنها سنداً على الواقعة المنقولة وإنما هي استدلت على تلك الواقعة بشهادة شيخ الحفراء والخفير المباشر عليها ، كما أن الطاعن لم يشهد غالية المذكورة ولا مسعودة المشار إليها بوجه الطعن على أن الذي كان يقفز على السطح هو شخص آخر غيره ، وكان ما قاله الحكم المطعون فيه عن اتجاه الإصابة التي أحدثها العيار الثاني مستنداً فيه إلى تقرير الطبيب الشرعي لا تعارض بينه وبين شهادة شاهدي الرؤية ولا افتراض فيه وإنما هو استخلاص قام على مبررات فنية سائغة أوردتها الطبيب المذكور في تقريره ، وكانت المحكمة إذ قالت بإمكان الشاهد الأول للرؤية قد اعتمدت في ذلك على رأى الطبيب الشرعي الذي ندبته لفحص قوة إبصار الشاهد وكان الطاعن لم يطلب إلى المحكمة استدعاء هذا الطبيب لمناقشته في أسباب الرأى الذي ذهب إليه وأخذت به المحكمة مطمئنة إليه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون سليماً غير مشوب بالقصور ولا يكون الطعن عليه بهذه الأوجه إلا محاولة جدل في موضوع الدعوى ومناقشة أدلتها مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(١٧٣)

القضية رقم ١٠٥٩ سنة ٢١ القضائية :

إجراءات ، محاكمة . سماع الشهود واجب ما دام ذلك ممكناً .

الأصل في المحاكمة الجنائية أن تبنى على التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكناً . وإذن متى كان المتهم

قد تمسك أمام محكمة أول درجة بضرورة حضور الشاهد ومناقشته فقضت المحكمة في الدعوى دون أن تسمعه ، ثم لم تتدارك المحكمة الاستئنافية هذا الخطأ بل قضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون سماع الشاهد فإن حكمها يكون معيبا متعيضا تقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم عابدين — أعطى بسوء نية لحسن علي مخلوف شيكا بمبلغ مائتي جنيه على بنك مصر لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، وطلبت عقابه بالمادتين ١/٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح عابدين قضت غيابيا عملا بمبادئ الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل . فعارض المحكوم عليه والمحكمة قضت بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بتغريم المتهم ألف قرش . فاستأنف ومحكمة مصر الابتدائية قضت غيابيا بتأييد الحكم المستأنف . فعارض والمحكمة قضت برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تستجب الى ما طلبه من سماع شاهد الإثبات ومناقشته تحقيقا لدفائه .

وحيث إنه ثابت من محاضر الجلسات أن محامي الطاعن طلب من محكمة أول درجة بجلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٤٩ سماع شاهد الإثبات ومناقشته فاجلت المحكمة القضية بجلسة أخرى وكلفت النيابة بإعلانه إلا أنها قضت بعد ذلك في الدعوى بالإدانة دون أن تسمعه ثم قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم لأسبابه من غير أن تسمع الشاهد هي أيضا ، ولما كان الأصل في المحاكمة الجنائية أن تبنى على التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا . ولما كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة أول درجة

بضرورة حضور الشاهد ومناقشته فقضت المحكمة في الدعوى دون أن تسمعه ،
ثم لم تتدارك المحكمة الاستئنافية هذا الخطأ بل قضت بتأييد الحكم الابتدائي
لأسبابه دون سماع الشاهد — فان حكمها يكون معيبا متعيينا نقضه من غير حاجة
الى التعرض لأوجه الطعن الأخرى .

(١٧٤)

القضية رقم ١٠٧٢ سنة ٢١ القضائية :

حكم . تسببه . دفاع هام . عدم الرد عليه أو اجابته . قصور . مآل في حادثة قتل خطأ .

إذا كان المتهم في حادثة قتل خطأ قد نفى حصول خطأ منه كما نفى اتصال
السرعة بالحادث قائلا إن المجنى عليها وهى طفلة تبلغ الستين خرجت تلهو وتركها
أهلها دون رقابة وأنها ظهرت فجأة على شريط السكة الحديد فلم يكن فى استطاعته
تفادى الحادث وطلب اجراء معاينة تحقيقا لهذا الدفاع ، فان هذا الطلب هو
من الطلبات الهامة التى يتعين على المحكمة أن ترد عليها إذا لم تر اجابتها لتعلقه
بتحقيق الدعوى فى سبيل ظهور الحقيقة فيها ، فاذا التفتت عنه المحكمة ولم تجبه
ولم ترد عليه فان حكمها يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز كفر صقر تسبب بغير قصد
ولا تعمدا فى قتل جازيه عيد أحمد وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم
احتياطه بأن كان يقود قطار دلتا بسرعة زائدة ولم يطلق آلة التنبيه ولم يلق باله
جيذا للطريق فدهم المجنى عليها وأحدث بها الاصابات الميمنة بالكشف الطبى
والتي أودت بحياتها، وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . ومحكمة

جنع كفر الشيخ الجزئية قضت غايبا عملا بمادة الانهاى بحبس المتهم شهرين مع الشغل . فعارض ، والمحكمة قضت بتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت بتأييد الحكم . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه فى سبيل نفي الخطأ من جانبه طلب إلى المحكمة الاستئنافية الانتقال واجراء معاينة عن مكان الحادث تأييدا لهذا الدفاع ، إلا أن المحكمة لم تجبه الى هذا الطلب أو ترد عليه .

وحيث إنه يبين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية أن الدفاع عن الطاعن نفي حصول الخطأ منه كما نفي اتصال السرعة بالحادث وقال إن المجنى عليها وهى طفلة تبلغ الستين خرجت تلهو وتركها أهلها دون رقابة وأنها ظهرت على شريط السكة الحديد بجأة ولم يكن فى استطاعته مفاداة الحادث وطلب اجراء معاينة تحقيقا لهذا الدفاع . ولما كان هذا الطلب هو من الطلبات المهمة التى يتعين على المحكمة أن ترد عليها إذا لم تراجبتها لتعلقه بتحقيق الدعوى فى سبيل ظهور الحقيقة فيها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد التفتت عن هذا الطلب ، فلم تجبه ولم ترد عليه ، فإن حكمها يكون معيبا متعينا نقضه ، وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(١٧٥)

القضية رقم ١٠٧٣ سنة ٢١ القضائية :

حكم . خطؤه في ذكر اسم شاهد بتقديم كلمة منه على أخرى . زلة قلم . لا يؤثر في سلامته .
لا يؤثر في سلامة الحكم خطؤه في اسم شاهد بتقديم كلمة منه على أخرى مادام
الظاهر من سياقه أن هذا الخطأ لا يعدو أن يكون زلة قلم أثناء التدوين .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز كفر صقر شرقية - سرق الأتربة
المبينة بالمحضر والمملوكة لخريكليا فتبادس وطلبت عقابه بالمادة ٣١٨ من قانون
العقوبات وقد ادعت خريكليا فتبادس بحق مدني قبل المتهم وطلبت القضاء لها
عليه بمبلغ ٥١ جنيناً بصفة تعويض . ومحكمة جنح كفر صقر الجزئية قضت ببراءة
المتهم ورفض الدعوى المدنية . فاستأنفت المدعية . كما استأنفته النيابة . ومحكمة
الزقازيق الابتدائية قضت بالغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم أسبوعين مع
الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات وإلزامه بأن يدفع للمدعية
بالحق المدني مبلغ ١٥٠٠ قرش صاغ مع المصاريف المدنية المناسبة عن الدرجتين

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... ألغ

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول إن المحكمة دانت به بالسرقه استنادا إلى شهادة شهود
قامت الأدلة على كذبها وعلى أن الحادث ملفق لضغينة بينه وبين المجنى عليها
وقد أيدته في ذلك شهوده إلا أن المحكمة لم تعرض لهذا الدفاع ولا هي فندت أقوال
شهود النفي ثم انها حملت عبارة صدرت منه في التحقيقات غير معناها المقصود

إذ فسرت رغبته في التفاهم مع المجنى عليها بأنه طلب إلى شيخ الحفراء التريث في التبليغ عن الحادث حتى يتم الاتفاق معها بشأن الأتربة المسروقة بأنه لم يستطع تكذيب الشهود وهذا منها استخلاص غير سديد ، كما استندت في ادانته إلى شهادة شاهد ذكرت اسمه مع ان هذا الاسم لا وجود له بالأوراق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة على ثبوتها وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة ليست ملزمة بتعقب الدفاع في كل جزئية يثيرها بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالادانة للأسباب التي ذكرها . فان ما يثيره الطاعن لا يخرج في حقيقته عن كونه جدلا موضوعيا مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض ولا يؤثر في سلامة الحكم ما جاء من خطأ في اسم الشاهد بتقديم كلمة منه على أخرى إذ الظاهر من سياق الحكم أن الأمر فيه لا يعدو أن يكون زلة قلم أثناء التدوين . وحيث إنه لما حذم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٧٦)

القضية رقم ١١٧٤ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات اصحاب العزة : أحمد حسنى بك و ابراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك واسماعيل مجدى بك المستشارين .

تزوير مسيحى . ادانته في تزوير وثيقة زواج بادعائه كذبا أنه مسلم . عدم اثبات الحكم أنه نطق بالكلماتين . البحث في جوازه وعدم جوازه البحث في دخيلة نفس من يسلم بحسب الظاهر . لا محل له . إذا كان المتهم المسيحى قد تسمى أمام المأذون باسم من أسماء المسلمين وادعى أنه خال من الموانع الشرعية وقد أدانته الحكم بالاشتراك مع المأذون الحسن النية في تزوير وثيقة الزواج وأسس ذلك على أن المتهم ادعى أنه مسلم وأظهر استمداده لاتخاذ اجراءات شهر إسلامه وقدم بالفعل طلبا للمحكمة الشرعية لهذا الغرض ولكنه حين دعى لاتمام تلك الاجراءات رفض وتمسك بأنه على دينه المسيحى ،

... دون أن يورد أنه نطق فعلا بالشهادتين فإنه يكون سليما . ولا يصح النعى عليه بعدم جواز البحث في حقيقة دخيلة نفس من يسلم بحسب الظاهر وينطق بالشهادتين .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - سعيد بنحيت بشوت و ٢ - محمد توفيق فارس و ٣ - عبد العاطى طالب مصطفى - بأنهم بدائرة قسم كرموز محافظة اسكندرية أولا - المتهم الأول اشترك بطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو الشيخ محمد عبده المأذون الشرعى بقسم كرموز في ارتكاب تزوير في ورقة رسمية هي وثيقة عقد زواج رقم ٢٧٤٨٧٤ صحيفة رقم ٢ حال تحريرها المختص بوظيفته وذلك يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها ووضع ختم مزور بأن تقدم للمأذون الشرعى طالبا عقد زواجه من مبروكة ابراهيم موسى المسلمة وقرر كذبا بأنه خال من الموانع الشرعية والنظامية وتسمى أماءه كذبا باسم السيد بنحيت عبدالله حالة كونه مسيحيا وقدم له ختما مزورا بهذا الاسم الكاذب ووضع بصمة إصبعه على الوثيقة تأييدا لذلك فوقعت الجريمة بناء على هذه المساعدة - ثانيا - المتهمان الثانى والثالث اشتركا مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة السالفة الذكر بأن اتفقا معه على ارتكابها ورافقاء الى المأذون الشرعى وقررا أماءه بخلوه من الموانع الشرعية رغم علمهما بأنه مسيحى فصديق المأذون أقوالهما ووثق العقد فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت الى قاضى الاحالة إحالتهم الى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢٢٥ من قانون العقوبات . فقرر بذلك ومحكمة جنايات اسكندرية قضت فيها عملا بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٥ و ٢١٦ من قانون العقوبات والمادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات حضوريا للأول وغيابيا للثانى والثالث بمعاينة كل من سيد بنحيت بشوت ومحمد توفيق فارس وعبد العاطى طلب مصطفى بالسجن مدة ثلاث سنوات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة به . ذلك أن مناط البحث في الدعوى هو ما اذا كان الطاعن قد أسلم بحسب الظاهر قبل عقد الزواج أم لا . وما إذا كان يشترط لصحة عقد الزواج أن تتم اجراءات شهر الاسلام الرسمية — ويقول الطاعن عن المسألة الأولى أن الثابت من أقوال المجنى عليها في التحقيق وأمام المحكمة ومن الطلب المقدم من الطاعن لرئيس المحكمة الشرعية قبل الزواج أن الطاعن أعلن إسلامه ونطق بالشهادتين ، أما عن الثانية فإن المتفق عليه شرعا أن إعلان المسيحي لاعتناقه الاسلام ونطقه بالشهادتين كاف لاعتباره مسلما ، ومن ثم فإن زواجه بالمسلمة يكون صحيحا ، ولو لم تتم الاجراءات الرسمية لشهر اسلامه . وقد سلم الحكم المطعون فيه بكل ذلك ، ولكنه قضى بادانة الطاعن على أساس أنه لم يكن جادا حينما أعلن إسلامه ، ويقول الطاعن إن التعرف على حقيقة خبيثته هو حق الله وليس حق البشر — على أن ما أستند اليه الحكم فيما ذهب اليه لا يعدو شبهات علما الطاعن تعليلا مستساغا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتحقق به أركان الجريمة التي دان الطاعن بها ، وليس صحيحا ما يقوله الطاعن من أن الحكم أثبت أنه أسلم ونطق بالشهادتين ولو بحسب الظاهر وأنه دانه لان اجراءات شهر اسلامه لم تكن قد تمت أو لأنه لم يكن جادا حين أعلن اسلامه ، بل أن الواضح من الحكم أن ادانة الطاعن قد أسست على أنه ادعى كذبا أنه أسلم وأظهر استعدادا لاتخاذ اجراءات شهر اسلامه ، وقدم بالفعل طلبا للمحكمة الشرعية لهذا الغرض ولكنه حين دعى لاتمام تلك الاجراءات رفض وتمسك بأنه على دينه المسيحي . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يثبت أن الطاعن نطق فعلا بالشهادتين ، فلا محل لما يثيره الطاعن بشأن جواز أو عدم جواز البحث في حقيقة دخيلة نفس من يسلم بحسب الظاهر وينطق بالشهادتين .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٧٧)

القضية رقم ١١٧٥ سنة ٢١ القضائية :

اثبات . اقرار . متى يصح القول بعدم امكان تجزئته ؟

إن القول بعدم جواز تجزئة الاقرار محله الا يكون في الدعوى من أدلة غيره اذ لا يسوغ لطالب الحق الذى ليس لديه الدليل عليه أن يتخذ من أقوال خصمه دليلاً على ثبوت حقه ، أما اذا كانت هناك أدلة أخرى غيره فان المحكمة يكون لها أن تقضى فيها بناء على هذه الأدلة متى وثقت بها ولا يمكن بداهة أن يمنعها من ذلك ما يصدر من المدعى عليه من أقوال مركبة ، ولها عندئذ أن تعتمد على ما تطعن اليه منها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ - محمد فرغلي حسن ٢ - أحمد محمد فرغلي حسن - بأنهما بدائرة بندر قنا - الأول بدد اضراراً بفتحية عبد العال عبد الرحيم الجهاز المدين بالمحضر والذى سلم اليه على وجه الوديعة والثانى اشترك مع الأول فى ارتكاب الجنحة سالفة الذكر بالاتفاق والتحرير والمساعدة فوقعت الجنحة بناء على ذلك ، وطلبت عقابهما بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات للأول وبها وبالمادتين ٤٠ و ٤١ من نفس القانون للثانى . وقد ادعت فتحية عبد العال عبد الرحيم بحق مدنى قبل المتهمين وطلبت القضاء لها عليهما متضامتين بمبلغ مائة جنيه بصفة تعويض . ولدى نظر الدعوى بمحكمة بندر قنا الجزئية عدلت النيابة وصف التهمة للمتهمين فجعلتها تبديد الجهاز المذكور بعد يناير سنة ١٩٤٩ ، ثم قضت أولاً - ببراءة المتهم الأول ورفض الدعوى المدنية قبله وثانياً - بحبس المتهم الثانى شهرين مع الشغل والزمته بأن يدفع للخصية بالحق المدنى بصفتها مبلغ ٥٠ جنيهاً والمصاريف المناسبة ، فاستأنف المتهم الثانى (الطاعن) كما

استأنفت النيابة والمدعية بالحق المدني بالنسبة للمتهمين ومحكمة قنا الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الدعوى وقد رفعت عليه كشرىك في تهمة التبديد وعلى والده باعتباره فاعلا فإن الحكم ببراءة الوالد على أساس أن المحجى عليها أقرت بمقتضى ورقة مكتوبة أنها تسلمت منه الجهاز المدعى بتبديده يستتبع حتما أن يحكم ببراءته أيضا من تهمة الاشتراك ، لكن المحكمة دانته باعتباره فاعلا دون أن تبين العقد الذى دين الطاعن على أساسه ولا يرد على ذلك ما قالته من أنه تسلم الجهاز على سبيل الوديعة ، بمقتضى قائمة الجهاز ، ذلك بأنه بالرغم من تحرير هذه القائمة فإن حيازة الجهاز تبقى للزوجة مادامت الزوجية قائمة ويضيف الطاعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ أخذ بشرط من اعترافه المتضمن بقاء الجهاز بمنزله الذى يسكنه مع زوجته المحجى عليها بعد تحرير الاقرار واطرحت الشرط الآخر ، وهو أن أهل الزوجة استولوا عليه ، إذ فى تجزئة الاعتراف على هذا النحو مخالفة لقواعد الاثبات المدنية التى يجب مراعاتها فى العقود الواردة بباب خيانة الأمانة ، وأخيرا يقول إن الحكم جاء قاصرا ، إذ لم يبين الضرر الذى بنت عليه المحكمة قضاءها بالتعويض المدنى .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله :

”وحيث إنه يستخلص من سرد هذه الوقائع ومن الاطلاع على قائمة الجهاز المؤرخة ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٧ الموقع عليها من كل من المتهمين الثانى باعتباره زوجا والأول باعتباره ضامنا لهذا الزوج يتبين بأن الجهاز موضوع هذه القائمة قد أودع أمانة تحت يد المتهم الثانى بضمانة الأول — وبالاطلاع على الاقرار المؤرخ ١٥ مارس سنة ١٩٤٩ الموقع عليه من المحجى عليها تبين أن هذه المحجى عليها قد أبرأت ذمة المتهم الأول من الحكم فى الدعوى رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٨

شرعى جزئى قنا ومن الجهاز موضوع هذه الدعوى ولا عبرة بما ادعته من أن هذا الاقرار قد وقعت عليه وهى فى حالة اكراه ، وان الاكراه لم يثبت بل إن جميع شهود الاقرار وبينهم نائب عمدة البلاص وشيخ خفرائها قد شهدوا بصراحة بأنه لم يقع أى اكراه على المجنى عليها بل أنها هى التى كتبت هذا الاقرار بخطها ثم وقعت عليه وفضلا عن ذلك فان النيابة حفظت الشكوى بهذه الجناية اداريا صارفة النظر عنها مما يدل على عدم جديتها . أما ما يشيره الطاعن بصدد وصف التهمة فردود بما ذكره الحكم من أن "التهمة بالنسبة لهذا المتهم حسب الوصف الذى وصفتها به النيابة بالجلسة من أنه بعد يناير سنة ١٩٤٩ قد بدد جهاز المجنى عليها الذى سلم له على سبيل الوديعة بقائمة الجهاز المؤرخة ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٧ ثابتة بثبوتها قاطعا" . لما كان ذلك وكانت المحكمة قد استخلصت فى حدود سلطاتها من الوقائع التى أوردتها ، ومن الاطلاع على قائمة الجهاز أن الأمتعة كانت تحت يد الزوج فى منزله على سبيل الوديعة وكان ما ذكرته من ذلك من شأنه أن يؤدى إلى ما انتهت إليه ، فان الجدل الذى يشيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون له محل ، أما ما يشيره بشأن تجزئة الاعتراف فردود بأن القول بعدم تجزئة الاقرار إنما محله أن لا يكون فى الدعوى أدلة غيره ، إذ لا يسوغ لطالب الحق الذى ليس لديه الدليل عليه أن يتخذ من أقوال خصمه دليلا على ثبوت حقه . أما إذا كانت هناك أدلة أخرى غيره فان المحكمة يكون لها أن تقضى فيها بناء على هذه الأدلة متى وثقت بها ، ولا يمكن بداهة أن يمنعها من ذلك ما يصدر من المدعى عليه من أقوال مركبة ، ولها عندئذ أن تعتمد على ما تطمئن إليه منها . ولما كان الحكم الابتدائى قد استند فى ادانة الطاعن الى جانب اقراره المشار اليه الى شهادة الشهود ، وكان يكفى للقضاء بانتعويض ثبوت الجريمة فى حقه للأدلة التى أوردتها ، فان ما يشيره الطاعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٧٨)

القضية رقم ١٦٤٠ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك ومصطفى فاضل بك وباسمى موسى بك المستشارين .

تموين . تقديم مستخرج من واقع السجل الاجمالى لحركة الغزل مشتملا على حسابات الرسوم المستحقة . التأخر فى تقديم وتوريد الرسوم عن المواعيد القانونية . امتناعه العقاب .

إن القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩ الصادر من وزير التوين والمنشور بالجريدة الرسمية فى ١٩ من مايو سنة ١٩٤٩ قد أشار فى ديباجته الى القرار الوزارى رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرارات رقم ٤١٢ و ٧٠٠ و ٧١٨ لسنة ١٩٤٨ ويبين من الاطلاع على المواد ١٣ - ١٦ من القرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ (الذى وقعت الجريمة فى ظله) انها تنص على أحكام مماثلة للمواد ١٢ - ١٥ من القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩ ، كما تنص المادة ٣٦ من القرار المذكور على أن كل مخالفة لأحكام المواد من ١ - ١٩ يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها . وقد عدلت العقوبة بموجب القرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٨ فزيدت فى بعض الجرائم ولكنها بقيت كما هى عن الجرائم الأخرى ومنها المستخرجات من واقع السجل الاجمالى لحركة الغزل مشتملة على حساب الرسوم المستحقة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما بدائرة قسم مصر القديمة ١ - الأول بصفته صاحب مصنع نسيج وغزل والثانى مديره المسئول لم يدفعوا الرسوم المستحقة عن انتاج الغزل فى شهر ابريل سنة ١٩٤٩ و ٢ - بصفتهما السابقة لم يرسلوا لمراقبة الغزل والمنسوجات فى الميعاد المحدد مستخرجا من صورتين من واقع السجل الاجمالى لحركة الغزل عن القيود التى حصلت خلال شهر ابريل مشتملا على حساب

الرسوم المستحقة ، وطلبت عقابهما بالمواد ٣٠ و ٥٢ و ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ٤٠ من القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩ ، ومحكمة جناح مصر المستعجلة قضت ببراءة المتهمين . فاستأنفت النيابة ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم كل من المتهمين ٢٠ ج من كل تهمة . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون ، اذ قضى بالادانة بناء على نصوص القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩ مع أن هذا القرار لم ينشر في الجريدة الرسمية الا في ٢٠ من مايو سنة ١٩٤٩ ومع أن الاذار المرسل للطاعن في ١٩ من مايو ١٩٤٩ بتقديم الكشف ودفع الرسوم عن شهر أبريل لا يصلح تكليفا بالدفع في ظرف خمسة أيام من تاريخه لأنه أرسل قبل العمل بالقرار الوزاري الذي طبقته المحكمة في حقه ولذلك فتد أرسات مراقبة الغزل إندارا آخر في ٤ من يونية سنة ١٩٤٩ — مع أن الكشف قد قدمت في ٢٤ من مايو في الميعاد القانوني ووفقا للقرار الوزاري سالف الذكر الذي ينص على أن تقديم الكشف يكون في خلال الخمسة أيام الأولى من الشهر التالي .

وحيث إن القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩ الصادر من وزير التوين والمنشور بالجريدة الرسمية في ١٩ من مايو سنة ١٩٤٩ قد أشار في ديباجته الى القرار الوزاري رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرارات رقم ٤١٢ و ٧٠٠ و ٧١٨ لسنة ١٩٤٨ ويبين من الاطلاع على المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من القرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ وهو الذي كان ساريا وقت وقوع الجريمة أنها تنص على أحكام مماثلة للمواد ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ من القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩ كما تنص المادة ٢٦ من القرار المذكور على أن كل مخالفة لأحكام المواد من ١ الى ١٩ يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها وقد عدلت العقوبة بموجب القرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٨ فزيدت في بعض الجرائم ولكنها بقيت

كما هي عن الجرائم الأخرى ومنها الجريمتان موضوع هذا الطعن أى أن المشرع قد استبقى النص على عقاب الفعل المسند الى الطاعنين كما استبقى نفس العقوبة المقررة له .

وحيث إنه لما كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن المستخرجات الخاصة بشهر ابريل لم ترد للوزارة الا في ٢٤ من مايو سنة ١٩٤٩ وأن الرسوم لم تورد الا في ٩ من يونية سنة ١٩٤٩ وكان يجب وفقا للمادة ١٥ من القرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٨ أن ترسل المستخرج في اليوم الخامس من شهر مايو وأن تورد الرسوم خلال خمسة أيام من تاريخ المطالبة الحاصلة بموجب الإخطار المرسل للطاعنين في ١٩ من مايو سنة ١٩٤٩ لما كان ذلك ، فان الحكم حين دان الطاعنين بالجريمتين لا يكون قد خالف القانون في شيء .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٧٩)

القضية رقم ١٧٠٠ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وبمجة سور حضرات أصحاب العزة ابراهيم خليل بك ومجد أحمد غنيم بك ومصطفى فاضل بك واسماعيل مجدى بك المستشارين

١ - قذف . اسناد المتهمة واقعة معينة تتضمن طعنا في العرض . اعتبار ذلك قذفا . صحيح .

ب - اجراءات . قاض عرضت عليه الدعوى في أول جلسة لها بمحكمة الدرجة الأولى فأجلها دون أن يبدى فيها رأيا أو يصدر حكما . اشتراكه في الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه . لا خطأ في الاجراءات .

١ - متى كانت الألفاظ التى جهر بها المتهمة وأثبتها الحكم تشمل اسناد واقعة معينة تتضمن طعنا في العرض ، فان ذلك يعتبر قذفا .

٢ - اذا كان أحد قضاة الهيئة التي أصدرت الحكم ، قد عرضت عليه الدعوى في أول جلسة لها بمحكمة أول درجة وطلب طرفا الخصومة أمامه تأجيلها لإعلان الشهود ، ودفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفضها من غير ذي صفة إلا أنه لم يبد فيها رأيا أو يصدر حكما وانما أجل الدعوى الى جلسة أخرى ، فليس في ذلك خطأ في الإجراءات يعيب الحكم .

الوقائع

أقام الحاج محمود وهبة قاسم الدعوى المباشرة لدى محكمة بورسعيد الجزئية الوطنية على محمود عبد الله مسعود بصحيفة أعلنت اليه في ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٠ يتهمه فيها بأنه أولا - قذف في حقه - وثانيا - سبه علنا بأن قال له في الطريق العام وعلى مسمع من المارة " إنت هايز تلزق لى بذك ، بنتك نافذة ، بنتك سايبة ، بنتك خالصة ، بنتك فايتة يامعرض " وغير ذلك من الفاظ السب والقذف ، وطلب إليها محاكمته بالمواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ١٧١ و ٣٠٦ من قانون العقوبات ، كما طلب القضاء له عليه مؤقتا بمبلغ قرش صاغ واحد بصفة تعويض . والمحكمة قضت عملا بمواد الاتهام وبالمادتين ٣٠٨ و ٢/٢٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم سنة مشهور مع الشغل وبتغريمه ٢٠ ج م وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة خمس سنوات وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ ١ قرش على سبيل التعويض المؤقت ، فاستأنف ومحكمة بورسعيد الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف على أن يكون الايقاف شاملا لأية عقوبة تبعية وجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يدعى طعنه على خطأ في تطبيق القانون وبطلان في الاجراءات ، ويقول في بيان ذلك ، إن الحكم دانه بالسب والقذف علنا في حين أن ركن العلانية غير متوافر إذ أقرت المجنى عليها بأن السب والقذف

حصلا داخل منزلها ، وأن ما وقع من الطاعن لا يعتبر قذفا لأنه لم يسند إليها أمرا معيناً ويضيف إلى ذلك أن من بين قضاة الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، قاضيا كان قد نظر القضية بحكمة أول درجة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما محصله أن الطاعن عقد قرانه على ابنة المدعى بالحق المدني ، ثم ترمى إلى سماع المدعى أن الطاعن يقذف ابنته في عرضها فقصده إلى بيته وتحدث مع والديه بحضوره فصاح الطاعن "أنا معي عقد أنها بنت وبتك مش بنت" فثار الرجل وهم بالاعتداء عليه لولا أن تدخل والد الطاعن ونهر ابنه ، فانصرف المدعى إلى بيته في نفس الشارع ، فلحق به الطاعن وقال له : "هات بنتك نودينا للحكيم" فلطمه على وجهه ، فخرج إلى الطريق العام يصيح بأعلى صوته : "أنا عايز اتحدك يامعرص ، بنتك نافذة ، انت حاتلرقل بنتك البائرة" .

ولما كانت هذه الألفاظ التي أوردها الحكم تتضمن سبا وقذفا ينطوي على طعن في العرض ، وكان الحكم قد أثبت بالأدلة السائغة التي أوردها أن واقعة القذف قد حصلت بالطريق العام وتحققت العلانية ، فإن الحكم يكون صحيحا في القانون . أما ما يثيره الطاعن من أن ما وقع لا يمد قذفا فلا وجه له مادامت الألفاظ التي جهر بها واثبتها الحكم تشمل اسناد واقعة معينة تتضمن طعنا في العرض . وأما ما يقوله الطاعن بشأن أحد قضاة الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، فمردود بما تبين من محاضر الجلسات من أن هذا القاضي وإن عرضت عليه الدعوى في أول جلسة لها بمحكمة أول درجة وطلب طرفا الخصومة أمامه تأجيلها لإعلان الشهود ، ودفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة ، إلا أنه لم يبد فيها رأيا أو يصدر حكما وإنما أجل الدعوى إلى جلسة أخرى ، ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا محل له . ويكون الطعن على غير أساس في موضوعه متعيना رفضه .

(١٨٠)

القضية رقم ١٧٠١ سنة ٢١ القضائية :

١ — تفتيش . وكيل النيابة الكلية . اصداره اذنا بتفتيش متهم في دائرة المحكمة الكلية .
التابع لها . صحيح .

ب — اذن تفتيش . اعتماد النيابة في اصداره على تحريرات رجال البوليس . اقرار محكمة
الموضوع هذا الاجراء . اذن صادر وفقا لأحكام القانون .

١ — إن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال
التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها .
وإذن فالاذن الصادر من وكيل النيابة الكلية بتفتيش متهم ومنزله في دائرة النيابة
الكلية يكون صحيحا صادرا ممن يملكه .

٢ — إذا كانت النيابة قد اعتمدت في اصدار اذن التفتيش على تحريرات
رجال البوليس مما مفاده أنها رأتها كافية لتسوية هذا الاجراء ، ثم أقرتها على
ذلك محكمة الموضوع ، فهذا يكفي لاعتبار الاذن صادرا وفقا لأحكام القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما بدائرة مركز سمالوط — أحرزا بقصد
الاتجار مواد مخدرة (أفيونا) بدون مسوغ قانوني ، وطلبت عقابهما بالمواد
١ و ٢ و ٣٥/٦ — ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ولدى
نظر الدعوى أمام محكمة جنح سمالوط دفع المتهمان ببطلان التفتيش : أولا —
لأن اذن التفتيش صدر من وكيل نيابة المنيا الكلية ، وهو غير مختص باصداره إذ
أن المنهم ومنزله موجودان في غير دائرة عمله واختصاصه — ثانيا — أن وكيل
النيابة قد تسرع في إعطاء اذن التفتيش فأعطاه بغير مبرر وبدون تحر — ثالثا —

أن إجراء التفتيش نيظ باليوز باشى أحمد حسن إبراهيم بينما الثابت أن ضابط مباحث مركز سمالوط والكوانسابل هما اللذان قشما منزل المتهمين . والمحكمة المذكورة قضت ٤٦ بالمواد ١ و ٢ و ١٦/٣٥ و ٣٩ و ٤٥ من قانون العقوبات بالنسبة للأول ، أولا — برفض الدفع ببطلان التفتيش — ثانيا — براءة المتهم الثانية وثالثا — بحبس المتهم الأول سنتين مع الشغل والنفاذ وتغريمه مبلغ أربعمئة جنيه والمصادرة . فاستأنف المتهم الأول كما استأنفت النيابة . ومحكمة المنيا الابتدائية قضت فيها حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفى الموضوع أولا — بالنسبة للمتهم الأول برفضه وتأيد الحكم المستأنف ثانيا — بالنسبة للمتهم الثانية بإلغاء الحكم المستأنف وحبسها سنة واحدة مع الشغل وتغريمها ٢٠٠ ج م والمصادرة وأعفت المتهمين من المصروفات الجنائية . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن الطاعن الأول يدعى طعنه على بطلان التفتيش الذى أسفر عن ضبط المادة المخدرة لديه ، لأن الاذن به صدر من وكيل نيابة المنيا الكلية فى غير دائرة اختصاصه ولأن الاذن ليس له ما يبرره من تحقيق أو أمارات اتهام جدى وقد قام بتنفيذه ضابط آخر غير من صدر الاذن له ، وبغير حضوره أو إشرافه ، وتبنى الطاعنة الثانية طعنها على أن الحكم استند فى ادانتها الى أن الطاعن الأول طلب منها إحضار "حلة الأفيون" فاحضرتها وعزز ذلك بما جاء فى محضر التفتيش من أنه ضبط منها مبلغ ١٠١ جنيه و ٤٥٠ مليا فى حين أن هذه الواقعة كما أثبتتها التحقيق والحكم الابتدائى الذى قضى ببراءتها انما تحصل فى أن المتهم الأول كلفها باحضار حلة من إحدى الحجرات فلما لم تجدها ، أمرها باحضارها من فوق السطح ، فاحضرتها وفى حين أن التفتيش الذى أخذتها المحكمة بنتيجته قد وقع باطلا للأسباب التى أبدتها الطاعن الأول .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما حصله أن رئيس فرع ادارة مكافحة المخدرات بالوجه القبل قد وصل إلى علمه من التحريات أن

الطاعن يقجر في المواد المخدرة بمنزله بناحية قلوصنا فاستصدر إذا من وكيل نيابة المنيا الكلية بتفتيشه وتفتيش منزله ومن يوجد فيه ، ثم عهد الى الكونستابل أحمد طه كريم بأن يتخفى ويقاوض المتهم في شراء كمية من المخدرات ، وسلمه من أجل ذلك مبلغ أربعة وعشرين جنيا وبقي هو في انتظاره ، مع بعض أفراد القوة بالمحطة حتى عاد ومعه المتهم وأشار اليه بما يفيد تمام مهمته ، وسلمه كمية الأفيون المضبوطة فالتقى القبض على المتهم وقبضه فوجد معه مبلغ ٢٦٣ جنيا من بينها ١٢ جنيا من الأوراق التي سلمها الى الكونستابل ، ثم كلف ضابط مباحث المركز والكونستابل بتفتيش منزل المتهم ، فلم يعثرا على شيء فيه ، ووجدوا مع المتهم الثانية مبلغ ١٠١ جنيه و ٤٥٠ مليا وقرر الكونستابل أنه حين توجه أولا مع المتهم الى منزله لشراء الأفيون ، نادى المتهم الأول على الثانية وكافها بحضور "حلة الأفيون" فتطلعت في إحدى الغرف وقالت إنها غير موجودة ، ثم صعدت الى السطح واحضرتها . لما كان ذلك ، وكان وكلاء النيابة الكمية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة المحكمة الكمية التي هم تابعون لها ، ومن ثم فإن الاذن الصادر من وكيل النيابة الكمية بتفتيش الطاعن ومنزله ومن يوجد فيه بناحية قلوصنا وهي واقعة في دائرة نيابة المنيا الكلية يكون صحيحا صادرا من يملكه ، وكانت النيابة قد اعتمدت في إصدار ذلك الإذن على تحريات رجال البوليس مما مفاده أنها رأتها كافية لتسوية هذا الاجراء ، ثم أقرتها على ذلك محكمة الموضوع ، فإن ذلك يكفي لاعتبار الاذن صادرا وفقا لأحكام القانون ، هذا ولما كان تفتيش المتهم قد تم بمعرفة الضابط الذي صدر له الاذن بالتفتيش وكان تفتيش منزله بعد ذلك قد تم بمعرفة أعوان هذا الضابط وتحت إشرافه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله .

وحيث إن الحكم المطعون فيه اذ قضى بادانة الطاعنة الثانية في التهمة المسندة اليها قد أورد الأدلة السائغة على ثبوتها في حقها معتمدا فيما أثبتته من واقعة احضارها حلة الأفيون على ما شهد به الكونستابل أمام محكمة أول درجة وأيد ذلك بما أسفر عنه تفتيشها من وجود مبلغ كبير من المال معها مما يدل على اشتراكها في تلك

التجارة مع الطاعن الأول . لما كان ذلك ، فإن ما تثيره الطاعنة لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا ، يتصل بتقدير الأدلة ومبالغ الاطمئنان اليها ، مما لا تصح اثارته أمام هذه المحكمة ، ومن ثم يكون الطعن على غير أساس في موضوعه .

(١٨١)

القضية رقم ١٧٠٢ سنة ٢١ القضائية :

دفاع . قرار تحضيري أصدرته المحكمة من تلقاء نفسها . فصلها في الدعوى دون تنفيذ .
لا اخلال بحق الدفاع .

إذا كانت المحكمة في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة فيها قد أصدرت من تلقاء نفسها قرارا تحضيريا فإن هذا القرار لا تولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه ، ضونا لهذه الحقوق . وإذن متى كان الثابت من محاضر الجلسات أن محكمة أول درجة قد أجرت تحقيق الدعوى وسمعت شهود الاثبات في حضور الطاعن ، ثم رأت المحكمة الاستئنافية من تلقاء نفسها عند نظر المعارضة المرفوعة منه في الحكم الاستئنافي الغيابي تأجيل الدعوى وتكليف النيابة بإعلان شهود الاثبات ، فحضر واحد منهم الجلسة التالية وتخلف الآخرون ، كما تخلف الطاعن نفسه عن الحضور ، فاكتفت المحكمة بإسماع شهادة من حضر ، وقضت في الدعوى بتأييد الحكم المعارض فيه ، فإن هذا منها جائز ولا خطأ فيه ، ذلك أن المحكمة كانت قد اتخذت هذا الاجراء من تلقاء نفسها في سبيل تبين الحقيقة في الدعوى ، ثم رأت فيما بعد أن ظهور الحقيقة لا يتوقف حتما على تنفيذ قرارها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم الأزبكية — بدد مبلغ خمسين جنيها لمحمد حسن هبيد اضرارا به ولم يكن قد استلمها الا على سبيل الوكالة

لتسليمها لشخص آخر فاخترتها لنفسه ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الازبكية قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل فعارض . والمحكمة قضت بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف . ومحكمة مصر الابتدائية قضت غيابيا بتأييد الحكم المستأنف . فعارض والمحكمة قضت برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

.. حيث إن مبنى الطعن هو أن المحكمة الاستئنافية قد قررت سماع شهود الاثبات وكلفت النيابة باعلانهم فحضر شاهد واحد من بينهم ، سمعته المحكمة ، وقضت في الدعوى بالتأييد ، ويقول الطاعن إن في عدول المحكمة عن سماع الشهود الذين رأت ضرورة سماعهم ، اخلافا بحق الدفاع .

وحيث إنه يتبين من محاضر الجلسات إن محكمة أول درجة قد أجرت تحقيق الدعوى وسمعت شهود الاثبات في حضور الطاعن ، ثم رأت المحكمة الاستئنافية من تلقاء نفسها عند نظر المعارضة المرفوعة منه في الحكم الاستئنافي الغيابي تأجيل الدعوى وتكليف النيابة باعلان شهود الاثبات ، فحضر واحد منهم بالجلسة التالية وتخلف الآخرون ، كما تخلف الطاعن نفسه عن الحضور ، فسمعت المحكمة شهادة من حضر ، وقضت في الدعوى بتأييد الحكم المعارض فيه ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اتخذت هذا الاجراء من تلقاء نفسها ، في سبيل تبين الحقيقة في الدعوى فانها إذا ما اكتفت فيما بعد بسماع من حضر من الشهود واستغنت عن الباقيين وفصلت في الدعوى كان هذا منها جائزا ولا خطأ فيه ، ما دامت هي التي رآته أولا ، ثم رأت فيما بعد أن ظهور الحقيقة لا يتوقف حتما على تنفيذ قرارها برمته ، وبخاصة إذا كان الطاعن نفسه لم يتمسك بسماع من تخلف من الشهود ذلك أن قرار المحكمة الذي أصدرته مع تلك الملايسات لا يعد حكما تمهيديا بل هو لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة فيها لا تتولد عنه حقوق الخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه ، صونا لهذه الحقوق ومن ثم يكون الطعن على غير أساس في موضوعه متعيينا ورفضه .

جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٥٢

(١٨٢)

القضية رقم ٩١٧ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة ومحمد أحمد غنيم بك واسماعيل محمد دى بك وباسيل موسى بك
المستشارين .

المادة ٤١ من الدستور . مرسوم صادر بين دورى الانعقاد . عرضه على البرلمان فى أول
اجتماع له . بقاؤه نافذ المفعول إلى أن يقرر أحد المجلسين عدم إقراره .

إن المادة ٤١ من الدستور إذ نصت على أنه ” إذا حدث فيما بين أدوار
انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تتحمل التأخير فللملك
أن يصدر فى شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون مخالفة
للدستور ، ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى وعرض هذه المراسيم
عليه فى أول اجتماع له فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها
من قوة القانون “ — فإنما ينصرف هذا النص إلى معنى واحد هو أن هذه المراسيم
إذا عرضت على البرلمان فى أول اجتماع له فإنها تظل نافذة المفعول إلى أن يقرر
أحد المجلسين عدم إقرارها . ولا يؤثر فى هذا النظر أن يكون قد انقضى على صدور
المرسوم مدة سنوات عقدت فيها دورات مختلفة للبرلمان دون أن يصدر من أى
من مجلسيه قرار فى شأنه ما دام الدستور لا يشترط صدور قرار بتأييد المراسيم
التي تصدرها السلطة التنفيذية بالتطبيق لنص المادة ٤١ من الدستور ، وإنما
هو يقضى باستمرار نفاذها ما لم يقرر أحد المجلسين عدم موافقته عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ — الدكتور شريف فتح الله حتاته ، ٢ — مورييس البير بنيارة (الطاعن الأول) ، ٣ — مدام ناعوس كاثيل ، ٤ — يوسف إيلي جاني ، ٥ — السيد محمود عبد الكريم ، ٦ — محمد عبد الجابر خلاف (الطاعن الثاني) ، ٧ — محمد كمال عبد الحليم بأنهم بدائرة قسم روض الفرج محافظة مصر أسسوا وأداروا في المملكة المصرية جمعية ترمي إلى سيطرة طبقة اجتماعية لقلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة واحذوفا في ذلك بأن نشطت هذه الجمعية للقضاء على طبقة الملاك والرأسماليين واسيادة الطبقة العاملة وحكمها المطلق وإلغاء الملكية الخاصة بوسائل الانتاج ونقلها للدولة ، كل ذلك عن طريق خلق مجتمع مصرى على غرار الوضع القائم في روسيا وبالأسلوب الثورى الذى اتبعه لينين وستالين في الثورة الروسية وتحريض العمال على الاعتصاب والاعتداء على حق الغير في العمل وتحريضهم على بغض طائفة الملاك والرأسماليين تحريضا من شأنه تكدير السلم العام . وطلبت معاقبتهم بالمواد ١/٩٨ و ٩٨ من قانون العقوبات . ومحكمة جنابات مصرفضت بتاريخ ٧ من أبريل سنة ١٩٥١ غيابيا لثمتهم الأول وحضوريا للباقيين أولا — بايقاف محاكمة المتهم الرابع يوسف إيلي جاني حتى يعود إليه من الرشد ما يكفى للدفاع عن نفسه ، وبمعاقبة الدكتور شريف فتح الله حتاته بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وتغريمه مائة جنيه مصرى ، وبمعاقبة مدام ناعوس كاثيل بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات وتغريمها مائة جنيه مصرى ، وبمعاقبة كل من مورييس البير بنياره والسيد محمود عبد الكريم ومحمد عبد الجابر خلاف بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وتغريم كل منهم خمسين جنيها مصرى وذلك عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات . وثانيا — بمصادرة المضبوطات . وثالثا — منع المتهمين الثانى والثالثة والخامس والسادس المعاملة الخاصة بالفئة (١) المنصوص عليها فى لائحة السجون . ورابعا — براءة المتهم الأخير محمد كمال عبد الحليم مما أسند إليه . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن الأول، وإن قرر الطعن في الميعاد، إلا أنه لم يقدم لظعنه أسبابا، فظعنه لا يكون مقبولا شكلا .

وحيث إن طعن الثانى قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن أول ما ينبغى هذا الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه طبق على واقعة الدعوى المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ الذى صدر بين دورى انعقاد البرلمان ولم يستكمل إلى اليوم الشروط الشكلية المنصوص عليها فى المادة ٤١ من الدستور تلك التى تقضى بزوال قوة المرسوم بقانون إذا هو لم يعرض على البرلمان أو لم يقره أحد المجلسين . ويقول الطاعن إن المادة المذكورة إذ استلزمت لاستمرار نفاذ المراسم بقوانين أن يصدر قرار إيجابى باقرارها من كلا المجلسين فإنه لا يجوز مطلقا أن يحمل سكوت البرلمان فى هذا المقام على معنى الإقرار، بل أنه إذا ما مضت مدة معقولة دون حصول الإقرار من أى المجلسين تحقق ذلك الشرط السلبى المقرر دستوريا لزوال قوة المرسوم بقانون، ولما كان قد انقضى على إيداع ذلك المرسوم الذى طبقه الحكم ست دورات متعاقبة دون إقراره وتحلل هذه الدورات انتهاء فصل تشريعى، وابتداء آخر جديد، ورغم ذلك لم يقره مجلس الشيوخ، فإن هذا المرسوم بقانون يكون قد فقد ما كان له من قوة القانون .

وحيث إن المادة ٤١ من الدستور إذ نصت على أنه "إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، فللملك أن يصدر فى شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور، ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى وعرض هذه المراسم عليه فى أول اجتماع له، فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون" — فإنما ينصرف هذا النص إلى معنى واحد هو أن هذه المراسم إذا عرضت على البرلمان فى أول اجتماع له فإنها تغل نافذة المفعول إلى أن يقرر

أحد المجلسين عدم إقرارها . ولما كان الطاعن لا ينازع في أن المرسوم الذي طبقه الحكم قد عرض على البرلمان وأن قرارا من أى من المجلسين لم يصدر بعدم إقراره ، فإنه يكون قد ظل محتفظا بما له من قوة القانون . ولا يؤثر في هذا النظر ما يسوقه الطاعن من أنه قد انقضى على صدور هذا المرسوم عدة سنوات عقدت فيها دورات مختلفة للبرلمان دون أن يصدر من أى من مجلسيه قرار في شأنه ما دام الدستور لا يشترط صدور قرار بتأييد المراسيم التي تصدرها السلطة التنفيذية بالتطبيق لنص المادة ٤١ من الدستور ، وإنما هو يقضى باستمرار نفاذها ما لم يقرر أحد المجلسين عدم موافقته عليها .

وحيث إن الطاعن يضيف إلى ما تقدم أن الحكم المطعون فيه طبق المادة ١/٩٨ المضافة إلى قانون العقوبات بالمرسوم بقانون سالف الذكر ، وذلك رغم عدم توفر شروط انطباقها على الواقعة من حيث وجود جمعية ترمى إلى الأغراض المبينة بهذه المادة ومن ناحية أن استعمال القوة أو الإرهاب أو الوسائل الأخرى غير المشروعة ملحوظ في ذلك ، أو أن الطاعن قد توافر فيه شروط الانضمام إلى جمعية من هذا النوع ، وأن الحكم قد استند في ثبوت الواقعة عليه إلى ما وجد من مضبوطات في المنزل الذي يسكنه هو والمتهم الخامس وذلك دون أن يبين أيهما هو الذي أتى بهذه المضبوطات وعلى الرغم مما ثبت أمام المحكمة من شيوع حيازتها بينهما . كما استند إلى نتيجة تفتيش باطل ذلك أن إذن النيابة بالتفتيش قد اقتصر على شخص المتهم الخامس ومسكنه وصدر شفويا دون كتابة ، ومع هذا فقد ثبت بالحكم أن التفتيش شمل شخص الطاعن ومسكنه رغم علم البوليس الذي قام به باستقلال المسكن المأذون بتفتيشه عن مسكن الطاعن — الأمر الذي لم يفت المتهم الخامس أن يذبه البوليس إليه وتنتفى معه كل شبهة تبرر الخلط بين المسكنين ، هذا إلى أن القبض على الطاعن وتفتيش شخصه قد وقع كذلك باطلين لعدم صدور إذن سابق بهما أو قيام أية حالة أخرى تبرر في القانون حصول هذا التفتيش بغير إذن . ويضيف الطاعن أن الحكم قد استند إلى تحقيقات تمت في ظل لأحكام العرفية وفي غير الأحوال التي شرعت لها تلك الأحكام قانونا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجناية التي دان الطاعن بها وذلك بالتطبيق لنص المادة ١/٩٨ من قانون العقوبات فأثبتت وجود جمعية ترمى إلى تحقيق الأغراض المشار إليها بهذه المادة وأن استعمال القوة أو الارهاب أو الوسائل الأخرى غير المشروعة كان ملحوظا في ذلك كما أثبت أن الطاعن كان منضما إلى تلك الجمعية عاملا فيها ، واستند في كل ذلك إلى أدلة من شأنها أن تؤدي في العقل والمنطق إلى ثبوت الواقعة قبل الطاعن . وتعرض لدفاعه بطلان القبض والتفتيش المشار اليه بأسباب الطعن ورد عليه بما يفنده بأن أثبتت صدور إذن صحيح من وكيل النيابة المحقق بتفتيش المسكن الذي يقيم به المتهم الخامس مع الطاعن وأن هذا الأخير هو مستأجر المسكن برمته وباسم غير اسمه الحقيقي كما أثبت عدم قيام دليل على تخصيص جزء منه لأى من المتهمين وأنه قد ضبطت به أكداس من الأوراق الشيوعية وآلة طباعة وأدواتها وأن بعض أوراق شيوعية للطاعن قد وجدت بالجحرة المقول إنها للمتهم الآخر وقال إن ضبط الأوراق والأدوات سابقة الذكر في المسكن المشار اليه وضبطه عند عودته إلى هذا المسكن بعد منتصف الليل متسهما بغير اسمه الحقيقي بل باسم غير الذي تسمى به في عقد الايجار كل ذلك مما يبيح القبض عليه لأنه مما يجعل الجريمة في حالة تلبس .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد قال عن التحقيقات الابتدائية "وإن الدعوى قد حققتها النيابة في حدود سلطتها الممنوحة لها بانقوائين المعمول بها وقت الحادث وقد أحيلت بعد ذلك هذه القضايا بحالتها إلى المحاكم العادية في حدود القانون أيضا على أن المحكمة قد تولت بعد ذلك كله تحقيق الدعوى من كافة وجوهها وسمعت فيها دفاع المتهمين بما لا يترك مجالا للقول بانعدام التحقيقات السابقة أو بطلانها " وكان هذا الذي أثبتته الحكم وقال به في صدد الرد على دفاع الطاعن صحيحا في القانون ولا يجحد الطاعن أصله من الأوراق . فإن الحكم المطعون فيه يكون سليما ويكون الطعن فيه بما تقدم على غير أساس ويتعين من أجل ذلك رفض هذا الطعن موضوعا .

جلسة ٧ فبراير سنة ١٩٥٢

(١٨٣)

القضية رقم ١٣٨٦ سنة ٢٠ القضائية :

رياسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات
أصحاب العزة : أحمد حسني بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك
واسماعيل مجدي بك المستشارين .

قانون . المادة الخامسة من قانون العقوبات . الفرق بين عبارة "العمل بالقانون" وعبارة
"صدور القانون" . قانون الإجراءات الجنائية . نشره في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ على أن
يعمل به بعد ثلاثين يوما . نفاذه من تاريخ ١٥ أكتوبر فيما هو أصحح لهم . دعوى عمومية
عن واقعة مضى عليها أكثر من أربع سنوات ونصف قبل نشر القانون . سقوطها .

إنه بالرجوع الى المادة الخامسة من قانون العقوبات يبين أنها بينما تنص
في فقرتها الأولى على أنه "يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت
ارتكابها" فإنها تنص في فقرتها الثانية على أنه "إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل
الفصل فيه نهائيا ، قانون أصحح لهم ، فهو الذي يتبع دون غيره" والفرق واضح
بين عبارة "العمل بالقانون" وعبارة "صدور القانون" . أما المحكمة في التفرقة
بين الحالين فهي واضحة أيضا . ذلك بأن الأصل في القوانين — حسبما نص عليه
الدستور في المادة ٢٦ — أن تكون نافذة باصدارها من جانب الملك وأن
الدستور إذا كان قد أعقب هذا النص بأن تنفيذ القوانين في كل جهة من
جهات القطر يكون من تاريخ العلم باصدارها وأن هذا العلم يكون مفترضا بمضى
ثلاثين يوما من تاريخ نشرها — فإن هذا إنما أملاه حرص واضع الدستور على عدم
جواز أخذ الناس بالقوانين ما لم يكونوا قد علموا بصدورها سواء أكان هذا
العلم حقيقيا أم مفترضا ، ولذا فإنه بينما خول للسلطة التشريعية أن تعدل في القوانين

مواعيد تفاذها إما بقصر ميساد الثلاثين يوما أو مده أو بإجازة سرياتها على ما وقع قبلها من حوادث فانه قد حرص في المادة السادسة منه على أن يحرم العقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليه . وإذن فتم كان قانون الاجراءات الجنائية الذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ على أن يعمل به — حسب نص المادة الثانية من قانون إصداره — بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره قد نص في المادة ١٥ منه على أن الدعوى الجنائية في مواد الجناح تنقضى بمضى ثلاث سنين من وقوع الجريمة ، ونص في المادة ١٧ على أنه ” لا يجوز في أية حال أن تطول المدة المقررة لا نقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها “ — لما كان ذلك وكان قد انقضى أكثر من أربع سنوات ونصف يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ فانها تكون قد سقطت بمضى المدة إعمالا للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات باعتبار أن المادة ١٧ المشار إليها قانون أصلح للتمهم صدر ونشر فيجب اتباعه دون غيره ، ولا يمكن أن يكون للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر بتعديل المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية والذي يقضى بأن لا تبدأ مدة السقوط المشار إليها فيها بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ — تأثير على الواقعة ما دامت الدعوى الجنائية كانت قد سقطت فعلا في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

الوقائع

انهمت النيابة العامة المتهمين بأنهم في يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٣ والثلاث سنوات السابقة على هذا التاريخ بدائرة قسم المنشية : المتهم الأول ايلي لطفى لاختلاس مبلغ ١٢٤٥٤ ج و ٥٣٧ م من ضريبة الملاحى المستحقة لبلدية الاسكندرية تطبيقا لقرار البلدية الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٢٧ ومبلغ ٧١٤٤ ج و ٨٦٠ م من اعانة البر المستحقة للحكومة طبقا للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤١ ولم تكن هذه الأموال قد سلمت إليه إلا على سبيل الوكالة حيث كان حصلها بواسطة مستخدميه . جاى المتهمين بوصفه مستغلا لدارى سينا كونكورديا وركس ، من مرتادى

هاتين الدارين واختلسها بعد ذلك لنفسه اضرارا بالجهتين (المحبى عليهما) .
والباقون : اشتركوا مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة في جريمته السالفة
الذكر حيث اتفقوا معه على طريقة اختلاس تلك المبالغ وساعدوه في تنفيذها
وهي تارة ببيع التذكرة الواحدة لأكثر من متفرج وتارة أخرى ببيع التذكرة بأكثر
من سعرها المقرر فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت
معاقة المتهم الأول بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ومعاقبة باقى المتهمين
بالمواد ٣٤١ و ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ من نفس القانون . وقد ادعى الحاضر
عن المدعيتين بالحقوق المدنية قبل جميع المتهمين متضامنين بمبلغ ١٩٥٥٧ ج و ٩٥٠ م
عن بلدية الاسكندرية ، وعن وزارة الشؤون الاجتماعية إعانة ٨٤٩١ ج و ٩٥٠ م
وفوائد كل مبلغ ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد . وفى أثناء نظر الدعوى
أمام محكمة جناح المنشية الجزئية توفى المتهم الخامس (فيكتور سمعان زغيب)
وبعد أن أتمت نظرها قضت فيها حضوريا بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧
للمتهمين الأول والثانى والثالث والثمان والتاسع والعاشر والثانى عشر وفى غيبة
الباقيين : أولا - بسقوط الدعوى العمومية بالنسبة للمتهم الخامس (فيكتور
سمعان زغيب) . وثانيا - ببراءة باقى المتهمين جميعا وأعفتهم من المصاريف
الجنائية . وثالثا - بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى المدنية
المرفوعة من كل من بلدية الاسكندرية والحكومة المصرية وبإلزام كل منهما
بمصاريف دعواها المدنية ، وذلك عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات .
فاستأنفت النيابة كما استأنفته المدعيتان بالحقوق المدنية . ومحكمة الاسكندرية
الابتدائية قضت بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٥٠ غايبيا للمتهمين الرابع والسادس
والحادى عشر وحضوريا لباقي المتهمين بتأييد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة
والمدعيتان بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... حيث إنه قبل الفصل فى هذا الطعن وبتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ ،
نشر فى الجريدة الرسمية قانون الاجراءات الجنائية على أن يعمل به - حسب
نص المادة الثانية من قانون اصداره - بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره .

ولما كانت المادة ١٥ منه تقضى بأن الدعوى الجنائية فى مواد الجنىح تنقضى بمضى ثلاث سنين من وقوع الجريمة ، وكانت المادة ١٧ بعد أن بينت أسباب انقطاع تلك المدة قد أتت بحكم جديد لم يكن موجودا فى قانون تحقيق الجنائيات وهو أنه : " لا يجوز فى أية حال أن تطول المدة المقررة لا تقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها " . لما كان ذلك وكان مقتضى هذا النص الجديد ، فيما لو طبق على واقعة الدعوى إعمالا للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، أن تكون الدعوى الجنائية قد سقطت بمضى المدة فإنه يتعين البحث فيما إذا كانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ المشار إليها تسرى على واقعة الدعوى باعتبارها قانونا أصلى لهم وأنه قد صدر ونشر فيجب اتباعه دون غيره ، أو أن الدعوى الجنائية المذكورة تظل خاضعة لأحكام قانون تحقيق الجنائيات التى لم تكن تضع حدا لطول المدة بسبب الانقطاع على اعتبار أن قانون الاجراءات الجنائية ، وإن كان قد استكمل أدواره التشريعية التى نص عليها الدستور بأن أقره مجلسا البرلمان وصدق عليه الملك وأصدره منذ ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، كما هو واضح من قانون إصداره ، إلا أنه لم ينشر إلا فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ على أن يعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره ، ولذا فلا يجوز للحاكم تطبيقه . كما يتعين البحث كذلك فيما إذا كان للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ تأثير فى النتيجة التى ينتهى إليها هذا البحث .

وحيث إن المحكمة لذلك قد أفسحت للخصوم فى أن يدلى كل منهم برأيه فى هذا الشأن .

وحيث إن النيابة العمومية ذهبت الى القول بعدم سريان الحكم الجديد الذى استحدثته المادة ١٧ على واقعة الدعوى قائلة إن القوانين لا تعتبر نافذة إلا باصدارها ونشرها وحلول الوقت المحدد لإعمالها وذلك لى يكون نفاذها فى وقت واحد بالنسبة إلى كافة المخاطبين بها من سلطات وأفراد ومادام الوقت المحدد لنفاذ قانون الاجراءات الجنائية لم يحل بعد ، فإن قانون تحقيق

الجنایات هو وحده الذى ينطبق على واقعة الدعوى — وتضيف النيابة إلى ذلك أن القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ قد صدر هو أيضا ونشر في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ قبل تاريخ العمل بالقانون الجديد ، وقد نص هذا القانون على أن " لا تبدأ المدعى المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ " . وصرحت المذكرة التفسيرية لهذا القانون بأن سقوط الدعوى التي مضت عليها المدة المنصوص عليها في المادة ١٧ لم يتعلق به مراد أحد لان المشرع لم يقصد أن يكون تطبيق هذا القانون بمثابة عفو شامل ينسحب على القضايا الموجودة أمام المحاكم .

وقد نحت المدعين بالحقوق المدنية نحو النيابة بالنسبة إلى الدعوى الجنائية وازافتا — بالنسبة إلى دعواهما المدنية — انها لا تسقط إلا بمضى المدة المقررة هنا في القانون المدني وأن سقوط الدعوى الجنائية لا تأثير له على الدعوى المدنية القائمة أمام المحاكم الجنائية .

وحيث إن المطعون ضدهم تمسكوا بتنفيذ القانون الجديد وسريان الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ منه على واقعة الدعوى على أساس أنه نافذ بمجرد إصداره وانهم استفادوا به مرا كز قانونية ، وانه مادام هذا القانون قد عدل في أحكام التقادم بما هو أصح لالتهم فيجب اتباع الأحكام الجديدة دون غيرها إذ ان تلك الأحكام ترتب بمجرد الاصدار الذى هو وحده الاجراء الذى لا بد منه من جانب الملك لى يصبح القانون مستكملا أوضاعه وأن قانون الاصدار ذاته ينص على الأمر بنشره في الجريدة الرسمية وتنفيذه كقانون من قوانين الدولة . أما النشر فليس من اجراءات التشريع ، ولذا فان تأخيره لا يعنى المحاكم من تطبيق القانون ، إذ هو إنما يقرر لمصلحة الأفراد لى يحيطوا علما بالقوانين ولكى يمكن أعمال القرينة القانونية من العلم بصدور القوانين وعدم جواز الدفع بالجهل بها مما لا يصح معه أن يؤخذوا به قبل نشره ، أما القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ فلا تأثير له على واقعة الدعوى إذ مادام المتهمون يفيدون بالفقرة الأخيرة من المادة ١٧ فان القانون رقم ١٧٨ هو بالنسبة لهم قانون أشد ولا يجوز أن يكون له أثر رجعى .

وحيث إنه لا نزاع في أن الحكم الجديد الذى أتت به الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، لوطبق على واقعة الدعوى فإن الدعوى الجنائية تكون قد سقطت باصدار قانون الاجراءات الجنائية ونشره فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١

وحيث إنه بالرجوع إلى المادة الخامسة من قانون العقوبات يبين أنها بينما تنص فى فقرتها الأولى على أنه : ” يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ” فإنها تنص فى فقرتها الثانية على أنه ” إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه نهائيا قانون أصلح للتهم فهو الذى يتبع دون غيره ” والفرق واضح بين عبارة ” العمل بالقانون ” وعبارة ” صدور القانون ” . أما الحكمة فى التفرقة بين الحالىين فهى واضحة أيضا .

ذلك بأن الأصل فى القوانين - حسبما نص عليه الدستور فى المادة ٢٦ - أن تكون نافذة باصدارها من جانب الملك وأن الدستور إذا كان قد أعقب هذا النص بأن تنفيذ القوانين فى كل جهة من جهات القطر يكون من تاريخ العلم باصدارها وأن هذا العلم يكون مفترضا بمضى ثلاثين يوما من تاريخ نشرها فإن هذا إنما أملاه حرص واضع الدستور على عدم جواز أخذ الناس بالقوانين ما لم يكونوا قد علموا بصورها سواء أكان هذا العلم حقيقيا أم مفترضا ، ولذا فإنه بينما خول للسلطة التشريعية أن تعدل فى القوانين مواعيد نفاذها إما بقصر ميعاد الثلاثين يوما أو مده أو بإجازة سريانها على ما وقع قبلها من حوادث فإنه قد حرص فى المادة السادسة منه على أن يحرم العقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليه .

وحيث إنه لا يصح القول بأن المشرع لم يقصد التفرقة فى الحكم بين عبارة ” القانون المعمول به ” التى استعملها فى الفقرة الأولى من المادة الخامسة - وعبارة ” إذا صدر قانون ” التى استعملها فى الفقرة الثانية من تلك المادة أولا - لأن المشرع يجب أن يتره عن الخطأ واللغو ويجب اذن أعمال مؤدى العبارات التى يستعملها فى نصوص القوانين حسب معناها الصحيح . وثانيا - لأنه ما دامت العلة التى اقتضت حرص الدستور على عدم إجازة سريان القوانين المقررة لعقوبات على ما وقع قبلها من حوادث لا وجود لها بالنسبة إلى باقى

القوانين ، فانه يتعين الرجوع إلى الأصل المقرر في المادة ٢٦ من الدستور السابق الاشارة اليها من أن القوانين تكون نافذة بمجرد إصدارها وعلى الأخص فيما هو أصلح للمتهم .

وحيث إن ما يؤكد هذا المعنى أن المادة الخامسة من قانون العقوبات قد أضيفت اليها في سنة ١٩٣٧ فقرتان جديدتان إحداهما هي الفقرة الثالثة التي تنص على انه " إذا صدر قانون بعد حكم نهائي يجعل الفعل الذي حكم على المجرم من أجله غير معاقب عليه يوقف تنفيذ الحكم وتنتهي آثاره الجنائية " . وبين من المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن هذه الفقرة الجديدة " دعا إليها سد نقص في التشريع ذلك بأن المادة الخامسة المذكورة تنص على مبدأ عدم سريان أحكام القانون على الماضي وبمقتضى هذا المبدأ أولا — لا يجوز أن يحكم على شخص بعقوبة لفعل لم يكن معاقبا عليه وقت ارتكابه . وثانيا — لا يجوز أن يحكم على شخص ارتكب جريمة بعقوبة أشد من التي كانت موضوعة لها وقت ارتكابها على أنه من المقرر أن قوانين العقوبات تسرى أحكامها سواء على الأفعال التي ترتكب من تاريخ نفاذها أو على الأفعال التي ارتكبت قبل ذلك إذا كانت هذه القوانين أصلح للمتهم ومعنى هذا انه إذا صدر القانون الجديد بعد الحكم نهائيا فلا يستفيد منه المحكوم عليه مع أن العدل يقضى أن يستفيد منه . من أجل ذلك تنص إحدى الفقرتين المقترح إضاقتها إلى هذه المادة على انه إذا صدر قانون بعد حكم نهائي يجعل الفعل الذي حكم على المجرم من أجله غير معاقب عليه يوقف تنفيذ الحكم وتنتهي آثاره الجنائية . والمبادئ المقررة في هاتين الفقرتين مأخوذ بها في بعض القوانين الحديثة كالقانون الايطالى الصادر في سنة ١٩٣٠ ومشروع قانون العقوبات الفرنسى " .

فاذا كان المشرع قد رأى عند وضع قانون العقوبات في سنة ١٩٣٧ أن العدل يقضى بسريان القوانين التي تجعل الفعل غير معاقب عليه على الأحكام السابق صدورها بحيث يوقف تنفيذها وتنتهي آثارها الجنائية فلا يصح القول بأنه يجب — لكي يفيد المتهم من القانون الأصلح — أن لا يكتفى بصدوره قبل الحكم نهائيا بل أن يكون القانون قد أصبح معمولا به .

وحيث إنه لا يجدى في هذا المقام الاستشهاد بالفقه الفرنسى إذ الواضح مما سلف ذكره أن القانون الفرنسى ليس فيه نص يقابل الفقرة الثالثة من المادة الخامسة بل ولا نص يقابل الفقرة الثانية . أما القانون الإيطالى الذى أشارت إليه المذكرة الإيضاحية فإن الفقرة الأولى من المادة الثانية منه تنص على أنه " لا عقاب على فعل لم يكن يكون جريمة بمقتضى القوانين المعمول بها وقت ارتكابها " . ثم نصت الفقرة الثانية منها على أنه " لا عقاب على فعل أصبح بموجب قانون لاحق لا يكون جريمة " . ويبين من هذين النصين أن القانون الإيطالى راعى ذات التفرقة التى راعاها القانون المصرى بين العقاب وعدم العقاب ، فاشتراط للعقاب أن يكون القانون معمولاً به وقت ارتكاب الفعل . أما فى عدم العقاب فقد استعمل عبارة " قانون لاحق " وهى أقطع فى تأكيد المعنى السالف ذكره من عبارة " صدور القانون " التى استعملها المشرع المصرى — وبمثل هذين النصين أيضاً أتى مشروع قانون العقوبات الفرنسى المشار إليه فى المذكرة الإيضاحية والذى لم يصدر بعد .

وحيث إنه فضلاً عما تقدم فلا يمكن القول بأن المشرع قد عين أجلاً لنفاذ قانون الاجراءات الجنائية ، وإن هذا الأجل لم يحل بعد فإن الموعد الذى حدده قانون الاصدار لنفاذ قانون الاجراءات الجنائية وهو ثلاثون يوماً من تاريخ نشره إنما هو الموعد الذى عينه الدستور بصفة مبدئية لاعتبار صدور القوانين معلوما لدى الكافة ، كما أنه يبين من الاطلاع على قانون إصداره أنه قد استكمل إجراءاته التشريعية بتصديق الملك عليه وإصداره وأمره بنشره فى الجريدة الرسمية وأن ينفذ كقانون من قوانين الدولة منذ ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ .

وحيث إنه عن القول بأن إجراء حكم المادة ١٧ على واقعة الدعوى سيترتب عليه أن يكون لقانون الاجراءات الجنائية أكثر من موعد فانه لا مانع فى القانون يمنع من ذلك بل أن الحاصل فى أغلب القوانين أن تطبيق نصوصها على بعض الحوادث باثر رجعى ولا تطبيق على البعض الآخر إلا بعد العمل بها حسب ظروف كل حادثة وحسب طبيعة كل قانون .

وحيث إنه من كل ما تقدم يبين أن الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية هي وحدها الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى .

وحيث إن القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر بتعديل المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بأن لا تبدأ مدة السقوط المشار إليها فيها بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل إلا من هذا التاريخ لا يمكن أن يكون له تأثير على الواقعة ما دامت الدعوى الجنائية كانت قد سقطت فعلا في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ ولا يعتد في هذا المقام بما جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون من أن سقوط الدعاوى التي مضت عليها المدة المنصوص عليها في المادة ١٧ "لم يتعلق به مراد أحد" . ذلك بأنه لا هذا القانون ذاته ولا مذكرته التفسيرية يمكن أن يجعل الواقعة معاقبا عليها إذا كانت قد أصبحت بموجب قانون الإجراءات الجنائية غير معاقب عليها .

وحيث إنه بالنسبة للدعوى المدنية فإن الحكم المطعون فيه قد أسس على أن الفصل في التعويضات المطلوبة يستلزم إجراء تحقيق خاص يتطلب وقتا وجهدا لا تتسع له الدعوى الجنائية ، ولذا فقد تخلت المحكمة عن الدعوى المدنية للمحكمة المختصة أصلا بالقضاء فيها وهي المحكمة المدنية . ولما كان ذلك من حق المحكمة الجنائية وتقديرها في ذلك موضوع لا معقب عليه ، فإن الطعن بالنسبة للدعوى المدنية يكون على غير أساس .

وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن موضوعا بالنسبة للدعوى الجنائية لسقوطها بمضى المدة ، وبالنسبة الى الدعوى المدنية لأن الطعن في غير محله .

جلسة ١٨ فبراير سنة ١٩٥٢

(١٨٤)

القضية رقم ١١٩٨ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسن بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وباصلي موسى بك
المستشارين .

تزوير . تصريح بدخول المعسكرات البريطانية . ليس من تذاكر المرور المنصوص عليها
في المادتين ٢١٦ و ٢١٧ من قانون العقوبات . هي ورقة عرفية تلبق في شأنها المادة
٢١٥ ع .

إن التصريح بدخول المعسكرات البريطانية ليس من تذاكر المرور المقصودة
في نص المادتين ٢١٦ و ٢١٧ من قانون العقوبات . فإذا كانت الواقعة
موضوع الدعوى محصلها أن إدارة الجيش البريطاني قد أصدرت تصريحاً بدخول
المعسكرات البريطانية باسم زيد وسلمته إلى بكر بناء على تقديمه إيصال تحقيق
الشخصية الصادر باسم زيد ، فهذه الواقعة لا عقاب عليها لا بمقتضى المادتين
٢١٦ و ٢١٧ لأنها ليست من تذاكر المرور ولا بمقتضى المادة ٢١٥ باعتبارها
ورقة عرفية مادام أنه ليست هناك إقرارات قد اثبتت على غير الحقيقة في أوراق
أعدت لهذا الغرض .

الوقائع

اتهمت النياية المطعون ضد هما بأنهما بالاسماعيلية : الأول : — ارتكب
تزويراً مادياً في تذكرة مرور للجيش البريطاني بأن تسمى فيها باسم غير اسمه الحقيقي
وثانياً : — استعمل تذكرة المرور سالفة الذكر مع علمه بتزويرها : والثاني : —

اشترك مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة سائلة
الذكر فتحت بناء على ذلك وطلبت عقابهما بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٢١٦ و ٢١٧ من
قانون العقوبات . ومحكمة الاسماعيلية الجزئية قضت غيابيا ببراءة المتهمين مما
أسند اليهما عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات فاستأنفت النيابة
طالبة إلغاء ومحاكمة المتهمين طبقا للواد المطلوبة ومحكمة بورسعيد الابتدائية
قضت غيابيا بتأييد الحكم المستأنف . فطعت النيابة في الحكم الأخير بطريق
النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن محصل هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق
القانون إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر ببراءة المطعون ضدهما وترك
للنيابة طلب محاکمتهم على الواقعة باعتبارها اشتراكا في تزوير ورقة عرفية
واستعمالا لتلك الورقة ، بمقتضى المواد ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ من قانون العقوبات
فقد استند الحكم في ذلك إلى القول بأن التصريح بدخول المعسكرات البريطانية ،
والذى اعتبره الاتهام تذكرة مرور مزورة هو مما لا يدخل في نطاق المادتين
٢١٦ و ٢١٧ من قانون العقوبات اللتين طلبت النيابة تطبيقهما ، إذ أن تذكرة
المرور التى عنها القانون فى المادتين المشار إليهما إنما هى تلك التى تصدر من
السلطة العامة وتقول النيابة إنه ليس فى نص هاتين المادتين ما يؤيد هذا النظر ،
وأن المادة ٢٢٠ التى أسند إليها الحكم فى تأييد نظره ، إذ نصت على عقاب
الموظف العمومى الذى يعطى تذكرة مرور مزورة مع علمه بذلك ، لا تحتم أن يحور
هذه التذكرة موظف عمومى . هذا الى ما يقتضيه نص المادة الخامسة من
الاتفاق الملحق بمعاهدة الصداقة والتحالف الصادر عنها قانون ٢٠ نوفمبر سنة
١٩٢٦ والأمر العسكرى رقم ٤٦ الصادر فى ١٥ يونية ١٩٤١ والذى استمر
سريانه بموجب المرسوم بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٤٥ وما يقتضيه كل أولئك
من اعطاء التصاريح بدخول المعسكرات البريطانية صفة قانونية . ثم إنه لما
كانت المحكمة الجنائية غير ملزمة فى القانون بالوصف الذى تقدم به المدعى اليها ،
بل عليها أن تطبق القانون على الواقعة المعروضة عليها تطبيقا صحيحا فإنه ما كان

للحكمة وهي ترى أن واقعة الدعوى المطروحة هي مما يتناوله حكم آخر في القانون أن تقضى بالبراءة فيها على أساس الوصف المقدمة به ، وترك الحق للنيابة في طلب محاكمة المطعون ضدهما على مقتضى ذلك الحكم الذي ارتأته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه صحيح فيما قضى به من أن الورقة موضوع الدعوى ليست من تذاكر المرور المقصودة بنص المادتين ٢١٦ و ٢١٧ من قانون العقوبات ، ومع الأخذ بهذا النظر الصحيح ، وبأن الورقة هي من الأوراق العرفية التي ينطبق على التزوير فيها نص المادة ٢١٥ من قانون العقوبات ، فإن الواقعة الثابتة بالحكم المطعون فيه ليس فيها تزوير في المحرر موضوع الدعوى ، ذلك لأن الواقعة محصلها أن إدارة الجيش البريطاني قد أصدرت هذا التصريح باسم المطعون ضده الثاني ، وسلمته للمطعون ضده الأول بناء على تقديمه لإرسال تحقيق الشخصية الصادر باسم المطعون ضده الثاني ، ومادام أنه ليست هناك إقرارات قد أثبتت على غير الحقيقة في أوراق أعدت لهذا الغرض ، فإن الواقعة لا يكون فيها جريمة تزوير ، ويكون الحكم اذ قضى ببراءة المطعون ضدهما قد صدر صحيحا ، ويتعين مع ذلك رفض الطعن .

جلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٥٢

(١٨٥)

القضية رقم ١٦٠٦ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب المادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسن بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدى بك ومصطفى حسن بك
المستشارين .

اثبات . محاضر جمع الاستدلالات . الأخذ بعناصر الاثبات الواردة فيها . جاز .

للمحكمة أن تأخذ بما تطعن إليه من عناصر الاثبات ولو كان ذلك من محاضر
جمع الاستدلالات التي يجريها مأمورو الضبطية القضائية أو مساعدوهم مادامت
مطروحة للبحث أمامها بالجلسة .

الوقائع

اتهمت النيابة ١ - محمد عبد الرحمن الطباخ و ٢ - محمود عبد الحميد على حسن
(الطاعنين) و ٣ - الشهاوى السيد أحمد ، بأنهم بدائرة قسم الوايل محافظة
القاهرة سرقوا مع آخرين مجهولين ٤٧ بطارية لاسلكى من متعلقات الجيش المصرى
حالة كون أحدهم وهو المتهم الأول يحمل سلاحا ناريا ظاهرا بندقية وطلبت
من قاضى الاحاله إحالتهم إلى محكمة جنايات القاهرة لحاكمتهم بمقتضى المادة
٣١٦ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك والمحكمة قضت ٤٦ بمادة الاتهام
بمعاينة كل من المتهمين الثلاثة بالأشغال الشاقة خمس سنوات . فطعن المحكوم
عليهما الأول والثانى بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه طبق المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ، بظرفها المشدد ، وهو حمل السلاح ، دون أن يبين أن الحادث قد وقع أثناء نوبة المتهم الأول ، الذي لا يحمل السلاح إلا في ساعات نوبته ، وأن الحكم قد اعتمد على أقوال منسوبة للمتهمين في محضر البوليس مع ما هو ثابت من أن هذا المحضر قد تحرر بعد أن بدأت النيابة تحقيقها ، فلم يكن يصح لضابط البوليس أن يجرى تحقيقا في نفس الوقت ، ويسأل المتهمين ويكون المحضر الذي يحوره في هذه الحالة باطلا ، وأن الحكم أسس قضاءه على أقوال المتهمين الآخرين ، وجعل منها اعترافا من متهم على متهم آخر ، وقال إنها تأيدت بشهادة العسكري عبد التواب ، مع أن شهادة هذا العسكري لا تتصل بالطاعن ، فيكون الاعتراف المزعوم بالنسبة اليه مفتقرا إلى ما يؤيده .

ثم إن الحكم استند في الادانة إلى واقعة ضبط البطاريات ، ووجود كسر في نافذة مخزن المهمات وقطع في السور في مكان ضبط الحادث . وهذه كلها لا تؤدي إلى ما رتب عليها من إدانة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى ، وأورد الأدلة عليها ، تعرض لظرف حمل السلاح ، فقال " إن المتهم الأول كان عند ضبطه بجوار الفتحة المستحدثة بالأسلاك ، حاملا بندقيته ، إذ كان منوطا به الحراسة في ذلك الوقت ، وقد حدثت السرقة حوالي الساعة ١١ مساءً " . ومتى كان الأمر كذلك ، فإن الظرف المشدد المنصوص عليه في القانون يكون متحققا - لما كان ذلك ، وكان للحكمة أن تأخذ بما تظمن إليه من عناصر الإثبات ، ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات التي يجريها مأمورو الضبطية القضائية أو مساعدوهم مادامت مطروحة للبحث أمامها بالجلسة ، كما أن لها أن تعول في إدانة متهم على أقوال متهم آخر معه ، متى اطمأنت إليها ، فإن ما يثيره الطاعن في الوجهين الثاني والثالث لا يكون له أساس . أما الوجه الأخير فجدل في الأدلة التي حوت عليها محكمة الموضوع . ومبلغ الاطمئنان إليها ، مما لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض ، ومن ثم يتعين رفض الطعن بالنسبة للطاعن الثاني موضوعا .

(١٨٦)

القضية رقم ٧٣ سنة ٢٢ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

- ١ — بلاغ كاذب . حصول التبليغ من الجاني مباشرة . لا يشترط .
- ب — بلاغ كاذب . أمر حفظ لعدم معرفة الفاعل . لا تنقيد به المحكمة عند نظرها دعوى البلاغ الكاذب . على المحكمة أن تفصل في الواقعة المطروحة أمامها حسبما ينتهى إليه تحقيقها .
- ١ — ان جريمة البلاغ الكاذب تتحقق ولو لم يحصل التبليغ من الجاني مباشرة متى كان قد هيا المظاهر التى تدل على وقوع جريمة بقصد إيصال خبرها الى السلطة المختصة ليتهم أمامها من أراد اتهامه بالباطل .
- ٢ — إن المحكمة فى نظرها دعوى البلاغ الكاذب لا تنقيد بأمر الحفظ الصادر لعدم معرفة الفاعل بل أن عليها أن تفصل فى الواقعة المطروحة أمامها حسبما ينتهى إليه تحقيقها لها .

الوقائع

رفع ١ — الشيخ محمد محمد خليل قورة و ٢ — غريب محمد حسن " المطعون ضدهما " الدعويين المباشرين رقمى ٤٩٨ و ٤٩٧ سنة ١٩٤٨ أمام محكمة مركز الزقازيق الحزبية ضد الطاعن اتهماء فيهما بأنه فى يوم ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧ بدائرة مركز الزقازيق أبلغ الجهات الادارية والقضائية كذبا مع سوء القصد فى حقهما بأمر يستوجب عقوبة فاعله بأن اتهمهما كذبا بشروع فى قتل بنية الاضرار بهما ، وطلبا معاقبته بالمادة ٣٠٥ من قانون العقوبات والحكم لهما قبله بمبلغ مائة جنيه لأولهما وخمسين جنيها لثانيهما . والمحكمة قضت بحبس المتهم

شهرين مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش وإلزامه بأن يدفع لمحمد محمد خليل قورة
”المدعى الاول“ خمسين جنيها والمصاريف وبأن يدفع لغريب محمد حسن
خمسة وعشرين جنيها والمصاريف وذلك عملا بالمواد ٣٠٣ و ٣٠٥ و ٣٢ من
قانون العقوبات . فاستأنف : ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت بتأييد الحكم
المستأنف . فطعن في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعن لم يسع الى التبليغ عن حادث الشروع
في قتله باطلاق الأعيرة النارية عليه ، وإنما وصل نبأ ذلك الى العمددة إثر استغاثة
زوجته لما علمت به ، وأنه ليس صحيحا ما قرره العمددة في بلاغه من أن الطاعن
هو الذى أبلغه به — كما أن النيابة العامة إذ حفظت القضية الخاصة بذلك
الحادث مؤقتا لعدم معرفة الفاعل لم تقطع بكذب البلاغ — ويضيف الطاعن
أن تقرير التلخيص لم يتل بجلسة المحكمة الاستئنافية الأخيرة على خلاف ما ثبت
في الحكم المطعون فيه ، وأن في هذا كله مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه وبطلانا
في الإجراءات .

وحيث إن ما يشير به الطاعن مردود أولا بأن جريمة البلاغ الكاذب تتحقق ولو
لم يحصل التبليغ من الجاني مباشرة متى كان قد هيا المظاهر التي تدل على وقوع
جريمة بقصد إيصال خبرها الى السلطة المختصة ليتهم أمامها من أراد اتهامه
بالباطل ، وهو ما أثبتته الحكم المطعون فيه في حقه . أما ما يشير به في شأن أمر
الحفظ الصادر من النيابة لعدم معرفة الفاعل ، فردود بأن المحكمة لا تتقيد بهذا
الأمر ، إذا ما رفعت أمامها دعوى البلاغ الكاذب ، بل إن عليها أن تفصل
في الواقعة المطروحة أمامها حسبما ينتهي إليه تحقيقها لها — وأما ما يشير به الطاعن
في أمر تلاوة التقرير ، فردود بأن الثابت بمحضر الجلسة التي نظرت فيها الدعوى
أن رئيس الجلسة تلا التقرير ، ثم سمعت المحكمة المرافعة وأجلت الحكم في الدعوى
أسبوعا ، ثم أصدرت حكمها في الموعد المحدد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٨٧)

القضية رقم ٨٥ سنة ٢٢ القضائية :

إجراءات . تشكيل المحكمة . عضو نيابة عن قاضيا . لا تزول عنه صفته حتى يبلغ بمرسوم تعيينه .

إن عضو النيابة الذي يعين قاضيا لا تزول عنه صفته حتى يبلغ بمرسوم تعيينه في القضاء .

الوقائع

تهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بدائرة بندر الفيوم : ضرب رمضان سعيد طلبه ببلطة على رأسه فأحدث به إصابة تخلفت عنها عاهة مستديمة وهي فقد جزء من عظام القبة الواقي للخ بالجدارية اليسرى في مساحة قطرها نحو ٣ سنتيمترات لا ينتظر ملؤها بنسيج عظمي بل يملأ بنسيج ليفي تقلل من قدرة وكفاءة المجنى عليه على العمل بما لا يمكن تقدير مدها نظرا لما قد يطرأ عليها من مضاعفات جسيمة كالتهاب السحايا وخراجات المخ والصرع والشلل والجنون مما يجعل حياته عرضة للخطر ، وطعن رجب صادق طلبه بسكين في يديه فأحدث بهما الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي نشأ عنها عاهتان مستديمتان يستحيل برؤهما الأولى بيده اليمنى وهي فقد السلامة الظفرية بما يقلل من كفاءته على العمل بحوالي ٥٪ والثانية بيده اليسرى وتخلفت لديه بسببها إعاقات وعدم قدرة على ثني الإصبع الوسطى إراديا نتيجة قطع الأوتار الباسطة مما يقلل من كفاءته على العمل بحوالي ٦٪ وطلبت من قاضي الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمسادين ١/٢٢٠ و ١/٢٤١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . وادعى بحق مدني ١ - رمضان سعيد طلبه و ٢ - رجب صادق طلبه ، وطالب كل منهما الحكم له قبل المتهم بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض .

ومحكمة جنايات الفيوم قضت عملا بالمادتين ٢٤٠ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم بالسجن لمدة أربع سنوات وبالزامه بأن يدفع لكل من المدعين بالحقوق المدنية مائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية . فطمعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الوجهين الأول والثاني يتحصلان في أن وكيل النيابة المترافع كان قد صدر مرسوم بتعيينه قاضيا ، وأنه قرر عندما أثار الدناع ذلك بالجلسة أنه لما يبلغ بذلك المرسوم ، في حين أنه لا دليل على عدم تبليغ المرسوم اليه غير قوله . كما أن مجرد صدور المرسوم بتعيينه قاضيا يجعله غير ذي صفة في تمثيل النيابة قانونا . فضلا عن أن محضر جلسة المحاكمة قد أثبت اسم ممثل للنياية غير اسم من مثلها فعلا ، كما أن المحكمة لم ترد على ما أثاره الدفاع في شأن ذلك ، مع أنه بمثابة دفع منه ببطلان الاجراءات .

وحيث إن ما يثيره الطاعن مردود بأن عضو النيابة الذي يعين قاضيا لا تزول عنه صفته حتى يبلغ بمرسوم تعيينه في القضاء — ولما كان الطاعن مسلما بأن وكيل النيابة المترافع قرر أنه لم يكن قد أبغ بمرسوم تعيينه قاضيا ، ولم يقدم هو دليلا على عدم صحة ذلك ، فإن تشكيل المحكمة يكون صحيحا .

وحيث إن الوجهين الآخرين يتحصلان في أن الحكم المطعون فيه اعتمد في ثبوت النهمة الأولى على شهادة الشاهد حسن ميموب ، مع أن شهادته بالجلسة لا تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها ، كما أن المحكمة حددت الآلة التي أحدثت ما هتى المجنى عليه الثاني بأنها بلطة لا سكين استنادا الى شهادته بالجلسة ، مع أنه لم يقصد بها المعنى الذي فهمته ، كما اعتمدت في ذلك أيضا على شهادة الشاهد شعبان أيوب بالتحقيق والجلسة ، مع أنه قرر في محضر ضبط الواقعة أن الاعتداء كان بالعصا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى، وأورد الأدلة على ثبوت التهمتين المسندتين إلى الطاعن قبله . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان للحكمة أن تأخذ بشهادة شاهد في تحقيق النيابة ، وإن خالفت شهادته بالجلسة ، أو أن تأخذ بهذه الشهادة دون الأولى بغير أن تكون مكلفة ببيان سبب ذلك إذ الأمر مرجعه إلى اطمئنانها لما تأخذ به من الأدلة ، وكان ما أوردته المحكمة من أدلة من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون سوى جدل في تقدير الأدلة في الدعوى مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن بجميع وجوهه على غير أساس ويتعين رفضه موضوما .

جلسة ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٢

(١٨٨)

القضية رقم ١٤٤٦ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد حسني بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدي بك المستشارين .

قبس . إلقاء المتهم قطعة حشيش من يده قبل القبض عليه أو الهام بالقبض عليه . التقاط
قطعة الحشيش . القبض والتفتيش الحاصلان على أثر ذلك صحيحان .

إذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم هو الذي ألقى قطعة الحشيش من يده
قبل أن يقبض عليه الضابط أو يهيم بالقبض عليه ، وأن القبض والتفتيش لم يحصل
إلا بعد التقاط الضابط قطعة الحشيش التي ألقى بها بإختياره وطواعية منه ،
فالقبض والتفتيش يكونان صحيحين لحصولهما بعد أن أصبحت الجريمة متلبسا بها
نتيجة التقاط المخدر وتبينه بعد أن تخلى عنه صاحبه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما بدائرة مركز طوخ مع آخرين حكم عليهم
أحرزوا مواد مخدرة "حشيشا" بقصد الاتجار ، وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٥ و ٦ و ٣٦ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ و ٤٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ولدى نظر الدعوى أمام المحكمة
دفع الطاعن الثاني ببطلان القبض والتفتيش . والمحكمة قضت عملا بالمادة ١٧٢
من قانون تحقيق الجنايات بقبول الدفع ببطلان التفتيش وبراءة المتهمين
والمصادرة بلا مصاريف . فاستأنفت النيابة . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة
بناها الابتدائية هيئة استئنافية تمسك المتهمان بالدفع السالف ذكره . والمحكمة

قضت عملاً بمواد الاتهام بالغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمتهمين ورفض الدعوى بطلان القبض والتفتيش وبصحته وبمحس كل منهما مدة واحدة مع الشغل وتغريم كل ٢٠٠ جنيه والمصادرة .

فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن الطاعن الأول قد قرر الطعن على الحكم إلا أنه لم يقدم أسباباً لطمعه بطلانه يكون غير مقبول شكلاً .

وحيث إن طعن الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن هذا الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، والقصور وخطأ الإسناد ، ذلك أن رجال البوليس ، قد قاموا بتفتيش السيارة دون أن يحصلوا على إذن بذلك من النيابة ، وأن الحكم استند في إدانته على اعترافه بوجوده مع بقية المتهمين عند تاجر المخدرات ، وما قرره الطاعن الأول من أنه اشترى المخدر ثم ألقى به في السيارة ، وهي أدلة لا تؤدي إلى إدانته فضلاً عن أن الحكم قد أخطأ في الإسناد بما نسبته إلى الطاعن من اعتراف بالذهاب إلى تاجر المخدرات في حين أن الطاعن لم يقل أصلاً إنه ذهب إلى تاجر مخدرات ، وإنما إلى بيت لا يعرف صاحبه ولا يستطيع الإرشاد عنه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما حصله أن الكوئنا بلى محمد عبد المعبود علم من تحريكه أن بعض تجار المخدرات استقلوا السيارة رقم ١٨١ إلى بلدة قها ليبتاعوا مواد مخدرة ، وأن مأمور المركز كلفه بضبط السيارة واحضارها ، فلحق بها واقفة عند ممر السكة الحديدية ، ولما اقترب منها حاول المتهم الأول أن يلقى شيئاً من نافذتها ، فلما اعترضه ألقى به تحت قدميه ، فتناولوه ووجده قطعة كبيرة من الحشيش ، وكان يجلس إلى يسار هذا المتهم شخص آخر حاول هو أيضاً إلقاء شيء من نافذة السيارة ، فتناولها أحد رجال البوليس »

وتبين أنها قطعة حشيش أيضا فاقتاد السيارة إلى ديوان المركز وتولى تفتيش المتهمين فلم يجد معهم شيئا ، ثم وجد في أرض السيارة قطعة كبيرة من الحشيش ، وأخرى صغيرة ، وصندوقا من الصفيح به أفيون . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان المتهم هو الذى ألقى قطعة الحشيش من يده قبل أن يقبض عليه الضابط ، أو يهم بالقبض عليه ، وأن القبض والتفتيش لم يحصل إلا بعد التقاط الضابط قطعة الحشيش التى ألقى بها باختيارة وطواعية منه ، فهما صحيحان لحصولهما بعد أن أصبحت الجريمة متلبسا بها ، نتيجة التقاط المخدر وتبينه بعد أن تخلى صاحبه عنه . وغير صحيح ما يقوله الطاعن عن خطأ الإسناد ، إذ أن ما أشار إليه الحكم وأقام عليه قضاءه ، إنما هو إقرار الطاعن بالذهاب إلى المنزل الذى تبين أنه لتاجر المخدر ، الأمر الذى لم يدع الطاعن عدم صدوره منه . أما ما يقوله فى طعنه غير ذلك ، فهو فى حقيقته جدل موضوعى يتصل بالدليل ، ومبلغ الاطمئنان إليه ، مما لا تصح إثارته أمام هذه المحكمة ويتعين لذلك رفض الطعن المقدم من الطاعن الثانى موضوعا .

(١٨٩)

القضية رقم ١٤٤٧ سنة ٢١ القضائية :

(أ) محضر الجلسة . عدم توقيعه . الطعن فى الحكم من أجل ذلك . لا جدوى منه مادام الطاعن لا يدعى أن الاجراءات قد تمت على غير ما هو ثابت فى الحاضر وما دام الحكم موقعا .

(ب) حكم . الطعن بعدم توقيعه إلا بعد مضى ثلاثين يوما . يجب لقبوله أن يؤيد بشهادة رسمية دالة على ذلك .

(ج) قرار بضم قضية . عدم تنفيذه . نظر القضية فى عدة جلسات وجزأها للحكم . عدم تمسك الطاعن بتنفيذ قرار الضم . نعيه على المحكمة فيما بعد أنها لم تنفذه . لا يقبل .

١ - ما دام الطاعنون لا يدعون أن اجراءات المحكمة قد تمت على غير ما هو ثابت في محاضر الجلسات التي يقولون إنها خالية من توقيع رئيس الجلسة وما دام الحكم - وهو ما ينبغي أن يوجه إليه الطعن - موقعا عليه من رئيس الهيئة التي أصدرته هو ومحضر الجلسة الأخير ، فالطعن في الحكم استنادا الى عدم توقيع محاضر الجلسات لا يقبل .

٢ - لا يقبل الطعن في الحكم بأنه لم يوقع إلا بعد مضي ثلاثين يوما على صدوره ما دام الطاعن لم يؤيد هذا المظن بشهادة رسمية من قلم الكتاب قبل التوقيع على الحكم دالة على ذلك .

٣ - إذا كانت المحكمة قد أصدرت قرارا بضم قضية بناء على طلب المتهم ولم ينفذ هذا القرار ولكن نظرت القضية بعد ذلك في جلسات متعددة ثم حجزت للحكم في الجلسة الأخيرة دون أن يتمسك الطاعن بضرورة تنفيذ قرار الضم ، فلا يقبل منه بعد ذلك أن ينعى على المحكمة عدم تنفيذ .

الوقائع

أقام أحمد السيد بهجت الدعوى المباشرة لدى محكمة جنح بندر الجزيرة بصحيفة قال فيها إنه في يوم ٨ يولييه سنة ١٩٤٨ اجتمع بالمتهم في حضور الأستاذ الشيخ حسن علي البرتقالي وعبد العزيز افندي رضوان للتحديث في انتهاء النزاع المدني الذي كان قائما بينه وبين المتهم الثاني وقد انتهى هذا النزاع فعلا في الاجتماع المذكور بتحرير محضر صلح موقوع عليه ، وقد تحرر محضر الصلح بخط المتهم الأول وبإملاء الشيخ حسن علي البرتقالي من نسختين وعقب الانتهاء من تحريره والتوقيع عليه انفض المجلس فبحث عن نسخة من محضر الصلح الخاصة به فلم يجدها وفي ٢ أغسطس سنة ١٩٤٨ قدم المتهم الثاني صورة من محضر الصلح في الدعوى المدنية الكلية التي كانت بينهما ويجرد تقديمها والاطلاع عليها لاحظ أن عبارة معينة لم يتفق عليها ولم يجرب بشأنها حديث قد أضيفت الى نهاية محضر الصلح فتأكد من أنها مزورة وأن المتهمين قد اقترفا هذا التزوير من أول

بالأمر ولذلك سرقا نسخة محضر الصلح الخاصة به ثم أضافا هذه العبارة في الصورة الثانية وقدمها للحكمة . ولما كانت هذه الأفعال تكون جنحة سرقة ارتكبتها المتهمان ، كما تكون جنحة تزوير في ورقة عرقية ارتكبتها المتهمان أيضا كما يكون المتهم الثاني قد ارتكب جنحة استعمال ورقة مزورة مع علمه بتزويرها بأن قدمها في دعوى مدنية . وطلب عقابهما بالمواد ٤٠ و ٢١١ و ٢١٥ و ٢١٨ من قانون العقوبات ، وقد أقامت النيابة العامة الدعوى قبل المتهمين متهمين إياهما بما سبق ذكره من تهم وطلبت عقابهما بالمواد السالفة الذكر ، كما ادعى أحمد السيد بهجت بحق مدني قبل المتهمين وطلب القضاء له عليهما متضامنين بمبلغ واحد وعشرين جنيتها على سبيل التعويض والمصاريف . ومحكمة جنح بندر الجزيرة الجزئية قضت عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهمين بحرفض الدعوى المدنية فاستأنف ورثة المدعى بالحق المدني ومحكمة الجزيرة الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن ورثة المدعى بالحق المدني بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن الطعن يتحصل في أن محاضر الجلسات الاستئنافية غير موقع عليها من رئيس الجلسة ، فيما عدا الجلسة الأخيرة التي صدر الحكم فيها ، وأن الحكم لم يتختم من رئيس الجلسة إلا بعد عودته من إجازته وبعد أن انقضى على صدور الحكم أكثر من ثلاثين يوما ، وأن الطاعنين طلبوا من المحكمة ضم القضية رقم ٢٦٠ سنة ١٩٤٧ التي حصل فيها الصلح وتسكوا بشهادة شاعدي محضر الصلح وشرحوا في مذكرتهم الأدلة المؤيدة لوقوع التزوير فقضت المحكمة بتأييد الحكم لا ابتدائي لأسبابه ، دون أن تضم القضية أو تأخذ بأقوال الشاهدين ومن غير أن تعني بالرد على دفاع الطاعنين ، وأن المحكمة قضت برفض الدعوى المدنية بناء على أنها لا ترى لها وجها بعد أن قضى في الدعوى الجنائية المرتبطة بها ببراءة المتهمين مما أسند إليهما وكان يتعين على المحكمة أن تبحث موضوع الدعوى للفصل في التعويض عن الضرر المدعى به لأن الحكم الابتدائي الصادر بالبراءة ، لا يمنع المحكمة الاستئنافية من القضاء بالتعويض .

وحيث إنه لما كان الطاعنون لا يدعون أن الإجراءات قد تمت على غير ما هو ثابت في محاضر الجلسات التي يقولون بأنها خالية من توقيع رئيس الجلسة وكان الحكم ، وهو ما ينبغي أن يوجه الطعن إليه ، موقعا عليه من رئيس الهيئة التي أصدرته ، فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن لا يكون مقبولا ، ولا عبرة بما يقوله الطاعنون من أن هذا التوقيع قد حصل بعد مضي أكثر من ثلاثين يوما على صدوره ، ما داموا لم يتقدموا لإثبات ذلك بشهادة رسمية ، ولم يبدوا هذا الطعن إلا بعد أن ختم الحكم فعلا واطلعوا عليه . أما ما يقوله الطاعنون من عدم ضم القضية التي طابوا ضمها ، فإنه يبين من محاضر الجلسات أن المحكمة أصدرت قرارها بضم هذه القضية ، فإذا كان هذا القرار لم ينفذ كما يقول الطاعنون فإن القضية قد نظرت بعد ذلك في جلسات متعددة ، ثم حجزت للحكم في الجلسة الأخيرة دون أن يتمسك الطاعنون بضرورة تنفيذه ، مما لا يقبل معه أن يثيروا ذلك أمام محكمة النقض . وأما عن عدم تعويل المحكمة على شهادة شاعدي محضر الصلح وعدم ردها على دفاع الطاعنين ، فإن للمحكمة أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة في الدعوى وأن تطرح ما عداها دون أن تكون ملزمة بتعقب الدفاع في كل شبهة يثيرها أو استنتاج يستنتجه وترد عليه . وأما ما ينعاه الطاعنون على الحكم من خطأ في تطبيق القانون بتأسيسه رفض الدعوى المدنية على الحكم بالبراءة في الدعوى الجنائية ، دون أن يتعرض لموضوع الدعوى ، فردود بأن الحكم الاستثنائي بعد أن تكلم عن الاستئناف من حيث الشكل وانتهى إلى قبوله شكلا ، قال : ” ومن حيث الموضوع فإن حكم محكمة أول درجة في محله للأسباب الواردة به مما تأخذ به هذه المحكمة ” وبذلك تكون المحكمة قد بحثت موضوع التهمة وانتهت إلى أن الحكم المستأنف القاضي بالبراءة ورفض الدعوى المدنية في محله للأسباب التي بنى عليها وقضت من أجل ذلك برفض الاستئناف المرفوع عنه وتأيد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٩٠)

القضية رقم ١٤٦١ سنة ٢١ القضائية :

قانون . سريانه . وقوع حادثة قبل العمل بقانون الإجراءات الجنائية الجديد . تمام إجراءات التحقيق صحيحة على وفق قانون تحقيق الجنايات الذى كان معمولاً به وقت حصول الحادثة . الطعن فى هذه الإجراءات بخالفتها لأحكام القانون الجديد . لا يقبل .

إذا كانت الحادثة التى حكم على المتهم من أجلها قد وقعت فى ظل قانون تحقيق الجنايات القديم ، وكان المتهم لا ينازع فى أن إجراءات التحقيق قد تمت صحيحة طبقاً للقانون المعمول به وقت حصولها ، فلا يقبل الطعن عليها بخالفتها الأحكام قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ - أحمد محمد عبد الوارث ، ٢ - أحمد محمد إبراهيم الشهير بزكى (الطاعن) بأنهما أحرزا جواهر مخدرة " حشيشا وأفيونا " بدون مسوغ قانونى . وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٣٥/٦ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ومحكمة جنح المخدرات الجزئية قضت عملاً بمواد الاتهام حضورياً للأول وغيباً للثانى بحبس المتهم الأول سنة مع الشغل والنفاذ وتغريمه ٢٠٠ جنيه ، وحبس المتهم الثانى (الطاعن) سنتين مع الشغل والنفاذ وتغريمه ٣٠٠ جنيه والمصادرة . فعارض المحكوم عليه فى هذا الحكم ، حيث قضى بتأييد الحكم المعارض فيه ، فاستأنف المتهم الطاعن . ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن إذن التفتيش قد صدر بناء على تحريرات رئيس

مكتب المخدرات ، ولم يصدر في خصوص تحقيق مفتوح ، طبقا للمادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية ، وأن إجراءات تحريز المخدر لم تحصل طبقا للواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من ذلك القانون ، فقد حرزت في غياب الطاعن ، ولم يعمل عنها محضر وفضت في غيابه ، ثم أن الحكم قد أخل بحق الدفاع وشابه القصور ، فقد تمسك الطاعن بأن السروال الذي قيل بأنه كان يرتديه ، وأن المخدر كان فيه ، ليس له ، وطلب من المحكمة معاينته وتجربته عليه ، فتبين أنه أوسع منه ، وأنه يسقط عنه إذا لبسه ما لم يربطه بحزام ، وقال الدفاع ان المادة لم تجر بأن يلبس هذا السروال بحزام . واستشهد على ذلك بالسروال الذي يلبسه والد الطاعن الذي كان موجودا بالجلسة ، إلا أن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع بحجة أن ضابط البوليس شهد في الجلسة بأن الطاعن كان يضع فوق السروال " شملة حمراء " .

وحيث إن قانون الإجراءات الجنائية الذي يستند إليه الطاعن قد نشر في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، وقد وقعت الحادثة التي حكم على الطاعن من أجلها في ٢١ يونيو سنة ١٩٤٩ ، في ظل قانون تحقيق الجنايات القديم . ولما كان الطاعن لا ينزع في أن إجراءات التحقيق قد تمت صحيحة طبقا للقانون المعمول به وقت حصولها ، فلا يقبل الطعن عليها بخالفاتها لأحكام قانون لاحق ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في الوجهين الأولين من الطعن لا يكون له محل ، أما ما يشير في الوجه الأخير فهو جدل في تقدير أدلة الدعوى ويبلغ الاطemann إليها ، مما لا تقبل إثارتها أمام هذه المحكمة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضحا .

(١٩١)

القضية رقم ٩٧ لسنة ٢٢ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك ومصطفى حسن بك
المستشارين .

عامة . إثبات المحكمة في حكمها أن المتهمين تربصوا للجنى عليه وانتظروا عودته وانهالوا عليه
ضربا عتدا وأود . تخلف عامة عتده . كل منهم مسئول عن العامة .

متى كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها أن المتهمين تربصوا للجنى عليه في الطريق
وانتظروا عودته حتى إذا ما اقترب منهم انهالوا عليه ضربا فأحدثوا به إصابات
تخلفت عنها عامة مستديمة ، فإن ما تحدثت عنه المحكمة في شأن ترصدهم له يفيد
حصول الاتفاق بينهم على ضربه ويكون كل منهم مسئولا عن العامة بوصف
كونها نتيجة للضرب الذى اتفقوا عليه وأحدثوه بالجنى عليه سواء في ذلك ما
وقع منه أو من زملائه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم بناحية الديابات مركز أنعيم مديرية
حرجا أولا - المتهم الأول - هاشم محمد حسن ضرب عبد العزيز عبد الحميد
عبد اللاه بعصا على رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي
نشأت عنها عامة مستديمة وهى فقد جزء من عظام قبوة الرأس مما تعرض حياة
المصاب للخطر ويقلل من كفاءته على العمل بنحو ١٥٪ - ثانيا - المتهمان
الثاني والثالث حسن محمد حسن ومحمود محمد حسن ضربا نفس الجنى عليه بعصا
على فمه وظهروه فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغال
الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما . والمتهمون الثلاثة مع انحر حكم عليه . ضربوا

عبد الحكيم عبد السميع عمدا بسكين على يده اليسرى فأحدثوا باصبعه البنصر والوسطى عاهة مستديمة وهى عسرى حركة الثنى والاطباق ويقلل من كفاءته على العمل بنحو ٥ ٪ بالنسبة للبنصر و ١ ٪ بالنسبة للوسطى وذلك مع سبق الاصرار والترصد ، وطلبت عقابهم بالمواد ١/٢٤٠ و ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ومحكمة جناح انعيم قضت عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٢/٢٢ من قانون العقوبات بحبس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل فاستأنف المتهمون ومحكمة سوهاج الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف مع استبعاد تهمة إحداث العاهة بعبد العزيز عبد الحميد المستندة إلى المتهم الأول والتي حفظت مؤقتا لعدم كفاية الادلة . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه دان الطاعنين جميعا بإحداث الضرب الذى نشأت عنه العاهة المستديمة وآخذهم على تعددهم بتلك التهمة مع أن سبق الاصرار غير متوفر لديهم ولم يثبت أن الاصابة التى نشأت عنها العاهة قد وقعت من واحد منهم بذاته .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى والأدلة التى قامت على الطاعنين وما ثبت لدى المحكمة من توفر ظرف الترصد عند الطاعنين إذ تربصوا بالمجنى عليه فى الطريق وانتظروا هودته حتى إذا ما اقترب منهم انهلوا عليه ضربا ، فأحدثوا به إصابات تخلفت عنها عاهة مستديمة . لما كان ذلك ، وكان ما تحدثت عنه المحكمة فى شأن ترصد الطاعنين يفيد حصول الاتفاق بينهم على ضرب المجنى عليه ، فإن كلا منهم يكون مسئولا عن تلك العاهة بوصف كونها نتيجة للضرب الذى اتفقوا عليه وأحدثوه بالمجنى عليه سواء فى ذلك ما وقع منه أو من زلاته .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٩٢)

القضية رقم ٩٩ سنة ٢٢ القضائية :

اجراءات . فقد ملف القضية . ثبوت ادانة الطاعن من التحقيقات التي أجرتها المحكمة بنفسها في الجلسة . الطعن على حكم الادانة بطلان الاجراءات بسبب فقد ملف القضية . لوجه له .

إن العبرة في المماكيات الجنائية هي بالتحقيقات التي تجريها المحكمة بنفسها في جلساتها . فاذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة انما اعتمدت على عناصر الاثبات التي طرحت أمامها بالجلسة ومنها صورة محضر الججز والصورة الرسمية لمحضر التبيد الذي حرره المحضر واستخلصت مما دار أمامها بالجلسة ومن أقوال المتهم نفسه أنه لم يقدم الأشياء المحجوزة أو بعضها في اليوم المحدد للبيع ، وناقشت دفاعه في هذا الشأن و بينت الأدلة التي اعتمدت عليها في ثبوت التهمة قبله ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي الى ما انتهت اليه من ادانته - فان ما يشير هذا المتهم من طعن على الحكم بطلان الاجراءات بسبب فقد ملف القضية لا يكون له محل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم اللبان . بدالماشية المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة له والمحجوز عليها قضائيا لصالح ابراهيم المزيدي والمعين عليها حارسا بأن لم يقدمها للبيع في اليوم المحدد اضرارا بالحاجز وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . والمحكمة قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام والمادة ٣/٤٩ من قانون العقوبات بحبس المتهم أربعة شهور بالشغل فعارض المحكوم عليه وقضى بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه فاستأنف ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث أن مبنى الطعن هو أن المحكمة رفضت التأجيل لتحقيق دفاع الطاعن

القائم على أن ثلاثة من الخيول المحجوزة قد نفقت بالموت قبل اليوم المحدد للبيع وحتى يتمكن من تقديم مستنداته المثبتة لذلك كما رفضت سماع الشهود ويضيف الطاعن أن محكمة أول درجة قد قضت في الدعوى دون أن تطلع على ملف القضية لأنه كان مفقودا وكانت متأثرة بفقده مع أنه لم يكن للطاعن يد فيه وأن هذا منها إخلال بدفاعه وبطلان في الاجراءات وقصور شاب حكمها المطعون فيه.

وحيث إن الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أنها أجلت الدعوى من تلقاء نفسها لسماع الشهود ولما كان الطاعن قد اعترض في الجلسة التالية على التأجيل وطلب المرافعة وتنازل صراحة عن سماعهم وكان الشهود لم يحضروا فقضت المحكمة في الدعوى - لما كان ذلك فلا محل لما يشيره الطاعن في هذا الخصوص مادامت المحكمة لم تر أن الدعوى في حاجة لسماع الشهود الذين تنازل عن سماعهم. أما ما يقوله الطاعن عن الإخلال بحق الدفاع فمردود بما أورده المحكمة من أن مستنداته لا تجديده مع فرض صحة دفاعه القائم على أن بعض الخيول المحجوزة قد نفق بالموت اذ هو لم يقدم باقي الخيول التي وقع عليها الحجز في اليوم المحدد للبيع كما أن مستنداته التي قدمها لمحكمة أول درجة بشأن الخيول النافقة هي من فعله وتاريخها سابق على تاريخ الحجز .

وحيث إنه بالنسبة الى ما يشيره الطاعن من بطلان الاجراءات بسبب فقد الملف فانه لما كانت العبرة في المحاكمات الجنائية هي بالتحقيقات التي تجريها المحاكم بنفسها في جلساتها وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة انما اعتمدت فيه على عناصر الاثبات التي طرحت أمامها بالجلسة ومنها صورة محضر الحجز والصورة الرسمية لمحضر التبيد الذي حرره المحضر واستخلصت مما دار أمامها بالجلسة ومن أقوال الطاعن نفسه أنه لم يقدم الخيول المحجوزة أو بعضها في اليوم المحدد للبيع وناقشت دفاعه في هذا الشأن وبينت الأدلة التي قامت لديها على ثبوت التهمة قبله وهي أدلة من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها - لما كان ذلك كله ، فان الطاعن لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٢

(١٩٣)

القضية رقم ٤٧٩ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسن بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدي بك
المستشارين .

خبير . تقدير رأيه . موضوعي . تعيين خبير آخر . لا إلزام .

الأمر في تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات
مرجعه إلى قاضي الموضوع ، فهو غير ملزم بتعيين خبير آخر ما دام قد استند
في أخذه برأى الخبير الذي اعتمده إلى ما لا يخفى المنطق والقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم الموسيقى : أولا - ارتكب
تزويرا في محرر عرفى هو جزء من خطاب أرسله أحمد عطيه إلى المتهم فقام ذلك
الأخير بحج بعض عباراته وكتب بدلها ما يفيد أن أحمد عطيه قد تسلم من المتهم
مبلغ ثمانين جنيها مستعدا لردّها في أى وقت دون تأخير . ثانيا - استعمل
السند المذكور سالف الذكر بأن رفع بمقتضاه دعوى على أحمد عطيه أمام محكمة
الموسيقى وقدمه في القضية ٨٢١ سنة ١٩٤٣ مدنى الموسيقى وذلك مع علمه بتزويرها
وطلبت عقابه بالمادتين ٢١١ و ١/٢١٥ - ٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح
الموسيقى قضت عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات
بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل عن التمتين . فاستأنف ومحاكمة مصر الابتدائية
قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دانت الطاعن بتزوير سند الدين وباستعماله جاء معييا لقصوره وإخلاله بحق الدفاع وقيامه على الظن والاحتمال ، وفي بيان ذلك يقول إنه طلب إلى المحكمة الاستئنافية التصريح له بتقديم تقرير من خبير استشاري ردا على التقرير المقدم في الدعوى من خبير قسم أبحاث التزييف والتزوير ، كما طلب إليها استدعاء هذا الخبير الذي قدمه لمناقشته فيما جاء به تقريره وبخاصة وقد بنى على أساس خاطئ حتى يستوضحه مواضع المحور والإضافة وغيرها من شوائب قال إنه لاحظها ، كما طلب استدعاء المجنى عليه لسؤاله وحتى يثبت أن السند إنما كتب على ورقة كانت في الأصل خطابا عاديا حيث لم يثبت الخبير إلى رأى جازم في شأنها ، إلا أن المحكمة دانت دون أن تتعرض لهذه الطلبات أو ترد عليها . ويضيف الطاعن أن المحكمة قد اطرحت أقوال شهوده بدعوى عدم الاطمئنان إليها ، وذلك لما قالته عن تناقضها ولأنهم لم يبينوا السبب في قطع مفاوضات الصالح التي دارت بين الطرفين ودون أن تبين أوجه هذا التناقض أو تورد مؤدى شهادة هؤلاء الشهود ، ومع أن علة التوقف في المفاوضات كانت ظاهرة في سياق أقوالهم ، وأنه قد أوضح ذلك بعلام في المذكرة المقدمة منه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه يبين واقعة الدعوى بما يتوافق فيه جميع العناصر القانونية للجريمتين اللتين عاقب الطاعن من أجلهما وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوتها ومن بينها تقرير الخبير المعين في الدعوى مضافا إليه ما خلصت إليه من اطلاعها على السند المطعون فيه وانتهت إلى أنه كان خطابا محال المتهم عباراته وأثبت عبارة السند مكانها . ولما كان الأمر كذلك ، وكان ما أورده المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، فإن ما يشير به الطاعن لا يخرج عن المجادلة في تقدير الأدلة في الدعوى ومبلغ الاطمئنان إليها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . أما ما يقوله عن شهوده فمردود بأنه يكفي أن تذكر المحكمة ما يفيد عدم اطمئنانها إليهم دون أن تكون ملزمة ببيان مؤدى شهادتهم .

مادام أنها لم تأخذ بها ولم تستند إليها في شيء. وأما ما يثيره في شأن طلبه عن التقرير الاستشاري ومنافشة الطبيب الشرعي والمجنى عليه فلا محل له، إذ تبين من مراجعة الملف الذي أمرت المحكمة بضمه تحقيقا لأوجه طعنه، أن الطاعن وإن طلب في مذكرته الأولى المقدمة إلى المحكمة التصريح بتقديم تقرير استشاري إلا أنه ظاهر من مرافعته بعدها أمام المحكمة ومن مذكرته الأخيرة أنه لم يتمسك صراحة بهذا الطلب، ومن جهة أخرى فإن اعتماد المحكمة على تقرير الخبير المعين في الدعوى وما أوردته هي من ملاحظات استخلصتها في هذا الشأن يفيد اطراحها لما يثيره الطاعن في شأن الخبرة. ولما كان الأمر في تقدير رأي الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مما يختص به قاضي الموضوع فهو في هذا غير ملزم بتعيين خبير آخر ما دام قد استند في أخذه برأي الخبير الذي اعتمده إلى ما لا يخاف من المنطق والقانون، وأما عن طلبه استدعاء المجنى عليه وتكليفه الإثبات فردود بأن المحكمة الاستئنافية إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق فلا تجرى تحقيقا إلا ما ترى من لزومه مما لا يصح معه النعي على الحكم لهذا السبب.

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا.

(١٩٤)

القضية رقم ١٥٩٢ سنة ٢١ القضائية

محال عمومية . محل أداء صاحبه لكي يشرب الناس فيه الخمر بالعبارة دون اخطار أو الحصول على ترخيص بإدارته . أغلاقه . يجب ألا يكون مؤقتا .

إنه لما كان القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحلات العامة إذ تحدث في مادته الأولى عن هذه المحال بأنها الأماكن المخصصة لبيع المأكولات والمشروبات بقصد تعاطيها في نفس المحل قصد أن تسري أحكامه على جميع المحال التي

ينطبق عليها هذا الوصف ولو كانت تدار أيضا لأغراض أخرى بترخيص أو بغير ترخيص . فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم أعد محله إعدادا يجعل منه محلا عموميا لكي يشرب الناس فيه الخمر بالتجزئة دون أن يخطر عنه أو يحصل على ترخيص بإدارته ، فإنه يجب - عملا بالمادة ٣٧ من القانون المذكور - إغلاق المحل دون النص على توقيته ، واذن فإذا كان الحكم قد قضى بالإغلاق لمدة شهرين فإنه يكون قد خالف القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بناحية العطارين - أدار محلا لبيع الخمر بالقطاعى بدون ترخيص ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٧ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ و ٧ من لائحة ٢٩ يناير سنة ١٩٠٤ ومحكمة جناح العطارين قضت عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسين قرشا والغلق فاستأنف . ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت عملا بالمواد ١/١٤ و ٢/٣٥ و ٣٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٥١ بتأييد الغرامة وجعل الإغلاق مؤقتا لمدة شهرين . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن النيابة العامة تبني طعنها على أن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بتوقيف الغلق لمدة شهرين ، قد خالف القانون ، فإنها قدمت اتهم للحاكمة لإدارته محلا لبيع الخمر بالقطاعى بغير ترخيص باعتبار الواقعة مخالفة للمادتين ١ و ٧ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ فقضت محكمة أول درجة بتغريمه خمسين قرشا والغلق فلما أن استأنف ، اعتبرت المحكمة الاستئنافية الواقعة جنحة ، وطبقت عليها القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحلات العامة ، على اعتبار أن المتهم ، وهو صاحب محل بقاله مرخص له به وبمستودع خمر لبيعها بالجملة لا يقصد تعاطيها في نفس المحل قد سمح للأفراد بتناول الخمر في محله ، وقضت في الدعوى بتأييد عقوبة الغرامة وجعل الغلق مؤقتا لمدة شهرين ، مع أنه كان من المتعين على كل حال وتطبيقا للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ذاته ، معاقبة المتهم لإدارته محلا عاما بغير ترخيص ، وعقوبة الغلق فيها مطلقة غير مؤقتة .

وحيث إن واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه ، تتحصل في أن
ضابط المباحث علم من تحرياته أن المتهم وهو صاحب محل بقالة يبيع به الخمر
بالكاس دون رخصة ، فتوجه إليه فوجد شخصا يشرب الخمر وأمامه زجاجة
مملوءة لنصفها ، وخبره وحين وسأله فقرر أن صديقا له دعاه لشرب الخمر في هذا
المحل واشترى قدرا من الكونياك بخمسة قروش وأخذ في تعاطيه ، وانهى الحكم
إلى أن " هذا المحل من المحلات التي ينطبق عليها القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ " .
ولما كان القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحلات العامة ، إذ تحدث
في مادته الأولى عن هذه المحال بأنها الأماكن المعدة لبيع المأكولات والمشروبات
يقصد تعاطيها في نفس المحل ، قد قصد أن تسرى أحكامه على جميع المحال
التي ينطبق عليها هذا الوصف ولو كانت تدار أيضا لأغراض أخرى بترخيص
أو بغير ترخيص ، وكان الثابت في الحكم أن المتهم قد أعد محله إمدادا يجعل منه
محلا عموميا لكي يشرب الناس الخمر فيه بالتجزئة دون أن يخطر عنه أو يحصل
على ترخيص بإدارته ، وكانت المادة ٣٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١
تقضى في هذه الحالة بوجوب اغلاق المحل دون أن تنص على توقيته - فإن الحكم
المطعون فيه إذ قضى بجعل الاغلاق لمدة شهرين يكون قد خالف القانون مما
يستوجب نقضه في ذلك ، وتأييد الحكم المستأنف في شأنه .

(١٩٥)

القضية رقم ١٦٢٣ سنة ٢١ القضائية

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
المنزلة : أحمد حسني بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك ومصطفى قاضل بك وإسماعيل مجدي بك
المستشارين .

تموين :

١ - تاجر جملة . تصرفه في سكر التموين لغير من عينه مراقب التموين . انطباق المادة ٢ من
القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

ب - المادة ٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . يتناول حكمها كل تصرف بعوض في السلعة التي يتجر فيها التاجر ، ببيع أم مقايضة أم قرضا أم عارية .

١ - إن المادة ١٢ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وإن اقتصر نصها على أصحاب المصانع والمحال العامة إلا أن المادة الثانية من نفس القرار تتناول حكمها تجار الجملة .

٢ - إن المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وإن نصت على حظر البيع فإن مدلولها ينسحب على كل تصرف بعوض يقوم به التاجر في السلع التي يتجر فيها سواء أكان ببيع أم مقايضة أم قرضا أم عارية . يؤيد ذلك أن واضع القرار المشار إليه لم يستقر في صدد ذلك على تعبير واحد ، فهو في المادة ٢ يستعمل لفظ " البيع " وفي المادة ٤ لفظ " التصرف " وفي المادتين ١١ و ١٢ يستعمل اللفظين معا وهو في كل ذلك إنما يقصد أن يمنع من يتسلم مواد التموين من أن يسلمها لغير من خصصت له وفي غير الأوجه التي رسمها القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة الزقازيق مع آخر حكم ببراءته أولا - المتهمان الأول - الطاعن - بصفته تاجرا للجملة - والثاني - بصفته وكلا لمحله ١ - تصرفا في سكر التموين لغير من يمينه حضرة مراقب تموين المديرية و ٢ - نقلا كمية السكر المينة بالمحضر داخل حدود المديرية وبغير ترخيص من حضرة مراقب التموين . وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ١٢ و ١٤ و ١٦ و ٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة بندر الزقازيق الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام والمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بتغريم المتهم (الطاعن) ١٠٠ جنيه مصري عن التهمة الأولى وأمرت بوقف التنفيذ لمدة خمس سنوات . وبراءة المتهم الثاني . فاستأنف المتهم كما استأنفته النيابة ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم بالنسبة للثاني وتعديل الحكم بالنسبة للمتهم (الطاعن) وبحبسه ستة أشهر مع الشغل وتغريمه مائة جنيه مصري مع وقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة مع المصادرة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه ، دان الطاعن تطبيقاً للمادة ١٢ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وهي خاصة بأصحاب المصانع والمحلات العامة والطاعن ليس من بينهم ، كما دانه بجريمة بيع المقادير المقررة له من السكر لغير من عينه مراقب التووين ، في حين أن الطاعن لم يبيع السكر موضوع التهمة وإنما أقرضه لأحد التجار على أن يرده إليه بمجرد تسلمه السكر المقرر له .

وحيث إن المادة ١٢ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وإن اقتصر نصها على أصحاب المصانع والمحلات العامة ، إلا أن المادة الثانية من نفس القرار قد تناول حكمها تجار الجملة وقد تدارك الحكم المطعون فيه خطأ الحكم الابتدائي في هذا الشأن وقال إن المادة ٢ فقرة أولى من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ هي التي يجب تطبيقها ، أما ما يقوله الطاعن من أنه أقرض السكر ولم يبعه فإن المادة الثانية وإن نصت على حظر البيع ، فإن مداوُلها ينسحب على كل تصرف بعوض يقوم به التاجر في السلع التي يتجر فيها سواء أكان بيعاً أم مفايضة أم قرضاً أم عارية ، يؤيد ذلك أن واضع القرار المشار إليه لم يستقر في صدد ذلك على تعبير واحد فهو في المادة ٢ يستعمل لفظ "البيع" وفي المادة ٤ لفظ "التصرف" وفي المادتين ١١ و ١٢ يستعمل اللفظين معاً ، وهو في كل ذلك إنما يقصد أن يمنع من يتسلم مواد التووين من أن يسلمها لغير من خصصت له وفي غير الأوجه التي رسمها القانون ، ومن ثم يكون الطعن على غير أساس في موضوعه ، متعيناً رفضه .

(١٩٦)

القضية رقم ٩٨ سنة ٢٢ القضائية

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك ومصطفى حسن بك
المستشارين .

أ - إخفاء أشياء مسروقة . زجاجات شركة من شركات المياه النازية . بركة المتهم
من إخفائها على أساس أن تسليم الشركة الزجاجات لعمالها ليس على سبيل الوديعة ولا عارية
الاستعمال طبقا للاقرار الذى أخذه على عملائها . فى محلها .

ب - حكم جنائى . طلب قبضه على أساس أحكام قانون المرافعات فى خصوص ختم الحكم
وابداع مسودته . لا يصح .

١ - إذا قدم المتهم للعاصمة بأنه أخفى بعض الزجاجات المسروقة والمبددة للمملوكة
لشركة من شركات المياه النازية فبرأته المحكمة على أساس أن الزجاجات المضبوطة
لديه ليست متحصلة من جريمة سرقة أو تبديد ، أخذه فى ذلك بدفاعه القائم
على أن الشركة تتقاضى من عملائها مبلغا من النقود مقابل كل زجاجة لا ترد
إليها ، وأن الزجاجات لذلك تتداول فى السوق ، وأن تسليم الشركة الزجاجات
لعمالها ليس على سبيل الوديعة ولا عارية الاستعمال كما هو المفهوم من الاقرار
الذى تأخذه عليهم ، فان حكمها بذلك لا يكون مخطئا .

٢ - لا يصح الاستناد فى طلب قبض حكم جنائى إلى ما ورد فى قانون
المرافعات فى صدد ختم الحكم وإبداع مسودته فان قانون المرافعات لا يلجأ
إليه فى خصوص الأحكام الجنائية إلا لسد نقص أو الاستعانة على فهم نص
من نصوص قانون تحقيق الجنايات ، ولا عمل لذلك فى صدد أمور استقرار قضاء
محكمة النقض على تفسير أحكام قانون تحقيق الجنايات فى شأنها .

الوقائع

اتهمت النيابة المطعون ضده المذکور بأنه بدائرة قسم باب الشعرية أخفى بعضا من الزجاجات المسروقة والمبددة المبينة القدر والقيمة بالمحضر والمملوكة لشركة سينالكو ومتحصلة من جرمي السرقة والتبديد المذکورين مع علمه بها وبظروفها وطلبت عقابه بالمواد ٤٤ و ٣١٨ و ٣٤١ من قانون العقوبات . وقد ادعى التهامي ابراهيم مندوب شركة ق . م سلفا جور بحق مدني قبل المتهم وطلب القضاء له عليه بمبلغ ١٠٠ جنيه بصفة تعريض مؤقت . ومحكمة جنح باب الشعرية قضت عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم أربعة أشهر مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة ورفض الدعوى المدنية قبله فاستأنف المتهم كما استأنفت النيابة والمدعي بالحق المدني . ومحكمة مصر الابتدائية قضت عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند اليه وتأيبه فيما عدا ذلك وألزمت المدعية بالحق المدني بالمصروفات . فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين قضى ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعنة جاء مخطئا لأنه أقام قضاءه على أن الإقرار الذي تأخذه على عملائها عند تسليمهم المشروب الذي تباعه لهم داخل زجاجات معبأة ترد اليها بعد استهلاكه لا ينطوي على عقد من عقود الأمانة بالنسبة لتلك الزجاجات بل على عقد بيع مع أن عبارة الإقرار تدل على أن الزجاجات إنما تسلم للعملاء على سبيل الوديعة أو عارية الاستعمال فإذا لم ترد اليها وتصرف فيها من تسلمها فإن فعله يكون جريمة تبديد ويكون وجودها تحت يد من تضبط لديه جريمة أيضا بوصف كونها متحصلة من التبديد وتضيف الطاعنة أن محكمة الجنح المستأنفة إذ قضت بالغاء الحكم المستأنف لم ترد على الأسباب التي انتهت إلى ادانة المطعون ضده كما أنها مسخت شهادة مندوب الشركة وأغفلت شطرا

منها وهو ما شهد به من أن زجاجات الشركة الطاعنة تسلم للعملاء كعهدة ترد إليها بعد استهلاك ما فيها من مشروب كما أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى المدنية بناء على أن الزجاجات المضبوطة لدى المتهم ليست متحصلة من جريمة فلا عقاب على اخفائها، وأن الدعوى المدنية تبعا لذلك تفقد أساسها مع أن هذا النظر خاطئ في القانون لمخالفته لنص المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات الذي يقضى بجواز الحكم بالتعويض إذا كانت الواقعة لا يعاقب عليها القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى واستخلص من ظروفها أن الزجاجات المضبوطة لدى المطعون ضده ليست متحصلة من جريمة سرقة أو تبديد وقد أخذ في ذلك بدفاع المطعون ضده القائم على أن الشركة تتقاضى من عملائها مبلغا من النقود مقابل كل زجاجة لاترد إليها وأن الزجاجات لذلك متداولة في السوق، لما كان ذلك وكانت عبارة الاقرار تؤدي الى ما استخلصته المحكمة منها على ضوء واقعة الدعوى وظروفها المطروحة أمامها فإن حكمها الذي أقامته على أن تسلم الشركة الزجاجات لعملائها لم يكن على سبيل الوديعة ولا عارية الاستعمال لا يكون مخطئا - هذا ولا محل لما تقوله الطاعنة عن شهادة مندوبها - إذ أن المحكمة أن تأخذ من شهادة الشاهد ما تطمنن اليه منها وتطرح ما لا يكون محلا لنقبتها كما أن المحكمة غير مكلفة عند الحكم بالبراءة بأن ترد تفصيلا على أسباب الحكم المستأنف في جميع جزئياتها بل يكفي أن تورد ما يفيد عدم اطمئنانها إلى أدلة الادانة المعروضة عليها .

وحيث إنه بالنسبة الى الدعوى المدنية فإنه متى كانت المحكمة قد رأت أن الزجاجات المضبوطة لدى المطعون ضده لم تكن متحصلة من جريمة وكان الحكم الابتدائي المؤيد في خصوص الدعوى المدنية بالحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنة قد استولت من عملائها على قيمة ما لم يردوه إليها من زجاجات وهذا ما يفيد انتفاء الضرر عنها، متى كان ذلك فإن المحكمة إذ قضت برفض طلب التعويض لا تكون قد أخطأت .

وحيث إن ما يشيره الطاعن بشأن ختم الحكم وإبداع مسودته والاستناد في ذلك إلى قانون المرافعات مردود بأن قانون المرافعات لا يلجأ إليه إلا لسد نقص أو الإطانة على فهم نص من نصوص قانون تحقيق الجنايات وهو ما لا محل له فيما يشيره الطاعن من أمور استقرت أحكام هذه المحكمة على تفسير أحكام قانون تحقيق الجنايات في شأنها .

وحيث إنه لا تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٢

(١٩٧)

القضية رقم ١١٥٣ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب الغزة أحمد حسن بك وكيل المحكمة ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدي بك وباسملى موسى بك المستشارين .

تموين . ادانة متهم في جريمة عدم التبليغ عن الوفورات المتبقية لديه من مواد التموين مع دفعه بأنه ليس لديه وفورات ودون تحقيق هذا الدفاع . خطأ في تطبيق القانون .

إن المادة ٥ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ تقضى بأنه " يجب على تجار التجزئة أن يخطرأ مراقبة التموين في آخر شهر مارس ويونيه وسبتمبر وديسمبر من كل سنة عن الوفورات المتبقية لديهم من مواد التموين " . ومؤدى هذا النص أن الإخطار لا يلزم إلا عند وجود " الوفورات المتبقية " فإذا لم توجد هذه الوفورات فلا يكون ثمة ما يجب الإخطار عنه . فإذا قضى الحكم بادانة المتهم في جريمة عدم التبليغ عن وفورات التموين الباقية لديه مع أنه كان قد دافع عن نفسه بعدم وجود وفورات لديه ودون أن يحقق هذا الدفاع فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز إطسا لم يبلغ مراقبة التموين عن كميات التموين المتبقية لديه في نهاية شهر سبتمبر سنة ١٩٥٠ . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة جنح إطسا الجزئية قضت عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وغرامة ١٠٠ جنيه . فاستأنفت النيابة كما استأنف المتهم ومحكمة الفيوم الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون وتأويله إذ دانه بجريمة عدم التبليغ عن وفورات التموين الباقية لديه تطبيقاً للادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ مع أن الطاعن لم يكن باقياً لديه وفورات ، حتى يلزم بالإخطار عنها ، وأن ما ذهب إليه الحكم من وجوب الإخطار على كل حال ، لا يتفق مع القانون .

وحيث إنه لما كانت المادة ٥ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ تقضى "بأنه يجب على تجار التجزئة أن يخطروا مراقبة التموين في آخر شهور مارس ويونيه وسبتمبر وديسمبر من كل سنة عن الوفورات المتبقية لديهم من مواد التموين" وكان مؤدى هذا النص أن الإخطار لا يلزم إلا عند وجود "الوفورات المتبقية" فإذا لم توجد هذه الوفورات ، فلا يكون ثمة ما يجب الإخطار عنه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه ، إذ قال بغير ذلك ، وقضى بادانة الطاعن دون أن يحقق دفاعه بعدم وجود وفورات لديه ، قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٥٢

(١٩٨)

القضية رقم ٥١٨ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
اللمعة : أحمد حسن بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وباسيل موسى بك
المستشارين .

(أ) المادة ٤١ من الدستور . مرسوم صادر بين دورى الانعقاد . عدم دعوة البرلمان
الى اجتماع غير عادى لعرضه عليه وعرضه عليه فى الدورة التالية لصدوره . لا بطلان .
للبرلمان إسقاطه بمجرد إقراره من أحد مجلسيه .

(ب) المادة ٤١ من الدستور . تخويلها السلطة التنفيذية تقدير موجبات الإسراع فى اتخاذ
التدابير التى لا تحتل التأخير . استعمالها هذا الحق وعرض المرسوم على البرلمان .
لا يسوغ لسلطة أخرى أن تتدخل فى تقدير تلك الموجبات .

(ج) المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ . لا مخالفة فيه لأحكام الدستور .

(د) تلبس . جلوس المتهمين الى منضدة فى قفص . تخليهم عن ورقة عند رؤيتهم رجال
البوليس . ضبطها . صحيح . إشارتها بما تشتمل عليه الى وقوع جناية بالمادة ٩٨/١
من قانون العقوبات . حالة تلبس ببيع القبض والتفتيش .

(هـ) إجراءات . سرية الجلسة . المادة ٢٥ من قانون نظام القضاء تجيز للحكمة أن تجعل
الجلسة سرية مراعاة للأداب أو محافظة على النظام العام .

١ - إذا كان المرسوم بقانون قد صدر بين دورى انعقاد البرلمان وصار
عرضه على البرلمان فى دورته التالية لصدوره فإنه لا يكون باطلا شكلا لأن
المادة ٤١ من الدستور لم ترتب جزاء على عدم دعوة البرلمان لاجتماع غير عادى
لعرض المراسيم التى تصدرها السلطة التنفيذية بين دورى الانعقاد كما فعلت
حين رتب زوال قوة القانون عن المراسيم التى لا تعرض على البرلمان فى أول
انعقاد له أو على عدم إقرارها من أحد المجلسين ولأن للبرلمان إسقاطها بمجرد عدم
إقرارها من أحد مجلسيه .

٢ - إن المادة ٤١ من الدستور قد خولت السلطة التنفيذية تقدير موجبات الإسراع في اتخاذ التدابير التي لا تحمل التأخير ، وإذا استعملت هذه السلطة هذا الحق المخول لها ، ثم عرضت المرسوم على البرلمان في أول اجتماع له وهو صاحب الحق في إسقاطه بعدم إقراره من أحد مجلسيه ، فانه لا يسوغ لسلطة أخرى أن تتدخل في تقدير تلك الموجبات .

٣ - إن المادة ١٤ من الدستور إذ نصت على أن حرية الرأي مكفولة قد أعقبت ذلك بأن الإعراب عن الفكر بالقول أو الكتابة أو التصوير أو بغير ذلك ، يكون في حدود القانون . وذلك لأن حرية الإعراب عن الفكر شأنها كشأن ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة إلى جميع الأفراد إلا في حدود احترام كل منهم لحريات غيره . وإذن فمن شأن المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يعين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استعمال هذه الحريات الاعتداء على حريات الغير . وليس في أحكام المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ ما يمس حرية الرأي أو يتجاوز وضع الحدود التي تتضمن ممارسة الفرد لحرية التعبير عن فكره وعدم المساس بحريات غيره مما لا يصح معه النعى عليه بمخالفة أحكام الدستور من هذه الناحية .

٤ - متى كان الثابت أن المتهمين كانوا يجلسون إلى منضدة في أحد المقاهي وأمامهم ورقة ، فلما رأوا رجال البوليس قادمين نحوهم تخلوا عن الورقة التي كانت أمامهم وألقى بعضهم أوراقا كان يحملها ، وهذا وذاك قبل أن يقبض عليهم أحد أو يفتشهم ، فإن ضبط هذه الأوراق يكون صحيحا . وإذا كانت هذه الأوراق تشير بما اشتملت عليه إلى وقوع جريمة معاقب عليها بالمادة ٩٨/١ من قانون العقوبات فإن ما تلا ضبطها من قبض وفتيش يكون صحيحا أيضا نظرا لقيام حالة التلبس بتلك الجريمة .

٥ - متى كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المحكمة أمرت بجعل الجلسة سرية بناء على طلب النيابة تطبيقا للمادة ٢٥ من قانون نظام القضاء ، وكانت هذه المادة تميز للمحكمة أن تجعل الجلسة سرية مراعاة للآداب أو محافظة على النظام العام ، فإن المحكمة لا تكون قد خالفت القانون في شيء .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٩ الموافق ٣٠ ذى الحجة سنة ١٣٦٨ بدائرة مركز الجيزة مديرية الجيزة انضموا الى جمعية بالملكة المصرية ترمي الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات وإلى القضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية وكان استعمال القوة والإرهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا في ذلك بأن انضموا الى جمعية سرية تعمل على القضاء على طبقة الملاك والرأسماليين وسيادة الطبقة العاملة وحكمها المطلق وإلغاء الملكية الخاصة بوسائل الإنتاج ونقلها للدولة كل ذلك عن طريق خلق مجتمع مصرى على غرار الوضع القائم في روسيا وبالأسلوب الثورى الذى اتبعه لينين وستالين في الثورة الروسية وبتحريض العمال على الاعتصاب والاعتداء على حق الغير في العمل وتحريضهم على بغض طائفة الملاك والرأسماليين تحريضا من شأنه تكدير السلم العام . وطلبت معاقبتهم طبقا للمادة ١٩٨ فقرة ثالثة ، ٩٨ هـ من قانون العقوبات . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جبايات الجيزة دفع الحاضر عن المتهمين ببطالان المرسوم رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ ، كما دفع ببطالان القبض والتفتيش بعدم صدور أمر من النيابة بهذا ولم تكن الحالة التى وجد فيها المتهمون من حالات التلبس . والمحكمة قضت عملا بمبادئ الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة توفيق سليم حداد بالحبس مع الشغل مدة سنتين وبغرامة قدرها خمسون جنيتها وبمعاينة كل من محمد نور الدين سليمان وألان فيليكس فرانكو بالحبس مع الشغل مدة سنة واحدة وبغرامة قدرها خمسون جنيتها والمصادرة . فطعن الطاعن الأول في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعنين الثانى والثالث — وإن كانا قدما أسباب لظعنهما إلا أنهما لم يقررا بالطعن على الحكم ، فظعنهما لا يكون مقبولا شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر
بالقانون .

وحيث إن الوجه الأول من اوجه هذا الطعن يتحصل في القول بأن الحكم
المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون حين قضى بإدانة الطاعن طبقا للرسوم
بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ في حين أن هذا المرسوم باطل شكلا وموضوعا
لمخالفته للمادتين ١٤ و ٤١ من الدستور ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكومة
أجازت لنفسها إصدار هذا المرسوم استنادا الى الرخصة الممنوحة للسلطة التنفيذية
في المادة ٤١ من الدستور . وأنه فضلا عن أن في هذا المرسوم افتئاتا على حرية
الرأى التى كفلها الدستور بالمادة ١٤ فإن المادة ٤١ تستلزم لا استعمال لرخصة
المنصوص عليها بها أن يحصل بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب اتخاذ تدابير
لا تتحمل التأخير وتوجب دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى وعرض المرسوم
عليه . ولما كان لم يقع حادث يوجب اتخاذ مثل تلك التدابير العاجلة ، وكان
البرلمان لم يدع للانعقاد لدور غير عادى لعرض هذا المرسوم عليه ، فانه لا تكون
له قوة القانون ، وبالتالي فلا يسوغ للمحاكم تطبيقه ولا يغير من ذلك النظر أن
الحكومة قد عرضت ذلك المرسوم على البرلمان عند انعقاده في دورته العادية
إذ أن هذا الإجراء ليس من شأنه أن يبعث الحياة في ذلك المرسوم بعد أن زال
ما كان له من قوة القانون . ويضيف الطاعن أن ما ذهب إليه الحكم المطعون
فيه من أن المحاكم لا يجوز لها أن تتناول بمحت دستورية القوانين إلا من حيث
توافر شروطها الشكلية ، غير صحيح وأن للمحاكم حق بمحت دستورية القوانين
شكلا وموضوعا .

وحيث إن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه مردود (أولا) بأن المرسوم بقانون
رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ قد صدر بين دورى انعقاد البرلمان وصار عرضه على
البرلمان في دورته التالية لصدوره لما كان ذلك وكان للبرلمان بمقتضى المادة ٤١
سابقة الذكر إسقاط مثل تلك المراسيم بمجرد عدم إقرارها من أحد مجلسيه وكانت
تلك المادة لم ترتب جزاء على عدم دعوة البرلمان لاجتماع غير عادى كما فعلت

حين رتب زوال قوة القانون عن المراسيم التي لا تعرض على البرلمان في أول انعقاد له أو على عدم إقرارها من أحد المجلسين ، فإن ما جاء في الطعن من ناحية الشكل لا يكون سديدا . (وثانيا) بأنه من ناحية الموضوع فإن المادة ١٤ من الدستور قد خولت السلطة التنفيذية تقدير موجبات الاسراع في اتخاذ التدابير التي لا تحتل التأخير وبأن هذه السلطة إذ استعملت هذا الحق المخول لها ثم عرضت المرسوم على البرلمان في أول اجتماع له وهو صاحب الحق في إسقاطه بعدم إقراره من أحد مجلسيه ، فانه لا يسوغ لسلطة أخرى أن تتدخل في تقدير تلك الموجبات . أما القول بخالفة هذا المرسوم للمادة ١٤ من الدستور فمردود بأن تلك المادة إذ نصت على أن حرية الرأي مكفولة قد اعتبرت ذلك بأن الإعراب عن الفكر بالقول أو الكتابة أو التصوير أو بغير ذلك ، يكون في حدود القانون . وذلك لأن حرية الإعراب عن الفكر شأنها كشأن ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة الى جميع الأفراد إلا في حدود احترام كل منهم لحريات غيره . وإذن فمن شأن المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يعين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استعمال هذه الحريات الاعتداء على حريات الغير . لما كان ذلك وكانت أحكام المرسوم بالقانون السالف الذكر لا تمس حرية الرأي ولا تتجاوز وضع الحدود التي تتضمن ممارسة الفرد لحرية التعبير عن فكره وعدم المساس بحريات غيره فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ اعتمد في إدانة الطاعن على دليل مستمد من قبض وتفتيش وقعا باطلين وقد تمسك الطاعن ببطلانها بناء على أنه لم يصدر أمر من النيابة بالقبض والتفتيش ولم تكن الحالة التي وجد فيها المتهمون من حالات التلبس التي نص عليها القانون على سبيل الحصر .

وحيث إن الثابت بالحكم المطعون فيه أن المتهمين كانوا يجلسون الى منضدة في أحد المقاهي وأمامهم ورقة فلما رأوا رجال البوايس قادمين نحوهم تخلوا

عن الورقة التي كانت أمامهم والتي بعضهم بأوراق كان يحملها . وهذا وذاك قبل أن يقبض عليهم أحد أو يقتشهم . لما كان ذلك فان ضبط هذه الأوراق يكون صحيحا . ولما كانت هذه الأوراق تشير بما اشتملت عليه الى وقوع جنابة مناقب عليها بالمادة ١/٩٨ من قانون العقوبات فان ما تلا ضبطها من قبض وتفتيش يكون صحيحا أيضا نظرا لقيام حالة التلبس بتلك الجريمة .

وحيث إن مؤدى الوجه الثالث هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر الأوراق التي ضبطت مع المتهمين دليلا على انضمامهم الى جمعية سرية ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات والى القضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في حين أنها لا تفيد ذلك ، كما أنها لا تفيد استعمال المتهمين للقوة والارهاب والوسائل غير المشروعة .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن الطاعن عضو في جمعية بالملكة المصرية ترمى الى سيطرة طبقة العمال على غيرها من الطبقات والى هدم نظام الدولة الاقتصادية والقضاء على الملكية الفردية وكان استعمال العنف والوسائل غير المشروعة ملحوظا في ذلك وكان الحكم قد استخلص ما انتهى إليه من ذلك من الأدلة التي بينها وأرجعها الى أصابها في الأوراق والتي من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها فان الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية للجريمة التي دين الطاعن بها ويكون ما يثيره في هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يقول في الوجه الرابع من طعنه إن الحكم المطعون فيه شابه بطلان في الإجراءات إذ جرت المحاكمة سرية مع أن القانون كفل علنية التحقيق والمحاكمة .

وحيث إنه لما كان النائب بمحضر جلسة المحاكمة أن المحكمة أمرت يجعل الجلسة سرية بناء على طلب النيابة تطبيقا للمادة ٢٥ من قانون نظام القضاء وكانت المادة المشار إليها تميز للمحكمة أن تجعل الجلسة سرية مراعاة للآداب

أو محافظة على النظام العام فإن المحكمة لا تكون قد خالفت القانون في شيء .

وحيث إن حاصل الوجه الأخير من الطعن هو أن الحكم استند إلى ما يخالف الثابت بالأوراق حين قال إن الطاعن كان يتزعم زميليه ورتب على ذلك تشديد العقاب عليه .

وحيث إنه لما كان تقدير العقوبة في الحدود التي يضعها قانون العقوبات من شئون محكمة الموضوع ، وكانت العقوبة المقضى بها على الطاعن تدخل في حدود العقوبة المقررة بالمادة التي طبقها المحكمة في حقه ، فإن هذا الوجه لا يكون مقبولا .

(١٩٩)

القضية رقم ١٤٣٤ سنة ٢١ القضائية :

— ياسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسن بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وباصيل موسى بك وحافظ صابق بك المستشارين .

ارتباط . توقيع عقوبة واحدة على المتهم في الجريمتين المرفوعة بهما الدعوى . عدم الإشارة إلى المادة ٣٢ من قانون العقوبات . لا يؤثر في سلامة الحكم .

متى كان الحكم قد قضى على المتهم بعقوبة واحدة عن الجريمتين اللتين رفعت بهما الدعوى العمومية عليه فإنه يكون قد أعمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ولا يؤثر في سلامته كونه قد أغفل الإشارة إلى هذه المادة .

الوقائع

اتهمت النيابة كلا من : ١ — محمد سالم فودة ٢ — محمود محمد سالم ٣ — نعيمة

صالح حسين (الطاعنين) ٤ — فهيمة محمد حجاج بأنهم بدائرة قسم بولاق تعدوا على موظفين عموميين وقاوموهما بالقوة والعنف أثناء تأدية وظيفتهما وبسببها وحصل مع التعدي والمقاومة ضرب بأن ضربوا سيد أفندي بغدادى المحضر وعبد الحميد عمران شيخ الحارة أثناء المجز على منقولات لاتهم الثانى فأحدثوا بهما الاصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي لم تعجز أولهما عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما . ولاثم الثانى سرق وأتلف الأوراق القضائية المثبتة بالمحضر وكانت مسجلة الى شخص مأمون بحفظها وهو المحضر سالف الذكر . وطلبت عقابهم بالمواد ١٣٦ و ١/١٣٧ و ١/١٥٢ و ١/٣١٧ من قانون العقوبات وقد ادعى بحق مدنى كل من : عبد الحميد عمران وسيد أفندي بغدادى قبل جميع المتهمين متضامنين وطلب أولهما القضاء له بقرش صاغ واحد تعويضا مؤقفا وثانيهما بمبلغ ٣٠ جنيهها تعويضا . ومكة جنح بولاق الجزية قضت حضوريا للثلاثة الأول (الطاعنين) وغايبا للرابعة عملا بالمادتين ١٣٦ و ١/١٣٧ من قانون العقوبات بالنسبة الى المتهمين الثلاثة الأول مع تطبيق المادة ١/١٥٢ بالنسبة لاتهم الثانى أولا — بحبس المتهمين الأول والثالثة شهرا مع الشغل وحبس الثانى شهرين مع الشغل عن التهمتين وإلزام المتهمين الثلاثة بالتضامن بأن يدفعوا لعبد الحميد عمران مبلغ ١ قرش وسيد بغدادى أفندي مبلغ ١٠ ج م والمصروفات المدنية المناسبة . وثانيا — براءة المتهمة الرابعة مما نسب اليها ورفض الدعوى المدنية بالنسبة لها وإلزام المدعين بالحق المدنى بالمصروفات . استأنف المتهمون ، ومكة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطمعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعنة الثالثة لم تتقدم لتنفيذ الحكم المطعون فيه الصادر ضدها بالحبس لمدة شهر قبل هذا اليوم المحدد لنظر هذا الطعن فيتعين الحكم بسقوط طعنها عملا بالمادة ٤٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

وحيث إن طعن الطاعنين الأول والثانى يحصل فى أن الحكم المطعون فيه

دان ثانيهما بالجزميتين اللتين أقيمت بهما الدعوى دون أن يشير الى تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات . وأنه جاء معيبا لا بتناثه على واقعة ينقضها الثابت بالأوراق . ذلك بأنه اعتبر أن المحضر كان يقوم بتنفيذ الحكم الشرعى ، مع أن الثابت بدقت المحضرين أن هذا الحكم كان قد سلم الى صاحبه قبل يوم الحادث . ويضيف الطاعنان أنه متى كان الأمر كذلك وكان التنفيذ المدعى به وهما حسبما تمسكا به في دفاعهما فان المجنى عليهما ما كانا يقومان بعمل من أعمال وظيفتهما .

وحيث إنه لا محل لما يثيره الطاعن الثانى بصدد تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات لأن الحكم المطعون فيه قضى عليه عقوبة واحدة عن الجرمين اللتين رفعت بهما الدعوى العمومية فهو قد أعمل حكم المادة المذكورة وان كان قد أغفل الإشارة اليها مما لا يؤثر في سلامة الحكم . أما ما جاء بالوجهين الثانى والثالث من طعنهما فردود بأن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التى استخلص منها ثبوتها ثم تعرض للدفاع المشار اليه بالطعن فبين الأوراق التى وقع عليها الاتلاف ومن بينها الحكم الشرعى الصادر ضد الطاعن الثانى لمصلحة زوجته وهو الحكم الذى توجه المحضر " المجنى عليه " ومعاونوه لتنفيذه في يوم وقوع الحادث ورد على دفاع الطاعنين المبني على أن الحكم المذكور رد الى قلم المحضرين وسلم الى صاحبه قبل وقوع الحادث ، بأسباب سائغة . ومتى كان الأمر كذلك فإن الحكم يكون صحيحا فيما انتهى اليه من أن الاعتداء قد وقع على المجنى عليهما وهما من الموظفين العموميين أثناء تأدية وظيفتهما وبسببها ويكون ما يثيره الطاعنان على غير أساس .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٢٠٠)

القضية رقم ١٦٤٢ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة :-
أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدى بك وباسيل موسى بك المستشارين . -

دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . استعمال القوة بالفعل لمنع الحيازة . غير لازم . بكتفى
أن يكون المتعرض قد قصد استعمال القوة .

إن القانون لا يتطلب استعمال القوة بالفعل لمنع الحيازة بل يكتفى بأن يكون
المتعرض قد قصد استعمالها . فإذا كان الحكم قد أثبت حيازة الأرض للمجنى
عليه وشروعه فى البناء بعد حصوله على الرخصة اللازمة له ، وتعرض الطاعن
وأولاده له فى الأرض والقضاء بهماته خارجها بقصد منعه من البناء ، واستخلص
من ذلك ومن اصرار الطاعن فى التحقيق على مسلكه ثبوت تهمة دخوله أرض
المجنى عليه بقصد منع حيازته بالقوة ، فالطاعن فى هذا الحكم لا يكون له أساس .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه بالسويس دخل قطعة الأرض الميينة بالمحضر
والمملوكة لمحمود محمد البخارى بقصد منع حيازته بالقوة بأن منعه من البناء فيها .
وطلبت عقابه بالمادة ٣٦٩ من قانون العقوبات . وقد ادعى محمود محمد
البخارى بحق المدنى قبل المتهم وطلب أن يحكم له بمبلغ ٥٠ جنيتها تعويضا مؤقتا
ومحكمة جنح السويس الجزئية قضت عملا بمادة الاتهام - بتغريم المتهم مائتى
قرش وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى عشرين جنيتها على سبيل التعويض .
فاستأنف المتهم والمدعى بالحق المدنى ومحكمة السويس الابتدائية قضت بتأييد الحكم
المستأنف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لما أبداه الطاعن من دفاع بأن الأرض التي اتهم بالتعرض لها في حيازته وأنها ملاصقة لمبناه ، ونوافذه مفتوحة عليها . وقد رخص له بالبناء على هذه الصورة واستند إلى المحضر رقم ٢٢٢٥ إداري وقدم صورة رسمية منه ، كما ارتكن على القضية رقم ٤٤٦ سنة ١٩٥٠ مدني السويس فقررت المحكمة ضمها ولكنها فصلت في الدعوى دون أن تنفذ قرارها . كما أنها رفضت تأجيل القضية حتى يتمكن الطاعن من تقديم عقد شرائه ، وقد دأه الحكم دون أن يبين توفر أركان الجريمة التي دأه بها ، ويضيف إلى ذلك أن المحكمة لم توقع على محاضر جلسات القضية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها فأثبت حيازة المحني عليه للأرض وشرعه في البناء بعد حصوله على الرخصة اللازمة له ، وتعرض الطاعن وأولاده له في الأرض والقاء مهماته خارجها بقصد منعه من البناء ، واستخلص من ذلك ومن استمرار الطاعن في التحقق على مسلكه ، ثبوت التهمة ضده ، ثم أشار إلى أن القانون لا يتطلب استعانة القوة فعد لمنع الحيازة بل يكفي أن يكون المتعرض قد قصد استعمالها . ولما كان الأمر كذلك وكان ما جاء في الحكم يتضمن الرد الكافي على الدفاع المردوعي ، كما أنه يبين من محاضر الجلسات أن المحكمة قد أفسحت للطاعن في تقديم عقد شرائه فلم يقدمه ، وأن رئيس الجلسة قد وقع المحضر الأخير من محاضر الجلسات كما وقع الحكم ، وكان الطاعن لا يدعي أن شيئاً من الإجراءات قد خولف في الجلسات التي لم يحصل التوقيع على محاضرها ، فإن ما يثيره الطاعن في طعنه من هذا كله يكون في غير محله ، ويكون الطعن على غير أساس في موضوعه متعيناً رفضه .

جلسة ٤ مارس سنة ١٩٥٢

(٢٠١)

القضية رقم ١٠٧٦ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشارئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد حسن بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدى بك وباسيل موسى بك
المستشارين .

١ - رفع الدعوى على متهم بالنسبة الى واقعة معينة . لا يقيد قاضى الموضوع بوصف النيابة
ولا بالمواد المطلوب تطبيقها .

ب - تموين . طلب مفتش التموين الى المتهم أن يبيعه سلعة . بيعها اليه بأكثر من السعر
المقرر . ذلك لا يعتبر تحريضا على الجريمة أو خلقا لها .

١ - إن رفع الدعوى العمومية على متهم بالنسبة الى واقعة معينة يوجب
على قاضى الموضوع تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة المرفوعة بها الدعوى
دون أن يكون مقيدا بالوصف الذى وصفت به ولا بنصوص القانون التى طلب
اليه توقيع العقوبة على أساس انطباقها .

٢ - اذا كانت الواقعة التى أثبتتها الحكم هى أن مفتش التموين طلب إلى المتهم
أن يبيعه سلعة فباعها اليه بأكثر من السعر المقرر رسميا فذلك ليس فيه تحريض منه
للطاعن على ارتكابها ولا عمل على خلقها . ولهذا فليس ما يمنع المحكمة من الأخذ
بشهادته فى حكمها .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه بدائرة بنى سويف . باع سلعة مسعرة مبيئة بالمحضر
بسعر يزيد عن السعر المحدد . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ١/٧ - ٢ و ٩ من

المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ والمادة ١ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨
ومحكمة بنى سوييف الجزئية قضت - عملا بمواد الاتهام - بحبس المتهم ستة
شهور مع الشغل وتغريمه ١٠٠ جنيه والمصادرة فاستأنف ، ومحكمة بنى سوييف
للابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الأستاذ اسرائيل معروض
المعاضى عن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

.. حيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل فى القول بأن الدعوى
رفعت على الطاعن بأنه باع سلعة مسعرة بسعر يزيد على السعر المحدد . وطلبت
النيابة معاقبته بأحكام القانونين رقمى ٩٦ لسنة ١٩٤٥ و ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ ، وصدر
الحكم الابتدائى بأدائه تطبيقا لهذين القانونين مع أنهما كانا قد الغيا قبل صدور
هذا الحكم بموجب القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الذى نص فى المادة ٢١ منه
على ابطال العمل بالقانونين المشار اليهما . وبذا فإن معاقبة الطاعن تطبيقا
لأحكامهما تكون مخالفة للقانون . ولما كان هو قد استأنف الحكم وحده ولم
تستأنفه النيابة العمومية فإن المحكمة الاستئنافية كان يتعين عليها القضاء ببراءته
ولكنها أيدت حكم محكمة أول درجة بمقولة إن المتهم لا يزال فى دور المحاكمة وأن
القانون الجديد قد استبقى صفة الجريمة للفعل المسند الى الطاعن وان خفت العقوبة
وهذا خطأ فى تطبيق القانون لأن الاستئناف مرفوع من الطاعن وحده ولا
يصح أن ينقلب تظلمه وبالا عليه وكان واجبا أن يقضى بالبراءة والنيابة العمومية
وشأنها فى رفع الدعوى من جديد تطبيقا للقانون الجديدة .

وحيث إن رفع الدعوى العمومية على متهم بالنسبة الى واقعه معينة يوجب
على قاضى الموضوع تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة المرفوعة بها الدعوى
دون أن يكون مقيدا بالوصف الذى وصفته به ولا نصوص القانون التى طلب
اليه توقيع العقوبة على أساس إنطباقها . لما كان ذلك فإن هذا الوجه لا يكون
له أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه استند الى شهادة مفتش

الأسعار وهي لاتصلح سندا لأنه هو الذى عمل على خلق الجريمة واستعان على ذلك باحد السعاة الذى يعمل بمكتبه وأن المحكمة أسندت الى الطاعن ما أصمته اعترافا ودوليس كذلك بل أنه خدع من جانب الساعى حين وافقه الطاعن على أن يبيعه كيلة (درة) بمبلغ (٢٩ قرش) أى بأزيد من السعر المقرر .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن الواقعة التى أثبتتها الحكم من أن مفتش التموين طلب الى المتهم شراء سلعة فباعها اليه بأكثر من السعر المقرر رسميا ليس فيها تحريض منه للطاعن على ارتكابها ولا عمل على خلقها ولذا فليس ما يمنع المحكمة من الأخذ بشهادته فى حكمها . أما ما يقوله عن الاعتراف الذى أخذت به المحكمة فإنه جدل فى أدلة الدعوى مما لا تصح اثارته أمام محكمة النقض .

وحيث ان الطاعن يقول فى الوجه الثالث إن المحكمة أسست قضاءها بإدانته فى بيعه السلعة بأزيد من السعر الجبرى على كشف غير موقع عليه بالأسعار ومن مدة سابقة على وقوع الحادث . وقد تمسك المدافع عنه بأن هذه التسعيرة لم تكن معمولا بها وقت حدوثها الا أن المحكمة اكتفت بما قاله مفتش الأسعار من أنها هى التى كانت سارية دون أن تحقق دفاع الطاعن بتحقيقا وافيا وكذلك لم تكن بتحقيق واقعة الدعوى من ناحية أن التسعيرة لوحظ فيها أن السعر بالوزن وعلى أساس درجة نظافة معينة فى حين أن البيع تم على أساس الكيل لا الوزن .

وحيث إنه يبين من الأوراق التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه أن السعر الذى اعتمدته المحكمة هو بذاته السعر الذى كان معمولا به وقت وقوع الحادث ومن ثم فلا وجه لما يثيره الطاعن فى هذا الشأن، أما باقى ما يثيره بجدل فى أدلة الدعوى لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٢٠٢)

القضية رقم ١٤٩ سنة ٢٢ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وباسيل موسى بك وحافظ سابق بك
المستشارين .

تلبس . صورة واثقة .

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن جندى المرور أثناء قيامه بعمله شاهد
الطاعن يجرى فى الطريق ويتبعه نفر من العامة مع الصياح طالبين القبض عليه
لارتكابه سرقة فتقدم الجندى إليه وأمسك به وعندئذ ألقى بورقة على الأرض
فالتقطها الجندى ووجد بها مادة تبين فيما بعد أنها حشيش فأجرى ضبطه واقتاده
إلى مركز البوليس ، فقام الضابط بتفتيش مسكنه فعثر على أوراق مما يستعمل
فى لف المخدرات ولم يعثر على مخدر ، فالواقعة على هذا النحو تجعل رجل البوليس
إزاء جريمة سرقة متلبس بها بغض النظر عما تبين بعدئذ من حقيقة الأمر عنها ،
ولذا فقد كان له أن يقبض على المتهم ، وإذا ما ألقى هذا ما بيده بعد ذلك
ودانته المحكمة على هذا الأساس فإن الحكم يكون صحيحا لا مخالفة فيه للقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه بدائرة قسم المنشية : أحرز جواهر مخدرة
(حشيشا) بدون مسوغ قانونى . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٦/٣٥ ب
٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ومحكمة جنح المخدرات
الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاذ وتغريمه
٢٠٠ جنيه والمصادرة . فاستأنف ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت
بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه دانه على أساس أنه كان في حالة تلبس لضبطه أثناء جريه بمعرفة جندي المرور وإلقائه المخدر عند ذلك في حين أن الثابت في واقعة الدعوى أن الطاعن كان يركب دراجة وأثناء مسيره بها في الطريق احتك بمدير محلات هاتو فحصلت مشادة بينهما جرى في أثرها فتبعه عمال المحل وتصايحوا طالبين ضبطه بزعم أنه لص فاءترضه جندي المرور وضبطه وهذه الوقائع لا ارتباط بينها وبين واقعة المخدر التي قبل إنها ضبطت معه ، وتفريعا على ذلك يقول إنه ما دام القبض قد وقع باطلا فإن واقعة إلقاء المخدر بعد ذلك على فرض صحتها وتفتيش الطاعن ومسكنه كل هذه الإجراءات قد وقعت باطلة أيضا ، ويبطل كذلك الدليل المستمد منها ولا يمكن القول إن الطاعن تخلى عن المادة المخدرة مما يبيح القبض عليه لأن التخلي الذي يبيح ذلك يجب أن يكون قبل القبض لا بعده .

وحيث إن الواقعة الثابتة بالحكم تتحصل في أن جندي المرور أثناء قيامه بعمله شاهد الطاعن يجرى في الطريق ويتبعه نفر من العامة مع الصياح طالبين القبض عليه لارتكابه سرقة فتقدم الجندي نحو الطاعن وأمسك به وعندئذ ألقى بورقة على الأرض فالتقطها الجندي ووجد بها مادة تبين فيما بعد من التحليل أنها حشيش فأجرى ضبطه واقتاده إلى مركز البوليس ، فقام الضابط بتفتيش مسكن الطاعن فعثر على أوراق سلوفان مما يستعمل في لف المخدرات ولم يعثر على مخدر آخر .

وحيث إن الواقعة على هذا النحو تجعل رجل البوليس إزاء جريمة سرقة متلبس بها بغض النظر عما تبين بعدئذ من حقيقة الأمر عنها ، ولذا فقد كان له أن يقبض على المتهم . فاذا ما ألقى هذا ما بيده بعد ذلك ودانته المحكمة على هذا الأساس فإن الحكم يكون صحيحا لا مخالفة فيه للقانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١١ مارس سنة ١٩٥٢

(٢٠٣)

القضية رقم ٩٤٢ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات
أصحاب العزة : أحمد حمدي بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدي بك
وباصيل موسى بك المستشارين .

تنظيم . بيان . المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ . استلزامها الحصول
على رخصة للبناء عدا الرخص الواجبة بمقتضى الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ .

إن المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ إنما تمنع إنشاء البناء
إلا بعد الحصول على رخصة به من السلطة القائمة على أعمال التنظيم وهذا عدا
الرخص الواجبة بمقتضى الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ الشامل
لأحكام التنظيم . وإذن فتى كات الواضح من واقعة الدعوى أن البناء الذي
أقامه المتهم لم يكن على أحد جانبي الطريق العمومية التي صدر المرسوم بشأنها
ولكنه في مقابل الامتداد المزعم لتلك الطريق ، فإن المتهم لا يكون قد خالف
الأمر العالي الخاص بالتنظيم مادامت ملكيته لم تنزع وذلك بخلاف الحال فيما
يقع على حافة الطريق العام فإنه بمجرد اعتماد خط التنظيم ترتب آثاره التي نصت
عليها المادتان ١١٤١ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ ولا يتوقف ترتيب هذه
الآثار على صدور مرسوم بنزع الملكية .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه بدائرة بندر قنا : أقام البناء الموضح بالمحضر بدون
الحصول على رخصة . وطلبت عقابه بالمادتين ١٨ و ١٩ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨
ومحكمة قنا الجزئية قضت عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ببراءة

المتهم . استأنفت النيابة ومحكمة قنا الابتدائية قضت عملاً بمواد الاتهام بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم ١٠٠ قرش والإزالة على مصاريفه . فظعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه " بإقامة بناء بدون الحصول على رخصة " قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن البناء غير قائم على جانب طريق . وجود من قبل وإنما يدخل ضمن تخطيط شارع لا وجود له إلا في الخرائط وأنه مادام لم يصدر مرسوم بزعم الملكية فلا عقاب عليه إن هو بني ، ويقول الطاعن إن المحكمة وإن سلمت بذلك إلا أنها عاقبت على مقتضى تفسير خاطيء للقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ لأن هذا القانون لم يتعرض لإلغاء الأمر العالي الصادر في ١٨٨٩ بل بالعكس قد أشار إليه وهو بوصفه إنما قصد به بيان مواصفات المباني من ناحية الطول والارتفاع والمسافات وهو لا يوجب الحكم بالهدم أو بالتصحيح إلا بالنسبة للمباني التي تنشأ على خلاف الأحكام التي يقضى بها ، أما فيما يتعلق بقيد خط التنظيم فإنه مازال حاضراً لأحكام الأمر العالي وما استقر عليه القضاء في شأنه .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى على المتهم وطلبت عقابه بالمادتين ١٨ و ١٩ من القانون ٩٣ لسنة ١٩٤٨ فقضت محكمة أول درجة بإثراء بناء على ما تبين لها بعد انتقالها إلى محل الحادث " من أن البناء خارج عن خط التنظيم الذي صدر مرسوم باعتماده ... وأن صدور هذا المرسوم لا يمنع من تنفيذ المباني الداخلية فيه وأن الذي يمنع من ذلك هو صدور المرسوم بزعم ملكيتها فعلاً . " فاستأنفت النيابة هذا الحكم فقضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم ١٠٠ قرش والإزالة على مصاريفه وبينت الواقعة في قولها " إنه تبين من المعاينة التي أجرتها محكمة أول درجة بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٥٠ أن منزل المتهم المحرر عنه المحضر حديث البناء ولم يكمل بعد وأنه يقع في شارع مستعرض أخذ من شارع آخر يقع في مواجهة شارع باركليز وفي امتداده بشكل ظاهر وهذا هو عين ما أظهره الرسم التخطيطي الذي رسمه المهندس على هامش محضره آنف الذكر " .

ثم تعرضت لدفاع الطاعن بعد أن عرضت الآراء المختلفة في موضوع خط التنظيم وأثر اعتماده ثم قالت " إن القانون ٩٣ لسنة ١٩٤٨ قد صدر ونص في أولى مواده على أنه لا يجوز لأحد أن ينشئ بناء على حافة الطريق عاما كان أو خاصا أو في داخل الأرض أو يوسعه أو يعليه إلا بعد الحصول على رخصة بالبناء وأن هذا النص لم يبق مجالا لا جتهاد ولا خلاف إذ أنه قضى بصراحة على كل شك في إمكان إقامة بناء بدائرة مدينة تسرى عليها قوانين التنظيم بغير رخصة وأنه لذلك يكون الحكم في غير محله ويتعين إلغاؤه وإدانة المتهم بالمادتين ١٨ و ١ من القانون ٩٣ لسنة ١٩٤٨ " ولما كانت المادة الأولى من القانون المشار إليه إنما تمنع إنشاء البناء إلا بعد الحصول على رخصة به من السلطة القائمة على أعمال التنظيم وهذا عدا الرخص الواجبة بمقتضى الأمر العالى الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ الشامل لأحكام التنظيم ، وكان الواضح من واقعة الدعوى أن البناء لم يكن على أحد جانبي الطريق العمومية التي صدر المرسوم بشأنها ولكنه في مقابل الامتداد المزمع لتلك الطريق ولذا فإن الطاعن لا يكون قد خالف الأمر العالى الخاص بالتنظيم ما دامت ملكيته لم تنزع وذلك بخلاف الحال فيما يقع على حافة الطريق العام فإنه بمجرد اعتماد خط التنظيم ترتب آثاره التي نصت عليها المادتان ١ و ١١ ولا يتوقف ترتيب هذه الآثار على صدور مرسوم بنزع الملكية ، ومتى كان الأمر كذلك فإن الحكم بإزالة البناء بأكمله لا يكون له محل ، إلا أنه لما كانت المحكمة قد عاقبت الطاعن أيضا لمخالفته القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ وطبقت المادة ١٨ من هذا القانون ، وكانت تلك المادة تقضى بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة حسب الأحوال وكان لا يبين من الحكم وجه مخالفة الطاعن لقانون المباني رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ المستوجب للحكم بالإزالة . لما كان ذلك ، وكان وجه الطعن يتسع لهذا السبب فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(٢٠٤)

القضية رقم ٤٩٥ سنة ٢١ القضائية :

رياسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وباسيل موسى بك
المستشارين .

ضرائب . زيادة ما لم يدفع من الضريبة أو التعويض المنصوص عليها فى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . يغلب عليها معنى العقوبة وإن خالطها التعويض . تدخل مصلحة الضرائب وثبوت الضرر . لا يلزم .

إن القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وإن اختلفت بعض عباراته واتحدت بعض الأحكام فى بعض الأحوال إلا أن المشرع لم يقصد الخروج بالزيادة أو التعويض عن كونه جزاء يلزم الغرامة بل أنه ما زال يغلب عليه معنى العقوبة وإن خالطه التعويض . وإذن فإن ما يشير الطاعن من وجوب تدخل مصلحة الضرائب وثبوت الضرر لا يكون له محل ، ولا يغير من هذا النظر ما ورد بهذا القانون عن رفع الدعوى والصلح فى التعويضات أو طريقة التنفيذ بها إذ أن هذا التنظيم لا يمس كونها جزاء وإن كان قد تضمن التعويض فى ناحية .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه بدائرة قسم عابدين أولا : لم يقدم إقرارا بأرباح شركة مخازن التبريد المتحدة عن سنة ١٩٤٧ مرفقا به الأوراق المؤيدة له .
وثانيا : لم يورد فى الميعاد قيمة الضريبة على القيم المنقولة المستحقة على توزيعات سنة ١٩٤٧ . وطلبت عقابه بالمواد ٤٣ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٨٥ من القانون رقم ١٤

لسنة ١٩٣٩ و ٢ من الأمرين العسكريين ٣٦١ ، ٣٦٢ و ٦/١ من المرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ و ٤٤/١٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . ومحكمة الضرائب قضت عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم ٢٠٠ قرش وزيادة مالم يدفع من الضريبة بمقدار يعادل ٢٥٪ منها عن كل تهمة . فاستأنف ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف على أساس أن قيمة الضريبة المستحقة عن الأرباح التجارية هي مبلغ ٢٦٢ جنيهاً و ٦٨٦ ملياً وضريبة القيم المنقولة ٣٢٧ جنيهاً و ١١٨ ملياً . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن " بأنه لم يقدم إقراراً بأرباح الشركة وبأنه لم يورد في الميعاد قيمة الضريبة المستحقة " قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ذلك بأن فعله قد خلا من سوء القصد وكان نتيجة إهمال مما مقتضاه تطبيق المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ التي تنص على معاقبة المخالف بالغرامة وأن تقضى بتعويض لا يقل عن ٢٥٪ ولا يزيد على ثلاثة أمثال مالم يدفع من الضريبة كما تنص على أن يكون رفع الدعوى العمومية بناءً على طلب مصلحة الضرائب التي لها التنازل عنها والصلح في التعويضات ، وينص هذا القانون أيضاً على جواز تحصيل الضرائب المستحقة بالطرق الإدارية وأن هذا التعديل وعبارة نصوصه من شأنها التفريق بين الغرامة والتعويض في طبيعتهما إذ أن الأولى تعتبر عقوبة أما الأخرى فلا يمكن أن تكون كذلك بل أن التعويض قد أصبح له الصفة المدنية وحدها فتسرى عليه قواعدها فلا بد أن يكون عن ضرر وقع ولحق مصلحة الضرائب ، كما لا بد أن تدخل هذه المصلحة وتطلب الحكم . فإذا ما خالفت المحكمة ذلك وقضت بالتعويض من تلقاء نفسها فإنها تكون قد حكمت بما لم يطلب منها ، الأمر الذي يجعل حكمها مخطئاً ولا يعنى في ذلك تمثيل النيابة في الدعوى إذ أنها لا تنوب عن المصلحة ، كما أن التعويض هو مقابل ضرر يصيب صاحب الحق وأن القانون الجديد إنما أريد به أن يقضى على الخلاف

الذى كان قائما في شأن طبيعة " الزيادة " المنصوص عليها في القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ فاستبدل " التعويض " بها وفصل بينهما وبين الغرامة وذلك حتى لا يبقى أثر للشك في أمرها . ويضيف الطاعن أن القضاء بالزيادة أو التعويض على العدم رهن بثبوت نية التهرب من أداء الضريبة أما إذا كان الأمر نتيجة الإهمال وحده كما أثبتته المحكمة في حثه فلا محل للقضاء بها وتكون المحكمة حين خالفت هذا الأصل قد أخطأت في القانون .

وحيث إن النيابة العمومية رفعت الدعوى على المتهم فقضت محكمة أول درجة بالغرامة وزيادة ما لم يدفع بمقدار ٢٥ ٪ عن كل تهمة . فاستأنف المحكوم عليه فقضت المحكمة الاستئنافية بالتأييد على أساس التعديل في قيمة الضرائب المستحقة وبناء " على أن التعويض عقوبة جنائية يجب على القاضي الجنائي الحكم به دون أن تدعى المصلحة مدنيا " واستبعدت المحكمة المادة الثانية من الأمرين العسكريين ٣٦١، ٣٦٢ والمادة ٦ من المرسوم بقانون ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ التي طلبت النيابة معاملة المتهم بها واكتفى بتطبيق مواد القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولما كان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٠ وإن اختلفت بعض عباراته واتخذت بعض الأحكام في بعض الأحوال إلا أن المشرع لم يقصد الخروج بالزيادة أو التعويض عن كونه جزاء يلزم الغرامة بل إنه مازال يغلب عليه معنى العقوبة وإن خالطه التعويض " ومتى كان الأمر كذلك ، فإن ما يشير الطاعن من ناحية وجوب تدخل مصلحة الضرائب وثبوت الضرر لا يكون له محل ، ولا يغير من هذا النظر ما ورد بالقانون الجديد عن رفع الدعوى وإنصاح في التعويضات أو طريقة التنفيذ بها . إذ أن هذا التنظيم لا يمس كونها جزاء وإن كان قد تضمن التعويض في ناحية أما ما يقوله الطاعن عن الإهمال وعدم توفر سوء القصد ، فردود بأن المحكمة إنما قضت بالحد الأدنى منها عملا بالمادة ٨٥ من القانون وهي هذا القدر واجبة دائما في حالة المتهم وإن خلا عمله من سوء القصد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضحا .

(٢٠٥)

القضية رقم ٥٠٢ سنة ٢١ القضائية :

ضرائب . عدم تقديم إقرار عن الأرباح . جريمة مستمرة .

إن جريمة عدم تقديم إقرار عن الأرباح هي جريمة مستمرة تتجدد بامتناع
المتهم المتواصل عن تنفيذ ما يأمر به القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه بدائرة قسم طابدين : أولا — لم يقدم في الميعاد
إقرارا بأرباحه عن سنة ١٩٤١ . وثانيا — لم يقدم في الميعاد إقرارا بأرباحه
عن سنة ١٩٤٢ . وثالثا — لم يقدم في الميعاد إقرارا بأرباحه عن سنة ١٩٤٣ .
ورابعا — لم يقدم في الميعاد إقرارا بأرباحه عن سنة ١٩٤٤ . وخامسا — لم يقدم
في الميعاد إقرارا بأرباحه عن سنة ١٩٤٥ . وسادسا — لم يقدم في الميعاد إقرارا
بأرباحه عن سنة ١٩٤٦ . وطلبت عقابه بالمواد ٤٣ و ٤٨ و ٤٩ و ١/٨٦ من القانون
رقم ١١٤ لسنة ١٩٣٩ والأمرين المسكينين رقمي ٣٦١ و ٣٦٢ والمادة الأولى
من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة الضرائب قضت ببراءة المتهم
من التهمتين الثانية والثالثة وتغريمه ١٠٠ قرش وزيادة ما لم يدفع من الضريبة
بمقدار يعادل ثلاثة أمثالها عن كل من باقى التهم . فاستأنف ، ومحكمة مصر
الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف فيما يختص بعقوبة الغرامة المقضى بها
وتعديله فيما يختص بزيادة ما لم يدفع من الضريبة وجعلها ٢٥ ٪ منها باعتبار
أن الضريبة المستحقة عن سنة ١٩٤١ ٤ جنيهات و ٥٠٠ مليم وعن سنة ١٩٤٤
١٤٨ جنيتها و ٩٢٠ مليمًا وعن سنة ١٩٤٥ ١٥٤ جنيتها و ٩٢٠ مليمًا وعن سنة ١٩٤٦
٢٠٠ جنيهه و ٤٠٠ مليم . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دانه " بأنه لم يقدم إقرارا عن أرباحه عن السنوات ١٩٤١ و ١٩٤٤ و ١٩٤٥ و ١٩٤٦ " جاء قاصرا وأخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه دافع بأنه قدم الإقرارات المطلوبة إلى مصلحة الضرائب إلا أن المحكمة دانت استنادا إلى ماتبين من الدفتر وأوراق المأمورية من أنه لم يذكر بها تقديم الإقرارات مع أن هذه الدفاتر والأوراق كانت محل طعنه ومع أنه تبين أنها ليست محل ثقة بدليل ما شهد به المأمور بالجلسة من الشور على إقرارى سنتي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ بالمأمورية نفسها وكانت غير مرفقة بملفه ويضيف الطاعن أن الضريبة قد ربطت عليه وأدبت منه قبل تحريك الدعوى وقبل التحقيق ... وأن الدعوى قد سقطت بمضى المدة لأن جريمة عدم تقديمه الإقرار في ميعاد معين إنما هي جريمة غير مستمرة تبدأ مدة السقوط فيها من التاريخ المحدد للقيام بالعمل أو على أسوأ الفروض من تاريخ أداء الضريبة ويكون الحكم حين دانه عنها قد خالف القانون ، كما جاء قاصرا إذ أغفل بيان تاريخ أدائه الضريبة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعن واطرحه للاعتبارات التي قالها . ولما كان الأمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، فإن ما يثيره الطاعن لا يعدو الجدل في تقدير أدلة الدعوى مما يستقل به قاضى الموضوع ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقص . أما ما يقوله عن سقوط الدعوى بمضى المدة بناء على أن الجريمة وقتية تبدأ مدة السقوط فيها من التاريخ المعين لتقديم الإقرار أو من تاريخ أدائه الضريبة ، فردود بأن جريمة عدم تقديم الإقرارات التي دين بها هي جريمة مستمرة تتجدد بامتناعه المتواصل عن تنفيذ ما يأمربه القانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٢٠٦)

القضية رقم ١٢٠١ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة: أحمد حسن بك وكيل المحكمة واسماعيل مجدى بك وباسيل موسى بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

تصب - شيك لا يقابله رصيد قائم . متى تحقق هذه الجريمة ؟ تبرة المتهم استنادا إلى أنه
كان يأمل لأسباب مقبولة في وجود الرصيد عند تقديم الشيك لصرفه وأن المجنى عليه كان يعلم وقت
قبوله الشيك بأنه لا يقابله رصيد . خطأ .

إن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تتحقق متى
أصدر الساحب الشيك وهو يعلم وقت تحريره بأنه ليس له مقابل وفاء قابل
للسحب وقد قصد المشرع بالعقاب على هذه الجريمة حماية الشيك باعتباره أداة
وفاء تجرى بحرى النقود في المعاملات فهو مستحق الأداء لدى الاطلاع دائما .
ولهذا فلا يؤثر في قيام الجريمة بالنسبة إلى الساحب أن يكون المسحوب له
على علم بحقيقة الواقع . فاذا قضت المحكمة ببراءة المتهم استنادا إلى أنه كان
يأمل لأسباب مقبولة في وجود هذا الرصيد عند تقديم الشيك لصرفه وأن المجنى
عليها كانت تعلم وقت قبولها الشيك بأنه لا يقابله رصيد مما تنفى به الجريمة
إذ لا يكون محتملا عليها - فانه يكون قد أخطأ .

الوقائع

اتهمت النيابة المطعون ضده بأنه بدائرة قسم عابدين أعطى بسوء نية لبهانه
محمد شيكا على بنك مصر بمبلغ ١٥٠ جنيا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب .
وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . وقد ادعت الست
سبانه محمد بحق مدنى قدره قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت ثم عدلت

طلباتها إلى ١٠٠ جنيه مع شمول الحكم بالنفاذ ومحكمة عابدين الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل مع إلزامه بأن يدفع للدعوى بالحق المدني مبلغ مائة جنيه مصرى والمصروفات وشملت الحكم فى الدعوى المدنية بالنفاذ المعجل وبلا كفاله . فعارض وقضى فى معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ومحكمة مصر الابتدائية قضت بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم وفى الدعوى المدنية بإلغاء الحكم المستأنف وتخلي المحكمة الجنائية عن نظر الدعوى المدنية . فطعنتم النيابة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ قضى ببراءة المتهم استنادا إلى أن المجنى عليها كانت تعلم عند إصدار الشيك أنه لا يقابله رصيد قائم كما أن المتهم وإن كان يعلم أن الشيك الذى أصدره لا يقابله رصيد إلا أنه كان يأمل أن يتوافر له هذا الرصيد عند تقديم الشيك لصرف قيمته .

وحيث إن النيابة العامة قد اتهمت المطعون ضده بأنه فى يوم أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ بدائرة قسم عابدين أعطى بسوء نية لبهانه محمد شيكا على بنك مصر بمبلغ ١٥٠ جنيها لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وبعد أن سمعت محكمة أول درجة الدعوى قضت بإدانة المتهم . فاستأنف ، فقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وبراءته استنادا إلى أن المتهم وإن كان يعلم وقت إصدار الشيك بأنه ليس له رصيد إلا أنه كان يأمل لأسباب مقبولة فى وجود هذا الرصيد عند تقديم الشيك لصرفه وأن المجنى عليها كانت تعلم وقت قبولها الشيك بأنه لا يقابله رصيد مما تتبنى به الجريمة إذ لا تكون محتالا عليها .

ولما كانت الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تتحقق متى أصدر الساحب الشيك وهو يعلم وقت تحريره بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب وقد قصد المشرع بالعقاب على هذه الجريمة حماية الشيك باعتباره أداة

وفاء تجرى بحرى النقود فى المعاملات فهو مستحق الأداء لدى الاطلاع دائماً
ولذا فلا يؤثر فى قيام الجريمة بالنسبة إلى الساحب أن يكون المسحوب له على علم
بحقيقة الواقع . لما كان ذلك ، فإن الحكم إذ قضى ببراءة المطعون ضده يكون
قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

(٢٠٧)

القضية رقم ٤٤٥ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
المرزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك
المستشارين :

عمل . إحراز سجل بأجور العمال باللغة العربية طبقاً للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ . يكون
فى المحل الرئيسى . عدم إحرازه فى أحد الفروع . لا جريمة .

إن المادة ٢ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ تنص على أنه "يجب أن تحرر
جميع السجلات والدفاتر والمحركات التى يكون لمندوبى الحكومة . . . حق
التفتيش والاطلاع عليها بمقتضى القوانين أو اللوائح . . . " وقد أحال القرار
الصادر فى أول يونية سنة ١٩٤٢ الصادر بشأن تطبيق هذا القانون إلى القانون
رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ فى شأن تحديد هذه السجلات التى يكون لمندوبى الحكومة
حق التفتيش عليها وبالرجوع إلى هذا القانون يتبين أن المادة ١٣ منه تنص
على أنه " يجب أن يعد فى كل محل سجل تدرج فيه أسماء العمال وتاريخ إلحاقهم
بالعمل . . . وسجل ثان لمقدار الأجر وأيام اشتغالهم . . . وسجل ثالث تدون
فيه الإصابات . . . وأنه يجب إعداد هذه السجلات على حسب ما تقرره
مصلحة العمل كما يجب تقديمها لمفتشها كلما طلبوا ذلك " ثم نص فيها على أنه
"يجوز أن تقوم مجموعة كشوف دفع الأجور مقام السجل المعد لدفع الأجور .

ومنى كان الأمر كذلك وكان المقصود بكلمة "المحل" الوارد بالمادة ١٣ من القانون إنما هو المحل الرئيسى وحده وذلك بدليل ما ورد بآخر المادة المذكورة من جواز قيام مجموعة كشوف دفع الأجور مقام السجل وبدليل ماورد بالمذكرة الإيضاحية المرافقة للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ من المراد بالمادة ٢ من هذا القانون وما جاء بالمذكرة التفسيرية الخاصة بقانون إصابات العمال بالنسبة للسجلات والتي يبين منها المحكمة أنى استهدفها المشرع منها وأنها مما يتحقق تحرير سجل عام باللغة العربية يكون فى مركز الشركة الرئيسى فلا يمكن أن يتصرف النص بمد هذا إلى كل فرع أو محل ، وإذن فتى كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن المتهم لم يحرز سجلا بأحد فروع شركته فدانت المحكمة ، فانها تكون قد خالفت القانون لأن الواقعة غير معاقب عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن أولا : لم يحرز سجلا بأجور العمال باللغة العربية وثانيا : لم يوفر وسائل العلاج الطبية لعمال الشركة الثمانية . وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ . ومحكمة الازبكية الجزئية قضت فيها حضوريا بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٩ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات عن التهمة الأولى بتغريم المتهم عشرة جنيهات ووقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا وحددت المحكمة مدة شهرين للمتهم لتنفيذ المطلوب وهو ضبط سجلات مترجمة باللغة العربية عن التهمة الأولى وبتغريمه ١٠٠ قرش عن التهمة الثانية . فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفته النيابة ومحكمة مصر الابتدائية قضت فيهما حضوريا بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٥٠ بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة الأولى مع الغاء وقف تنفيذ العقوبة وتعديله بالنسبة للتهمة الثانية وبتغريم المتهم مائة قرش عن كل عامل من العمال الثمانية موضوع هذه التهمة .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول فى طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دانه "بأنه لم

يمسك سجلا بأجور العمال باللغة العربية وبأنه لم يوفر وسائل العلاج الطبية لعمال الشركة الثانية“ جاء معينا لمخالفته للقانون وخطئه في تطبيقه وتأويله وذلك بأن للشركة مركزا رئيسيا بالقاهرة وفروعا ومحطات في أنحاء المملكة لبيع البنزين والسولار وأن من بين هذه المحطات محطة المحلة الكبرى وهى المحطة التى حرر المحضر من أجلها . ولما كان القانون انما يستلزم وجود السجل باللغة العربية فى المركز الرئيسى وحده دون الفروع وكانت الشركة لم تخالف أحكام القانون على هذا الوجه فان عدم وجود سجل باللغة العربية بمحطة المحلة يكون غير معاقب عليه ، يؤكده هذا النظر ما ورد بالمذكرة التفسيرية المرافقة لقانون أصابات العمال التى يتبين منها أن المشرع إنما قصد بأعداد هذه السجلات تسهيل رقابة مصلحة العمل ومفتشيها على أصحاب الأعمال وضمان تنفيذهم أحكام التشريعات العمالية وبالأخص فيما يختص بالجزاءات والتأمين . ويضيف الطاعن فيما يختص بالتهمة الثانية أن القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بأصابات العمال ”لا يحتم إيجاد صندوق للاسعافات الا اذا تجاوز عدد العمال عشرين عاملا . كما أن المادة ٣٤ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ انما تشير إلى وسائل الاسعاف ” بالمؤسسة “ مما لا يمكن القول بجريان حكمها على فرع المحلة الذى لا يتجاوز عدد العمال فيه ثمانية “ .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على المتهم وطلبت معاقبته بمقتضى أحكام القانونين رقمى ٤١ ، ٦٢ لسنة ١٩٤٤ ، وقضت محكمة أول درجة بالإدانة بناء على أن نص القانون عام يوجب الزام الشركة بامساك السجلات ، وتوفير وسائل الاسعاف الطبية فى كل فرع من فروعها . فاستأنفت النيابة كما استأنف المحكوم عليه ، فقضت المحكمة الاستئنافية بالتأييد عن التهمة الأولى وتغريم المتهم مائة قرش عن كل عامل من العمال الثمانية موضوع التهمة الثانية ، وقالت ما محصله ”ان النص عام لا يفرق بين محل وآخروانه انما ينصب على المحررات لا المحال فحيث وجدت المحررات وكانت خاضعة للتفتيش وجب تحريرها باللغة العربية تحقيقا للغرض المنشود من التفتيش على يد الموظفين المشار اليهم بالقانون كما أن المادة ٣٤ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ صريحة فى الزام صاحب

العمل بتوفير وسائل الاسعاف للعمال في المؤسسة وأن هذا النص عام هو الآخر فهو غير مقيد بعدد معين من العمال ، وان ما ورد بقانون اصابات العمال إنما يهدف الى تدبير معين هو ايجاد صندوق للاسعاف اذا ما بلغ العدد عشرين عاملاً . في حين أن القانون الآخر إنما يشير الى توفير وسائل الاسعاف الطبية بصفة عامة مما تبين منه أن أحد القانونين متمم للآخر ولا تنافر بينهما .

وحيث إن المادة ٢ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ تنص على أنه ” يجب أن تحرر جميع السجلات والدفاتر والمحركات التي يكون لمندوبي الحكومة ... حق التفتيش والاطلاع عليها بمقتضى القوانين أو اللوائح ... “ وقد أحال القرار الصادر في أول يولية سنة ١٩٤٢ الصادر بشأن تطبيق هذا القانون إلى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ في شأن تحديد هذه السجلات التي يكون لمندوبي الحكومة حق التفتيش عليها و بالرجوع إلى هذا القانون يتبين أن المادة ١٣ منه تنص على أنه ” يجب أن يعد في كل عمل سجل تدرج فيه أسماء العمال وتاريخ إلحاقهم بالعمل ... وسجل ثان لمقدار الأجر وأيام اشتغالهم ... وسجل ثالث تدون فيه الاصابات ... وأنه يجب إعداد هذه السجلات على حسب ما تقرره مصلحة العمل كما يجب تقديمها لمفتشيها كلما طلبوا ذلك “ ثم نص فيها على أنه ” يجوز أن تقوم مجموعة كشوف دفع الأجور مقام السجل المعد لدفع الأجور “ ومتى كان الأمر كذلك وكان المقصود بكلمة ” المحل “ الواردة بالمادة ١٣ من القانون إنما هو المحل الرئيسي وحده وذلك بدليل ماورد بآخر المباداة المذكورة من جواز قيام مجموعة كشوف دفع الأجور مقام السجل وبدليل ما ورد بالمذكرة الايضاحية المرافقة للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ عن المراد بالمادة ٢ من هذا القانون وما جاء بالمذكرة التفسيرية الخاصة بقانون اصابات العمال بالنسبة للسجلات والتي يبين منها الحكمة التي استهدفها المشرع منها وأنها مما يتحقق بتحرير سجل عام باللغة العربية يكون في مركز الشركة الرئيسي فلا يمكن أن ينصرف النص بعد هذا الى كل فرع أو محل . لما كان ذلك وكانت الواقعة الثابتة بالحكم أن الطاعن ” لم يحرز سجلاً بفرع المحلة “ فإن المحكمة حين دانت بها تكون قد خالفت القانون لأن الواقعة غير معاقب عليها .

وحيث إنه عن التهمة الثانية فإن المادة ٣٤ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٢ وإن أوجبت على صاحب العمل توفير وسائل الاسعاف في المؤسسة إلا أنها لم تحدد هذه الوسائل فوجب الرجوع فيها إلى نصوص القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص باصابات العمال . وكانت المادة ١٧ من هذا القانون وإن أوجبت بصفة عامة على صاحب العمل تقديم الاسعافات الأولية للعامل إذا أصيب إلا أنها لم تلزمه بتوفير وسائل معينة إلا إذا زاد عدد العمال عن العشرين فالزمته في هذه الحالة باعداد صندوق للاسعافات الطبية حدده وبينه قرار وزارى صدر في هذا الشأن - لما كان ذلك وكانت الواقعة كما هى مينة بالحكم أن عدد العمال ثمانية وكان القانون لا يلزم صاحب العمل بتوفير وسائل خاصة للاسعاف فى مثل حالتهم ، فإن الحكم حين دان الطاعن بهذه الجريمة يكون قد خالف القانون أيضا إذ لا عقاب على هذه الواقعة .

وحيث إنه لما تقدم جميعه بتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعن ... إلخ .

(٢٠٨)

القضية رقم ٤١٩ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب الغزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة ومحمد أحمد غنيم بك واسماعيل مجدى بك وباسبلى موسى بك المستشارين .

- (أ) سرية الجلسة . جعل الجلسة سرية محافظة على النظام العام . من حق المحكمة .
- (ب) المادة ٤١ من الدستور . مرسوم صادر بين دورى الانعقاد . عدم دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى لعرضه عليه . لا جزاء على مخالفة ذلك .
- (ج) المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ . لا مخالفة فيه لأحكام الدستور .
- (د) تفتيش . تقدير الظروف المبررة له . منوط بالنيابة تحت اشراف محكمة الموضوع .
- (هـ) تفتيش . تعيين الشخص الذى صدر الاذن بتفتيشه واسناد واقعة معينة اليه . لا يجدي التمسك بالبطلان بدعوى ان الاذن قد يمتد فيشمل أشخاصا آخرين .

١ - من حق المحكمة أن تأمر بجعل الجلسة سرية محافظة على النظام العام .

٢ - إن المادة ٤١ من الدستور وإن أوجبت دعوة البرلمان لاجتماع غير هادى لعرض المراسيم التى تصدرها السلطة التنفيذية بين دورى الانقضاء بالاستناد إليها ، إلا أنها لم ترتب جزاء على مخالفة ذلك .

٣ - إن المادة ١٤ من الدستور وإن كفلت حرية الرأى والاعتقاد إلا أنها حقبت على ذلك بأن الاعراب عن الفكر بالقول أو الكتابة ... يكون فى حدود القانون ذلك لأن حرية الاعراب عن الفكر شأنها كشأن ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة إلى جميع الأفراد إلا فى حدود احترام كل منهم لحرىات غيره . وإذن فإن من شأن المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يبين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استعمال هذه الحريات الاعتداء على حريات الغير وليس فى أحكام المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ ما يمس حرية الرأى أو يتجاوز تنظيم ممارسة حرية الفرد لحرية التعبير عن فكره ووضع الحدود التى تضمن عدم المساس بحريات غيره مما لا يصح معه النعى عليه بخالفة أحكام الدستور من هذه الناحية .

٤ - إن تقدير الظروف المبررة للتفتيش منوط بالنيابة تحت إشراف محكمة الموضوع . فإذا كانت المحكمة قد تبينت أن النيابة حين أصدرت إذنها فى إجراء للتفتيش كانت إزاء جريمة معينة وقد وجدت التحريات والأبحاث التى أسس عليها الطلب جدية وكافية ، فلا يكون هناك محل للنعى عليه فى هذا الشأن .

٥ - ما دامت المحكمة قد رأت أن الأشخاص الذين صدر الاذن بتفتيش مساكنهم معينون تعيينا كافيا ، وأن هناك واقعة معينة أسندت إليهم ويقتضى تحقيقها ضرورة التصدى لحرىتهم أو حرية مساكنهم ، فلا يجدى الطاعن أن تمسك ببطلان التفتيش لقص فى البيان بدعوى أن الاذن بحاله قد يمتد فىشمل مساكن أشخاص آخرين ليس هو بصاحب شأن فى التحدث عنهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٤ مايو سنة ١٩٥٠ الموافق ٢٧ رجب سنة ١٣٦٩ بدائرة قسم السيدة محافظة القاهرة أولا : انضما إلى جمعية بالملكة المصرية ترمي إلى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات وإلى القضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا في ذلك بأن انضما إلى جمعية سرية تعمل على القضاء على طبقة الملاك والرأسماليين وسيادة الطبقة العاملة وحكمها المطلق وإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ونقلها للدولة — كل ذلك عن طريق خلق مجتمع مصرى على غرار الوضع القائم في روسيا وبالأسلوب الثورى الذى إتبعه لينين وستالين في الثورة الروسية وبحريض العمال على الاغتصاب والاعتداء على حق الغير في العمل وتحريضهم على بغض طائفة الملاك والرأسماليين تحريضا من شأنه تكدير السلم العام وثانيا : روجا في المملكة المصرية لتغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية ولتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات وللقضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية والاقتصادية وهدم النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا في ذلك بأن انضموا إلى الجمعية السرية سالفة الذكر وهى تعمل على تغيير مثل هذه المبادئ عن طريق إصدار نشرات وتأليف خلايا وترويج الأفكار التى من شأنها قيام حكم الطبقة العاملة في مصر وسلطانها المطلق والقضاء على طبقة الملاك والرأسماليين وإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج اتباعا للبرنامج الثورى الذى نادى به لينين وستالين واقتفاء لأسلوبهما الثورى الذى حقق هذا الانقلاب في روسيا السوفيتية . وطلبت من قاضى الاحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ١/٩٨ فقرة ثالثة و ٩٨/ب فقرة أولى و ٩٨/٥ من قانون العقوبات فقرر بذلك وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات مصر دفع المتهمان بطلان القبض والتفتيش وما ترتب عليهما من إجراءات

والمحكمة المذكورة قضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٥١ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم الأول سيد طه شريف بالسجن ثلاث سنين وبمعاينة المتهم الثانية إحسان محمد سعيد بالحبس مع الشغل لمدة سنتين مع تغريم كل منهما خمسين جنيتها وأمرت بمصادرة النقود والأوراق التي استعملت في ارتكاب الجريمة (وقد ذكرت في أسباب الحكم أن الدفع في غير محله) . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنين بالانضمام إلى جمعية " ترمى إلى سيطرة طبقة على غيرها وإلى قلب نظم الدولة الأساسية باستعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة وبالترويج لتغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية ... " . جاء معينا لخطئه في القانون وقيامه على إجراءات باطلة ولاخلافه بحق الدفاع واستناده إلى أدلة غير مقبولة وغير متعلقة بآثبات وقائع الجريمة . وفي بيان ذلك يقول الطاعن الأول إن المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ الذي طبقته المحكمة في حقه باطل لمخالفته لنص المادة ٤١ من الدستور . إذ لم يدع البرلمان إلى اجتماع غير عادي للنظر فيه ولم يعرض عليه ولم يقره فزال بذلك ما كان له من قوة القانون كما أنه مخالف للمادتين ١٢ و ١٤ من الدستور أيضا لمنافاته لحرية الرأي وحرية الاعتقاد . ثم إن التحقيق والمحاكمة قد جريا في جلسة سرية وكانت إجراءات القبض والتفتيش باطلة ، كما أن المحكمة قد منعت من الدفاع عن نفسه رغم ما أشار إليه من أن المحامي الحاضر معه لا يمثل رأيه وقد أخذته المحكمة بنتيجة التفتيش على زعم أنه المستأجر للسكن مع أنه أنكر ذلك ولم يتعرف عليه مالك المنزل . ويعيب على النيابة أنها أجرت المضاهاة طبقا للمادتين ٩٥ و ٩٧ من قانون تحقيق الجنايات على ورقة لم تكن مكتوبة بخطه - ورفضت أن تستكتبه لمضاهاة كتابته على الخط الموجود بالأوراق المضبوطة - وتقول الطاعنة الثانية إن الاذن بالتفتيش باطل لعدم دور من النيابة ضد شخص غير معين وغير متهم حين

صدور الاذن ، مما كان مقتضاه استصدار الاذن من القاضي الجزئى عملاً بالمادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات فقد كانت التحريات موجهة إلى الطاعن الأول وحده ولم تكن هناك تحريات أو شبهات ضد أحد من أصحاب المنازل التي طلب تفتيشها بل لم تكن اسمائهم ولا شخصياتهم معروفة كما لم ينسب اليهم أى عمل معاقب عليه وانما كانوا متهمين على وجه الاحتمال قصد بتفتيشهم البحث عن أدلة قبل الطاعن الأول الذى لا يسكن هذه المنازل مما لا يصح معه الاكتفاء بصدور إذن بالتفتيش من النيابة ويكون التفتيش الذى أجرى بناء على هذا الاذن باطلا لمخالفته للقانون — وتضيف الطاعنة أن الأدلة التي أوردتها المحكمة لا تؤدى إلى الادانة إذ استندت بجانب ما أسفر عنه التفتيش الباطل إلى سبق اتهامها وإلى شهادات سماعية لا يصح الاعتماد عليها وإلى أدلة خاصة باخلاقتها وعلاقتها مع أهلها بل وقد أخذتها بامتناعها عن الرد وطلبها أن تكون المحاكمة علنية .

وحيث إنه لما كان يبين من مراجعة محاضر الجلسات أن المحكمة أمرت بجعل الجلسة سرية بناء على طلب النيابة محافظة على ”النظام العام“ ولما كان ذلك من حقها بمقتضى القانون فإن ما يثيره الطاعن الأول في هذا الخصوص لا يكون له محل . وأما ما يقوله عن بطلان المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ فمردود بأن المادة ٤١ من الدستور وان أوجبت دعوة البرلمان لاجتماع غير هادى لعرض المراسيم التي تصدرها السلطة التنفيذية بين دورى الانعقاد بالاستناد اليها إلا انها لم ترتب جزاء على مخالفة ذلك . كما أن المادة ١٤ من الدستور وان كفلت حرية الرأى والاعتقاد إلا أنها عقت على ذلك بأن الإعراب عن الفكر بالقول أو الكتابة يكون في حدود القانون ذلك لأن حرية الاعراب عن الفكر شأنها كشأن ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة إلى جميع الأفراد إلا في حدود احترام كل منهم لحريات غيره واذن فإن من شأن المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يبين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استعمال هذه الحريات الاعتداء على حريات الغير . وليس في أحكام المرسوم المشار إليه ما يمس حرية الرأى أو يتجاوز تنظيم ممارسة الفرد لحرية التعبير عن فكره ووضع

الحدود التي تضمن عدم المساس بحريات غيره مما لا يصح معه النعى عليه بخالفة أحكام الدستور من هذه الناحية — وأما ما يشير إليه عن الاخلال بحق الدفاع فردود بأن الطاعن وإن طلب جعل الجلسة علنية وقال إن المحامي لا يمثله ، إلا أن الثابت بمحاضر الجلسات أن الطاعن نفسه قد طلب بعدها الكلام فاستجابت المحكمة لطلبه وسمحت له بالدفاع عن نفسه فتقدم بعد مرافعة محاميه وأدلى بما لديه من دفاع — وأما ما يثيره في شأن الاستكتاب وأوراق المضاهاة فلا يقبل منه . ذلك بأنه لم يطلب إلى المحكمة شيئاً عنه . وأما ما يقوله عن نتيجة التفتيش وأخذه بها مع أن المسكن ليس له ، فانما هو جدل موضوعي مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . وأما ما يقوله في شأن بطلان القبض والتفتيش بسبب مخالفة القانون ، فردود بما أثبتته المحكمة من أنه إنما وقع بعد صدور الإذن من النيابة بتفتيشه وتفتيش مسكنه وبعد أن تبين رجال الضبطية وجود قرائن تدل على وقوع الحماية منه مما يبيح لهم القبض عليه وتفتيشه . هذا فضلاً عن أنه لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بشيء مما يثيره في طعنه في هذا الصدد ، فلا يجوز له التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض مادام الحكم لم يتضمن بذاته ما يفيد صحة هذا الدفاع .

وحيث إن الطاعنة الثانية تنعى على الإذن الصادر من النيابة أنه وقع باطلا لعدم وروده على شخص بعينه ولعدم قيام جريمة ضد من صدر هذا الإذن ضده ذلك أنه لم تكن هناك تحريات في شأنهم ولم تكن اشخاصهم معروفة بعد لدى البوليس بل كانت التحريات جميعها ضد الطاعن الأول وحده .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة في هذا الخصوص فقال "أنه اتصل بعلم القلم السياسي ببوليس القاهرة أن من يدعى محمود السوداني يقوم بنشاط شيوعي غير مشروع وأنه على اتصال ببعض الأفراد الذين يشايعونه هذا الرأي الإجرامي ويقومون معه بنشاط غير مشروع تحقيقاً لهدف لا يقره القانون فأخذ رجال القلم السياسي يتابعون الرقابة على هذا المتهم وكان دائم التردد على منازل باحياء مختلفة تردداً يهدف إلى نقل تعليمات قادة الحركة الشيوعية إلى أعضائها

وظلت المراقبة تجرى وقتادون أن يشعر بها محمود السودانى بغية الوقوف على المركز الرئيسى للنظمة الشيوعية ومعرفة أعضاء الخلية التى ينتظم فيها هذا المتهم غير أنه وصل إلى علم القلم السياسى أثناء ذلك أن محمود السودانى سينتقل من القاهرة ليزاول نشاطه فى جهة أخرى وأنه قد أزمع الاتصال بمصطفى عباس فهمى المعروف بنشاطه الشيوعى والذي سبق اتهامه فى القضية رقم ٤٧٨ عسكرية عليا سنة ١٩٤٩ وهو والمتهمة الثانية احسان محمد سعيد وقضى ببراءتهما فيها - فاستصدر الأميرالانى محمد ابراهيم إمام بك رئيس القلم السياسى أمرا من النيابة العمومية بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٥٠ بتفتيش محمود السودانى ومنزله الكائن بشارع العطار رقم ١٨ بالجيزة وأصحاب المنازل رقم ١٩ شارع المنيرة و ٤٨ شارع قصر النيل و ٤٨ شارع محفوظ بشبرا و ١٩١ شارع فاروق و ٢ شارع القماش ببولاق ومن يوجد بهذه المنازل وقت التفتيش وكان الأساس الذى صدر الأمر بناء عليه أن محمود السودانى يقوم مع الأشخاص الساكنين فى هذه المنازل بنشاط شيوعى وفى يوم ١٤ مايو سنة ١٩٥٠ وكان مفعول الأمر لازال ساريا حدد المرشد للجوليس السياسى أن المقابلة بين محمود السودانى ومصطفى عباس فهمى ستم فى هذا اليوم فقام الضابطان صادق حلاوه افندى ومحمد المياوى افندى بتكليف من محمد بك إمام ابراهيم لضبط محمود السودانى ومن سيخلفه فى نشاطه الاجرامى فالتقى الضابطان بأحد المرشدين فى صبيحة ذلك اليوم بميدان الأوبرا وبعد القليل من انتظارهما حضر المتهم محمود السودانى فأشار لهما المرشد عليه وأخذا فى تعقبه زهاء الساعتين وهو يلتنوى فى سيره ويدور فى مشيته حتى وصل إلى جريدة "قاميش" المتفرعة من شارع المبتديان بقسم السيدة زينب وهناك التقى بمصطفى عباس فهمى وبدأ بتسليمه جريدة كان يحملها وهذا التصرف هو رمز حركى وخشى الضابطان أن يترثا خيفة أن تكون الجريدة قد حوت أوراقا يخشى ضياعها فبادرا بالقبض على محمود السودانى ومصطفى عباس فهمى ولما سالا محمود السودانى عن اسمه قرر أن اسمه سيد طه شريف ففتشاه على الفور " ثم تعرض للدفع بالبطلان فرفضه وقال عن التحريات " وحيث إنه بالنسبة للفعل الذى صدر الأمر على أساسه فقد سبق أن بينت المحكمة أن النشاط الشيوعى الذى بنى

إصدار الأمر عليه هو جريمة يعاقب عليها القانون — أما ما تمسك به الدفاع من أن هذه الجريمة لم تكن تمت عناصرها تماماً يستتبع قيام جريمة تسبغ التفتيش استناداً إلى ما شهد به طالب الاذن أمام المحكمة من أن تحرياته لم تكن نضجت بعد فانه ثابت من مراجعة أقوال الشاهد أن تحرياته بعد أن أسر إليه المرشد حقيقة أمر المتهم الأول انتهت وثوقه من أن هذا المتهم له نشاط إجرامي وأنه يتردد على المنازل التي ذكرها في أمر التفتيش ومن بينها منزل المتهم الثانية اتصالاً إجرامياً مبعثه مظاهره من يتردد عليهم للجمعية أو للبدأ الذي يقوم بنشره وأنه كان عازماً على متابعة تحرياته للوصول إلى معرفة المقر الرئيسي لهذه الجمعية التي ينتمى إليها المتهم ومن يتردد عليه . وحيث انه يبين من هذا أن تحريات طالب الاذن كانت قد نضجت تماماً بالنسبة للتهمين في هذه الدعوى وكانت قد تركزت لديه العقيدة بارتكاب كل منهما للجريمة التي طلب الاذن على أساسها وأن استكمال التحريات إنما كان ينصرف الى معرفة غيرهما ممن يدرون هذه الحركة ويتولون الزعامة فيها“ وقالت عن التحديد إنه كان عن منازل ”وجه إلى أصحابها تهمة الحناية التي يقوم الطاعن الأول نيابة عن الجمعية الغير مشروعة بالاتصال بهم وأنه كان يباشر نشاطه الشيوعي عن طريق الاتصال بالمتضامنين معه ومن يشايعونه عقيدته في المساكن الكائنة بالمنازل التي حددها طالب الاذن في طلبه “ . ومتى كان الأمر كذلك ، وكانت المحكمة قد تبينت أن النيابة حين أصدرت إذنها في إجراء التفتيش كانت لإزاء جريمة معينة وقد وجدت التحريات والأبحاث التي أسس عليها الطلب جدية وكافية . لما كان ذلك ، فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الشأن لا يكون له محل إذ أن تقدير الظروف المبررة للتفتيش منوط بالنيابة تحت اشراف محكمة الموضوع ، كما أن هذا هو حكم ما تثيره الطاعنة من بطلان بسبب عدم ورود الإذن على مسكن متهم معين بشخصه ما دامت المحكمة قد رأت أن الأشخاص الذين صدر الاذن بتفتيش مساكنهم معينون تعييناً كافياً ، وأن هناك واقعة معينة أسندت اليهم ويقتضى تحقيقها ضرورة التصدي لحريتهم أو حرية مسكنهم . واذن فلا يجدى الطاعنة أن تمسك بالبطلان لنقص في البيان بدعوى أن الاذن بحاله قد يمتد فيشمل مساكن أشخاص آخرين ليست هي بصاحبة شأن في التحدث عنهم .

وحيث عن الوجه الآخر الخاص بالأدلة وقيمتها في الإثبات فهو لا يعدو كونه جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة في الدعوى ومبلغ الاطمئنان اليها ، ذلك بأن للحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تستند في الإثبات إلى كافة الطرق القانونية بما فيها البيئة وقرائن الأحوال ويكفى أن يكون الدليل مؤدبا إلى ما رتبته عليه ، ومتى كان كذلك فلا تصح مناقشتها فيه أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٢٠٩)

القضية رقم ٩٠١ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك المستشارين
١ — وضع الأحكام والتوقيع عليها . تكفل قانون تحقيق الجنايات وقانون تشكيل محاكم الجنايات بتنظيم ذلك . لا محل للرجوع إلى قانون المرافعات .

بوجود — علنية الجلسة . تقييد دخول قاعة الجلسة بتصاريح . لا يتنافى مع العلانية . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن هذه التصاريح إنما أعطيت لأشخاص معينين بالذات ومنعت عن آخرين . لا يقبل منه أن يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ — إن قانون تحقيق الجنايات وقانون تشكيل محاكم الجنايات قد تكفلا بتنظيم وضع الأحكام الصادرة في المواد الجنائية والتوقيع عليها وبيان واجب القضاة وحقوق ذوي الشأن في هذا الخصوص . ولما كان للقاضي بموجب أحكام القانونين المشار إليهما وما استقر عليه قضاء هذه المحكمة في تفسيرهما أن يوقع على هذه الأحكام في ظرف ثمانية أيام من يوم النطق بها وأنه إذا تجاوزها فيكون لأطراف الخصومة أن يطلبوا إلى محكمة النقض إعطاءهم مهلة يقدمون فيها أسباب طعنهم على الحكم بعد التوقيع عليه وإن الحكم لا يبطل إلا إذا انقضت مدة ثلاثين يوما من يوم صدوره دون التوقيع عليه ، وإذن فلا يكون ثمة محل للرجوع إلى قانون المرافعات .

٢ - متى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة وعلى الحكم المطعون فيه أنه قد أثبت بها أن المحاكمة جرت في جلسات علنية وأن الحكم صدر وتلى علنا ، فإن ما يثيره الطاعن من تقييد دخول قاعة الجلسة بتصاريح لا يتنافى مع العلانية إذ أن المقصود من ذلك هو تنظيم الدخول .

٣ - ما دام الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن تصاريح دخول قاعة الجلسة إنما أعطيت لأشخاص معينين بالذات ومنعت عن آخرين ، فإنه لا يسمع منه ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ الموافق ٢٧ شوال سنة ١٣٦٧ بدائرة قسم المحمودية محافظة اسكندرية : قتل بمبه حسن الفقى عمدا بأن ضربها بساطور على رأسها وجسمها قاصدا قتلها فأحدث بها الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وقد تلت هذه الجناية جناية أخرى هي شروعه في قتل قطوطه محمود حجاج عمدا التي جاءت إلى مسكن المجنى عليها سالفة الذكر عندما أحست بحركة غير عادية فيه وذلك بأن اعتدى عليها بالساطور فأصابها في رأسها ووجهها عدة ضربات قاصدا قتلها فأحدث بها الإصابات المبينة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهم فيه وهو اسعاف المجنى عليها بالعلاج . وطلبت من قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات ! اأكمته بالمادة ١/٢٣٤ - ٢ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات اسكندرية دفع الحاضر مع المتهم بطلان الاجراءات التي اتخذها الضابطان سعد محمد عقل افندى ويوسف فوزى افندى وما ترتب عليها . والمحكمة المشار اليها قضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٥١ عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات أولا : برفض الدفع الخاص ببطلان الاجراءات الى اتخاذ الضابطان سعد محمد عقل افندى ويوسف فوزى افندى وما ترتب عليها وبصححتها . وثانيا : بمعاقة سعد اسكندر عبد المسيح بالأشغال الشاقة المؤبدة .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن محصل الوجه الأول أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان لعدم إيداع مسودته يوم صدوره إذ نظرت القضية بجلسات ١٨ و ١٧ و ١٩ مارس سنة ١٩٥١ ثم أجل النطق بالحكم إلى جلسة ٢٢ منه حيث صدر في ذلك اليوم وقد قدم الطاعن شهادة رسمية تثبت أن المسودة لم تودع ماف الدعوى حتى يوم ٥ من أبريل سنة ١٩٥١ — وتطبيقا للفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات يكون الحكم باطلا لعدم إيداع مسودته يوم صدوره .

وحيث إن قانون تحميق الجنايات وقانون تشكيل محاكم الجنايات قد تكفلا بتنظيم وضع الأحكام الصادرة في المواد الجنائية والتوقيع عليها وبيان واجب القضاة وحقوق ذوي الشأن في هذا الخصوص . ولما كان للقاضي بموجب أحكام القانونين المشار اليهما وما استقر عليه قضاء هذه المحكمة في تفسيرها أن يوقع على هذه الأحكام في ظرف ثمانية أيام من يوم النطق بها وأنه إذا تجاوزها فيكون لأطراف الخصومة أن يطلبوا إلى محكمة النقض إعطاءهم مهلة يقدمون فيها أسباب طعنهم على الحكم بعد التوقيع عليه ، وأن الحكم لا يبطل إلا إذا انقضت مدة ثلاثين يوما من يوم صدوره دون التوقيع عليه . لما كان ذلك فلا يكون ثمة محل للرجوع إلى قانون المرافعات .

وحيث إن مؤدى الوجه الثانى أن إجراءات المحاكمة وقعت باطلة لعدم توفر العلانية في الجلسات التي نظرت فيها الدعوى والتي صدر فيها الحكم ذلك لأن الدخول لقاعة الجلسة لم يكن مسموحا به إلا لمن يحمل تصريحاً بذلك ، مطبوعاً ومرفوقاً برقم متتابع ومختوماً بخاتم المحكمة وموقعاً عليه من رئيس الهيئة التي نظرت القضية ، وقد أحال الطاعن في تفصيل هذا الوجه على الوجه المماثل من أوجه الطعن في القضية رقم ٤٤٥٠ جنابات كرموز سنة ١٩٥٠ التي حكم فيها بمعاقبة بالاعدام في نفس الجلسة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة وعلى الحكم المطعون فيه انه قد أثبت بها أن المحاكمة جرت في جلسات علنية وأن الحكم صدر وتلى علنا . لما كان ذلك وكان الثابت في وجه الطعن المماثل والمقدم منه في القضية رقم ٤٤٥٠ جنایات كرموز سنة ١٩٥٠ التي فصل في الطعن فيها مع هذا الطعن ، فإن ما يثيره الطاعن من تقييد دخول قاعة الجلسة بتصاريح لا يتنافى مع العلانية إذ أن المقصود من ذلك كان هو تنظيم الدخول ، وأن ما ادعاه الطاعن من أنه التصاريح إنما أعطيت لأشخاص معينين بالذات ومنعت عن آخرين لا تسمع منه لأول مرة أمام محكمة النقض مادام هو لم يتمسك بشئ من ذلك أمام محكمة الموضوع أثناء المحاكمة ، فإن ما يثيره في هذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن الوجه الثالث يجمل في القول بأن الطاعن دفع ببطلان التحقيقات التي تولاهها الضابطان سعد محمد عقل افندى ويوسف فوزى افندى وما ترتب عليها من إجراءات وبطلان الدليل المستمد منها وفي بيان ذلك يقول إن الضابطين المذكورين أجريا تحقيقا مع اثنين من الشهود في الوقت الذي كانت النيابة فيه تباشر التحقيق في الحادث وكان الفاعل الحقيقي مقبوضا عليه وقتذاك وزعما أنهما كلفا من رئيسهما بإجراء تحريات فعلما من الشاهدین بأن هناك شخصا يتردد على المنزل الذي وقع فيه الحادث يدعى سعد واستمرا في هذه التحريات إلى أن تبين لهما أن الطاعن هو ذلك الشخص وأن إحدى الشاهدين استعرفت عليه وعند ذلك طلبا منه السماح بتفتيش منزله فأذن لهما وإذ فتشاه وجداه به بذلة بنية اللون تقارب في لونها البذلة التي ذكرتها الشاهدة . ولما تجعت لديهما هذه المعلومات تقدما إلى وكيل النيابة الذي أثبت أن الضابطین تقدما ومعهما الطاعن وأبلغاه بأن التحريات دلت على أنه الفاعل فرأى سؤالهما تفصيلا وأثبت أقوالهما بمحضر التحقيق ثم أجرت النيابة بعد ذلك عرض الطاعن على الشاهدة الثانية ، وكانت قد عرفت منهما أوصافه وأنه يتميز بلون شعر رأسه الأحمر . ويضيف الطاعن في الوجه الرابع أنه دفع ببطلان عملية الاستعراف والعرض التي تمت على شاهدي الاثبات وذلك لأن الضابطین ناقشا إحدى الشاهدين أمام الأخرى في أوصافه وعرضا عليها صوراً فوتوغرافية له ثم صحباها لحمله

حيث شاهدته واستوثقت منه . كما أنه وقت أن عرض على الشاهدة الثانية كانت تعرف أنه يميز بلون شعره الأحمر ولم يكن بين المعروضين من يتوفر به هذا الوصف مما يجعل الدليل المستمد من تعرف الشاهدين غير سليم . قال الطاعن كل ذلك في دفاعه إلا أن المحكمة اطرحته وردت عليه رداً غير سديد .

وحيث إن الحكم المظنون فيه قد تعرض لما يثيره الطاعن فقال " وحيث إن الدفاع قدم بالجلسة دفعا قانونيا ببطلان جميع الإجراءات التي اتخذها الضابطان سعد محمد عتل افندى ويوسف فوزى افندى وما ترتب عليها من إجراءات وبالجملة بطلان جميع الأدلة المستمدة منها وقال شرحا لدفاعه إن هذه الإجراءات جاءت مخالفة لنص المادتين ١١ و ٢٧ من قانون تحقيق الجنايات إذ كان يتعين على الضابطين قبل ذهابهما إلى محل الحادث أن يتحصلا على ترخيص بذلك من وكيل النيابة المختصة وأنه يلزم تحرير محاضر بهذه الإجراءات . وحيث إن الدفع على وجهه هذا غير سليم إذ أن المقصود من المادتين ١١ و ٢٧ أنه يجب على مأمور الضبطية القضائية في حالة تلبس الجاني بالجناية أن يتوجه بلا تأخير إلى محل الواقعة ويحرر ما يلزم من المحاضر ويثبت حقيقة وجود الجناية وكيفية وقوعها وحالة المحل الذي وقعت فيه ويسمع شهادة من كان حاضرا أو من يمكن الحصول منه على إيضاحات بشأن الواقعة وفاعلها " المادة ١١ " وأن يخطر النيابة العمومية بتوجهه إلى محل الواقعة " المادة ٢٧ " وأنه يتصفح أوراق التحقيق تبين أن رجال الضبطية القضائية عندما انتقلوا إلى محل الحادث عقب وقوعه مباشرة وقاموا بالإجراءات التي يتطلبها القانون من البيانات المطلوبة إذ حرر الجاويش محمد زكى عبد الحميد بنقطة غيط العنب محضرا بما اتبعه من سؤال المجنى عليها وكذلك قام اليوزباشى مصطفى البورىنى افندى معاون بوليس قسم المحمودية بتحرير محضرا بدأه في الساعة ٦ و ٥ مساء أثبت فيه بلاغ الحادث وما أثبتته من انتقال للمنزل والمعاينة وسأل من انتقل إلى محل الحادث أول الأمر وهو نورى عبيد افندى وبعض شهود الحادث - كما ثبت من أوراق التحقيق أن محقق البوايس قام باخطار النيابة به - وإذا كان فرض الدفاع من الدفع الذى تقدم به هو عن إجراءات التحريات التي قام بها الضابطان

سعد محمد عقل افندى ويوسف فوزى افندى فانها تحريرات قام بها الضابطان لمساعدة محقق النيابة فى الوصول الى معرفة الحقيقة وأن قيام النيابة بالتحقيق لا يكون سببا فى قعود مأمورى الضبطية القضائية عن أداء واجبهم فى الاستمرار فى البحث والتحري لمساعدة النيابة فى عملها " ثم استطرد بعد ذلك إلى قوله "وحيث أن قيام الضابطين بعمل التحريات وطبيعى أن هذه التحريات تستلزم أخذ معلومات ومناقشة بعض الأشخاص لا يلزم ترخيص بشأنها من النيابة وإنما يشترط فقط كما قررت محكمة القضاة تحرير محاضر بها - ولكن ظاهر فى الوقت نفسه أن الغرض من تحرير هذه المحاضر إنما ليكون تحت نظر النيابة جميع ما يشره مأمورو الضبطية القضائية أثناء تحرياتهم . وفى قضيتنا الحالية قام رجال الضبطية القضائية بذكر جميع الوقائع التى يشاروها وذلك لتحقيق نفسه الذى أثبتها فى محضره وذلك عقب إجراء هذه التحريات مباشرة . وأكثر من ذلك فإن عدم تحرير المحاضر لا يترتب عليه البطلان حتى ولو كان ضروريا وذلك لأن تحرير المحاضر إنما يقصد به تنظيم الأعمال الإدارية الداخلية بالنسبة لمأمورى الضبطية القضائية بحيث إذا خالفوها تكون موصفا لمؤاخذة إدارية ان وجدت لا أن تكون أساسا لبطلان ما أتموه من أعمال . ومن جهة أخرى فإن الاخطار قد تم فعلا بالطريقة التى أثبتتها محقق النيابة عند بدء أخذ أقوالهم عندما أخطروهم تليفونيا وأعقب ذلك أن أمر باحضارهم وسمع أقوالهم . كما أنه ليس للدفاع أن يعترض على قيام ضباط المباحث بالقبض على المتهم عندما استصحجوا معهم الفتاة رشيدة محمد مصطفى وذلك لأنهم بعد أن تحصلوا على معلومات تجعلهم يشتبهون فى أن المتهم هو مرتكب الحادث ثم بعد أن ترقى هذه الشبهة إلى الدليل القوى عندما أدلت رشيدة محمد مصطفى إلى رجال المباحث بأوصاف مرتكب الحادث ووجدوها أنها منطبقة على المتهم عندئذ يجوز لأولاء قانونا أن يقبضوا على المتهم وأن يجروا تفتيشه وتفتيش مسكنه بغير إذن أيضا "

ولما كان ما قلناه الحكم من ذلك صحيحا فى القانون وكانت المآخذ التى ينعاها الطاعن على عمليتى العرض والتعرف مما يتعلق بالتحقيق من الناحية الفنية وطريق السير فيه ومباشرة أعماله وذلك مما يخضع لتقدير محكمة الموضوع لمبلغ قوة الدليل

في الاثبات فاذا كانت المحكمة مع ذلك قد أخذت بهذا التعرف ونتيجة العرض واستندت اليهما في الادانة فانما ذلك مرجعه إلى اطمئنانها إلى صحة هذا الدليل مع علمها بكل الظروف التي أحاطت به فلا يصح التعقيب عليها في ذلك .

وحيث إن الوجه الخامس يتأدى هو وما أورده الطاعن تحت عنوان "مجموعة أوجه طعن أخرى" في أن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا في استظهار الواقعة على الوجه الصحيح وإقامة التصوير الذي ذهب إليه من أن القصد من ارتكابها كان السرقة على فروض واحتمالات لا تستند إلى الواقع أو الماديات أو الثابت بالأوراق ثم أسس الادانة على أدلة يشوبها التناقض وفساد الاستدلال هذا إلى عدم عنايته بتحقيق دفاع الطاعن أو الرد عليه مع أنه استند في نفي التهمة إلى أدلة مادية هي عدم وجود آثار مقاومة به أو آثار دماء بالبدلة التي ضبطت لديه ولا بالأظافر التي أخذت منه ولا بمسكن المجنى عليها أو بالطريق الذي قيل إنه هرب منه . كل أولئك يقطع بأن الطاعن لم يكن هو القاتل بل إن مرتكب الحادث هو أحد أقارب المجنى عليها الذي اتجهت إليه الشبهة من بادئ الأمر ثم اتجه التحقيق وجهة أخرى لعبت به يد التلقيق بقصد افلات الفاعل الحقيقي .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة على ثبوتها في حق الطاعن وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما ترتب عليها ثم تعرض لدفاعه المشار إليه بأوجه الطعن ففندوها واطرحها للأسباب السائغة التي ذكرها ، ولما كان الأمر كذلك ، وكان ما يثيره الطاعن في هذه الأوجه لتعلقه بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها لا يخرج في حقيقته عن محاولة فتح باب المناقشة فيها من جديد فإنه لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

ويتحصل الوجهان السادس والسابع في القول بأن الطاعن اتهم في جنابة أخرى هي القضية رقم ٤٤٥٠ سنة ١٩٥٠ كرموز التي نظرت وحكم فيها في نفس الجلسة بمعاقبته بالاعدام وقد قرر الطعن في ذلك الحكم وهو منظور مع الطعن الحالي وقد نظرت القضيتان معا أمام محكمة الجنايات وسعت النيابة جهدها في تحميل إحدى القضيتين على الأخرى إذ مع اختلاف زمن وقوع الجريمتين فإنه

بمجرد أن حدد يوم لنظر القضية الأخرى أمام محكمة الجنايات في دور شهر فبراير سنة ١٩٥١ وبعد أن أغلق ذلك الدور وكان قد حدد فيه قضايا أخرى استبعدت تلك القضايا وأقيمت القضية الحالية على نفس الدور لنظرهما معا ثم نظرت هذه القضية أولا وأجل النطق بالحكم فيها بجلسة ٢٢ مارس سنة ١٩٥١ ثم بدئ في نظر القضية الأخرى في يوم ١٩ منه في جلستين صباحية ومساءلية وأجل الحكم فيها لنفس اليوم المحدد للنطق بالحكم في الدعوى الحالية . ولما كانت هذه الملابسات لا يستفاد منها إلا العمل على تحميل كل من القضيتين على الأخرى وقد ظل هذا التحميل عالقا بهما حتى الحكم فيهما مما يحتمل معه أن يكون لتقدير الدليل والعقوبة في إحداهما أثر في الأخرى فانه يتعين في حالة قبول النقض في القضية الأخرى أن يقبل أيضا في هذه الدعوى .

وحيث إنه لا يبين من الحكم المطعون فيه أنه كان للاتهام المسند إلى الطاعن في الدعوى الأخرى المشار إليها تأثير في النظر الذي انتهت إليه المحكمة في الدعوى الحالية سواء أكان ذلك من ناحية الثبوت أم من ناحية تقدير العقوبة . لما كان ذلك وكان تعجيل هذه الدعوى لنظرها مع الدعوى الأخرى لا يعنى أن المحكمة قد تأثرت في قضائها في كل من الدعويين بغير عناصرها أو أقامت حكمها على غير الأسباب التي اطمأنت إليها - وكان الواضح من محضر الجلسة أن الطاعن لم يعترض على هذا التعجيل وكان تقدير العقوبة في حدود النص المقرر للجريمة من صميم اختصاص قاضي الموضوع بغير معقب ، كما كانت ظروف الدعوى التي تقتضى رأفة القضاة طبقا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات هي الأخرى مما يرجع إلى مطلق تقدير القاضي . لما كان ما تقدم فإن ما يثيره الطاعن يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٢١٠)

القضية رقم ١٢١٠ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد حسني بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدي بك وباسيل موسى بك المستشارين .

غش . الحكم بالترامة طبقا للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . الأمر بوقف تنفيذ العقوبة . خطأ .

إن المادة التاسعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تنص على أنه " لا تطبق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون " . وإذن فمتى كان الحكم قد دان المتهم بأنه " خدع الجني عليه المتعاقد معه على شراء نصف كيلو لحم بتلو بأن وضع بها أجزاء أخرى من اللحم تقل عنها في الجودة " وقضى بتغريمه ٥٠٠ قرش طبقا للمادتين ١ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وأمر بوقف تنفيذ هذه العقوبة عليه عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده في القضية رقم ٢٣٥ سنة ١٩٥١ بأنه بدائرة قسم السويس خدع محمد جمال عبد الله أفندي المتعاقد معه على شراء نصف كيلو لحم بتلو بأن وضع بها أجزاء أخرى من اللحم تقل عنها في الجودة . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة السويس الجزئية قضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٥١ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بتغريم المتهم ٥٠٠ قرش وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة ، استأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة السويس الابتدائية قضت حضوريا بتاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥١ بتأييد الحكم المستأنف . فطعن في النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان "المطعون ضده" طبقاً للمادتين ١ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه أمر بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة المقضى بها عليه مع أن المادة التاسعة من القانون المشار إليه تمنع هذا الوقف.

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده بأنه "خدع محمد جمال عبد الله أفندي المتعاقد معه على شراء نصف كيلو لحم بتلو بأن وضع بها أجزاء أخرى من اللحم تقل عنها في الجودة" وقضى بتغريمه ٥٠٠ قرش طبقاً للمادتين ١ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وأمر بوقف تنفيذ هذه العقوبة عليه عملاً بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . ولما كانت المادة التاسعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تنص على أنه "لا تطبق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون" فإن الحكم إذ أمر بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ومن ثم يتعين نقضه فيما قضى به من ذلك .

(٢١١)

القضية رقم ١٦٠٥ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب الغزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة ومحمد أحمد غنيم بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

(١) تموين . إدانة المتهم في جريمة دغف خبز على ردة غير مطابقة للواصفات . لا يؤثر في ذلك صدور كتاب دورى من وزارة التموين ومنشور من النائب العام بحفظ القضاء أو تأجيلها لأجل غير مسمى .

(ب) تموين . رغف الخبز على ردة غير مطابقة للواصفات . يكفى للعقاب بغير استلزام قصد جنائى خاص .

١ — متى كان الحكم قد دان المتهم فى جريمة رغف خبز على ردة غير مطابقة للواصفات القانونية لاحتوائها على ردة خشنة ، طبقا للمادة ١٩٥٠ من القرار الوزارى رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٠ ، فإنه يكون صحيحا . ولا يؤثر فى ذلك صدور كتاب دورى من وزارة التموين ومنشور من النائب العام بحفظ القضايا المحررة ضد أصحاب المخازن وتأجيل ما تقدم منها إلى الجلسات لأجل غير مسمى إذ أن ذلك لا يترتب عليه إلغاء القرار الوزارى سالف الذكر .

٢ — إن المادة الأولى من القرار الوزارى رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٠ قد أوجبت بصفة عامة مطلقة على أصحاب المخازن العربية والمسئولين عن إدارتها رغف العجين على ردة ناعمة ونظيفة وخالية من المواد الغريبة ولا يتخلف منها شئ على المنخل ٢٥ ومن ثم فإن العقاب يكون واجبا لمجرد المخالفة بغير استلزام قصد جنائى خاص .

الوقائع

اتهمت النيابة كلا من : ١ — عبد اللطيف عبد الغنى المسيرى (الطاعن) ، و ٢ — رفعت حجازى بأنهما بالمحلة . الأول : رغف خبزا على ردة غير مطابقة للواصفات القانونية لاحتوائها على ردة خشنة . والثانى : بصفته صاحب مطاحن سلم المتهم الأول الرده سالف الذكر وهى غير مطابقة للواصفات القانونية . وطلبت عقابهما بالمواد ١٢ و ١٣ و ١٩ من قرار وزير التجارة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ والمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة المحلة الجزئية قضت عملا بالمواد ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمواد ١ و ٢ من القرار الوزارى رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٠ للأول ، والمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات للثانى بتغريم المتهم الأول مائة جنيه وبراءة المتهم الثانى ، فاستأنف ، ومحكمة طنطا الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل في قول الطاعن إنه نظرا لرداءة الحبوب المستوردة في الفترة ما بين ٣ من فبراير و ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٠ ، وعدم مطابقة الدقيق والردّه المتخلقة عنها للواصفات ، فقد أصدرت وزارة التموين كتابها الدوري رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٠ إلى النائب العام لحفظ القضايا المحررة ضد أصحاب المخازن وتأجيل ما تقدم منها إلى الجلسات لأجل غير مسمى حتى تصدر تعليمات أخرى ، وأصدر النائب منشوره الدوري رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ إلى النيابة بذلك . ولما كانت الواقعة المستندة إلى الطاعن قد أخذت فيها عينة "الردّه" من مخبزه بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٥٠ وحرر عنها المحضر في ١١ مارس سنة ١٩٥٠ ، وكان الطاعن قد دفع أمام المحكمة بذلك وطلب معاملته بمقتضى الكتاب والمنشور سالني الذكر ، فقد كان على المحكمة أن تأخذ بدفاعه فتؤجل الدعوى إلى أجل غير مسمى وفقا للكتاب والمنشور ولكنها اطرحت دفاعه وقضت بإدائته وبذلك يكون حكمها قد أخطأ في تطبيق القانون . هذا إلى إغفالها تحقيق ركن العلم في الجريمة حالة كونها من الجرائم العمدية فلا تتوافر عناصرها القانونية إلا إذا ثبت علم المتهم بوقوعها ، وإذا كان الثابت من التحقيق يخالف ذلك وينفى عن الطاعن أنه كان يعلم بخالفة الردّه للواصفات وذلك لصالّة نسبة المخالفة وعدم إمكان تمييزها بالعين المجردة ، فإن ركن القصد الجنائي لا يكون متوفرا . ويضيف الطاعن أنه قدم إلى المحكمة شهادة رسمية مستخرجة من جدول قيد الجفجف بمحكمة المحلة تفيد حفظ النيابة لقضية مماثلة وقعت في ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٠ بناء على كتاب التموين المشار إليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها فأثبت عليه أنه أخذت عينة من الردّه الناعمة المعدة لرغف الخبز من مخبزه وأرسلت للتحليل فتبين منه أنها لا تطابق ما يتطلبه القانون من مواصفات لاحتوائها على ردّه خشنة ونسبة من الرماد تعادل ١٠ ٪ . وطبق عليه المادتين الأولى والثانية من القرار الوزاري رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٠

الذى لا يزال قائما . لما كان ذلك ، ولم يكن ثمة قرار وزارى قد صدر بإلغاء ذلك القرار الذى طبقه الحكم المطعون فيه ، وكان كتاب وزارة التكوين ومنشور النائب العام المشار إليهما بوجه الطعن يفرض صدورهما لا يترتب عليهما إلغاء القرار الوزارى المشار إليه ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل . ثم إنه لما كانت المادة الأولى من القرار الوزارى سالف الذكر واتى أثبت الحكم مخالفتها على الطاعن قد أوجبت بصفة عامة مطلقة على أصحاب المخازن العربية والمستولين عن إدارتها رغب العجين على رذة ناعمة ونظيفة وخالية من المواد الغريبة ولا يتخلف منها شئ على المنخل ٢٥ فإن العقاب يكون واجبا لمجرد المخالفة بغير استلزام قصد جنائى خاص .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعنا .

(٢١٢)

القضية رقم ٧ سنة ٢٢ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة ، وإبراهيم خليل بك ، وإسماعيل مجدى بك ، وحافظ سابق بك المستشارين .

(أ) غش البضاعة . العينات الواجب أخذها من المادة المضبوطة بقصد تحليلها . لإيجاب أن تكون خمسا . الغرض منه التحرق لما عصى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل . أخذ عينة واحدة . الحكم فى الدعوى بناء على نتيجة تحليلها . لا اقرب عليه .
(ب) قرار وزير التجارة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الفاضى ببطلاق إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل فى الأجل المحدد بالقرار . لا يعتد به لخروجه عن مقتضى القانون .

٢٤١ — إن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وإن نصت على وجوب أخذ خمس عينات من الصنف فإنها إنما قصدت بهذا الاجراء التحرز لما عصى أن تدعو اليه الضرورة من تكرار التحليل . ومرجع الأمر فى ذلك إلى تقدير محكمة الموضوع متى اطمأنت إلى أن العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هى التى

صار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل فلا تثريب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك . أما ما نصت عليه المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة والصناعة من بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد فيه فهو لا يقيد المحاكم لأن هذا القرار بهذا النص قد تجاوز السلطة التي أمد به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي صدر تنفيذا له .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه بدائرة قسم الدرب الأحمر : عرض للبيع لبننا مغشوشا بترع ١٠٪ من دسمه مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ١/٢ و ١/٨ و ٩ و ١١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة الدرب الأحمر الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ٥٠٠ قرش والمصادرة . فاستأنف كما استأنفت النيابة . ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول في طعنه إنه دفع ببطلان الاجراءات لأن العينات التي أخذت من اللبن كانت ثلاثا فقط ولم يخطر بنتيجة التحليل مع أن القانون يحتم أن تكون العينات خمسا كما ينص القرار الوزاري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ على ضرورة إخطار المتهم بنتيجة التحليل إلا أن المحكمة ردت على هذا الدفع ردا غير سديد — ويقول أيضا إن القانون إذ خول الموظفين المنوط بهم تنفيذ أحكامه الحق في ضبط الأشياء المشتبه فيها قد قصر ذلك على حالة وجود أسباب قوية لديهم تدعو إلى ذلك الأمر الذي لم يتوافر في واقعة الدعوى ومن ثم كان الضبط والتفتيش باطلين وله أن يتمسك بذلك في أية مرحلة كانت عليها الدعوى وبضيف أن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع ذلك لأنه تقدم إليها بطلب يظهر فيه استعداد الطعن بالتزوير في الاخطار المقول بوصوله إليه عن طريق مصلحة البريد بنتيجة التحليل إلا أن المحكمة لم تحفل بهذا الطلب ولم ترد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة على ثبوتها ثم تعرض لدفاع الطاعن المشار إليه بوجه الطعن فرفضه . لما كان ذلك وكانت المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وإن نصت على وجوب أخذ خمس عينات إلا أن القانون إنما قصد بهذا الإجراء التحرز لما عسى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل . ومرجع الأمر في ذلك إلى تقدير محكمة الموضوع متى اطمأنت إلى أن العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هي التي صار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل فلا تثريب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك . أما ما نصت عليه المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة والصناعة من بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد فيه فهو مالا يقيده المحاكم لأن هذا القرار بهذا النص قد تجاوز السلطة التي أمدته بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي صدر تنفيذا له ولذلك فإن للمحاكم أن تقدر أدلة الدعوى حسبما تطمئن هي إليه دون التفات لهذا النص .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيذا رفضه موضوعا .

(٢١٣)

القضية رقم ٧٥ سنة ٢٢ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

متهم لم ينفذ قرار ديعة التحكيم الخاص بخلق محله يوم كذا . عقابه بمقتضى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ بشأن التوفيق والتحكيم في المنازعات بين العمال وصاحب الأعمال . عدم بيانه واقعة الدعوى . مناط تطبيق هذا القانون .

إن القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ بشأن التوفيق والتحكيم في المنازعات بين

العمال وأصحاب الأعمال قد نظم فض ما ينشأ من نزاع بين العمال وأصحاب الأعمال إما بحسمه في مكتب العمل وديا باتفاق بين الطرفين يثبت في محضر تصبح له قوة قرارات هيئة التحكيم أو برفع أمره إلى لجنة التحكيم أو هيئته بالأوضاع التي قررها القانون . فإذا كان الحكم الذي عاقب المتهم بالتطبيق لأحكام هذا القانون لم يبين الواقعة التي أدان المتهم فيها بيانا يتحقق فيه قيام نزاع بين العمال وأصحاب الأعمال صار حسمه باحدى الطريقتين المشار إليهما فيه فانه يكون قاصرا .

الوقائع

اتهمت النيابة المطعون ضده بأنه بدائرة قسم عابدين : لم ينفذ قرار هيئة التحكيم الخاص بغلق محله يوم الاثنين . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ١٦ و ١٨ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ . و ٢ من القانون ٧٢ لسنة ١٩٤٦ . ومحكمة عابدين الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم عشرة جنهات فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن فاستأنف ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الواقعة جنحة تنطبق عليها المادة ١٨ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ بشأن التوفيق والتحكيم في المنازعات العامة قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ، إذ أن مناط تطبيق ذلك القانون هو صدور قرار من لجنة التحكيم في نزاع بين العمال وأصحاب العمل مما يقتضى وجود طرفين متنازعين يكون القرار حاسما للنزاع بينهما في حين أن ما وقع من المتهم لا يعدو أنه لم يغلق محله التجارى في يوم من أيام الأسبوع عينته النقابة التي ينتسب إليها تنظيما للعطلة الأسبوعية مما ينطبق عليه نص المادة ٨ من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم ساعات العمل .

وحيث إن القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ الذي طبقته المحكمة وعاقبت الطاعن

بمقتضاه قد نظم فض ما ينشأ من نزاع بين العمال وأصحاب الأعمال إما بحسبه
في مكتب العمل وديا باتفاق بين الطرفين يثبت في محضر تصبح له قوة قرارات
هيئة التحكيم أو يرفع أمره إلى لجنة التحكيم أو هيئته بالأوضاع التي قررها القانون .
ولما كان الحكم المطعون فيه لم يدين الواقعة التي دان بها المتهم بيانا يتحقق فيه
قيام نزاع بين العمال وأصحاب الأعمال صار حسمه بأحدى الطريقتين المشار
اليهما فإن الحكم يكون قاصرا .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ١٣ مارس سنة ١٩٥٢

(٢١٤)

القضية رقم ١٠٧٤ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسني بك وكيل المحكمة ، وحضور حضرات أصحاب العزة :
ابراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك ومصطفى فاضل بك وناسيل موسى بك المستشارين .

(أ) جريمة . الباعث ليس من بين أركانها .

(ب) حكم . تشييبه . ترصد . بيانه في الحكم . مثال .

١ - إن الباعث في الجرائم ليس من بين أركانها ، فلا يعيب الحكم أنه لم
يبين الباعث أو أنه أخطأ فيه ، ومهما يكن من هذا الخطأ أو الاغفال فإنه
لا ينقص من قيمة أدلة الادانة المبينة في الحكم .

٢ - يكفي لا ستظهار ظرف التردد أن يقول الحكم إنه متوفر من ترصد
المتهم للمجنى عليه في طريقه المعتاد الى زراعته حتى اذا ما اقترب من مكانه أطلق
النار عليه فخر صريعا .

لوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - ابراهيم محمود زيدان (الطاعن)

٢ - عيد محمد حسين بأنهما في ليلة ٦ أغسطس سنة ١٩٥٠ الموافقة ٢٢ شوال

سنة ١٣٦٩ بناحية اللاهون مركز الفيوم مديرية الفيوم الأول : ابراهيم محمود زيدان قتل عمدا نصر محمد نصر بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وكان ذلك مع سبق الاصرار . والثاني : عيد محمد حسين اشترك مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة في قتل المجنى عليه بأن اتفقا على ارتكاب هذه الجريمة وذهب معه إلى مكان الحادث لشد أزره ف وقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة. وطلبت من قاضي الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للأول والثاني بالمواد ٢/٤٠ - ٣ - ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣٢ من القانون المذكور . فأحالهما لمحاكمتها بالمواد المذكورة ومحكمة جنايات الفيوم قضت فيها حضوريا بتاريخ ٧ من أبريل سنة ١٩٥١ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الأول والمادة ٢/٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات بالنسبة للمتهم الثاني أولا : بمعاينة ابراهيم محمود زيدان بالأشغال الشاقة المؤبدة وثانيا : براءة عيد محمد حسين مما أسند إليه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه أخطأ في تحصيل الواقعة على الوجه الصحيح إذ غلب رواية شاهد الرؤية ومؤداها أنه أثناء سيره بالطريق مع المجنى عليه أطلق عيارا من كمين في زراعة نخيل مجاورة فأصابه وأنه قد تمكن إثر ذلك من القبض على الطاعن بواسطة خفراء ثلاثة كانوا على مقربة من مكان الحادث غلب هذه الرواية على رواية الطاعن التي يقول فيها إنه كان يسير في الطريق إلى حقله يصحبه آخر فإذا بالمجنى عليه والشاهد يعترضان طريقهما ويتجهان عليهما بغية السرقة ، ولما كان الطاعن خفير زراعة ويحمل بندقية مرخصا بها فقد وقع بينه وبين المجنى عليه وصاحبه تلاحم ثم تجاذب انطلق بسببه عيار من البندقية أصاب المجنى عليه ثم جرى هو إلى نقطة الخفراء حيث

عابلهم في الطريق وأخبرهم بما حدث فأعادوه الى مكان الحادث — أخذت المحكمة بالتصوير الذي ذهب إليه الشاهد مع أن الدلائل كلها تدل على كذبه ذلك لا نعدام الباعث الذي يحمل الطاعن على قتل المجنى عليه ولأن الكشف الطبي كذب الشاهد فيما قاله من أن العيار أطلق من ثمانية أمتار إذ قدر هذه المسافة بأقل من مترين وأثبت أنه عثر بالأحشاء وبتجويف الصدر على رشات وحشار من العيار مما يدل على قرب المسافة التي انطلق منها العيار ويناقض قول الشاهد الذي اعتمدت عليه المحكمة في الإدانة ، ثم إن المحكمة استندت في تكذيب رواية الطاعن أيضا الى القول بأن الخفراء الثلاثة كذبوه في دفاعه في حين أنهم قرروا في المواجهة بالتحقيقات وفي أقوالهم أمام المحكمة ما يؤيده . كذلك قال الحكم إن الطاعن ضبط وهو يحاول الدخول الى سكن الناحية في حين أن الثابت من أقوال العمدة بمحضر الجلسة أنه هو الذي تقدم إليه وسلم نفسه . ويضيف الطاعن أن الحكم جاء قاصرا إذ أغفل التحدث عن الباعث على ارتكاب الجريمة وخبر الواقعة من هذا العنصر لا يمكن معه القول بتوفر سبق الاصرار . أما ما ساقه الحكم من أن القتل حدث انتقاما لمقتل شيخ الخفراء السابق الذي اتهم الشاهد بقتله أو أن يكون الطاعن مأجورا على ذلك فإنه قول ظاهر البطلان لعدم وجود صلة بين الطاعن وشيخ الخفراء المقتول ولأنه لو كان هذا هو السبب الحقيقي لوقع الانتقام من الشاهد لا من المجنى عليه باعتبار أنه هو الذي اتهم في ذلك الحادث ، وأخيرا يقول الطاعن إن الحكم شابه قصور في بيان سبق الاصرار لأنه خلط بينه وبين التردد واعتبرهما مترادفين يدلان على مدلول واحد وهذا خطأ في القانون ولا يرد على ذلك ما تحدث عنه في صدد ظرف التردد لأنه في بيان ذلك قصر حديثه على العنصر المأدى دون المعنوي .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وقال عن التردد إنه متوفر من تربص الطاعن للمجنى عليه وللشاهد الذي كان يرافقه في طريقهما المعتاد الى زراعتهما حتى إذا ما اقتربا من مكانه أطلق النار على المجنى عليه فخر صريعا . ثم أورد الأدلة التي استخلص منها ثبوت الواقعة وتعرض لدفاع الطاعن في صدد تصوير

الواقعة ففنده وأطرحه للاعتبارات السائغة التي ذكرها مستندا في ذلك الى تقرير الطبيب الشرعى الذى أورد فخواه في قوله ” وهذا التصوير الذى ذكره المتهم الأول (الطاعن) قد كذبه فيه التقرير الطبي الشرعى الذى قرر أن بعد الاطلاق وموقع إصابة المجنى عليه بالصدر واتجاهها لا يتفق وما يصوره المتهم الأول إذ لو حصلت الإصابة كما يصورها المتهم المذكور لوجد بالمجنى عليه وبملايسه آثار تدل على قرب المسافة من أثر احتراق الملابس أو اسوداد أو نمش بارودى بها أو يجسم المجنى عليه ولكن نائب الطبيب الشرعى لم يجد شيئا من ذلك أثناء كشفه على جرم المجنى عليه وأجرائه الصفة التشريحية مما جعله يقطع بكذب المتهم الأول في دفاعه “ لما كانت ذلك ، وكان ما أوردته التقرير الطبي عن الإصابة لا يتعارض وما ذكره الشاهد عنه ، وكان يبين أيضا من الاطلاع على الملف المرفق بأوراق الدعوى أن ما ورد بالحكم من أقوال للخبراء الثلاثة في صدد تكذيب الطاعن في دفاعه له أصله بالتحقيقات ، وكان للحكمة أن تعول على ما تظن إليه من أقوال للشاهد بالتحقيق وإن خالف قولاً له بالجلسة ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر ظرف التردد كما هو معرف به فى القانون مما يغنى عن البحث فيما أثاره عن سبق الاصرار ويكفى وحده سلامة الحكم . لما كان ما تقدم فإن ما يشير الطاعن لا يعدو أن يكون جدلاً فى واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما يستقل به قاضى الموضوع دون معقب عليه فيه . هذا ولا يعيب الحكم أنه لم يبين الباعث أو أنه أخطأ فيه إذ أن الباعث فى الجرائم ليس من بين أركانها ومهما يكن من هذا الخطأ أو الاغفال فإنه لا ينقص من قيمة أدلة الإدانة المبينة فى الحكم .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه مريضاً .

(٢١٥)

القضية رقم ١٧١ سنة ٢٢ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسن بك وكيل المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة :
اسماعيل مجدى بك وباسيل موسى بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

تفتيش . تفتيش منزل المتهم بواسطة مأمور الضبطية القضائية للبحث عن أسلحة أو ممنوعات .
هذا يبيح له أن يجرى التفتيش في كل مكان يرى هو احتمال وجود هذه الأسلحة فيه . عثوره
على أكياس معدة لوضع المخدرات . تلبس . من واجبه ضبط ما يكشف عنه التفتيش .
متى كان لمأمور الضبطية القضائية الحق في تفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة
أو ممنوعات بمقتضى أمر صادر له من السلطة المختصة ، فهذا يبيح له أن يجرى
تفتيشه في كل مكان يرى هو احتمال وجود هذه الأسلحة وما يتبعها فيه ، وبأية
طريقة يراها موصلة لذلك . فاذا هو تبين أثناء هذا التفتيش وجود مخبأ في أرض
الغرفة ووجد به بعض الأكياس المعدة لوضع المخدرات كان حيال جريمة تلبس
بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش وتقديمه بلجهة
الاختصاص .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه بدائرة مركز الصف : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا
مخدرا في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣٥
و ٤٠ و ٤١ و ٥٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . وفي أثناء نظر الدعوى
أمام محكمة الصف دفع المتهم ببطلان التفتيش وما ترتب عليه . والمحكمة قضت
عملا بمواد الاتهام أولا : برفض الدفع ببطلان الاذن بالتفتيش وصحة الاذن .
وثانيا : ببطلان تفتيش المتهم واستبعاد الدليل المستمد منه . وثالثا : بحبس
المتهم سنة مع الشغل وتغريمه ٢٠٠ جنيه والمصادرة . فامتأنف وفي أثناء

نظر الاستئناف كـر الدفع ببطلان التفتيش وما ترتب عليه . والمحكمة قضت برفض الدفع وبتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن النيابة قد أذنت بتفتيش منزل الطاعن للبحث عن أسلحة وممنوعات أخرى ، فعثر الضابط المكلف بالتفتيش على أكياس مما توضع فيها المخدرات مدفونة في الأرض ، فضبطها ، وقد تبين عند فحصها وجود أثر المخدر عالقا بها . ولما كان المسوغ للتفتيش هو البحث عن أسلحة ، ولم يصدر إذن التفتيش إلا بناء على تحريات خاصة بهذه الجريمة وحدها ، فإن التفتيش بالنسبة للمخدر يكون باطلا . وقد أخذ الحكم بهذا البطلان بالنسبة لشخص الطاعن وللمخدر الذي وجد في جيبه ، إلا أنه اعتمده ، مع ذلك ، بالنسبة للأكياس المشار إليها ، فجاء الحكم بذلك متخاذلا ، فاسد الاستدلال ، إذ ليس من السائع أن تطمئن المحكمة إلى إجراء التفتيش في بعض أجزائه دون البعض الآخر ولا يصحح هذا البطلان أن يكون الاذن قد تضمن البحث عن ممنوعات أخرى لأن هذه المنوعات لم توضح ولم يقدم عنها بلاغ ولم يحصل في شأنها تحريات ، ويقول الطاعن أخيرا إن الحكم قد انطوى على إخلال بحق الدفاع إذ لم يجبه إلى ما طلبه من معاينة البيت المجاور له ليتبين إمكان دس هذه الأكياس عليه من جاره .

وحيث إنه متى كان للمأمور الضبطية القضائية الحق في تفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة أو ممنوعات بمقتضى أمر صادر له من السلطة المختصة ، فهذا يبيح له أن يجري تفتيشه في كل مكان يرى هو احتمال وجود هذه الأسلحة وما يتبعها فيه ، وبأية طريقة يراها موصلة لذلك ، فإذا هو تبين أثناء هذا التفتيش وجود مخبأ في أرض الغرفة ووجد به بعض الأكياس المعدة لوضع المخدرات ، كان حيا لجرمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف

عنه هذا التفتيش وتقديمه لجهة الاختصاص . ولا يصح أن يقال إن ضبط هذه الأشياء في تلك الحالة يكون قد وقع باطلا على أساس أن الضابط قد تجاوز في تفتيشه الحد الذي صرح به الأمر . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . كما أنه لا يعيب الحكم أن يقضى الى جانب ذلك ببطلان التفتيش الواقع على شخص المتهم لما تبين من تجاوز حدود الاذن الصادر بتفتيش منزله دون شخصه ، هذا ولا محل لما يقوله الطاعن عن عدم إجابة طلبه إجراء المعاينة ، إذ قد رد الحكم على هذا الطلب ردا سائغا وبين ألا جدوى من إجرائها ، ومن ثم يكون الطعن برمته على غير أساس في موضوعه متعيينا رفضه .

(٢١٦)

القضية رقم ١٧٤ سنة ٢٢ القضائية :

جميعات وأندية . الأمر العسكري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ . لإبطال العمل به بعد صدور القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٩ .

إن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٩ قد منع السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية من اتخاذ التدابير الخاصة بمنع الأندية والجمعيات وحلها بالقوة ، وهو إذا كان لم ينص على إلغاء التدابير التي سبق لهذه السلطة اتخاذها في هذا الشأن فذلك لا يعني استمرار العمل بأحكام الأمر العسكري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ فيما استثنى من أحكامه بالقانون المذكور لأن هذا الأمر لم ينه عن ارتكاب الأفعال التي نهى عنها في فترة محددة حتى يكون انتهاء هذه الفترة غير مانع من السير في الدعوى طبقا للفقرة ٣ من المادة ٥ من قانون العقوبات وقد صدر من بعد هذا الأمر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ الذي نص فيه على استمرار العمل به الى أن يصدر القانون الخاص بالجمعيات ولمدة أقصاها سنة ثم صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ قاضيا بالعمل ببعض أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ الذي نص فيه على استمرار العمل ببعض الأوامر العسكرية ، إلا أن الأمر رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨

لم يكن من بين هذه الأوامر الباقية فاتهى بذلك ما كان له من قوة القانون .
ثم إن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥١ الخاص بالجمعيات لم يتعرض للجمعيات التي حلت
قبل صدوره . وإذن فلا عقاب بعد صدور القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٩ على عضو
جماعة الإخوان المسلمين المنحلة الذي لم يقدم الأوراق والأدوات المتعلقة بهذه
الجماعة إلى مركز البوليس في خلال الخمسة الأيام التالية ليوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨
عملا بالأمر العسكري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ .

الوقائع

اتهمت النيابة كلا من : ١ - عبد الله أحمد زايد (المطعون ضده الأول) .
و ٢ - أحمد عبد الله زايد . و ٣ - أمينه محمد زايد . و ٤ - عبد العظيم أحمد
محسن . و ٥ - محمد راشد خلوصي (المطعون ضده الثاني) بأنهم في ١٤ ديسمبر
سنة ١٩٤٨ بدائرة مركز ميت غمر . الأول : بصفة أنه كانت عضوا بجماعة
الاخوان المسلمين المنحلة كان مؤتمنا على الأوراق والأدوات والأشياء الأخرى
المبينة الوصف بالمحضر والمتعلقة بإحدى شعب هذه الجمعية المنحلة لم يقدم هذه
الأشياء إلى مركز البوليس في خلال الخمسة الأيام التالية ليوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨
والثاني : بصفته متميا إلى الجمعية المنحلة وكان مؤتمنا على الأوراق والأسهم
المبينة الوصف بالمحضر والتي تخص الجمعية المنحلة لم يقدم عنها إقرارا للندوب
الخاص المعين من وزارة الداخلية في خلال أسبوع من ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ .
والمتهمون الأربعة الباقون بصفقتهم متمين إلى الجمعية المنحلة وكانوا مؤتمنين
على الأشياء سالفة الذكر لم يقدموها إلى مركز البوليس ولم يقدموا إقرارا عنها
للندوب سالف الذكر . وطلبت عقابهم بالمواد ٣ و ٤ و ٥ و ٧ و ٨ من الأمر
العسكري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ . ومحكمة ميت غمر قضت عملا بمواد الاتهام
بالنسبة للأول والرابع وبالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات للباقيين . أولا :
بتغريم المتهم الأول ٣٠٠ ثمانية جنيه عن التهمة الأولى وبراءته من التهمة الثانية
وثانيا : بتغريم المتهم الأخير ٢٠٠ مائتي جنيه عن التهمة الأخيرة وبراءة المتهمين
الثاني والثالثة والرابع مما أسند إليهم . وثالثا : بمصادرة المضبوطات عدا السهمين
الخاصين بالمتهم الرابع ، وأعفت المتهمين جميعا من المصاريف الجنائية .

فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم. والمحكمة قضت بإلغاء الحكم وبراءة المتهمين مما نسب إليهما . فطعنتم النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن النيابة العامة تبني طعنها على أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهما ، قد أخطأ في تطبيق القانون لأن الأمر العسكري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ الذى طلبت النيابة معاقبة المتهمين بمقتضاه كان لا يزال قائماً عند صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ الذى نص على استمرار العمل به سنة أخرى ، وذلك لأن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٩ الذى منع السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية من اتخاذ التدابير المنصوص عنها في الفقرة ٨ من المادة ٣ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاصة بمنع الأندية والجمعيات وحلها بالقوة ، لم ينص على إلغاء التدابير التى سبق لهذه السلطة اتخاذها تطبيقاً لهذه الفقرة في ظل القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٨ والتي قامت صحيحة ، وفي حدود السلطة المخولة للحاكم العسكري إنما قصد للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه أن يمنع اتخاذ هذه التدابير ابتداء من تاريخ صدوره ، أما ما كان منها قائماً عند صدوره فلا مساس به ويبقى قائماً صحيحاً .

وحيث إنه لما كان القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٩ قد منع السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية من اتخاذ التدابير الخاصة بمنع الأندية والجمعيات وحلها بالقوة ، وكان عدم النص فيه على إلغاء التدابير التى سبق لهذه السلطة اتخاذها في هذا الشأن ، لا يعنى بذاته استمرار العمل بأحكام الأمر العسكري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ فيما استثنى من أحكامه بالقانون المذكور ، لأن هذا الأمر لم ينه عن ارتكاب الأفعال التى نهى عنها في فترة محددة ، حتى يكون انتهاء هذه الفترة غير مانع من السير في الدعوى طبقاً للفقرة ٣ من المادة ٥ من قانون العقوبات وقد صدر من بعد هذا الأمر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ ، ونص فيه على استمرار العمل به الى أن يصدر القانون الخاص بالجمعيات ولمدة أقصاها سنة ، ولم يصدر من بعد ذلك قانون بتحريم الأفعال المسندة الى المتهمين وإنما صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ قاضياً بالعمل ببعض أحكام القانون رقم ٥٠

لسنة ١٩٥٠ ونص على استمرار العمل ببعض الأوامر العسكرية إلا أن الأمر رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ لم يكن من بين هذه الأوامر الباقية ، فاتتهى بذلك ما كان له من قوة القانون . ولما كان ذلك وكان القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥١ الخاص بالجمعيات لم ينص على عقاب الأفعال المسندة إلى المتهمين ولم يتعرض للجمعيات التي حلت قبل صدوره ، فإن الواقعة تصبح ولا عقاب عليها ويكون الطعن على غير أساس في موضوعه وذلك دون حاجة للبحث فيما عرض له محامى المطعون ضدهما وأشار إليه بالجلسة من بطلان الأمر الصادر بحل الجماعة .

(٢١٧)

القضية رقم ١٧٥ سنة ٢٢ القضائية :

تلبس باحراز مخدر . حق مأمور الضبطية القضائية في أن يفتش بغير اذن كل من يرى انه ساهم في هذه الجريمة

إن ضبط مخدر بمنزل متهم من شأنه أن يجعل الجريمة في حالة تلبس تخول مأمور الضبطية القضائية أن يفتش بغير اذن من النيابة كل من يرى أنه ساهم في هذه الجريمة سواء أكان فاعلا أو شريكا وأن يفتش مسكنه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة في قضية اللجنة رقم ٢٦٦ سنة ١٩٥١ كلا من ١ — فاطمة محمد ابراهيم و ٢ — محمد احمد حسان (المطعون ضده) و ٣ — خديجة سليمان عبد العال بأنهم في يوم ١٩٥١/٤/٢٧ بدائرة قسم المنتزه أحرزوا جواهر مخدرة (حشيشا وأفيونا) بدون مسوغ قانونى . وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٢ و ٦/٣٥ ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة المخدرات دفع المتهم الثانى ببطلان التفتيش وما ترتب عليه من اجراءات . والمحكمة المذكورة قضت بتاريخ ١٩٥١/٧/٢٣ عملا بمواد الاتهام

للاول والثاني وبالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات بالنسبة للتهمة الثالثة
خيابيا للاولى والثالثة وحضوريا للثاني بحبس كل من المتهمين الاولى والثاني
سنة مع الشغل والنفاذ وتغريم كل منهما ٢٠٠ جنيه والمصاريف وبرائة التهمة
الثالثة بلا مصاريف وقد ذكرت في أسباب الحكم أن الدفع في غير محله .
فاستأنف المتهم الثاني (الطاعن) هذا الحكم يوم صدوره وفي أثناء نظر الدعوى
امام محكمة اسكندرية الابتدائية دفع المتهم بما سبق أن دفع به أمام محكمة أول
درجة . والمحكمة المشار اليها قضت حضوريا بتاريخ ١٩٥١/٩/١٩ بقبول
الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبرائة المتهم مع تأييد
المصادرة . فطعننت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون إذ
قضى بطلان التفتيش واطرح الدليل المستعمل منه بناء على أنه لم يصدر اذن من
النيابة بتفتيش المتهم "المطعون ضده" وتفتيش مسكنه وأن هذا المتهم لم يكن في
حالة من حالات التلبس في حين أن التفتيش وقع صحيحا لقيام حالة التلبس بجريمة
احراز المخدر .

وحيث إن واقعة الدعوى كما بينها الحكم المطعون فيه تخلص في " أن
اليوزباشي على توفيق لطفى معاون مباحث قسم المتتره قد حصل على اذن من
النيابة بضبط وتفتيش من يدعى سعيد عوض المقيم بشارع فيكتوريا وتفتيش
مسكنه ، لما علم من التحريات من أنه يتجرب في المخدرات ثم توجه مع كل من
البوليس الملكي فتحى احمد جمعه والمليجي أبو العلا الى منزل المذكور ووجد به
زوجته فاطمه محمد ابراهيم وأثناء تفتيشه للمنزل أرشدته الزوجة المذكورة الى وجود
مخدرات مخبأة بسخان مياه مثبت بالحائط فقام بفتحه وعند ذلك وجد في أسفل
قاعدته كيسا من القماش بداخله قطعة كبيرة من الحشيش وكبسة من الأفيون
ملفوفة بالورق وكذا ثلاث قطع حشيش صغيرة وذكرت له الزوجة المذكورة
أن المخدرات جميعها للاثم الذى يقيم في جوارها وأنه سلمها لها في الليلة السابقة

على الضبط واستشهدت جارتها سعد بيومي عبد المجيد، فانتقل الضابط أثر ذلك الى مسكن المتهم بارشاد فاطمة سالفه الذكرو دخل اليه فوجده جالسا بغرفة على يسار الداخل وأمامه منضدة عليها جزء من طرقة الحشيش وميزان وقطع ميزان وسكين فاجرى ضبط هذه الأشياء “ — ولما كان ذلك وكان ضبط المخدر بمنزل المتهم سعيد عوض من شأنه أن يجعل الجريمة في حالة تلبس وكانت هذه الحالة تخول مأمور الضبطية القضائية أن يفتش بغير إذن من النيابة كل من يرى أنه ساهم في هذه الجريمة سواء أكان فاعلا أم شريكا وأن يفتش مسكنه ، فان تفتيش مسكن المتهم يكون صحيحا ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بطلان هذا التفتيش قد خالف القانون مما يستوجب نقضه .

(٢١٨)

القضية رقم ١٧٩ سنة ٢٢ القضائية :

تلبس باحراز مخدر . حق مأمور الضبطية القضائية في أن يفتش بغير إذن من النيابة كل من يرى أنه ساهم في الجريمة .

إن ضبط مخدر مع متهم واعترافه بجيازته من شأنه أن يجعل الجريمة في حالة تلبس . وهذه الحالة تخول مأمور الضبطية القضائية أن يفتش بغير إذن من النيابة كل من يرى أنه ساهم في الجريمة فاعلا كان أم شريكا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — مستور عوض أبو بكر ، ٢ — محمد احمد عبد الغفار ، ٣ — عبد الرحمن مرسي عبد الرحمن بأنهم في يوم ١٩ يناير سنة ١٩٥١ بالعامة وقسم ميناء البصل : الأول والثاني : أحزا جواهر مخدرة (حشيشا) بدون مسوغ قانوني . والثاني : أحرز جواهر مخدرة (أفبونا)

بدون مسوغ قانوني . والثالث : أحرز جواهر مخدرة (أفبونا) بدون مسوغ قانوني حالة كونه عابدا . وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٥/٦ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة العاصرية الجزئية دفع المتهم الأول بطلان التفتيش وما ترتب عليه من اجراءات . والمحكمة المذكورة قضت فيها حضوريا بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٥١ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٩ بالنسبة للثالث . أولا : برفض الدفع المبدي من المتهم الأول بطلان التفتيش وما ترتب عليه وبصححة اجراءات الضبط والتفتيش . ثانيا : بحبس المتهم الأول مستور عوض أبو بكر ستة شهور مع الشغل وبغرامة قدرها مائة جنيه والمصادرة والنفاذ . ثالثا : بحبس المتهم الثاني محمد احمد عبد الغفار سنة واحدة مع الشغل وبغرامة قدرها ٢٠٠ مائتا جنيه والمصادرة والنفاذ . رابعا : بحبس المتهم الثالث عبد الرحمن مرسى عبد الرحمن سنتين مع الشغل وبغرامة قدرها ٤٠٠ أربع مائة جنيه والمصادرة والنفاذ بلا مصاريف جنائية . استأنف المتهمون هذا الحكم ، وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة اسكندرية الابتدائية دفع المتهم الأول بما سبق أن دفع به أمام محكمة أول درجة من بطلان القبض والتفتيش وما ترتب عليهما . كما دفع المتهمان الثاني والثالث بذلك أيضا أمام هذه المحكمة ، والمحكمة المذكورة قضت فيها حضوريا بتاريخ ١١ يولييه سنة ١٩٥١ بتأييد الحكم بالنسبة للمتهم الأول وبإلغائه بالنسبة للمتهمين الثاني والثالث وبراءتهما مما نسب إليهما وأمرت بالمصادرة . وقد ذكرت في أسباب الحكم أن دفع المتهم الأول في غير محله ، وأن التفتيش الذي وقع على المتهمين الثاني والثالث باطل . فطعننا النيابة في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى بطلان تفتيش المطعون ضدهما واطرح الدليل المستمد من هذا التفتيش قبلهما بمقولة إنه مع التسليم بقيام حالة التلبس بجريمة إحرار المخدر على أثر ضبط المتهم الأول (مستور عوض أبو بكر) ومعه المخدر واعترافه بشرائه من المتهم

الثانى (المطعون ضده الأول) ، فان هذه الحالة لا تكفى وحدها لتحويل رجل الضبطية القضائية تفتيش هذا المتهم والمتهم الثالث (المطعون ضده الثانى) الذى قال بأنه باعه المخدر .

وحيث إنه لما كانت واقعة الدعوى كما هى مبينة فى الحكم المطعون فيه تخص فى أن المتهم الأول فى الدعوى (مستور عوض أبو بكر) ضبط معه مخدر واعترف بجيازته له وقال إنه حصل عليه من المتهم محمد احمد عبد الغفار (المطعون ضده الأول) فانتقل البوليس فورا إلى مكان هذا الأخير وقام بتفتيشه فعثر معه على مخدر ولما سئل عنه قرر أنه اشتراه من عبد الرحمن مرسى (المطعون ضده الثانى) فبادر البوليس بالانتقال إليه وقتشه هو الآخر فعثر معه على قطعة أفيون وقد اعترف بجيازته لها بقصد التعاطى ، وظل على اعترافه هذا أمام النيابة وأمام محكمة أول درجة . لما كان ذلك وكان ضبط المخدر مع المتهم الأول (مستور عوض) واعترافه بجيازته من شأنه أن يجعل هذه الجريمة فى حالة تلبس ، وكانت هذه الحالة تحول مأمور الضبطية القضائية أن يفتش بغير إذن من النيابة كل من يرى أنه ساهم فى الجريمة فاعلا كان أم شريكا فان تفتيش المطعون ضدهما يكون صحيحا ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بطلان هذا التفتيش قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه من غير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(٢١٩)

القضية رقم ١٨٠ سنة ٢٢ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب العزة احمد حسن بك وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة :
ابراهيم خليل بك وباسيل موسى بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك المستشارين

استئناف . تقدير كفاية العذر الذي يستند اليه المستأنف في عدم التقرير باستئنافه في الميعاد . من حق
قاضي الموضوع

إن تقدير كفاية العذر الذي يستند اليه المستأنف في عدم التقرير باستئنافه
في الميعاد من حق قاضي الموضوع . فمتى قدر القاضي العذر ورفضه فلا تدخل
لمحكمة النقض ، اللهم الا اذا كانت العلة التي يبدىها للرفض يستحيل التسليم
بها عقلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن في قضية الجنيحة رقم ٢٥٥٣ سنة ١٩٥٠
بأنه بدائرة مركز سنورس بدد الاشياء المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والمحجوز عليها
اداريا لصالح الحكومة والمملوكة له وذلك بأن لم يقدمها يوم البيع اضرارا
بالحاجزة وكانت لم تسلم اليه الا على سبيل الوديعة لحراستها . وطلبت عقابه
بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات ومحكمة سنورس قضت فيها غيايبا
عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس
المتهم اسبوعين مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة فعارض المتهم وقضى
في معارضته بتاريخ ٢٤ من ابريل سنة ١٩٥١ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف
المحكوم عليه الحكم الأخير في ٢٤ من مايو سنة ١٩٥١ (أي بعد الميعاد) ومحكمة
الفيوم الابتدائية قضت فيه حضوريا بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥١ بعدم قبوله
شكلا لرفعه بعد الميعاد . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول في طعنه ان الحكم المطعون فيه قد اخطأ حين

قضى بعدم قبول استئنافه شكلا لتقديمه بعد الميعاد القانوني ولم يأخذ بالشهادة الطبية التي قدمها للمحكمة . والتي تثبت مرضه وعدم قدرته على الانتقال الى قلم الكتاب للتقرير بالاستئناف في الميعاد في حين أنها أخذت بمثل هذه الشهادة في قضية أخرى له كانت منظورة أمامها .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن محكمة أول درجة حكمت في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥١ باعتبار المماضة كأن لم تكن ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم في ٢٤ من مايو سنة ١٩٥١ فطلبت النيابة الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا لتقديمه بعد الميعاد وتمسك الطاعن بأنه لم يقرر بالاستئناف في الميعاد لعذر قهري وقدم للمحكمة شهادة طبية بذلك فحكمت في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥١ بعدم قبول الاستئناف شكلا لما استخلصته عن هذه الشهادة من أنها حررت قبل الجلسة بيوم واحد ولأنه انتقل فعلا وقرر بالاستئناف قبل الميعاد المحدد فيها للشفاء مما لم ترعه أن هذا المرض المدعى كان يمنع من الانتقال فعلا .

وحيث إنه لما كان تقدير كفاية العذر الذي يستند اليه المستأنف في عدم التقرير باستئنافه في الميعاد من حق قاضي الموضوع وكان الحكم المطعون فيه قد تعرض لدفاع الطاعن والشهادة الطبية التي قدمها تأييدا لدفاعه فناقشها واستخلص أن مرضه لم يكن يمنعه عن التقرير بالاستئناف في الميعاد ، وكان ما أورده الحكم في هذا الصدد من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه ، لما كان ذلك فان ما يثيره الطاعن لا يكون له محل ، اذ متى قدر القاضي العذر فرفضه فلا تدخل لمحكمة النقض فيما يكون منه اللهم إلا إذا كانت العلة التي يبيدها للرفض يستحيل التسليم بها عقلا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٢٢٠)

القضية رقم ١٨١ سنة ٢٢ القضائية :

عاهرات . المساهمة أو المعاونة في إدارة منزل للعاهرات . المقصود منها في القانون .

إن المساهمة أو المعاونة في إدارة منزل للعاهرات تقتضي الاشتراك في تهيئة وإعداد المحل ذاته للغرض الذي خصص له أو تنظيم العمل فيه أو نحو ذلك ، فإذا كان ما أثبتته الحكم في حق المتهمين إنما هو ترددهما على المنزل لمجرد ممارسة الدعارة فيه مما لا يمكن أن يعتبر مساهمة أو معاونة في إدارة المحل ، فإنه حين قضى بادانتها يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - نيقولا كاسفيكس ٢ - سيزا كاسفيكس ٣ - رتييه رزق حسن ٤ - هانم عبد السلام محمد و ٥ - عبد المحسن محمود حسين بأنهم بدائرة قسم محرم بك . الأول والثانية : أدارا منزلا للعاهرات . والثالثة والرابعة والخامس : ساهموا في إدارة المنزل سالف الذكر . وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٢ و ٣ من الأمر العسكري رقم ٧٦ الساري بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ . ومحكمة محرم بك قضت فيها حضوريا بتاريخ ١٢ من أبريل سنة ١٩٥١ عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات بالنسبة للتهمة الثانية والخامس وبمواد الاتهام بالنسبة لباقي المتهمين بحبس المتهم الأول سنتين ، وبحبس كل من المتهمين الثالثة والرابعة سنة واحدة وذلك مع الشغل والنفاذ وبراءة المتهمين الثانية والخامس . فاستأنف المحكوم عليهم كما استأنفته النيابة بالنسبة للمحكوم ببراءتهما . ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت حضوريا للمتهمين الأربعة الأولين وغيابيا للتهم الخامس عبد المحسن محمود حسين بقبول استئناف النيابة والمتهمين الثلاثة الأولين شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للتهم الأول نيقولا كاسفيكس والاكتفاء بحبسه

سنة واحدة مع الشغل وبتأييده بالنسبة لباقي المتهمين . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... حيث إن حاصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن الأول بأنه أدار منزلا للعاهرات ودان الطاعنتين الأخيرتين بأنهما ساهمتا في إدارة هذا المنزل قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك أن الأمر العسكري رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ الذي دينوا بمقتضاه يشترط للعقاب توافر ركن الاعتياد وهو ما لم يثبت في حقهم . ثم إن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة الذي صدر في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥١ بعد الواقعة وقبل صدور الحكم المطعون فيه قد فرق بين البيوت المعدة للدعارة والبيوت المفروشة التي يقبل أصحابها عادة أشخاصا لارتكاب الفجور والدعارة بها غير أن الحكم المطعون فيه غفل عن ذلك مع أن هذا القانون أصلح لهم فيكون هو الواجب الاتباع دون غيره . هذا إلى أن الواقعة المسندة إلى الطاعنتين الأخيرتين لاعتقاد عليها قانونا إذ لم يثبت أنهما اعتادا ممارسة الدعارة وقد وجدتا خاليتين من الأمراض .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن الأول قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دانه بها وأورد الأدلة السائغة التي استخلص منها ثبوتها ثم تعرض لدفاعه المشار إليه فقال " إن المتهم الأول — الطاعن الأول — اعترف في التحقيقات بالوقائع المسندة إليه ، وقد تبين من التحقيقات أنه أدار منزله للدعارة والفجور ، بأن كان يستقبل فيه أشخاصا لا يعرفهم رجالا ونساء لارتكاب الفحشاء فيه . وقد طلب احتياطيا الإفادة من نص القانون الجديد رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة باعتباره القانون الأصلح تطبيقا لنص المادة التاسعة من القانون المذكور باعتبار أن المتهم يملك منزلا مفروشا مفتوحا للجمهور وسهل الدعارة بقبوله أشخاصا يرتكبون ذلك وهذا الدفاع في غير محله إذ تبين من التحقيقات أن المتهم أدار منزله للدعارة والفجور بأن كان يستقبل فيه أشخاصا لا يعرفهم رجالا ونساء لارتكاب الفحشاء فيه ،

كما ثبت من التحقيقات أنه عند حضور رجال البوليس اتجه الضابط إلى إحدى الغرف لفتحها فاعترضه المتهم بقوله إن بداخلها "زبائن" مما يؤيد إدارته المنزل للدعارة ... وبما أن المنزل الذي يقيم فيه المتهم الأول مع زوجته هو منزل خاص أداره للدعارة ولا يعتبر منزلا مفروشا مفتوحا للجمهور كالقنادق والبائسيونات التي تقبل نزلاء للإقامة بها بصفة الاستقرار ولو لمدة معينة أو غير محددة ، بل كان المتهم يستقبل بمنزله أشخاصا لارتكاب الفحشاء فيه نظير أجرة يحدده لهذا الغرض ينصرفون بعده . وتنطبق على حالته المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ باعتباره فتح وأدار محلا للفجور والدعارة ولا يستفيد المتهم من نص هذه المادة لأن العقوبة المنصوص عنها فيها أشد من العقوبة المبينة بالأمر العسكري رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ إذ تنص على الحبس لمدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه وإغلاق المحل ومصادرة الأمتعة والأثاثات الموجودة به ... وبما أن المحكمة لا ترى محلا لتطبيق أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ ، إذ لا يستفيد المتهم منه باعتباره القانون الأصلح" ولما كان ما أورده المحكمة صحيحا في القانون وكان قد تضمن الرد على دفاع الطاعن فإن الحكم حين قضي بالإدانة لا يكون قد أخطأ ويكون الطعن بذلك على غير أساس ويتعين رفضه موصوبا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنين الأخيرتين بين الواقعة فقال "وبما أنه بالنسبة للتهمتين الثانية والثالثة فقد تبين من أقوالهما في التحقيقات أنهما تصيدتا الرجال من الطريق لارتكاب الفحشاء في منزل المتهم الأول المعروف لهما من قبل بأنه يدار للدعارة نظير أجر يقتسمانه مع المتهم الأول وتعتبران بهذه الطريقة أنهما عاونتا المتهم الأول في إدارة منزله للدعارة بجلب الأشخاص الذين يرغبون ارتكاب الفحشاء إلى المنزل" . ومتى كان الأمر كذلك وكانت المساهمة أو المعاونة المقصودة في القانون تقتضي الاشتراك في تهيئة وإعداد المحل ذاته للغرض الذي خصص له أو تنظيم العمل فيه أو نحو ذلك ، وكان ما أثبتته الحكم في حق الطاعنتين إنما هو ترددهما على المنزل لمجرد ممارسة الدعارة فيه مما لا يمكن أن يعتبر مساهمة أو معاونة في إدارة المحل ، لما كان ذلك وكان الاعتياد

على ممارسة الدعارة من جهة أخرى غير معاقب عليه بمقتضى الأمر العسكرى رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ الذى حصلت الواقعة فى ظله ، فان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعتين يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة الثابتة به ، ويتعين لذلك نقضه بالنسبة إلى هاتين الطاعتين والقضاء لهما بالبراءة .

(٢٢١)

القضية رقم ١٨٥ سنة ٢٢ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة محمد أحمد غنيم بك وباسيلى مومى بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

حكم . تسييه . تبديد . اقامة الحكم بادانة المتهم فى تبديد راديو على أساس امتناعه من رده الى صاحبه دون بيان سوء نية المتهم . قصور .

إذا كان الحكم بادانة المتهم فى جريمة تبديد راديو قد أقيم على أن المتهم استبقى لديه جهاز الراديو المسلم إليه لإصلاحه وأنه رفض رده الى صاحبه ، ولم يرد على ما دفع به المتهم من أنه حجز الراديو عنده حتى يؤدى إليه صاحبه لأجراصلاحه ويعيد إليه الجهاز الذى كان قد تسلمه منه لا استعماله حتى يتم إصلاح جهازه إلا بقوله إنه لم يقم دليل على أن المحجنى عليه قد تسلم منه جهازا آخر لا استعماله ، فإن هذا الحكم يكون قاصرا لأن مجرد امتناع المتهم عن رد الجهاز مع الظروف التى أوردتها المحكمة عنه لا يكفى لا اعتباره مبددا إذ لا بد من ثبوت سوء نيته .

الوقائع

رفع المدعى المدنى هذه الدعوى مباشرة ضد الطاعن أمام محكمة بولاق الجزئية متهما إياه بأنه بدد الراديو المبين الوصف بعريضة الدعوى بعد أن سلمه إليه لتصليحه ولم يرده له عند طلبه . وطلب عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات

حسب الحكم له بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة قضت عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدعى قرشاً صاغاً على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف كما استأنفت النيابة ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بالتبديد قد جاء قاصراً عن استظهار نية اختلاس جهاز الراديو المسلم إليه ، إذ قام دفاعه على أن الجهاز موجود لديه وأن من حقه حبسه تحت يده حتى يؤدي إليه المدعى بحقوق المدنية باقى ثمنه وأجر إصلاحه وحتى يعيد إليه جهازاً آخر كان قد تسلمه منه لا استعماله مؤقتاً حتى يتم إصلاح جهازه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بتلك الجريمة بناء على أنه استبقى لديه جهاز الراديو المسلم إليه لإصلاحه وأنه رفض رده إلى صاحبه وذلك دون أن ينتفى وجود الجهاز لديه ، أو يثبت أنه تصرف فيه اكتفاء بالإشارة إلى أنه لم يقيم دليل على أن المجنى عليه قد تسلم منه جهازاً آخر لا استعماله حتى يصلح له جهازه . لما كان ذلك وكان عدم ثبوت هذه الواقعة لا يؤدي بذاته إلى قيام الجريمة وكان مجرد الامتناع عن رد الجهاز مع الظروف التي أوردتها المحكمة عنه لا يكفي لا اعتبار الطاعن مبدداً بل لا بد من ثبوت سوء نيته — فان الحكم حينئذ كان يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(٢٢٢)

القضية رقم ١٨٦ سنة ٢ القضائية :

اعلان . حكم غياي . اعلانه الى المحكوم عليه في محل التجارة عن أعمال لا تتعلق بإدارة أعمال تجارته . اعلان باطل .

الأصل في اعلان الحكم الغياي أن يكون لنفس المحكوم عليه أو في موطنه فإذا لم يوجد فيه فيسلم الإعلان الى وكيله أو خادمه أو لمن يكون مقيما معه من أقربائه أو أصهاره طبقا لنص المادتين ١١ و ١٢ من قانون المرافعات وفي هذه الحالة الأخيرة لا يسرى ميعاد المعارضة إلا من يوم علم المحكوم عليه بهذا الإعلان . وإذن فإذا كان المتهم قد أعلن في محل التجارة عن أعمال لا تتعلق بإدارة أعمال تجارته وكان هذا المحل لا يعتبر في حكم القانون موطننا إلا بالنسبة الى إدارة الأعمال المتعلقة بهذه التجارة وحدها ، فإن اعلان الحكم الغياي بالمتجر يكون قد وقع باطلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٩ بعابدين تسبب من غير قصد ولا تعمد في إصابة عباس حلمي كامل بالإصابات المبينة بالتقرير الطبي وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارته ثم توقف فجأة فاصطدم به المجنى عليه الذي كان يقود موتوسيكلًا وحدثت إصابته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات . وقد ادعى عباس حلمي كامل افندي بحق مدني قدره ٣٠٠ ج ثم عدل طلباته الى ٢٧٥٠ ج على سبيل التعويض قبل المتهم . ومحكمة عابدين الجزئية قضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٥١ عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهم من التهمة المنسوبة إليه وبرفض الدعوى المدنية مع إلزام المدعي بالحق المدني بالمصاريف .

استأنف كل من المدعى بالحقوق المدنية والنيابة . ومحكمة مصر الابتدائية قضت
فيهما غيابيا بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٥١ عملا بمادة الاتهام بإلغاء الحكم المستأنف
وبتغريم المتهم ٥٠٠ قرش وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية ألف جنيه مصري
والمصروفات المناسبة وألف قرش أتعاب محاماة . عارض وقضى في معارضته
بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ بعدم قبولها شكلا لرفعها بعد الميعاد . فطعن الطاعن
في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ اعتبر إعلانه بالحكم
الغيابي الاستثنائي صحيحا وقضى بناء على ذلك بعدم قبول المعارضة المرفوعة منه
شكلا لتقديمها بعد الميعاد قد أخطأ في القانون . ذلك لأنه إنما كان قد أعلن بالحكم
في متجره وسلم الإعلان لشخص لا صلة له به ومن ثم فهو إعلان باطل لا يبدأ
به ميعاد المعارضة في الحكم الغيابي .

وحيث إنه لما كان الأصل في إعلان الحكم الغيابي أن يكون لنفس المحكوم
عليه أو في موطنه فإذا لم يوجد فيه فيسلم الإعلان إلى وكيله أو خادمه أو لمن
يكون مقيا معه من أقربائه أو أصحابه طبقا لنص المادتين ١١ و ١٢ من قانون
المرافعات وفي هذه الحالة الأخيرة لا يبرى ميعاد المعارضة إلا من يوم علم المحكوم
عليه بهذا الإعلان — لما كان ذلك وكان الطاعن قد أعلن في محل التجارة
عن أعمال لا تتعلق بإدارة أعمال تجارته وكان هذا المحل لا يعتبر في حكم القانون
موطنا إلا بالنسبة إلى إدارة الأعمال المتعلقة بهذه التجارة وحدها ، لما كان
ما تقدم فإن إعلان الحكم الغيابي بالمتجر يكون قد وقع باطلا سواء في ذلك
الإعلان الحاصل بناء على طلب النيابة أو طلب المدعى بالحقوق المدنية ، ومن
ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها بعد
الميعاد على أساس صحة هذا الإعلان يكون قد أخطأ في القانون ويتعين لذلك
تقضيه والقضاء بقبول المعارضة شكلا .

جلسة ١٧ مارس سنة ١٩٥٢

(٢٢٣)

القضية رقم ١٦٢٥ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسن بك وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة :
ابراهيم خليل بك ، ومجد أحمد غنيم بك واسماعيل مجدى بك وحافظ سابق بك المستشارين .

حكم . ببياناته . الخطأ فى اسم القاضى الذى تلا تقرير التلخيص . لا يؤثر فى سلامته .
متى كان الثابت من الحكم أن تقرير التلخيص قد تلى فعلا بالجلسة ، وكان
الطاعن لا يدعى أن الاجراءات قد خولفت ، فلا يؤثر فى صحة الحكم خطؤه
فى بيان اسم القاضى الذى تلا تقرير التلخيص .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه بناحية شباص عمير من أعمال مركز
قلين - ضرب سكينة عبد الحميد السيد عباده عمدا بعضا على يدها اليسرى فأحدث
بها الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي تخلفت لديها من جرائها عاهة
مستديمة هى إعاقة فى حركات الإصبع الإبهام باليد اليسرى مما ينقص من قدرتها
على العمل بنحو ٥ ٪ خمسة فى المائة ، وطلبت من قاضى الإحالة إحالته
إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقرر بإحالة
إلى محكمة الجناح المختصة طبقا للوصف والمادة الواردة فى قرار الاتهام على أساس
عقوبة الجنحة . وادعى بحق مدنى عبد الحميد السيد عباده بصفته وليا شرعيا
على المجنى عليها وطلب الحكم له قبل المتهم بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض
والمصاريف والأتعاب . ومحكمة دسوق الجزئية الدعوى قضت بحضورها
فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٥١ ببراءة المتهم من التهمة المسندة اليه ورفض الدعوى
المدنية قبله وإلزام رافعها بالمصاريف وذلك عملا بالمادة ١٧٢ من قانون
تحقيق الجنايات . فاستأنفت النيابة هذا الحكم فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٥١ طالبة

الغاء ومعاقبة المتهم بمادة الاتهام ، ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية قضت بالغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل مع وقف التنفيذ لمدة خمس سنوات وإلزامه بأن يدفع للدعي بالحقوق المدنية بصفته خمسين جنيها والمصاريف المناسبة عن الدرجتين وجنيهين أتعابا للمحاماة وذلك عملا بالمواد ١/٢٤٠ من قانون العقوبات و١٥٥ من قانون جعل بعض الجنايات جنحا الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ و١٧ و٥٥ و٥٦ عقوبات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... ألغ

المحكمة

... حيث إن الوجه الأول يتحصل في القول بأن الدفاع عن الطاعن قال في سبيل دحض التهمة أمام محكمة أول درجة إن الإصابة التي بأصبع المجنى عليها حدثت من الاصطدام بسلك لا من الضرب بعصا ، وذلك استنادا إلى ما جاء بتقرير الطبيب الكشاف من أن الجرح تهتكى ، فقررت المحكمة بعرض المجنى عليها على الطبيب الشرعى ، الذى ذهب مذهبها يخالف الطبيب الكشاف ، فطلب الطاعن إلى المحكمة الاستئنافية استدعاء الطبيين لمناقشتها ، إلا أن المحكمة رفضت هذا الطلب ، وردت عليه ردا غير سديد . ويتأدى الوجه الثانى ، فى أن المحكمة اعتمدت فى إدانة الطاعن إلى أدلة لا تؤدي إلى ما انتهت إليه ، إذ أن جميع الشهود لم يوافقوا المجنى عليها ، فيما نسبته إلى الطاعن ، ويقول أخيرا إن الحكم لم يبين الواقعة بيانا كافيا ، وأغفل بيان اسم القاضى الذى تلا تقرير التلخيص .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى ، وأورد الأدلة التى استخلص منها ثبوتها فى حق الطاعن ، ثم تعرض لدفاعه الخاص باستدعاء الطبيين لمناقشتها واطرحه ، وقال : ” وحيث إن المحكمة لا ترى بعد ذلك ، وجها لمطالبة المتهم فى طلبه ، من إعلان الطبيب الكشاف ، ونائب الطبيب الشرعى لمناقشتها ، ذلك لأن ما أورده تقرير الطبيب الكشاف ، من أن الإصابة ناتجة من الضرب بجسم صلب راض ، مثل العصا أو ما أشبهه ، وما أورده تقرير نائب الطبيب

الشرعى ، من أنه يجوز حصول الإصابة من الضرب بعصا أو فرع شجرة ، أثناء ما كانت المجنى عليها تضع يدها على قاعدة البلاصى ، كما تقرر ، وأنه لا يوجد بالإصابة ما يشير إلى حصولها من الاشتباك أو الاصطدام بساك شائك ، كما يقرر المتهم وشاهد نفيه ، وفيما سبق أن ذكرته هذه المحكمة لتأييد ذلك عند الرد على ما أثاره الدفاع بشأنه بجلسة اليوم ، ترى المحكمة فى كل ذلك ما يقطع بعدم صحة ما زعمه المتهم وشاهده عن كيفية حدوث الإصابة ، وصحة ما قرره المجنى عليها من أن المتهم أحدثها بضربها بعصا غليظة على الوجه الذى ذكرته . ولما كان الظاهر مما تقدم أن لا تعارض بين التقريرين ، وكانت المحكمة قد طلت رفض الطلب بعله مقبولة ، فإن ما يشير الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا فى موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما يختص به قاضى الموضوع من غير معقب عليه . أما ما يقوله فى شأن تقرير التلخيص ، فردود بما ثبت فى الحكم من أن التقرير قد تلى فعلا بالجلسة . وما دام الطاعن لا يدعى أن الاجراءات قد خولفت ، فانه لا يؤثر فى صحة الحكم خلوه من بيان اسم القاضى الذى تلا تقرير التلخيص . وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٢٢٤)

القضية رقم ١٩٣ سنة ٢٢ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة ، وحضور حضرات أصحاب العزة ابراهيم خليل بك واسماعيل مجدى بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

جريمة - الباعث ليس ركنا من أركانها .

الباعث على الجريمة ليس ركنا من أركانها ، فلا يؤثر على سلامة الحكم إغفال بيانه ، أو الخطأ فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن وآخرين (قضى ببراءتهما) بأنهم بدائرة قسم بولاق محافظة القاهرة : قتلوا عمدا مع سبق الإصرار صبره سيف صبره بأن عقدوا العزم على قتله واستدرجوه من المقهى الذى كان جالسا به إلى الطريق وطعنوه أولهم بسكين قاصدا قتله ووقف الآخرا ن يشدان أزره فحدثت به الإصابات

الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته ، وطلبت من قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥١ بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة عملا بالمادة ٢٣٤ من قانون العقوبات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه ، حين دان الطاعن بالقتل العمد ، أخطأ في تطبيق القانون . وشابه قصور ، ذلك أن نية القتل غير متوفرة إذ وقع الحادث إثر مشاجرة ، على ما شهد به بعض الشهود في التحقيق . كما استند الحكم في إثبات هذه النية إلى ما ذكره من جسامة الإصابة مع أن هذا وحده لا يكفي في ثبوتها . هذا إلى أن الحكم لم يتعرض لما أثاره الطاعن من قيام خلاف بينه وبين أحد شهود الإثبات ، ولم يبين علة عدم أخذه بأقوال والده المجنى عليه وأخيه في التحقيق ، مع أن أقوالهما تدحض ما شهد به الشهود . ويضيف الطاعن أن المحكمة وقد عجزت عن تعرف سبب الجريمة اصططعت من لدنها باعثا لها ، وهو سوء سلوك الطاعن . ورتبت على ذلك قضاءها بالإدانة . وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى ، وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ في تكوين عقيدتها بما تطمئن إليه من أقوال شاهد ، وتطرح أقوال من عداه ، دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب — لما كان ذلك ، فان ما يثيره الطاعن في طعنه لا يكون له محل ، ولا يخرج من كونه جدلا في تقدير أدلة الدعوى مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . أما ما يقوله بصدد عدم تبين سبب الجريمة أو خطأ الحكم في بيانه ، فردود بأن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنا من أركانها ، فلا يؤثر على سلامة الحكم إغفال بيانه أو الخطأ فيه إذ مهما يكن من الخطأ في بيان هذا الباعث فان ذلك لا ينقص من قيمة الأدلة التي أوردتها المحكمة على وقوع الجريمة فعلا من الطاعن . وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٢٢٥)

القضية رقم ١٦٢٨ سنة ٢١ القضائية .

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة ، وحضور حضرات أصحاب العزة :
ابراهيم خليل بك واسماعيل مجدى بك وباسيل موسى بك وحافظ صابق بك المستشارين .

اثبات . سوابق المتهم . للحكمة أن تتخذ منها قرينة تكيلية فى اثبات التهمة .
للحكمة فى سبيل تكوين عقيدتها أن تتناول ما للتهمة من السوابق ، فتتخذ منها قرينة
تكيلية فى اثبات التهمة كما تتناول عناصر التقدير الأخرى التى توجد فى الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العدومية هذه الطاعنة بأنها فى يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠
بدائرة قسم باب الشرية : أحرزت جواهر مخدرة "حشيشا" فى غير الأحوال
المصرح بها قانونا ، وطلبت معاقبتها بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٦/٣٥ ب و ٤٠ و ٤١
و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة المخدرات
دفعت الطاعنة ببطلان التفتيش ، وقضت حضوريا فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٥١
برفض الدفع المذكور وبصحته ، وبجس المتهمتين مع الشغل والنفاد
وتغريمهما أربعمئة جنيه مصرى وأمرت بالمصادرة . فاستأنفت ، ومحكمة مصر
الابتدائية قضت حضوريا فى ١٩ يولييه سنة ١٩٥١ بتأييد الحكم المستأنف .
فطعنن المحكوم عليها فى الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... حيث إن الطاعنة تقول فى الوجة الأول من أوجه الطعن ، إنها دفعت
ببطلان التفتيش لحصوله قبل صدور الاذن به من النيابة ، إلا أن المحكمة رفضته
قولا بأنه لا دليل عليه سوى شهادة شهود النفى ، وعدم اطمئنانها لهذه الشهادة
فى حين أن الطاعنة إنما أشهدت هؤلاء فى صدد الخصومة التى كانت سببا
فى دس المخدر ، ولم ترد أقوالهم عن وقت حصول التفتيش إلا عرضا . على أن

القربى أو المساكنة التي اتخذتها المحكمة سببا لا طراح الشهادة لا تصلح دليلا على أنها شهادة كاذبة — ويتأدى الوجهان الثانى والثالث ، فى أن الحكم المطعون فيه شابه إخلال بحق الدفاع ، وقصور فى الرد على ما تمسكت به الطاعنة من براءتها ذلك أنها وهى بسبيل إثبات قبح علمها بوجود المخدر ، قالت إن أبواب المسكن ونوافذه تمكن من بالداخل أن يرى أى طارق قبل فتح الباب ، وكان فى استطاعتها لو كانت تعلم بأمر هذا المخدر ، أن تلجأ الى التخلص منه قبل السماح لرجال البوليس بالدخول ، وقد طلبت الى محكمة أول درجة إجراء معاينة لتحقيق هذا الدفاع ، وكررت أمام المحكمة الاستئنافية ، إلا أنها لم تجبه ، وأورد عليه ، ثم أن المحكمة ردت على دفاعها بأن المخدر مدسوس عليها من خصوم لها حضروا لزيارتها فى الليلة السابقة ، بزعم أنهم يريدون الصلح معها — ردت على هذا الدفاع رداً غير سديد ، إذ قالت إنه وإن كانت الخصومة ثابتة ، إلا أن الطاعنة لم تشهد أحداً على هذا الصلح المزعوم ، ولم تبين ماذا تم فيه ، كما قالت إنه ليس بمعقول أن تتركهم فى الحجرة وحدهم وتذهب لقضاء حاجة مع علمها بالخصومة القائمة . وتضيف الطاعنة أن المحكمة اتخذت من وجود سابقة مماثلة لها دليلاً أثرت فى عقيدتها بثبوت التهمة ، وهذا خطأ إذ لا تزر وزارة وزر أخرى ، وإن كانت السوابق من الظروف التى قد تؤثر فى تقدير العقوبة .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، بعد أن بين واقعة الدعوى ، وأورد الأدلة التى استخلص منها ثبوتها ، تعرض لدفاع الطاعنة الخاص ببطلان التفتيش وبدس المخدر من بعض خصومها فى غفلة منها ، ففنده واطرحه للاعتبارات السائغة التى ذكرها — لما كان ذلك ، وكان طلب الطاعنة بإجراء معاينة عن مسكنها ، إنما يتمخض فى الواقع عن دفاع موضوعى رأت المحكمة الالتفات عنه ، وكان هذا الدفاع لتعلقه بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها لا يتطلب رداً صريحاً ، بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من إيراد أدلة الثبوت التى استندت إليها المحكمة — لما كان ذلك ، فإن ما تثيره الطاعنة لا يخرج فى حقيقته عن الجدل فى تقدير الأدلة ، ومبلغ اطعنان القاضى إليها ، مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض — أما ما تقوله بصدد السابقة ، فردود

بان للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تتناول ما للتمهم من السوابق ، فتتخذ منها قرينة تكميلية في إثبات التهمة ، كما تتناول عناصر التقدير الأخرى التي توجد في الدعوى .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٨ مارس سنة ١٩٥٢

(٢٢٦)

القضية رقم ١١٥١ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب الغزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة ومحمد أحمد غنيم بك واسماعيل مجدى بك وباسيل موسى بك المستشارين .

١ — قانون أصلح . قانون ينحول القاضى وقف التنفيذ . قانون لاحق أصلح ولكن لا ينحول وقف التنفيذ . تطبيقه على المتهم دون استعمال حق وقف التنفيذ . النعى على الحكم بمقولة إن القاضى لا يعرف أن له حق وقف التنفيذ . لا يقبل .

ب — تموين . سكر بودرة . بيعه بسعر يزيد على السعر المحدد . عقاب البائع مهما كانت الطريقة التي حصل بها على السكر ومهما تكن صفة الشخص الذى حصل البيع له .

١ — المفروض فى القاضى الإحاطة بأحكام القانون ، ووقف التنفيذ ، عند جواز ذلك قانونا ، من اطلاقات القاضى إن شاء أمر به وإن شاء لم يأمر . وإذن متى كان الواقع فى الدعوى أن القاضى طبق قانونا لاحقا أصلح للتمهم دون استعمال حق وقف التنفيذ المنصوص عليه فى القانون القديم ، فلا يجوز لهذا المتهم أن ينعى على هذا الحكم أن المحكمة حين اعتبرت القانون اللاحق أصلح له قد فاتها أن القانون السابق يجوز وقف التنفيذ .

٢ — السكر بجميع أنواعه من المواد المستولى عليها طبقا للمادة ١٦ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ التي تشمل نصها السكر بجميع أنواعه ، وقد حظر القرار الوزاري رقم ١٦٦ لسنة ١٩٤٩ إنتاج السكر البودرة بغير ترخيص كتابي من وزارة التموين ، والمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ والقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يعاقبان بصفة مطلقة كل من باع سلعة مسعرة بسعر يزيد على السعر المحدد لها دون تفريق في استحقاق العقاب بين من يكون مأذونا له أصلا بالتجار في السلعة ومن يكون غير مأذون له أصلا ولا بين من كان مرخصا له في الحصول عليها أو ممنوعا منها . وإذن فمن باع سكرًا بودرة بسعر يزيد على السعر المحدد له يكون مستحقا للعقاب مهما كانت الطريقة التي حصل بها عليه ومهما تكن صفة الشخص الذي تصرف إليه فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — مصطفى محمد ملاحه ٢ — حسان مرعى ماضى ٣ — صادق فاضل الزفزاف ٤ — عبد الله محمد طه الشهير بسورمه ٥ — أحمد حسين القولى الشهير بمعاطى (الطاعن الأول) ٦ — عبد الحميد محمد البنان (الطاعن الثانى) بأنهم فى يومى ٢٤ ، ٢٨ مايو سنة ١٩٥٠ بدائرة قسم عابدين وباب الشعرية وبدائرة نقطة مرور شبرا البلد مركز قليوب . أولا : الثلاثة الأول : نقلوا السكر الموضحة كميته بالمخضر من محافظة مصر إلى مديرية القليوبية بدون ترخيص من مراقبة التموين . وثانيا : الأول والسادس اشترى "سكرا" بأكثر من السعر المحدد بقصد الاتجار فيه وثالثا : الرابع والخامس والسادس باعوا سلعة مسعرة "سكرا" بسعر يزيد عن السعر المحدد، وطلبت عقابهم بالمواد ١/٤ — ٦ ، ٦ ، ٧ ، ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ، ١٣١ لسنة ١٩٤٨ ، ٢/١ ، ٥٦ ، ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ١٤ ، ٥٤ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة القاهرة المستعجلة قضت غيابيا للثالث وحضوريا للباقيين أولا : بحبس المتهم الأول ستة شهور مع الشغل وكفالة مائتى جنيه لوقف التنفيذ وتغريمه مائة جنيه والمصادرة وشهر ملخص الحكم على

واجهه محله على نفقته لمدة ستة شهور وذلك وفقا للمواد ١ و ٢ و ٩ و ١١ و ١٤ و ١٦/١ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ٩٥٠ باعتباره الأصلح له تطبيقا للمادة ٢/٥ من قانون العقوبات وبالمواد ١٤ و ١٦ و ٥٤/٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ١١٥ لسنة ٩٤٩ مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات . وثانيا براءة المتهم الثاني مما أسند اليه عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . وثالثا : بحبس المتهم الثالث ستة شهور مع الشغل ووقف التنفيذ وتغريمه مائة جنيه وشهر ملخص الحكم على واجهه محله على نفقته لمدة ستة شهور وذلك عملا بالمواد التي طبقت بالنسبة للمتهم الأول عن تهمة نقل السكر . ورابعا : بحبس الرابع سنة واحدة مع الشغل وكفالة مائتي جنيه لوقف التنفيذ وتغريمه مائتي جنيه . وبحبس الخامس سنتين مع الشغل وكفالة خمسمائة جنيه لوقف التنفيذ وتغريمه خمسمائة جنيه ، وشهر ملخص الحكم على واجهه محلهما على نفقتهما لمدة سنتين مع غلق المحل لمدة أسبوع وذلك وفقا للمواد ١ و ٢ و ٩ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١/١ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ٩٥٠ وهو التشريع الأصلح لها عملا بالمادة ٢/٥ من قانون العقوبات . وخامسا : بحبس السادس سنة ونصفا مع الشغل وكفالة خمسمائة جنيه لوقف التنفيذ وتغريمه خمسمائة جنيه وشهر ملخص الحكم على واجهه محله على نفقته لمدة سنة ونصف مع غلقه لمدة أسبوع وذلك عملا بالمواد ١ و ٢ و ٩ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١/١ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ٩٥٠ الأصلح له وفقا للمادة ٢/٥ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . فاستأنف المتهمون الأول والرابع والخامس والسادس ، ومحكمة مصر قضت بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الأول وتعديله بالنسبة للمتهم الرابع وتغريمه خمسين جنيا وتعديله بالنسبة للمتهم الخامس والسادس وحبس كل واحد منهما سنة واحدة مع الشغل وتغريم كل واحد منهما مائتي جنيه وتأييد المصادرة والشهر على أن يكون لمدة سنة واحدة وتأييد الغلق .

فطعن المحكوم عليهما الأخيران في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن الطاعن الأول يدعي طعنه على أن الحكم قد تناقض في تدليله

على سكناه في البيت الذي خرج منه السكر ، فبينما يقول إن البيت بيته كما ثبت من تحريات ضابط البوليس بين سكان المنازل المجاورة إذا به يعود ويفترض أن البيت لأخيه ، ويقول انه ليس ثم ما يمنع أن يجرى المتهم معاملاته غير المشروعة بعيدا عن مسكنه الحقيقي ويضيف إلى ذلك أن الحكم دانه طبقا للرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ باعتباره الأصلح له ، واستبعد القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٩ الذي قدمت به الدعوى وفاته أن القانون الجديد قد منع وقف التنفيذ فكان الأصلح له أن يطبق القانون الذي وقع الحادث في ظله . ويقول في الوجه الثالث إن السكر البودرة لم يكن عند وقوع الحادث من المحظور حيازته والتصرف فيه . . . وأن السعر المحدد لبيعه من الشركة إلى المصانع لا يسرى بداهة إذا كان البيع من غير الشركة ، ولغير أصحاب المصانع ، فلا عقاب على من يبيع هذا السكر غير الشركة ، بأكثر من السعر المقرر البيع به من الشركة لمصانع الحلوى ، ويندج الوجهان الأولان من طعن الطاعن الثاني في الوجه الأخير من طعن الأول ، ويقول هذا الطاعن في الوجه الأخير من طعنه إن المحكمة غيرت وصف التهمة دون أن تلت نظر الدفاع إلى ذلك .

وحيث إن الوجه الأول مردود بأن الحكم قد اعتمد بصفة أصلية على ما ثبت أن البيت بيت الطاعن بناء على الأدلة التي أوردها ثم عرض لدفاع الطاعن بأن البيت لأخيه وأن المتهم الرابع عامل عند أخيه لا عنده فقال إنه دفاع لا يمدى إذ يفرض أن المسكن لأخي المتهم الخامس — الطاعن — وأن الرابع يعمل عند الأخ بحاله فليس ثمة ما يمنع أن يجرى المتهم الخامس معاملته غير المشروعة بعيدا عن مسكنه الحقيقي مستعينا بأخيه ستارا وعامله معاونا فلم يعتمد الحكم كما يقول الطاعن ، على أمرين متناقضين ولكنه سوى بين أن يكون البيت بيته وهو ما ثبت للمحكمة وتأسس الحكم عليه أو أن يكون بيت أخيه وقد استظل به في ارتكاب جريمته مستعينا بعامله على افتراض صحة دفاعه . أما ما يقوله الطاعن في الوجه الثاني من أن المحكمة حين اصترت القانون اللاحق أصلح له ، فقد فاتها أن القانون السابق يجيز وقف التنفيذ ، فردود بأن المفروض في القاضي ملاحظته بأحكام القانون ، وأن وقف تنفيذ العقوبة عند جواز ذلك قانونا

من اطلاقات القاضى، إن شاء أمر به وإن شاء لم يأمر، وقد بان في خصوص هذه الدعوى ان القاضى لم يغفل عن حقه في وقف التنفيذ إذ هو قد أوقف التنفيذ فعلا بالنسبة لمتهم آخر في الدعوى . وقال بالنسبة للطاعن إنه يرى أخذه بالشدّة لخطورة ما اقترّف وفحش الرّبح الذى جناه ، مما لا يسوغ معه الزعم بعدم إحاطة القاضى بما يخوله له القانون من حق وقف التنفيذ . وأما ما يقوله في الوجه الثالث من طعنه من أن السكر البودرة لم يكن محظورا حيازته ، وأن لا حرج عليه إذا هو باعه بسعر يزيد عن السعر المحدد للبيع من الشركة لأصحاب المصانع ، فردود بأن السكر بجميع أنواعه مادة مستولى عليها طبقا للمادة ١٦٦ من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ التى تنص على أنه "يجرى الاستيلاء على المقادير المخزونة من السكر الخام والمكرر الموجودة فى تاريخ صدور هذا القرار والمملوكة للشركة العامة لمصانع السكر ومعمل التكرير فى مصر وكذلك على جميع ما تنتجه الشركة المذكورة من السكر وأن يكون تصريف المقادير المستولى عليها وتوزيعها وفقا للأحكام الواردة فى هذا القرار" وهو نص عام شامل للسكر بجميع أنواعه . وقد حظر القرار الوزارى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٤٩ إنتاج السكر البودرة بغير ترخيص كتابى من وزارة التموين وقصد بذلك إحكام الرقابة على هذا النوع من السكر الذى لا يصرف إلا لأصحاب المصانع . ولما كانت المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ والمادة ٩ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ تنصان بصفة مطلقة على معاقبة كل من باع سلعة مسعرة بسعر يزيد على السعر المحدد لها دون تفريق فى استحقاق العقاب بين من يكون مأذونا لهم أصلا بالتجار فى السلعة ومن يكون غير مأذون له ، ودون تفريق فى المشترين بين من كان مرخصا له بالحصول عليها أو ممنوعا منها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن أنه باع السكر البودرة بسعر يزيد على المحدد له ، فانه يكون مستحقا للعقاب ، مهما تكن الطريقة التى حصل بها على هذا السكر ومهما تكن صفة الشخص الذى تصرف إليه فيه .

وحيث إنه بالنسبة للطاعن الثانى ، فإن الوجهين الأول والثانى من طعنه يندمجان فى الوجه الثالث من طعن الطاعن الأول وقد سبق الرد عليه . أما ما يقوله

في الوجه الثالث من أن المحكمة قد عدلت وصف التهمة دون أن تلفت نظر
الدفاع الى هـ - ذا التعديل ، فلا عمل له ، إذ لم يحصل تعديل في وصف
التهمة إطلاقاً .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس في موضوعه متعيناً رفضه .

(٢٢٧)

القضية رقم ٦٧ سنة ٢٢ القضائية :

دفاع . تموين . ادانة المتهم بالامتناع عن بيع ردة ناعمة . دفعه بأن الردة تصرف له . مع الدقيق
بقصد استعمالها في رغف العجين . عدم تحقيق هذا الدفاع المهم . اخلال بحق الدفاع .

إن المادة التاسعة من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ تنص على عقاب من
يبيع سلعة مسعرة أو معينة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو
الربح المعين أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح أو فرض على المشتري شراء
سلعة أخرى معها أو خلق البيع على أي شرط آخر يكون مخالفاً للعرف التجاري .
وإذن متى كان المتهم بالامتناع عن بيع ردة ناعمة بالسعر المحدد ، قد دفع امام
المحكمة بأن الردة الناعمة تصرف له مع الدقيق بنفس النسبة التي تصرف بها للخازن
العربية وبقصد استعمالها في رغف العجين وكان هذا الدفاع في حقيقته يقوم على
أنه حين امتنع عن البيع قد استند إلى العرف التجاري ، فإن المحكمة إذ دانت
دون أن تحقق هذا الدفاع تكون قد اخلت بدفاعه مما يعيب حكمها ويوجب
نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية في دعواها رقم ١٧ لسنة ١٩٥١ بولاق : ١ -
مصطفى احمد حيدش و ٢ - كامل حسين حسني (الطاعن) : بأنهما بدائرة

قسم بولاق : بوصف الأول المدير المسئول والثاني بوصفه صاحب المحل امتنعا عن بيع سلعة مسعرة (ردة ناعمة) بالسعر المحدد ، وطلبت عقابهما بالمواد ١/٩ و ١٤ و ١٥ و ١/١٦ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وجدول الأسعار ومحكمة الجنح المستعجلة قضت حضوريا عملا بالمواد المذكورة بتغريم المتهم الأول عشرين جنيتها والثاني خمسين جنيتها والمصادرة وشهر ما يخص الحكم على واجهة المحل على نفقتهم لمدة شهر واحد . فاستأنفا ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا بقبولهما شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه الثاني وحده في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بجريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة " ردة ناعمة " قد اخطأ في تطبيق القانون . ذلك أنه لم يمتنع في الواقع عن بيعها ، وإنما علق ذلك على شرط بيع الدقيق معها وهو شرط لا يخالف العرف التجارى ، إذ أن قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٩ يوجب على أصحاب المطاحن أن يسلموا المخابز العربية الردة الناعمة اللازمة لرغف العجين بمعدل أقة ونصف لكل جوال من الدقيق زنته خمسون أقة . ولما كانت هذه الردة تصرف لمحال بيع الدقيق بمقتضى أذن صادرة من مكتب التموين ذات النسبة التى تصرف بها للمخابز العربية وللغرض نفسه ، فإن هذا يفيد أن الردة الناعمة قد خصصت بالفعل وبأمر الشارع لرغف العجين ، وأنه لو باعها استقلالا لأدى ذلك إلى حرمان من يطلبون الدقيق من الردة الناعمة التى تلزمهم لرغف العجين بها ، وقد دفع أمام محكمة الاستئناف بذلك ، وبأن وزارة التموين تقره على هذا النظر ، وأجابته المحكمة إلى طلب تأجيل الدعوى لاستحضار شهادة منها بذلك ، ثم أبدى فى الجلسة التالية أن الوزارة لم توافق على إعطائه هذه الشهادة وأبدت استعدادها لارسالها للمحكمة إذا هى طلبتها ، غير أن المحكمة أعرضت عن ذلك رغم تعلقه بدفاع جوهرى له ، إذ هو لم يقصد بهذه الشهادة سوى

الاستدلال على أن شرط عدم بيع الردة مع الدقيق هو شرط جائز ولا يخالف العرف التجارى .

وحيث إن الحكم الابتدائى الذى أيدىه الحكم المطعون فيه لأسبابه قد تعرض لدفاع الطاعن ورد عليه بقوله ” وبما أن حكمة تحديد نسبة الردة للدقيق عند الاستلام من المطاحن هى ما هو معروف من أن معدل انتاج أردب القمح مائة أقة دقيق وثلاث أقات ردة ناعمة عدا الردة الخشنة ، ومن ثم كان طبيعيا إلزام المطاحن بأن تسلم الردة مع الدقيق بنسبة انتاجها ، ونظرا لتلازم الردة الناعمة مع الدقيق فى صناعة الخبز كان طبيعيا أن يقوم هذا التلازم فى التسليم للتجارة وبما أنه وإن كان شراء الردة الناعمة يكون بداهة فى الغالب لصناعة الخبز إلا أنه ليس ثمة ما يمنع المستهلك من شرائها لمقاصد أخرى .

وحيث إنه لما كانت المادة التاسعة من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ التى عوقب الطاعن بمقتضاها تنص على عقاب ” من باع سلعة مسعرة أو معينة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المعين أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح أو فرض على المشتري شراء سلعة أخرى معها أو علق البيع على أى شرط آخر يكون مخالفا للعرف التجارى “ وكان الطاعن قد دفع أمام المحكمة بأن الردة الناعمة تصرف له مع الدقيق بنفس النسبة التى تصرف بها للخبز العربية وبقصد استعمالها فى رغف العجين ، وكان هذا الدفاع فى حقيقته يقوم على أنه حين امتنع عن البيع قد استند إلى العرف التجارى ، فإن المحكمة إذ دانت دون أن تحقق هذا الدفاع تكون قد أخلت بدفاعه ، مما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٢

(٢٢٨)

القضية رقم ١١٤ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدى بك وحافظ سابق بك
المستشارين .

انقضاء الدعوى . بنحة . مضى أربع سنوات ونصف من تاريخ الحادث الى تاريخ نشر قانون
الاجراءات الجنائية فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ . انقضاء الدعوى العمومية .

إن الدعوى الجنائية فى مواد الجناح تنقضى طبقا للمادة ١٥ من قانون
الإجراءات الجنائية بمضى ثلاث سنين ، وتنقطع هذه المدة بإجراءات الانهاى
أو التحقيق أو المحاكمة ، على ألا تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى بسبب
الانقطاع لأكثر من نصفها ، وذلك طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من هذا
القانون ، فإذا كان قد انقضى من تاريخ الحادث الى تاريخ نشر القانون
فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، وهو التاريخ الذى استقر قضاء هذه المحكمة على
جعله موعدا لتطبيق قانون الإجراءات الجنائية فيما كان من نصوصه أصلح للتم
مدة تزيد على أربع سنوات ونصف ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد انقضت
بمضى المدة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - صليب افندى غبريال و ٢ - الشيخ على
حسن البديوى الأول فى يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤١ و ٣١ يوليه سنة ١٩٤١
ببندردمنهور أعطى بسوء نية المتهم الثانى شيكين لا يقابلهما رصيد قائم وقابل

للسحب — والثاني — في بحر المدة بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٣٨ بأبي الشقافة مركز الدلنجات اعتاد على إقراض على حسين على و اسماعيل ابراهيم على و ابراهيم حسين ابراهيم وآخرين نقودا بفائدة تزيد على الحد الأقصى للفائدة الممكن الاتفاق قانونا عليها ، وطلبت تعاقبهما بالمواد ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣/٣٣٩ من قانون العقوبات . وقد ادعى الشيخ على حسن البديوى (المتهم الثانى) بحق مدنى قبل المتهم الأول و طالب القضاء له عليه بمبلغ ١٥٢ جنبها بصفة تعويض . ومحكمة جنح دمنهور قضت فيها حضوريا بتاريخ ٨ يونيه سنة ١٩٤٦ أولا ببراءة المتهم الأول صليب غبريال وعدم قبول الدعوى المدنية المقامة قبله من المتهم الثانى لاختلافها فى الموضوع عن موضوع الدعوى الجنائية وإلزام رافعها بالمصاريف ثانيا — حبس المتهم الثانى على حسن البديوى ستة شهور مع الشغل وتغريمه خمسين جنبها مصرى وذلك عملا بالمادة ٣/٣٣٩ — ٣ من قانون العقوبات . فاستأنف المتهم الثانى (الطاعن) هذا الحكم كما استأنفته النيابة بالنسبة للآخرين . ومحكمة دمنهور الابتدائية قضت فيها حضوريا بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٤٧ بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . ومحكمة النقض قضت بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية الى محكمة دمنهور الابتدائية للفصل فيها مجددا من هيئة استئنافية أخرى . ومحكمة دمنهور الابتدائية قضت فيها حضوريا بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٥١ بتأييد الحكم المستأنف مع وقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم بلا مصاريف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) . ومحكمة النقض قضت بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥١ بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٥٢ لنظر الموضوع وعلى النيابة اعلان المتهم ... الخ .

المحكمة

... حيث إن النيابة رفعت الدعوى على المتهم لأنه فى بحر المدة بين سنتي ١٩٣٦ و ١٩٣٨ اعتاد على اقراض على حسين على و اسماعيل ابراهيم على و ابراهيم حسن ابراهيم وآخرين نقودا بفائدة تزيد على الحد الأقصى للفائدة الممكن الاتفاق قانونا عليها ، وهى جنحة بالمادة ٣٣٩ فقرة ثالثة من قانون العقوبات .

وحيث إن الدعوى الجنائية في مواد الجन्छ تنقضى طبقا للمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية بمضى ثلاث سنين ، وتنقطع هذه المدة باجراءات الاتهام أو التحقيق أو المحاكمة ، على ألا تطول المدة المقررة لا نقضاء الدعوى بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها وذلك طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من هذا القانون ، ولما كان قد انقضى من سنة ١٩٣٨ ، تاريخ آخر فعل أسند للطاعن الى تاريخ نشر القانون في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، وهو التاريخ الذى استقر قضاء هذه المحكمة على جعله موعدا لتطبيق قانون الإجراءات الجنائية ، فيما كان من نصوصه أصلح للمتهم ، مدة تزيد على أربع سنوات ونصف فإن الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بمضى المدة ، ويتعين لذلك إلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم .

(٢٢٩)

القضية رقم ١٦٥١ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسن بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وحافظ سابق بك وإسماعيل مجدى بك المستشارين .

١ — تموين . حيازة خبز أقل من الوزن المقرر . غياب صاحب الخبز عن محله . من يؤثر فى مسؤوليته ؟

ب — إثبات . القول بوجوب وزن عدد معين من الأرغفة مخبوزا معا . لا لزوم له فى ثبوت المخالفة .

١ — إن غياب صاحب الخبز عن محله وقت خبز العيش أو وقت الوزن قبل الخبز لا أثر له فى مسؤوليته عن حيازته خبزا أقل من الوزن المقرر إلا إذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة .

٢ — إن القول بوجوب إجراء الوزن على عدد معين من الأرغفة مخبوزا معا لا أثر له في ثبوت المخالفة إذ الأمر في الثبوت متعلق بإطمئنان القاضى إلى صحة الدليل المعروض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بالمنصورة مع آخرين حكم عليهما . حازوا خبزا يقل وزنه عن الوزن المقرر طبقا للقرارات الوزارية . وطلبت عقابهم بالمواد ٨ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرارات الوزارية ٥١٩ لسنة ١٩٤٥ و ٥٠٧ لسنة ١٩٤٨ و ٢ لسنة ١٩٤٩ و ٢٦١ لسنة ٤٩ والقرار المؤرخ ٤ يونيه لسنة ١٩٥٠ ومحكمة بندر المنصورة قضت هملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ وتغريمه مائة جنيه والمصادرة ونشر ملخص الحكم على واجهة المحل لمدة توازى مدة عقوبة الحبس المقضى بها . فاستأنف . ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول في الوجه الأول إن الحكم المطعون فيه استند في إدانته إلى أن العامل الذى يقوم بوزن الخبز قبل رغفه وقد حكم عليه بالادانة مع الطاعن قرر أن هذا الأخير هو الذى أمره بوزن الرغيف ناقصا، وأنه يعلم بذلك، وكان موجودا وقت الخبز فى حين أن هذا العامل لم يقل ما أسنده إليه الحكم على هذا النحو بل كل ما صدر عنه أن مدير الخبز وهو شخص آخر خلاف الطاعن مر عليه وطلب إليه أن يجرى وزن الخبز بالسنج الموجودة بالميزان ، وهى تزن أقل من الوزن المقرر، ويتأدى الوجه الثانى فى أن الحكم جاء مخالفا للقانون ، إذ اعتمد الوزن على أساس متوسط عدد من الأرغفة ، وإن كان يزيد عددها على المائة إلا أنها لم تخبز جميعا فى دفعة واحدة ، فى حين أن القرارات الخاصة بالوزن إنما قصدت أن يكون الوزن عن عدد من الأرغفة مخبوزة معا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين وائعة الدعوى بما تتوافر فيه الأركان القانونية للجريمة التي دان بها الطاعن بوصفه صاحب الخبز الذي وجد به الخبز ناقصا عن الوزن المقرر قانونا ، ثم تعرض لدفاعه القائم على أنه كان متغيبا عن المخبز وقت ضبط الخبز فأثبت أنه كان موجودا به وقت إعداده ، لما كان ذلك ، وكان غياب الطاعن عن محله بفرض صحته وقت الخبز أو وقت الوزن قبل خبزه لا أثر له في مسئوليته ، إلا أن يثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة ، وكان الطاعن لم يدفع بشئ من ذلك أمام محكمة الموضوع . لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن على الوجه الوارد بطعنه لا يكون له محل . أما ما يقوله من وجوب إجراء الوزن على عدد معين من الأرغفة مخبوزا مما ، فمردود بأن الأمر مرجعه إلى اطمئنان القاضي لصحة الدليل المعروض عليه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٢٣٠)

القضية رقم ١٦٥٧ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . تبينه . تمسك المتهم بأن اعتراف متهمه أخرى عليه كان وليد . راه . اعتماد المحكمة في ادانة المتهم على هذا الاعتراف . عدم ردها على دفاع المتهم . قصور .

إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأن الاعتراف المنسوب الى متهمه أخرى عليه كان وليد اكراه ، وكان الحكم قد اعتمد في ادانة المتهم على هذا الاعتراف دون أن يعنى بالرد على هذا الدفاع ، فإنه يكون قاصرا مما يعيبه ويستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بتأحية الاختصاص مركز الصف مديرية الحيزة ، مع آخرين حكم عليهم وآخرين مجهولين سرقوا الماشية

المبينة الوصف والقيمة بالمحضر لعهده محمود المليجي بطريق الإكراه الواقع عليه بأن انتفضوا عليه وألقوا به في مجرى ماء وهدده البعض باستعمال الأسلحة النارية التي يحملونها عند ما قاومهم ، فشلوا بذلك مقاومته وتمكنوا من سرقة الماشية والفرار وكان ذلك بالطريق الدام الموصل بين عزبة بسيوني وبلدة الاخصاص وطلبت الى قاض الإحالة إحالتهم الى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمادة ٣١٥ ١ - ٢ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت فيها حضوريا بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥١ عملا بمادة الاتهام بمعاينة حميد محمد سليمان بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات . فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اعتمد في إدانته على اعتراف المتهم الخامسة دون أن يرد على دفاعه بأن هذا الاعتراف كان وليد الإكراه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وشهادة من شهد فيها ، قد خلاص الى القول بأن : ” تهمة السرقة ثابتة قبل المتهمين الثلاثة الأول - والطاعن ثالثهم - أولا - من شهادة المجنى عليه الذي تعرف شخصية المتهمين الأول والثاني بلا تردد ... وثانيا - من إقرار المتهمين الرابع والخامسة بأن المتهمين الثلاثة الأول أحضروا المواشي في وقت متأخر من الليل وطلبوا منهما إخفاءها ... ” ومتى كان الأمر كذلك ، وكان يبين من محضر الخامسة أن الدفاع عن الطاعن قل إن : ” هذا الاعتراف المنسوب إليها عن لسان حضرة رئيس المباحث مشوب لأنه معجوب باكراه ... ولا يعتد به ” وكان الحكم قد جعل من هذا الاعتراف دليلا على الطاعن دون أن يعنى بالرد على مادفع به من أن هذا الاعتراف كان وليد الإكراه ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه ويستوجب نقضه من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن الأخرى .

ولما كان هذا الوجه الذي بنى عليه النقض يتصل بباقي المحكوم عليهم فيتمين الحكم بالنسبة إليهم أيضا ولو أنهم لم يقدموا طعنا وذلك طبقا ل المادة ٤٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

(٢٣١)

القضية رقم ٢٠ سنة ٢٢ القضائية :

تفتيش . ضبط رخصة قيادة سيارة مع محرز مواد مخدرة تنفيذا لما تقضى به لائحة المرور .
اتضح أنها مزورة . ادانة المتهم في تزويرها . طعنه على الحكم بمقولة إن التفتيش الذي أسفر عنها باطل . لا يقبل .

إذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم ضبط وهو يحوز كمية من المواد المخدرة وكان يحمل معه رخصة قيادة سيارة سحبت منه وقام مكتب المخدرات بإرسالها إلى إدارة المرور لاتخاذ ما يلزم قانونا بشأنها فتبين عند فحصها أنها مزورة ، فادعاء هذا المتهم أن التفتيش الذي أسفر عن ضبط هذه الرخصة باطل ليس له من أساس . ذلك بأن ضابط المخدرات حين حصل على الرخصة وبعث بها إلى إدارة المرور لم يضبطها على أنها رخصة قيادة مزورة تنطوي على جريمة جري التفتيش من أجلها وفي سبيل ضبطها ، وإنما هو فعل ذلك تنفيذا لما تقضى به لائحة المرور في هذه الحالة من سحب الرخصة وتسليم المتهم تعصريا مؤقتا بالقيادة إلى أن يبت في أمر التهمة المسندة إليه .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه بدائرة مركز العامرية محافظة الصحراء الغربية —
أولا : اشترك مع آخر مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب تزوير

في محرر رسمي هو رخصة القيادة "أورنيك رقم ٢٢٢١٧" والملحق المرفق بها "أورنيك رقم ٢١٧" بطريق الاصطناع وذلك بأن اتفق معه على اصطناع بيانات هذه الرخصة وقدم له الرخصة والملحق فأثبت الأخير بها أنها منصرفة لثمتهم من إدارة قلم المرور بمحافظة الاسكندرية ووقع عليها عمر بك حماده وكيل الحكمدار وحضرة البكاشي ذكرى واصف مفتش قلم المرور وبتوقيع منور لرضوان محمد خليل افندي الموظف بقلم المرور فتحت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة — ثانيا — فقد ختم إحدى جهات الحكومة "إدارة قلم المرور بمحافظة الاسكندرية" وختمى حضرة الأميرالاي عمر بك حماده وكيل حكمدار الاسكندرية ومعه البكاشي ذكرى واصف مفتش قلم المرور واستعملهما مع علمه بتقليدهما بأن وقع بهما على الرخصة المزورة سالفة الذكر ، وطلبت إلى قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمقابته بالمواد ٢/٤٠ — ٣ — و ٤١ و ٣/٢٠٦ — ٤ — و ٢١١ و ٢١٢ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات دفع المتهم ببطلان الضبط والتفتيش . والمحكمة قضت عملا بمواد الاتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات أولا برفض الدفع الخاص ببطلان الضبط والتفتيش — ثانيا بمحاكمة محمود السيد محمد بالسجن لمدة ثلاث سنين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل في أن التفتيش الذي أسفر عن ضبط الرخصة المدعى بتزويرها وقع باطلا لحصوله بغير إذن من الجهة المختصة وأن الطاعن استند في دفاعه إلى قضايا معينة طلب ضمها وقال إنه يتبين منها أن موظفا في قلم المرور كان يستولى على رسوم الرخص من طلابها ويسلمهم رخصا مزورة يصطنعها بنفسه ، دون أن يفتنوا إلى تزويرها فلم تجبه المحكمة إلى هذا الطلب رغم أهميته ، وقد اعتبر الحكم الطاعن شريكا في التزوير لأن التحقيق لم يكشف عن زور الرخصة واستند في ذلك إلى أن الطاعن قد سمحت منه رخصة القيادة للحكم عليه في سرقات وأنه يعلم بأنه لن يتسنى له الحصول على رخصة جديدة

إلا بعد انقضاء فترة معينة ، في حين ان علم المتهم بذلك بفرض التسليم به لا يفيد بالضرورة أن تكون الرخصة مزورة ، فقد تكون هناك وسائل أخرى لمخالفة القانون غير التزوير .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما حصله أن الطاعن كان يشتغل سائقا عموميا ، وكانت له رخصة قيادة صرفت إليه بتاريخ ٢٢ من أبريل سنة ١٩٤٠ وقد جددتها لآخر مرة لمدة تنتهي في ٢١ من أبريل سنة ١٩٤٦ ثم امتنع عليه تجديدها بعد ذلك بسبب اتهامه والحكم عليه في جريمة سرقة إلى أن حدث في يوم أول يناير سنة ١٩٥١ أن ضبط بدائرة مركز العاصرية وهو يحوز كمية من المواد المخدرة وكان يحمل معه عند ذلك رخصة قيادة فسحبت منه وقام مكتب المخدرات بإرسالها إلى إدارة المرور لاتخاذ ما يلزم قانونا بشأنها فتبين عند فحصها أنها مزورة ثم أورد الحكم الأدلة على هذا التزوير وهي أدلة مقبولة وعرض بعد ذلك لدفاع الطاعن ببطلان التفتيش وضبط الرخصة ، فقال إن ضابط مكتب المخدرات حين حصل على الرخصة بعث بها إلى إدارة المرور بالاسكندرية لم يضبطها على أنها رخصة قيادة مزورة تنطوي على جريمة ، جرى التفتيش من أجلها وفي سبيل ضبطها . وإنما فعل ذلك تنفيذا لما تقضى به لائحة المرور في هذه الحالة من سحب الرخصة وتسليم المتهم تصريحاً مؤقتاً بالقيادة إلى أن يبت في أمر التهمة المسندة إليه ، وأشار الحكم بعد ذلك إلى القضايا التي طلب الدفاع ضمها . فقال إن المحكمة لا ترى أن تستجيب لهذا الطلب ، إذ لكل قضية ظروفها ، وإن الحكم الذي يصدر من إحدى محاكم في قضية معينة لا يفيد هذه المحكمة نفسها أو أية محكمة أخرى حين تتصدى لنظر قضية مشابهة .

وحيث إنه لما كان الأمر كذلك ، وكان وارد به الحكم بالنسبة إلى الدفع ببطلان التفتيش صحيحا في القانون ، كما كان وارد به على طلب ضم القضية إلى ما يدخل في تقدير محكمة الموضوع ، ومن شأنه أن يبين عدم وجاهة هذا الطلب وكان ما يثيره الطاعن غير ذلك محاولة للجدل في الدليل ومبلغ الاطمئنان إليه مما لا تقبل إثارته أمام هذه المحكمة فمن ثم يكون الطعن على غير أساس في موضوعه متعيينا ورفضه .

(٢٣٢)

القضية رقم ٢١٧ سنة ٢٢ القضائية :

اثبات . غش . مخالفة أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . لا تخضع لقواعد اثبات خاصة بها .

إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ إذ نص في المادة الثانية عشرة منه على " أنه إذا وجدت لدى الموظفين المشار اليهم في المادة السابقة أسباب قوية تجعلهم على الاعتقاد بأن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون جاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة وقتية ، وتؤخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها " فقد دل بذلك على انه إنما قصد تنظيم الاجراءات عن طريق ارشادات موجهة إلى موظفين ليسوا من مأموري الضبط القضائي بمقتضى القانون العام ، ولم يربط البطلان على عدم اتباع أى اجراء من الاجراءات الواردة به ، ولم يكن من غرض الشارع أن يخضع أحكام هذا القانون إلى قواعد اثبات خاصة بها . واذن فيصح الحكم بالادانة بناء على أى دليل يقدم فى الدعوى متى اقتنع القاضى بصدقه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه بدائرة القسم مع آخر حكم عليه - عرضا للبيع فوا كه تالفة غير صالحة للاستهلاك الآدمى مع علمهما بذلك . وطلبت عقابهما بمواد القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة جناح الازبكية قضت فيها غيابيا بتاريخ ١٢ من ابريل سنة ١٩٥٠ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم (الطاعن) عشرة جنهات فعارض المحكوم عليه ، والمحكمة المذكورة قضت بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٥٠ باعتبار المعارضة كأن لم تكن بلا مصاريف . فاستأنفت النيابة الحكم كما استأنفه المتهم ومحكمة مصر الابتدائية . هيئة استئنافية قضت فيها غيابيا بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٥١ عملا بالمواد ٢/٧ و ١/٢

و ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ٣/٤٩ من قانون العقوبات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل ونشر الحكم بجريدة الاحرام على نفقة المتهم مع المصادرة بلامصاريف . فعارض والمحكمة بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٥١ قضت بتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بأنه عرض للبيع فاكهة تينا وتفاحا تالفة وغير صالحة للاستهلاك الآدمي مع علمه بذلك قد اخطأ في تطبيق القانون وجاء قاصر الأسباب ذلك أن الطاعن دفع التهمة أمام المحكمة الاستئنافية بأن التين لم يضبط في محله وأن التفاح يكشف عليه في الجمر ك بمعرفة الموظفين المختصين ولا يفرج عنه إلا بعد التحقق من صلاحيته للاستهلاك الآدمي كما دفع ببطلان الاجراءات لأن مفتش الأغذية لم يأخذ خمس عينات من الفاكهة و يرسلها للتحويل عملا بالمادة الثانية عشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . كما أنه قد أعدم الفاكهة دون عرضها عليه ومواجهته بما فيها من تلف وأنه لا صلة له بالمتهم الآخر الذي قال الحكم إنه يعمل في محله وأنه كان حاضرا وقت الضبط ووقع على الافرار الخاص باعدام الفاكهة ، ولكن المحكمة لم تلتفت لهذا اندفاع ولم ترد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها بما في ذلك ركن العلم بفساد الفاكهة وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها . لما كان ذلك ، وكانت تلك الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، فان ما يشير الطاعن في طعنه لا يخرج في حقيقته عن محاولة المجادلة في تقدير أدلة الدعوى مما لا تغفل إثارتها أمام محكمة النقض . هذا ولا وجه لما يقوله الطاعن من أن الحكم لم يرد على دفاعه المشار اليه في طعنه ، إذ هو دفاع موضوعي لا يستلزم ردا خاصا ، ويكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من أخذ المحكمة بأدلة الثبوت التي أوردتها في الحكم

أما ما يقوله الطاعن بصدد اعدام الفاكهة وعدم أخذ عينات منها فمردود بان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ اذ نص في المادة الثانية عشرة منه على : " أنه إذا وجدت لدى الموظفين المشار اليهم في المادة السابقة أسباب قوية تحملهم على الاعتقاد بان هناك مخالفة لاحكام هذا القانون جاز لهم ضبط المواد المشبهة فيها بصفة وقتية وتؤخذ خمس عينات على الاقل بقصد تحليلها " فقد دل بذلك على أنه إنما قصد تنظيم الاجراءات عن طريق ارشادات موجهة الى موظفين ليسوا من مأموري الضبط القضائي بمقتضى القانون العام ولم يرتب البطلان على عدم اتباع أى اجراء من الاجراءات الواردة به ، ولم يكن من غرض الشارع أن يخضع أحكام هذا القانون الى قواعد اثبات خاصة بها واذن فيصح الحكم بالادانة بناء على أى دليل يقدم فى الدعوى متى اقتنع القاضى بصدقه . لما كان ذلك وكان الثابت بالحكم أن الفاكهة قد وجدت ظاهرة الفساد بأن كانت متعفنة كريهة الرائحة ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى صحة ما شهد به مفتش الأغذية فى هذا الشأن ورتبت على ذلك قضاءها بادانة الطاعن فان حكمها يكون سليما لا مخالفة فيه للقانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

(٢٣٣)

القضية رقم ٢١٨ سنة ٢٢ القضائية

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسن بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدى بك وحافظ سابق بك
المستشارين .

١ — تموين . المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . امتناع التاجر عن بيع سلعة مسعرة
أو معينة الربح بالسعر المحدد . متى تتوافر هذه الجريمة ؟

ب — تموين . تعيين مدير للمحل . لا يعفى صاحبه من المسؤولية عما يقع فيه من مخالفات
لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

١ — إن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . إذ نص في المادة التاسعة
منه على عقاب من يمتنع عن بيع سلعة مسعرة أو معينة الربح بهذا السعر أو الربح ،
فقد فرض ذلك على التاجر بيع هذه السلع متى توافرت لهم حيازتها بحيث إذا
امتنعوا عن ذلك اعتبروا ممتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لما جبرها ما نظام تحديد
السعر لا يعرض بداهة إلا بعد أن يظهروا استعدادهم للبيع وإلا كانت النتيجة
أن يعفوا من العقاب كلما أنكروا وجود السلعة المسعرة أو امتنعوا عن بيعها لمن
يطلبها من المشتريين الذين لا يأنسون فيهم أن يشتروها بأكثر من السعر المقرر ،
وهو ما لا يتصور أن يكون الشارع قد قصد إليه . وإذن فمتى كان الثابت
بالحكم أن القماش "صوف رجالي مستورد" كان معروضا للبيع بالمحل فعلا ، وأن
العامل المكلف بالبيع قد امتنع عن بيعه لمن تقدم بطلب شرائه فإن الحكم إذ دان
الطاعن بجريمة الامتناع عن بيعه بالسعر المحدد لا يكون قد أخطأ في شئ .

٢ — إن مجرد تعيين مدير للمحل لا يعفى صاحبه من المسؤولية عما يقع فيه
من مخالفات لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، فقد فرضت

المادة الخامسة عشرة منه هذه المسؤولية عليه وأوجبت عقابه بعقوبتي الحبس والغرامة معا ، ما لم يثبت هو أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة ففي هذه الحالة الأخيرة وحدها لا يعفى من العقاب كله وإنما تخفف مسؤوليته طبقا للفقرة الثانية من المادة المشار اليها فيقضى عليه بالغرامة دون الحبس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ٦ فبراير سنة ١٩٥١ بدائرة قسم الأذربكية . بوصف الأول صاحب المحل المبين بالمحضر والثاني والثالث القائمين على إدارة المختصين بالبيع امتنعوا عن بيع سلعة محددة الربح "صوف رجالي مستورد" بالسعر المحدد لها ، وطلبت عقابهم بالمواد قرار ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ و ٢/٩ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . ومحكمة جنح الأذربكية قضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٥١ عملا بمواد الاتهام بتغريم كل من المتهمين الثلاثة مبلغ ٢٠ جنيتها والمصادرة وإشهار الحكم بالطريقة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . فاستأنف المتهم الأول كما استأنفه الثاني والثالث ومحكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية قضت فيها حضوريا بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ برفضه وتأيد الحكم المستأنف مع جعل المصادرة قاصرة على الأربع قطع القماش من الصوف الاسود المبينة بالقسيمة رقم ٧٠٥٤٢ من محضر مفتش الأسعار وأعفتهم من المصاريف . فطعن الطاعنون ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مبنی الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنين بالامتناع عن البيع قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله . ذلك أن الطاعن الأول وإن كان أحد أصحاب المحل إلا أنه لا يقوم بمباشرة البيع فيه وليس له رقابة عليه إكتفاء بوجود المدير المعين لهذا الغرض ، وأنه لم يكن موجودا وقت

حصول الواقعة حتى كان يستطيع منع وقوعها ، ثم إن واقعة الامتناع عن البيع في ذاتها لا عقاب عليها بالنسبة لجميع الطاعنين لأن الطاعن الثاني ، وهو العامل المنوط بالبيع لم يمتنع عنه امتناعا عاما مطلقا ، ولم يكن يرمى من وراء هذا الامتناع إلى كسب حرام أو مخالفة ما قصده الشارع بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ من الضرب على أيدي التجار الجشعين الذين يمتنعون عن بيع السلع بالسعر المحدد لها ، وإنما كان امتناعه عن البيع حاصلا مع شخص بعينه بسبب مشادة سبق حصولها بينهما . هذا إلى أن القماش الذي امتنع العامل عن بيعه لم يكن معروضا للبيع بالحالة التي كان عليها وقت طلب شرائه بل كان محتفظا به لكي يباشر المحل حيا كته بوساطة عماله لضباط البوايس ، فالامتناع عن بيعه لا يكون محلا للعقاب .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها . لما كان ذلك ، وكان الثابت بالحكم أن القماش كان معروضا للبيع بالمحل فعلا ، وأن العامل المكلف بالبيع قد امتنع عن بيعه لمن تقدم بطلب شرائه فإن الحكم إذ دان الطاعنين بهذه الجريمة لم يخطئ في شيء . ذلك أن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ إذ نص في المادة التاسعة منه على عقاب من يمتنع عن بيع سلعة مسعرة أو معينة الربح بهذا السعر أو الربح فقد فرض بذلك على التجار بيع هذه السلع متى توافرت لهم حيازتها بحيث إذا امتنعوا عن ذلك اعتبروا ممتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرا ما دام تحديد السعر لا يعرض بدادة إلا بعد أن يظهروا استعدادهم للبيع وإلا كانت النتيجة أن يفتوا من العقاب كلما أنكروا وجود السلعة المسعرة أو امتنعوا عن بيعها لمن يطلبها من المشتريين الذين لا يأنسون فيهم أن يشتروها بأكثر من السعر المقرر ، وهو ما لا يتصور أن يكون الشارع قد قصد إليه . وأما ما يقوله الطاعن الأول عن عدم جواز مساءلته مع وجود مدير للمحل فردود بأن مجرد تعيين مدير للمحل لا يعفى صاحبه من المسؤولية عما يقع فيه من مخالفات لأحكام المرسوم بقانون المشار إليه ، فقد فرضت المادة الخامسة عشرة منه هذه المسؤولية عليه وأوجبت

عقابه بعقوبتي الحبس والغرامة معا ما لم يثبت هو أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة ففى هذه الحالة الأخيرة وحدها لا يعفى من العقاب كلية وإنما تخفف مسؤوليته طبقا للفقرة الثانية من المادة المشار اليها ، فيقضى عليه بالغرامة دون الحبس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

(٢ ٣ ٤)

القضية رقم ٢٢١ سنة ٢٢ القضية : ٢٢

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسن بك وكيل المحكمة ومحمد أحمد غنيم بك وباسمى موسى بك ومصطفى حسن بك المستشارين

استئناف . استئناف النيابة يعيد طرح النزاع برمته أمام المحكمة الاستئنافية .

من المقرر فى القانون أن استئناف النيابة لا يتخصص بسببه بل هو يعيد طرح النزاع برمته أمام المحكمة الاستئنافية ، غير مقيدة فيه بطلب النيابة وسواء أكان ذلك لمصلحة المتهم أم عليه .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٤ مايو سنة ١٩٤٩ بروض الفرج . مع آخر هو صاحب المصنع . ١ — لم يعلقا فى مكان ظاهر بالمجل الموضع بالمحضر بالشكل الذى تقرره مصلحة العمل ملخصا سهل القراءة لأحكام المادتين ١٠ و ١١ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ و ٢ — لم يحتفظا بصندوق الإسعافات الطبية على الأربطة والأدوية والمطهرات التى عينتها مصلحة العمل رغم تشغيلهما

أكثر من ٢٠ عاملا و ٣ — قاما بتشغيل أحداث في الصناعة دون أن يعلقا في عنابر العمل نسخة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ و ٤ — قاما بتشغيل أحداث في الصناعة دون أن يحررا كشفا يبين فيها أسماء الأحداث وسن كل منهم وتاريخ استخدامهم و ٥ — قاما بتشغيل الأحداث الموضح أسماءهم بالمحضر والذي يقل سنهم عن خمس عشرة سنة دون أن يكون لديهم شهادة دالة على إياقتهم من الوجهة الصحية للعمل و ٦ — قاما بتشغيل الأحداث سالفى الذكر والذين يقل سنهم عن السابعة عشرة سنة دون أن يكون لديهم تذاكر عمل و ٧ — قاما بتشغيل نساء في الصناعة دون أن يعلقا نسخة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٣ و ٨ — لم يقدم ما يفيد قيد غرامات العمال في سجل خاص مع بيان سبب توقيعها واسم العامل وقيمة أجره وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ١٠ و ١٦ و ١٧ و ٣٠ و ٣١ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ وقرار وزارة التجارة والصناعة الصادر في ٨ مارس سنة ١٩٣٣ و ١ و ١٠ و ١٣ و ١٤ و ١٦ و ١٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ و ١ و ١٨ و ٢٠ و ٢٢ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٣ و ١ و ١٣ و ٢٧ و ٢٨ و ٤٠ و ٤٢ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٦ . ومحكمة جنح روض الفرج قضت فيها غيابيا بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٩ عملا بواد الاتهام بتغريم كل من المتهمين مائة قرش عن كل تهمة . فعارض المتهم والمحكمة المذكورة قضت بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٥٠ بتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنفت النيابة ومحكمة مصر الابتدائية قضت فيها غيابيا بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٠ بتأييد الحكم المستأنف مع تعدد الغرامات المقضى بها بتعدد العمال بالنسبة لاتهم من الثالثة إلى السابعة . فعارض والمحكمة المذكورة قضت بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٥١ بتأييد الحكم المعارض فيه بلا مصاريف .

فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن محصل الوجه الأول من وجهي الطعن هو أن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية بأنه لم يكن مديرا للصنع ولا وكيلًا ، وإنما كان عهدة المخزن

وقدم دليلا على ذلك شهادة بخروجه من العمل في شهر مارس سنة ١٩٥٠ وكشوفات بمرتبات العمال عن أشهر يولييه وأغسطس وسبتمبر سنة ١٩٤٩ مذكورا أمام اسمه في كل منها أنه عهدة المخزن . وعلى الرغم من ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه لم يشر بكلمة إلى دفاعه .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قد أثبت على الطاعن أنه مدير للمصنع الذي وقعت فيه الجرائم موضوع الدعوى واستند في ذلك إلى ما قرره مفتش مصلحة العمل في محضره من أنه وجده يدير المصنع وإلى اعتراف الطاعن نفسه بتدبيره بإدارته للمصنع . ولما كان ذلك فإن في تأييد المحكمة للحكم الغيابي الذي أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الرد الكافي على الدفاع المشار إليه بوجه الطعن .

وحيث إن محصل الوجه الثاني أن الحكم الاستثنائي الغيابي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إنما قضى في استئناف مرفوع من النيابة لخطأ في تطبيق القانون بتعدد الغرامات بقدر عدد العمال ، وذلك عن التهم من الثالثة إلى السابعة دون أن يبين وجه الخطأ في الحكم المستأنف أو سنده القانوني في تعدد الغرامات ، ولما كانت النيابة نفسها لم تشفع استئنافها بأسباب شارحة له ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قضى بما لم يطالب من المحكمة .

وحيث إن المادتين ١٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ الخاص بوضع نظام لتشغيل الأحداث من الذكور والإناث في الصناعة الذي طبقه الحكم المطعون فيه و ٢٠ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٣ بوضع نظام لتشغيل النساء في الصناعة والتجارة المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٦ والذي طبقه الحكم أيضا ، تنص أولاها على أن : " كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على مائة قرش وتعدد الغرامات بقدر عدد الأحداث الجاري تشغيلهم أو قبولهم في عتبر العمل بحالة مخالفة للأحكام المتقدمة . وتعدد الغرامة أيضا كلما تكررت المخالفة بالنسبة لنفس العامل " . وتنص الثانية على أن : " كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش وتعدد الغرامات

بقدر عدد النساء الجارى تشغيلهن بحالة مخالفة لاحكام المتقدمة . وتتعدد الغرامة أيضا إذا تكررت المخالفة بالنسبة لنفس المرأة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر فى القانون أن استئناف النيابة لا يتخصص بسببه بل هو يعيد طرح النزاع برمته أمام المحكمة الاستئنافية ، غير مقيدة فيه بطلب النيابة وسواء أكان ذلك لمصلحة المنهم أم عليه ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه يكون كذلك على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٢٣٥)

القضية رقم ٢٢٨ سنة ٢٢ القضية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد حسن بك وكيل المحكمة ومحمد أحمد غنيم بك وباسيل مومى بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

مواد مخدرة . جلبها من خارج القطر . خدع رجال البوليس المهتم لكي ينزل فى القارب الذى أعدوه بدلا من الذى كان ينتظره . لا يمد تدخلا فى خلق الجريمة .

مضى كان الحكم قد أثبت على الطاعن أن انتقاله ومعه المخدرات من السفينة الى جلبها عليها من خارج القطر الى القارب الذى أوصله بها الى الشاطئ قد تم بإرادته وحسب الترتيب الذى كان قد أعدوه من قبل فإن ما اتخذته رجال البوليس من خدعه لكي ينزل فى القارب الذى أعدوه بدلا من الذى كان ينتظره لا تأثير له فى ثبوت جريمة جلب المخدرات وإحرازها قبله ، إذ أن ما فعله رجال البوليس إنما كان فى سبيل كشف الجريمة وضبطها دون تدخل فى خلقها ولا فى تحويل إرادة مرتكبها عن إتمام ما قصد مقارفته .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه بدائرة قسم المنتزه - مع آخرين حكم عليهم -
أولاً : جلبوا جواهر مخدرة حشيشاً وأفيوناً ، الى القطر المصري في غير الأحوال
المصرح بها قانوناً - ثانياً : أحرزوا الجواهر المخدرة سالفه الذكر بدون مسوغ
قانوني ، ودرويش بيضوني ونصيف وسليم اسكندر وميخائيل أبو مهنا - اشتركوا
مع باقي المتهمين في ارتكاب الجريمة سالفى الذكر بطريق التحريض والاتفاق
والمساعدة ، وذلك بأن حرضوا الأول (الطاعن) على جلب المخدرات الى القطر
المصري واتفقوا على ذلك وساعدوه في ارتكاب هاتين الجريمتين بأن أهدوا له
المخدرات وقدموها له واتفقوا مع باقي المتهمين على نقلها في سفينتهم (بلسان ٣)
وقد تمت الجريمة بناء على هذا التحريض والاتفاق والمساعدة ، وطلبت عقابهم
بالمواد ١ و ٢ و ٦/٣٥ ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٥ من القانون رقم ٢١
لسنة ١٩٢٨ و ١/٤٠ - ٢ - ٣ و ٤١ من قانون العقوبات . ولدى نظر
الدعوى أمام محكمة جناح المخدرات دفع المتهم (الطاعن) بلسان محاميه الحاضر
معه بأن الجريمة المسندة إليه ضبطت خارج المياه الإقليمية للدولة وأنه طبقاً
للفكرة التي يعبر عنها بأقليمية القانون الجنائي لا يخضع المتهم لسلطان القانون
الجنائي المصري ، كما أن السفينة المستعملة في ارتكاب الجريمة والتي كان عليها
المتهم تحمل علم الجمهورية التركية ومن ثم تخضع هي ومن بها لقانون دولة العلم
ما دامت في المياه الحرة التي لا تخضع لسيادة دولة . والمحكمة قضت عملاً بمواد
الالتزام بحبس المتهم خمس سنوات مع الشغل والنفاد وتغريمه ١٠٠٠ ألف جنيه
والمصادرة بالنسبة للمخدرات المضبوطة والمركب المستعملة في ارتكاب الجريمة
وقد ردت المحكمة في الحكم على الدفع المشار إليه قائلة إنه في غير محله ، ومحكمة
اسكندرية الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فظعن الطاعن في هذا
الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

.. حيث إن مبنى الطعن هو أن القانون لا يعاقب على الواقعة الثابتة بالحكم

المطعون فيه لأن جريمة جلب المواد المخدرة المسندة الى الطاعن إن كانت قد وقعت فقد كان ذلك خارج المياه الإقليمية للدولة ، وأن الطاعن عند انتقاله من السفينة التي جلبت المخدرات الى قارب الصيادين الذي كان رجال خفر السواحل أعدوه فحمله والمخدرات الى الشاطئ كان قد فقد سلطانه عليها إذ أصبحت تحت يد رجال خفر السواحل منذ نقلها من السفينة الى القارب ، ولا يغير من ذلك أنه خدع ، فاعتقد أن رجاله لا رجال خفر السواحل هم الذين كانوا بالقارب ، وأن القارب لهم ولا أنه اعترف بجريمة الجلب لأن الاعتراف لا يؤدي الى قيامها قانونا مع وجود هذه الظروف .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة على ثبوت تهمة جلب المخدرات وإحرازها في حق الطاعن ورد على دفاعه المشار إليه في الطعن بأن انتقاله ومعه المخدرات من السفينة التي جلبها عليها من خارج القطر الى القارب الذي أوصله بها الى الشاطئ قد تم بإرادته وحسب الترتيب الذي كان قد أعدوه من قبل . لما كان ذلك وكانت جريمة جلب المخدرات وإحرازها قد قامت واستمرت داخل المياه الإقليمية حتى بلغ القارب الشاطئ وكان ما اتخذته رجال البوليس من خدع الطاعن لكي ينزل في القارب الذي أعدوه بدلا من الآخر الذي كان ينتظره إنما كان في سبيل كشف الجريمة وضبطها دون تدخل في خلقها ولا في تحويل إرادة مرتكبها عن إتمام ما قصد مقارفته ، فلا يكون محل لما يشير الطاعن في هذا الخصوص .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس وتعين رفضه موضوعا .

(٢ ٣ ٦)

القضية رقم ٢٣١ سنة ٢٢ القضائية :

حكم . تسببه . متهم بهتك عرض صبية تقل سنها عن ثمانى عشرة سنة . إدانته دون تحقيق ما طلبه من تقدير سن المجنى عليها بواسطة الطبيب الشرعى . قصور .

إذا كان المتهم بهتك عرض صبية تقل سنها عن ثمانى عشرة سنة قد طلب إلى محكمة أول درجة تقدير سن المجنى عليها بواسطة الطبيب الشرعى فأجابته إلى هذا الطلب وكلفته إيداع الأمانة التى قدرتها ثم عادت فكلفت النيابة بعرض المجنى عليها على الطبيب الشرعى ؛ ولما لم يتم ذلك قضت فى الدعوى بإدانته على أساس أنه هو الذى عمل على تعطيل الفصل فى الدعوى بعدم إيداعه الأمانة ثم لما استأنف الحكم تمسك بطلبه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية ولكنها قضت بتأييد الحكم المستأنف دون أن تتحدث عن هذا الطلب — فان حكمها يكون قاصرا إذ أن تحقيقه أمر جوهري له أثره فى تكوين الجريمة المسندة إلى المتهم .

الوقائع

اتهمت النيابة كلا من : ١ — محمود محمد اسماعيل و ٢ — فاطمة ابراهيم على بأنهما بدائرة قسم عابدين . (١) المتهم الأول : هتك عرض فاطمة ابراهيم على التى يقل سنها عن ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قوة ولا تهديد بأن واقعها . (٢) الأول والثانية : ارتكبا فى غير علانية أمرا مخلا بالحياء بأن واقع الأول الثانية داخل منزل مسكون . وطلبت عقابهما بالمواد ٢٦٩/١ و ٢٧٨ و ٢٧٩ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح عابدين الجزئية قضت غيابيا عملا بالمادتين ٢٧٩ و ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم الأول سنة واحدة مع الشغل ، وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ عن التهمتين الأولى والثانية ، وببراءة المتهم من التهمة المسندة إليها بلا مصاريف عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . فعارض المتهم والمحكمة قضت بتأييد الحكم المعارض فيه ، فاستأنف

المتهم . ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بجبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه طلب إلى محكمة أول درجة تقدير سن المجنى عليها بواسطة الطبيب الشرعى فأجابته إلى هذا الطلب وكلفت المتهم بإيداع الأمانة التى قدرتها لذلك ، ثم عادت فكلفت النيابة بعرض المجنى عليها على الطبيب الشرعى فلما لم يتم ذلك قضت المحكمة فى الدعوى بإدائته واعتقدت خطأ أنه هو الذى عمل على تعطيل الفصل فى الدعوى بعدم دفع الأمانة ولما أن استأنف الحكم الصادر عليه تمسك بطلبه أمام المحكمة الاستئنافية ، ولكنها قضت بتأييد الحكم المستأنف دون أن تتحدث عن هذا الطلب فأخالت بذلك بحقه فى الدفاع .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المعارضة أمام محكمة الدرجة الأولى أن الطاعن طلب إلى المحكمة إحالة المجنى عليها إلى الطبيب الشرعى لتقدير سنها فأجابته إلى ذلك وقررت بأحالتها إلى قسم الطب الشرعى لتقدير سنها وقت الحادث ، وكلفت الطاعن بدفع أمانة قدرها عشرة جنيهات ، ثم قررت بجلسة تالية تكليف النيابة بإحالة المجنى عليها إلى الطبيب الشرعى لذلك الغرض وأجلت الدعوى أكثر من مرة لتنفيذ هذا القرار إلى أن أصدرت حكمها بتأييد الحكم الفيابى المعارض فيه وقالت إن المتهم عمداً إلى تعطيل الفصل فى الدعوى بعدم تنفيذ قرار المحكمة بدفع الأمانة . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وتمسك بطلبه أمام المحكمة الاستئنافية ولكنها أيدت الحكم المستأنف فى قضائه بالإدانة للأسباب التى أقيم عليها . ولما كان تحقيق الطالب الذى تقدم به الطاعن وأشارت إليه المحكمة جوهرى فى توافر أركان الجريمة المسندة إليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف دون تحقيقه يكون معيباً . مستوجب النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه ، وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٥ مارس سنة ١٩٥٢

(٢٣٧)

القضية رقم ١١٧١ سنة ٢١ القضائية :

بريافة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسني بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدي بك وحافظ سابق بك
المستشارين .

(١) انقضاء الدعوى . جنحة . مضى أكثر من أربع سنوات ونصف من وقت حصول
الحادث الى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ . انقضاء الدعوى .

(ب) اصابة خطأ . تأسيس خطأ المتهم بالإصابة الخطأ على السرعة . لا يؤثر في قيام هذا الخطأ
الانحراف الى اليمين أو الى اليسار . تقدير أن الانحراف يؤدي الى مفاداة الحادث
أولا . موضوعي .

١ — إنه لما كانت الدعوى الجنائية في مواد الجرح تنقضي بمضي ثلاث سنين ،
وكانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في فقرتها الأخيرة
ألا تطول المدة المقررة لا نقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من
نصفها ، فإنه متى كان قد مضى أكثر من أربع سنوات ونصف من وقت حصول
الحادث الى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي استقر قضاء هذه المحكمة على أن
يطبق فيه قانون الإجراءات الجنائية فيما هو أصالح للمتهم من نصوصه ، يتعين
نقض الحكم بالنسبة الى الدعوى العمومية والقضاء ببراءة الطاعن .

٢ — متى كان الحكم قد أسس خطأ المتهم بالإصابة الخطأ على اسرأه فلا يؤثر
في قيام هذا الخطأ أن يكون الطاعن قد انحرف الى يساره أو الى يمينه ، كما أنه في
حدود تقدير محكمة الموضوع أن تفصل فيما إذا كان انحراف المتهم الى اليسار من
شأنه أن يؤدي أولا يؤدي الى مفاداة الحادث وهل أخطأ بهذا الانحراف أو لم يخطئ .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه بدائرة قسم روض الفرج في ٧ فبراير سنة ١٩٤٤ تسبب بغير قصد ولا تعمد في إصابة حضرة صاحب العزة الأميرالاي أحمد بك عبد النبي ومحمد أبو الحسن بالإصابات الميمنة بالمحضر والكشوف الطبية بأن قاد سيارة بحالة إسراع ينجم عنها الخطر ولم يهدئ السير عند المفارق ويتأكد من خلو الطريق فصدم بالسيارة قيادته السيارة قيادة المصاب الثاني ولم يعمل على مفاداته أو تنبيهه أو الوقوف في الوقت المناسب فأحدث تلفا بالسيارة وإصابة قائدها والمصاب الأول الذي كان راكبا بها وكان ذلك باهماله وعدم احتياطه ومخالفته القوانين واللوائح ، وطلبت عقابه بالمواد ٢٤٤ من قانون العقوبات و ٢٨ و ٥٣ من لائحة السيارات . وقد ادعى الأميرالاي أحمد عبد النبي بك بحق مدني قبل المتهم وطلب القضاء له عليه بمبلغ قرش صاغ بصفة تعويض . ومحكمة جنح عابدين المركزية قضت طبقا للمادة ١/٨ من قانون العقوبات بعدم الاختصاص وإحالة الأوراق الى النيابة لإجراء شئونها فيها . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنح عابدين طلب المدعى بالحق المدني القضاء له بمبلغ ٢١ جنيها بصفة تعويض مؤقت . والمحكمة قضت عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ٢١ جنيها على سبيل التعويض بصفة مؤقتة . فاستأنف محكمة مصر الابتدائية قضت بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم ألف قرش وتأنيده فيما عدا ذلك . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقص ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن قد اتهم بأنه في ٧ فبراير سنة ١٩٤٤ تسبب بغير قصد ولا تعمد في إصابة الأميرالاي أحمد عبد النبي بك وآخر بالإصابات الموضحة بالتقارير الطبية وكان ذلك باهماله وعدم احتياطه ومخالفته اللوائح ، وهي جنحة منطبقة على المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات ، ولما كانت الدعوى الجنائية

تنقضي في مواد الجرح بمضى ثلاث سنين ، وكانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في فقرتها الأخيرة ألا تطول المدة المقررة لا نقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها ، وكان قد مضى أكثر من أربع سنوات ونصف من وقت حصول الحادث في ٧ فبراير سنة ١٩٤٤ الى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي استقر قضاء هذه المحكمة على أن يطبق فيه قانون الإجراءات الجنائية فيما هو أصح للتهم من نصوصه ، فانه يتعين نقض الحكم بالنسبة للدعوى العمومية والقضاء ببراءة الطاعن لا نقضاء الدعوى بمضى المدة .

وحيث إنه بالنسبة للدعوى المدنية ، فان الطاعن يبنى طعنه على خطأ الحكم في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ، ويقول في بيان ذلك إنه دافع أمام المحكمة بأنه كان قادما بسيارته من شارع مظلوم باشا فلما رأى السيارة الأخرى خارجة من شارع الشيخ حمزة المقاطع له انحرف بسيارته إلى اليسار إلا أن السيارة الأخرى اندفعت خلفه واصطدمت به ، فردت المحكمة على ذلك بأنه لم يكن من حسن القيادة أن ينحرف الطاعن إلى اليسار في نفس اتجاه السيارة الأخرى ، بل كان عليه أن يخفف من سرعته وينحرف إلى اليمين ويتركها تسير في طريقها قدما . ويقول الطاعن إن هذا الذي رآه المحكمة رأى فني بحت وهو رأى جديد ، كان يتعين على المحكمة لت الدفاع إليه ومناقشته فيه ، ويضيف الطاعن إلى ذلك أن المحكمة الاستئنافية قررت الانتقال للمعينة ، وحددت لذلك أخيرا يوم ٨ يناير سنة ١٩٤٩ إلا أن الطاعن أعلن خطأ بالحضور في يوم ٩ منه . فلم يتمكن محاميه الأصيل من الحضور ، ولم يتيسر للشركة إحضار العربة لإجراء المعينة عليها ، كذلك طلب الطاعن من المحكمة الاستئنافية سماع شهود لم يسمعوها بمحكمة أول درجة فقررت المحكمة سماعهم عند إجراء المعينة ، ولم يتيسر ذلك بسبب الخطأ في الإعلان كما تمسك بأن سائق السيارة الأخرى وهو من جنود الجيش حوكم عسكريا وأدين مما يفيد أن الخطأ في جانبه . وطلب الطاعن من المحكمة ضم أوراق هذه المحاكمة فضم بعضها ، ولم يضم باقيها وقال أخيرا إنه تمسك أمام المحكمة بأن المسافة بين نقطة المرور عند تقاطع شارع جامع شمركس

ومكان الحادث قصيرة لا يمكن أن تصل السيارة فيها إلى تمام سرعتها ، فردت المحكمة دون أن ترجع في ذلك إلى رأى الفنين ، كما طلب الطاعن منها ، بأن في وسع السيارة أن تستعيد أقصى سرعتها في هذه المسافة التى تبلغ ستين مترا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة التى قضى بالزام الطاعن بالتعويض عنها . ولما كان الحكم قد أسس خطأ الطاعن على اسرعه ، فلا يؤثر فى قيام هذا الخطأ أن يكون الطاعن قد انحرف الى يساره أو الى يمينه ، كما أنه فى حدود تقدير محكمة الموضوع ، أن تفصل فيما إذا كان انحرافه الى اليسار من شأنه أن يؤدي أولا يؤدي الى مفاداة الحادث ، وهل أخطأ بهذا الانحراف أم لم يخطئ ومن ثم فما يثيره الطاعن فى الوجهين الأول والأخير من طعنه ليس فى حقيقته إلا جدلا فى موضوع الدعوى وتقدير الدليل فيها ، مما لا محل لإثارته أمام هذه المحكمة وأما ما يثيره الطاعن بشأن المعاينة وعدم إعلانه باليوم المحدد لها وعدم سماع الشهود الذين طلب سماعهم ، وضم باقى الأوراق التى طلب من المحكمة ضمها فقد رد الحكم المطعون فيه على ذلك كله ردا سائغا وصحيحا بقوله : "إن المحكمة انتقلت فوجدت المتهم ومحاميه والمدعى المدنى والمهندس وضابط المرور ، وأن وجود المتهم ومحاميه فى هذا الوقت دليلا على علمهما بوقتها وساعتها وأنهما كانا فى انتظار المحكمة ، وأنه لم يعترض إطلاقا بجهله بساعة المعاينة ... وكل ما طلبه أثناء المعاينة هو إحضار السيارتين وتمثيل الحادث ، وهو ما لا يجوز إجراؤه ، كما أنه طلب فى مذكرته الختامية تعيين لجنة من المهندسين ، ولا ترى المحكمة بعد أن كونت عقيدتها واستوفت الدعوى دفاعا وتحقيقا أن تسأله فى ذلك ... كما أنه لم يطلب فى جلسة المرافعة الأخيرة سماع شهود " ومتى كان الأمر كذلك ، وكانت محكمة أول درجة قد أجرت تحقيق الدعوى فسمعت شهادة المجنى عليه وشهادة ضابط المرور والمهندس الفنى ، وكانت المحكمة الاستئنافية إنما تقضى فى الأصل فى الدعوى بناء على ما تستخلصه من أوراقها دون أن تكون ملزمة بسماع شهود إلا من ترى هى ضرورة لسماعهم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون فى غير محله ، ويكون الطعن برمته على غير أساس فى موضوعه . متعينا رفضه بالنسبة للدعوى المدنية .

(٢٣٨)

القضية رقم ١٤٣٠ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك المستشارين

حكم . تسيبيه . تموين . المادة ٢٦ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ .
إلجائها على أصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة تقديم الفاتورة المشار إليها فيها إلى المشتري .
عدم إلجائها على تجار التجزئة تسليم مثل تلك الفاتورة إلا إذا طلب منهم ذلك . إدانة المتهم لإصداره فاتورة غير مستوفاة البيانات المطلوبة دون بيان صفته التى انطبق بها النص عليه . قصور .

إن المادة ٢٦ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ قد نصت على أنه " يجب على كل صاحب مصنع أو مستورد أو تاجر جملة أو نصف جملة أن يقدم للمشتري فاتورة ممتدة مبينا فيها (١) نوع السلعة المباعة ومقدارها ورقم العينة إذا تعلق البيع بأقمشة صوفية مستوردة للرجال (٢) الثمن المدفوع ونسبة الربح للساع المحددة الربح في تجارتها (٣) سعر البيع للمستهلك إذا حصل البيع مباشرة من المستورد أو تاجر الجملة أو تاجر التجزئة أو من أحدهم إلى المستهلك للسلع المحددة الربح في تجارتها (٤) تاريخ البيع (٥) ما إذا كان يبيع السلعة بصفته صاحب مصنع أو مستورداً أو تاجر جملة أو نصف جملة أو تاجر تجزئة . كما يجب على تجار التجزئة أن يسلموا للمشتري مثل تلك الفاتورة ، إذا طلبت منهم " وبين من هذا النص أن شرط العقاب يختلف تبعاً لما إذا كان البائع من أصحاب المصانع والمستوردين أو تجار الجملة أو نصف الجملة أو هو من تجار التجزئة . وإذن فمضى كان الحكم قد أدان المتهم فى جريمة إصداره فاتورة غير مستوفاة البيانات القانونية المطلوبة ، دون أن يبين صفته التى انطبق بها نص المادة سالمة الذكر عليه ، فانه يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذين الطاعنين بأنهما فى يوم ٢٦ مارس دائرة قسم الازبكية بوصف الأول صاحب المحل سنة ١٩٥١

والثاني المدير المسئول - أولاً - أصدر فاتورة من محلهما غير مستوفاة البيانات القانونية المطلوبة - ثانياً - لم يسكسجلاً قانونياً لإثبات البيانات التي يتطلبها القانون للسلع المحددة الربح "المواسير" وطلبت عقابهما بالمواد ٢٦، ٢٧ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ و ٤ و ٥ و ٢/٩ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ومحكمة الجناح المستعجلة قضت عملاً بمواد الاتهام بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات بتفريم كل من المتهمين عشرين جنياً وشهر ملخص الحكم على واجهة المحل على نفقاتهما لمدة شهر واحد عن التهمة الأولى وبرائتهما من التهمة الثانية . فاستأنف المتهم الأول كما استأنفه الثاني ومحكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بتاريخ ٦ يونية سنة ١٩٥١ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصادر يف . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مما يقوله الطاعنان في طعنهما أن المادة ٢٦ من القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الذي طبقه الحكم المطعون فيه توجب بصفة عامة مطلقة على أصحاب المصانع والمستوردين أو تجار الجملة أو نصف الجملة تقديم الفاتورة المشار إليها فيها ، ولا توجب على تجار التجزئة أن يسلموا مثل تلك الفاتورة إلا إذا طلب ذلك منهم ، وأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنين بإصدار فاتورة غير مستوفاة البيانات القانونية المطلوبة دون أن يبين أن كانا من أصحاب المصانع أو المستوردين أو تجار الجملة أو نصف الجملة أو كانا من تجار التجزئة وطلبت منهما هذه الفاتورة ، فإنه يكون قاصر البيان .

وحيث إن المادة ٢٦ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ قد نصت على أنه : " يجب على كل صاحب مصنع أو مستورد أو تاجر جملة أو نصف جملة أن يقدم للشترين فاتورة معتمدة ميدياً فيها (١) نوع السلعة المبعة ومقدارها ورقم العينة إذا تعلق البيع بأقمشة صوفية مستوردة للرجال (٢) الثمن

المدفوع ونسبة الربح " للسلع المحددة الربح في تجارتها " (٣) سعر البيع للمستهلك إذا حصل البيع مباشرة من المستورد أو تاجر الجملة أو تاجر التجزئة أو من أحدهم إلى المستهلك للسلع المحددة الربح في تجارتها (٤) تاريخ البيع (٥) ما إذا كان يبيع السلعة بصفته صاحب مصنع أو مستورداً أو تاجر جملة أو نصف جملة أو تاجر تجزئة . كما يجب على تجار التجزئة أن يسلموا للمشتري مثل تلك الفاتورة إذا طلبت منهم " ويبين من هذا النص أن شرط العقاب يختلف تبعاً لما إذا كان البائع من أصحاب المصانع والمستوردين أو تجار الجملة أو نصف الجملة أو هو من تجار التجزئة . لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه لم يبين صفة الطاعنين التي انطبق بها نص المادة سالفة الذكر عليهما ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً البيان واجباً نقضه ، وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقى أوجه الطعن .

(٢٣٩)

القضية رقم ١٦٠٧ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وباسيل موسى بك المستشارين .

حكم . تسببه . الاستناد فى الادانة الى ما لا أصل له فى الأوراق . نقضه .

إذا كان الحكم قد استند فيما استند اليه فى إدانة المتهم إلى ما قاله من أنه اعترف فى مذكرته بأنه أخذ الأتربة من الأتبان المؤجرة له من المجنى عليه ، وكان يبين من أوراق الدعوى أن المتهم لم يعترف فى مذكرته بما أسنده اليه الحكم ، فإن الحكم يكون قد أقام قضاءه بإدانة الطاعن على ما ليس له أصل فى الأوراق مما يعيبه ويستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز طلخا سرق الأتربة المبينة القدر والقيمة بالمحضر من الأرض الزراعية المملوكة لحسن أحمد الفار ، وطلبت عقابه بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات . وقد ادعى حسن أحمد الفار بحق مدنى قبل المتهم وطلب القضاء له عليه بمبلغ قرش صاغ واحد بصفة تعويض . ومحكمة طلخا الجزئية قضت فيها بحضور يا بتاريخ ٩ إبريل سنة ١٩٥١ بمادة الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة وإلزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ تعويضا والمصاريف المدنية . فاستأنف المتهم ومحكمة المنصورة قضت فيها بحضور يا بتاريخ ٢٧ يونيه سنة ١٩٥١ بتأييد الحكم المستأنف والزمتم المتهم بالمصاريف المدنية الاستثنائية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ دانه بسرقة الأتربة قد انطوى على خطأ في الاستناد ذلك أنه استند في إدانته إلى أنه اعترف في المذكرة المقدمة منه بأنه أخذ الأتربة من الأرض المؤجرة له من المدعى بالحق المدنى في حين أنه لم يقل ذلك .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استند فيما استند اليه في إدانة الطاعن الى ما قاله من أنه اعترف في مذكرته بأنه أخذ الأتربة من الأتيطان المؤجرة له من المحنى عليه ، والرجوع إلى أوراق الدعوى التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لاطمن يتبين أن الطاعن لم يعترف في مذكرته بما أسنده اليه الحكم ، لما كان ذلك ، فن الحكم المطعون فيه يكون قد أقام قضاءه بإدانة الطاعن على ما ليس له أصل في الأوراق الأمر الذى يعيبه ويستوجب نقضه ، وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(٢٤٠)

القضية رقم ١٦٠٩ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسنى بك ومصطفى قاضل بك واسماعيل مجدى بك وباسمى موسى بك المستشارين

ارتباط . متهم بالشروع فى القتل أمام محكمة الجنايات و بإحراز سلاح بدون ترخيص أمام محكمة الجنح . دفعه بعدم اختصاص محكمة الجرح بناء على أن هذا السلاح أسند اليه أيضا أنه استعمله فى وافعة الشروع فى القتل . رفضه وتوقيع عقوبة على المتهم . خطأ .

إن المادة ٣٢ من قانون العقوبات تنص فى فقرتها الثانية على أنه " إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم " .

فاذا كان الثابت بالحكم أن واقعة الدعوى تخلص في أن المجنى عليه كان عائدا من حقله وبينما هو في طريقه إلى بلدته أطلق عليه المتهم عيارا ناريا من فرد كان معه وأن هذا الفرد ضبط واعترف المتهم بالتحقيقات باحرازه له بدون ترخيص وتبين من فحصه أنه عبارة عن آلة نارية بنحروطوش عيار ١٦ وأنه صالح للاستعمال، وكان المتهم قد دفع في المذكرة المقدمة منه للمحكمة الاستئنافية بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى بناء على أن السلاح المسند اليه إحرازه بدون ترخيص أسند إليه أيضا أنه استعمله في واقعة شروع في قتل لما يفصل فيها بعد ، لما كان ذلك وكانت واقعة الدعوى كما بينها الحكم المطعون فيه توحى بالارتباط الذي يقول به الطاعن ، ومع ذلك قضت المحكمة برفض الدفع وبتوقيع عقوبة على المتهم ، فان حكمها يكون معيبا مما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن في قضية الجنحة رقم ٣٠٥٥ سنة ١٩٥٠ بأنه بدائرة مركز الصف - أحرز سلاحا ناريا من غير الأسلحة الحربية (فردا بنحروطوش بدون ترخيص ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ١/٩ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ ، ومحكمة جنح الصف قضت حضوريا عملا بمواد الانهاام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل مع المصادرة . فاستأنف المتهم الحكم كما استأنفته النيابة . ومحكمة الجيزة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض الدفع المقدم منه بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى ودائه باحراز السلاح الناري قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه أسند اليه أيضا استعمال هذا السلاح

ذاته في جريمة شروع في قتل أحيل من أجلها إلى محكمة الجنايات وان الارتباط القائم بين الجريمتين يقتضي اعتبارهما جريمة واحدة والقضاء فيهما بمقوبة واحدة هي المقررة لأشدهما عملا بنص المادة ٢٢/٢ من قانون العقوبات ، والمحكمة التي تملك ذلك هي محكمة الجنايات المطروحة عليها واقعة الجناية .

وحيث إنه لما كان الثابت بالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن واقعة الدعوى تخلص في أن عبد القادر عبد الجواد كان عائدا من حقله ويدنا هو في طريقه إلى بلدته أطلق عليه المتهم عيارا ناريا من فرد كان معه وأن هذا الفرد ضبط واعترف المتهم في التحقيقات بإحرازه له بدون ترخيص وتبين من فحصه بمعرفة الطبيب الشرعي أنه عبارة عن آلة نارية بنحرطوش عيار ١٦ وأنه صالح للاستعمال وكان الثابت من الاطلاع على أوراق الدعوى التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من الطعن أن الطاعن دفع في المذكرة المقدمة منه للمحكمة الاستئنافية بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى بناء على أن السلاح المسند اليه إحرازه بدون ترخيص أسند اليه أيضا أنه استعمله في واقعة شروع في قتل قدمتها النيابة إلى قاضي الإحالة الذي قرر في ٧ من مارس سنة ١٩٥١ إحالته من أجلها إلى محكمة الجنايات ، وكان الثابت من الأوراق أيضا أن واقعة الجناية المشار إليها والمقيدة برقم ١٧٧٩ سنة ١٩٥٠ (الصف) كان محمدا انظرها أمام محكمة جنايات الجيزة جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٥١ ولما انفصل فيها ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٢ تنص في فقرتها الثانية على أنه " إذا وقت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم " وكانت واقعة الدعوى كما بينها الحكم المطعون فيه توحى بالارتباط الذي يقول به الطاعن ، مما كان يتعين منه على محكمة الجناح الحكم بعدم الاختصاص ، فان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع وبتوقيع عقوبة على الطاعن من أجل إحراز السلاح يكون معيبا مما يستوجب نقضه والقضاء بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى .

(٢٤١)

القضية رقم ٤٥ سنة ٢٢ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسن بك وكيل المحكمة و ابراهيم خليل بك ومحمد احمد غنيم بك وحافظ سابق بك المستشارين .

تعويض . التضامن بين المسؤولين عن العمل الضار . واجب سواء كان الخطأ عمداً أو
غير عمدي .

إن التضامن في التعويض بين المسؤولين عن العمل الضار واجب طبقاً
للمادة ١٦٩ من القانون المدني يستوى في ذلك أن يكون الخطأ عمداً أو
غير عمدي .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه بدائرة مركز شبراخيت . أولاً - مع آخر حكم عليه
تسبباً في جرح الاستاذ السيد علام ونجله عصام من غير قصد ولا تعمد وكان
ذلك ناشئاً عن إهمالهما وعدم انتباههما وعدم مراعاة اللوائح بأن قاد الأول
سيارة بدون رخصة قيادة وبها المجنى عليهما ولم ينتبه الى قدوم قطار الدلتا قيادة
الثاني وذلك حال أن كان الثاني يقود القطار ولم يستعمل جهاز التنبيه ويربط
عند رؤيته السيارة قيادة المتهم الأول بالقطار قيادة الثاني وأصيب المجنى عليهما
بالأصابات الموصوفة بالكشف الطبي : وطابت عقابهما بالمواد ٢٤٤ و ١٧
و ٤٠ و ١٣ و ٣٢ من لائحة السيارات . وقد ادعى الاستاذ السيد علام بحق
مدنى قبل المتهم وآخرين ومدير شركة سـ كك حديد الدلتا المصرية بصفته
مسئولين عن الحقوق المدنية وطلب القضاء له عليهم متضامنين بمبلغ خمسة آلاف
جنيه بصفة تعويض ومحكمة جناح شبراخيت الجزئية قضت عملاً بالمادة ٢٤٤
من قانون العقوبات . أولاً - بحبس المتهم شهراً مع الشغل . ثانياً - بالزام

المتهم مع آخرين ومع حضرة مدير شركة سكك حديد الدلتا المصرية بالتضامن فيما بينهم بأن يدفعوا على سبيل التعويض للمدعى المدنى مبالغ ألف جنيه فاستأنف المتهم والمسئول بالحق المدنى والمدعى بالحق المدنى الحكم الأول بتاريخ أول مايو سنة ١٩٥١ والثانى بتاريخ ٥ من الشهر المذكور والثالث بتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٥١ وقيد استئنافهم برقم ٨٤٩ سنة ١٩٥١ ومحكمة دمنهور الابتدائية قضت بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريمه ٢٠ جنيتها — وبالنسبة للدعوى المدنية ١ — بعدم قبول الاستئناف المقدم من شركة الدلتا لرفعه من غير ذى صفة و ٢ — وبقبول استئناف المدعى المدنى شكلا وفى موضوع الدعوى المدنية بتعديل الحكم المستأنف وبالزام المتهم مع ابراهيم فرح أنيس (صاحب السيارة) ومدير شركة سكة حديد الدلتا على وجه التضامن بأن يدفعوا للمدعى المدنى مبلغ ١٥٠٠ جنيه ألف وخمسمائة جنيه . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بالإصابة الخطأ وقضى عليه بالتعويض على وجه التضامن قد اخطأ فى تطبيق القانون ، فضلا عن قصوره وإخلاله بحق الدفاع ، ذلك أن لائحة السكك الحديدية توجب على قائدى السيارات أن يتبعدوا بسياراتهم عن خط السكة الحديد عند اقتراب القطارات ، وإذا كان قائد السيارة التى كان الحبنى عليهما فيها قد وقف بها على خط السكة الحديد حال قدوم قطار سكة حديد الدلتا الذى كان يقوده هو فإن خطأ قائد السيارة يكون السبب المباشر للحادث ولا وجه لمساءلته هو عنه ثم أن الحكم إدانته وقائد السيارة جنائيا باعتبار أن الحادث وقع نتيجة خطأ مشترك بينهما قد قضى بالزامهما بأداء التعويض متضامين مع أن الخطأ غير عمدى مما كان يقتضى قسمة التعويض بينهما بنسبة قدر نصيب كل منهما فى الخطأ إذ لا سند من القانون للحكم بالتضامن ، هذا الى أن الحكم لم يبين وجه الخطأ الذى وقع من الطاعن ولم يورد الدليل عليه ، ويضيف الطاعن انه

طلب الى المحكمة الانتقال الى مكان الحادث ومعاينته بحضور مهندس فنى فى شئون القطارات كى تبين ان خطأ ما لم يقع منه فلم تجبه المحكمة الى طلبه وردت عليه رداً غير سديد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها بما فى ذلك ركن الخطأ وراطة السببية بينه وبين الاصابة ، وأورد الأدلة التى استخلص منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعن وفنده وامطره للاعتبارات التى ذكرها . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم من أدلة واعتبارات من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهى اليه ، فإن ما يشير به الطاعن فى طعنه لا يكون له محل ، ولا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير أدلة الدعوى مما لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض . أما ما يقوله الطاعن بصدد انتقال المحكمة للعناية فردود بأن الحكم قد تعرض لهذا الطلب ورفضه لاسباب التى مؤداها ان الدعوى لم تكن فى حاجة إلى هذا الاجراء ، وأما يقوله عن التعويض فردود بأن التضامن فى التعويض بين المسئولين عن العمل الضار واجب طبقاً للمادة ١٦٩ من المانون المدنى يستوى فى ذلك أن يكون الخطأ عمدياً أو غير عمدي .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير اساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ٣١ مارس سنة ١٩٥٢

(٢٤٢)

القضية رقم ١٦٠٠ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة - حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك
المستشارين .

طعن . - متهم لم يقدم نفسه لتنفيذ الحكم عليه بعقوبة . عقيدة الحرية قبل يوم الجلسة . سقوط طعنه .
كون التقرير بالطعن قد حصل فى ظل القانون القديم . لا يمنع من سقوط الطعن .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائى الصادر على الطاعن
بعقوبة الحبس لمدة ستة أشهر ولم يتقدم لتنفيذ هذا الحكم عليه إلى اليوم المحدد
لنظر طعنه فإنه يتعين الحكم بسقوط الطعن ولو أن التقرير به قد حصل فى ظل
القانون القديم . ذلك بأن المادة ٤٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية إذ
اشتطت نظر الطعن بطريق النقض أن يقدم الطاعن نفسه للتنفيذ قبل يوم
الجلسة قد قررت قاعدة فى شأن تنظيم نظر الطعون أمام هذه المحكمة ومن ثم فإنه
يتعين إعمال حكمها من وقت العمل به . هذا القانون وليس فى ذلك تسوؤ لمركز
المحكوم عليهم إذ هم ليس لهم الحق فى الهرب من تنفيذ الأحكام الصادرة عليهم
لمجرد صدور هذه الأحكام أو تقريرهم بالطعن فيها بطريق النقض قبل صدور
القانون الجديد .

الوقائع

اتهمت النيابة كلا من : ١ - عبد الحليم العجمى بجمعة و ٢ - جودة
عفيفى عفيفى هيكى و ٣ - محمود عفيفى عفيفى هيكى (الطاعنين) و ٤ - حنفى

السيد على بأنهم بدائرة قسم الوايلي محافظة القاهرة شرعوا في سرقة أجولة الأرز الموضوفة بالحضر من رسالة لمصاحبة سكة حديد الحكومة المصرية حالة كون المتهمين الأولين يحملان سلاحا ظاهرا (بندقية) وخاب أثرا لجريرة لسبب خارج عن إرادتهم وهو ضبطهم متلبسين . وطابت عقابهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٣١٦ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الوايلي الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٨ عملا بمواد الاتهام بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني والثالث وبها وبالمادتين ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الرابع مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات لجميع المتهمين بحبس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل . فعارض المحكوم عليهم في هذا الحكم وقضى في معارضتهم بتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهمون . كما استأنفت النيابة ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا للثلاثة الأول وغيابيا للرابع بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الأستاذ عبد العزيز عبده المحامي الوكيل عن الطاعنين في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة .

من حيث إن النيابة العامة قد طابت الحكم بسقوط الطعن بالنسبة إلى الطاعن الأول لأنه لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة كما تقضى بذلك المادة ٤٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

وحيث إن المادة ٤٣٤ المشار اليها تنص على أنه " يسقط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة " ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر على الطاعن بعقوبة الحبس لمدة ستة شهور ولم يتقدم لتنفيذ هذا الحكم عليه إلى هذا اليوم المحدد لنظر طعنه فانه يتعين الحكم بسقوط الطعن واو أن التقرير به قد حصل في ظل القانون القديم . ذلك لأن المادة ٤٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية إذ اشترطت لنظر الطعن بطريق النقض أن يقدم نفسه للتنفيذ قد قررت قاعدة في شأن تنظيم نظر الطعون أمام هذه المحكمة ومن ثم فإنه يتعين إعمال حكمها

من وقت العمل بهذا القانون وليس في ذلك تسوية لمركز المحكوم عليهم إذ ليس لهم الحق في التهرب من تنفيذ الأحكام الصادرة عليهم لمجرد صدور هذه الأحكام أو تقريرهم بالطعن فيها بطريق النقض قبل صدور القانون الجديد .

وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون بالنسبة إلى الطاعن الثاني .

وحيث إن هذا الطاعن يدعى طعنه على أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة السرقة قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الأفعال المنسوبة إليه أو صحت لا تعدو أن تكون أعمالاً تحضيرية لا عقاب عليها في القانون .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فقال "بما أن وقائع الحادث تتحصل في أن المتهم الأول وهو عسكري تابع لحكمدارية السكة الحديد كان معيناً بمحطة كوبري القبة للحراسة ومن ضمن حراسته أجولة أرز وردت إلى المحطة برسم الجيش المصري وكان المتهم الثاني وهو عسكري من بلوكات النظام معيناً لحراسة خط السكة الحديد على مقربة من محل الحادث فاستقر عزمهما على سرقة بعض الأرز من الأجولة الموجودة بالمحطة وذهب المتهم الثاني بصحبة أخيه المتهم الثالث حاملاً جوالاً فارغاً لسرقة الأرز منه إلى بعض المقاهي حيث وجدوا المتهم الرابع وهو حوذي عربية نقل جالسا فاتفق الثاني على نقل أربعة أجولة من الأرز مقابل ٦٠ قرشا فاستلقت ذلك نظر الشاهد سيد مصطفى كحيل الذي لاحظ أن هذا أجر كبير بالنسبة لنقل أربعة جوالات من الأرز فذهب مع المتهمين الثاني والثالث والرابع إلى محل الحادث حيث وقف الرابع بعربته في ركن مظلم قريب مع الشاهد وانصرف الثاني والثالث إلى محل الحادث وعندئذ قصد الشاهد إلى ناظر المحطة وأبلغه بالحادث فقام بصحبة زميل له وضبطا المتهمين الأول والثاني والثالث فوق جوالات الأرز داخل سور المحطة وكان كل من الأول والثاني يحمل بندقيته الأميرية وفي تلك الأثناء كان قد وصل العسكري يوسف اسماعيل إلى مكان وجود العربية فاشتبه في أمر العريجي المتهم الرابع وسأله عن سبب وجوده فأجابته بأنه يبحث عن شحنة

لاضاعة قنديل العربية فساقه إلى القسم“ ولما كانت الأفعال التي أثبت الحكم وقوعها من الطاعن هي بدء لتنفيذ الفعل المكون لجريمة السرقة فهي بذلك تكون الركن الماسد للشروع كما هو معروف في القانون ، ولذا فإن الطعن لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيينا رفضه موضوعا .

(٢٤٣)

القضية رقم ١٧٠٦ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وبأبى موسى بك المستشارين .

رأفة . جريمة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة . الحكم على المتهم بالحبس لمدة ثلاثة أشهر تطبيقا لقاعدة ١٧ من قانون العقوبات . خطأ . يجب أن لا تنقص مدة الحبس عن ستة أشهر . إن المادة التاسعة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ تنص في فقرتها الثالثة على أنه يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة على حيازة أو احراز السلاح الناري إذا كان السلاح من الأنواع المبيينة في الجدول (ب) الملحق بالقانون ومنها البنادق التي تطلق برصاص ، فإذا كان الحكم قد دان المتهم لاحرازه سلاحا ناريا يطلق الرصاص بدون ترخيص وعاقبه بالحبس لمدة ثلاثة أشهر تطبيقا للواد ١٢ و ١٣ و ١٤ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ و ١٧ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد خالف القانون إذ أن المادة ١٧ من قانون العقوبات إذ أجازت عند استعمال الرأفة أن تستبدل بعقوبة الأشغال الشاقة عقوبة السجن أو الحبس قد اشترطت أن لا تنقص مدة الحبس عن ستة أشهر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده المذكور في قضية الجناية رقم ٢٤٣٩ المنيا سنة ١٩٥٠ بأنه بناحية عزبة الحكيم مركز ومديرية المنيا : أحرز سلاحا ناريا يطلق

الرصاص "بندقية ايطالى" بدون ترخيص . وطلبت من قاضى الاحالة إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١٢ و ٣/٩ و ١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ فقرر بذلك ومحكمة جنايات المنيا قضت فيها حضوريا وعملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة أحمد السيد العمرى بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور ومصادرة السلاح المضبوط . فطعن الأستاذ محمد على دبش بك رئيس نيابة المنيا فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إزدان المتهم "المطعون ضده" بأحراز السلاح النارى الذى يطلق الرصاص بدون ترخيص طبقا للمواد ١ و ٣/٩ و ١٢ من القانون ٥٨ لسنة ١٩٤٩ و ١٧ من قانون العقوبات ، قد أخطأ فى تطبيق القانون حين قضى بمعاينته بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر لأن العقوبة المقررة لهذه الجريمة هى الأشغال الشاقة المؤقتة وما كان يجوز أن تنزل العقوبة مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات عن الحبس لمدة ستة أشهر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد دان المتهم لإحرازه سلاحا ناريا يطلق الرصاص (بندقية ايطالية) بدون ترخيص وعاقبه بالحبس لمدة ثلاثة شهور تطبيقا للمواد ١ و ٣/٩ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ و ١٧ من قانون العقوبات . ولما كانت المادة التاسعة السالفة الذكر تنص فى فقرتها الثالثة على أنه يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة على حيازة أو إحراز السلاح النارى إذا كان السلاح من الأنواع المبينة فى الجدول (ب) الملحق بالقانون ومنها البنادق التى تطلق برصاص وكانت المادة ١٧ عقوبات إذ أجازت عند استعمال الرأفة أن تستبدل بعقوبة الأشغال الشاقة ، عقوبة السجن أو الحبس قد اشترطت أن لا يتنص الحبس عن ستة شهور . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون ومن ثم يتعين نقضه وتطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى .

(٢٤٤)

القضية رقم ١٣ سنة ٢٢ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسني بك وكيل المحكمة ومحمد أحمد غنيم بك واستايعيل مجدى بك ومصطفى حسن بك
المستشارين .

(أ) تفتيش . اذن النيابة في اجرائه اعتمادا على تحريات البوليس . إقرار محكمة الموضوع
ذلك . تبين الحكم أن الشخص الذى حصل تفتيشه هو بذاته المقصود بالتفتيش
دون غيره . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . لا تقبل .

(ب) شاهد . اعتماد المحكمة على أقواله في التحقيق دون أن تسمعه بالجلسة . جائز ما دامت
المحكمة قد أجرت تحقيق الدعوى بالجلسة وسمعت شهودها .

١ — ما دامت النيابة حين أصدرت إذن التفتيش قد اعتمدت على تحريات
ضابط البوليس ، مما مفاده انها رأتها كافية لتسويغ هذا الاجراء ، ثم أقرتها
على ذلك محكمة الموضوع ، ومادام الحكم قد بين بما أورده من أدلة أن المتهم
الذى حصل تفتيشها هو بذاتها التى كانت مقصودة بالتفتيش دون غيرها ، فان
المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة .

٢ — ما دامت المحكمة قد أجرت بنفسها تحقيق الدعوى بالجلسة وسمعت
شهودها ، فليس ثم ما يمنعها من الاعتماد إلى جانب ذلك ، على ما فى الدعوى من
عناصر أخرى ، ولو كانت أقوال شاهد في التحقيق لم تسمعه بنفسها ما دامت
هذه العناصر كانت مطروحة على بساط البحث أمامها .

الوقائع

انهمت النيابة الطاعنة الأولى بأنها بدائرة مركز سنورس : حازت وأحرزت
جواهر مخدرة (حشيشا) بقصد الاتجار وطلبت عقابها بالمواد ١ و ٢ و ٣٥ / ١

و ٤١ و ٤٤ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ومحكمة جنح سنورس الجزئية قضت
— عملا بمواد الاتهام — بحبس المتهم سنة بالشغل والنفاذ والمصادر وغرامة ٢٠٠ جنيه
فاستأنف وكيل المتهم هذا الحكم في اليوم التالي ليوم صدوره . وفي أثناء نظر
الدعوى أمام محكمة الفيوم الابتدائية دفع الحاضر عن المتهم الأولى ببطلان
إذن التفتيش لصدوره بناء على تحريات غير جدية . وقد وجهت المحكمة المشار
إليها إلى الطاعن اثنان اتهامات شهادة الزور وهي : أنه في يوم ٧ مايو سنة ١٩٥١
بمحكمة الفيوم الكلية : شهد زورا أمامها الأمر المعاقب عليه بالمادة ٢٩٦ ع
وبعد أن أتمت المحكمة المشار إليها نظرها قضت حضوريا بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٥١
عملا بمواد الاتهام برفض الدفع ببطلان التفتيش وفي الموضوع أولا — بتأييد
الحكم المستأنف بالنسبة إلى المتهم عزيزة بركات وثانيا — بحبس المتهم حسن
على سالم لمدة ستة أشهر مع الشغل . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق
التقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن الطاعنة الأولى تبني طعنها على أن إذن التفتيش جاء باطلا لعدم
قيامه على تحريات صحيحة ولأن الاسم الذي صدر به الاذن مخالف لاسم الطاعنة
وتضيف إلى ذلك أن الحكم استند في إدانتها إلى شهادة الضابط والمخبر ، رغم
تناقضهما ، وقد اعتمد أقوال المخبر في محضر البوايس دون أن تسمعه المحكمة
بالجلسة . ويبنى الطاعن الثاني طعنه على أن الحكم المطعون فيه ، قد دانه بجريمة
شهادة الزور من غير أن يبين توافر القصد الجنائي وهو نية تضليل القضاء ،
واقصر عن استخلاص قيام الجريمة من اختلاف شهادته مع شهادة شهود الإثبات
والنفي رغم أن هذا الخلاف لم يقع على واقعة جوهرية من شأنها أن تؤثر في اقتناع
المحكمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما يصلح أن الضابط
محمد علي سنجر علم من التحريات والمراقبة أن المتهم تتجرب بالمواد المخدرة ،
فامتصدر إذنا من النيابة بتفتيشها وتفتيش منزلها ، واصطحب اثنين من رجال

المباحث فوجد المتهم جالسة عند ناصية الشارع المؤدى إلى بيتها ومأها عن اسمها فاضطربت ووضعت يدها في حجرها فأمسك بها وانزع المادة المخدرة منها وانتقل بعد ذلك إلى منزلها ففتشه ولم يجد به شيئا ، ثم سلمها إلى شيخ الخفراء وهو الطاعن الثاني للذهاب بها إلى نقطة البوليس . ثم عرض الحكم للدفع ببطلان إذن التفتيش فقال إن الضابط قد شهد بأن المتهمة هي المقصودة بالتفتيش وأن المتهمة قررت في التحقيق أنه لا يوجد في البلدة من تدعى "عزيرة بعيزق" غيرها . ثم تكلم الحكم عن جريمة شهادة الزور الموجهة إلى الطاعن الثاني فقال إنه شهد أمام المحكمة بأن المتهمة لم تكن موجودة عند التفتيش وأن الضابط كلفه باحضارها بجاء بها من منزل ابنتها ، وقد كذبه في ذلك الضابط ومن رافقه من رجال البوليس ، إذ قرروا أن الضابط إنما سلم المتهمة بنفسه إليه في مكان الحادث لتوصيلها للنقطة كما أن المتهمة نفسها لم تقل إنها كانت في منزل ابنتها . وخلص الحكم من ذلك إلى أن تهمة شهادة الزور ثابتة في حقه وعاقبه عليها . ولما كانت النيابة حين أصدرت إذن التفتيش قد اعتمدت على تحريات ضابط البوليس ، مما مفاده أنها رأتها كافية لتسوية هذا الاجراء ، ثم أقرتها على ذلك محكمة الموضوع ، وكان الحكم قد بين بما أورده من أدلة أن المتهمة التي حصل تفتيشها هي بذاتها التي كانت مقصودة بالتفتيش دون غيرها ، فإن المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة . كما أنه لا وجه لما تزعمه الطاعنة من تناقض بين شهادة الضابط وشهادة المخبر سيد عبد الجواد لأن ما أخذت به المحكمة وبينته في حكمها من شهادة كلا الشاهدين من ضبط المتهمة وتفتيشها والعثور معها على المخدر وتسليمها إلى شيخ الخفراء للذهاب بها إلى النقطة ، لا تناقض فيه . كما أنه لا محل كذلك لما تثيره الطاعنة من اعتماد الحكم على شهادة شاهدين التحقيق دون أن تسمعه المحكمة بالجلسة إذ ما دامت المحكمة قد أجرت بنفسها تحقيق الدعوى بالجلسة وسمعت شهودها فليس ثم ما يمنعها بعد ذلك من الاعتماد إلى جانب ذلك ، على ما في الدعوى من عناصر أخرى ، ولو كانت أقوال شاهد في التحقيق لم تسمعه بنفسها ما دامت هذه العناصر كانت مطروحة على بساط البحث أمامها . هذا — ولما كان الحكم

قد بين واقعة شهادة الزور التي دان الطاعن الثاني بها بما يتوافر فيه جميع أركانها وكانت الواقعة التي شهد بها الطاعن من شأنها — لو صحت — أن تؤثر في الإثبات وبين من محضر الجلسة أن الطاعن قد أصر عليها، فإن ما يثيره في طعنه يكون لا محل له، ويكون الطعن بالنسبة للطاعنين كليهما على غير أساس في موضوعه متعيناً رفضه .

(٢٤٥)

القضية رقم ٢٣٥ سنة ٢٢ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وباسيلى مومى بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

خطف طفل . القصد الجنائى يتحقق بتعمد الجانى انتزاع المخطوف من بيئته وقطع صلته بأهله .
مهما كان غرضه من ذلك .

القصد الجنائى فى جريمة خطف الأطفال يتحقق بتعمد الجانى انتزاع المخطوف من بيئته وقطع صلته بأهله مهما كان غرضه من ذلك .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور فى قضية الجناية رقم ١٢٠٦ سنة ١٩٥٠ أسوان المقيمة بالجدول الكلى برقم ٤٩ سنة ١٩٥٠ بأنه بدائرة بندر أسوان مديرية أسوان خطف الطفل جمعة سليم أحمد الذى لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة ، وكان ذلك بطريق التحايل بأن أوهمه بوجود ذهب ببلدته وأغراه على السفر إليها معه ليحضر من الذهب ما شاء لأهله فصدق منه هذا الزعم وصاحبه فى السفر لهذا الغرض . وطلبت من قاضى الإحالة إحالته على محكمة الجنائيات لمعاقبته بالمادة ٢٨٨/١ من قانون العقوبات . فقرر بذلك ، ومحاكمة جانيات أسوان قضت فيها حضورياً بتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ عملاً بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة جرس ميخائيل شنودة بالحبس مع الشغل لمدة سنتين . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

من حيث إن حاصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بالخطف مع عدم توفر القصد الجنائي لديه ، وقد أثار الدفاع عن الطاعن أمام المحكمة انتفاء هذا القصد لديه ولكن المحكمة أغفلت التحدث عنه في حكمها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ” إن المتهم دأب على الاتصال بأطفال تتراوح أعمارهم بين الحادية عشرة والثمانية عشرة ومن بينهم المجنى عليه جمعه سليم أحمد وكانت له طريقة في التقرب إليهم بأن كان ينظرهم على مقربة من مدرستهم التي يتلقون فيها العلم ويوزع عليهم بعض الحلوى والمأكولات وكان في حديثه معهم يغريهم بالسفر معه إلى قرية الكشع مركز البلينا ... حيث يملأ جيوبهم بالذهب ثم يعودون إلى أهلهم بعد أن يسيبوا هذا الثراء ، وظل على طريقته هذه حتى اعتقد المجنى عليه صحة أقواله واتفق أنه في يوم ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ الموافق ٢١ من محرم سنة ١٣٧٠ ببندر أسوان أن ذهب المجنى عليه مسرعاً إلى منزل والديه حيث اختطف حذاء وجلاباً ثم خرج لا يلوى على شيء بعد أن أفهم أمه أنه ذاهب إلى حفلة عرس عند بعض الجيران وكان هذا القول غير صحيح لأنه كان قد وطد عزيمته على أن يسافر مع المتهم إلى قريته الساق الإشارة إليها سعيًا وراء الذهب على حد قوله ، وقد سافر معه فعلاً في القطار الذي يبرح هذه المدينة بعد ظهر ذلك اليوم ، ولما رجع أبوه سال أمه عنه فأخبرته بما كان منه فتقدم ببلاغ عن الحادث ... وانتهى الحال بأن سافر أخو المتهم حيث حضر بالغلام بعد أن انقضى على غيابه أحد عشر يوماً حيث رجع يوم ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ . وبعد أن أورد الحكم الأدلة على ثبوت هذه الواقعة تعرض للدفاع الطاعن فقال : ” وحيث إن الدفاع عن المتهم أشار إلى أن سفر المجنى عليه معه إنما كان برضاء أهله وهو قول لا يمكن التسليم به ، فإن والد الغلام مثل أمام المحكمة فنفي أنه كان يعلم العلاقة التي بين المذكور وولده وإنما كانت أمه (أي أم الغلام) ترى ولدها مع المتهم المذكور ، كما أنه نفى علمه بسفر ولده ، أما حديث الذهب فإنه علم به بعد الحادث . “

ثم قال في موضع آخر : "وحيث إن الدفاع عن المتهم قال إن سفر المجنى عليه إنما كان تحت بصر أمه وليس أبعد عن الحقيقة من هذا القول فإن المجنى عليه لم يذكر لأمه شيئاً يتعلق بهذا السفر وهي إن علمت بعلاقة ابنها بالمتهم فهي على التحقيق لم تطلع على ما بيته المتهم لابنها في الخفاء من إغرائه على الهرب ، وليس صحيحاً أن هذه العلاقة كانت غير خافية على والدي المجنى عليه ، فإن أباه لم يكن يعلم قطعاً مدى تغافل المتهم في علاقته بابنه . أما القول بأن والد المجنى عليه إنما أقدم على التبليغ لأنه لم ينل من سفر ابنه فائدة فعبث لا يستحق أن يناقش فالثابت أن والد المجنى عليه ذكر في بلاغه الأول أن المتهم أخذ ابنه وهرب به وهذه العبارة الأخيرة تقطع في أن الرجل لم يكن راضياً عن تصرف المتهم على أية صورة من الصور " . ولما كان القصد الجنائي في جريمة الخطف يتحقق بتعمد الجاني انتزاع المخطوف من بيئته وقطع صلته بأهله مهما كان غرضه من ذلك ، فإن الواقعة التي أثبتتها الحكم على الصورة السالفة تتحقق فيها أركان جريمة الخطف ، كما هي معرفة به في القانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٢٤٦)

القضية رقم ٢٣٧ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) غش . بيان نوع المواد المضادة وأثرها في الصحة في الحكم . محله عند توقيع العقوبة
المغلظة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٤١ .

(ب) استئناف النيابة . أثره . حقوبة تكميلية (النشر) . للحكمة أن تقضى به
من تلقاء نفسها .

١ — مادام الحكم قد أدين المتهم بمقتضى الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ التى تعاقب على غش الشئ أو عرضه للبيع مع علمه بذلك أيا كان نوع المواد المضافة إليه فلا محل عندئذ لبيان نوع المواد المضافة وأثرها فى الصحة إذ هذا البيان لا يكون له محل إلا عند توقيع العقوبة المغالطة المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة سالفة الذكر .

٢ — إن استئناف النيابة يترتب عليه نقل موضوع الدعوى برمته إلى المحكمة الاستئنافية واتصال هذه المحكمة به اتصالا ينحوها النظر فيه من جميع نواحيه ، والحكم فيه طبقا لما تراه فى حدود القانون غير مقيدة فى ذلك بأى قيد تضعه النيابة فى تقرير الاستئناف أو طلب تبديله فى جلسة المرافعة . فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى لم تقض بنشر الحكم الصادر على المتهم فى جريدتين على نفقته ، وكانت النيابة قد استأنفت الحكم لعدم ورود صحيفة السوابق ، وطلبت أمام المحكمة الاستئنافية تأييد الحكم المستأنف ، فذلك لا يمنع المحكمة الاستئنافية من أن تقضى بالنشر . وفضلا عن ذلك فإنه لما كان النشر عقوبة تكميلية كان للحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها مع العقوبة الأصلية عند قيام مسوغاتها ولو لم تطلب النيابة ذلك .

الوقائع

اتهمت النيابة كلا من : ١ — محمد عبد الهادى أبو سمرة (الطاعن) ، و ٢ — عبد الهادى محمد عبد الهادى بأنهما بالمنصورة باعا وعرضا للبيع بنسب مغشوشا أضيف إليه نشأ بنسبة مختلفة ، ووضحة بالخير كتقرير المعامل . وطلبت عقابهما بالمادة ١/٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة جنح بنـدر المنصورة قضت حضوريا للأول (الطاعن) وغيايبا للثانى بتغريم كل من المتهمين ١٠ جنيهات والمصادرة وذلك عملا بمادة الاتهام والمادة ٢/٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، فاستأنف المتهم الأول كما استأنفت النيابة . ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت برفض استئناف المتهم وبتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل والمصادرة ، ونشر الحكم فى جريدتى الأهرام والمصرى على نفقة المتهم . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن حاصل الطعن هو أن الطاعن تمسك أمام المحكمة بأن ابن المضبوط في محله ليس له وإنما هو لشخص آخر فاطرحت المحكمة دفاعه هذا وردت عليه ردا غير سليم . ثم إن القانون يشترط للعقاب على الغش أن يكون حاصلًا بإضافة مواد ضارة بصحة الإنسان ولم يعن الحكم المطعون فيه ببيان نوع المواد المضافة وأثرها في الصحة هذا إلى أن الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون حين شدد العقوبة على الطاعن وقضى بنشر الحكم في جريدتين على نفقته تطبيقًا للمادة الثامنة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ مع أن النيابة كانت قد استأنفت الحكم الابتدائي لعدم ورود صحيفة السوابق . وطلبت أمام المحكمة الاستئنافية تأييد الحكم المستأنف مما كان يقتضى عدم تشديد العقوبة على الطاعن مادام قد تبين عدم وجود سوابق له . كما أن النيابة لم تطلب تطبيق المادة الثامنة المشار إليها فما كان يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تنقض بعقوبة النشر من تلقاء نفسها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد الأدلة على ثبوتها في حقه وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها وعرض لدفاع الطاعن المشار إليه في طعنه ولم يأخذ به للاعتبارات السائغة التي ذكرها لما كان ذلك فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل ولا يعدو أن يكون جدلا في تقدير أدلة الدعوى مما تختص به محكمة الموضوع ولا تقبل اثارته أمام محكمة النقض . ولا وجه لما يتهماه الطاعن على الحكم من أنه لم يعن ببيان نوع المواد المضافة إلى ابن وأثرها في الصحة فقد دانه الحكم بقتضى الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ التي تعاقب على غش الشيء أو عرضه للبيع مع علمه بذلك أيا كان نوع المواد المضافة إليه ولا يكون لبيان نوع هذه المواد وأثرها في الصحة محل إلا عند توقيع العقوبة المغلظة المنصوص عنها في الفقرة الثالثة من المادة المتقدم ذكرها . أما ما يقوله الطاعن بصدد تشديد العقوبة والحكم بالنشر فمردود بأن استئناف النيابة يترتب عليه نقل موضوع الدعوى برمته

إلى المحكمة الاستئنافية واتصال هذه المحكمة به اتصالاً يخولها النظر فيه من جميع نواحيه والحكم فيه طبقاً لم تراه في حدود القانون غير مقيدة في ذلك بأى قيد تضعه النيابة في تقرير الاستئناف أو طلب تبديده في جلسة المرافعة . كما أن للمحكمة أن تقضى بالنشر ولو لم تطلب النيابة ذلك إذ أن هذه العقوبة الأخيرة إن هي إلا عقوبة تكيلية للمحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها مع العقوبة الأصلية عند قيام مسوغاتها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٢٤٧)

القضية رقم ٢٤٣ سنة ٢٢ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك المستشارين .

تفتيش . تحريات قدمت الى النيابة وطلب تفتيش الطاعنين ومنازلهم . اذن النيابة في التفتيش لما رآته من جدية التحريات على أن يتم التفتيش في مدة معينة ثم مده قبل انتهائه فترة أخرى أجرى التفتيش خلالها . تفتيش صحيح .

إذا كان الثابت أن البوليس تقدم بتحريات إلى النيابة العامة بأن الطاعن وآخرين يحرزون مخدرات ويتجرون فيها وطلب تفتيشهم وتفتيش منازلهم ، ورأت النيابة جدية هذه التحريات التى بنى عليها طلب الإذن بالتفتيش فأذنت به على أن يجرى تنفيذه في أجل محدود ثم صرحت بمد هذا الأجل قبل انتهائه

إلى فترة أخرى جرى التفتيش في خلالها وأسفر عن ضبط مخدر بملايس الطاعن وأقرت المحكمة النيابة على ما رآته من جدية تلك التحريات — فإن التفتيش يكون صحيحا .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه بدائرة مركز بنها أحرز مواد مخدرة حشيشا وأفيونا بدون ترخيص . وطلبت عقابه بالمواد ٢/١ و ٦/٣٥ و ٣٨ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ومحكمة جناح مركز بنها قضت ببراءة المتهم مما أسند إليه والمصادرة وذلك عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . فاستأنفت النيابة ومحكمة بنها الابتدائية قضت — عملا بمواد الاتهام بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وتغريمه ٢٠٠ جنيه والمصادرة . فطعن الطاعن بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن محصل الوجه الأول أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن استنادا الى تفتيش تم بناء على إذن باطل لأنه صدر امتدادا لإذن سابق لم ينفذ، وسقط بانتهاء الأجل المحدد لإجراء التفتيش المأمور به ، وكان هذا الإذن فضلا عن ذلك باطلا لعدم تأسيسه على تحريات جدية . وقد أثبت الحكم فيما أثبتته من وقائع ما يدل على هذا البطلان مما يحق معه للطاعن أن يتمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن البوليس تقدم بتحرياته إلى النيابة العامة بأن الطاعن وآخرين يحوزون مخدرات ويتجرون فيها وطلب تفتيشهم وتفتيش منازلهم فأذنت النيابة بالتفتيش على أن يجرى تنفيذه في أجل محدود ، ثم صرحت بمد هذا الأجل قبل انتهائه إلى فترة أخرى جرى التفتيش في خلالها وأسفر عن ضبط مخدر بملايس الطاعن . ولما كانت النيابة العامة قد رأت جدية

التحريرات التي بنى عليها طلب الاذن بالتفتيش فأذنت به وأقرتها محكمة الموضوع على ذلك ، وكان التصريح بمد الأجل إن هو في الواقع الا امتداد للاذن الأول الذي صدر صحيحا فإن التفتيش الذي وقع بناء عليه يكون صحيحا كذلك .
وحيث إن الوجهين الثاني والثالث يجملان في القول بأن الحكم دان الطاعن اعتمادا على شهود تضارب أقوالهم ورد على ما أثاره في شأن شهادة الضابط برد غير سليم . كما أغفل التعرض لأقوال شهود النني الذين أيده في دفاعه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها بما لا تناقض فيه . ولما كان للمحكمة أن تأخذ من أقوال الشهود بما تطمئن اليه وتطرح ما عداه ، وكانت المحكمة غير ملزمة بالرد على شهادة شهود النني فإن ما يثيره الطاعن لا يخرج عن كونه جدلا في واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا نقبل إثارة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

أحكام متفرقة

جلسة ٤ فبراير سنة ١٩٥٢

(٢٤٨)

القضية رقم ١٠٥٤ سنة ٢١ القضائية :

رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة ومحمد أحمد غنيم بك و اسماعيل مجدى بك ومصطفى حسن بك
المستشارين :

حكم . تسببيه . عود للتشرد . اقتصار الحكم فى بيان الواقعة على أن المتهمة سبق الحكم عليها فى
جريمة تخريض على الفسق والمجور . قصور .

إن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ قد عرفت
التشرد بأنه "يعد متشردا طبقا لأحكام هذا المرسوم بقانون من لم تكن له
وسيلة مشروعة للعيش ولا يعد كذلك من كان صاحب حرفة أو صناعة حين
لا يجد عملا". وتنص المادة الرابعة منه على عدم مريان أحكام هذا القانون
على النساء إلا إذا اتخذن وسيلة غير مشروعة وإذن فإذا كان الحكم قد اقتصر
فى بيان واقعة العود للتشرد التى عاقب المتهمة من أجلها على قوله إنه حكم عليها
يوم كذا بغرامة خمسين قرشا لضبطها تخرض على الفسق والمجور دون أن يعنى
بيان واقعة عودها للتشرد وتاريخها فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب
نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها بعابدين عادت لحالة التشرد رغم سابقة
الحكم عليها بالمراقبة فى القضية ٨٧٤٢ سنة ١٩٤٨ روض الفرج بأن اتخذت
لنفسها وسيلة غير مشروعة للعيش وطلبت عقابها بالمواد ٢/٢ و ٥ و ٩ و ١٠

من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ : ومحكمة عابدين قضت عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة اشهر مع الشغل ووضعها تحت مراقبة البوليس لمدة سنة واحدة في المكان الذى يعينه وزير الداخلية وذلك بعد انتهاء تنفيذ عقوبة الحبس عليها مع التنفيذ فاستأنفت ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه دان الطاعنة بجرمة العود إلى التشرد ، مع أن الواقعة التى عاقبها من أجلها لا تتوافر فيها أركان هذه الجريمة .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة بجرمة العود لحالة التشرد بعد سبق الحكم عليها بالمراقبة فى القضية رقم ٨٧٤٢ سنة ١٩٤٨ بأن اتخذت لنفسها وسيلة غير مشروعة للتعيش قد قال فى بيانه للواقعة "إن أحد الضباط ضبطها تحرض على الفسق والفجور وحرر لها عن ذلك محضر رقم ٧٢١٩ سنة ١٩٥٠ وقدمت للمحاكمة وحكم بتغريمها ٥٠ قرشا بجلسة ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٠ وأنه يتبين من صحيفة سوابقها بالقسم أن لها سبعة سوابق فى التحريض على الفسق والفجور وأنها أذرت متشردة فى القضية رقم ٢٥٨٤ سنة ١٩٤٦ جنح عابدين بتاريخ ١١ يونية سنة ١٩٤٦ وأنها حكم عليها فى القضية ٤٧٤٢ سنة ١٩٤٨ بالمراقبة لعودتها الى التشرد كما حكم عليها فى القضية ٨١٨٩ سنة ١٩٤٩ جنح الأزبكية بالحبس ستة شهور والمراقبة لعودتها للتشرد ثانية . وقررت المتهمه أنها تابت وتزوجت من شخص يدعى محمد احمد ولكن تبين لها أنه متزوج من أخرى فطلبت منه الطلاق فطلقها وأن لديها نقودا مدخرة قدرها ٥٠٠ جنيه بدقتر توفير البريد . ومن حيث أنه تبين مما سبق أن المتهمه تتخذ وسيلة غير مشروعة للتعيش وليس لها من يولها باعترافها وأنها عائدة للتشرد ويتعين إذن عقابها طبقا للمواد المطلوبة " ولما كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ قد عرفت التشرد بأنه "بعد تشردا

طبقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون من لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش ولا يعد كذلك من كان صاحب حرفة أو صناعة حين لا يجد عملاً "وكانت المادة الرابعة منه قد نصت على عدم سرية أحكام هذا القانون على النساء إلا إذا اتخذن التحريض على الفسق والفجور .. وسيلة للتعيش . لما كان ذلك وكان الحكم قد اقتصر في بيانه للواقعة التي عاقب الطاعنة من أجلها على قوله إنه حكم عليها في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٠ بغرامة خمسين قرشاً لضبطها تخرض على الفسق والفجور دون أن يعنى ببيان واقعة عودها للتشرد وتاريخها فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

(٢٤٩)

القضية رقم ١١٢٨ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدى بك وحافظ سابق بك المستشارين

هتك العرض بالقوة . مفاجأة المتهم المجنى عليها أثناء وقوفها في الطريق وضغط اليتما بيده .
تحقق الجريمة .

متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم فاجأ المجنى عليها أثناء وقوفها بالطريق وضغط اليتما بيده فإن جنائية هتك العرض بالقوة تكون قد تحققت لما في ذلك من مباغتته المجنى عليها بالاعتداء المسمى على جسمها في موضع يتأذى عرض المرأة من المساس بحرمته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم عابدين . هتك عرض الأنسة فاطمة عبد الرحيم عثمان ذهني التي لم تبلغ من العمر ستة عشر سنة كاملة بالقوة بأن باغتتها في غفلة منها أثناء وقوفها بالطريق وضغط اليتما بين أصابعه (قرصها) .

وطلبت من قاضى الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٦٨ - ٢ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات مصر قضت عملاً بإدانة الاتهام — بمعاينة عبد الله أحمد شهاب بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن يقول إن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ دانه على أساس أن ظرف الإكراه متوفر فى حين أن ما قاله من مفاجأة الطاعن للمجنى عليها ومباغتته إياها لا يكفى وحده لتحقيق الإكراه بل يجب أن تكون هناك ظروف وملابسات يصح معها القول بأنه قد وقع من المتهم فعل مستقل وقائم بذاته يجوز إعطاؤه حكم الإكراه وقد قصر الحكم المطعون فيه عن بحث ركن الإكراه على ضوئه ما تقدم . كذلك لم يستظهر القصد الجنائى إذ أنه من المقرر فى جرائم هتك العرض أن يكون الموضع الذى اعتدى عليه من جسم المجنى عليها هو عورة بذاته . أما إذا لم يكن كذلك فإن الملابسات والظروف هى الفيصل فى أن يكون الفعل قد بلغ من الفجش ما يمس العرض وهذا أمر يخضع لما تواضع عليه العرف وجرى به التقاليد . والحكم المطعون فيه لم يبين ذلك بوضوح أو يحدد الموضع بجلاء . كما جاء قاصراً فى بيان العمد من جانب الطاعن والرد على دفاعه من أنه لابس المجنى عليها عفا . ويضيف الطاعن أن الحكم استند فى تقدير سن المجنى عليها إلى خطاب مدرسى فى حين أن هذا الخطاب خال مما يشير إلى وجود شهادة ميلاد ومن ثم كان القول بتوفر الظرف المشدد للجريمة لا يستند إلى أساس صحيح ولا يرد على ذلك أن العقوبة مبررة لتوفر ظرف الإكراه لأن هذه النظرية لا تقبل إلا حيث يكون الخطأ فى التكييف القانونى ولا محل لها حيث يكون فى بيان الواقعة أو فى مقوماتها أو أدلتها . وأخيراً يقول إن الحكم أسند إلى والد المجنى عليها قولاً لم يقله وأستند فى تدعيم التهمة إلى وقائع سابقة على الحادثة كان لها أثر فى تكوين عقيدة المحكمة وذلك دون أن تجرى فيها تحقيقاً .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان بها الطاعن فقال : ” وحيث إن واقعة هذه الدعوى كما استظهرتها المحكمة من التحقيقات ومما دار بالجلسة تتحصل في أن المجنى عليها خرجت من منزلها في صحبة خادمتها لكي تنتظر سيارة المدرسة وأثناء وقوفها حضر المتهم وباغتها بأن (قرصها) في أليتها وجرى فتبعته وأمسكته وصفعته واستغاثت فوافتها خادمتها كما حضر جندي البوليس وأمسك المتهم ثم نزل والدها الذي كان قد شاهد الحادث من النافذة وذهب مع الجميع إلى قسم البوليس كما تبين من أقوال المجنى عليها ووالدها أن المتهم سبق أن اعتدى عليها اعتداءات مماثلة في مرات سابقة دون أن يوفق إلى ضبطه أحد . ولما كان ما أثبتته المحكمة من أن الطاعن فاجأ المجنى عليها أثناء وقوفها بالطريق وضغط أليتها بيده لتحقيق فيه جريمة هتك العرض بالقوة لما في ذلك من مباغتها بالاعتداء المادي على جسمها في موضع يتأذى عرض المرأة من المساس بحرمته . لما كان ذلك وكان ما يقوله عن تقدير سن المجنى عليها هو من قبيل الدفاع الذي يتطلب تحقيقا موضوعيا فليس له أن يثيره لأول مرة أمام هذه المحكمة . هذا فضلا عن انتفاء المصاحبة في التمسك به لأن العقوبة المقررة بها مبررة بتوفر ظرف الإكراه . لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . وأما ما يقوله في باقي أوجه الطعن فردود بأن ما ذكرته المحكمة من ذلك له سنده ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها وأنه في حقيقته لا يعدو كونه جدلا موضوعيا لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٢٥٠)

القضية رقم ١١٣٥ سنة ٢١ القضائية :

رياسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات
أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة ومحمد أحمد غنيم بك واسماعيل مجدى بك وحافظ سابق بك
المستشارين .

اثبات : قواعد الإثبات ليست من النظام العام . عدم تمسك المتهم بالإثبات بالكتابة .
فعليه على الحكم أنه أجاز اثبات عقد الوكالة الذى تزيد قيمته على عشرة جنيهات بالشهود .
لا يقبل .

إن قواعد الإثبات ليست من النظام العام ، فكما يملك الخصم أن يقر بالحق
لخصمه فيعفيه بذلك من إقامة الدليل عليه فإنه يجوز له أن يتنازل صراحة أو ضمنا
عن حقه فى التمسك بالإثبات بالطريق الذى رسمه القانون ويقبل منه أى دليل
سواه . وإذن فإذا كان المتهم قد ناقش الشهود ولم يدفع قبل سماعهم بعدم جواز
الإثبات بغير الكتابة فلا يقبل منه من بعد أن ينعى على الحكم أنه أجاز اثبات
عقد الوكالة الذى تزيد قيمته على عشرة جنيهات بشهادة الشهود .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم عابدين أولا - توصل الى الاستيلاء
على ثلاث سيارات مبينة النوع والقيمة بالمحضر لجوليا فرانسجى باستعمال طرق
احتيالية بأن أوهمها بأن الحكومة تنوى الاستيلاء على أموال اليهود نظرا لحالة
الحرب وطاب منها شراء السيارات باسمه مستغلا نقتها فيه بعد أن قدم لها
أوراقا تثبت ملكيتها لهذه السيارات ثانيا - سرقة المستندات المبينة بالمحضر
للجنجى عليها سالمة الذكر من مسكنها حالة كونه خادما . وطلبت عقابه بالمادتين
١/٣٢٦ و ١/٣١٧ - ٧ من قانون العقوبات . وقد ادعت جوليا فرانسجى بحق

مدنى وطلبت القضاء لها بمبلغ ٢٥ ج . وفى أثناء نظر الدعوى عدلت النيابة وصف التهمة الأولى الى اختلاس ثلاث سيارات . والثانية الى سرقة مستندات وتطبيق المادتين ٣٤١ و ١/٣١٧ من قانون العقوبات . والمحكمة قضت عملاً بالمادتين ١/٣١٧ و ٣٤١ مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبسه ستة أشهر مع الشغل والنفاذ وإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدنى مبلغ ٢٥ ج والمصاريف . فاستأنف حيث قضى بالتأييد ثم طعن بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الوجهين الأول والثانى من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه جاء قاصر الأسباب فقد خلا من أى دليل على سبق وجود المستندات التى دين بسرقتها وعلى أنه هو السارق لها . وليس فيما جاء بالحكم الابتدائى الذى أيدته محكمة ثانى درجة لأسبابه ما يرقى الى مرتبه الدليل المعتبر قانوناً .

وحيث إن الحكم لمطعون فيه بين واقعة السرقة بياناً كافياً وذكر الأدلة التى استخلص منها ثبوتها وهى أدلة من شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليها . لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون له محل لأنه لا يخرج فى حقيقته عن محاولة المجادلة فى تقدير أدلة الدعوى مما تختص به محكمة الموضوع ولا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل الوجهين الثالث والرابع هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون حين أجاز إثبات عقد الوكالة ، الذى هو عنصر جوهرى فى جريمة التبيد التى دين فيها أيضاً والذى تزيد قيمته على عشرة جنيهات ، بشهادة الشهود استناداً الى المادة ٢١٨ من القانون المدنى القديم رغم عدم توفر شروط هذه المادة .

وحيث إنه يبين من محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الطاعن ناقش الشهود ولم يدفع قبل سماعهم بعدم جواز الإثبات بغير الكتابة . لما كان ذلك فإن هذا

منه يعد تنازلا عن حقه في التمسك بضرورة وجود سند كتابي وقبولا منه للاثبات بشهادة الشهود . ذلك لأن قواعد الاثبات ليست من النظام العام فكما يملك الخصم أن يقر بالحق لخصمه فيعفيه بذلك من اقامة الدليل عليه فانه يجوز له أن يتنازل صراحة أو ضمنا عن حقه في التمسك بالاثبات بالطريق الذي رسمه القانون منه أى دليل سواه .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا

(٢٥١)

القضية رقم ٤ سنة ٢٢ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة واسماعيل مجدى بك وباسمى مومى بك وحافظ سابق بك المستشارين .

دفاع . حكم . تسببه . دفاع لم تحققه المحكمة . إدانة المتهم بناء على تقارير لم تقم عليها الدليل . إحلال بحق الدفاع .

إذا كان المتهم يبيع أرزا بسعر يزيد على السعر المقرر قد نفى عن نفسه التهمة بقوله إنه باع أقة الأرز والكيس الذى احتواها بأربعين مليا وأن ثمن الكيس وحده ٢,٥ مليم وثمان أقة الأرز فى التسعيرة ٣٨,٥ مليم وطلب إلى المحكمة أن تأذن له فى تقديم الفوائير الدالة على ثمن الكيس تأييدا لدفاعه ، ولكن المحكمة لم تجبه إلى طلبه ولم تقم من جانبها بتحقيق هذا الدفاع وأدانتة أخذا بأسباب الحكم الابتدائى التى قال فيها إن بيع الكيس بسعر خاص رغم إرادة المشتري يقيم جريمة جديدة معاقبا عليها بنفس مواد الاتهام ، وأضافت إلى ذلك قولها ” إن الكيس الفارغ لم يوزن على حدة حتى يبين نقص الثن فى الأرز وهل يعادل ثمن الكيس الفارغ أو يزيد أو ينقص عنه كما أن المتهمين لم يقدموا دليلا على ما كلفهما كيس الورق الفارغ من ثمن “ . فهذا الحكم يكون قاصرا إذ هو لم يبين دليله

على ما قالته محكمة أول درجة من أن البيع على النحو الذى وقع به تم على غير إرادة المشتري أو أن البائع علق بيع الأرز على هذا الشرط ، كما أنه أ طرح دفاع المتهم بعللة عدم تحقيقه وإقامة الدليل على صحته مع أنه كان واجبا على المحكمة أن تحققه هى أو أن تجيب المتهم إلى ما طلب من تأجيل ليقدم الفواتير التى استند إليها ، وهذا يعيب إجراءات المحاكمة والحكم تبعاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ — لبيب فلتس جرجس و ٢ — قزمان قزمان (الطاعنين) و ٣ — جميل وهيب بأنهم بدائرة قسم الأربكية ، بوصف الأول صاحب المحل المبين بالمحضر والثانى والثالث مسئولين عن إدارته باعوا سلعة مسعرة " أرزا " بسعر يزيد عن السعر المحدد . وطلبت عقابهم بالمواد ١/٩ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ . ومحكمة جناح القاهرة المستعجلة قضت بحضور بالثلاثى وغيبا بالثالث بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٥١ عملاً بمواد الاتهام بالنسبة إلى المتهمين الأولين (الطاعنين) أولاً — بتفريم كل منهما مائة جنيه والمصادرة وشهر مخلص الحكم على واجهة المحل على نفقتهم لمدة شهر واحد . وثانياً — براءة المتهم الثالث . فاستأنف الطاعنان . ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتعديل الحكم المستأنف وتفريم كل منهما ٢٠ جنيه وتأييد المصادرة والإشهار . فطعنا فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاها الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه حين دانهما ببيع الأرز بسعر يزيد عن السعر المقرر قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأنهما دفعا التهمة بأنهما لم يبيعا أرزا بأكثر من السعر المحدد فى التسعيرة ولكنهما باعا أفة الأرز والكيس الذى احتواها بأربعين ملياً . ولما كان ثمن الكيس وحده ٢,٥ مليم و ثمن أفة الأرز فى التسعيرة ٣٨,٥ مليم وكانت زنة الكيس خمسة دراهم و ثمن الخمسة دراهم من الأرز نصف مليم فإن ثمن الأفة من الأرز والكيس معا يكون

٤٠٥ ملیم ویکون الطاعنان قد حصلا من المشتري علی ثمن أقل من الثمن الذی کان یجب علیه دفعه طبقا للسعر المحدد. وقد طلب الطاعنان إلی المحكمة أن تأذن لهما بتقدیم الفواتیر الدالة علی ثمن الكیس والمؤیدة لدفاعهما ولكن المحكمة لم تجبهما إلی ذلك ولم تقم من جانبها بتحقیق هذا الدفاع .

وحيث إنه یبین من الرجوع إلی الحكم المطعون فيه ومحضر جاسة المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية أن محامی الطاعنین تمسك بهذا الدفاع وقال إن الكیس یبلغ ثمنه حوالی ٢٠٥ ملیم وأنه مستعد لتقدیم فواتیر تثبت ذلك وطلب التأجيل لتقدیم هذه الفواتیر ولكن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب ولم تحقق هذا الدفاع ثم قضت بإدانة الطاعنین أخذا بأسباب الحكم الابتدائی الذی قال فی ذلك "أن بیع الكیس بسعر خاص رغم إرادة المشتري یقیم جريمة جديدة معاقبا عليها وفقا لنفس مواد الاتهام" . وأضافت إلی ذلك : "إن الكیس الفارغ الذی وضع فيه الأرز لم یوزن علی حدة لیبان وزنه فارغاً حتى یحدد ثمن النقص فی الأرز بسبب وزن الأرز بالكیس وهل یعادل ثمن الكیس الفارغ أو یزید أو ینقص عنه كما أن المتهمین لم یقدموا دلیلاً علی ما کلفهما کیس الورق الفارغ من ثمن" لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم یقم الدلیل علی ما قاله محكمة أول درجة من أن البیع علی النحو الذی وقع به تم علی غیر إرادة المشتري أو أن البائع علق بیعه الأرز علی هذا الشرط ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد اطلعت دفاع الطاعنین بعلّة عدم تحقیقه وعدم تقدیمهما الدلیل علی صحته مع أنه كان واجباً علیها هی أن تحقیقه أو تجبیهما إلی ما طلباه من التأجيل لتقدیم الفواتیر الّتی استند إلیها فيه . لما كان ذلك فإن إجراءات المحاكمة تكون باطلة مما یعیب الحكم ویستوجب نقضه .

(٢٥٢)

القضية رقم ٥ سنة ٢٢ القضائية :

تموين . تاجر تجزئة مقيدة عليه بطاقات تموين . عدم إعلانه بمكان ظاهر في محله عن وصول مواد التموين اليه . جريمة لا تتطلب توافر قصد جنائي خاص .

ان عدم إعلان تاجر التجزئة المقيدة عليه بطاقات تموين عن وصول مواد التموين اليه بمكان ظاهر في محله ، تلك جريمة لا تتطلب توفر قصد جنائي خاص .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم الدرب الأحمر بوصفه تاجر تجزئة مقيدة عليه بطاقات تموين لم يعلن بمكان ظاهر بمحله عن وصول مواد التموين اليه عن شهر مارس سنة ١٩٥١ . وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من القرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقرار رقم ٢٥٨ سنة ١٩٤٨ و ١ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة جنح القاهرة المستعجلة قضت ببراءة المتهم . فاستأنفت النيابة . ومحكمة مصر الابتدائية قضت عملاً بمواد الإهمام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه مائة جنيه والشهر على واجهة المحل لمدة ستة أشهر على نفقته وأمرت بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة مدة خمس سنين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حين دان الطاعن بأنه ” بوصفه تاجر تجزئة مقيدة عليه بطاقات تموين لم يعلن

يمكن ظاهر من محله عن وصول مواد التموين اليه عن شهر مارس سنة ١٩٥١ .“
ذلك لأنه أقام قضاءه على أن هذه الجريمة تم بمجرد عدم إعلان التاجر بمكان
ظاهر من محله عن وصول مواد التموين اليه يوم وصولها دون حاجة إلى توفر
قصد جنائي خاص في حين أن هذه الجريمة لا تقوم إلا إذا عمد التاجر إلى
تجهيل تاريخ وصول مواد التموين اليه وعدم الاعلان بذاته لا يعدو أن يكون
قرينة على قيام القصد الجنائي يتعين تأييدها بعمل إيجابي يصدر عن المتهم
الأسر الذي لم يستظهره الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر
القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها
وتعرض لدفاع الطاعن فقال ” وحيث إن القرار ٩٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقرار
٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ لا يشترط قصدا جنائيا خاصا وإنما تقع الجريمة إذا لم يعلن
التاجر عن وصول مواد التموين اليه بمكان ظاهر من محله يوم وصول تلك المواد
اليه مع علمه بأن القانون يفرض عليه هذا الواجب وهو علم مفترض إذ لا يعد
الجهل بالقانون عذرا ومن ثم فانه لا يشترط لتمام هذه الجريمة أن تقدم شكوى
في المتهم من بعض المستهلكين أو أن تكون لديه نية التجهيل “ . لما كان ذلك
وكانت المادة الثالثة من قرار وزارة التجارة والصناعة رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٦
المعدلة بالقرار رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ تنص على أنه ” يجب على تجار التجزئة
والجمعيات التعاونية الفرعية أن يعلنوا في مكان ظاهر من محالهم عن تاريخ وصول
مواد التموين اليهم على أن يكون الاعلان في نفس اليوم الذي تصل فيه وأن يظل
هذا الاعلان إلى نهاية الشهر المحدد لصرف هذه المواد “ . وكان القانون
لا يوجب توفر قصد جنائي خاص في هذه الجريمة . لما كان ذلك فإن الحكم
المطعون فيه حين دان الطاعن لا يكون قد خالف القانون في شئ .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه موضوعا .

(٢٥٣)

القضية رقم ٦ سنة ٢٢ القضائية :

طن . عدم تقدم الطاعن المحكوم عليه بالحبس لتنفيذ قبل يوم الجلسة . سقوط الطعن .
إذا كان الطاعن المحكوم عليه بالحبس لم يتقدم للتنفيذ ، إلى يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن تعين الحكم بسقوط طعنه طبقا لنص المادة ٤٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه يدد السيارة المبينة بالمحضر لإبراهيم عبدالملك ولم تكن سلمت إليه إلا على سبيل الوكالة لاستبقائها في أمر معين لمنفعته وهو تأجيرها لحسابه فبدها وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الأزيكية قضت غيابيا بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٤٨ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم أربعة أشهر مع الشغل . فعارض وفي أثناء نظر المعارضة ادعى المجنى عليه بحق مدنى قبل المتهم وطلب القضاء له بقرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف وبعد نظرها قضت بتأييد الحكم المعارض فيه وإلزام المتهم بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية المناسبة . فاستأنف ومحكمة مصر الابتدائية قضت غيابيا بتاريخ ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بتأييد الحكم المستأنف . فعارض وقضى بتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن النيابة العامة دفعت بسقوط الطعن لأن الطاعن محكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية ولم يتقدم لتنفيذ الحكم عليه .

وحيث إن الثابت من أوراق الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بمعاينة الطاعن بالحبس مع الشغل مدة أربعة أشهر وأن محاميه قرر بتوكيل منه الطعن في هذا الحكم بالنقض في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥١ . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يتقدم للتنفيذ إلى يوم الجلسة فيتعين الحكم بسقوط الطعن طبقا لنص المادة ٤٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

(٢٥٤)

القضية رقم ٢٢ سنة ٢٢ القضائية

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسن بك وكيل المحكمة ومحمد أحمد غنيم بك واسماعيل مجدى بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

دفاع . متهم بجناية . تدب محام للدفاع . بعد سماع الشهود . بطلان إجراءات المحاكمة .
إذا كان المحامى الذى ندبته محكمة الجنايات للدفاع عن المتهم بجناية لم يتبع إجراءات المحاكمة ولم يحضر سماع الشهود إذا كان ندبه بعد ذلك ، فإن إجراءات المحاكمة تكون باطلة . ذلك بان الغرض من إيجاب القانون حضور مدافع عن كل متهم بجناية لا يتحقق الا اذا كان هذا المدافع قد حضر إجراءات المحاكمة من أولها الى آخرها مما يلزم عنه أن يكون قد سمع الشهود قبل المرافعة إما بنفسه أو بواسطة ممثل له يختاره هو من هيئة الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم كرموز محافظة الاسكندرية ضرب عمدا صابحه محمد خليل فأحدث بها الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى

والتي نشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي كف بعمر العين اليسرى . وطالبت من قاضى الاحالة إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك ومحكمة جنابات اسكندرية - قضت عملاً بمادة الاتهام بمعاينة محمد سيد احمد عثمان بالحبس مع الشغل لمدة سنتين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التمتض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مما بنى عليه هذا الطعن أن الحكم المطعون فيه ، إذ دان الطاعن بجناية الضرب العمد الذى نشأت عنه عاهة مستديمة قد أدخل بحقه في الدفاع ذلك بأن المحكمة بعد أن أثبتت أن الأستاذ محمد الكوفي المحامى حاضراً مع المتهم الاول (الطاعن) لاحظت بعد سماع الشاهدة الأولى غياب هذا المحامى فقبلت حضور الأستاذ ابراهيم طلعت عنه حين حضوره ، وأنها بعد سماع الشاهدين الباقيين وتلاوة أقوال الشاهد الغائب نذبت الأستاذ احمد عثمان المحامى لغياب المحامى الموكل وسلمته صورة القضية للاستعداد . ويقول الطاعن إنه لم يكن له بذلك مدافع عنه طول مدة المحاكمة . كما أن الثابت أن المحكمة أنما سلمت صورة القضية للمحامى الذى نذبت أثناء قيام النيابة بالمرافقة مما يدل على عدم إمكانه الاطلاع على محضر الجلسة أثناء مرافعة النيابة ، ولا متابعة هذه المرافعة بسبب اشتغاله بمطالبة القضية للاستعداد .

وحيث إن الثابت بمحضر جلسة المحاكمة ، أنه حضر للدفاع عن الطاعن الأستاذ محمود الكوفي المحامى وأنه بعد سؤال المتهم عن التهمة وسماع شاهدهى الاثبات الأولى والثانى لاحظت المحكمة غياب محامى المتهم وأن الأستاذ ابراهيم طلعت طلب أن يحضر عنه حين حضوره ثم سمعت شهادة شاهدين آخرين وتليت أقوال الشاهد الغائب وبعد ذلك نذبت المحكمة الأستاذ احمد عثمان المحامى لغياب المحامى الموكل وسلمته صورة القضية للاستعداد مما مفاده أن المحامى الذى نذبت بمحاكمة الجنايات للدفاع عن الطاعن وهو متهم بجناية ، لم يتبع اجراءات المحاكمة بالجلسة ولم يحضر سماع الشهود إذ كان نذبه بعد ذلك ،

ولما كان الغرض من إيجاب القانون حضور مدافع عن كل متهم بجناية لا يتحقق إلا إذا كان هذا المدافع قد حضر لإجراءات محاكمة المتهم من أولها إلى آخرها مما يلزم عنه أن يكون قد سمع الشهود قبل المرافعة إما بنفسه أو بواسطة ممثل له يختاره هو من هيئة الدفاع الأمر الذي لم يحصل في واقعة هذه الدعوى ، فإن وجه الطعن يكون صحيحا وتعين من أجل ذلك قبول الطعن ونقض الحكم وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقى أوجه الطعن .

(٢٥٥)

القضية رقم ١٢ سنة ٢٢ القضائية :

إثبات . الأخذ بشهادة شاهد بالجلسة دون أقواله في التحقيق دون إبداء الأسباب . جاز .
للحكمة أن تأخذ بشهادة شاهد أمامها مطرحة ما أبداه في التحقيق الابتدائى دون أن تكون ملزمة بإبداء الأسباب إذ الأمر مرجعه إلى اطمئنانه .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعنين بأنهما بناحية سند بسط مركز زفتى مديرية الغربية :
المتهم الأول : قتل عبد المجيد أحمد عوض عمدا بأن طعنه بآلة حادة قاصدا قتله فأحدث به الاصابتين المبيتين بالتقرير الطبى والتى أودت إحداها بحياته . والمتهم الثانى ضرب المجنى عليه سالف الذكر بآلة راضه "عصا" فأحدث به الاصابات الرضية المبيتة بالتقرير الطبى والتى لا تحتاج لعلاج . وطلبت من قاضى الاحالة إحالتهما على محكمة الجنايات لمحاكمتهما : الأول بالمادة ١/٢٢٤ والثانى بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت عملا بمبادئ الاتهام بمعاينة لبيب على الهيان بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة ومعاينة فتوح محمد الهيات بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن الطاعن الثانى وإن قرر الطعن فى الحكم إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه فطعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن الوجه الأول من طعنه يتحصل فى أن شهادة الشهود التى استند إليها الحكم لا تؤدى إلى إدانته بسبب الاختلاف الذى وقعوا فيه سواء فى التحقيق الذى قامت به النيابة أو الذى جرى بالجلسة وأن هذا التباين حصل فى وقائع جوهرية لا يمكن معه الاطمئنان إلى ثبوتها فضلا عن صغر سن اثنين من الشهود مما يسهل معه التأثير عليهما بل أن شهادة إحداهما تحمل فى طياتها أثر الإيحاء إليها كما نرى فى الوجه الثانى قصور الحكم عن بيان الأسباب التى دعت التى دعت إلى الأخذ بشهادة الشهود فى الجلسة دون ماورد منها فى تحقيق النيابة وأنه لم يرد على دفاعه من أن إسناد الحادث إلى المتهمين كان بتدبير العمدة ، ولا على مدافع به من عدم استطاعة الشاهد الأول وهو فى حقله سماع استغاثة المجنى عليه لبعده الحقل عن مكان الحادث ولا على عدم ثبوت أن الحذاء الذى وجد بمكان الحادث هو حذاء الطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها . ومتى كان الأمر كذلك وكان للمحكمة أن تأخذ بشهادة شاهد أمامها مطروحة ما أبداه فى التحقيق الابتدائى دون أن تكون ملزمة بإبداء الأسباب إذ الأمر فى ذلك مرجعه إلى اطمئنانها كما أنها غير مكلفة بتتبع الدفاع فى كل شبهة يثيرها أو نتيجة يستنتجها بل يكفى أن يكون الرد على ذلك مستفادا من إيرادها الأدلة التى أخذت بها فى ثبوت الفعل فى حق الطاعن . لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل إذ لا يعدو المجادلة فى تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اقتناع المحكمة بها مما يستقل به قاضى الموضوع ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٢٥٦)

القضية رقم ١٤ سنة ٢٢ القضائية :

اختلاس أغنياء محجوزة . مجرد وجود المحجوز . لا ينفي جريمة الاختلاس متى ثبت أن المتهم لم يقدمه في اليوم المعين للبيع بقصد عرقلة التنفيذ . الوفاء بكل الدين المحجوز به بعد تمام الجريمة . لا ينفي نية الاختلاس .

إن وجود المحجوز وعدم التصرف فيه — ذلك لا ينفي توفر جريمة الاختلاس متى ما ثبت لدى المحكمة أن المتهم لم يقدمه في اليوم المعين للبيع بقصد عرقلة التنفيذ . كما أن الوفاء بكل الدين المحجوز من أجله بعد وقوع الجريمة ليس من شأنه أن ينفي توفر نية الاختلاس لدى المتهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما بدائرة مركز سنورس . المتهم الأول بدد كمية القمح الموضحة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز عليها قضائيا لصالح اسماعيل اسماعيل جبيلي ومسلمة اليه على سهيل الوديعه لحراستها وكان ذلك إضرارا بالمجنى عليه ، والمتهم الثاني اشترك مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمة سالفه الذكر بأن اتفق معه وساعده على ارتكابها فوقعت الجريمة نتيجة لهذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٣ و ٣٤٢ و ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح سنورس الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائيا . فاستأنف المتهمان . ومحكمة الفيوم قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنين أولهما بتبديد المحجوز والثاني بالاشتراك معه قد جاء معيبا لقيامه على ما يخالف الثابت بالأوراق ولا نعدم القصد الجنائي . ذلك بأن الأول قد تمسك بأن الغلال المحجوزة موجودة لديه وأنه قد توقع عليها حجز من الصرف نظير مطلوبات للحكومة وتقدم بمحضر هذا الحجز كما أثبت بمحضر ضبط الواقعة أن المحقق قد انتقل إلى مكان وجود المحجوزات فوجده به إلا أن المحكمة دانت بدعوى أنه لم يقدم دليلا على ما ادعاه عن وجود الغلال . كما أنها بذت اشتراك الثاني على أنه والد للأول وأنه صاحب المصلحة مع أن الواقع أنهما أخوان وأن الثاني هو الأخ الأصغر ويضيف الطاعنان أن القصد الجنائي غير متوفر إذ ثبت وجود المحجوز كما قاما بسداد قيمة الدين المحجوز من أجله .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أبدته المحكمة الاستئنافية لأسبابه قد بين الواقعة فقال " إنها تتلخص في أن المجنى عليه أوقع حجزا على المتهمين وخاطب أولهما شخصيا وذلك على سبعة أرادب وأقام المتهم الأول حارسا عليها وحدد للبيع يوم ٢ يوليو سنة ١٩٤٩ حيث حرر محضر التبديد لعدم وجود الأشياء المحجوز عليها وأنه لسؤال الأول قال إنه توقع حجزا آخر من الطرف في ٢٢ مايو سنة ١٩٤٩ وادعى أنه لم يتصرف في الغلال المحجوز عليها وقدم الحاضر معه مخالصة تاريخها ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٩ تتضمن سداد المحجوز من أجله . . . وأن التهمة ثابتة قبل الأول من عدم محافظته على الأشياء المحجوز عليها والمعهود إليه حراستها لتقديمها في اليوم المحدد لبيعها ولا اعتداد بما ادعاه بغير دليل على أن الغلال المحجوزة موجودة لديه لأن المناط في وقوع الجريمة هو عرقلة إجراءات البيع . . . وأن اشتراك الثاني مع المتهم الأول في جريمة التبديد بطريق الاتفاق والمساعدة هو أمر ثابت إذ هو المدين صاحب المصلحة في عرقلة بيع الأشياء المملوكة له وتربطه بالمتهم الأول الحارس وشيجة وثيقة من قرابته به ، لأن والده

الذى صدع المتهم الأول لأوامره ونزل على مشيئته". ثم تعرضت للسداد فقالت : "إن هذا الوفاء حصل بعد يوم البيع وبعد وقوع جريمة التبيد فهو غير شفيع لهما في درء المسؤولية التي حقت عليهما". ولما كان وجود المحجوز وعدم التصرف فيه لا ينفي توفر جريمة الاختلاس إذا ما ثبت لدى المحكمة أن المتهم لم يقدمه في اليوم المعين للبيع بقصد عرقلة التنفيذ كما أن الوفاء بكل الدين المحجوز من أجله بعد وقوع الجريمة ليس من شأنه أن ينفي توفر نية الاختلاس لدى المتهم . لما كان ذلك فإن الحكم حين دان الطاعن الأول بالجريمة لا يكون قد أخطأ في شيء . أما ما يقوله عن الحجز الإداري فلا وجه له ما دام هو لم يدع في طعنه أن الصراف قد باع المحجوز تنفيذا للحجز الذي أوقعه . وأما ما يشير إليه الطاعن الثاني عن مبلغ قرابته بالأول وخطأ الحكم في تقريرها فلا محل له . إذ يبين من محضر المحكمة الاستئنافية أنه لم يتمسك بشيء مما يقوله في طعنه عن هذه القرابة مما لا يصح له معه أن يشير هذا الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعه .

(٢٥٧)

القضية رقم ١٥ سنة ٢٢ القضائية :

اختلاس أشياء محجوزة . مجرد عدم قيام الحارس بنقل المحجوز إلى مكان البيع . لا يصح عده امتناعا عن تقديم المحجوز للتنفيذ .

إن الحارس غير مكلف قانونا أن ينقل المحجوز من محل الحجز إلى أى مكان آخر يكون قد عين لبيعه فيه ، مما يلزم عنه أن مجرد عدم قيامه بالنقل لا يصح عده امتناعا عن تقديم المحجوز للتنفيذ عليه مكونا للركن المادي لجريمة الاختلاس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن ، بأنه بدائرة مركز سنورس يدد الأشياء الموصوفة بالمحضر والمحجوز عليها إداريا لصالح الحكومة إضرارا بها وكانت لم تسلم إليه إلا على وجه الوديعة لحراستها حالة كونه مالكا لها ، وطلبت عقابه بالمسادين ٣٤٢ و ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة سنورس قضت غيابيا بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٥١ عملا بمادتي الانهاك بجلس المنهم شهرين مع الشغل فعارض وقضى بتأييد الحكم المعارض فيه وأمرت بوقف تنفيذ العموبة لمدة خمس سنين تبدأ من صيرورة هذا الحكم نهائيا . فاستأنف ومحكمة الفيوم قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه باختلاس المحجوز جاء مشوبا بالقصور : ذلك بأنه دافع بأن الحجز وقع بالبلدة ولكن البيع تحدد له بسوق سنورس الذي يبعد عن محل الحجز بخمسة كيلو مترات وأنه غير مكلف بنقل الأشياء إلى السوق إلا أن المحكمة دانته وردت على هذا الدفاع برد قاصر غير صالح لتقوم الإدانة عليه .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم الاستئنافي لأسبابه بين الواقعة فقال " إننا نتحصل في أنه في يوم ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٠ أوقع الصراف حجزا إداريا على زراعة قطن لتتهم واقامه حارسا عليها وفاء لمبلغ ١١٥ جنيتها و ١٠٥ مليا وحدد لبيعها يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٠ ولكنه في يوم البيع المذكور تحرر محضر تبديد ضد المتهم لعدم وجود الأشياء المحجوز عليها " . ثم تعرضت المحكمة الاستئنافية للدفاع المشار إليه بوجه الطعن في قولها : " إن الحكم المستأنف في محله من حيث الثبوت للأسباب التي بنى عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة في تأييده ويضيف إليها ردا على دفاع المتهم أن كل ما هو منسوب إليه هو أنه

لم يقدم الأشياء المحجوز عليها للبيع في اليوم المحدد له . أما امتناع المتهم من تقديم الأشياء المحجوز عليها في اليوم المحدد للبيع لاشك أنه يقصد عرقلة التنفيذ في الميعاد المحدد له حتى يكون له فسيحة من الوقت يتمكن فيها من سداد المطلوب منه من مبالغ محجوز من أجلها ولا محل بعد ذلك للبحث فيما إذا كان المتهم مكلفا بنقل المحجوزات إلى السوق من عدمه بصرف النظر عن قربه أو بعده عن البلدة المحجوز فيها “ ولما كان الحارس غير ملزم قانونا بنقل المحجوز من محل الحجز إلى أى مكان آخر يكون قد عين لبيعه فيه مما يلزم عنه أن مجرد عدم قيامه بالنقل لا يصح عده امتناعا عن تقديم المحجوز للتنفيذ عليه مكونا للركن المادى لحرية اختلاس الأشياء المحجوزة . لما كان ذلك . فإن الحكم حين دان الطاعن بناء على مجرد عدم تقديم المحجوز ملتفتا عن دفاعه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقص الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جاسة ٥ من فبراير سنة ١٩٥٢

(٢٥٨)

القضية رقم ٢٥ سنة ٢٢ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات
أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة ومحمد أحمد غنيم بك واستايعيل مجدى بك ومصطفى
حسن بك المستشارين .

نقض شهادة صريحة فى أن الحكم كان مختوما فى اليوم الذى ذهب فيه الطاعن إلى قلم الكتاب .
لاتجديده فى طلب المهلة .

إذا كانت الشهادة التى يستند إليها الطاعن فى طعنه صريحة فى أن الحكم
كان مختوما فى اليوم الذى ذهب فيه لقلم الكتاب وطلب إعطاءه الشهادة ، فإنها
لاتجديده فى طلب إعطائه مهلة لتقديم أسباب الطعن ، إذ كان من الواجب عليه
أن يطلع على الحكم ويعد أسباب الطعن ويقدمها فى المدة الباقية له من الثمانية عشر
يوما المحددة فى القانون لأنه هو الذى قدر كفاية هذه المدة من وقت ذهابه
إلى قلم الكتاب ، فإذا كان قد أساء الحساب وأهمل الذهاب إلى قلم الكتاب
فى الوقت المناسب فلا يكون له أن يقحم فى طعنه واقعة عدم ختم الحكم
فى التليعاد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ - محمود عبد الحافظ محمود حماد ٢ - عبد الحافظ
محمود حماد ٣ - محمد أحمد حجازى (الطاعن) بأنهم بدائرة مركز أمبابة : الأول -
باعتباره ملزما بالخدمة العسكرية حاول بطريق الغش إسقاط اسمه من كشوف
الافتراع . والثانى - حاول عمدا تجنب المتهم الأول بالخدمة العسكرية باغفال
اسمه من الكشوف سالفه الذكر . والثالث - بصفته من رجال الحكومة المكلفين

بتنفيذ قانون التجنيد حاول عمدا تجنيد المتهم الأول الخدمة العسكرية باغفال اسمه من تلك الكشف . وطلبت عقابهم بالمواد ٤٦ و ٤٨ و ٥٠ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ . ومحكمة امباية قضت عملا بمواد الانهاام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنين تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا . فاستأنف المتهم الأول (الطاعن) . ومحكمة الجيزة الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن قرر بالطعن في الحكم الصادر ضده في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ ، ثم قدم في نفس التاريخ أسباب الطعن مقتصرة على أن الحكم لم يختم في الثمانية الأيام المحددة في القانون طالبا أجلا ليقدم ما لديه من أسباب للطعن على الحكم ذاته مستندا إلى شهادة من قلم كتاب نيابة الجيزة تاريخها ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ جاء فيها : ” بالكشف من دوسيه القضية رقم ١٨٤٢ استئناف الجيزة سنة ١٩٥١ المتهم فيها محمد أحمد حجازي تبين أن الحكم الصادر فيها ضد المذكور قد وقع عليه من حضرة رئيس الدائرة وأودع ملف القضية يوم ٦ من أكتوبر سنة ١٩٥١ “ .

وحيث إن الشهادة التي يستند إليها الطاعن في طعنه صريحة في أن الحكم كان مختوما في اليوم الذي ذهب فيه لقلم الكتاب وطلب إعطاءه الشهادة . ومتى كان الأمر كذلك فانه كان من الواجب عليه أن يطلع على الحكم ويعتد أسباب الطعن ويقدمها في المدة الباقية له من الثمانية عشر يوما المحددة في القانون ، ذلك لأنه هو الذي قدر كفاية هذه المدة مبتدئة من وقت ذهابه لقلم الكتاب فإذا كان هو قد أساء الحساب وأهمل في الذهاب لقلم الكتاب في الوقت المناسب فلا يكون له أن يقحم في طعنه واقعة عدم ختم الحكم في الميعاد . أما وقد اكتفى بأخذ الشهادة وتذرع بها لطلب مهلة فان هذا اطلب لا يصح الالتفات إليه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن موضوعا .

جلسة ١٨ فبراير سنة ١٩٥٢

(٢٥٩)

القضية رقم ١١٦٠ سنة ٢١ ق

برئاسة حضرة صاحب السعادة احمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات اصحاب
الـهـزه احمد حسن بك وكيل المحكمة و ابراهيم خليل بك وحافظ سابق بك ومصطفى حسن بك
المستشارين

دعوى مدنية . استظهار للمحكمة ان المبلغ المبدد لم يسلم الى المتهم بصفته موظفا في الشركة التي
يعمل بها بل كان تصرفه بعيدا عن عمله . القضاء برفض الدعوى المدنية قبل مدير الشركة . صحيح .

اذا كان الحكم قد استظهر الواقعة في أن المتهم بالبديد (موظف في شركة)
هو الذي عرض وساطته الشخصية على المندعي بالحقوق المدنية ليقوم له بتسهيل
تحويل المبلغ الذي تسلمه منه الى الجهة التي يريد السفر اليها عن طريق أحد
البنوك ، وأن المبلغ لم يسلم الى المتهم بصفته موظفا بالشركة بل ان تصرفه كان
بعيدا عن عمله ، فان الحكم إذ قضى برفض الدعوى المدنية قبل مدير الشركة
باعتباره ممثلا للشركة التابع لها المتهم لا يكون قد أخطأ في شيء .

الوقائع

اتهمت النياية العمومية ريمون يوش ألفريد بأنه بعايدين بدد مبلغ ٥٥٥ جنيتها
المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة لنسيم هارون ليفي وداوود خضوري
يعقوب وكان قد تسلمها على سبيل الوديعة فاختلفا إضراراً بالمجني عنهما انفسه
وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعى بحق مدني ١ - داوود
خضوري و ٢ - نسيم هارون ليفي ، وطالبا الحكم لهما الاول بمبلغ ٢٢٥ جنيتها

والثانى بمبلغ قرش صاغ واحد ، وذلك على سبيل التعويض مع المصاريف
وأتعاب المحاماة قبل ١ — جاك برسيلون مدير شركة أنجلو أمريكان نيل
و ٢ — ألفريد بوش بصفته وليا طبيعيا عن المتهم بطريق التضامن بينهما .
ومحكمة عابدين الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام المذكورة بحبس المتهم
سنة أشهر مع الشغل وألزمت المنيو جاك برسيلون مدير شركة أنجلو أمريكان
نايل بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية داود خضوري مائتين وخمسة وعشرين
جنيها على سبيل التعويض والمصروفات المدنية المناسبة وبأخراج ألفريد بوش
من الدعوى المدنية المذكورة بلا مصروفات ، وبعدم قبول الدعوى المدنية
المقامة من نسيم هارون لينفى لرفعها من غير ذى صفة وألزمت رافعها بمصروفاتها
المدنية . فاستأنف المسئول عن الحقوق المدنية " مدير الشركة " ، ومحكمة
مصر الابتدائية قضت فى ١٥ إبريل سنة ١٩٥١ غيابيا للمتهم وحضوريا للمدعى
بالحقوق المدنية والمسئول عن الحقوق المدنية — بإيقاف الدعوى حتى يعلن المتهم
بالحكم الغيابى وبإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمسئول مدنيا ورفض الدعوى
المدنية قبله وإلزام رافعها بالمصروفات من الدرجتين . فطعن المدعى بالحقوق
المدنية فى الحكم الأخير بطريق النقض .

المحكمة

... حيث إن محصل وجهى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاءه
برفض الدعوى المدنية قبل المطعون ضده " المسئول عن الحقوق المدنية " على
أن الطاعن تعامل مع المتهم الذى قضى ببراءته بصفته الشخصية لأنه لم يكن
يعمل باسم الشركة التى يمثلها المطعون ضده قد أخطأ ، ذلك لأن الثابت من
واقعة الدعوى ، أن الطاعن لم يكن يعرف المتهم من قبل ، ولم يره إلا فى
مكتب الشركة ، وأنه تعامل معه وسلمه النقود لشراء تذكرة السفر ، وتحويل
باقى المبلغ إلى الجهة التى أزمع السفر إليها باعتباره موظفا بها وأنه إنما كان
يفهم بهذا العمل نيابة عن " شركة التى تباشر بحكم طبيعة عملها القيام بمثل هذه
الشئون . وما دام الأمر كذلك ، فإنها تكون مسئولة قانونا عن خطأ تابعها

ولو كان الفعل الذى قام به لا يدخل فى خصائص وظيفته متى كانت الوظيفة هى التى هيأت له القيام بذلك العمل . كما أن المتبوع يكون مسئولا حتى واولى اختيار التابع تابع آخر عنده ، ويستوى فى ذلك أن يكون التابع الذى تولى الاختيار قد تلقى تفويضا من السيد ، أو أن يكون قد باشر الاختيار من تلقاء نفسه . والثابت فى واقعة الدعوى أن المتهم كان يعمل فى مكتب الشركة ظاهرا لدى العملاء أنه أحد الموظفين بها ، وقد مكنته هذه الصفة من ارتكاب الجريمة ، ولا يؤثر فى ذلك ما زعمته الشركة من أنه كان يعمل تابعا لشخص آخر ، هو أحد الوكلاء عنها بالعمولة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد استظهر الواقعة فى أن المتهم الذى قضى ببراءته هو الذى عرض وساطته الشخصية على الطاعن ليقوم له بتسهيل تحويل المبلغ الذى تسلمه منه إلى الجهة التى يريد السفر إليها عن طريق أحد البنوك ، وقبل الآخر ، وقد استند إلى عبارة الإيصال الذى أخذه الطاعن على المتهم ، والذى جاء به أن المبلغ سلم إليه كوديعة ، واستخلص الحكم المطعون فيه من ذلك أن المبلغ لم يسلم إلى المتهم بصفته موظفا بالشركة ، وإلا لما كان هناك محل لتحرير الإيصال على هذه الصورة ، وأن الأمر لا يعدو أن يكون وساطة شخصية وأن تصرف المتهم كان بعيدا عن عمله . ولما كان ذلك ، وكان ما اتهمت إليه المحكمة هو استخلاص سائغ من الوقائع التى بينتها ، فإنها حين رتبت على ذلك انتفاء مسؤولية المطعون ضده باعتباره ممثلا للشركة لا تكون قد أخطأت فى شئ .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

(٢٦٠)

القضية رقم ١١٨٣ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشارئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك ومصطفى حسن بك المستشارين .

١ — جرح . متهم غير مرخص له فى مزاوله مهنة الطب . خلعه ضررًا للجنى عليه تسبب
عنه ورم بفكه . جريمة إحداث جرح عمدًا لا إصابة خطأ .

ب — الحكم فى هذه الجريمة بمصادرة ما عند المتهم من جيبس وقوالب . فى محله . الأشياء
الجائزة بمصادرتها . يستوى أن تكون مما يستخدم فى ذات المهنة أو مما يلزم لها
كأثاث العيادة مثلاً .

١ — إذا كانت الواقعة التى أثبتتها الحكم هى أن المتهم وهو غير مرخص له
فى مزاوله مهنة الطب خلع ضررين للجنى عليه فسبب له بذلك وربما بالفك الأيمن
فهذه جريمة إحداث جرح عمد بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ،
لا إصابة خطأ .

٢ — إن القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٥ يوجب مصادرة جميع الأشياء
المتعلقة بالمهنة سواء أكانت تستخدم فى ذات المهنة أو كانت لازمة لها كأثاث
العيادة . فالحكم فى الجريمة السابقة بمصادرة ما عند المتهم من قوالب وجيبس
يكون فى محله .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بدائرة منيا القمح : أولاً — مارس مهنة الطب
بدون ترخيص من السلطة المختصة . ثانياً — تسبب من غير قصد ولا تعمد
فى إصابة أبو بكر عبد الله قنديل بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى وكان ذلك
ناشئاً عن هماله وعدم احتياطه بأن خلع له ضررين بلا تحرز ولا احتياط فحدثت

إصابته ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ١٠ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٥ و ٢٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة منيا القمح الجزئية قضت عملاً بمواد الاتهام وبالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بتغريم المتهم عشرة جنيهات وغلق عيادته ونشر الحكم في جريدة البلاغ على نفقته . فاستأنف كما استأنفت النيابة . ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف مع مصادرة الأدوات المضبوطة ونشر الحكم في جريدتي البلاغ والأهرام على نفقة المتهم وذلك عملاً بمواد الاتهام سالفة الذكر وبالمادة ١/٢٤٢ عقوبات . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل في قول الطاعن إن الحكم المطعون فيه ، إذ دانه بممارسة مهنة الطب بغير رخصة وبالإصابة العمد جاء قاصراً متخاذل الأسباب ، كما أخطأ في تطبيق القانون : ذلك أن الحكم قد اعتبر الطاعن متهما بإحداث الإصابة خطأ ، ثم عاد فأنهى إلى اعتبار الإصابة عمدية . كما أنه استند في ثبوت الواقعة إلى القول بأن الطاعن لم يبين وجه اتهام المجنى عليه إياه ، وذلك دون أن يرد على ما أثاره الدفاع من تلفيق الزمة بمعرفة مفتش الصحة — ثم إن الحكم — إذ قضى بالمصادرة ، لم يرد على ما قاله الحكم المستأنف من أنه لا محل للقضاء بها ، وخالف ما نصت عليه المادة العاشرة من القانون رقم ١٤٢ الذي طبقه من أن المصادرة إنما تقع على الأشياء المتعلقة بالمهنة ، ذلك أن ما ضبط هو أدوات منزلية وقوالب وجبس مما يتعلق بصناعة الأسنان ولا يتصل بمهنة الطب .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما ، وتعرض لدفاعه بتلفيق الزمة عليه من مفتش الصحة ، ورد عليه بما يفنده مستنداً في كل ذلك إلى الأسباب التي قام عليها والتي من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . ولما كان ذلك ، وكانت الواقعة التي أثبتها الحكم أن المتهم وهو غير مرخص بمزاولة مهنة الطب ، خلع ضررين للمجنى عليه فسبب له بذلك وربما بالذك الأيمن ، هي بعينها الواقعة

الواردة بوصف النيابة إلا أن الحكم اعتبر ما وقع من الطاعن جرماً عمداً بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، لا إصابة خطأ بالمادة ٢٤٢ كما وصفته النيابة ، وكان ما رآه الحكم في ذلك هو أنه جميع في القانون ، وكانت الغرامة المحكوم بها هي بذاتها الغرامة المقررة في القانون للإصابة الخطأ — كما كان ما قاله الحكم من تعلق القوالب والجلوس بمهنة طب الأسنان سائغاً في العقل ، وكان القانون يوجب مصادرة جميع الأشياء المتعلقة بالمهنة سواء كانت تستخدم في ذات المهنة أو كانت لازمة لها كأثاث العيادة ، لما كان كل ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون سليماً ويكون الطعن بكافة أوجهه على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(٢٦١)

القضية رقم ١٤٥٤ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسني بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدي بك ومصفى حسن بك المستشارين .

استئناف . استئناف النيابة يعيد الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية . الحكم بقبول استئناف النيابة ومتهم وإلغاء الحكم بالنسبة إليه . فضاؤها بعدم قبول استئناف متهم آخر وعدم تعرضها للموضوع بالنسبة إليه . مخالف للقانون .

إن استئناف النيابة يعيد طرح الدعوى الجنائية أمام المحكمة الاستئنافية ، فإذا كانت المحكمة الاستئنافية بعد أن قضت بعدم قبول الاستئناف المرفوع من الطاعن شكلاً لم تتعرض لموضوع الدعوى بالنسبة إليه وقضت بقبول استئناف النيابة من هذا الحكم واستئناف متهم آخر معه شكلاً وبإلغاء الحكم بالنسبة إليه وبراءته فإن حكمها يكون مخالفاً للقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة ١ — اسحاق فويتا و ٢ — جمال الدين موسى شرف « الطاعن »
بأنهما بدائرة قسم الوايلي : الأول باع المتهم الثاني تينا فاسدا لاحتوائه على سوس
وديدان مما يجعله ضارا بصحة الإنسان مع علمه بذلك . والثاني عرض للبيع
بجمله التين السالف ذكره مع علمه بفساده وضرره بصحة الانسان ، وطلبت
عقابهما بالمادتين ١/٢ و ٢ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة
الوايلي قضت غيابيا في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ عملا بالمادتين المذكورتين
بتغريم كل من المتهمين ألف قرش مع المصادرة . فعارضوا ، والمحكمة قضت
في ٢٦ فبراير سنة ١٩٥١ باعتبار معارضة المتهم الأول كأن لم تكن ، وفي ١٢ مارس
سنة ١٩٥١ بقبول معارضة المتهم الثاني شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم
المعارض فيه . فاستأنف المحكوم عليهما كما استأنفت النيابة الحكم الغيابي ومحكمة
مصر قضت بعدم قبول الاستئناف شكلا بالنسبة للتمهم الثاني لرفعه بعد الميعاد ،
وقبوله من الأول والنيابة شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءة
الأول .

فعلن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أن المحكمة الاستئنافية
قضت بعدم قبول استئنافه شكلا لرفعه بعد الميعاد دون أن تتعرض لموضوع
الدعوى ، فتفصل في الاستئناف المرفوع من النيابة العامة عن هذا الحكم ذاته .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الطاعن وآخر معه اتهما بأن الطاعن عرض
للبيع تينا فاسدا وأن الآخر باع هذا التين ، مع علمهما بفساده ، ف قضى عليهما
غيابيا بالعقوبة ، فعارضوا ، وقضى في معارضة الطاعن بتاريخ ١٢ مارس سنة

١٩٥١ برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه ، وفي معارضة المتهم الآخر باعتبارها كأن لم تكن ، فاستأنفا ، وكانت النيابة قد استأنفت كذلك الحكم الغيابي ، فقضت المحكمة الاستئنافية بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا لرفعه بعد الميعاد ، وقبول استئناف النيابة والمتهم الآخر شكلا ، وبإلغاء الحكم بالنسبة لهذا الأخير وبراءته ، ولما كان من المقرر في القانون أن استئناف النيابة يعيد طرح الدعوى الجنائية أمام المحكمة الاستئنافية ، وكانت المحكمة الاستئنافية لم تتعرض لموضوع الدعوى بالنسبة للطاعن ، بعد أن قضت بعدم قبول استئنافه شكلا ، فإن حكمها يكون مخالفا للقانون متعيينا نقضه من غير حاجة للبحث في الوجه الآخر من الطعن .

وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٥٢

(٢٦٢)

القضية رقم ٥١٤ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب الغزوة : أحمد حسني بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وبأسبيلي موسى بك المستشارين .

تهديد . التهديد بالفاظ يفهم منها إيذاء المجنى عليه في أمته ومعاشه . لا جريمة .

إن المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات لا تعاقب إلا على التهديد بارتكاب جريمة أو بإفشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف ، وإذن فمتى كانت الواقعة كما أثبتتها المحكمة هي أن المتهم ددد المجنى عليه شفها بواسطة شخص ثالث بالفاظ يفهم منها إيذاؤه في أمته ومعاشه ، فإن الجريمة لا تكون متوافرة الأركان .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه بدائرة مركز قطور : أولا : أهان بالقول موظفا عموميا "عبد الله أحمد المنوفى" معاون الصحة أثناء تأدية وظيفته وبسببها بأن وجه إليه الألفاظ الموضحة بالمحضر بسبب تحريره محضر فتح مخزن سماد بدون ترخيص . وثانيا : هدد عبد الله أحمد المنوفى شفها بواسطة أحمد عبد الحميد حامى وحسين داود بارتكاب جريمة وكان التهديد مصحوبا بطالب عدم تحرير محضر له ، وطلبت عقابه بالمادتين ١/١٣٣ و ٣/٣٢٧ من قانون العقوبات . ومحكمة مركز طنطا قضت عملا بالمادة ٣/٣٢٧ من قانون العقوبات بتغريم المتهم خمسمائة قرش عن التهمة الأولى وحبسه أسبوعا مع الشغل وكفالة مائتى قرش لوقف التنفيذ عن التهمة الثانية . فاستأنف ، ومحكمة طنطا الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى الحكم الأخير بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن محصل الوجهين الأول والثانى هو أن الواقعة الأولى التى دين بها الطاعن او صحت ، فإنها تكون سبا ، ومع عدم ثبوتها ، فإن الحكم لم يبين تحقق ركن العلانية فيها ، ولذا فإن عقابه عليها باعتبار أنها جريمة إهانة موظف يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن ما بثيره الطاعن من ذلك مردود بأن الحكم بين الواقعة التى دانه بها بما تحقق به أركان جريمة إهانة الموظف العمومى بسبب تأدية وظيفته المعاقب عليها بالمادة ١٣٣ من قانون العقوبات .

وحيث إن الوجه الثالث يتحصل فى أن الحكم إذ عاقب الطاعن فى التهمة الثانية باعتبار أنه هدد المجنى عليه ، قد أخطأ فى تطبيق القانون لأن الواقعة لا جريمة فيها .

وحيث إن الواقعة التى دين الطاعن بها هى كما أثبتها الحكم "أن الطاعن هدد

المجنى عليه شفها بواسطة شخص ثالث بالفاظ يفهم منها إيذاؤه في أمنه ومعاشه وعلة العقاب في هذا النوع من التهديد أنه قائم على أنه نوع من الإكراه الأدبي من شأنه إزعاج الشخص المهدد والمساس بأمنه ومعاشه وجريته الشخصية ، ،
ولما كانت المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات لا تعاقب إلا على التهديد بارتكاب جريمة أو بإفشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف ، وكانت العبارات الثابتة بالحكم ليس فيها تهديد من هذا النوع الذي تعاقب عليه هذه المادة ، فإن للجريمة لا تكون متوافرة الأركان ، ويتعين من أجل ذلك نقض الحكم فيما قضى به من العقاب على هذه الواقعة .

(٢٦٣)

القضية رقم ١٠٣٥ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب الغزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدى بك وإسبيل موسى بك المستشارين .

- ١ - محكمة استئنافية . الأصل أنها تحكم فى الدعوى على مقتضى الأوراق .
- ب - إثبات سلطة المحكمة فى الاستناد الى أى عنصر من عناصر الدعوى . التحويل على أقوال شاهدة بالتحقيقات . جائز .
- ١ - إن المحكمة الاستئنافية ، إنما تحكم فى الدعوى على مقتضى الأوراق ، وليست ملزمة بإجراء تحقيق إلا ما ترى هى لزومه .
- ٢ - للمحكمة أن تستند فى حكمها إلى أى عنصر من عناصر الدعوى ، متى كانت هذه العناصر معروضة على بساط البحث أمامها ، فإذا كان الحكم قد استند - فيما استند إليه - إلى أقوال شاهدة سئلت بالتحقيقات ، فلا يصح النعى على الحكم فى هذا الخصوص إذ كان فى استطاعة الدفاع أن يتولى مناقشة أقوالها وتفنيدها بما يشاء .

الوقائع

اتهمت النيابة كلا من ١ - عبد السلام محمد كشك و ٢ - محمد أحمد قرابة
بأنهما بدائرة قسم المنشية - أولا المتهم الأول : ضرب المتهم الثانى وزوجته
زينب أبو الأرماد قاسم فأحدث بهما الإصابات الميينة بالكشف الطبى والتي
تحتاج لعلاج أقل من عشرين يوما حالة كونه عائدا : وثانيا - المتهم الثانى
ضرب المتهم الأول فأحدث به الإصابات الميينة بالكشف الطبى والتي تحتاج
لعلاج أقل من عشرين يوما : وثالثا - المتهم الثانى أُلِفَ لوح الزجاج المبين
بالمخضر والملوك لاتهم الأول وكان ذلك بقصد الاساءة ، وطلبت عقابهم بالمواد
١/٢٤٢ و ١/٣٦١ و ٣/٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات . ومحكمة المنشية قضت : أولا
بحبس المتهم الأول شهرين مع الشغل والنفاذ عملا بالمادة ١/١٤٢ و ٣/٤٩ من قانون
العقوبات . وثانيا - براءة المتهم الثانى من التهمتين المنسوبتين إليه . فاستأنف
المحكوم عليه ، ومحكمة الاسكندرية قضت بتعديل الحكم والاكتفاء بتغريم المتهم
مائة قرش فطعن الطاعن فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ

المحكمة

.. حيث إن محصل الوجه الأول من الطعن هو أن الطاعن طلب إلى محكمته
أول وثانى درجة سماع الشهود لإثباتا ونفيا ، الا أنها لم تستجب إلى هذا الطلب
بحجة أنها لم تصرح بإعلانهم ، وفى هذا إخلال بحقه فى الدفاع . ويقول فى
الوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه إذ دانه اتهامه الضرب ، قد استند فيما استند
إلى شهادة شاهدة ورد اسمها عرضا ، دون أن تدلى بأقوالها فى التحقيقات أو تسمع
أمام المحكمة .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحكمة أمام محكمة أول درجة أن المحكمة
صرحت للطاعن بإعلان شهود نفى ، وأجأت الدعوى لهذا السبب ، وسمعت
المحكمة شهود الاثبات ، وترافع المدافع عنه ، ثم أعيدت القضية إلى المرافعة ،

وفي الجلسة التالية ، أحضر شاهد قى سمعته أيضا ثم ترفع محيامية ، دون أن يطلب سماع شهود آخرين . ومتى كان الأمر كذلك ، وكانت المحكمة الاستئنافية إنما تحكم في الدعوى على مقتضى الأوراق ، وليست ملزمة بإجراء تحقيق إلا ما ترى هي لزومه ، وكان الثابت بمحضر الجلسة أنها سألت الطاعن عما إذا كان يريد سماع شهود قى ، ففوض لها الأمر واكتفى بمناقشة أقوال الشهود المدونة بالتحقيقات — لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للوجه الثاني من الطعن أن الشاهدة التي ينمى الطاعن على الحكم الاستناد إلى أقوالها قد سئلت في تلك التحقيقات ، ومتى كان الأمر كذلك ، وكان للمحكمة أن تستند في حكمها إلى أى عنصر من عناصر الدعوى ، متى كانت هذه العناصر معروضة على بساط البحث أمامها ، وكان في استطاعة الدفاع أن يتولى مناقشتها وتفنيدها بما يشاء — لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ، متعينا رفضه موضوعا .

(٢٦٤)

القضية رقم ١٠٤٣ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة ومصطفى فاضل بك و اسماعيل مجدى بك وباسيل موسى بك المستشارين .

حكم . تسببه . قى قيام الجريمة في حق الفاعل . النعى على الحكم بأنه لم يعرض لتهمة اشتراك آخر معه . لا محل له .

مادام الحكم قد أثبت عدم قيام الجريمة في حق الفاعل فلا يصح الطعن عليه بأنه أغفل التعرض لتهمة الاشتراك الموجهة إلى متهم آخر معه .

الوقائع

اتهمت النيابة سلا، ون مزراحي "المطعون ضده الأول" بأنه بدائرة قسم العطارين توصل بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على نصيب في شركة لاستغلال صالات السينما متومة بالمحضر لأبير عازار خوري وكان ذلك باتخاذ صفة غير صحيحة بأن ادعى كذبا للجنى عليه أنه وكل عن زوجته شاروت جاك مزراحي في شراء هذا النصيب منه وحرر معه عقدا بذلك ومع علمه بهذه الصفة الكاذبة وتمكن بهذه الوسيلة من الاستيلاء على النصيب سالف الذكر ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة العطارين الجزئية طلب ألبير عازار خوري "الطاعن" بصفته مدعيا بالحقوق المدنية الحكم له بمبلغ خمسة وعشرين جنيا على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم المذكور وعزيز أورقللي "المطعون ضده الثاني" الذي طلب المدعى كذلك من المحكمة تحريك الدعوى العمومية بالنسبة له ومحاكمته بالمواد ٣٣٦ و ٣٤١ و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات : لأنه اشترك مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمة المنسوبة إليه والمبينة آنفا فوقعت بناء على ذلك، وبأنه كذلك ببد العقد المبين بالأوراق والمسالم إليه على وجه الوديعة ، فصرحت المحكمة له بإعلانه ، كما دفع الحاضر مع المتهم الأول بسقوط الدعوى بمضى المدة ، ودفع الحاضر مع المتهم الثاني بعدم قبول الدعوى الجنائية لسابقة الالتجاء للقضاء المدني ، فقضت المحكمة برفض هذين الدفعين ، ثم حكمت حضوريا في ٢٣ مايو سنة ١٩٥٠ ببراءة المتهمين مما نسب إليهما ورفض الدعوى المدنية قبالهما وذلك عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم ، كما استأنفته النيابة ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية نظرت الدعوى وقضت بتأييد الحكم المستأنف ، وألزمت المدعى بالحقوق المدنية بالمصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن بالنسبة لجريمة النصب هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور وتناقض ، كما أخطأ فهم الواقع في الدعوى . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن المحكمة قد كيفت عقد ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، بأنه اشتراط لمصلحة الغير مع انعدام الأركان الواجب توافرها قانونا لاعتباره كذلك ثم أنها اشترطت لتوافر جريمة النصب بانتحال صفة كاذبة أن لا يكون من الهين كشف هذه الصفة ، مع أنه هذا الشرط لا يطلبه القانون واعتبرت تغاضي المتهم الثانى عن تحرى هذه الصفة دليلا على البراءة ، مع أنه دليل على اشتراكه مع المتهم الأول في جريمة النصب ، كما أنها أخطأت إذ قررت أن المتهم الثانى كان فى تحرير العقد وكيلًا عن الطاعن وحده ، مع أنه كان وكيلًا عن طرفى العقد فى الظاهر وشريكًا للمتهم الأول فى الواقع . وإذ قررت أن المتهم الأول كان يتعاقد لصالحه خاصة ويتستر وراء زوجه لمصلحة له مع مخالفة ذلك لما قرره الحكم من أن المتهم الأول كان يتعاقد لصالح زوجته ، وإذ قرر أن عقد ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ لم ينفذ ، مع أن نمذ باقرار المتهم الاول ، وإذ لم يتحدث عن اشتراك المتهم الثانى مع الأول فى ارتكاب جريمة النصب ولم يبن بالرد على الأدلة التى قدمت على ذلك .

وحيث إن الحكم بعد أن بن واقعة الدعوى قرر أن "الثابت من عقد ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥ أن المتهم الأول "المطعون عليه الأول" تعاقد ابتداء بصفته الشخصية ثم ذكر فى العقد أنه تم صواب الاتفاق على أن يتنازل المحبى عليه "الطاعن" لشارلوت مزراحى النائب عنها هنا سلامون مزراحى "المطعون عليه الأول" عن حصته فى الشركة على ما جاء فى العقد الذى وقع عليه المتهم الأول بصفته الشخصية ، ثم وقع عن زوجته ، وقد نص فى آخر العقد صراحة على أن الست شارلوت مزراحى وسلامون مزراحى المتهم الأول وألير خورى المحبى عليه "الطاعن" تعهدوا بالتوقيع على عقد نهائى تثبتا لهذا العقد وشاملا تغيير عقد الشركة وذلك قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، ثم قرر وأما بالنسبة لعقد ٣١ ديسمبر

سنة ١٩٤٥ فقد قام خلاف شديد بين المتهمين من ناحية ، وبين المجنى عليه من الناحية الأخرى على وجودة ، وقد قيل من جانب المتهم الثاني إنه أعد فعلا من غير توقيع وسلمه للمجنى عليه لتوقعه شارلوت التي نص على اسمها بالذات ، ولم ينص فيه على أن المتهم الأول وكيل عنها ... والصورة المقدمة من المجنى عليه لا تحمل توقيعاً للمتهم الأول نيابة عن زوجته ، وفي هذا مصداق لدفاع المتهم الثاني بأن هذه الصورة المقدمة أعدت للتوقيع ولم يحجزها أحد من المتعاقدين بالتوقيع عليها ، وترى المحكمة من تقديم المجنى عليه لها وقد نص في صدرها على أن الموقعين عليها الست شارلوت مزراحى على أن شارلوت بالذات كانت ستقوم بالتوقيع عليها تأييدا لعقد ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥ وتثبيتا لما جاء فيه من التعهد بالتوقيع عليه من شارلوت. وخلص الحكم من ذلك إلى أن عقد ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ما هو إلا إثبات لما اتفق عليه الشركاء بتنازل أحدهم وهو المجنى عليه لزوجته ثانيهم ، واشترط توقيع المتنازل لها شخصيا على العقد النهائي الذي اتفق على تحريره شاملا لتغيير عقد الشركة على حد تعبيرهم في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، وبشرط أن توقع عليه المتنازل لها ، ولم يذكر فيه أن المتهم الأول وكيل عن زوجته . أما كلمة النائب عنها ، فلا يمكن أن تمتد أو تنصرف إلى أنه وكيل أو أنه ادعى الوكالة عنها . لما كان الأمر كذلك ، وكان ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل ، إذ لا يخرج عن الجدل في تقدير الأدلة في الدعوى مما يختص به قاضى الموضوع ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . هذا ولا توجه لما يقوله عن إغفال التعرض لتهمة الاشتراك الموجهة إلى المطعون عليه الثاني ما دام الحكم قد أثبت عدم قيام الجريمة في حق الفاعل .

ومن حيث إن الطعن بالنسبة لتهمة التبيد بني على أن الحكم أخطأ في تطبيق القاتون وشابة البطلان إذ قضى ببراءة المطعون عليه الثاني من هذه التهمة استنادا إلى أنه لم يقصد إلى تملك العقد ، مع أن جريمة التبيد تتم بمجرد الامتناع عن تسليمه عند طلبه إذا ترتب على ذلك الأضرار بالمجنى عليه . وإذا أخذ على المتهم

الثاني امتناعه عن تسليم العقد ، ومع ذلك قضى ببراءته استنادا إلى أنه لم يقصد إلى تملكه مع ما في هذا من التناقض الذي لا يستقيم معه الحكم .

وحيث إنه يبين من الحكم أنه عندما تحدث عن هذه الجريمة قال إن "الثابت أن العقد حرر من صورة واحدة ، وأودعه المتعاقدان عنده "المطعون عليه الثاني" وقد ظن في نفسه أنه ليس بقادر على أن يتصرف بتسليمه لأحدهما دون موافقة الآخر ، فاكفى بأن أعطى المجنى عليه صورة شمسية منه ... وأنه لا يعد من قبيل الاختلاس أو التبديد مجرد التأخير في الرد ، ولو كان التأخير متعمدا ، ما دام قصد الجاني لا ينصرف إلى التملك ، فالجريمة لا تكون إلا إذا اغتال الأمين حق الملكية ، أو غير صفة حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة عن سوء قصد أو تصرف في الشيء المودع لديه لإضراراً بمن أثمته ، وكل أولئك أمور متعمدة في الدعوى". ولما كان ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى نفي القصد الجنائي لجريمة التبديد ، فإن الحكم حين قضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية لا يكون قد أخطأ في شيء .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٢٦٥)

القضية رقم ١٢٠٩ لسنة ٢١ :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسني بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وإسماعيل مجدي بك وباسيل موسى بك المستشارين :

مرقة . مناهج ومحاجر . المادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ . استخراج ومال بدون رخصة . اعتبار ذلك سرقة دون توفر القصد الجنائي . خطأ .

إن المادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ لا يمكن أن تنصرف إلى

العقاب على مجرد استخراج الرمال دون رخصة باعتبار ذلك سرقة دون توفر القصد الجنائي الذي هو عنصر أساسي لجريمة السرقة ، ويؤكد هذا المعنى مانص عليه ذلك القانون في المادة ٢٦ منه من أنه "مع عدم الإخلال بما يقرره هذا القانون أو قانون آخر من عقوبة أشد يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون أو اللوائح التي تصدر تنفيذا له بغرامة من عشرة جنميات إلى مائة جنيه ، وتحدد مصلحة المناجم مهلة لا تتجاوز شهرا لإزالة المخالفة " وإذن فمتى كانت النيابة قد قدمت المتهم إلى محكمة الجنح بتهمة أنه استخرج رمالا وحصى بدون ترخيص من مصلحة المناجم والمهاجر ، وطلبت معاقبته تطبيقا للواد ١٧ و ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ والمادة ٣١٨ من قانون العقوبات ، فقضت المحكمة بمعاينة المتهم على هذا الأساس باعتبار أن مجرد استخراج الرمال بدون ترخيص يعد في حكم السرقة من غير أن تتمحص دفاع المتهم من انتفاء القصد الجنائي لديه ، وما دلل به على صحته من تقديمه طلبا للمصاحبة للترخيص باستخراج الرمال ودفعه الرسوم المستحقة على هذا الطلب فإن الحكم يكون قاصرا واجبا تقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه بدائرة مركز أدفو : استخرج رمالا وحصى بدون ترخيص من مصلحة المناجم والمهاجر ، وطلبت عقابه بالمادتين ١٧ و ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ وبالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات . ومحكمة أدفو قضت عملا بمواد الاتهام المذكورة وبالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرا مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ لمدة خمس سنوات تبدأ من صيروره هذا الحكم نهائيا . فاستأنف ، ومحكمة أسوان الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بسرقة الرمال

والحصى من أرض الحكومة طبقا للمادتين ١٧ و ١٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ والمادة ٣١٨ عقوبات قد جاء قاصرا وأخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أخذ ما أخذ من الرمال والحصى بحسن نية بعد أن قدم طلبا إلى مصلحة المناجم والمحاجر للترخيص له بذلك ، ودفع مبلغ ستة جنيهات قيمة التأمين المطلوب لهذا الغرض ، ولم تزد قيمة المواد التي أخذها عن ٤٨ قرشا ، وقد استعملها في مبان حكومية مما يتنافى مع اعتبار الواقعة سرقة ، هذا إلى أن الحكم لم يستظهر أركان الجريمة التي دانه بها .

وحيث إن النيابة قدمت الطاعن إلى محكمة الجناح بتهمة أنه استخرج رمالا وحصى بدون ترخيص من مصلحة المناجم والمحاجر ، وطلبت معاقبته تطبيقا للواد ١٧ و ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ والمادة ٣١٨ من قانون العقوبات ، وقد صدر الحكم المطعون فيه أخيرا بمعاقبة الطاعن على هذا الأساس باعتبار أن مجرد استخراج الرمال بدون ترخيص يعد في حكم السرقة ، ومن غير أن تحصى المحكمة دفاع الطاعن المشار إليه في الحكم الابتدائي ، والذي أعاد التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية من انتفاء القصد الجنائي لديه ، وما دلت به على صحته من تقديمه طلبا لمصلحة للترخيص باستخراج الرمال ودفعه الرسوم المستحقة على هذا الطلب لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٤ التي طبقها المحكمة لا يمكن أن تنصرف إلى العقاب على مجرد استخراج الرمال دون رخصة باعتبار ذلك سرقة دون توفر القصد الجنائي الذي هو عنصر أساسي لجريمة السرقة ، وكان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ قد نص في المادة ٢٦ منه على أنه : " مع عدم الإخلال بما يقرره هذا القانون ، أو قانون آخر من عقوبة أشد يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون أو اللوائح التي تصدر تنفيذا له بغرامة من عشرة جنيهات إلى مائة جنيه ، وتحدد مصلحة المناجم والمحاجر مهلة لا تتجاوز شهرا لإزالة المخالفة " مما يؤكد هذا المعنى وينفى قيام الشبهة في هذا المصدد — لما كان ذلك ، فإن الحكم إذ قضى بادانة الطاعن بالسرقة دون الرد على دفاعه يكون قاصرا قصورا يعيبه مما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المءمون فيه .

(٢٦٦)

القضية رقم ١٥٨٨ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السادة احمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات اصحاب
الغزة احمد حسنى بك وكيل المحكمة و ابراهيم خليل بك و محمد احمد غنيم بك ومصطفى فاضل بك
المستشارين .

ا — تفتيش . اعتبار المحكمة اياه صحيحا لما تبينته من جدية التحريات التى اسس عليها .
من سلطتها .

ب — تفتيش . القبض على المتهم بالقدر اللازم لتنفيذ امر التفتيش . لا غبار عليه .

١ — لمحكمة الموضوع أن تعتبر أن التفتيش وقع صحيحا على اساس ما تبينته من
أن التحريات والأبحاث التى اسس عليها جدية وكافية .

٢ — اذا كان الثابت بالحكم أن معاون المباحث تنفيذا لأمر النيابة بتفتيش
المتهم وخوفا من عودته من طريق آخر قد احتاط للأمر فقسم قوته قسمين
أحدهما تحت رياسته لمراقبة أول الطريق وقسم ثان لمراقبة مدخل الطريق الآخر
وكلف الكونستابل الذى على رأس قوة هذا القسم اذا شاهد المتهم أن يضبطه ،
فحضر المتهم من هذه الجهة فضبطه الكونستابل وقاده الى قسم البوليس واسرع
المعاون الى هناك حيث وجده وسأله عما اذا كان معه ممنوعات فأجابه على الفور
بالإيجاب وأخرج من جيبه لفافة من الورق تبين أن بداخلها حشيش ، فذلك
مقاده أن ضبط المتهم وتوصيله الى مركز البوليس انما كان بقصد تنفيذ الأمر
الصادر من النيابة بتفتيشه لعدد المسالك التى كان يحتمل حضوره منها واستحالة
وجود الصابط المأذون فى التفتيش على رأس الطريق فى وقت واحد ، ويكون
القبض الذى وقع قد حصل بالقدر اللازم لتنفيذ أمر التفتيش فلا غبار عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه بنذر الزقازيق أحرز جواهر مخدرة « حشيش وأفيون » بدون مسوغ قانوني ، وطلبت عقابه بالمواد ١/١ و ٢ و ١٦/٣٥ و ١٥ و ٤١٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ومحكمة بنذر الزقازيق قضت عملا بالمواد المذكورة بحبس المتهم سنة مع الشغل وتغريمه مائتي جنيه والمصادرة . فاستأنف . وأمام المحكمة دفع الحاضر معه بدفعين أولهما بطلان إذن التفتيش وثانيهما بطلان القبض على المتهم ، فقضت برفض هذين الدفعين وبتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن يتحصل في قول الطاعن إنه دفع أمام المحكمة ببطلان الإذن الصادر من النيابة بتفتيشه إذ لم تسبقه تحريات جدية عن مبلغ اتصال الطاعن بالجريمة ، ولأنه لم تكن هناك جريمة وقعت ، كما دفع ببطلان القبض عليه من الكونستابل ، إذ أن أمر التفتيش لا ينحول القبض على المتهم واقتياده قسرا إلى مركز البوليس إلا إذا هو لم يذعن ، ولأن إذن التفتيش إنما صدر لمعاون البوليس شخصا فلم يكن للكونستابل أن يباشر القبض على الطاعن بعيدا عن إشراف المأذون له به ، ودفع أيضا ببطلان التفتيش بمقولة حصوله قبل صدور الإذن به — يقول الطاعن إنه دفع بما تقدم ، إلا أن المحكمة دانت به بأحراز المخدر ، وردت على الدفعين الأولين برد غير سديد ، ولم ترد على الدفع الثالث ولا على ما أثاره الطاعن من أن إجراءات المعاونة لم تكن سليمة إذ أنه لم يحرز جيب الطاعن ، ومن أن وكيل النيابة تشكك في إجراءاته فأمر بقص أظافر الطاعن ، وأرسلها للتحليل فحازت نتيجة تحليلها سلبية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى ، وتعرض لدفاع الطاعن المشار إليه بوجه الطعن ، ورد عليه بما يفنده ، واستند في كل ذلك إلى

الأسباب التي قام عليها ، والتي من شأنها أن تؤدي في العقل وفي القانون الى ما رتبته عليها من ثبوت الواقعة على الطاعن وتفنيد دفاعه . ولما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تعتبر أن التفتيش وقع صحيحا على أساس ما تبينه من أن التحريات والأبحاث التي أسس عليها جديّة وكافية ، وكان الثابت بالحكم أن معاون المباحث تنفيذا لأمر النيابة بتفتيش المتهم ، وخوفا من عودته من طريق آخر ، قد احتاط للأمر بقسم قوته قسمين ، أحدهما تحت رئاسته يراقب به أول الطريق ، وناط الكونستابل بحراسة مدخل الطريق الآخر بالقسم الثاني من القوة ، وكلفه إذا شاهد المتهم أن يضبطه ، واتفق ان حضر المتهم ... من هذا الطريق الآخر ، فضبطه الكونستابل ، وقاده إلى قسم البوليس فأسرع المعاون إلى هناك حيث وجده ، وسأله عما إذا كان معه ممنوعات ، فأجابه على الفور بالإيجاب ، وأخرج من جيبه لفافة من الورق الشفاف تبين أن بداخلها مادة ظهر من التحليل أنها حشيش ، مما مفادة أن ضبط الطاعن وتوصيله الى مركز البوليس إنما كان بقصد تنفيذ الأمر الصادر من النيابة بتفتيشه لتعدد المسالك التي كان يحتمل حضوره منها ، واستحالة وجود الضابط المأذون في التفتيش على رأس الطريقين في وقت واحد ، وإذن فإن القبض الذي وقع يكون قد حصل بالقدر اللازم لتنفيذ أمر التفتيش — لما كان كل ذلك ، وكان الثابت من تقرير أسباب الطعن نفسه أن إذن التفتيش قد صدر قبل وقت حصوله ، وكان ما استند إليه الحكم من أدلة الثبوت على الطاعن يتضمن بذاته الرد الكافي على ما أثاره الطاعن من دفاع في موضوع الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون سليما ، ويكون ما يثيره عليه الطاعن من دعوى القصور لا أساس له ، وتعين من أجل ذلك رفض هذا الطعن موضوعا .

(٢٦٧)

القضية رقم ١٦٤٣ سنة ٢١ القضائية :

عود . اشتباه . متهم حكم بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة للاشتباه . اتهامه بجريمة الشروع في القتل التي قامت على أساسها جنحة الاشتباه التالية قبل مضي خمس سنين من تاريخ إنقضاء العقوبة السابقة . هو عائد طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات . يتعين الحكم عليه بالحبس والمراقبة معا .

إن مدة الثلاث السنوات المنصوص عليها في المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ إنما وضعت لحالة خاصة ، هي حالة اختيار القاضي الحكم بانذار المشتبه فيه بدلا من توقيع عقوبة المراقبة ابتداء طبقا للفقرة الأولى من المادة السادسة ، وهي حالة لا شأن لها بحالة العود إلى الاشتباه المنصوص عنها في الفقرة الثانية من تلك المادة والتي جعل القانون عقابها الحبس والمراقبة معا ، وتحكمها قراءد العود الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات ، وبمقتضاها يعتبر عائدا من حكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر وثبت أنه ارتكب جنحة قبل مضي خمس سنوات من تاريخ إنقضاء هذه العقوبة . فإذا كان المتهم قد حكم بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة للاشتباه بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٤ ، وهذه العقوبة تعتبر بمقتضى المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بمثابة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات ، وكان المتهم قد اتهم بجريمة الشروع في القتل التي قامت على أساسها جنحة الاشتباه التالية في ١٧ يناير سنة ١٩٤٩ قبل مضي خمس سنين من انقضاء العقوبة السابقة فإنه يكون عائدا طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات متعينا عقابه بالحبس والمراقبة معا تطبيقا للمادة ٦ فقرة ثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية المطعون ضده بأنه في يوم ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٩ بجهة شبراخيت عاد لحالة الاشتباه بأن اتهم بالشروع في قتل محمد حسين الحليوي بعد سبق الحكم عليه باعتباره مشتبهاً فيه ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة شبراخيت الجزئية قضت حضورياً في ٤ أبريل سنة ١٩٥١ عملاً بالمواد ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل ووضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنتين في المكان الذي يعينه وزير الداخلية عند إمكان التنفيذ عليه مع شمول الحكم بالنفاذ وذلك لأنه ارتكب الجريمة المسندة إليه آنفاً في ليلة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٩ . فاستأنف ، ومحكمة دمنهور الابتدائية قضت حضورياً بقبوله شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف واعتبار المتهم مشتبهاً فيه ووضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة شهور في المكان الذي يعينه وزير الداخلية وذلك عملاً بالمادة ٦ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لأنه في ليلة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٩ عد مشتبهاً فيه بأن اشتهر عنه لأسباب مقبولة الاعتماد على ارتكاب جرائم الاعتداء على النفس والمال . فطعنت النيابة في الحكم الأخير بطريق النقض .

المحكمة

... حيث إن النيابة العامة تبني طعنها على أنها قدمت المتهم للمحاكمة بتهمة العود لحالة الاشتباه بأن اتهم بالشروع في قتل محمد حسين بعد سبق الحكم عليه باعتباره مشتبهاً فيه فقضت محكمة أول درجة بمعاقبته عن هذه التهمة بالحبس لمدة ثلاثة شهور وبوصفه تحت مراقبة البوليس لمدة سنتين في المكان الذي يعينه وزير الداخلية فلما أن استأنف الحكم قضت المحكمة الاستئنافية باعتباره مشتبهاً فيه لا عاداً لحالة الاشتباه وعاقبته بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة شهور . وبنيت حكماً على أن العود في الاشتباه أخذاً بحكم المادتين ٦ و ٧ من

المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم ، يتطلب أن تقع الجريمة التي يعتبر من أجلها المشتبه فيه عائدا ، قبل مضي ثلاث سنين من تاريخ انقضاء العقوبة السابقة ، لا قبل مضي خمس سنين كما تنص المادة ٤٩ فقرة ثانية من قانون العقوبات . ولما كان قد انقضى بين انتهاء تنفيذ العقوبة السابقة على المتهم وبين وقوع الجريمة الأخيرة الأخيرة ، أكثر من ثلاث سنين . فلا محل في رأيها لاعتباره عائدا .

وحيث إن المادتين ٦ و ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ اللتين استند إليهما الحكم المطعون فيه ، تنص أولاها على عقاب المشتبه فيه بوضعه تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد على خمس سنين ، وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين . وتنص ثانيتهما على أنه يجوز للقاضي بدلا من توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة أن يصدر حكما غير قابل للطعن بانذار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكا مستقيما فإذا وقع من المشتبه فيه أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه في خلال الثلاث السنوات التالية للحكم وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة . وواضح من ذلك أن مدة السنوات الثلاث المنصوص عنها في تلك المادة إنما وضعت لحالة خاصة ، وهي حالة اختيار القاضي الحكم بانذار المشتبه فيه بدلا من توقيع عقوبة المراقبة ابتداء طبقا للفقرة الأولى من المادة السادسة . وهي حالة لا شأن لها بحالة العود إلى الاشتباه المنصوص عنها في الفقرة الثانية من تلك المادة ، والتي جعل القانون عقابها الحبس والمراقبة معا ، وتحكمها قواعد العود الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات وبمقتضاها يعتبر عائدا من حكم عليه بالحبس مدة ستة أو أكثر وثبت إنه ارتكب جنحة قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة . ولما كان المتهم قد حكم بوضعة تحت مراقبة البوليس لمدة سنة للاشتباه بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٤ وكانت المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تقضى بأن تعتبر عقوبة الوضع تحت مراقبة البوليس المحكوم بها طبقا لأحكام هذا المرسوم مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات .

وكان المتهم قد اتهم بجريمة الشروع في القتل التي قامت على أساسها جنحة الاشتباه التالية في ١٧ يناير سنة ١٩٤٦ قبل مضي خمس سنين من انقضاء العقوبة السابقة التي انتهى التنفيذ عليه فيها بتاريخ ٢ جمادى الأولى سنة ١٣٦٤ فإنه يكون عائدا طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات ، متعينا عقابه بالحبس والمراقبة معا تطبيقا للمادة ٦ فقرة ثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، ويكون الحكم المنطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه ، وتأييد الحكم الابتدائي .

(٢٦٨)

القضية رقم ٦٦ سنة ٢٢ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب الغزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك وحافظ صابى بك ومصطفى حسن بك المستشارين :

تموين . الأشخاص الخاضعون لقرار وزير التوطين رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ ، المزارع الذى يحوز مقادير من حاملات زراعته الخاصة سواء قصد بيعها على دفعة واحدة أو على دفعات . لا يدخل فيهم .

إن المادتين الأولى والثانية من قرار وزير التوطين رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ قد أوجبتا على طائفة معينة من الأشخاص " هم أصحاب البضائع والمقاولون والمستوردون وتجار الجملة " الذين يتعاملون فى كل أو بعض الأصناف المبينة فى الجدول الملحق به — ومن بينها السمسرة — أو الذين يحوزونها بأية صفة كانت أن يرسلوا إلى وزارة التوطين فى مدى أسبوعين من تاريخ العمل بالقرار بيانا يشتمل على اسمهم وعنوانهم ورقم القيد بالسجل التجارى والمخازن التابعة لهم ومحال وجودها والمقادير التى لديهم منها فى تاريخ العمل بهذا القرار ، وأن يرسلوا لها كذلك فى نهاية كل شهر بيانا بالكميات الواردة إليهم منها خلال الشهر ومقدار ما باعوه وما تبقى لديهم منها ، وأن يمسكوا سجلا خاصا يثبتون فيه مقادير الأصناف التى قدموا بيانا عنها وما يرد لهم منها بعد ذلك وجهات الورود وما باعوه أو

استخدموه من هذه الأصناف وأسماء المشتري ومقدار المبيع لكل منهم ، ويبين من كل هذا أن الشارع حين عين الأشخاص الذين أراد أن يخضعهم لأحكام هذا القرار قد خصرهم في فئات معينة لا يمكن أن تنصرف إلى المزارع الذي يحوز مثاير من حاصلات زراعته الخاصة سواء قصد بيعها دفعة واحدة أو على دفعات .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه بدائرة قسم مصر القديمة بوصفه حائزا لكميات من السمسم بقصد الاتجار بها جملة لم يخطر وزارة التموين بكتاب موصى عليه مشتملا على البيانات اللازمة المطلوبة عن هذه الكميات ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ من القرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ و ٥/١ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ : ومحكمة القاهرة المستعجلة قضت عملا بمواد الاتهام المذكورة وبالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وتغريمه مائة جنيه والمصادرة . فاستأنف ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطمع المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مما ينهاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون حين دأبه بأنه : " بوصفه من تجار الجملة الذين يحوزون كميات من السمسم لم يخطر وزارة التموين بكتاب موصى عليه مشتملا على البيانات اللازمة المطلوبة عن هذه الكميات ذلك لأنه ليس تاجرا ، وأن السمسم الذي وجد في حيازته ناتج من زراعته الخاصة ، فلا يخضع إذن لأحكام قرار وزير التموين رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ الذي دأته المحكمة بمقتضاه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين بين واقعة الدعوى قال : " أنها تحصل في أن المحقق علم بأن شخصا يتجر بالسكر ففتش منزله . فعثر به على ستة جوالا بها سمسم ، وقرر صاحب المنزل أنها للطاعن ، وأمر الطاعن بأنها له ، وأن السمسم

المضبوط منتج من زراعته ، وقد نقله إلى المكان الذي وجد به بقصد بيعه ، ثم تعرض الحكم لدفاع الطاعن فقال : ” إن قصد المشرع من القرار المشار إليه ينصرف إلى كل من يحوز كميات من السمسم بقصد الاتجار فيها جملة ، وأن الطاعن وإن لم يكن تاجرا بالمعنى القانوني الدقيق إلا أنه وقد أقر بأنه انتوى بيع السمسم المضبوط جملة فإنه يخضع لأحكام هذا القرار “ .

وحيث إن المادتين الأولى والثانية من قرار وزير التموين رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ أوجبتا على طائفة معينة من الأشخاص ” هم أصحاب البضائع والمقاولون والمستوردون وتجار الجملة “ الذين يتعاملون في كل أو بعض الأصناف المبينة في الجدول الملحق به — ومن بينها السمسم — أو الذين يحوزونها بأية صفة كانت — أن يرسلوا إلى وزارة التموين في مدى أسبوعين من تاريخ العمل بالقرار بيان يشتمل على اسمهم وعنوانهم ورقم القيد بالسجل التجاري والمخازن التابعة لهم ومحال وجودها والمقادير التي لديهم منها في تاريخ العمل بهذا القرار ، وأن يرسلوا لها كذلك في نهاية كل شهر بياناً بالكميات الواردة إليهم منها خلال الشهر ومقدار ما باعوه وما تبقى لديهم منها ، وأن يسجلوا سجلياً خاصاً يشتمل على هذه المقادير الأصناف التي قدموا بياناً عنها وما يرد لهم منها بعد ذلك وجهات الوارد وما باعوه أو استخدموه من هذه الأصناف وأسماء المشتريين ومقدار المبيع لكل منهم . ويبين من كل هذا أن اشارة حـين عين الأشخاص الذين أراد أن يخضعهم لأحكام هذا القرار قد حصرهم في فئات معينة لا يمكن أن تنصرف إلى الزارع الذي يحوز مقادير من حاصلات زراعته الخاصة سواء قصد بيعها دفعة واحدة أو على دفعات — لما كان ذلك فإن الواقعة الثابتة بالحكم المطعون فيه تكون غير معاقب عليها ، ويكون الحكم إذ قضى بإدانة الطاعن مخطئاً ، ويتعين إذن نقضه والقضاء ببراءة الطاعن .

جلسة ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٢

(٢٦٩)

القضية رقم ١٤٤٤ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات
أصحاب العزة : أحمد حسن بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل
مجدى بك المستشارين .

اختلاس أشياء محجوزة . علم المتهم باليوم المحدد لبيع المحجوز . شرط للعقاب . دفع المتهم
بأنه لم يكن يعلم بهذا البيع . الاعتماد فى إثبات علمه على قول المحضر فى محضر التبديد أن إجراءات البيع
استوفيت قانونا . هذا قصور .

إذا كان المتهم باختلاس أشياء محجوزة قد دفع التهمة عن نفسه بأن المحضر
لم يعلنه باليوم المحدد للبيع ، وكانت المحكمة قد اكتفت فى قولها بثبوت علمه
بيوم البيع بما قاله المحضر فى محضر التبديد من أن إجراءات البيع قد استوفيت قانونا
ولم تحقق ثبوت هذا العلم بالرجوع إلى أوراق المحرز أو بغير ذلك من طرق
التحقيق فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه ، إذ يشترط
للعقاب على جريمة اختلاس المحجوز أن يكون المتهم عالما حقيقيا باليوم
المحدد للبيع تم بتمدد عدم تقديم المحجوزات فى هذا اليوم .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعنين بأنهما بدائرة قسم شبرا : أولا — المتهم الأول اختلس
منقولات منزلية محجوزا عليها قضائيا لصالح درية محمد على إضرارها والمسلمة إليه
على سبيل الوديعة لحراستها : ثانيا — المتهم الثانى اشترك مع المتهم الأول بطريق
التحريض والاتفاق فى ارتكاب الجريمة سالفة الذكر فوقفت الجريمة بناء على ذلك .

التحريض وهذا الاتفاق ، وطلبت معاقبتهم بالمواد ٣٤١ و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة شبرا قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين شبرا واحدا مع الشغل . فعارض المتهمان ، والمحكمة قضت بإلغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المتهمين . فاستأنفت النيابة ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت غيابيا للتهمة الأول وفي حضور المتهم الثاني بإلغاء الحكم المستأنف وحبس كل من المتهمين خمسة عشر يوما مع الشغل ، وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم بالنسبة للتهمة الثاني ، وفي الوقت الذي يصبح فيه هذا الحكم نهائيا بالنسبة للتهمة الأول وذلك عملا بمواد الاتهام . فعارض المتهم الأول والمحكمة قضت بتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن أن الطاعنين دفعا أمام المحكمة بأن المحضر لم يعلنهما باليوم المحدد لبيع المنقولات المحجوزة إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بإلغاء الحكم الابتدائي الصادر ببراءتهما ودانتهما بالتبديد والاشتراك فيه ورد على دفاعهما بغير سليم في القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد تعرض لدفاع الطاعنين المشار إليه بوجه الطعن ورد عليه بقوله : " إن ما ادعاه المتهمان من أنهما لم يعلما باليوم الذي تحدد أخيرا للبيع — أى اليوم الذي تحرر فيه محضر التبديد — فانه ينفية ما أثبتته المحضر في ذلك المحضر ، من أن إجراءات البيع قد استوفيت قانونا ولا شك أن من بين هذا الاستيفاء إخطار المدين والحارس وإجراء النشر واللصق حسب القانون " ولما كان يشترط للعقاب على جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم ، وكان يبين من هذا الذي قاله الحكم ، أن المحكمة قد اكتفت في القول بثبوت علم الطاعنين بيوم البيع بما قاله المحضر في محضر التبديد من أن إجراءات البيع قد استوفيت قانونا ، وذلك دون أن تحقق ما إذا

كان الطاعنان قد علما باليوم المحدد علما حقيقيا سواء بالرجوع إلى أوراق الجرز أو بغير ذلك من طرق التحقيق . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه ،

(٢٧٠)

القضية رقم ١٤٥٧ سنة ٢١ القضائية :

نقض . طعن قرر به قبل العمل بقانون الاجراءات الجنائية الجديد . عدم تقدم المتهم المحكوم عليه بالحبس للتنفيذ ، سقوط الطعن .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر على الطاعن بعقوبة الحبس لمدة ثلاثة أشهر ، ولم يتقدم الطاعن لتنفيذ هذا الحكم عليه إلى هذا اليوم المحدد لنظر طعنه فانه يتعين الحكم بسقوط الطعن ، ولو أن التقرير به قد حصل في ظل القانون القديم . ذلك لأن المادة ٤٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذا اشترطت لنظر الطعن بطريق النقض ، أن يقدم الطاعن نفسه للتنفيذ قد قررت قاعدة في شأن تنظيم نظر الطعون أمام هذه المحكمة ، ومن ثم فانه يتعين أعمال حكمها من وقت العمل بهذا القانون وليس في ذلك تسوي لمركز المحكوم عليهم إذ ليس من حقهم أن يهربوا من تنفيذ الأحكام الصادرة عليهم بمجرد صدور هذه الأحكام أو تقريرهم بالطعن فيها بطريق النقض قبل صدور القانون الجديد .

الوقائع

اتهمت النيابة كلا من ١ — مرزوق أحمد مرزوق و ٢ — عبد الفنى المنيد محمد (الطاعن) — بأنهما بدائرة مركز امبابه تسببا في قتل سليمان واصف بغير قصد

ولا تعمد و كان ذلك ناشئا عن اهمالهما وعدم مراعاتهما اللوائح بان قاد كل منهما سيارة بغير انتباه وبسرعة ولم يلتزم كل منهما الجانب الايمن ، وطلبت عقابهما بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ومحكمة امبابة قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس كل من المتهمين سنة مع الشغل فعارض المحكوم عليهما والمحكمة قضت بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبس الأول ستة شهور مع الشغل والثاني ثلاثة شهور مع الشغل . فاستأنفوا محكمة الجيزة الابتدائية قضت بتعديل الحكم والاكتفاء بحبس الأول ثلاثة أشهر مع الشغل وبتأييده بالنسبة للثاني . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن النيابة العامة قد طلبت الحكم بسقوط هذا الطعن لأن الطاعن لم يتقدم لتنفيذ الحكم عليه قبل يوم الجلسة . كما تقضى بذلك المادة ٤٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث ان المادة ٤٣٤ المشار اليه تنص على أنه : " يسقط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة " ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر على الطاعن بعقوبة الحبس لمدة ثلاثة شهور ، ولم يتقدم الطاعن لتنفيذ هذا الحكم عليه الى هذا اليوم المحدد لنظر طعنه فانه يتعين الحكم بسقوط الطعن ، ولو أن التقرير به قد حصل في ظل القانون القديم ، ذلك لأن المادة ٤٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية قد اشترطت لنظر الطعن بطريق النقض ، أن يقدم الطاعن نفسه للتنفيذ قد قررت قاعدة في شأن تنظيم نظر الطعون أمام هذه المحكمة ، ومن ثم فانه يتعين اعمال حكمها من وقت العمل بهذا القانون وليس في ذلك تشوي لمركز المحكوم عليهم اذ ليس من حقهم ان يتهربوا من تنفيذ الاحكام الصادرة عليهم لمجرد صدور هذه الاحكام أو تقريرهم بالطعن فيها بطريق النقض قبل صدور القانون الجديد .

(٢٧١)

القضية رقم ١٤٥٩ سنة ٢١ القضائية :

مورين . صنع أرغفة ناقصة الوزن في مخبز المتهم . تمام هذه الجريمة . لا يشترط توفر قصد جنائي خاص .

إن قيام المتهم بصنع الأرغفة ناقصة الوزن في مخبزه يكفي لتكوين هذه الجريمة . كما هي معرفة في القانون إذ لا يشترط لقيامها توفر قصد جنائي خاص

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه بدائرة قسم العطارين — صنع خبزا يقل الرغيف منه عن الوزن المقرر قانونا قبل الحصول على ترخيص خاص من المحافظة ، وطلبت تطبيق المواد ٨ و ٥٦ و ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١ و ٢ و ٧ من القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ والقرار رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٤٨ ومحكمة اسكندرية المستعجلة قضت عملا بمواد الاتهام والمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وبتغريمه مائة جنيه للخرينة وباشهار ملخص الحكم بحروف كبيرة على واجهة المحل لمدة ستة شهور وذلك مع المصادرة وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة خمس سنوات ، فاستأنف ، ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت بتأييد الحكم مع وقف تنفيذ عقوبة الغرامة أيضا لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث ان الطاعن يقول في طعنه أن الحكم المطعون فيه حين دانه ” بأنه صنع خبزا يقل وزن الرغيف منه عن الوزن المقرر قانونا “ قد أخطأ في تطبيق

القانون ذلك بأنه تمسك بأن الخبز المضبوط إنما صنع خصيصا للمستشفى الأوربي وفقا لعقد أبرم بينه وبين إدارة المستشفى وأنه قد أخطر الجهات المختصة وحصل على ترخيص من مراقبة التموين مما يجعل الواقعة غير معاقب عليها وأن القصد الجنائي منعدم بمحصول التعاقد والاختار ، إلا أن المحكمة دانتها على الرغم من ذلك ودون أن تستظهر توفر هذا الركن الجوهري في حقه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى ، وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعن المشار اليه وفنده بأنه إنما حصل على الترخيص من مراقبة التموين بعد وقوع الجريمة مما رأت معه معاملته بالرافة لما كان ذلك وكان ما أتاه المتهم من صنع الأرغفة ناقصة الوزن في مخبزه يكفي لتكوين الجريمة كما هي معرفة في القانون ، إذ لا يشترط لقيامها توفر قصد جنائي خاص فان ما يثيره في طعنه لا يكون له محل .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٢٧٢)

القضية رقم ٨٩ سنة ٢٢ - القضائية :

برئاسة حضرة صاحب العادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد حسن بك وكيل المحكمة ، وإبراهيم خليل بك ، ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مومي بك المستشارين

تفتيش : المتهم صدر إذن في تفتيشه . تفتيش زوجته التي كانت ممتدة ، وابطاة الزوجية لا تمنع من بيان
هذا الإذن عليها باعتبار وجودها معه .

إذا صدر إذن في تفتيش المتهم ثم عثرت على زوجته وجد الضابط المتهم وزوجته
جالسين على كنية ، ثم لاحظ أن الزوجة مطبقة يدها على شيء فأخبرى فتبع يدها
فوجد بها قطعة من الأفيون ، فن رابطة الزوجية بين هذه الزوجة وزوجها
المصادر ضده الإذن لا تمنع من سر بانه عليها باعتبارها موجودة معه وقت
التفتيش .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعنة بأنها بدائرة قسم مينا البصل مع آخرين حكم عليهما .
أحرزوا جواهر مخدرة خشيش وهروين بدون مسوغ قانوني ، وطلبت عقابهم
بالمواد ١ و ٢ و ٣٥/٦ ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .
ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جناح المخدرات دفع الحاضر مع المتهم بطلان
التفتيش . والمحكمة قضت عملاً بمواد الانهاج بحبس المتهم سنة مع الشغل وتغريمها
٢٠٠ جنيه والمصادرة . فاستأنفت ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت بتأييد
الحكم المستأنف . فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن محصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون
حين دان الطاعنة بأحرار المخدر معتمداً في ذلك على دليل مستمد من قبض
وتفتيش وقما باطلين وقد تمسكت أمام المحكمة ببطلانها بناء على أنها لم تكن

في حالة من حالات التلبس بالجريمة ولم يصدر من النيابة إذن بالقبض عليها وتفتيشها وإنما كان هذا الإذن بالنسبة إلى زوجها محمد متولي نوح ومن يتصادف وجوده معه وقت الضبط والتفتيش وليست الزوجة التي تقيم دائما مع زوجها بحكم الزوجية ممن ينصرف اليهم هذا الإذن بالصيغته المشار إليها . كما أن الحكم أخطأ حين استند أيضا إلى نتيجة تحليل حرز لم يكن للطاعة إذ الثابت من الأوراق أن المخدر المقول بضبطة معها زنة ٨٥ و ١١ جراما في حث أن المخدر الذي أجرى تحليله زنته ١١ و ٢ جراما .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فيه قوله أنها تحصل في أنه بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٠ استصدر الملازم أول محمد السباعي أحمد سيد الضابط بمكتب المخدرات إذنا من النيابة بتفتيش من يدعي محمد متولي نوح زوج المتهم الأولى (الطاعة) وتفتيش مسكنه ومن يتواجد معه وقت الضبط والتفتيش وذلك لما ثبت لحضرته من التحريات الجارية المذكورة في المخدرات ثم انتقل الضابط في نفس يوم صدور إذن النيابة بالتفتيش لمسكن الصادر إذن النيابة بتفتيشه ومعه كل من الكونستابلين موسى عطا الله و خليل صبري السداوي أفندي وقوة أخرى من مكتب المخدرات للحفاظ على النظام ووجد الضابط باب المسكن مفتوحا فوجد المتهم الأولى وزوجها جالسين على كتبة ومعهما المتهم الثاني فأجرى الضابط ضبطتهم ولحظ أن المتهم الأولى مطبقة يدها على شيء فأجرى فتح يدها فوجد بها قطعة من الأفيون ملفوفة في ورقة ووجد بملابس زوجها الذي حفظت النيابة الدخوى بالنسبة له لوفاته كمية من المخدرات ثم أجرى تفتيش المتهم الثاني فمترجيب سرؤاله على قطعة من الأفيون ومطواه ولما كان ذلك ، وكانت رابطة الزوجية بين الطاعة وزوجها الصادر ضده الإذن لاجتماع من سر ياته عليها باعتبارها موجودة معه وقت التفتيش ، فلما تثيره للطاعة في هذا الخصوص يكون على غير أساس ، أما ما تقوله عن اختلاف وزن المخدر الذي أجرى تحليله عن وزن المخدر المضبوط معها حسبما أثبت في الأوراق والاستدلال بذلك على أن الحرز ليس لها فهو جلدك يتعلق بتقدير أدلة الدعوى ومبلغ الاتهامات إليها مما تختص به محكمة الموضوع عموما لا تقبل الأمانة أمام محكمة للنقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويؤيد رفضه موضوعا .

(٢٧٣)

القضية رقم ٩٠ سنة ٢٢ القضائية :

تفتيش . وكيل نيابة الاسكندرية الكلية . صدور إذن تفتيش . منه . تنفيذه في رشيد . صحيح .

إن صدور إذن بالضبط والتفتيش من وكيل النيابة الكلية يصح تنفيذه في أية جهة تقع في دائرة المحكمة الكلية التابع لها وكيل النيابة الذي أصدر الإذن باعتباره مختصا بالتحقيق في الحوادث التي تقع في هذه الدائرة وذلك بناء على تفويض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض بحيث لا يستطيع نفيه إلا بنهي صريح .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه بدائرة مركز رشيد — أحرز مواد مخدرة " حشيش " بقصد التعاطي بدون مسوغ مشروع وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٣٦ و ٤٠ و ٤١ و ٤٣ و ٥٣ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ومحكمة رشيد قضت غيابيا بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاذ وبتغريمه مائتي جنيه والمصادرة بلامصاريف وذلك عملا بالمواد ٢/١ و ٦/٣٥ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . فعارض ، ولدى نظر المعارضة دفع ببطلان إذن التفتيش والمحكمة قضت بتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف . ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن محصل الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه انطوى على إخلال بحق الدفاع ، كما شابه القصور ، ذلك بأن الطاعن طلب إلى المحكمة الاستئنافية ضم أصل الاذن الصادر من النيابة بتفتيشه

وتفتيش مسكنه لاحتمال أن يكون غير موقع عليه من وكيل النيابة الذى أصدره فيكون باطلا ، كما قد يكون صادرا لغير من قام بالتفتيش أو محمدا - بوقت غير الوقت الذى حصل التفتيش فيه فيكون هذا التفتيش غير صحيح - ولكن المحكمة لم تستجب إلى طلبه ، كما أن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش إن صح صدوره بناء على أن وكيل النيابة الذى أصدره غير مختص بإصداره لأنه معين لنيابة العطارين في حين أن التفتيش تم في رشيد ، ولم يثبت الحكم المطعون فيه أن وكيل النيابة المشار اليه ندب للعمل في النيابة الكلية ندبا صحيحا وفقا للقانون .

وحيث إن ما أثاره الطاعن في هذين الوجهين قد رد عليه الحكم الابتدائي الذى أيدى الحكم المطعون فيه لأسبابه فقال : ” وحيث إن الدفاع عن المتهم طلب في الجلسات السابقة التأجيل لضم أصل الإذن الصادر من النيابة بالضبط والتفتيش فأجابت المحكمة الدفاع لما طلب ، وقد ورد أخيرا رد نيابة اسكندرية الكلية في هذا الشأن ويفيد أن حضرة وكيل النيابة الكلية الأستاذ صلاح الشمسى الذى كان متوليا تحقيق الجناية ١٣٦١ سنة ١٩٥٠ منشية ، أصدر أمره الثابت بالصحيفة رقم ٢٠ من محضر تحقيق النيابة المذكورة بالقبض على المتهم سعد فرحات السحت وتفتيش مسكنه وإرساله إلى النيابة مقبوضا عليه وذلك بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٠ وتنفيذ إذن النيابة وأمر الضبط بمعرفة حضرة معاون إدارة رشيد حسن عبد الحميد عثمان افندى بتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٩٥٠ وأثبت ذلك بمحضر محرر بمعرفته ... وغنى عن البيان أن صدور إذن الضبط والتفتيش من حضرة وكيل النيابة الكلية بالاسكندرية يصح تنفيذه بدائرة رشيد لأن مصدر الإذن هو أحد وكلاء النيابة المختصين بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التى تقع في دائرة المحكمة الكلية التابعين لها وذلك بناء على تفويض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذى استقر عليه العمل في حكم المفروض بحيث لا يستطيع نفيه إلا بنهى صريح “ . ولما كان هذا الذى قاله الحكم صحيحا في القانون ، وكانت المحكمة بما قاله قد أبانت عن اقتناعها بصحة التفتيش الذى أمرت به النيابة في قضية أخرى تحقّقها فكشف التفتيش عن

ضبط المخدر موضوع هذه الدعوى ، ولم يدع الطاعن انه دفع في ذلك التحقيق الآخر الذي أجري التفتيش من أجله بقيام عيب فيه .

وحيث إن حاصل التوجه الثالث هو أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بوصف أنه أحرز المخدر بقصد التعاطي ، وطلبت النيابة عقابه طبقا للمادة ٣٦ من قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ولكن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قضى بمعاقبته بالمادة ٢٠ من ذلك القانون للمخالصة بجرمة الاحراز بقصد الاتجار وهي جريمة عقوبتها أشد ولم تلت المحكمة الدفوع إلى هذا التعديل .

وحيث إن هذا التوجه مردود بأنه فضلا عن أن العقوبة التي قضى بها على الطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة بالمادة ٣٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ مما تنفي معه مصلحته في هذا الوجه من الطعن ، فضلا عن ذلك ، فإن هذا التعديل قد جرى بالحكم الابتدائي الذي استأنفه الطاعن وثار في أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه ، ولذا فلا تقبل منه إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٢٧٤)

للقضية رقم ١٠٩ لسنة ٢٢ القضائية

تموين . وغيث . وانه . قرارات وزير التموين في هذا الشأن . هو من قبيل التوجيه والارشاد ، لا يقيد القاضي في حكمة من جهة استظهار وجود العجز عن الأدلة الأخرى .

إن المادة الثامنة من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد حولت وزير التموين أن يصدر القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة وتحديد النسبة التي يجوز التيسر فيها من وزن الخبز لسبب الخفاف ، ولكنها لم تنحوله

الحق في تعيين الدليل الذي يجب اتباعه في إثبات هذا المعجز ، فإذا كان قرار وزير التموين الذي يشير إليه الطاعنان قد نص على ضرورة وزن عدد معين من الأربعة فان ذلك ، يكون من قبيل الأوامر المقصود بها الإرشاد والتوجيه للموظفين التابعين له المنوطين بالمراقبة وإثبات المخالفات كما يكون عملهم سليما دقيقا ولا يترتب عليه تقييد القاضي بطريق معين من طرق الإثبات في استظهار وجود المعجز من جميع الأدلة التي ربطتمن إليها ويرى أنها تؤدي إلى ذلك .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعنين بأنهما بدائرة قسم العطارين : الأول - بصفة صاحب المخبز الموصوف بالمحضر . والثاني - بصفة مسئول عن إدارة صنعا خبزا أرغفة من غير الوزن المقرر قانونا ، وطلبت تطبيق المواد ٨ و ٦ و ٥ و ٧ و ٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٩٤٥ و ١ و ٢ و ٣ من القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ والقرار رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٤٨ . ومحكمة اسكندرية المستعجلة قضت عملا بمواد الاتهام والمصادرين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل وبغريمه مائة جنيه للخرينة مع المصادرة وإشهار ملخص الحكم بحروف كثيرة على واجهة المحل لمدة ستة شهور ، وأمرت بوقت تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة لمدة خمس سنوات . فاستأنفت المتهمان ، كما استأنفت النيابة . ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت بتأييد الحكم بالنسبة للثاني وأغديله بالنسبة للأول بإلغاء عقوبة الحبس وتأنيده فيما عدا ذلك . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا وأخطأ في تطبيق القانون حين دان الطاعنين بأنهما : " في أول يناير سنة ١٩٥١ الأول بصفته صاحب مخبز والثاني بصفته مسئولا عن إدارته صنعا خبزا من غير الوزن المقرر قانونا " ذلك بأن المادة الرابعة من القرار الوزاري رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥

قد أوجبت وزن مائة رغيف على الأقل لاستخلاص متوسط وزن الرغيف ، ولكن الثابت من شهادة شاهدي الإثبات الذين عولت المحكمة على أقوالهما في إدانة الطاعنين أن عملية وزن الأربعة المضبوطة وعددها ١٤٠ رغيفا قد تمت على سبع دفعات وإجراء الوزن على هذه الصورة مخالف لمقتضى القرار السالف الذكر ، هذا إلى أن المحكمة الاستئنافية لم تكن بالرد على ما أبداه الطاعنان من دفاع .

وحيث إن المادة الثامنة من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد خولت وزير التموين أن يصدر القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة وتحديد النسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الخبز لسبب الخفاف ، ولكنها لم تخوله الحق في تعيين الدليل الذي يجب اتباعه في إثبات هذا العجز فإذا كان قرار وزير التموين الذي يشير إليه الطاعنان قد نص على ضرورة وزن عدد معين من الأربعة ، فإن ذلك يكون من قبيل الأوامر المقصود بها الإرشاد والتوجيه للموظفين التابعين له المنوطين بالمراقبة وإثبات المخالفات كما يكون عملهم سليما دقيقا ولا يترتب عليه تقيد القاضى بطريق معين من طرق الإثبات في استظهار وجود العجز من جميع الأدلة التي يطعنن إليها ويرى أنها تؤدي إلى ذلك . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة التي دأب بها الطاعنين وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها بما يتوافر معه جميع العناصر القانونية لتلك الجريمة ، كما تعرض لدفاع الطاعنين ورد عليه بما يفنده . لما كان ذلك ، فإن ما يشير به الطاعنان في طعنهما يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٢

(٢٧٥)

القضية رقم ١٠٦٧ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات
أصحاب العزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل
مجدى بك المستشارين .

تفتيش . متهم وضع نفسه فى وضع يدعو للريبة : استيقاف رجل البوليس له . اعترافه بأنه
يحرز مواد مخدرة ورضائه بالتفتيش . تفتيش صحيح .

إذا كان الحكم قد أسس قضاءه بصحة التفتيش على أن المتهمين قد وضعوا
نفسهما فى وضع يدعو للريبة ، فكان من حق رجال البوليس أن يستوقفوهما
لاستطلاع حقيقة أمرهما ، وأن التفتيش الذى تلا ذلك كان برضاتهما بعد أن
اعترفا من تلقاء نفسهما بأنهما يحزران مواد مخدرة ، فإن ما تأسس عليه الحكم
يكون صحيحا فى القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما بددوا قنا — أحرزا بقصد الاتجار
مادة مخدرة (حشيشا) ، فى غير الأحوال المصرح بها قانونا حالة كون الأول
عائدا ، وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٦/٣٥ — ب و ٣٩ و ٤٠ و ٤١
و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ و ٢/٤٩ — ٣ من قانون العقوبات .
ولدى نظر الدعوى أمام محكمة بندر قنا دفع المتهمان ببطلان إجراءات القبض
والتفتيش لأنهما لم يكونا فى حالة تلبس ولم تاذن النيابة بالقبض والتفتيش والمحكمة
قضت عملا بمواد الاتهام أولا : برفض الدفع المقدم من المتهمين . ثانيا : بحبس
كل من المتهمين ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ وبتغريم كل منهما مبلغ

... جنیه والمصادرة . فاستأنف المتهمان . ومحكمة قنا الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنين في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنين بأحرار المخدر قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المحكمة اعتبرت الجريمة في حالة تلبس تبيع لرجل الضبطية القبض والتفتيش بناء على ما أورده ممن تصرفات منسوبة اليهما قالت عنها إنها جاءت مظاهرها واضحة تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة مع أن المظاهر الخارجية المندوغة لا يمكن أن تكون أية مظاهر تقيم المشبهة في ذهن رجل البوليس بل لا بد من أن يتوافر فيها ما يجعلها منبئة بذاتها عن جريمة واقعة وأنه لما كان ما عدده الحكم ليس فيه ما يقطع بوجود الجريمة ، فإنه يكون مخطئاً متعيناً نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد ورد على ما يثيره الطاعن بقوله : "وحيث إن محكمة أول درجة قد اعتبرت المظاهر التي أحاط بها المتهمان نفسيهما كانت تدل بذاتها على ارتكابهما لجريمة متلبسين بها وأسست على ذلك وعلى اعتراف المتهمين بجوارتهما الحشيش إثر لحاق الجنود بهما وعلى ما استنتجته من رضا المتهمين بالتفتيش أنه كان لضابط البوليس رجل الضبطية القضائية حق تفتيشهما ومن ثم فقد كان تفتيشه جائزاً قانوناً ينتج كل آثاره القانونية ، وانتهت إلى أخذ المتهمين بما أسفر عنه من ضبط المخدر مع كل منهما وقضت بإدائهما " . وبعد أن استعرض دفاع المتهمين قال : "وحيث إن ما انتهى إليه الحكم من كل ذلك صحيح لا غبار عليه " . وبذا فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أسس قضاءه بصحة التفتيش على أن المتهمين قد وضعوا نفسيهما في وضع يدعو للريبة فكان من حق رجل البوليس أن يستوقفهما لاستطلاع حقيقة أمرهما وأن التفتيش الذي تلا ذلك قد حصل برضاتهما بعد أن اعترفا من تلقاء نفسيهما بأنهما يحوزان مواد مخدرة . ولما كان ما تأسيس عليه الحكم صحيحاً في القانون ، وكانت الواقعة التي أثبتتها لا تقبل المجادلة فيها أمام محكمة النقض ، فإن الطعن لا يكون له أساس .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٢٧٦)

القضية رقم ١٠٣ سنة ٢٢ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد تحسني بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك ومحمد فخر حسن بك المستشارين .

دفاع : استئناف . عدم قبوله شكلا لعدم اطمئنان المحكمة الى الشهادات المقدمة لاثبات
مرض المشتك مع وضوحها في قيام المرض . إخلال بحق الدفاع .

إذا كانت المحكمة قد قضت بعدم قبول الاستئناف المقدم من المتهم شكلا
لرفعه بعد الميعاد على أساس أنها لا تظمن إلى الشهادات التي قدمها لاثبات
مرضه لحدائثة تاريخها وكانت هذه الشهادات واضحة في أن المتهم كان ولا يزال
مريضا فإن تحكمها يكون قد انطوى على إخلال بحق الدفاع إذ كان من الميسور
للمحكمة إن لم تثق بصحة الشهادات المقدمة أن تحقق دفاع المتهم عن المرض
ودرجة خطورته ومبدئه بأي طريق آخر تراه .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعنة بأنها بدائرة قسم روض الفرج — مع آخر حكم عليه —
فتحاً وأداراً بيتاً للمجاهرات وطلبت عقابهما بالمادة ١/٢ من الأمر العسكري
رقم ٧٦ . ومحكمة روض الفرج الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد المرسوم بقانون
رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ بحبس كل من المتهمين سنتين مع الشغل . فعارضت
” الطاعنة ” والمحكمة قضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فاستأنفت . ومحكمة
مصر الابتدائية قضت بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد . فطعن
الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

.. حيث ان الحكم المطعون فيه جاء قاصرا ذلك لأن الطاعنة تخلفت عن الحضور أمام محكمة أول درجة في جلسة المعارضة في الحكم الغيابي لمرضاها ولما حكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن وكانت لا تزال مريضة ملازمة فراشها لم تستطع استئناف الحكم إلا يوم ٥ مايو سنة ١٩٥١ وعند نظر الاستئناف أبدت هذا الدفاع للمحكمة فقررت التأجيل أسبوعا واحدا لتقدم ما يدل على مرضها فقدمت بالجلسة التالية شهادتين من طبيبين تثبتان مرضها منذ أول فبراير سنة ١٩٥١ ولكن المحكمة لم تأخذ بهما وأقامت قضاءها بذلك على أسباب غير سديدة.

وحيث إن الحكم المطعون فيه تعرض لدفاع الطاعنة المشار اليه ورد عليه بقوله أن الطاعنة قدمت شهادتين من طبيبين وهما محررتان في فترة تأجيل الدعوى تثبتان مرضها بتزيف صدرى متكرر ووضعها تحت العلاج منذ شهر فبراير سنة ١٩٥١ للأن وأن المحكمة لا تطعن الى الشهادتين لحداثة تاريخيهما ولأنه لم يرد فيهما أن مرض الطاعنة بهذا التزيف المتكرر يحول دون حضورها إلى المحكمة وقضت بناء على ذلك بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد. ولما كان الواضح من الشهادتين الطبيبتين أن المتهمه كانت ولا تزال مريضة بالتزيف الصادرى فإنه كان من المتيسر للمحكمة إن لم تثق بصحة ما جاء في الشهادتين أن تحقق دفاع المتهمه عن المرض ودرجة خطورته ومبدهه بأى طريق آخر تراه ولذا فإنها إذ أطرحت هاتين الشهادتين دون تحقيق دفاع الطاعنة تكون قد أخلات بحقها في الدفاع مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

جلسة ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٢

(٢٧٧)

القضية رقم ٣٧٨ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة :
ابراهيم خليل بك ومجد احمد غنيم بك واسماعيل مجدى بك وباسيل موسى بك المستشارين .

اثبات . تساند الأدلة . استبعاد بعضها أو سقوطه . وجوب إعادة النظر في كفاية باقيها .
للادانة . مثال .

إذا كانت المحكمة قد استندت في إدانة المتهم (صاحب مطحن) ضمن
ما استندت اليه الى أقوال وكيل مراقبة التكوين وأقوال كاتب المطحن ، وكان
الثابت أن هذين لم يثبت لهما قول بحضر ضبط الواقعة ولم يسمعا بالجلسة فإن حكمها
يكون قد أقيم على ما لا سند له من الأوراق . ولا يغنى في ذلك ما ذكرته من أدلة
أخرى ، فإن الادلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا بحيث إذا
سقط أحدها أو استبعد تعين إعادة النظر في كفاية الباقي منها لدعم الإدانة .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعنين بأنهما يبتدر الفيوم - أولا - استخدما دقيقا غير مطابق
للاوصاف القانونية - ثانيا - لم يثبتا رصيد المطحن في السجل المعد لذلك
ثالثا - لم يخطرا المراقبة عن البيانات الحقيقية لأرصدة الحبوب بالمطحن -
رابعا - تصرفا في الحبوب المسلمة اليهما بغير ترخيص ، وطلبت عقابهما
بالمواد ١ و٤ و٥ و٦ و٧ و٨ و٩ و٤٧ و٤٩ و٥٦ و٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
و ١٩ و ١٩٤٧ من القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٧ و ١ و ٥ من القرار رقم ٤٣١ لسنة ١٩٤٦
والقرار رقم ٦٦٦ لسنة ١٩٤٨ ومحكمة بئدر الفيوم قضت عملا بالمادة ١٧٢ من
قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهمين . فاستأنفت النيابة ومحكمة الفيوم قضت

عملا بمواد الاتهام والمادة ٢/٣٢ مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بإلغاء الحكم ورفض الدفع ببطلان التفتيش وحبس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل وتغريم كل منهما مائة جنيه والمصادرة ونشر ملخص هذا الحكم على واجهة مطحن المتهم الأول بحروف كبيرة عن التهم الأربعة المسندة اليهما وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس بالنسبة للمتهمين لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم. فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه حين دانهما جاء باطلا وذلك لقيامه على مالا سند له بالتحقيقات إذ استندت المحكمة في ادائهما في جميع التهم الى أقوال مفتش المطاحن ووكيل مراقبة التموين وشهادة عوض الله أفندي حنا مع أن الأخيرين لم تسمع أقوالهما لا بالتحقيق ولا أمام المحكمة كما أن أقوال المفتش بالجلسة ليس فيها ما يشير الى واقعة أن الذرة المضبوطة متخلقة من الذرة التي كانت تصرف للمطحن من وزارة التموين وهي الواقعة التي أسست المحكمة عليها حكمها .

وحيث أن النيابة رفعت الدعوى على المتهمين بأنهما أولا استخرجا دقيقا غير مطابق للواصفات - ثانيا - لم يثبتا رصيد المطاحن في السجل المعد لذلك ثالثا - لم يخطرا المراقبه عن البيانات الحقيقية لأرصدة الحبوب بالمطحن - رابعا - تصرفا في الحبوب المسلمة بغير ترخيص - فقضت محكمة أول درجة لهما بالبراءة ولما أن استأنفت النيابة قضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وادانتهم عملا بالمواد ١ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٤٣ و ٤٩ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمادتين ١ و ١٩ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ والمادتين ١ و ٥ من القرار رقم ٤٣١ لسنة ١٩٤٩ مع أن تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات واعتبار الجرائم الأربع جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها وهي عن الجريمة الأخيرة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين الواقعة أورد الأدلة في قوله :

” أنه عن موضوع التهم الموجهة من النيابة فإنه يقوم على دعامة ثابتة وعلى حقيقة لا مرأى فيها ولا خلاف عليها وهي مكونة من شقين — أولا — أنه ضبط لدى المتهمين بالمخزن ٢٥٢ أردبا .. من الذرة الصفراء اعترف الأول بملكيته إياها — ثانيا — أن هذه الذرة الصفراء لا تباع في السوق وليست حرة التداول ولا يمكن الحصول عليها إلا من وزارة التموين فالشق الأول ثابت من اعتراف المتهم الأول في جميع مراحل الدعوى بملكيته لهذه الذرة المضبوطة ومن اعتراف الثاني أنها وصلت أمامه وبعلمه إلى المكان الذي ضبطت فيه والشق الثاني نقطة قانونية لا اجتهاد فيها وحالة واقعية قال بها مفتش المخابز والمطاحن ووكيل مراقبة التموين واعترف بها المتهم الأول وشهد بها كاتب المطاحن عوض الله حنا إذ قررا أن الكمية المضبوطة متخلفة من الذرة الصفراء التي كانت تصرف للمطاحن من وزارة التموين “ . ثم رتبت المحكمة على ذلك ” أن وزارة التموين لا بد تسليمها للمطاحن ومعها ثلاثة أضعافها من القمح ليقوم المطاحن بطحنها معا ... وأنه وإذا لم يقدم هذا القمح المقابل .. انهما لاشك تصرفا فيه ... وأن باقى الجرائم المسندة ماهى إلا تنفيذ لمشروع واحد هو التصرف فى هذه الكمية من القمح وانهما مادام قد تصرفا فيها ولم يطحنا الذرة المضبوطة . فانهما ولاشك قاما بطحن دقيق غير مطابق للواصفات “ . ولما كان يبين من الملف الذى أمرت المحكمة بضمه تحميقا لوجه الطعن أن ” وكيل مراقبة التموين وكاتب المطاحن “ لم يثبت لهما قول بمحضر ضبط الواقعة كما لم يسمعا بالجلسة . وكانت المحكمة قد استندت بين ما استندت اليه فى الإدانة عن التهم جميعا الى مانسبته الى أولهما من قول ، والى ثانيهما من شهادة ، وكان الواجب على المحكمة الاتبنى حكمهما إلا على الوقائع والظروف الثابتة فى الدعوى وكانت الأدلة التى توردها المحكمة فى حكمها فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعين إعادة النظر فى كفاية الباقي منها لدعم الأدانة . لما كان ذلك ، فإن الحكم حين أقام قضاءه عن هذه الواقعة الواحدة المنسوبة الى المتهمين كليهما على ما لا سند له من التحقيقات يكون معيبا متعينا نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن

(٢٧٨)

القضية رقم ٤٥٤ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسن بك وكيل المحكمة ، وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك
المستشارين :

ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . إخفاء مبالغ تسرى عليها هذه الضريبة .
جريمة مستمرة .

متى كانت الواقعة المسندة إلى المتهم هى أنه باعتباره من ممولى ضريبة الأرباح
التجارية والصناعية — صاحب شركة الأفلام المصرية — أخفى مبالغ تسرى
عليها الضريبة بأن لم يدون بأقرار أرباحه عن سنة ١٩٤٣ مبلغ كذا . . . فأنجته من
تأجيله استوديو نحماس فيلم ، وكان النص المنطبق على هذه الواقعة هو الفقرة
الثالثة من المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذى يقول ” ويعاقب
بالعقوبة والزيادة المشار إليهما بالفقرة السابقة كل من استعمل طرقا احتيالية
للتخلص من أداء الضريبة المنصوص عليها فى هذا القانون ، وذلك بإخفاء أو
محاولة إخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة “ . فان هذه الجريمة تكون جريمة
مستمرة ، وتبقى كذلك مادام مرتكبها يخفى تلك المبالغ ، إذ ما دام القانون قد
جعل إخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة جريمة معاقبا عليها ، فان هذه الجريمة
تتكون من حالة تقوم وتستمر مادام هذا الإخفاء المتعمد قائما ، ويكون الحكم
إذ قضى بسقوط الدعوى العمومية بمضى ثلاث سنوات من وقت وقوعها على
أساس أن الجريمة وقتية تم وتنتهى من وقت تقديم البلاغ الكاذب قد أخطأ
فى تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة المطعون ضده بأنه فى يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٤ قدم بيانات

غير صحيحة إلى مصاحبة الضرائب ، وطلبت عقابه بالمواد ٤٣ و ٤٨ و ٤٩ و ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ و ٣٦١ و ٣٦٢ أوامر عسكرية من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة بندر الجزيرة قضت فيها غيابيا بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بمضى المدة . فاستأنفت النيابة ومحكمة الجزيرة الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن النيابة تقول في طعنها أنه لما كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المطعون ضده بأنه : "قدم بيانات غير صحيحة إلى مصاحبة الضرائب" فنقض الحكم المطعون فيه بسقوط الحق في إقامة هذه الدعوى بمضى المدة لأن الجريمة المسندة إلى المتهم وقتية تم وتنتهى من وقت تقديم البيانات الكاذبة وأن المتهم قدم هذه البيانات في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، ولم ترفع الدعوى العمومية عليه عليه إلا بعد انقضاء ثلاثة سنوات من هذا التاريخ ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك ، أن الواقعة المسندة إلى المتهم هي أنه أخفى مبلغ ٢٥٢٣ جنيها و ١٣٣ مليا من أرباحه بأن لم يذكر هذا المبلغ في إقرار أرباحه عن سنة ١٩٤٣ ، وأنه لما كانت هذه الواقعة هي جريمة مستمرة تبدأ من التاريخ الذي قدم فيه المتهم إقراره بأرباحه دون أن يورده هذا المبلغ وتبقى مستمرة ما بقي إخفاء هذا المبلغ من الإقرار إلى أن ينكشف أمره وهو لم ينكشف إلا في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ . وهو تاريخ محضر ضبط الواقعة ، وكان من هذا التاريخ فقط تبدأ مدة السقوط ، فإن الدعوى العمومية لا تكون قد سقطت بمضى المدة كما قضى بذلك الحكم المطعون فيه .

وحيث أن الواقعة المسندة إلى المتهم كما هي ثابتة بالحكم المطعون فيه هي أنه باعتباره من ممولى ضريبة الأرباح التجارية والصناعية — صاحب شركة الأفلام المصرية — أخفى مبالغ تسرى عليها الضريبة بأن لم يدون بإقرار أرباحه عن سنة ١٩٤٣ مبلغ ٢٥٢٣ جنيها و ١٣٣ مليم ناتجة من تأجير استوديو شركة نحاس فيلم . ولما كان النص المنطبق على هذه الواقعة هو الفقرة الثالثة من المادة ٨٥ من

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذى يقول : "ويعاقب بالعقوبة والزيادة المشار اليهما بالفقرة السابقة كل من استعمل طرقا احتيالية للتخلص من أداء الضريبة المنصوص عليها فى هذا القانون ، وذلك باخفاء أو محاولة اخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة". فان الجريمة تكون جريمة مستمرة ، وتبقى كذلك مادام مرتكبها يخفى تلك المبالغ ، إذ مادام القانون قد جعل إخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة جريمة . عاقبا عليها ، فان هذه الجريمة تتكون من حالة تقوم وتستمر ما دام هذا الاخفاء المتعمد قائما . ويكون الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بسقوط الدعوى العمومية بمضى ثلاث سنوات من وقت وقوعها على أساس أن الجريمة وقتية تم وتنتهى من وقت تقديم البلاغ الكاذب مبنيًا على الخطأ فى تطبيق القانون ، وتعين من أجل ذلك نقضه ، وإحالة القضية إلى دائرة أخرى للفصل فيها مجددا على هذا الأساس .

(٢٧٩)

القضية رقم ١٠٥٢ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة ، وحضور حضرات أصحاب العزة :
ابراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك واسماعيل مجدى بك وباسيل موسى بك المستشارين .

استئناف . نصاب الاستئناف . مدعى عليهم متعددون . اتهام بعضهم بالتزوير وبعض بالاشتراك فيه وبعض باستعمال الورقة المزورة . هذا لا يغير من وحدة السبب فى الدعوى المدنية وهو جريمة التزوير ، ولا من وحدة الضرر الواقع من المتهمين جميعا . لا يجوز فى هذه الحالة تقسيم التعويض المطلوب على كل من المتهمين فيما يتعلق بنصاب الاستئناف .

إن مما تنص عليه المادة ٣٩٨ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية أن تقدر قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الاستئناف على وفق أحكام المواد ٤٤/٣ ، والمادة ٤٢ تنص على أنه " إذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر إلى واحد أو أكثر تقتضى سبب قانونى واحد كان التقرير باعتبار قيمة المدعى به بتسامة بغير التفات إلى نصيب كل منهم فيه " . وإذن فإذا كان الثابت بالحكم أن

المدعى واحد وأن المدعى عليهم متعددون وأن السبب الذى يستند إليه المدعى فى طلب التعويض هو الجريمة، وأن المدعى عليهم وإن كان قد نسب إلى بعضهم تزوير الشهادة الادارية وإلى بعض الاشتراك فى هذا التزوير وإلى بعض استعمال الشهادة المزورة مما لا يغير من وحدة السبب وهو جريمة التزوير، ومن وحدة الضرر الواقع منهم جميعا على المدعى، فإنه لا يجوز فى هذه الحالة تقسيم المبلغ المطلوب على المدعى عليهم عند تقرير قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الاستئناف، فإذا كان هذا المبلغ ستين جنيتها وهو ما يجاوز النصاب النهائى للقاضى الجزئى جاز استئناف الحكم، وكان الحكم القاضى بعدم جواز الاستئناف فى هذه الصورة بدعوى اختلاف السبب فى ظروف الواقعة غير صحيح.

الوقائع

اتهمت النيابة كلامن : ١ - على ابراهيم احمد و ٢ - منصور بيومى و ٣ - أنيسه منصور السيد و ٤ - عامرية منصور السيد و ٥ - ياسمين منصور السيد و ٦ - فهمى محمد جعفر و ٧ - محمود السيد العسكري و ٨ - محمود حسن سالم عنانى - بأنهم فى خلال المدة من أول يناير سنة ١٩٤٧ حتى ٣٠ مارس سنة ١٩٤٧ بدائرة مركز كفر صقر مديرية الشرقية ١ - المتهمان الأولان - بصفتهما موظفين عموميين غيرا بقصد التزوير موضوع شهادة إدارية حال تحريرها المختص بوظيفتهما وذلك بجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمهما بتزويرها بأن أثبتا بها أن المرحوم منصور السيد منصور توفى قبل سنة ١٩٢٤ مع علمهما بأنه توفى فى ١٦ أبريل سنة ١٩٢٩ و ٢ - والمتهمون الثلاثة والرابعة والخامسة والسابع اشتركوا مع المتهمين الأولين بطريق الاتفاق فى ارتكاب الجناية السابقة المذكورة بأن اتفقوا معهما على تزوير الشهادة الادارية على الوجه المبين آنفا فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق . والمتهمون السادس والسابع والثامن استعملوا هذه الشهادة الادارية المزورة مع علمهم بتزويرها بأن قدموها مع عقود بيع لشهرها بمصاحبة الشهر العقارى ، وطلبت عقابهم بالمواد ٢١١ و ٢١٣ من قانون العقوبات للأول والثانى و ٢١١ و ٢١٣ و ٢/٤٠ و ٤١ و ٢١٤ من نفس القانون للباقيين . وقد ادعى السيد منصور بحق مدنى قبل المتهمين وطالب القضاء له عليهم متضامنين

بمبلغ ستين جنيها على سبيل التعويض . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنح كفر صقر الجزئية توفيت المتهمة الخامسة . نظرت محكمة جنح كفر صقر الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٠ حضوريا وغيابيا للسادس بسقوط الدعوى العمومية بالنسبة للمتهمة الخامسة اوفاتها وبراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية و إلزام المدعى بالحق المدني بالمصاريف وذلك عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . فاستأنف المدعى المدني ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت بعدم جواز الاستئناف وألزمت المدعى بالحق المدني بالمصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن الطاعن (المدعى بالحق المدني) في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

...وحيث إن مما يقوله الطاعن في طعنه أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف المرفوع منه قد صدر مخالفا للقانون ، ذلك أن مبلغ الستين جنيها الذي طلبه الطاعن هو تعويض عن جريمة وقعت عليه من متهمين متعددين ولما كانت المادة ٤٢ من قانون المرافعات قد نصت على أنه "إذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سبب قانوني واحد كان التقدير باعتبار قيمة الدين بتمامه" وكانت المادة ٣٩٨ من ذلك القانون قد نصت على تقدير قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصب الاستئناف على وفق أحكام المواد من ٣٠ إلى ٤٢ وكان السبب القانوني لدعوى الطاعن هو تزوير الشهادة الادارية التي حررها المطعون ضدهما الأولان ، وكان هذا السبب هو أساس مطالبتهم بالتعويض ، وهو هو أيضا سبب مطالبة المطعون ضدهما الثالثة والرابعة لاشتراكهما في هذا التزوير ، وهو هو كذلك ، سبب مطالبة باقي المطعون ضدهم لاستعمالهم الشهادة المزورة . لما كان ذلك ، فإن سبب مطالبة المطعون ضدهم يكون واحدا ووجب لذلك تقدير قيمة دعوى الطاعن فيما يتعلق بنصب الاستئناف باعتبار قيمة التعويض المطلوب بتمامه ، وهو يزيد عن النصاب الجائز استئنافه .

وحيث إن مما تنص عليه المادة ٣٩٨ من قانون المرافعات المدنية التجارية

هو أن "تقدر قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصب الاستئناف على وفق أحكام المواد ٣٠-٤٤" كما تنص المادة ٤٢ على أنه : "إذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر . بمقتضى سبب قانونى واحد كان التقدير باعتبار قيمة المدعى به بتمامه بغير التفات إلى نصيبهم كل منهم فيه " . ولما كان ذلك ، وكانت الثابت بالحكم المطعون فيه أن المدعى وهو الطاعن الحالى واحد وإن المدعى عليهم متعددون ، وأن السبب الذى يستند إليه المدعى فى طلب التعويض هو الجريمة ، وأنه ولو نسب إلى بعض المدعى عليهم تزوير الشهادة الادارية وإلى البعض الاشتراك فى هذا التزوير وإلى الآخرين استعمال الشهادة المزورة فذلك لا يغير من وحدة السبب وهو جريمة التزوير ، ومن وحدة الضرر الواقع منهم جميعا على المدعى ، وكان لا يجوز فى هذه الحالة وفقا لما تقدم تقسيم المبلغ المطلوب على المدعى عليهم عند تقدير قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصب الاستئناف وكأنه هذا المبلغ كاملا وهو ستون جنيها - كما جاء بالحكم - يجاوز النصاب النهائى للقاضى الجزئى ويجوز استئنافه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من الطاعن لقلة النصاب بدعوى اخلاف السبب فى ظروف الواقعة يكون غير صحيح فى القانون ، وتعين من أجل ذلك نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه

(٢٨٠)

القضية رقم ١٦٣٤ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك
المستشارين .

تموين . عدم الاخطار عن النقص فى عدد الأفراد المقيمين مع صاحب البطاقة . معاقب عليه
ولو كان عن فرد واحد .

يكفى للعقاب بمقتضى المادة العاشرة من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥
ألا يخطر صاحب البطاقة مكتب التوين المختص عن أى نقص فى عدد الأفراد
المقيمين معه بسبب الانفصال أو الوفاة أو لأى سبب آخر ولو كان ذلك عن
فرد واحد .

الوقائع

اتهمت النيابة ١ — تادرس أفلاد يوس الهوى و٢ — راض الهوى مبخائيل
بأنهما فى خلال الفترة من ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٤ و ١٥ يناير سنة ١٩٤٧ بئدر
جرجا لم يخطرا المكتب المختص عن النقص فى عدد الأفراد المقيمين معهما
والمقيدين ببطاقة التوين فى الميعاد المحدد بأن لم يخطر المتهم الأول بوفاة والده
أفلاد يوس الهوى وبانفصال أمه أفلاد يوس عنه ولم يخطر الثانى بانفصال حياة
الهوى وأحمد السيد عنه ، وطلبت عقابهما بالمواد ١٠ و ٥٤ من القرار الوزارى
رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ و ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة جرجا
الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام والمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات
بجس كل من المتهمين ستة شهور وتغريمه مائة جنيه وأمرت بوقف تنفيذ
العقوبة لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا . فعارض

المحكوم عليهما والمحكمة قضت بتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف الطاعن .
ومحكمة سوهاج الابتدائية قضت غيابيا بتأييد الحكم المستأنف . فعارض
والمحكمة قضت بتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق
النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث ان محصل هذا الطعن أن الحكم المطعون فيه لم يرد على مادفع
به الطاعن التهمة فيما يتعلق بشقيقته من أنها واو كانت قد تزوجت إلا أنها
ظلت تتردد على منزله وتستهلك مقرراتها من التموين ولم تقيد على بطاقة زوجها
هذا فضلا عن حلول زوجته — زوجة الطاعن — محل شقيقته بمنزله وعدم
قيدها في بطاقته ، وكذلك فقد دفع الطاعن أمام المحكمة بأن الخادم حسين سيد
كان عنده وقت حصر البطاقات وأن ما قاله والد هذا الخادم من أن ولده لم
يكن في خدمة الطاعن غير صحيح — واستند في تأييد هذا الدفاع إلى ما هو
ثابت في قضية اللجنة رقم ١٩١٨ لسنة ١٩٤٥ فاصدرت المحكمة قرارا بضمها
ولكنها على الرغم من ذلك وقبل تنفيذ هذا القرار قضت بادانة الطاعن ولم ترد
على دفاعه ، ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أن الواقعة قد صارت بعد إصدار
النائب العام لكتابه الدوري رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٧ إلى النيابة بطلب حفظ
الشكاوى التي من قبيل الدعوى المنظورة ، قد صارت الواقعة ولا عقاب عليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه عناصر
الجريمة التي دان الطاعن بها واستند في ذلك الى الأدلة التي أوردها والتي من
شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه . ولما كان ذلك ، وكان ما أخذ به الحكم
واستند اليه في إدانة الطاعن بعدم اخطار مكتب التموين عن انفصال أخته
المقيمة ببطاقته عنه في الميعاد المحدد ، يتضمن بذاته الرد على ما دفع به هذا
الشطر من التهمة ، وكان يبين من أسباب الحكم أنها لم تتحدث بشئ عن الخادم
فلم تجعل من شطر التهمة فيما يتعلق به أساسا لإدانة الطاعن وكان يكفي
في العقاب بمقتضى المادة العاشرة من قرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٧ ألا يخطر صاحب

البطاقة مكتب التوين المختص عن أى نقص فى عدد الأفراد المقيمين معه بسبب
الاتصال أو الوفاة أو لأى سبب آخر أو كان ذلك عن فرد واحد. لما كان
ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون سليما ولا تكون ثمت مصلحة للطاعن فيما
يثيره من دعوى الإخلال بحق الدفاع. لصدور الحكم قبل ضم القضية الخاصة
بالخادم ، هذا ولا يفيد الطاعن الإشارة إلى كتاب النائب العام ما دام القرار
الذى طبقه الحكم على الطاعن لم يبلغ أو يعدل بالطريق القانونى ، وتعين من
أجل ذلك رفض الطعن .
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٥٢

(٢٨١)

القضية رقم ١٤٣٨ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك وكيل المحكمة ومحمد أحمد غنيم بك وباسيل موسى بك وحافظ سابق بك
المستشارين .

محال عمومية . الفنادق والبنيونات والبيوت المفروشة . لمصلحة السياحة أن تحدد أجرة غرفها
حسبأ تراه طبقا لقرار الوزارى رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ . لصاحب المحل الذى يتضرر من هذا
التحديد أن يتظلم منه وفقا للقواعد المقررة .

لمصلحة السياحة — طبقا لقرار الوزارى رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ — أن تحدد
أجرة كل غرفة بالفنادق والبنيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الأماكن
المعدة لإيواء الجمهور — دون أى تفرقة بين أى مكان منها والآخر — بما
فى ذلك ثمن الطعام أو بدونه ، وعلى أساس أن الغرفة لشخص واحد أو لشخصين
عند الاقتضاء وليوم واحد أو أسبوع أو شهر واحد وأن يكون هذا التحديد كما

تراه المصلحة المذكورة ، على أن يكون لصاحب المحل الذى يتضرر من هذا التحديد أن يتظلم منه وفقا للقواعد الميينة بالمواد سالفة الذكر فاذا هو سكت عن التظلم فى الموعد المقرر له اعتبر قابلا للسعر أو الأجر الذى حددته المصلحة أو أقرت تحديده وتعين عليه التزانه والا اعتبر مخالفا لأحكام القرار وحق عليه العقاب .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه بدائرة قسم عابدين بصفتة صاحب البنسيون المبين بالمحضر عرض للتأجير غرضا بأجر أزيد من الأجر الذى حددته له مصلحة السياحة . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ١٢ و ١٤ من القانون رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ و ٣/٤ و ٩ و ١٠ و ٢/١٠ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . ومحكمة الجنح المستعجلة قضت عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم مائة جنيه وشهر ملخص الحكم على واجهة محله على نفقته لمدة شهر واحد . فاستأنف ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

.. وحيث ان الطعن يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن على حين أن ما وقع منه ورفعت عليه الدعوى العمومية من أجله وهو تعديل الأسعار المعتمدة " للبنسيون " بالزيادة عن ليلة واحدة هو واقعة لا ينطبق عليها القانون ولا جريمة فيها : ذلك أن " البنسيون " محل الدعوى يقيم به النازلون مددا تراوح بين نصف الشهر أو الشهر أو أكثر من ذلك . فهو ليس بفندق يختلف عليه النازلون بالليلة وأن الثابت بالسجل الرسمى لتزلاء البنسيون الذى قدمه الطاعن لمحكمة أول درجة أنه لم يكن من بينهم من نزل به ليلة واحدة بل انهم جميعا ممن يقيمون لمدة نصف شهر على الأقل أو لمدة شهر أو أكثر . كما أن الثابت من نسخة الكشف المرفق بتقرير أسباب الطعن والمصدق عليه من مصلحة السياحة فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ والذي كانت الأسعار الواردة به أساس هذا

الالتزام ثابت من هذا الكشف أن محل الطاعن هو "أوتيل للعائلات" فقد وردت به أجور نزول الأطفال والمربيات الأمر الذي ينبيء بذاته عن إقامة ممتدة للعائلات ونص فيه على تنبيه النازين إلى أخطار الإدارة قبل الإخلاء بخمسة عشر يوما ، مما يؤيد أن البنسيون إنما هي محل للإقامة الطويلة ولم يكن للنوم ليلة واحدة . أما ما جاء بهذا الكشف من تحديد أجور الغرف عن ليلة واحدة فقد كان من مصلحة السياحة تجاوزا لاختصاص البنسيون وغير ذى موضوع في شأنه ، هذا إلى أن الطاعن رجل قد أثر تقدم سنه على عموم صحته بفعله إذ رأى الكشف أمامه يحدث فيه هذا التغير في أجور الغرف لغير ما مصاحبة له في ذلك ، ويقول الطاعن انه دفع بما تقدم أمام المحكمة الاستئنافية فلم تأخذه به ، وجاء حكمها قاصرا إذ قضت بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بادانته دون أن ترد على هذا الدفاع .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى على الطاعن بأنه بوصفه صاحب "بنسيون" عرض للتأجير غرضا بأجر أزيد من الأجر الذى حددته مصاحبة السياحة . وطلبت عقابه بمواد القرار الوزاري رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ والمرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ . ولما كانت المادة الثالثة من القرار مالف الذكر الذى طبقه المحكم المطعون فيه تقول في فقرتها الثانية " كذلك يجب على مديري الفنادق والبنسيونات " والبيوت المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لإيواء الجمهور أن يعلنوا عن عدد الغرف المعدة للإيجار وأجرة كل غرفة بما في ذلك ثمن الطعام أو بدونه على أساس أن الغرفة لشخص واحد وليوم واحد أو أسبوع أو شهر واحد وأن يعلنوا عند الاقتضاء عن أجرة الغرفة إذا كانت معدة لشخصين أو أكثر " . وأوجبت المادة السادسة منه على مديري المحال المشار إليها في المادة الثالثة أن يرسلوا لمصاحبة السياحة كتابا موصى عليه متضمنا الأسعار . . . والأجور الواجب عليهم الإعلان عنها . ثم نصت المادة السابقة من القرار على أن " تصدر مصاحبة السياحة قرارا بقبول الأسعار . . . أو الأجور المبلغه إليها أو رفضها وفي الحالة الثانية تقوم المصاحبة بتعيين الحد الأقصى للأسعار . . . أو الأجور التي توافق عليها " . ونصت المادة الثانية على أن " تعلن المصاحبة

قرارها إلى المحل المختص بخطاب موسى عليه على أن يشتمل الإخطار في حالة صدور القرار برفض الأسعار... أو الأجور المبلغه على بيان حق صاحب المحل في التظلم إلى اللجنة المنوه عنها في المادة التاسعة". كما نصت المادة التاسعة على حق ذوى الشأن في هذا التظلم. وحددت له ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ إخطار صاحب الشأن بالأسعار... أو الأجور المرخص بها وقضت في فقرتها الأخيرة بأنه إذا لم يقدم صاحب الشأن مظلمة في الميعاد اعتبر قابلاً للأسعار أو الأجور التي حددتها المصلحة ووجب عليه العمل بها بمجرد انتهاء ميعاد التظلم. وأوجبت المادة ١٢ على مديري المحال المشار إليها في المادة الثالثة من هذا القرار أن يخطرُوا مصلحة السياحة بكتاب موسى عليه عن كل زيادة يراد إدخالها على الأسعار... أو الأجور قبل العمل بها بشهر على الأقل. فاذا رأت المصلحة في خلال هذه المدة أن الأسعار المبلغه إليها مرتفعة أخطرت بذلك المحل المختص بخطاب موسى عليه مع ذكر الحد الأقصى للأسعار أو الأجور التي توافق عليها طبقاً لما هو وارد بالمادة الثانية من القرار بحيث لا يجوز العمل بأسعار أو أجور أعلى من التي توافق عليها الوزارة مع جواز التظلم من ذلك أيضاً وفق الشروط والأوضاع سالفه البيان في المواد التاسعة والعاشره والحادية عشرة من القرار. ثم انتهى القرار في المادة ١٤ إلى النص على العقوبة المقررة عن كل مخالفة لأحكامه. لما كان ذلك فقد دل مشروع هذا القرار على أن لمصلحة السياحة أن تحدد أجرة كل غرفة بالفنادق والبنسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لإيواء الجمهور دون أى تفرقة بين أى مكان منها والآخر. بما في ذلك ثمن الطعام أو بدونه ، وعلى أساس أن الغرفة لشخص واحد أو لشخصين عند الاقتضاء وليوم واحد أو أسبوع أو شهر واحد وأن يكون هذا التحديد كما تراه المصلحة المذكورة ، على أن يكون لصاحب المحل الذى يتضرر من هذا التحديد أن يتظلم منه وفقاً للقواعد المبينة بالمواد سالفه الذكر فإذا هو سكت عن التظلم في الموعد المقرر له اعتبر قابلاً للسعر أو الأجر الذى حددته المصلحة أو أقرت تحديده وتعين عليه التزامه والا اعتبر مخالفاً لأحكام القرار وحق عليه العقاب. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن بالأدلة السائغة وباعترافه أنه بوصفه صاحب "بنسيون" قد أدخل زيادة على الأجرة المعتمدة من مصلحة السياحة لغرف

النوم عن الليلة الواحدة بأن عدلها من ٣٠ قرشا إلى ٤٥ قرشا ومن ٤٥ قرشا إلى ٧٠ قرشا وكان الطاعن لا يدعى أنه اتخذ في سبيل هذا التعديل بالزيادة، الاجراءات المنصوص عليها في المادة الثانية عشرة من القرار فان العناصر القانونية للجريمة التي دانه الحكم بها بالطريق امواد القرار المذكور تكون قد توافرت ويكون ما أخذ به الحكم واستند إليه في إدانة الطاعن يتضمن بذاته ردا كافيا على دفاعه . وكان هذا الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٢٨٢)

القضية رقم ١٤٣٩ سنة ٢١ القضائية :

تموين . تفتيش . معاونو البوليس . لهم بمقتضى المادة ٤٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ حق دخول المصانع والمحال وفحص الدفاتر والمستندات في غير حالات التلبس وبدون اذن من النيابة .

أن معاوني البوليس وهم أصلا من مأموري الضبطية القضائية بمقتضى المادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات ، قد خولوا بمقتضى المادة ٤٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ حق اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكامه وجعل لهم بموجب تلك المادة في جميع الاحوال حق دخول المصانع والمحال وفحص الدفاتر والمستندات على الوجه المبين بتلك المادة .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعنين بأنهما بدائرة قسم الوايلي بوصف الأول المسئول عن مصنع الصابون المبين بالحضر والثاني صاحبه : (١) تصرفا في كمية الزيت المقررة بالمصنع في غير الغرض المخصصة له بأن وجد عجز قيمها قدره ١٠٧٣ أقة . (٢) لم

بمسك سجلا خاصا أو ما يقوم مقامه لاثبات حركة الزيت بالمصبنة ومقدار ما يستخدمه منه . وطلبت عقابهما بالمواد ٢/٢ و ١٢ و ٤١ و ٢٠١/٥٤ من القانون رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ المعدل بالقرارين ١١٥ سنة ١٩٤٩ و ١٠٥ سنة ١٩٤٩ و ٥٦ و ٥٧ من المرسوم بقانون ٩٦ سنة ١٩٤٥ ومحكمة الجناح المستعجاة قضت عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ فقرة أولى من قانون العقوبات بحبس المتهم الأول سنة واحدة مع الشغل ، وتغريمه خمسمائة جنيه وشهر مخصص الحكم على واجهة المحل على نفقته لمدة سنة واحدة . وبتغريم المتهم الثانى خمسمائة جنيه فاستأنفا المتهمان ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المسأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها على المتهم الأول لمدة خمس سنين تبدأ من اليوم فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن ان الطاعنين دفعا التهمة الأولى بأنهما لم يتسلما مقررهما من الزيت كاملا وأنهما استشهدا على ذلك أمام محكمة الدرجة الأولى والمحكمة الاستئنافية بشاهدين وطلبا سماعتهما ، إلا أن كلنا المحكمتين لم تجيبا هذا الطلب وردت عليه المحكمة الاستئنافية بأن الطاعنين لم يتمسكا به أمام محكمة أول درجة مع أن الثابت بحضر جاسة تلك المحكمة أن الدفاع عنهما تمسك بسماع شهادة " العربجى " الثانى والبواب .

وحيث ان الحكم الابتدائى ، الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه من الواقعة التى طاقب الطاعنين من أجلها ، ثم تعرضت المحكمة الاستئنافية لدفاع البتاعنين المشار اليه بوجه الطعن وردت عليه بقولها : " إن الدفاع عن المتهمين تمسك بسماع الشهود الذين طلب سماعهم أمام محكمة أول درجة وقد تبين أنه يقصد بذلك شاهدين هما : متولى النقل (العربجى) المسمى كامل محمد وبواب المصنع ، وقد اتضح من الاطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة فى الجلسة السابقة على جلسة المرافعة الأخيرة التى صدر فيها الحكم كانت قد رخصت للمتهمين باعلان شهود نفى فلم يعلنوا (العربجى) كامل محمد وإنما اعلنا شاهدا

آخر اسمه فؤاد عبد المقصود ولم يحضر ذلك الشاهد بجلسة المرافعة ، فلم يصح الدفاع على طلب تأجيل الدعوى لاعادة إعلانه أو إعلان غيره ، وقضت محكمة أول درجة في سماع شهود الاثبات دون إبداء أى طلب سابق من جانب الدفاع يطلب التأجيل . وهذه الوقائع تدل على أن تمسك الدفاع أمام محكمة ثانى درجة بطلب سماع الشاهدين غير جدى ، فضلا عن أنه لم يبين اتصال ما يريد سماع الشهادة عليه بدفاع جوهرى للتهمين وترى المحكمة لما تقدم عدم إجابة هذا الطلب . ولما كان ما قاله الحكم له أصله بمحاضر الجلسات ويتفق مع حكم القانون بالنسبة إلى سلطة محكمة الموضوع فى تحقيق الدعوى - وكان الحكم الابتدائى قد رد على ما دفع به الطاعنان من عدم استلام مقررهما من الزيت فانه لا يكون ثمة محل لما يثيره الطاعنان فى هذا الوجه .

وحيث إن محصل الوجه الثانى أن الطاعنين دفعا التهمة الثانية أمام المحكمة الاستئنافية بأن الدفاتر قد ضاعت ، وطلبا إحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات هذا الضياع ، إلا أن المحكمة لم تجب كذلك هذا الطلب ولم ترد عليه .

وحيث إنه لما كان يبين من الحكم أن المحكمة طبقت المادة ٣٢ فقرة أولى من قانون العقوبات وأخذت الطاعنين بعقوبة الجريمة الأشد وهى موضوع التهمة الأولى فانه لا يكون لهما جدوى فيما يثيرانه فى هذا الوجه .

وحيث أن محصل الوجه الثالث ان التفتيش الذى حصل بمحل الطاعنين وقع باطلا ، ذلك أن الثابت بديباجة المحضر ان المحققين قاما بالتفتيش بتكليف من مراقب المباحث الذى لا يملك التفتيش لأنه ليس من رجال الضبطية القضائية ، ولا يملك من باب أولى الأذن به ولا يغير من هذا النظر أن الضابطين اللذين أجريا التفتيش هما من رجال هذه الضبطية فهما لم يقوما به من تلقاء نفسيهما ولم تكن لديهما عن الطاعنين معلومات تبرره ، كما أن صفتهم هذه لا تخولهما حق التفتيش بغير إذن النيابة - وهى لم تأذن - إلا فى حالة التلبس .

وحيث إن الحكم المطعون فيه تعرض لهذا الدفع ورد عليه فقال " إنه

مردود بأن الضابطين من معاونى البوليس الذين لهم أصلا صفة الضبطية القضائية بمقتضى المادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات والذين خولوا بمقتضى المادة ٤٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ حق إثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكامه وجعل لهم بموجب تلك المادة فى جميع الأحوال حق دخول المصانع والمحال وخص الدفاتر والمستندات على الوجه المبين بتلك المادة مما يتعين معه اعتبار الدفع على غير أساس صحيح ولا وجه لقبوله “ . وما كان ما قاله الحكم من ذلك صحيحا فى القانون فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الوجه يكون بدوره على غير أساس .

وحيث إن الوجه الرابع يتحصل فى القول ببطلان محضر تحقيق البوليس لما يبين فى صدره من أن هذا التحقيق قد أجراه ضابطان معا فى حين أن المستفاد من نص المادة ٢٥ من قانون تحقيق الجنايات هو وجوب توحيد المحقق ، والشارع إنما قصد بذلك إلى تنظيم التحقيق وضمان سلامته وكفالة الصالح العام ومراعاة مصلحة المتهم .

وحيث إنه لما كان الدفع ببطلان محضر البوليس لا أساس له إلا أن يكون المقتضود به استبعاده كدليل فى الدعوى ذلك بأن المحاكمة عن جنحة أو مخالفة لا يلزم أن تكون مسبقة بتحقيق . وكانت المحكمة قد ردت على هذا الدفع ردا صحيحا ، كما كانت المادة ٢٥ من قانون تحقيق الجنايات المعمول به عند نظر الدعوى إنما تتحدث عن التحقيق الذى يبدؤه مأمور الضبطية القضائية فى حالة التلبس وحق عضو النيابة الذى يحضر وقت مباشرة هذا التحقيق فى إتمامه أو الأذن للمأمور الذى بدأه بتمامه . لما كان ذلك فإن هذا الوجه لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم برفض هذا الطعن موضوعا .

(٢٨٣)

القضية رقم ١٤٤٩ سنة ٢١ القضائية :

١ - تفتيش . تقدير جدية التحريات . موضوعي .

ب - تحقق . مأمور الضبط القضائي . لا يجب أن يحضر معه كاتب وقت مباشرة التحقيق
مجمع الاستدلالات .

١ - النيابة حين تصدر اذنها بالتفتيش أن تقدر مبلغ جدية التحريات
ودلالاتها على وقوع جريمة معينة من المراد تفتيشه ، وإذا ما أقرت محكمة الموضوع
النيابة على ما رأته من ذلك ورتبت عليه قولها بصحة هذا الإذن ، فلا معقب
عليها في ذلك .

٢ - إن القانون - على خلاف ما أوجبه بالنسبة للنيابة وقاضي التحقيق -
لم يوجب أن يحضر مع مأمور الضبط القضائي وقت مباشرة التحقيق وجمع
الاستدلالات المنوطة به ، كاتب لتحرير ما يجب تحريره من المحاضر ومؤدى
ذلك أن مأمور الضبط القضائي هو المسئول وحده عن صحة ما دون بحضوره
وما دام هو يوقع عليها إقرارا منه بصحتها فلا يهم بعد ذلك إن كان قد حرر
المحضر بيده أو استعان في تحريره بغيره .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها في يوم ٢٠ يوليو سنة ١٩٤٩ بدائرة قسم
المنشية : أحرزت جواهر مخدرة (حشيشا) بدون مسوغ قانوني . وطلبت
عقابها بالمواد ١ و ٢ و ٣٥/٦ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٥ من القانون رقم ٢١
لسنة ١٩٢٨ . ومحكمة جنح المخدرات الجزئية قضت فيها غيابيا عملا بمواد
الالتهام مع تطبيق المادة ٢/٤٩ من قانون العقوبات لأن المتهمه عائدة بحبسها

ستين مع الشغل والنفاذ وتخريها ٤٠٠ جنيه والمصادرة بلا مصاريف . فعارضت المحكوم عليها في هذا الحكم وقضى في معارضتها بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه بلا مصاريف . فاستأنفت المتهمة الحكم الأخير . ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث ان حاصل الطعن هو ان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنة باحراز المخدر قد أخطأ في تطبيق القانون فضلا عن إخلاله بحق الدفاع . وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إنها دفعت أمام المحكمة ببطلان الاذن الصادر من النيابة بالتفتيش لأنه بنى على تحريات غير جدية إذ أن الضابط الذى استصدر الاذن ليس هو الذى قام بعمل التحريات التى صدر على أساسها بل إن الذى قام بها هو ضابط آخر من مساعديه وقد حرر الأخير محضر التحريات بخطه ووقع عليه بامضاء نسبها اليه . وطلبت الطاعنة من المحكمة نذب خير في الخطوط لتحقيق ذلك فالتفتت المحكمة عن هذا الطلب ولم ترد عليه . وتضيف الطاعنة أنها تمسكت أمام المحكمة أيضا ببطلان محضر ضبط الواقعة لأنه غير محرر بمعرفة من نسب اليه مباشرته وليس له توقيع عليه ، فلم تأخذ المحكمة بدفاعها هذا وردت عليه رده غير سليم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وتعرض لدفاع الطاعنة المشار إليه ولم يأخذ به للاعتبارات السائغة التى أوردها وانتهى إلى القول بجدية التحريات وصحة الاذن . لما كان ذلك وكان للنيابة حين تصدر إذنها بالتفتيش ان تقدر مبلغ جدية التحريات ودلالاتها على وقوع جريمة معينة من المراد تفتيشه وكانت محكمة الموضوع قد أقرت النيابة على ما ارتأت من ذلك وربت عليه قولها بصحة هذا الاذن ، فلا معقب عليها في ذلك . أما ما تقوله الطاعنة عن بطلان

محضر التحقيق الابتدائي فردود بما أثبتته الحكم من أن هذا المحضر موقع عليه بامضاء الضابط الذي باشره . وأنه إذا كان هذا المحضر محررا بخط غيره فإن هذا لا يترتب عليه بطلانه مادامت الطاعة لا تدعى أن هذا الغير قد انفرد بتحريره ولم يكتبه بناء على إملاء الضابط وتمت إشرافه . ذلك أن القانون — على خلاف ما أوجبه بالنسبة للنيابة وقاضى التحقيق — لم يوجب أن يحضر مع مأمور الضبط القضائي وقت مباشرة التحقيق وجمع الاستدلالات المنوطة به ، كاتب لتحرير ما يجب تحريره من المحاضر . وهذا يؤدي ذلك أن مأمور الضبط القضائي هو المسئول وحده عن صحة ما دون محضره ومادام هو بوقع عليها إقرارا منه بصحتها فلا يجرم بعد ذلك إن كان قد حرر المحضر بيده أو استعان في تحريره بغيره . لما كان ذلك فإن الحكم لا يكون قد أخطأ القانون في شيء .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٢٨٤)

القضية رقم ١٤٦٢ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد حسنى بك وكيل المحكمة اسماعيل مجدى بك وباسمى موسى بك وحافظ سابق بك المستشارين .

حكم . سببه . تفتيش . الدفع ببطلان الاذن الصادر به لبنائه على تحريات غير جدية . عدم
الرد على هذا الدفع . قصور .

إذا كان المتهم قد دفع أمام المحكمة ببطلان الاذن الصادر من النيابة بتفتيشه
لأنه بنى على تحريات غير جدية ، وبطلان ما تلاه وترتب عليه من ضبط وتفتيش
ومع ذلك أدانته المحكمة استنادا إلى الدليل المستمد من هذا التفتيش دون أن يرد
على ما أثاره المتهم فى شأن صحته ، مع أنه لو صح لما جاز الاستناد إليه كدليل
فى الدعوى ، فإنه يكون قاصرا قصورا معيبا بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة ١ — شعبان صالح أحمد و ٢ — الزهرى محمد بكير (الطاعنين)
و ٣ — محمد شاكر مبارك بأنهم بدائرة قسم كرموز . أحرزوا جواهر مخدرة
(حشيشا) بدون مسوغ قانونى . وطابت عقابهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٥/٦ - ب
٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ومحكمة جنح المخدرات قضت
— عملا بمواد الاتهام — بالنسبة إلى المتهمين الأول والثانى بحبس كل منهما
سنة مع الشغل والنفاذ وتغريم كل منهما ٢٠٠ جنيه ومصادرة المخدرات المضبوطة
وبراءة المتهم الثالث . فاستأنف المحكوم عليهما كما استأنفت النيابة . ومحكمة
اسكندرية الابتدائية قضت بحضورى الأول والثانى (الطاعنين) وغيايبا للثالث
بالغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الثالث وحبسه سنة مع الشغل وغرامة ٢٠٠
جنيه والمصادرة عملا بمواد الاتهام وتأيدته فيما عدا ذلك . فطعن الطاعنان
فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينمى الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنهما دفعا أمام المحكمة . ببطلان الاذن الصادر من النيابة بتفتيشهما وبطلان ما تلاه وترتب عليه من إجراءات لأنه بنى على تحريات غير جدية فأغفلت المحكمة هذا الدفع ولم ترد عليه .

وحيث انه يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعنين دفعا ببطلان اذن التفتيش لأنه بنى على تحريات غير جدية وبطلان ما تلاه وترتب عليه من ضبط وتفتيش . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنين استنادا إلى الدليل المستمد من هذا التفتيش دون أن يرد على ما أثاره الطاعنان في شأن صحته مع أنه لو صح لما جاز الاستناد اليه كدليل في الدعوى . لما كان ذلك فان الحكم يكون قاصرا قصورا معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(٢٨٥)

القضية رقم ١٥١ سنة ٢٢ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسن بك وكيل المحكمة ومحمد أحمد غنيم بك وباسملى موسى بك وحافظ سابق بك
المستشارين .

حكم . نسيبه . حكم استئنافى قضى بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه . تعلق أصحاب الحكم
الاية ١ ، بواقعة أخرى . حكم باطل .

إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بتأييد الحكم المستأنف للأسباب الواردة به وكان يبين من مراجعة الحكم الابتدائي أن أسبابه تتعلق بواقعة أخرى لا شأن لها بالمحكوم عليه ولا بالواقعة المسندة إليه، فإن الحكم يكون في واقعه غير قائم على أسباب باطلا متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة المطعون ضدهما بأنهما بدائرة قسم الرمل أحرزا جواهر مخدرة (حشيش) بدون مسوغ قانوني . وطلبت عقابهما بالمراد ١ و ٢ و ٣٥ / ٦ ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ . ومحكمة جنح المخدرات الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام بالنسبة إلى المتهمين مع تطبيق المادة ١ / ٤٩ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول بحبسه سنتين مع الشغل والنفاذ وبتغريمه ٢٠٠ جنيه ، وبحبس المتهم الثانية سنة مع الشغل والنفاذ وبتغريمها ٢٠٠ جنيه والمصادرة . فاستأنفا ، ومحكمة اسكندرية قضت عملا بمواد الاتهام عدا المادة ٣٥ فبدلها ٦ / ٣٦ ب مع تطبيق المادة ٣٩ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الثانية بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للأول وتعديله بالنسبة إلى المتهم الثانية والاكتفاء بحبسها ستة شهور مع الشغل وتغريمها ٣٠ جنيه مع النفاذ والمصادرة ، وذلك على اعتبار أن التهمة بالنسبة إليها حيازة بقصد التعاطي فقط . فطعنتم النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه، إذ دان المطعون ضدهما باحراز المخدر قد أستند في ذلك إلى أسباب الحكم الابتدائي . ولما كان يبين من مراجعة الأوراق أن أسباب ذلك الحكم لا شأن لها بالدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون خاليا من الأسباب مما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العمومية اتهمت المطعون ضدهما في اللجنة ١٨٩ مخدرات و ٥٩٢ استئناف اسكندرية لسنة ١٩٥١ بأنهما في ١٢ مارس سنة ١٩٥١ بدائرة

قسم الرمل أحرزا حشيشا بدون مسوغ قانوني ، فقضت محكمة أول درجة في ١٩ مايو سنة ١٩٥١ بحبس الأول سنتين مع الشغل والنفاذ وغرامة ٢٠٠ جنيه وبحبس الثانية سنة مع الشغل والنفاذ وغرامة ٢٠٠ جنيه والمصادرة . فاستأنف المحكوم عليهما وبجلسة ١٩ يوليو سنة ١٩٥١ قضت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف للأسباب الواردة به . ولما كان يبين من مراجعة الحكم الابتدائي أن أسبابه تتعلق بواقعة أخرى ولا شأن لها بالمحكوم عليهما ولا بالواقعة المسندة إليهما . فإن الحكم المطعون فيه يكون في واقعه غير قائم على أسباب وجاء بذلك باطلا متعيينا نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(٢٨٦)

القضية رقم ١٥٤ سنة ٢٢ القضائية :

بإسالة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب الغزة : أحمد حسن بك وكيل المحكمة واسماعيل مجدى بك وباسيل مومى بك وحافظ . ابق بك المستشارين

نقض . عدم تقدم الطاعن المحكوم عليه بالحبس للتنفيذ . سقوط حقه فى الطعن .

إن عدم تقدم الطاعن المحكوم عليه بالحبس لتنفيذ هذا الحكم إلى يوم الجلسة يقتضى الحكم بسقوط الطعن المرفوع منه عملا بنص المادة ٤٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

أهت النيابة كلا من ١ - الششناوى على بدوى و ٢ - على حسن على (الطاعن) و ٣ - ابراهيم عطيه و ٤ - أحمد العزب غنيم بأنهم فى يوم ١٢

أكتوبر سنة ١٩٥٠ بالمنصورة : حازوا خبزا يقل وزنه عن الوزن المقرر طبقا للقرارات الوزارية . وطلبت عقابهم بالمواد ٨ و ١/٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرارات الوزارية ٥١٦ سنة ١٩٤٥ و ٥٧١ سنة ١٩٤٨ و ٢ سنة ١٩٤٩ و ١٢٦ سنة ١٩٤٩ وقرار ٤ يونيه سنة ١٩٥٠ . ومحكمة بندر المنصورة قضت عملا بمواد الاتهام بالنسبة إلى المتهمين الثاني (الطاعن) والثالث والرابع أولا - بحبس كل منهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه ١٠٠ جنيه مع المصادرة وشهر ملخص هذا الحكم على واجهة المحل لمدة تعادل مدة الحبس المقضى بها وثانيا - ببراءة المتهم الأول . فاستأنف المحكوم عليهم . ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن النيابة دفعت بسقوط الطعن لأن الطاعن محكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية ولم يتقدم لتنفيذها عليه قبل يوم الجلسة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قضى بحبس الطاعن ستة أشهر مع الشغل وقد قرر محاميه بتوكيل منه الطعن في هذا الحكم بالنقض . ولما كان الطاعن لم يتقدم للتنفيذ إلى يوم الجلسة فيتعين الحكم بسقوط طعنه عملا بنص المادة ٤٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

جلسة ٦ مارس سنة ١٩٥٢

(٢٨٧)

القضية رقم ٦ ٣٨ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة :
ابراهيم خليل بك ومجد أحمد غنيم بك واسماعيل مجدى بك وباسيل موسى بك المستشارين .

دفاع . متهم ببيع لبن مغشوش . طعن بالتزوير فى محضر أخذ العينة . وجوب تحقيقه .

إذا كان المتهم ببيع لبن مغشوش قد طعن فى محضر أخذ العينة بالتزوير فإنه يكون على المحكمة أن تتعرض لهذا الدفاع الجوهري وترد عليه ، فإذا هى تعرضت له وكان ما أوردته فى سبيل الرد عليه لا يصلح لتفنيده تعين نقض حكمها .

الوقائع

انهت النيابة الطاعن بأنه بدائرة قسم الزيتون باع لبناً مغشوشاً بأن وجد متزوعاً منه الدسم بنسبة ٢٦ ٪ مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ٦ و ٧ وقضت عملاً بالمواد ١/٢ و ٧ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٩ . ومحكمة الزيتون الجزئية قضت عملاً بالمواد ١/٢ و ٧ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بتغريم المتهم الفى قرش والمصادرة . فاستأنف محامى المتهم كما استأنفته النيابة . لمحكمة مصر الابتدائية قضت غيابياً بتأييد الحكم المستأنف . فعارض وقضى فى معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة .

... وحيث إن مما ينماد الطاعن على الحكم المطون فيه أنه حين دانه بأنه باع لبناً مغشوشاً مع علمه بذلك جاء باطلاً لخطئه فى تطبيق القانون ذلك بأنه طعن

على محضر أخذ العينة بالتزوير إلا أن المحكمة دانت به بدعوى أن هذا الدفاع غير مجد بفرض ثبوته مع أن القانون قد جعل من أخذ العينة أساسا لقيام التهمة أو نفيها إذ لا تقوم بمجرد الاشتباه في اللابن وإنما تقوم على أساس العينة المأخوذة

وحيث إن الحكم المطعون فيه تعرض لدفاع الطاعن المشار إليه فقال :
” أما ما يقوله عن تزوير بصمته على محضر أخذ العينة فإن هذه المحكمة لا تعول عليها (البصمة) في شئ في صدد ثبوت التهمة أو نفيها إذ لو كان المحضر خلوا من تلك البصمة لكان الأمر سواء لدى المحكمة “ولما كان الطاعن — على ما بين من محاضر الجلسات — قد أنكر البصمة المنسوبة إليه بمحضر أخذ العينة وقال في المذكرة المقدمة منه للمحكمة الاستئنافية والتي أشار إليها في طعنه أن البصمة ليست له وأنها نسبت إليه زورا . لما كان ذلك فإن ما أورده المحكمة في هذا الشأن لا يبرر دأ على دفاع المحكوم عليه إذ كان من الواجب عليها أن تتعرض لهذا الدفاع الجوهري وترد عليه إذا لم تروجها لصحته أما وهي لم تفعل فإن الحكم يكون معيبا متعيينا نقضه .

وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(٢٨٨)

القضية رقم ١١٩٧ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة :
ابراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك ومصطفى فاضل بك واسماعيل مجدى بك المستشارين .

نقض . حكم غيابي استئنائي . قبول المعارضة فيه . لاجل للنقض على الحكم بسبب عدم إعلان
المتهم للجلسة التي صدر فيها الحكم الغيابي .

ما دام الطاعن قد عارض فى الحكم الغيابي الاستئنائي وقبلت معارضته ،
فلا عمل لما يشيره فى شأن عدم إعلانه للجلسة التي صدر فيها هذا الحكم ، إذ لم يمس
له حق ولم يحرم من إبداء دفاعه فى الموضوع .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه بالموسكى : أولا - لم يقدم إقرارا بأرباحه
عن سنة ١٩٤٥ مرفقا به الأوراق المؤيدة له . وثانيا - لم يقدم إقرارا بأرباحه
عن سنة ١٩٤٦ مرفقا به الأوراق المؤيدة له . وطالبت عقابه بالمواد ٤٣ و ٤٨
و ٤٩ و ١/٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٢ من الأمرين العسكريين
رقى ٣٦١ و ٣٦٢ والمادة ٦/١ من المرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ .
ومحكمة الضرائب قضت عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦
قانون العقوبات بتغريم المتهم ٥٠ خمسين قرشا وزيادة ما لم يدفع من الضريبة
بمقدار يعادل ثلاثة أمثاله عن كل تهمة وأمرت بإيقاف التنفيذ لمدة خمس
سنوات تبدأ من صيرورة هذا الحكم نهائيا . فاستأنفت النيابة ، ومحكمة مصر
الابتدائية قضت غيابيا بإيقاف السير فى الدعوى حتى يتم ربط الضريبة
وتخطر النيابة بها مع بيان ما لم يدفعه المتهم منها . ثم قضى أخيرا فى موضوع
الاستئناف غيابيا بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للعقوبة المقرضى بها مع إلغاء
وقف التنفيذ فعارض المتهم وقضى فى معارضته ، وبتأييد الحكم المعارض فيه

بالنسبة للغرامة المقررة بها وتعديله بالنسبة لزيادة ما لم يدفعه من الضريبة وجعلها بمقدار ٢٥٪ على أساس أن قيمة الضريبة المستحقة عن سنة ١٩٤٥ مبلغ ٦٣ جنيه و ٤٤٨ ملياً وعن سنة ١٩٤٦ - ١١٣ جنيه و ٢٠٠ ملياً عن كل تهمة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي ولم يقض ببطلانه مع ما تبين للمحكمة من بطلان الإجراءات بسبب عدم إعلانه بالجلسة التي عجزت إليها القضية بعد أن حكم في ١٩ مايو سنة ١٩٤٨ من المحكمة الاستئنافية بإيقاف السير فيها كما أنه قد أخطأ إذ حدد الضريبة عن سنتي ١٩٤٥ و ١٩٤٦ أخذاً بخطاب مأمور الضرائب مع أن هذه الضريبة قابلة للطعن أمام لجنة التقدير ولم يقض بتقديرها نهائياً .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ين الواقعة فقال : ” إنها تخلص في أن المتهم لم يقدم إقراراً بأرباحه عن سنتي ١٩٤٥ و ١٩٤٦ في الميعاد القانوني . وأنه إنما قدمهما في ٢٩ مايو سنة ١٩٤٧ بعد هذا الميعاد وقال إن ذلك كان جهلاً منه بالقانون “ . وقد أيدت المحكمة الحكم عن الغرامة المقررة بها وعدلته بالنسبة إلى الزيادة وجعلها بمقدار ٢٥٪ . ومتى كان الأمر كذلك وكان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بما يثيره في طعنه بشأن تقدير الضريبة ، واقتصر دفاعه على القول بأنه سدد ما طلب منه في الحال ثم سكت حتى فصلت المحكمة في الدعوى . لما كان ذلك فإن الحكم حين استند في تقدير الضريبة إلى ما ثبت له عنها بالأوراق لا يكون قد أخطأ . ولا يقبل من الطاعن الاعتراض على هذا التقدير لأول مرة أمام محكمة النقض . أما ما يقوله عن بطلان الحكم الغيابي الاستثنائي فردود بما تبين من مراجعة محضر الجلسة من أن دفاعه كان يدور أخيراً حول عدم صحة إعلانه بالحكم ذاته . وأما ما يثيره الطاعن في شأن عدم إعلانه للجلسة التي صدر فيها هذا الحكم فلا محل له مادام الحكم الصادر كان غائبياً قابلاً بطبيعته للمعارضة وأنه قد عارض فيه فعلاً وقبلت معارضته بناءً على أن إعلان الحكم كان باطلاً ، ومن ثم فلم يمس له حق ولم يحرم من إبداء دفاعه في الموضوع .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

الطعون

في صحة نيابة

أعضاء مجلس الشيوخ والنواب

جلسة ١٦ فبراير سنة ١٩٥٢

(١)

الطعن الانتخابي رقم ٣ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسن بك وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة : عبد المعطى خيال بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدى بك المستشارين .

نصاب . عقد شراء صفقة أرض تدل القرائن والملابسات على أنه مشوب بالصورية . لا يعتد به فى النصاب القانونى

لا يصح الاعتماد على عقد بشراء صفقة أرض كأساس لتوفر النصاب القانونى لدى المطعون ضده اذا كانت القرائن والملابسات التى أحاطت بهذه الصفقة تشوبه بالصورية .

الوقائع

قدم كامل اسحاق آباديرافندى عريضة لمجلس الشيوخ مصدقاعليها بتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٥١ طلب فيها ابطال انتخاب حضرة كامل اسماعيل محمود السبندى افندى العضو بمجلس الشيوخ عن دائرة قوص بمديرية قنا للأسباب الميينة بها . وقد وردت هذه العريضة لمجلس الشيوخ فأحالها إلى محكمة النقض تطبيقا للقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥١ وقد حدد لنظر هذا الطعن أخيرا جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٥٢

المحكمة

... وحيث إن الوجه الثانى من أوجه الطعن يتحصل فى القول بأن المادة ٥٥ من قانون الانتخاب تشترط فى الفقرة الثانية منها أن يكون عضو مجلس الشيوخ من احدى الطبقات الميينة بها ومن بينها أن يكون من الملاك الذين يؤدون ضريبة للحكومة لا تقل عن ١٥٠ جنيها فى العام . ولما كان العضو المطعون فى انتخابه

(ب)

قد تقدم وفاز في الانتخاب الذي تم للتجديد النصفى لمجلس الشيوخ في ٢٦ من ابريل سنة ١٩٥١. فان انتخابه قد وقع باطلا لأنه ليس من الطبقة المشار اليها . وفي بيان ذلك يقول إن المطعون ضده قدم مع طلب الترشيح شهادة صادرة من صراف ناحية الوقف مركز دشنا تفيد أنه يدفع أموالا أميرية تزيد على المائة وخمسين جنيها في العام مع أن هذه الشهادة لا تغني في اثبات ما اشترطه القانون لكونها عرفية ولأنها صادرة من شخص لا يملك إصدارها . ثم انه استند بعدها في ملكيته للأطيان التي يؤدي عنها الأموال المشار اليها في الشهادة إلى عقد صادر اليه بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ من عدة أشخاص ببيع ١١٤ فداناً وهذا العقد رفعت عنه دعوى صحة تعاقد قضى فيها بانتهاء الخصومة صلحا بالنسبة إلى ١٠٤ فدان بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٥١ . وهذه الأطيان كانت قد بيعت اليهم من الحكومة في سنتي ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ لكل منهم خمسة أفدنة بوصفهم من صغار المزارعين تنفيذا لسياستها التي استهدفت بها تحقيق العدالة الاجتماعية بتسيير الملكية الفردية لأمثال هؤلاء . وكان المطعون ضده قد اشترى من الحكومة أيضا في ذلك الحين عشرة أفدنة على هذا الاعتبار . يقول الطاعن إن هذا العقد الذي يستند اليه المطعون ضده أخيرا في اعتباره مالكا إنما هو عقد صوري لحا اليه بعد خلو الدائرة التي تقدم لترشيح نفسه فيها كي يتخذ منه وسيلة لتكملة النصاب الذي يتطلبه القانون . واستدل في اثبات هذه الصورية إلى صدور العقد في إبان فترة الانتخاب ومن عدة أشخاص بعقد واحد وبعد أجل قصير من حصول البيع اليهم من الحكومة وبثمن يوازي ستين جنيها للفدان في حين أن الثمن الذي باعت به الحكومة اليهم هو ٣٢٥ جنيها للفدان الواحد ولا يؤثر في ذلك أن مجلس الوزراء أصدر قرارا في يوليو سنة ١٩٥١ بالإذن للمشتريين بالبيع بالنسبة إلى ٥٠ فدانا لأن الأذن بالبيع لم يصرح بأن يكون البيع للمطعون ضده ولأن هذا الإذن لا يفيد شيئا إذ لا يبعث من الصورية وجودا بل إنه يدل بذاته على توفر الصورية لأن هذا الاجراء كان واجبا أن يكون سابقا على عقد الصفقة لو أنه كان عقدا حقيقيا وأن العقد وإن كان قد سجل بالنسبة إلى جزء من الأطيان الواردة به وأن صحيفة دعوى صحة التعاقد قد اشهرت

طبقا للقانون فان هذا التسجيل لا يجعل العقد الذى تم بطريق الصورية صحيحا
وقدم تأييدا لدعواه صورة من قرار مجلس الوزراء المشار اليه وصورة من عقد
البيع الصادر من المشتري من الحكومة الى المطعون ضده وصورة من عقد
البيع الصادر من الحكومة الى أحد صغار المزارعين ببيان ثمن شراء الفدان
وصورة من عقد بيع صادر من المطعون ضده الى آخر صور كشف رسمية عن
تصرفاته ومورثيه وبعض أوراق أخرى تتصل بهذه التصرفات .

وحيث إن المطعون فى انتخابه يرد على ذلك بأن عقد البيع هو عقد حقيقى
لا أثر فيه للصورية إذ أنه عقد فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ورفعت بمقتضاه دعوى
 صحة التعاقد فى ٢٠ يناير سنة ١٩٥١ وسجلت صحيفة الدعوى فى ٣١ منه وقد تم
ذلك كله قبل فتح باب الترشيح الحاصل فى ٢٠ مارس سنة ١٩٥١ ثم صدر الحكم
بإنهاء الدعوى صلاحا فى ١٩ مايو سنة ١٩٥١ بالنسبة إلى ١٠٤ فدان بعد أن
تنازل هو عن اثنين من المدعى عليهم عارضا لإقرار الصلح . ثم أن مجلس الوزراء
قد أصدر قرارا بالإذن للمشتري من الحكومة بالبيع بالنسبة إلى ٥٠ فدانا من
القدر الوارد بالعقد وقد سجل الحكم بالنسبة إلى ٤٠ فدانا منها فى ٢ ديسمبر
سنة ١٩٥١ وأن هذا التسجيل ينسحب إلى تاريخ تسجيل صحيفة دعوى صحة
التعاقد . كما أنه تملك باقى القدر بمقتضى العقد لأن باقى البائعين قد أقروه عليه
أمام المحكمة ولم تطعن الحكومة من جهتها فى هذا التصرف بأى طعن وأنه هو
الذى يؤدى الأموال الأميرية عن ٤٥ فدانا التى تقبل تكليفها باسمه وقدرها
٩٧ جنيها و ١٢ مليا وعن ١١ فدانا من الباقي من الصفقة وقدرها ١٤٥ جنيها
و ٧١١ مليا وهو الواضع اليد عليها والمستغل لها استغلالا كاملا من قبل سنة ١٩٥٠ .
هذا فضلا عن أنه يملك ١١ فدانا و ١٣ قيراطا و ١ سهما يؤدى عنها أموالا
أميرية قدرها ٣٤ جنيها و ٦٨١ مليا وتسعة أفدنة وكسور فى أطيان مشتركة بينه
وبين باقى أخوته يدفع عنها أموالا قدرها ٢٠ جنيها و ٧٢٠ مليا ويرث عن أبيه
وجده أطيانا يؤدى عنها أموالا قدرها ٢٦ جنيها و ٩٣٨ مليا . وقدم ما لديه من
مستندات قال إنها تؤيد هذا الدفاع .

وحيث إنه يبين من أوراق الدعوى ودفاع الخصوم فيها أن الحكم المقدم

القاضي بانتهاء الدعوى صلحا يفيد أن الصفقة ومقدارها ١١٤ فداناً و ٨ قرار يبط
و ٢٣ منها قدر لها ثمناً مبلغ ٦٨٦٢ جنيهاً و ٥٠٠ مليم أقر البائعون باستلامه
من المشتري فوراً ولم يرد بالثابت بالحكم عن هذا العقد شيء عن الالتزامات التي
فرضتها الحكومة على المشتري منها خاصة بباقي الثمن ولا عن القيود التي وضعتها
على هذه الأطيان من حظر التصرف فيها بالبيع أو الرهن أو البذل أو الوقف أو
التنازل أو تقرير حق عيني عليها قبل سداد نصف الثمن على الأقل وبشرط أن
لا يقبل من المشتري سداد أكثر من قسط واحد في السنة . كما يبين أن هذا
العقد قد حصل بعد أن كان معلوماً خلوا الدائرة التي حصل انتخاب المطعون ضده
عنها واشترك البائعون وهم عديدون في هذا العقد دفعة واحدة وبعد أجل قصير
من بيع الحكومة اليهم وأن الثمن قد قدر لجميع الصفقة أي بواقع ستين جنيهاً
للفدان الواحد تقريباً وأقر البائعون بقبضه كاملاً وذلك دون إشارة إلى باقي الثمن
المطلوب للحكومة ودون أن يظهر من الأوراق أو أقوال المطعون ضده نفسه
ما يبرر هذا التصرف الحاصل منهم اليه ومن غير سبب ظاهر يدعو إلى ذلك .
هذا إلى أن الإجراءات التي لحق اليها المطعون ضده برفع الدعوى قبيل الترشيح
والإسراع في إنهاء الخصومة صلحا في دعوى صحة التعاقد المشار اليها وذلك
بالتنازل عن اثنين من المدعى عليهم اكتفاء بموافقة الباقيين دون العمل على مواصلة
السير في الدعوى مما يدل على أن الخصومة لم تكن خصومة جدية في الواقع بل
كان يراد منها الحصول على سند يؤيد توفر النصاب لديه . لما كان ذلك كله ،
وكان عقد الصفقة ودفع الثمن المسمى بالعقد وهو يقرب من السبعة آلاف من
الجنيهاً في وقت يقول فيه المطعون ضده نفسه إنه ما كان يملك أطياناً سوى
تلك التي بينها والتي يدفع عنها أموالاً لا يتعدى مقدارها مبلغ اثنين وثمانين جنيهاً
ونصف فقط فإنه يبين من هذه القرائن مجتمعة ومن هذه الملابسات التي أحاطت
بالصفقة المشار اليها أن العقد لا شك مشوب بالصورية فلا يصح الاعتماد عليه
أساساً لتوفر النصاب القانوني لدى المطعون ضده . ولا يؤثر في ذلك صدور
قرار من مجلس الوزراء بالإذن ببيع جزء من الأطيان لأن هذه الإجراءات
اللاحقة تدل على أن تلك التي تمت قبل ذلك لم يكن لها وجود حقيقي ولأن

(٥)

طبيعة الأمور - لو كان العقد جديا - كانت تقتضى أن يبادر المشتري بالحصول على الإذن قبل عقد البيع لا بعده ولا يصح التحدى أيضا بأن حكم إنهاء الخصومة صلحا قد تم تسجيله بالنسبة إلى أربعين فدانا منها ذلك لأن التسجيل لا يضمن على العقد قوة ولا يصححه إذ لا يقوم ما شابه من الصورية أو يغير منها شيئا .

وحيث إنه متى كان الأمر كذلك وكان باقى ما يدفعه المطعون ضده من الضريبة - على حد قوله - لا يكفى لتحقيق شرط النصاب الذى يتطلبه القانون ، فإن الطعن يكون فى محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن وبطلان انتخاب المطعون ضده لعضوية مجلس الشيوخ وذلك من غير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(٢)

الطعن الانتخابى رقم ١١ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة :
عبد المعلى خيال بك و إبراهيم خليل بك و إسماعيل مجدى بك و باسلى موسى بك المستشارين .

سن . تصحيح تاريخ الميلاد . اتباع الإجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦
الخاص بالمواليد والوفيات . القرار الذى يصدر بالتصحيح . حجته .

ما دام الطاعن لا يدعى فى طعنه أن أيا من الإجراءات التى استهدف بها الشارع شهر تصحيح أو تعديل بيانات التقييد بدفاتر المواليد على النحو الذى رسمه القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالمواليد والوفيات فى المواد ٢٩ و ٣١ و ٣٢ و ٣٤ لم يستوف فإن القرار الذى أصدرته اللجنة المنصوص عنها فى المادة ٣٢ من هذا القانون بتصحيح تاريخ ميلاد المطعون ضده تكون له حجته فى اثبات السن ويجب اعتباره والأخذ بما فيه ما دام لم يصدر ما يخالفه .

الوقائع

قدم الأستاذ عبد الحميد الساوى افندى المحامى عريضة لرئاسة مجلس النواب ومصدقا على امضائه علما فى ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ طلب فيها إبطال انتخاب حضرة النائب للموم عبد الرحمن للموم افندى عضوا بمجلس النواب عن دائرة العدو مديرية المنيا للسبب الذى بينه بها . وقد وردت هذه العريضة لمجلس النواب فأحالها الى محكمة النقض تطبيقا للقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥١ . وقد حدد لنظر هذا الطعن أخيرا جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٥٢ ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن المطعون ضده الذى أعلن فى ١١ من يناير سنة ١٩٥٠ انتخابه نائبا عن دائرة العدو مديرية المنيا لم يكتمل له من العمر وقت الانتخاب ثلاثون سنة ميلادية وبذلك يكون غير مستوف شرط السن طبقا للفقرة الأولى من المادة ٢٣ من قانون الانتخاب وقد استند الطاعن فى إثبات ذلك الى مستخرج رسمى من دفتر مواليد قسم باب الشعرية (جزء ٤٧ ص ٧٤) يفيد أن المطعون ضده ولد فى ١٠ من يولييه سنة ١٩٢٠ وقيد بذلك الدفتر فى ١٤ من يولييه سنة ١٩٢٠ تحت رقم ١٦٤٧ .

وحيث إن المطعون ضده رد على هذا الطعن بأنه ولد فى منتصف سنة ١٩١٦ بناحية السيد الوقف مركز مغاغة إلا أن والده أهمل قيده بدفتر مواليد تلك الناحية مدة أربع سنوات ثم قيده فى سنة ١٩٢٠ بدفتر مواليد قسم باب الشعرية نظرا لانتقاله الى القاهرة وإقامته بها وأنه لما كان القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ قد نظم الإجراءات الواجب اتباعها فى شأن إجراء أى تصحيح أو تعديل فى بيانات القيد بالدفاتر وجعل أمر البت فى ذلك من اختصاص لجنة معينة بوزارة الصحة فقد قدم الى هذه اللجنة طلبا بتصحيح تاريخ ميلاده بدفتر المواليد وقدم لها ما لديه من الأدلة والأسانيد المؤيدة لهذا الطلب فأقرت اللجنة طلبه وأمرت بتصحيح تاريخ ميلاده وقدم المطعون ضده إثباتا لذلك مستخرجا

(ز)

رسميا من دفتر مواليد قسم باب الشعرية بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٥٠ يفيد أنه ، يفيد بالدقتر (جزء ٤٧ ص ٧٤) تحت رقم ١٦٤٧ وأن تاريخ ميلاده سنة ١٩١٧ ميلادية كما قدم مستخرجا رسميا من وزارة الصحة مؤرخا في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ يفيد أن لجنة تصحيح دفاتر المواليد أصدرت في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٠ قرارا بموافقتها على تصحيح تاريخ ميلاده الى سنة ١٩١٧ وتعديل جهة الميلاد الى ناحية المسيد مركز مغاغة .

وحيث إن الطاعن يقول ردا على ذلك إن المستخرج المقدم أخيرا من المطعون ضده بتصحيح تاريخ ميلاده الى سنة ١٩١٧ إنما جاء وليد بيانات غير صحيحة ووقائع مصطنعة وأنه لذلك يكون مزورا وأنه يطمئن فيه على هذا الأساس .

وحيث إن القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالمواليد والوفيات ينص في المادة ٢٩ على أنه "على كل شخص يرغب في إجراء أى تغيير في البيانات الخاصة باسمه أو لقبه الواردة في الدفاتر استنادا الى ما اشتهر به أو الى أى سبب آخر أن يقدم الى المديرية أو المحافظة التى ولد بدائرتها طلبا بذلك مرفقا به صورة من شهادة ميلاده ويجب أن يشمل هذا الطلب عدا البيانات اللازمة لإجراء التغيير على الأوراق والأدلة التى تؤيد طلبه" وينص في المادة ٣١ على أن "يجرى المدير أو المحافظ ... تحقيقا في شأن الطلب وعندما تجتمع لديه المعلومات الكافية ترسل الأوراق الى وزارة الصحة العمومية ويجوز لهذه الوزارة أن تطلب اجراء تحقيق تكميلي في حالة عدم كفاية المعلومات التى وردت إليها أو لأى سبب آخر" كما تنص المادة ٣٢ على أنه "إذا رأت وزارة الصحة أن الطلب جائز القبول تنشر عنه اعلانا في الجريدة الرسمية وتعلق صورة من هذا الاعلان لمدة خمسة عشر يوما على باب المركز أو القسم وعلى باب منزل العمدة في الجهة التى حصلت فيها الولادة أو الوفاة ويكلف الطالب بنشر نفس الاعلان في احدى الجرائد اليومية فاذا لم تقدم معارضة في الطلب خلال الثلاثة الشهور التالية لنشر الاعلان على الوجه المتقدم أو إذا قدمت معارضة رأت الوزارة بعد تحقيقها أنه لا أساس لها من الصحة يصدر الوزير قرارا بالتصريح بقيد الميلاد أو الوفاة

(ح)

في الدفاتر أو يقيد البيانات المقترحة على هامش دفتر المواليد أو الوفيات وذلك بناء على موافقة لجنة مشكلة من مدير القسم المختص بوزارة الصحة وأحد وكلاء النائب العام وعضو من قسم قضايا الوزارة ويتم القيد بعد الاطلاع على هذا القرار " وتنص المادة ٣٤ على أنه " لا يجوز اجراء أى تصحيح أو تعديل في بيانات القيد الواردة بدفاتر المواليد والوفيات بسبب حصول خطأ أثناء القيد إلا بموجب قرار من اللجنة المنصوص عنها في المادة ٣٢ " .

وحيث إن الطاعن لم يدع في طعنه أن ايا من الاجراءات التي استهدف بها الشارع شهر التصحيح والتعديل على النحو الذي رسمه لم يستوف فيكون لهذا القرار الذي أصدرته الجهة المختصة باصداره طبقا للقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ حجيته في إثبات السن ، ومن ثم يجب اعتباره والأخذ بما فيه ما دام لم يصدر ما يخالفه . هذا وقد كان للطاعن تتبعه والطعن فيه إذا أراد وبالطريق الذي رسمه هذا القانون ، أما وهو ولم يفعل فليس له المجادلة فيه على الوجه الوارد في طعنه . أما ما يعيبه على البيانات التي بنى عليها فلا وجه له مادام هو لم يعارض فيه كما سبق البيان ومن جهة أخرى فقد جاءت عبارات طعنه في هذا الخصوص مرسلة غير محددة فضلا عن أنه لم يتخذ الطريق القانوني للطعن بالتزوير الذي يقول به ، ومن ثم يكون وجه الطعن في غير محله .

وحيث إنه لم يظهر من محاضر اللجان وباقي الأوراق ما يشير الى وقوع مخالفة أو أن المطعون ضده لم يستكمل باقي الشروط التي يتطلبها القانون لصحة العضوية فيتمن الحكم برفض الطعن وصحة نيابته .

(ط)

(٣)

الطعن الانتخابي رقم ٢٢ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حسنى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات اصحاب العزة :
عبد المعلى خيال بك و ابراهيم خليل بك ومحمد احمد غنيم بك واسماعيل مجدى بك المستشارين .

- ا — ضغط وارهاب . الادعاء بوقوعهما . وجوب ذكر الوقائع المؤدية الى ذلك .
- ب — قيد أسماء الناخبين فى الجداول . عدم اتباع الاجراءات المنصوص عليها فى قانون الانتخاب فى هذا الصدد . عدم تقديم دليل على حصول تلاعب فى القيد . لا يعتد بهذا الطعن .
- ج — تصويت . أصوات باطلة . عدم تأثيرها فى النتيجة الكلية للانتخاب . لا يعتد بهذا الطعن .
- د — توقيع رئيس اللجنة على أوراق الانتخاب . محله .
- هـ — تسويد أوراق الانتخاب بالكوييا بدلا من قلم الرصاص لا بطلان .

١ — إذا كان الطاعن لم يقدم دليلا على الضغط والارهاب اللذين يقول بوقوعهما على انصاره فكان من نتيجتهما صرفهم عن انتخابه فى البلاد التى أشار اليها غير ما تناوله التحقيق فى قضيتين أشار اليهما وتبين من الاطلاع على القضية الأولى أن اثنين من الناخبين اتهما آخرين بالاعتداء عليهما لمنعهما من التصويت وان النيابة قامت على الأثر بالتحقيق وانتهت بتقديم المتهمين الى المحاكمة بتهمة الاعتداء على المجنى عليهما بالضرب واستعمال القوة لمنعهما من التصويت ، ولم يكن فى التحقيق ما يفيد أن الحادث تجاوز هذا النطاق المحدود مما لا يمكن معه القول إن أثره تعدى الى بطلان الانتخاب كله ، كما تبين من الاطلاع على القضية الأخرى أن واقعها حصلت بعد انتهاء عملية الانتخاب ، فهذا الطعن لا يكون له من وجه .

٢ — إن قانون الانتخاب قد رسم ما يتبع من اجراءات لادراج اسم من أهمل

(ى)

إدراج اسمه فى جدول الانتخاب بغير حق أو حذف اسم من أدرج اسمه من غير حق كذلك ، فإذا كان الطاعن لا يدعى أنه اتخذ هذه الإجراءات وفضلا عن ذلك لم يقدم دليلا على حصول التلاعب الذى يدعى وقوعه فى القيد ، فان طعنه لا يؤبه له .

٣ - اذا كانت الأسماء التى يدعى الطاعن حصول قيدها مع أن أصحابها توفوا واستعمال التذاكر المستخرجة بهذه الأسماء فى التصويت هى من القلة بحيث إنه حتى مع التسليم بما يدعيه الطاعن لم تكن لتؤثر فى النتيجة النهائية للانتخاب فى الدائرة كلها ، فانه لا يصح الاعتداد بهذا المظن .

٤ - إن القانون لا يستلزم توقيع رئيس اللجنة الا على الأوراق التى لا يستطيع أصحابها اثبات رأيهم فيها بأنفسهم .

٥ - إن تسويد أوراق الانتخاب بقلم الكوبيا دون قلم الرصاص لا يترتب عليه بطلان الأصوات .

الوقائع

قدم الأستاذ عبد العال محمد توفيق الدروى عريضة لمجلس النواب ومصدقا عليها بتاريخ ١٧ من يناير سنة ١٩٥٠ طلب فيها إبطال انتخاب حضرة النائب يوسف عبد الملك الريدى بك العضو بمجلس النواب عن دائرة طوخ رقم ١١ بمديرية أسيوط للأسباب الميئة بها . وقد وردت هذه العريضة لمجلس النواب فأحالها الى محكمة النقص تطبيقا للقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥١ . وقد حدد لنظر هذا الطعن جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٥٢ ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يستند فيما يطلبه من ابطال الانتخاب الذى تم فى يوم ٣ يناير سنة ١٩٥٠ بدائرة طوخ رقم ١١ بمديرية أسيوط ، والذى أسفرت

(ك)

نتيجته عن فوز المطعون ضده بعضوية مجلس النواب عن تلك الدائرة ، على وقوع ضغط و ارهاب على انصاره في بعض بلاد الدائرة لصرفهم عن انتخابه ، وحصول تلاعب في القيد في جداول الانتخاب بناحيتي جلال باشا وسنجرج ، باثبات أسماء المتوفين واستخدام تذاكرهم في التصويت ممن لا حق لهم فيه ، وادراج أسماء كثيرين من ذوى السوابق ومن لم يبلغوا سن الرشد ، كما يستند على أن عملية الانتخاب في بعض اللجان قد شابها ما يعيبها ، فقد ترك رئيس اللجنة الفرعية بناحية ” أم قصص “ عملية الانتخاب لمندوب المطعون ضده دون إشراف منه عليه ، ودليل ذلك خلو أوراق الانتخاب من توقيع رئيس اللجنة . كما أن أوراق الانتخاب في أحد صناديق لجنة ” تنده “ وجدت مسودة بقلم الكويتي لا بقلم الرصاص الذي يستعمله رئيس اللجنة مما يدل على العبث بها .

وحيث إنه عن الضغط والارهاب ، الذين يقول الطاعن بوقوعهما على أنصاره وكان من نتيجتهما صرفهم عن انتخابه في البلاد التي أشار إليها ، فإن الطاعن لم يتقدم بوقائع معينة لهذا الضغط غير ما تناوله التحقيق في قضيتي الجنتحة رقم ٦٢٦ سنة ١٩٥٠ والجناية رقم ١٦ سنة ١٩٥٠ ملوى المضمومتين ، وبين من الاطلاع على القضية الأولى أن نيابة ملوى تلقت برفقة من كل من عبد القادر عيسى وعمود حسين على ، من ديروط أم نخله ، في الساعة الثانية من بعد ظهر يوم الانتخاب ، باتهام محمد أحمد شاهين ومجد راشد تونى بالاعتداء عليهما لمنعهما من التصويت . وقامت النيابة على الأثر بالتحقيق فسمعت أقوال المجنى عليهما وأقوال المتهمين ، وكان قد جرى بهم جميعا الى المركز عقب وقوع الحادث ، وانتهت بتقديم المتهمين الى المحاكمة بتهمة الاعتداء بالضرب على المجنى عليهما ، واستعمال القوة لمنعهما من التصويت ، وليس في التحقيق ما يفيد أن الحادث قد تجاوز نطاقه المحدود بوصف التهمة وقد قام البوليس بحسمه فور وقوعه وقبض على المعتدين وقدمهما الى النيابة ، فلا يمكن أن يتعدى أثره الى بطلان الانتخاب كله ، أما قضية الجناية فتثبت من الاطلاع عليها أنها وقعت بعد انتهاء عملية الانتخاب ، وفي مساء اليوم التالى لهذه العملية ، وبعد الانتهاء من فوز

أوراق الانتخاب وإعلان نتيجته بفوز المطعون ضده فلا يمكن أن يقال بأن حوادثها تتصل بعملية الانتخاب ذاتها ، أو أنه كان لها تأثير فيها .

وحيث إن ما يقوله الطاعن عن جداول الانتخاب في ناحيتي جلال باشا وسنجرج ، وما وقع فيها من قيد أسماء متوفين أو ممن ليس لهم حق الانتخاب فقد رسم قانون الانتخاب ما يتبع من الإجراءات لإدراج اسم من أهمل إدراجه في جدول الانتخاب بغير حق ، أو حذف اسم من أدرج من غير حق كذلك وفضلا عن أن الطاعن لا يدعى أنه اتخذ هذه الإجراءات ، فإنه لم يقدم دليلا على حصول التلاعب الذي يدعيه ، أو على صحة ما أسنده لأصحاب الأسماء التي ذكرها في هذا الخصوص ، على أن هذه الأسماء ، وجمعتها اثنان وعشرون ، هي من القلة ، بحيث لا يترتب على استبعادها — إذا صح ما ينسبه لأصحابها — أى تأثير في النتيجة النهائية للانتخاب في بلاد الدائرة كلها ، وقد أسفرت هذه النتيجة عن تفوق المطعون ضده على الطاعن بألف ومائة وثلاثين صوتا .

وحيث إن ما يقوله الطاعن بشأن عدم إشراف رئيس لجنة الانتخاب في دائرة "أم قص" الفرعية على عمل اللجنة ، وترك الأمر فيها للمندوب المطعون ضده ، فإنه فضلا عما هو ثابت في محضر تلك اللجنة من أن الطاعن كان ممثلا فيها طبقا للقانون وأنه حضر بشخصه أثناء عملية الانتخاب ولم يبد اعتراضا أو ملاحظة ، فإن ما يسوقه الطاعن دليلا على ما يدعيه ، من عدم إشراف رئيس اللجنة على عملها ، وهو خلو أوراق الانتخاب من توقيع ، مردود بأن القانون لا يستلزم توقيع الرئيس إلا على الأوراق التي لا يستطيع أصحابها إثبات رأيهم فيها بأنفسهم أما ما يقوله الطاعن ، غير ذلك ، من أن أوراق الانتخاب في أحد الصناديق بدائرة "تنده" الفرعية وجدت مسودة بقلم "الكوبيا" لا بقلم الرصاص فإنه لا يترتب عليه بطلان بفرض صحته ، ومن ثم تكون أوجه الطعن كلها في غير محلها .

وحيث إنه يبين من محاضر اللجان وباقي الأوراق أنه ليس فيها ما يشير إلى وقوع مخالفة أو أن المطعون ضده لم يستكمل باقي الشروط التي يتطلبها القانون لصحة العضوية ، فتكون نيابته صحيحة .

(٢)

(٤)

الطعن ٣٢ سنة ٢١ القضائية

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسني بك وكيل المحكمة وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك وإسماعيل مجدي بك
المستشارين .

(أ) الطعن على حرية الانتخاب . سبأه في صيغة مبهمه لا تبين وقائع محددة ولا دليل يعززها .
لا يؤيده له .

(ب) ناخب . تفيد كل لجنة من لجان الانتخاب بالناخبين المدرجة أسمائهم في كشوفها .

١ — إذا كان الطاعن قد ساق طعنه في خصوص ما ينهيه على حرية الانتخاب
في صيغة عامة مبهمه لا تشتمل على وقائع محددة ولم يقدم دليلا يعززها ، فإن
هذا الطعن لا يؤيده له .

٢ — إن كل لجنة من لجان الانتخاب مفيدة بالناخبين المدرجة أسمائهم
في كشوفها وليس لها أن تقبل التصويت من غيرهم .

الوقائع

قدم كل من ١ — الأستاذ محمد فهمي مصطفى أبو غدير المحامي ٢ — خلف
الله أحمد خلف الله ٣ — الحاج أحمد محمد علي خشبه عريضة لمجلس النواب
ومصدقا على إمضاء الأول والثاني بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٥٠ وعلى إمضاء الثالث
في ١٨ من نفس الشهر طلب فيها إبطال انتخاب حضرة الأستاذ محمد حامد جوده

(ن)

العضو بمجلس النواب عن دائرة درنكة مركز أسيوط للأسباب المبينة بها . وقد وردت هذه العرائض لمجلس النواب . فأحالها إلى محكمة النقض تطبيقا للقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥١ . وقد حدد لنظر هذا الطعن جلسة اليوم ... الخ

المحكمة

... حيث إن الطاعن الأول الأستاذ محمد فهمي مصطفى أبوغدير يدعى طعنه على أن عددا كبيرا من الناخبين لم تدرج أسماءهم في كشوف الانتخاب أمام اللجان ، رغم قيد أسمائهم في جدول الانتخاب ووجود تذاكرهم في أيديهم ، وأن عددا آخر منهم أدرجت أسماءهم في لجان فرعية غير تلك التي تتبعها شياخاتهم ، وأن عملية الانتخاب في دائرة درنكة استمرت إلى الساعة الثانية صباحا ، وكان يضاف إلى كشف الناخبين كل من حضر متأخرا عن الموعد القانوني . وأن عملية الانتخاب حضرها بعض عمد البلاد ومشايخها رغم ما يقضى به القانون من قصر الحضور على الناخبين والمرشحين ، وأن صندوق الانتخاب بناحية شطب ختم بخاتم العمد وهو صهر الأستاذ محمد حامد جوده ، ولم يختم بخاتم أحد أعضاء لجنة الانتخاب كما هو مقتضى القانون ، كذلك وجد صندوق لجنة ريفا مختوما بخاتم صديق عبد النبي وكيل المطعون في انتخابه ، كما أن صندوق اللجنة رقم ٢ بناحية درنكة وجد مختوما بخاتم شخص مجهول . وقد أبطلت لجنة الفرز عددا كبيرا من الأصوات في ناحية ريفا بحجة أنها مسودة بقلم الكوبيا ، مع أنها لم تبطل شيئا من أصوات ناحية أولاد إبراهيم التي سودت أوراقها جميعا بقلم الكوبيا وأن المطعون ضده ندب لتمثيله في اللجان الفرعية بعض الموظفين المحليين ، ولجأ إلى وسائل الإرهاب المسلح ، وكان مأمور المركز يتحيز له ويوهم الناس بأن الحكومة حريصة على نجاحه .

وحيث إن الطاعن الثاني خلف الله أحمد خلف الله يستند في طعنه على تدخل رجال الإدارة في الانتخاب ومنعهم الناخبين من غير أنصار المطعون ضده من دخول اللجان ، والتلاعب في توزيع تذاكر الانتخاب واستمرار عملية الفرز

(س)

ثلاثة أيام ، واعلان فوز المطعون ضده في الصحف قبل أن تعلن النتيجة رسمياً ، كما استند إلى نفس ما استند إليه الطاعن الأول من قبول التصويت في دائرة درنكة ممن حضر من الناخبين بعد الساعة الخامسة مساءً ، وإلى ختم الصناديق بمعرفة مندوبي المطعون ضده .

وحيث إن الطاعن الثالث الحاج احمد محمد خشبه يدعى طعنه أيضاً على تدخل رجال الادارة تدخلا سافرا لمصلحة المطعون ضده ، ومنعهم أنصاره هو من المرور في الدائرة ليلة الانتخاب ، كما استند إلى ختم صناديق الانتخاب بمعرفة مندوبي المطعون ضده ، وإلى عدم إدراج أسماء كثير من الناخبين في الكشف الموجودة لدى اللجان .

وحيث إن ما تعلق من الطعن بحرية الانتخاب وتدخل رجال الادارة فيه ، قد ساقه الطاعنون في صورة عامة مبهمه لا تشمل على وقائع محددة ، ولم يقدموا دليلاً يعززها .

وحيث إنه وإن تبين من الاطلاع على محاضر بعض اللجان أن فريقاً من الناخبين تقدموا بتذاكرهم إليها فلم تقبلهم لعدم إدراج أسمائهم في الكشف الموجودة أمامها ، وأشارت عليهم بالاستعلام عن أسمائهم في اللجان الأخرى ، ثم لم يعودوا إليها بعد ذلك فليس في هذا ما يمس سلامة الانتخاب ، فإن كل لجنة من لجان الانتخاب مقيدة بالناخبين المدرجة أسمائهم في كشوفها وليس لها أن تقبل التصويت من غيرهم .

وحيث إن ما يقوله الطاعنون عن قبول التصويت ممن حضر من الناخبين في دائرة درنكة بعد الساعة الخامسة مساءً ، فردود بما هو ثابت في محضر تلك اللجنة من أنها أعلنت ختام عملية الانتخاب في الساعة الخامسة ولم يكن أحد موجوداً بجمعية الانتخاب ، هذا ولا محل كذلك لما يشير الطاعنون بشأن صناديق الانتخاب وختمها فإن الثابت من محضر لجنة انفرز أن أعضاء اللجان الفرعية الذين ندبوا لحضور تلك اللجنة ، قد سلموا إلى الرئيس مفاتيح الصناديق . وأن اللجنة

(ع)

تسلمت الصناديق نفسها من أمين عبد العزيز أفندي ضابط بوليس نقطة درنكه ومندوب المديرية وتحققت من أن أختامها سليمة وأنها أغلقت وختمت طبقا للقانون وتعليمات وزارة الداخلية . ولما كان الثابت من نتيجة فرز الأوراق أن عدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت ٨٤٤٥ صوتا ، نال منها النائب المطعون في انتخابه ٤٢٨١ صوتا — أى بزيادة ٥٨ صوتا عن الأغلبية المطلقة ، وهى ٤٢٢٣ صوتا ، فإن الأصوات التى أبطلت فى دائرة ريفا الفرعية وعددها ٥٤ صوتا ، لو حسبت جميعها للطاعن الأول لما أثرت فى نتيجة الانتخاب ، أى أن مجموع الأصوات الصحيحة يصبح بها ٨٤٩٩ صوتا فتكون الأغلبية المطلقة ٤٢٥٠ صوتا ، وتبقى مع ذلك دون ما حصل عليه النائب المطعون فى انتخابه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

فهرس هجائي

للأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

(١)

إثبات :

الاثبات بوجه عام :

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تساند الأدلة . الاستناد في اطراح دفاع المتهم الى ما لا أصل له في الأوراق .
٣٧٦	١٤٢	فساد في الاستدلال
		تساند الأدلة . الاعتماد على دليل لا أصل له في الأوراق ضمن ما استندت
٤٥٠	١٧١	إليه المحكمة قرض الحكم
		تساند الأدلة . استبعاد بعضها أو سقوطه . وجوب إعادة النظر في كفاية
٧٣٩	٢٧٧	باقيا للدانة . مثال
٤٥٣	١٧٢	أقوال نقلها شخص عن آخر ثم أنكروا هذا الآخر . لامانع من الأخذ بها ...
٤٦٣	١٧٧	إقرار . متى يصح القول بعدم إمكان تجزئته ؟
٤٩٣	١٨٥	محاضر جمع استدلالات . الأخذ بمناصر الإثبات الواردة فيها . جائز ...
٦٠٥	٢٢٥	موايق المتهم . للحكمة أن تتخذ منها طريقة تكميلية في إثبات التهمة ...
		حياسة خبز أقل من الوزن المقرر . القول بوجوب وزن عدد معين من
٦١٧	٢٢٩	الأرغفة مخبوزا معا . لا لزوم له في ثبوت المخالفة
		غش . مخالفة أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . لا تخضع لقواعد
٦٢٤	٢٣٢	إثبات خاصة بها
		الاعتماد في إثبات إحراز صلاح من نوع معين على شهادة الشهود . لمخالفة
٤١٤	١٥٧	في ذلك للقانون
		قواعد الإثبات ليست من النظام العام . عدم تمسك المتهم بالإثبات
		بالكتابة . نفيه على الحكم أنه أجاز إثبات عقد الوكالة الذي تزيد قيمته عن
٦٧٦	٢٥٠	عشرة جنهات بالشهود . لا يقبل

رقم الصفحة	رقم القاعده	الشهود والبيئة (ر . ر . أيضا : إجراءات . محكمة استئنافية) :
٦٥٧	٢٤٤	اعتماد المحكمة على أقوال شاهد في التحقيق دون أن تسمعه بالجلسة . جازر ما دامت المحكمة قد أبرت تحقيق الدعوى بالجلسة وسمعت شهودها
٤٣٢	١٦٣	سماع الشهود واجب مادام ذلك ممكنا . امتعانة سماع الشاهد المعلن في الدعوى لوفاته . الاعتماد في الادانة على أقوال شهود آخرين دون سماعهم ودون بيان سبب عدم سماعهم . حكم معيب
٦٨٦	٢٥٥	الأخذ بشهادة شاهد بالجلسة دون أقواله في التحقيق دون إبداء الأسباب . جازر
٧٠٤	٢٦٣	سلطة المحكمة في الاستناد إلى أى عنصر من عناصر الدعوى . التعويل على أقوال شاهد بالتحقيقات . جازر
		الخبرة :
٥١٢	١٩٣	خير . تقدير رأيه . موضوعي . تعيين خير آخر . لا إلزام
		إجراءات (ر . ر . أيضا : حكم . قانون . إعلان) :
٤٠٦	١٥٤	محكمة استئنافية . سماعها الشهود . غير لازم حتما
٤١٢	١٥٦	شهود . وجوب سماعهم ما دام ذلك ممكنا
٤٣٢	١٦٣	سماع الشهود واجب مادام ذلك ممكنا . امتعانة سماع الشاهد المعلن في الدعوى لوفاته . الاعتماد في الإدانة على أقوال شهود آخرين دون سماعهم ودون بيان سبب عدم سماعهم . حكم معيب
٤٥٥	١٧٣	محكمة . سماع الشهود واجب مادام ذلك ممكنا
٦٥٧	٢٤٤	شاهد . اعتماد المحكمة على أقواله في التحقيق دون أن تسمعه بالجلسة . جازر مادامت المحكمة قد أبرت تحقيق الدعوى بالجلسة وسمعت شهودها
٤٦٨	١٧٩	قاض عرضت عليه الدعوى في أول جلسة لها بمحكمة الدرجة الأولى فأجلها دون أن يبدى فيها رأيا أو يصدر حكما . اشتراكه في الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . لا خطأ في الإجراءات

رقم الصفحة	رقم القاعدة	إجراءات (تابع) :
٤٩٧	١٧٨	تشكيل المحكمة . عضو نيابة عين قاضيا . لا تزول عنه صفته حتى يبلغ بمرسوم تعيينه في القضاء
٥١٠	١٩٢	فقد ملف القضية . ثبوت ادانة الطاعن من التحقيقات التي أجرتها المحكمة بنفسها في الجلسة . الطعن على حكم الادانة بطلان الاجراءات بسبب فقد ملف القضية . لا وجه له
٥٢٤	١٩٨	سرية الجلسة . المادة ٢٥ من قانون نظام القضاء تجيز للمحكمة أن تجعل الجلسة سرية مراعاة للآداب أو محافظة على النظام العام
٥٥٤	٢٠٨	سرية الجلسة . جعل الجلسة سرية محافظة على النظام العام . من حق المحكمة ... علنية الجلسة . تقييد دخول قاعة الجلسة بتصاريح . لا يتن في مع العلانية . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن هذه التصاريح إنما أعطيت لأشخاص معينين بالذات ومنعت عن آخرين . لا يقبل منه أن يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض
٥٦٢	٢٠٩	قرار تحصيلي أصدرته المحكمة من تلقاء نفسها . فصلها في الدعوى دون تنفيذه . لا اخلال بحق الدفاع
٤٧٤	١٨١	قرار بضم قضية . عدم تنفيذه . نظر القضية في عدة جلسات وحجزا للحكم . عدم تمسك الطاعن بتنفيذ قرار الضم . ندبه على المحكمة فيما بعد أنها لم تنفذه . لا يقبل ...
٥٠٢	١٨٩	وضع الأحكام والتوقيع عليها . تكفل قانون تحقيق الجنايات وقانون تشكيل محاكم الجنايات بتنظيم ذلك . لا محل للرجوع الى قانون المرافعات ...
٥٦٢	٢٠٩	غش . قرار وزير التجارة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ القاضي بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد بالقرار . لا يعتد به لمخروجه عن مقتضى القانون
٥٧٤	٢١٢	مهم بجناية . نذب محام للدفاع عنه بعد سماع الشهود . بطلان إجراءات المحاكمة
٦٨٤	٢٥٤	اختلاس أشياء محجوز عليها (ر . خيانة الأمانة) . اختلاس أشياء مودعة أو مؤجرة أو معارة (ر . خيانة الأمانة) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٤٢٢	١٦٠	متى تحقق هذه الجريمة ؟ المطالبة ليست شرطا لتحقيقها ...
		إخفاء أشياء مسروقة ومبددة :
٥١٩	١٩٦	زجاجات شركة من شركات المياه الغازية . بركة المتهم من إخفائها على أصاحبه أن تسليم الشركة الزجاجات لهملاتها ليس على سبيل الوديعة ولا مارية الاستعمال طبقا للاقرار الذي أخذه على عملاتها . في محلها ...
		ارتباط :
٥٣٠	١٩٩	توقيع عقوبة واحدة على المتهم في الجريمة المرفوعة بها الدعوى . عدم الاشارة الى المادة ٣٢ من قانون العقوبات . لا يؤثر في سلامة الحكم ...
٦٤٦	٢٤٠	متهم بالشروع في القتل أمام محكمة الجنايات وبأحراز سلاح بدون ترخيص أمام محكمة الجنح . دفعه بعدم اختصاص محكمة الجنح بناء على أن هذا السلاح أسند إليه أيضا أنه استعمله في واقعة الشروع في القتل . رفضه وتوقيع عقوبة على المتهم . خطأ ...
٣٨٦	١٤٦	ضبط بندقيتين لدى المتهم غير مرخص له في إحدهما أحدهما مشحونة والأخرى من ذات الخرطوش . توقيع عقوبة عن كل من الجريمتين . خطأ . يتعين توقيع عقوبة الجريمة الأشد طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ...
		أسباب الإباحة وموانع العقاب :
٤٠٦	١٥٤	إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء . العقاب بمقتضى المادة ١٤٥ من قانون العقوبات . هذه المادة لا تنطبق على الزوجة إذا ما وقعت منها جريمة قائمة بذاتها ...
		استثناء (ر . أيضا . دفاع) :
٤١٦	١٥٨	مسؤول عن الحقوق المدنية . استثناءه الحكم الصادر في الدعوى المدنية . رفضه تأسيسا على أن الحكم الصادر في الدعوى العمومية صار اتهائيا . خطأ ...
٥٩٢	٢١٩	تقدير كفاية المذر الذي يستند إليه المستأنف في عدم التقرير باستثناءه في الميعاد . من حق قاضي الموضوع ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	استثناءات (تابع) :
٦٣٠	٢٣٤	استثناء النيابة بعيد طرح النزاع برمته أمام المحكمة الاستئنافية ... استثناء النيابة . أثره . عقوبة تكميلية (النشر) . لاحكمة أن تقضى بها
٦٦٢	٢٤٦	من تلقاء نفسها ... استثناء النيابة بمسند الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية . الحكم بقبول استثناء النيابة ومتهم رالفاء الحكم بالنسبة اليه . قضاؤها بعدم قبول استثناء متهم آخر وعدم تعرضها للوضع بالنسبة اليه . مخالف للقانون ...
٧٠٠	٢٦١	نصاب الاستئناف . مدعى عليهم متعددون . اتهام بعضهم بالتزوير وبعض بالاشتراك فيه وبعض باستعمال الورقة المزورة . هذا لا يغير من وحدة السبب في الدعوى المدنية وهو جريمة التزوير ، ولا من وحدة الضرر الواقع من المتهمين جميعا . لا يجوز في هذه الحالة تقسيم التعويض المطلوب على كل من المتهمين فيما يتعلق بنصاب الاستئناف ...
٧٩٤	٢٧٩	اشتباه (ر . متشردون ومشتبه فيهم) . إصابة خطأ :
٦٢٨	٢٣٧	تأسيس خطأ المتهم بالإصابة الخطأ على السرعة . لا يؤثر في قيام هذا الخطأ الانحراف إلى اليمين أو إلى اليسار . تقدير أن الانحراف يؤدي إلى مفاداة الحادث أو لا . موضوعي ... إعانة على الفرار من وجه القضاء (ر . أسباب الإباحة وموانع العقاب) . إعلانات :
٥٩٩	٢٢٢	حكم غيابي . إعلانه إلى المحكوم عليه في محل التجارة من أعمال لا تتعلق بإدارة أعمال تجارته . إعلان باطل ... انتهاك حرمة ملك الغير :
٤٢٩	١٦٢	دخول عقار بقصد ارتكاب جريمة فيه . نظام رجل الجيش بموافقة المتهمين ومرافقتهم إلى الشكايات التي انتهوا السرقة منها . ذلك لا يفيد التحريض على الجريمة أو خلقها ...

رقم الصفحة	رقم القائمة	اتهامك حرمة ملك الغير (تابع) :
٥٣٣	٢٠٠	دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . استعمال القوة بالفعل لمنع الحيازة . غير لازم . يكفي أن يكون المتعرض قد قصد استعمال القوة

(ب)

بلاغ كاذب :

٤٩٥	١٨٦	حصول التبليغ من الجاني مباشرة . لا يشترط أمر حفظ لعدم معرفة الفاعل . لا تنقيد به المحكمة عند نظرها دعوى البلاغ الكاذب . هل المحكمة أن تفصل في الواقعة المطروحة أم لا . حسبما ينتهي إليه تحقيقها
-----	-----	--

(ت)

تبديد (ر . خيانة الأمانة) .

تحقيق :

٧٥٨	٢٨٣	أ. دور الضبط القضائي . لا يجب أن يحضر معه كاتب وقت مباشرة التحقيق وجمع الاستدلالات
-----	-----	--

تفتيش :

٣٧٨	١٤٣	وضع المتهم المكل الذي كان يحمله عن كتفه لما رأى رجلى البوليس مقبلين عليه . كشف هذا المكل وتبين أن به أداة مفرقة . الضبط في هذه الحالة لم يكن نتيجة تفتيش . الكلام في صفة من باشر الضبط . لا يجدى إذن بتفتيش شخص معين ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش . صحيح متم صدر إذن في تفتيشه . تفتيش زوجته التي كانت معه . رابطة الزوجية لا تمنع مريان هذا الإذن عليها باعتبار وجودها معه
-----	-----	---

رقم الصفحة	رقم القاعدة	تحقيق (تابع) :	تفتيش (تابع) :
٤٧١	١٨٠	وكيل النيابة الكلية . اصداره اذنا بتفتيش متهم في دائرة المحكمة الكلية	التابع لها . صحيح
٤٧١	١٨٠	اذن تفتيش . اعتماد النيابة في اصداره على تحريرات رجال البوليس .	اقرار محكمة الموضوع هذا الاجراء . اذن صادر وفقا لأحكام القانون ...
٧١٢	٢٦٦	تفتيش . اعتبار المحكمة اياه صحيحا لما تبينته من جدية التحريات التي تأسس	عليها . من سلطتها
٥٥٤	٢٠٨	تفتيش . تقدير الظروف المبررة له . منوط بالنيابة تحت اشراف محكمة الموضوع ...	تفتيش . تعيين الشخص الذي صدر الاذن بتفتيشه واسناد واقعة معينة اليه .
٥٥٤	٢٠٨	لا يجدي التمسك بالبطلان بدعوى ان الاذن قد يمتد فيشمل أشخاصا آخرين ...	تفتيش . تقدير جدية التحريات . موضوعي
٧٥٨	٢٨٣	تفتيش . منزل المتهم بواسطة مأمور الضبطية القضائية للبحث عن أسلحة	أو ممنوعات . هذا يتيح له أن يجري التفتيش في كل مكان يرى هو احتمال وجود
٥٨٢	٢١٥	هذه الأسلحة فيه . عشوره على أساس معلة لوضع المخدرات . تلبس . من واجبه	ضبط ما يكشف عنه التفتيش
٦٦٥	٢٤٧	تفتيش . تحريرات قدمت الى النيابة وطلب تفتيش الطاعنين ومنازلهم .	اذن النيابة في التفتيش لما رآته من جدية التحريات على أن يتم التفتيش في مدة
٦٢١	٢٣١	معينة ثم مده قبل انتهائه فترة أخرى أجرى التفتيش خلالها . تفتيش صحيح ...	ضبط رخصة قيادة مع محرر مواد مخدرة تنفيذا لما تقضى به لائحة المرور .
٦٥٧	٢٤٤	اتضح أنها مزورة . إدانة المتهم في تزويرها . طعنه على الحكم بمقولة	إن التفتيش الذي أصفر عنها باطل . لا يقبل
٧١٢	٢٦٦	تفتيش . اذن النيابة في اجرائه اعتمادا على تحريرات البوليس . اقرار	محكمة الموضوع ذلك . تبين الحكم أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو بذاته
٧٣٠	٢٧٣	المقصود بالتفتيش دون غيره . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . لا تقبل ..	القبض على المتهم بالقدر اللازم لتنفيذ أمر التفتيش . لا غبار عليه ...
		وكيل نيابة الاسكندرية الكلية . صدور اذن تفتيش منه . تنفيذه في رشيد .	صحيح

رقم الصفحة	رقم القاعده	تحتقيق (تابع) :
		تفتيش (تابع) :
٧٣٥	٢٧٥	متهم وضع نفسه في وضع يدعو للريرة . استيقاف رجل البوليس له . اعترافه بأنه يحرز مواد مخدرة ورضائه بالتفتيش . تفتيش صحيح
٧٥٤	٢٨٢	تموين . معاونو البوليس . لهم بمقتضى المادة ٤٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ حق دخول المصانع والمحال وفحص الدفاتر والمستندات في غير حالات التلبس وبدون اذن النيابة
		تلبس :
٣٨٨	١٤٧	صدور اذن من النيابة بتفتيش مقهى . رؤية ابن المتهم يضع يده في جيبه ويخرج شيئا ويحاول إلقاءه للتخلص منه . تلبس في حكم المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات بصرف النظر عما يسفر عنه التحقيق من ماهية هذا الشيء...
٥٠٠	١٨٨	إلقاء المتهم قطعة خشب من يده قبل القبض عليه أو الهنم بالقبض عليه . التقاط قطعة الخشب . القبض والتفتيش الحاصلان على أثر ذلك صحيحان...
٥٢٤	١٩٨	جلوس المتهمين إلى منضدة في مقهى . تخليهم عن ورقة عند رؤيتهم رجال البوليس . ضبطها . صحيح . إشارتها بما تشتمل عليه إلى وقوع جناية بالمادة ٩٨/١ من قانون العقوبات . حالة تلبس ببيع القبض والتفتيش
٥٣٨	٢٠٢	تلبس . صورة واقعة
٥٨٧	٢١٧	تلبس بأحراز مخدر . حق مأمور الضبطية القضائية في أن يفتش بغير اذن كل من يرى أنه ساهم في هذه الجريمة
٥٨٧	٢١٨	تلبس بأحراز مخدر . حق مأمور الضبطية القضائية في أن يفتش بغير اذن من النيابة كل من يرى أنه ساهم في هذه الجريمة
		قبض :
٧١٣	٢٦٦	القبض على المتهم بالقدر اللازم لتنفيذ أمر التفتيش . لا غبار عليه

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تزوير :
		تزوير في أوراق رسمية :
		أركانه وطرقه :
٤٦٠	١٧٦	مسيحي . ادانته في تزوير وثيقة زواج بادعائه كذبا أنه مسلم . عدم اثبات الحكم أنه نطق بالشهادتين . البحث في جوازه وعدم جواز البحث في دخيلة نفس من يسلم بحسب الظاهر . لا محل له
		تزوير أوراق عرفية :
٤٩٠	١٨٤	تصريح بدخول المعسكرات البريطانية . ليس من تذاكر المرور المنصوص عليها في المادتين ٢١٦ و ٢١٧ من قانون العقوبات . هي ورقة عرفية تطبق في شأنها المادة ٢١٥ ع
		تضامن :
٦٤٩	٢٤١	التضامن بين المسئولين عن العمل الضار . واجب سواء كان الخطأ عمديا أو غير عمدي
		تفتيش (ر . تحقيق) .
		تلبس (ر . تحقيق) .
		تموين (ر . أيضا : حكم "تسبيبه") :
٥١٦	١٩٥	تاجر جملة . تصرفه في سكر التموين لغير من عينه مراقب التموين . انطباق المادة ٧ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥
٥١٧	١٩٥	المادة ٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . يتناول حكمها كل تصرف بموض في السلعة التي يتجر فيها التاجر ، ببيع أم مقايضة أم قرضا أم عارية ...
٥٢٢	١٩٧	ادانة متهم في جريمة عدم التبليغ عن الوفورات المتبقية لديه من مواد التموين مع دفعه بأنه ليس لديه وفورات ودون تحقيق هذا الدفاع . خطأ في تطبيق القانون ...
٦٢٧	٢٣٣	المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . امتناع التاجر عن بيع سلعة مسعرة أو معينة الربح بالسعر المحدد . متى تتوافر هذه الجريمة ؟

تموين (تابع) :

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦٠٧	٢٢٦	سكر بودرة . بيعه بسعر يزيد على السعر المحدد . عقاب البائع مهما كانت الطريقة التي حصل بها على السكر ومهما تكن صفة الشخص الذي حصل البيع له ...
٥٣٥	٢٠١	طلب مفتش التموين الى المتهم أن يبيعه سلعة . بيعها اليه بأكثر من السعر المقرر . ذلك لا يعتبر تخريباً على الجريمة أو خلقاً لها
٧١٩	٢٦٨	الأشخاص الخاضعون لقرار وزير التموين رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ . المزارع الذي يحوز مقادير من حاصلات زراعته الخاصة سواء قصد بيعها على دفعة واحدة أو على دفعات . لا يدخل فيهم
٦٨١	٢٥٢	تاجر تجزئة مقيدة عليه بطاقات تموين . عدم إعلانه بمكان ظاهر في محله عن وصول مواد التموين اليه . جريمة لا تتطلب توافر قصد جنائي خاص
٤٦٦	١٧٨	تقديم مستخرج من واقع السجل الاجمالي لحركة الغزل مشتملا على حسابات الرسوم المستحقة . المتأخر في تقديم وتوريد الرسوم عن المواعيد القانونية . استحقاق العقاب
٥٧٢	٢١١	رغف الخبز على ردة غير مطابقة للواصفات . يكفي للعقاب بغير استلزام قصد جنائي خاص
٧٢٦	٢٧١	صنع أرغفة ناقصة الوزن في مخبز المتهم . تمام هذه الجريمة . لا يشترط توفر قصد جنائي خاص
٧٣٢	٢٧٤	رغيف . وزنه . قرارات وزير التموين في هذا الشأن . هو من قبيل التوجيه والارشاد . لا يقيد القاضي في حكمه من جهة استظهار وجود العجز من الأدلة الأخرى
٥٧١	٢١١	إدانة المتهم في جريمة رغف خبز على ردة غير مطابقة للواصفات . لا يؤثر في ذلك صدور كتاب دورى من وزارة التموين ومنشور من النائب العام بحفظ القضايا أو تأجيلها لأجل غير مسمى
٦١٧	٢٢٩	حيازة خبز أقل من الوزن المقرر . غياب صاحب المخبز عن محله . متى يؤثر في مسؤوليته ؟
٦٢٧	٢٣٣	تعيين مدير للحل . لا يعفى صاحبه من المسؤولية عما يقع فيه من مخالفات لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
٧٤٨	٢٨٠	عدم الاخطار عن النقص في عدد الأفراد المقيمين مع صاحب البطاقة . معاقب عليه ولو كان عن فرد واحد

رقم الصفحة	رقم القاعدة	تموين (تابع) :
٧٥٤	٢٨٢	تفتيش . معاونو البوابيس . لهم بمقتضى المادة ٤٩ . من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ حق دخول المصانع والمحال وفحص الدفاتر والمستندات في غير حالات التلبس وبدون إذن النيابة
٦٤٢	٢٣٨	المادة ٢٦ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ . لإجباها على أصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة تقديم الفاتورة المشار إليها فيها إلى المشتري . عدم إجباها على تجار التجزئة تسليم مثل تلك الفاتورة إلا إذا طلب منهم ذلك . إدانة المتهم لإصداره فاتورة غير مستوفاة البيانات المطلوبة دون بيان صفته التي انطبق بها النص عليه . قصور نقل قبح بدون ترخيص . إدانة التابع دون بيان علمه بعدم وجود الترخيص .
٤٠٠	١٥٢	لا يصح لا يصح دفاع . إدانة المتهم بالامتناع عن بيع ردة ناعمة . دفعه بأن الردة تصرف له مع الدقيق بقصد استعمالها في رغف المجبة . عدم تحقيق هذا الدفاع المهم .
٦١٢	٢٢٧	اخلال بحق الدفاع

تنظيم (ر . مبان) .

تهديد :

٧٠٢	٢٦٢	التهديد بألفاظ يفهم منها إيذاء الجبني عليه في أمنه ومعاشه . لا جريمة ...
-----	-----	--

(ج)

جرائم الجلسة :

٣٥٧	١٣٦	شهادة الزور . حق المحكمة في إقامة الدعوى . بقاؤه مادامت المرافعة مستمرة
-----	-----	--

(جرح ر . ضرب وجرح) :

جريمة :

٥٧٨	٢١٤	الباعث ليس من بين أركانها
-----	-----	----------------------------------

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦٠٣	٢٢٤	الباعث ليس ركنا من أركانها جريمة مستمرة :
٧٤٢	٢٧٨	ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . إخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة جريمة مستمرة جلسة : (ر . إجراءات) . جمعيات وأندية :
٥٨٤	٢١٦	الأمر العسكري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ . لإبطال العمل به بعد صدور القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٩
		(ح) حجز (ر . خيانة الأمانة) . حريق :
٣٦٢	١٣٧	القصد الجاني في جريمة الاحراق . يتحقق بتعمد وضع النار في الشيء مع العلم بأنه مملوك للغير . الباعث لا يعتد به حكم :
		البيانات الواجب ذكرها فيه :
٣٧٠	١٤٠	تاريخ صدوره . نسخة الحكم الأصلية ومحضر الجلسة . هما بحسب الأصل حجة بما جاء فيهما عن ذلك . عدم إثارة الطاعن أمام محكمة الاستئناف عدم مطابقة البيانات الواردة فيهما لحقيقة الواقع . الطعن بذلك أمام محكمة النقض . لا يجوز
٦٠١	٢٢٣	الخطأ في أمم القاضي الذي تلا تقرير التلخيص . لا يؤثر في سلامته توقيعه (ر . أيضا : محكمة النقض) :
٤٤٦	١٦٩	وجوب توقيعه وإيداعه قلم الكتاب في ثلاثين يوما من تاريخ النطق به ... حكم جنائي . طلب نقضه على أساس أحكام قانون المرافعات في خصوص ختم الحكم وإيداع مسودته . لا يصح
٥١٩	١٩٦	

رقم الصفحة	رقم القائمة	حكم (تابع) : توقيعه (تابع) :
٥٦٢	٢٠٩	وضع الأحكام والتوقيع عليها . تكفل قانون تحقيق الجنايات وقانون تشكيل محاكم الجنايات بتنظيم ذلك . لا محل للرجوع إلى قانون المرافعات ...
		تسليمه :
٦٤٥	٢٣٩	الاستناد في الإدانة إلى ما لا أصل له في الأوراق . نقض الحكم . مثال ...
٤٤٤	١٦٨	بيان الواقعة . وجوبه . الإشارة إلى الأدلة التي اعتمد عليها دون بيان مزادها . لا يكفي
٤٠٩	١٥٥	بيان واقعة الدعوى وإثباتها في حق الطاعن . استطراد الحكم إلى فرض آخر تمسك به الدفاع والقول بأنه مع التسليم بحصوله لا يؤثر في واقعة الدعوى كما استخلصها الحكم . لا يعيبه
٤٥٩	١٧٥	خطؤه في ذكر اسم شاهد بتقديم كلمة منه على أخرى . زلة قلم . لا يؤثر في سلامته ... حكم استثنائي قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه . تعلق أسباب الحكم الابتدائي بواقعة أخرى . حكم باطل
٧٦٢	٢٨٥	الأخذ بأقوال شاهد بالتحقيقات دون أقواله بالجلسة . لا تلزم المحكمة ببيان الأسباب
٣٧٨	١٤٣	ترصد . بيانه في الحكم . مثال
٥٧٨	٢١٤	نية القتل . القصور في إثباتها . مثال
٤١٩	١٥٩	تبديد . إقامة الحكم بإدانة المتهم في تبديد راديو على أساس امتناعه عن رده إلى صاحبه دون بيان سوء نية المتهم . قصور
٥٩٧	٢٢١	تموين . المادة ٢٦ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ . إيجابها على أصحاب المصانع والمستهودين وتجار الجملة ونصف الجملة تقديم الفاتورة المشار إليها فيها إلى المشتري . عدم إيجابها على تجار التجزئة تسليم مثل تلك الفاتورة إلا إذا طلب منهم ذلك . إدانة المتهم لإصداره فاتورة غير مستوفاة البيانات المطلوبة دون بيان صفته التي انطبق بها النص عليه . قصور
٦٤٢	٢٣٨	عود للتشرد . اقتصار الحكم في بيان الواقعة على أن المتهمة سبق الحكم عليها في جريمة تخريب على الفسق والفجور . قصور
٦٧١	٢٤٨	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	حكم (تابع) : تسميته (تابع) :
٣٩٥	١٥٠	غش البضاعة . إدانة المتهم في عرض خل مغشوش للبيع . قول المحكمة إن الغش مما لا يخفى على محترف مثل المتهم . عدم بيان أن هذا الغش قد نشأ عنه تغير في الرائحة أو المذاق يمكن ادراكه بالحواس . قصور
٧٠٦	٢٦٤	نفي قيام الجريمة في حق الفاعل . النفي على الحكم بأنه لم يمرض لتهمة اشتراك آخر معه . لا محل له
٤٤٢	١٦٧	تاجر تجزئة لبيع مواد التوين . عدم سحبه كميات السكر المقررة له في الميعاد المحدد . تمسكه بأنه لم يخطر بذلك الموعد . إدانته دون إقامة الدليل على حصول الإضرار . قصور
٧٦١	٢٨٤	تفتيش . الدفع بيطلان الاذن الصادر به لبيائه على تحريات غير جدية . عدم الرد على هذا الدفع . قصور
٦١٩	٢٣٠	تمسك المتهم بأن اعتراف متهمة أخرى عليه كان وايد اكراه . اعتماد المحكمة في ادانة المتهم على هذا الاعتراف . عدم ردها على دفاع المتهم . قصور
٤٥٧	١٧٤	دفاع هام . عدم الرد عليه أو إجابته . قصور . مثال في حادثة قتل خطأ
٦٣٦	٢٣٦	متهم بهتك عرض صبية تقل سنها عن ثمانى عشرة سنة . إدانته دون تحقيق ما طلبه من تقدير سن المحنى عليها بواسطة الطبيب الشرعى . قصور
٦٧٨	٢٥١	دفاع لم تحققه المحكمة . إدانة المتهم بناء على تقارير لم تقم عليها الدليل . إخلال بحق الدفاع
		خيانة الأمانة :
		اختلاس أشياء محجوز عليها :
٦٨٨	٢٥٦	مجرد وجود المحجوز . لا ينفي جريمة الاختلاس متى ثبت أن المتهم لم يقدمه في اليوم المعين للبيع بقصد عرقلة التنفيذ . الوفاء بكل الدين المحجوز بعد تمام الجريمة . لا ينفي نية الاختلاس
٦٩٠	٢٥٧	مجرد عدم قيام الحارس بنقل المحجوز إلى مكان البيع . لا يصح عده امتناعا عن تقديم المحجوز للتنفيذ
٧٢٢	٢٦٩	علم المتهم باليوم المحدد لبيع المحجوز . شرط للعقاب . دفع المتهم بأنه لم يكن يعلم بهذا البيع . الاعتماد في إثبات علمه على قول المحضر في محضر التبديد إن إجراءات البيع استوفيت فانوقا . هذا قصور

رقم الصفحة	رقم القاعدة	نخيانة الأمانة (تابع) :
٤٢٦	١٦٥	تبيد . ركن الضرر . سداد مملوك للجمعية الزراعية . وجود مجز فيه . بيعه دون خسارة على الجمعية . ركن الضرر . يكفي لتحقيقه أن يأتى بالمشتريين ضرر لأنه يتعدى الى الجمعية
٥٩٧	٢٢١	إقامته الحكم بأدانة المتهم في تبيد راديو على أساس امتناعه عن وده إلى صاحبه دون بيان سوء نية المتهم . قصور
		نخير (ر . لإثبات) .
		خطف :
٦٦٠	٢٤٥	خطف طفل . القصد الجنائي يتحقق بتعمد الجاني اقتراع المخطوف من بيته وقطع صلته بأهله بهذا كان غرضه من ذلك
		(د)
		دخول عقار . (ر . انتهاك حرمة ملك الغير) .
		دستور . (ر . أيضا : قانون) :
٤٧٦	١٨٢	المادة ٤١ من الدستور . مرسوم صادر بين دورى الانعقاد . عرضه على البرلمان فى أول اجتماع له . بقائه نافذ المفعول إلى أن يقرر أحد المجلسين عدم إقراره
٥٢٤	١٩٨	المادة ٤١ من الدستور . مرسوم صادر بين دورى الانعقاد . عدم دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى لعرضه عليه وعرضه عليه فى الدورة التالية لصدوره . لا بطلان . للبرلمان إسقاطه بمجرد عدم إقراره من أحد مجلسيه
٥٢٤	١٩٨	المادة ٤١ من الدستور . تخويلها السلطة التنفيذية تقدير موجبات الإسراع فى اتخاذ التدابير التى لا تحتل التأخير . استعمالها هذا الحق وعرض المرسوم على البرلمان . لا يسوغ لسلطة أخرى أن تتدخل فى تقدير تلك الموجبات
٥٥٤	٢٠٨	المادة ٤١ من الدستور . مرسوم صادر بين دورى الانعقاد . عدم دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى لعرضه عليه . لا جزاء على مخالفة ذلك
٥٢٤	١٩٨	المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٩ . لا مخالفة فيه لأحكام الدستور ...
٥٥٤	٢٠٨	المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٩ . لا مخالفة فيه لأحكام الدستور ...

دعارة (ر . ر . عاهرات) .

دعوى عمومية :

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٧٣	١٤١	تحرريكها بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً . سقوط الدعوى المدنية لسبب جد بعد رفعها واتصال المحكمة بها . ذلك لا يؤثر على الدعوى العمومية . يجب على المحكمة أن تفصل فيما
٥٣٥	٢٠١	رفع الدعوى على متهم بالنسبة الى واقعة معينة . لا يقيد قاضى الموضوع بوصف النيابة ولا بالمواد المطلوب تطبيقها
٦١٥	٢٢٨	مضى أربع سنوات ونصف من تاريخ الحادث الى تاريخ نشر قانون الاجراءات الجنائية فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ . انقضاء الدعوى العمومية ... انقضاء الدعوى . لجنة . مضى أكثر من أربع سنوات ونصف من وقت حصول الحادث الى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ . انقضاء الدعوى ...
٦٣٨	٢٣٧	قانون . المادة الخامسة من قانون العقوبات . الفرق بين عبارة " العمل بالقانون " وعبارة " صدور القانون " . قانون الاجراءات الجنائية . نشره فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ على أن يعمل به بعد ثلاثين يوماً . نفاذه من تاريخ ١٥ أكتوبر فها هو أصلح للتم . دعوى عمومية عن واقعة مضى عليها أكثر من أربع سنوات ونصف قبل نشر القانون . سقوطها

دعوى مدنية (ر . ر . أيضا استئناف) :

٣٨٤	١٤٥	رفعها على أساس مسؤولية الطاعن عن خطأ قايه . براءة التابع . القضاء بالتعويض تأسيساً على خطأ الطاعن . مخالفته للقانون استظهار المحكمة ان المبالغ المبدد لم يسلم الى المتهم بصفته موظفاً فى الشركة التي يعمل بها بل كان تصرفه بعيداً عن عمله . القضاء . برفض الدعوى المدنية قبل مدير الشركة . صحيح
-----	-----	---

دفاع :

٤٤٨	١٧٠	حكم محكمة أول درجة بالبراءة تأسيساً على المعاينة التي أجرتها . استبعاد محكمة الدرجة الثانية هذه المعاينة لعدم حاف الشهود الذين سمعوا فيها اليمين . فضاؤها بالادانة دون تحقيق دفاع المتهم باستحالة وقوع الحادث بالكيفية التي رويت . اخلال بحق الدفاع
-----	-----	---

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

دفاع (تابع) :

٤٧٤	١٨١	قرار تحضيرى أصدرته المحكمة من تلقاء نفسها . فصلها في الدعوى دون تنفيذ . لا إخلال بحق الدفاع
٦١٢	٢٢٧	تموين . إدانة المتهم بالامتناع عن بيع ردة ناعمة . دفعه بأن الردة تصرف له مع الدقيق بقصد استعمالها في رغب العجين . عدم تحقيق هذا الدفاع المهم . إخلال بحق الدفاع
٦٧٨	٢٥١	دفاع لم تحققه المحكمة . إدانة المتهم بناء على تقارير لم تقم عليها الدليل . إخلال بحق الدفاع
٣٩٢	١٤٩	طلب التأجيل للاستعداد مع إعلان المتهم لإعلانا صحيحا للجلسة وعدم قيام عذر قهرى منعه من تحضير دفاعه . رفضه . لا إخلال بحقه في الدفاع ...
٦٨٤	٢٥٤	متهم بجناية . ندب محام للدفاع عنه بعد سماع الشهود . بطلان إجراءات المحاكمة ... استئناف . عدم قبوله شكلا لعدم اطمئنان المحكمة الى الشهادات المقدمة لاثبات مرض المستأنف مع وضوحها في قيام المرض . إخلال بحق الدفاع ...
٧٦٦	٢٨٧	متهم ببيع لبن مغشوش . طعنه بالتزوير في محضر أخذ العينة . وجوب تحقيقه ...

(ر)

رأفة :

٦٥٥	٢٤٣	جريمة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة . الحكم على المتهم بالحبس لمدة ثلاثة أشهر تطبيقا للأداة ١٧ من قانون العقوبات . خطأ . يجب أن لا تنقص مدة الحبس عن ستة أشهر
-----	-----	---

(س)

سرقة :

٧١٠	٢٦٥	مناجم ومحاجر . المادة ٢٤ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٨ . استخراج رمال بدون رخصة . اعتبار ذلك سرقة دون توفر القصد الجنائي . خطأ ...
-----	-----	--

سلاح :

٤١٤	١٥٧	الاعتماد في إثبات إحراز سلاح من نوع معين على شهادة الشهود . لا مخالفة في ذلك للقانون
-----	-----	---

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

(ش)

شهادة (ر.ر. إثبات . إجراءات) .

شيك بدون رصيد :

٣٦٨	١٣٩ شيك لا يقابله رصيد قائم . ادانة المتهم بناء على صورة من هذا الشيك أرقها المحقق بحضرة بعد الاطلاع عليه في القضية المودع فيها هذا الشيك مع عدم منازعة المتهم أمام المحكمة في هذه الصورة التي تتوافر أركان الجريمة فيها . في محلها
٥٤٨	٢٠٦ شيك لا يقابله رصيد قائم . من تتحقق هذه الجريمة ؟ بترئة المتهم استنادا إلى أنه كان يأمل لأسباب مقبولة في وجود الرصيد عند تقديم الشيك لعرفه وأن المجنى عليه كان يعلم وقت قبوله الشيك بأنه لا يقابله رصيد . خطأ

شيوعية (ر.ر. أيضا . دستور . تلبس) :

٥٢٤	١٩٨	المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ . لامخالفة فيه لأحكام الدستور...
٥٥٤	٢٠٨	المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ . لامخالفة فيه لأحكام الدستور...

(ض)

ضرائب :

٣٦٤	١٣٨ ما لم يدفع من الضريبة . للقاضي أن يبين مقداره وبقدره إن لم يكن مقدرا . إقرار من الممول بأرباحه . تقديمه إقرارا لاحقا بعد الميعاد القانوني . أخذه بإقراره الأول . في محله
٣٦٤	١٣٨ تعهد التهرب من أداء الضريبة . استخلاصه . موضوعي
٥٤٣	٢٠٤ زيادة ما لم يدفع من الضريبة أو التعويض المنصوص عليها في القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . يغلب عليها معنى العقوبة وإن خالفها التعويض . تدخل مصلحة الضرائب وثبوت الضرر . لا يلزم
٥٤٦	٢٠٥ عدم تقديم إقرار عن الأرباح . جريمة مستمرة
٧٤٢	٢٧٨ ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . إخفاء مبالغ تسرى عليها هذه الضريبة . جريمة مستمرة

عمل :

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥٥٠	٢٠٧	إحراز سجل بأجور العمال باللغة العربية طبقاً للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ . يكون في المحل الرئيسى . عدم إحرازه في أحد الفروع . لا جريمة ... مهم لم ينفذ قرار هيئة التحكيم الخاص بخلق محله يوم كذا . عقابه بمقتضى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٢٨ بشأن التوفيق والتحكيم في المنازعات بين العمال وصاحب الأعمال . عدم بيانه واقعة الدعوى . مناط تطبيق هذا القانون ...
٥٧٦	٢١٣	عود (ر . عقوبة . متشردون ومشتبه فيهم) .

(غ)

غش في المعاملات التجارية : (ر . أيضا . حكم
"تسبيبه" . عقوبة . إثبات) :

٢٩٧	١٥١	صا بون رقم ١ . مضاف إليه جبر . عدم إخطار المتهم بنتيجة التحليل . لا يترتب عليه بطلان . تلك جريمة غش تجارى ... غش . الحكم بالغرامة طبقاً للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . الأمر بوقف تنفيذ العقوبة . خطأ ... مخالفة أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . لا تخضع لقواعد إثبات خاصة بها ... بيان نوع المواد المضافة وأثرها في الصحة في الحكم . محله عند توقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ... غش البضاعة . العينات الواجب أخذها من المادة المضبوطة بقصد تحليلها . إيجاب أن تكون خمساً . الفرض منه التحرز لما عسى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل . أخذ عينة واحدة . الحكم في الدعوى بناء على نتيجة تحليلها . لا يترتب عليه ... قرار وزير التجارة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ القاضي ببطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد بالقرار . لا يعتد به لخروجه عن مقتضى القانون ...
٥٧٠	٢١٠	
٦٢٤	٢٣٢	
٦٦٢	٢٤٦	
٥٧٤	٢١٢	
٥٧٤	٢١٢	

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

(ف)

فاعل أصلي (ر. ضرب أفضى إلى عاهة) .
فعل فاضح (ر. هتك العرض وإفساد الأخلاق) .

(ق)

قانون (ر. أيضا دستور) :

المادة الخامسة من قانون العقوبات . الفرق بين عبارة "العمل بالقانون"
وعبارة "صدور القانون" . قانون الإجراءات الجنائية . نشره في ١٥ أكتوبر
سنة ١٩٥١ على أن يعمل به بعد ثلاثين يوما . نفاذه من تاريخ ١٥ أكتوبر
فيما هو أصح لهم . دعوى عمومية عن واقعة مضى عليها أكثر من أربع سنوات
ونصف قبل نشر القانون . صقوطها

٤٨١ ١٨٣

سريانه . وقوع حادثة قبل العمل بقانون الإجراءات الجنائية الجديد .
تمام إجراءات التحقيق صحيحة على وفق قانون تحقيق الجنايات الذي كان معمولا
به وقت حصول الحادثة . الطعن في هذه الإجراءات بخالفها لأحكام القانون
الجديد . لا يقبل

٥٠٦ ١٩٠

المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٩ . لا مخالفة فيه لأحكام الدستور ...

٥٢٤ ١٩٨

قانون أصح . قانون يخول القاضي وقف التنفيذ . قانون لاحق أصح ولكن
لا يخول وقف التنفيذ . تطبيقه على المتهم دون استعمال حق وقف التنفيذ . النعي
على الحكم بمقولة إن القاضي لا يعرف أن له حق وقف التنفيذ . لا يقبل

٦٠٧ ٢٢٦

قذف :

إسناد المتهم واقعة معينة تتضمن طعنا في العرض . اعتبار ذلك قذفا
صحيح

٤٦٨ ١٧٩

(م)

مبان :

المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ . استلزامها الحصول
على رخصة للبناء هذا الرخص الواجبة بمقتضى الأمر العالي الصادر في
٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩

٥٤٠ ٢٠٣

متشردون ومشتبه فيهم :

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٢٦٧	٧١٦	عود للاشتباه . متهم حكم بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة للاشتباه . اتهامه بجرية الشروع في القتل التي قامت على أساسها جنحة الاشتباه التالية قبل مضى خمس سنين من تاريخ انقضاء العقوبة السابقة . هو عائد طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات . يتعين الحكم عليه بالحبس والمراقبة معا ... محكمة (ر . إجراءات) .

محال عمومية :

١٩٤	٥١٤	محل أعدده صاحبه لكي يشرب الناس فيه الخمر بالجزرة دون اخطار أو الحصول على ترخيص بإدارته . اغلاقه . يجب ألا يكون مؤقنا ... الفنادق والنسبونات والبيوت المفروشة . لمصلحة السياحة أن تحدد أجرة غرفها حسب تراه طبقا للقرار الوزاري رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ . لصاحب المحل الذي يتضرر من هذا التحديد أن يتظلم منه وفقا للقواعد المقررة ... محكمة استئنافية (ر . أيضا استئناف . إجراءات) :
-----	-----	---

١٥٤	٤٠٦	محكمة استئنافية . سماعها الشهود . غير لازم حتما ...
٢٦٣	٧٠٤	محكمة استئنافية . الأصل أنها تحكم في الدعوى على مقتضى الأوراق ...

محكمة النقض :

التقرير بالطعن وتقديم الأسباب وميعاد الطعن :

١٨٩	٥٠٢	حكم . الطعن بعدم توقيعه إلا بعد مضي ثلاثين يوما . يجب لقبوله أن يؤيد بشهادة رسمية دالة على ذلك ... شهادة صريحة في أن الحكم كان مختوما في اليوم الذي ذهب فيه الطاعن إلى قلم الكتاب . لاتبجديه في طلب المهلة ... متهم لم يقدم نفسه لتنفيذ الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية قبل يوم الجلسة . سقوط طعنه . كون التقرير بالطعن قد حصل في ظل القانون القديم . لا يمنع من سقوط الطعن ... طعن قرره قبل العمل بقانون الإجراءات الجنائية الجديد . عدم تقديم المتهم المحكوم عليه بالحبس للتنفيذ . سقوط الطعن ...
٢٥٨	٦٩٣	
٢٤٢	٦٥٢	
٢٧٠	٧٢٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		محكمة النقض (تابع) :
		التقرير بالطعن وتقديم الأسباب وميعاد الطعن (تابع) :
		عدم تقدم الطاعن المحكوم عليه بالحبس للتنفيذ قبل يوم الجلسة . سقوط
٦٨٣	٢٥٣	الطعن
٧٦٤	٢٨٦	عدم تقدم الطاعن المحكوم عليه بالحبس للتنفيذ . سقوط حقه في الطعن ...
		حالات الطعن :
		الطعن ببطلان الإجراءات :
		محضر الجلسة . عدم توقيعه . الطعن في الحكم من أجل ذلك . لاجدوى
		منه مادام الطاعن لا يدعى أن الإجراءات قد تمت على غير ما هو ثابت
٥٠٢	١٨٩	في المحاضر وما دام الحكم موقعا
		الطعن بالقصور (ر . إجراءات . حكم "تسببيه
		وتوقيعه") .
		أسباب جديدة أو موضوعية :
		عدم التمسك أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم المستأنف لعدم تحريره
		ورضع أسبابه والتوقيع عليه في ثلاثين يوما . لا تجوز إثارة هذا المظن أمام
٣٩٠	١٤٨	محكمة النقض
		حكم جنائي . طالب نقضه على أساس أحكام قانون المرافعات في خصوص
٥١٩	١٩٦	ختم الحكم وإيداع مسودته . لا يصح
		علنية الجلسة . تقييد دخول قاعة الجلسة بتصاريح . لا يتنافى مع العلانية .
		عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن هذه التصاريح إنما أعطيت لأشخاص
		معينين بالذات ومنعت عن آخرين . لا يقبل منه أن يشير ذلك لأول مرة أمام
٥٦٣	٢٠٩	محكمة النقض
		حكم غياب استئنافي . قبول المعارضة فيه . لا محل للنهي على الحكم بسبب
٧٦٨	٢٨٨	عدم إعلان المتهم للجلسة التي صدق فيها الحكم التياجي
		آثار النقض :
		وحدة الواقعة . متهم لم يقدم طعنا . نقض الحكم بالنسبة إلى متهم آخر
٤٠٠	١٥٢	منه يستتبع نقضه بالنسبة إليه

مراقبة :

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		المراقبة المشار اليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات هي المراقبة العامة
		المشار اليها في المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . وجوب
٤٠٢	١٥٣	تحديد بدء المراقبة
٤٣٤	١٦٤	مراقبة . تطبيقها في حق القضاء

مصادرة :

		الحكم على متهم غير مرخص له في مزاولة مهنة الطب في جريمة إحداث جرح
		عمدا . الحكم بمصادرة ما عند المتهم من جيس وقوالب . في محله . الأشياء
		الجائز مصادرتها . يستوى أن تكون مما يستخدم في ذات المهنة أو مما يلزم
٦٩٨	٢٦٠	لها كأثاث الميادة مثلا

مواد مخدرة :

		جلها من خارج القطر . خدع رجال البوليس المتهم لكي ينزل في القارب
٦٣٣	٢٣٥	الذي أعدوه بدلا من الذي كان ينتظره . لا يعد تدخلا في خلق الجريمة ...

(ن)

نصب (ر . ر . شيك بدون رصيد) .

(هـ)

هتك العرض وفساد الأخلاق (ر . ر . أيضا حكم

”تسييله“ :

		هتك عرض بالقوة . مناجاة المحنى عليها أثناء نومها وتقييلها وإمساك
٤٤٠	١٦٦	تدبيرها . تحقق به هذه الجريمة
		هتك عرض بالقوة . مناجاة المتهم المحنى عليها أثناء وقوفها في الطريق
٦٧٣	٢٤٩	وضبط اليها بيده . تحقق الجريمة

(و)

وديعة (ر . ر . خيانة الأمانة)

فهرس هجائي

للأحكام الصادرة في الطعون الانتخابية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ا)
		الطعن في إجراءات الانتخاب :
ط	٣	تسويد أوراق الانتخاب بالكوييا بدلا من قلم الرصاص . لا بطلان ... تصويت . أصوات باطلة . عدم تأثيرها في النتيجة الكلية للانتخاب .
ط	٣	لا يعتد بهذا الطعن
ط	٣	توقيع رئيس اللجنة على أوراق الانتخاب . محله قيد أسماء الناخبين في الجداول . عدم اتباع الإجراءات المنصوص عليها في قانون الانتخاب في هذا الصدد . عدم تقديم دليل على حصول تلاعب في القيد .
ط	٣	لا يعتد بهذا الطعن
		الطعن على حرية الانتخاب :
م	٤	سياقه في صيغة مبهمه لا تبين وقائع محددة ولا دليل يعززها . لا يؤبه له ...
ط	٣	منط وإرهاب . الادعاء بوقوعهما . وجوب ذكر الوقائع المؤدية الى ذلك ...
		(س)
		سن :
		تصحيح تاريخ الميلاد . اتباع الإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالمواليد والوفيات . القرار الذي يصدر بالتصحيح . حجته
هـ	٢	...
		(ن)
		ناخب :
م	٤	تقيد كل لجنة من لجان الانتخاب بالناخبين المدرجة أسمائهم في كشوفها ...
		نصاب :
		عقد شراء صفقة أرض تدل القرائن والملابسات على أنه مشوب بالصورية .
ا	١	لا يعتد به في النصاب القانوني

(ب)

فهرس المواد

قانون العقوبات

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة فيها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة فيها
٥	١٨٣	٢٤٢	٢٦٠
١٧	٢٤٣	٢٥٣	١٣٧
٣٢	١٤٦ و ١٩٩ و ٢٤٠	٢٦٨	٢٤٩
٤٩	٢٦٧	٢٨٨	٢٤٥
٩٨	٢٠٨ و ١٩٨	٣٠٥	١٨٦
١١٢	١٦٠	{ ٣٠٢ ٣٠٨	{ ١٧٩
١٤٥	١٥٤	٣٢٧	٢٦٢
٢١٥	١٨٤	٣٣٦	١٥٣
{ ٢١٦ ٢١٧	١٨٤	٣٣٧	٢٠٦ و ١٣٩
٢٤٠	١٤٤	٣٦٩	٢٠٠

قانون الإجراءات الجنائية		قانون تحقيق الجنايات	
رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة فيها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة فيها
٨	١٤٧	{ ١٥ ١٧	٢٢٨ و ٢٣٧
		٤٣٤	٢٤٢ و ٢٥٣ و ٢٧٠ و ٢٨٦

القانون المدني

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
١٦٩	٢٤١		

قانون المرافعات

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
{ ١١ ١٢	٢٢٢	٢٩٨	٢٧٩

(د)

الدستور

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
٤١	٢٠٨٦١٩٨٦١٨٢	١٤	٢٠٨٦ ١٩٨

قوانين مختلفة

عنوان القانون	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليه
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩	٢٧٨
القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١	٢٤٦٦ ٢٣٢٦ ٢١٢٦ ٢١٠
القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢	٢٠٧
المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥	٢٨٢
المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥	٢٦٧
القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨	٢٠٣
القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨	٢١٣
القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨	٢٦٥
القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٩	٢١٦
القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩	٢٠٤
القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠	٢٣٣
المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠	١٩٨

قرارات وأوامر عسكرية

أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليه	عنوان القرار
٢١٢	قرار وزير التجارة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣
٢٨٠	قرار وزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥
٢١٦	الأمر العسكرى رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨
٢٨١	قرار وزارى رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩
٢١١	قرار وزير التجارة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٠
٢٣٨	قرار وزير التجارة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠
٢٦٨	قرار وزير التكوين رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠

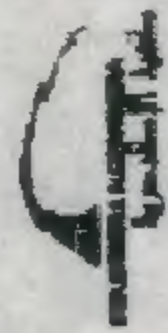
تصويبات

صفحة	سطر	خطا	صواب
٢٦٤	٢١	زيادة مالم يدفع	مالم يدفع
٣٨١	١٨	المكل	المكل
٤١٣	١٨	ثم لما استأنفت المحكمة	ثم لما استأنف المتهم
٤٩٠	١	١٨ فبراير	١٨ مارس
٥٤٠	٣	القضية رقم ٩٤٢	القضية رقم ٧١٨
٧٥٠	١٨	لمصلحة السباحة	لمصلحة السباحة
٧٥٠	٢١	لشخصين	لشخصين

(مطبعة دار القضاء العالي ٣٧١/٥٢/٢٨٠٠)

تم طبع هذا العدد من مجموعة الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية
بالمطبعة الأميرية للفرعية بدار القضاء العالي في يوم ٣ من جمادى الثانية
سنة ١٣٧٢ (الموافق ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٣)

مدير المطبعة الأميرية والمطابع الفرعية
حسن علي كليوه



Bibliotheca Alexandrina



0542322